

ما شاء الله لا قوة الا بالله

## الجزء الثامن

من شرح المحقق الجهمي

الفاضل المدقق سيدي أبي

عبد الله محمد الخرشى على المختصر الجليل

للإمام أبي الضياء سيدي خليل

رحمهما الله تعالى

آمين

(وبها مشه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ)  
(على العدوى نعم الله الجميع برحمته وأسكنهم بفضله فسيح جنته)

طبع على ذمة ملتزمه الراعي غفران ربه الحاج الطبيب التازي المغربي

الطبعة الثانية

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المجدية

سنة ١٣١٧

هجريه

(بالقسم الادبي)



(قوله وانما أتى المؤلف به) أي بهذا الباب (قوله أن يتظر) أي القاضي أي ومن المعلوم أن حكم القاضي فرع شهادة الشهود فناسب أن يذكر بعدهما وقوله فيه أي الباب أي أحكامه أولاً أي كل يوم أي حين يجلس كل يوم يتظر أولاً إلى الحكم في الدعاوى المتعلقة بتلك الأحكام (قوله لأنه أوكد الضروريات) في العبارة حذف والتقدير لأنه متعلق بأوكد الضروريات وقوله وهي أي أوكد الضروريات أنت باعتبار أنه ضرورة من الضروريات (قوله في الصحيح) دليل لكون ما ذكر آكد الضروريات (قوله ولهذا) أي لما ذكره من الأولية (قوله ينبغي التمسك بشأنها) أي شأن أحكامها وقوله وكذا في الدنيا أي أول ما يقضى بين الناس في الدنيا في الدماء ثم لا ينبغي ذكر ذلك لأنه متقدم في قوله إلى أنه ينبغي للقاضي أن يتظر فيه أولاً أي أول جلوسه كل يوم في مجلس الحكم (قوله وفي الحديث) معطوف على قوله في الصحيح (قوله بشطر كلمة) كان ينطق بالالف والقاف من اقتل (قوله آيس من رحمة الله) أي من دخول الجنة أي مع السابقين أو يحمل على المستحل فإن قلت أنه على الأول ليس هناك آيس بل هو معرض للعفو قلت نعم لأنه ينبغي الالتفات إلى الظاهر لا جمل الزجر كما قيل في قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً الخ (قوله الجناية الخ) لم يتكلم على حقيقة الجناية ذات الأركان المذكورة وعرفها ابن مزيق بقوله وأما حقيقة الجناية اصطلاحاً فهي إتلاف مكلف غير

ومن يتوكل على الله  
فهو حسبه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(باب ذكر فيه أحكام الدماء وما يتعلق بها)

وانما أتى المؤلف به اثر الاقضية والشهادات إشارة إلى أنه ينبغي للقاضي أن يتظر فيه أولاً لأنه أوكد الضروريات التي تجب مراعاتها في جميع الملل بعد حفظ الدين وهي حفظ النفوس في الصحيح أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء ولهذا ينبغي التمسك بشأنها وكذا في الدنيا وفي الحديث من اشترك في دم مرئ مسلم بشطر كلمة جاء يوم القيامة بين عينيه مكتوب آيس من رحمة الله إلى غير ذلك من الأحاديث وحديث أول ما يقضى المتقدم لا يعارضه حديث أول ما يتظر فيه من عمل العباد الصلاة لأن هذا في خاصة أعمال العبد نفسه وذلك فيما بينه وبين غيره لكن انظر أيها المتقدم والظاهر أنه القضاء في الدماء ولما كانت أركان الجناية ثلاثة الجاني والمجنى عليه والجناية ولكل منها شروط ذكر جميعها وبدأ بالركن الأول فقال (ص)

ان

دخول الجنة أي مع السابقين أو يحمل على المستحل فإن قلت أنه على الأول ليس هناك آيس بل هو معرض

للعفو قلت نعم لأنه ينبغي الالتفات إلى الظاهر لا جمل الزجر كما قيل في قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً الخ (قوله الجناية الخ) لم يتكلم على حقيقة الجناية ذات الأركان المذكورة وعرفها ابن مزيق بقوله وأما حقيقة الجناية اصطلاحاً فهي إتلاف مكلف غير



حربي نفس انسان معصوم أو عضوه أو اتصالاً بجسمه أو معنًى قائماً به أو جنينه عمداً أو خطأ بتحقيق أو تهمة انتهى فأتلاف مكاف  
جنس وغير حربي يخرج الحربى إذا يؤخذ بما كتبه مما ذكرهنا ونفس انسان وما بعده يخرج أتلاف المال والجنابة على  
العرض فليس من هذا الباب وإضافة نفس للانسان يخرج أتلاف نفس غيره ويدخل نفس العبد والذى ومعصوم يخرج الحربى  
ومن وجب قتله بمو جب لا يعفى عنه وأتلاف الاتصال بالجسم كناية عن الجرح والمعنى القائم بالجسم كالعقل والسمع وغيرهما مما يأتى  
وضمير جنينه يعود على الانسان وعمداً أو خطأ منصوبان بأتلاف وتحقيق متعلق به وذ كرطوبة لعطف أو تهمة عليه والمراد بها  
اللوث الموجب لثبوت الدم مع القسامة انتهى فإذا علمت ذلك فلا يرد أن السارح جعل من أركان الجنابة الجنابة وهذا لا يصح لأن  
الشيء لا يكون ركن نفسه وحاصل الجواب أن الجنابة ذات الأركان هي الأتلاف المقيد بالقيود المذكورة والجنابة التي أخذت ركنها هي  
الأتلاف بدون التقيد بالقيود المذكورة فلا يراد فتدبر (قوله أن تلف) أى عمداً بدليل قوله فالقود عينا وأما الخطأ فيعلم من نص  
المصنف على الدية فيما سياتى (قوله وان رق) انما نص عليه لئلا (٣) يتوهم أنه لا يقتل بالحرق أشرف الحر وأولاده

ر بما يتوهم أنه كالبهيمة  
وفعل العجماء جبار أى هدم  
وقوله غير بالرفع صفة  
وبالنصب على الحال لانها تأتي  
من النكرة على قلة كما فى الحديث  
وصلى وراءه رجال قياماً وقوله  
ولا زائد حربة بأن كان مساوياً  
أو أنقص ويجوز فى قوله زائد  
حربة عطفه على المضاف  
اليه ولا مؤكدة والرفع  
بعطف لا على غير لانها اسم  
بمعنى غير ظهر أعراجهما فيما  
بعدها ولا زائد اسلام بأن  
كان مساوياً أو أنقص وقوله  
حين القتل راجع للجميع أى  
مكلف حين القتل وان رق  
حين القتل غير حربي حين  
القتل ولا زائد حربة أو اسلام

ان أتلف مكلف وان رق غير حربي ولا زائد حربة أو اسلام حين القتل الاغيلة (ش) يعنى  
أن من شرط القصاص من الجاني أن يكون مكلفاً غير حربي ولورقيقاً فلا يقتص من صبي ولا  
مجنون لان عمدهما وخطأهما سواء ويقتل العبد بالحرق ان شاء الولي فان استحياء خير السيد  
فى اسلامه أو فدائه بالدية ولا قصاص على الحربى لانه اذا جاء ثابته فانه لا يقتل بما قتل قبل  
توبته ولا خلاف فى ذلك وسواء كان ممن تقبل منه الجزية كاليهودى والنصرانى أو لا تقبل  
منه كالمجوسى لان شرط القاتل الذى يقتص منه أن يكون ملتزماً بالأحكام والحربى غير ملتزم  
لها ويجب القصاص على الذمى والسككران والمجنون اذا جنى فى حال افاقته وعلى المذكره  
على تفصيل سياتى ويشترط فى المكلف الجاني الذى يقتص منه أن لا يكون زائداً فى  
الحربة أو فى الاسلام حين القتل أما ان كان زائداً فيما ذكر حين القتل فلا قصاص عليه فلو  
قتل الحر المسلم عبداً مسلماً فانه لا قصاص عليه ولو قتل العبد المسلم كافراً فانه  
لا قصاص عليه وعكسه يقتل به ولا توارى حربة الكافر حرمة الاسلام الآن يكون القتل  
لاجل أخذ المال وهو المسمى بالغيلة فلا يشترط الشروط المتقدمة بل يقتل الحر بالعبد  
والمسلم بالكافر لما علمت أن القتل فى الغيلة لا يفسد الا للقصاص ولهذا عفا لى الدم عن  
القصاص فلا يقبل منه ذلك كما يأتى فى محله عند قوله وليس للولى العفو (ص) معصوماً  
للتلف والاصابة (ش) هذا معمول لقوله أتلف لانه لم يقدم أنه يعتبر فى الجاني التكليف  
وكونه غير حربي ولا زائد حربة أو اسلام أشار الى ما يعتبر فى المجنى عليه نفساً أو جرحاً أو طرفاً  
فبين أنه لا بد أن يكون معصوماً الى حين التلف فى النفس والى حين الاصابة فى الجرح فيعتبر  
فى النفس العصمة من حين الضرب الى حين الموت وفى الجرح من حين الرمي الى حين الاصابة

حين القتل أى وسببه وهو الرمي مثلاً (قوله الاغيلة) الاستثناء منقطع لانه غير داخل فيما قبله لان ما قبله القتل فيه للقصاص وهنا  
للفساد (قوله فلا يقتص من صبي ولا مجنون) والدية على عاقلة المجنون (قوله وسواء كان الخ) هذا ضعيف لان المقدم أن الجزية  
لا يختص بها الكتابى والحاصل أن المدار على كونه ملتزماً بالأحكام (قوله اذا جنى فى حال افاقته) أى ثم جنى بعد ذلك ولكن لا يقتص  
منه حال المجنون بل ينتظر افاقته ان رجيت وان آيس منها فالدية فى ماله فان أفاق بعد ذلك اقتص منه الا أن يكون حكم حاكم يرى  
السقوط وأما اذا قتل حال جنونه ففيه الخلاف السابق فى باب الغصب وما ذكرناه قرياً أحد الأقوال وذلك لان الأقوال ثلاثة فقليل  
هدر وقيل الدية فى ماله وقيل على عاقلة وأما اذا شك هل قتل حال الجنون أو حال الافاقة فقال بعض القرويين لا يلزمه قصاص وأما  
الدية فلازمة وهل له أو لعاقلة انظر ذلك ولا يجرى هنا القول بسقوطها عنه (قوله فلو قتل الخ) أى واذا رمى مسلم كافراً فأسلم قبل  
وصول الرمية اليه ومات عقب ذلك فانه لا قصاص على الرامى لانه حين الرمي كان كافراً (قوله وهو المسمى بالغيلة) بكسر الغين المعجمة  
القتل لاجل المال وفى معناه الحرابة (قوله فلا يقبل منه ذلك) أى بل يقتل الحرابة ولا يسقط حدها الا باتيان الامام طائفاً أو تركه  
ما هو عليه نعم اذا أتى الامام طائفاً وترك ما هو عليه ثم عفا الولي عن الجاني فانه يعتبر عفوه وأما قبل حصول أحد ما فلا يعتبر عفوه



(قوله اسلم) اي المرتد وقوله ان مات أي المرتد لانه وان أسلم لم يكن معصوما حين الرمي ولو رمي حرم مسلم مثله بسهم فارتد المرعى قبل وصول السهم اليه ثم مات فلا قصاص لانه حين الاصابة لم تستمر العصمة ولو جرح مسلم مسلما فارتد الجرح ثم نزاعات فلا قودلانه صار الى ما أحل دمه ولو قطع مسلم يدم مسلم ثم ارتد المقطوع عفت عفت مرتدا أو قتل لثبت القصاص في قطع اليد فقط لا النفس لان الموت كان وهو مرتد واعلم أن الجنى عليه أربعة أقسام أحدها أن لا يكون معصوما حين السبب ولا حين المسبب الثاني أن لا يكون معصوما حين السبب فقط والحكم في هذين القسمين أنه لا يقتص من الجاني عليه فيما الثالث أن يكون معصوما حين السبب والمسبب وبينهما والحكم في هذا أنه يقتص له من الجاني على النفس حيث لم يكن الجاني زائدا بجرية أو اسلام حين السبب والمسبب أو أحدهما ويقتص له من الجناية فيما دون النفس من الجاني حيث كان مساويا له فيما تقدم ولا يقتص له من الزائد عليه فيما ذكر ولا من الناقص عنه فيه القسم الرابع عكس الثاني وهو أن لا يكون معصوما حين السبب ثم تحصل العصمة حين المسبب وحكمه أنه لا يقتص منه (قوله يعلم منه المبدأ) لا يخفى أنه لا يعلم منه خصوص المبدأ بل يعلم أن هناك

مبدأ (قوله حتى يقولوا لا اله الا الله) أي مع محمد رسول الله وكأنه سكت عنه لان جملة لا اله الا الله صارت كأنها علم على المجموع من لا اله الا الله محمد رسول الله وفيه إشارة الى أن المراد بالايمان في المصنف الاسلام لا الايمان الباطني الذي هو التصديق وبعبارة أخرى أي بايمان بالله ورسوله مع التزام أحكام الاسلام فأطلق الايمان وأراد به الاسلام (قوله أو جزية) وتركه المصنف لفهمه بالاولى (قوله التشبيه الخ) الحق أنه تمثيل وأدخلت الكاف القاطع ونحوه من غير المستحق (قوله لاقتيانه) أي وحيث كانت العلة في ذلك الاقتيانه فلا أدب اذا أسلمه الامام كما أنه اذا علم أن الامام لا يقتله فلا أدب عليه في قتله ولو غيلة ولكن يراعى فيه أمنه فتنة ورذيلة وقوله لا من المستحق أي في نفسه يدل عليه قوله

أي فلا بد من اعتبار الحالين معاملة الرمي وحالة الاصابة في الجرح وحالة الضرب وحالة الموت في النفس وهذا في العمد الذي فيه القود وأما الخطأ والعمد الذي لا قود فيه فتعرض لهما فيما يأتي في قوله وضمن وقت الاصابة والموت وحيث اعتبر الحالين معا فاذا رمي كافر مرتدا وقبل وصول الرمية اليه أسلم اعتبر حال الرمي فلا يقتل به ان مات وكذا لو جرحه ثم أسلم ونزوات فانه لا يقتل به لرعاة حالة الجرح فقوله معصوما صفة لموصوف محذوف أي شأ في شمل النفس والطرف والجرح ولا يشمل المال لقوله فالقود ولا تقدر شخصا ولا آدميا ولا عضوا وقوله للتلغ متعلق بمعصوما واللام بمعنى الى التي لانتهاء الغاية أي منتهية عصمته الى وقت التلغ والاصابة لا معنى عند وعلى جعلها للغاية يعلم منه المبدأ لان كل غاية لها مبدأ كما امر التنبيه عليه ثم بين أن العصمة تكون بأحد أمرين أشارا ولهما بقوله (بايمان) لقوله عليه السلام أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها ولنا فيها بقوله (أو أمان) لقوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك فاجر حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه قال ابن الحاجب أو جزية لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (ص) كالقاتل من غير المستحق (ش) التشبيه في قوله معصوما والمعنى أن القاتل دمه معصوم بالنسبة الى غير مستحق دمه وأما بالنسبة الى مستحق دمه فلا عصمة لكن اذا قتله من غير إذن الامام فانه يؤدب لا يقتلنه على الامام أي الامام العدل والافلا أدب كما قاله أبو عمران وقوله (وأدب) راجع للفهوم وهو عطف على مقدر أي لا من المستحق فلا قصاص وأدب ويحتمل أنه جواب شرط مقدر أي وان قتله المستحق أدب (ص) كمرتد وزان أحسن ويدسارق (ش) يعني أن المرتد اذا قتله مسلم بغير إذن الامام فانه لا يقتل به ولكن يؤدب وعليه دية ان قتله قبل فوات زمن الاستتابة

وديته

قتله ولو غيلة ولكن يراعى فيه أمنه فتنة ورذيلة وقوله لا من المستحق أي في نفسه يدل عليه قوله

بعدوان فقتل غيب القاتل الخ (قوله وزان أحسن) لا غير محصن فيقتل الا أن يقول وجده مع زوجتي وثبت ذلك بأربعة يرويه كالرود في المسئلة فلا يقتل بذلك لعذر الغيرة وعلى قاتله دية فان لم يكن الا مجرد قوله قتل به الا أن يأتي بطلخ فلا يقتل لدرته بالشبهة وانظر اقراره برزاهمها وكذلك قتله بها عند ثبوتها بأربعة في بنته وأخته وأمه والظاهر لا قصاص في الاول (قوله ويدسارق) ذكر أو أنني وثبت عليه ذلك ببيعة عادلة أو اقراره ولو بعد القطع وكذا يد قاطع غيره حيث يجب قطعه فيؤدب القاطع بغير إذن الامام ومحل الادب في هذه المسائل اذا وقعت عمدا (قوله ٢ اذا قتله زمن الاستتابة) وكذا بعد ما على ما قاله الشيخ أحمد من أنه لا مانع من اجتماعهما عليه لاحتمال أنه لو لم يقتل لا يمكن رجوعه الى الاسلام ونص ابن شاس ودية المرتد في قول دية المجوسى في العمد والخطا في نفسه وفي جرحه رجوع للاسلام أو قتل على رده وذكرا ابن القاسم وأصبح ومقابله قولان أولهما ما رواه سحنون عن أشهب أن عقله عقل الدين الذي ارتد اليه وثانيهما ما روى عنه أيضا لا شيء على قاتله لانه مباح الدم والمعتمد الاول



(قوله ودينه ثلث خمس) أي وهو ستة وستون دينارا وثلاثا دينار (قوله أي فالقود متعين) لا يخفى أن هذا جواب الشرط وجواب الشرط لا يكون إلا جلة فلذا قدره بما ترى وكأنه يشير إلى أن علينا (٥) منصوب على التمييز من الخبر ولم يعمد ذلك

فلذلك قال بعض قوله عينا تميز محول عن الفاعل أي فيجب عين القود أو عن المبتدأ أي فعين القود واجبة والمراد بالعين الذات انتهى (أقول) أو منصوب على الحال من فاعل يجب الواقع خبرا والمعنى فالقود يجب في حال كونه عينا (قوله لأن الكلام في جزاء الجناية) بمسند الهمزة أي من المجازاة وقوله وجزاؤها أي مقابلها (قوله فانه يبرأ) أي بالغا أو غيره ولا يقتل وليس عليه إلا الأدب إن استمر على البراءة وإن رجع فينبغي قبوله لأنه أسقط حقا قبل وجوبه فيقطع القاطع ولو قال اقتل عبدي ولك كذا أو بغضني فقتله فيضرب القاتل مائة ويحبس عاما وكذا يضرب السيد مائة ويحبس عاما وليس لسيد قيمته على المعتد بقوله أحرقت ثوبي أو ألقته في البحر لأنه أباحه له ما لم يكن المأذون له مودعا بالفتح واللام قيمة لأنه في حفظه دون ما قبله وإذا قال الولي لشخص إن قتلت من في ولايتي فقد أبرأتك فقتله فانه يقتض من القاتل لأن الولي ليس له تسلط على النفس (قوله لغاف مطلق) بكسر اللام (قوله عقوا مطلقا) المتبادر أن مطلقا بفتح اللام صفة لعفو وإن كان يقرأ في المصنف بكسر اللام (قوله لا أن يظهر من حاله) أي بان يقول

ودينه ثلث خمس دية المسلم كدية المجوسي المستامن وكذلك الزاني المحصن إذا قتله مسلم بغير إذن الإمام وكذلك قاطع يد سارق بغير إذن الإمام لافتياته على الإمام فالتشبيه في الأدب أي شخص مرتد وشخص زان وشخص سارق فيشمل الذكر والأنثى ولو قال وعضو سارق لكان أحسن أي وثبت ما ذكر بيينة عادلة أو اقرار وقوله (فالقود عينا) جواب عن قوله أن تلف مكلف والمعنى أن المكلف إذا جنى عمدا عدوانا فانه يتعين في حقه القود وليس للولي أن يلزم الجاني الدية الآن يعفو مجبانا أو يرضى الجاني بالدية هذا مذهب ابن القاسم وهو المشهور واختاره ابن رشد وروى أشهب التخيير بين القود والعفو على الدية جبراً على الجاني وقال به واختاره اللخمي فقوله عينا أي فالقود متعين لا الدية فلا ينافي أن لولي المقتول العفو مجبانا على مذهب ابن القاسم وليس المراد بالقود متعين لا العفو لأن العفو لا يقابل القود وإنما يقابل الدية لأن الكلام في جزاء الجناية وجزاؤها القود والدية لا العفو (ص) ولو قال إن قتلتني أبرأتك (ش) هذا في معنى الغاية للقود أي أن القصاص ثابت ولو قال المقتول للقاتل إن قتلتني أبرأتك ففعل فإن القاتل لا يبرأ بذلك ويقتل به لأن الحق بعد الموت انتقل للوراث وكذلك لو قال له اقتلني ابتداء لأنه عقاف عن شيء لم يجب له أمان قال له إن قطعت يدي مثلاً فقد أبرأتك ففعل فانه يبرأ بذلك ولا قصاص عليه ولكن عليه الأدب ما لم يترام به الجرح للموت والأفول عليه القسامة والقتل أو أخذ الدية وكلام المؤلف ظاهر فيما إذا وقع الأبراء قبل تنفيذ المقاتل وأما إن قال له بعد تنفيذ مقاتله أبرأتك من دمي أو أن مت فقد أبرأتك من دمي فانه يبرأ منه قاله في شرح الرسالة (ص) ولاديه لغاف مطلق الآن تظهر ارادتها فيحلف ويبقى على حقه إن امتنع (ش) يعني أن ولي الدم إذا عفا عن القاتل عفواً مطلقاً أي سكت فيه عن ذكر الدية فإن العفو يلزمه فإذا قال بعد ذلك انما عفوت لأجل الدية فانه لا يصدق في ذلك إلا أن يظهر من حاله ومن قرائن الأحوال أنه أراد ذلك فانه يحلف ويبقى على حقه في القتل إن امتنع القاتل من إعطاء الدية يريد أن يظل والأفلاشي له وبطل حقه لمنافاة الطول الإرادة المذكورة لأنه مظنة الكذب والافتراء ولا يحتاج لهذا القيد لفهمه من قوله الآن تظهر ارادتها مع الطول لم تظهر ارادتها (ص) كعفو عن العبد (ش) يعني أن العبد إذا قتل حراً أو عبداً مثله فعفاً ولي الدم عن القاتل فانه يلزمه ذلك فإذا قال بعد ذلك انما عفوت عنه لا أخذه أو أخذ قيمته أو أخذ قيمة العبد المقتول أو أخذ الدية أن كان المقتول حراً وتكون منجمة كما يأتي فانه لا يسمع منه ذلك إلا أن تظهر ارادة ذلك فيحلف ولي الدم ويخير سيد الجاني بين دفعه العبد أو دفع قيمته أو دفع قيمة المقتول إن كان عبداً أو دفع ديته إن كان حراً وهل يدفعها منجمة كما في العتبية والموازية قال ابن يونس وما فيها تفسيراً للدونة أو يدفعها حاله قال ابن رشد وهو مذهب المدونة قاله الشارح (ص) واستحق ولي دم من قتل القاتل أو قطع يد القاطع (ش) يعني أن المكلف إذا قتل مسلماً عمداً عدواناً فعداً عليه مكلف آخر فقتله عمداً عدواناً فإن دم هذا القاتل يستحقه ولي المقتول الأول إن شاء قتله وإن شاء عفا عنه وكذلك إذا قطع شخص يد شخص عمداً عدواً على القاطع شخص فقطع يده فإن المقتوع يده أو لا يستحق قطع يد القاطع إن شاء قطع وإن شاء عفا عنه فقوله

الحال فقير أو نحو ذلك (قوله يريد أن يظل) أي بان يقول عقب العفو الحال فقير وأما إن طال الأمر بعد العفو وقال الحال فقير فلا عبرة به (قوله ويخير سيد الجاني الخ) ظاهره أنه لا يبقى على حقه في القتل وفي ابن مرزوق التصريح بأنه يبقى على حقه في القتل وهو ظاهر المصنف (قوله وهو مذهب المدونة) أي غيرناطرية للتفسير المذكور والراجح مذهب المدونة



(قوله وقر ينته دم) لان الدم وقع مستحقا والمقابل المستحق في غير النفس لا يكون الا عضو او قوله والعضو المعطوف وكانه قال وحينئذ فاعطف ظاهرا لان العضو المعطوف يغاير المعطوف عليه وقوله وفي القطع المقطوعة يده لا يخفى ما في تسميته وليا من المسامحة وغاية ما فيها أنه مجاز لغوي وهو مقدم على الجواز بالحذف فكان أولى من كلام الشيخ أحمد بهذا الاعتبار غير أنه ليس مجازا خالصا بل فيه جمع بين الحقيقة والجواز وفيه خلاف وقوله وحينئذ فلا حاجة لما قاله رأي من أن فيه لغا ونشرا من تبا والتقدير واستحق ولي أو مقطوع دم من قتل القاتل أو يدمن قطع يد القاطع اه وذلك لما فيه من زيادة التقدير (قوله يعني الخ) عبارة بعضهم أفيد ونصه فان أرضاء أي أرضى ولي الدم الاول (٦) ولي المقتول الثاني وهو القاتل الاول وقوله فله أي فامر القاتل

له وسواء كان القتل عمدا أو خطأ وحينئذ فهو مفرع على واستحق ولي دم من قتل وعلى قوله كدبة خطافه وراجع لما قبل الكاف وما بعدها وقوله لان الرضا لا يكون الامع التخيير أي بين أن يقتص من الذي قتل القاتل ولو بذل له ولي الثاني أكثر من الدية والحاصل أن الامر في ذلك موكل الى اختيار ولي الاول في أن له أن لا يرضى بما بذل له ولي المقتول الثاني من الدية أو أكثر وهو مذهب المدونة وله أن يرضى وقال عبد الملك لا ولياء الثاني أن يدفعوا الدية الى أولياء الاول ويقتلواهم لانفسهم وفهمه الخصى على اجبار أولياء الاول على قبول الدية (قوله وكلام تت فيه نظر) أي لانه قال فان أرضاء أي أرضى ولي الدم الاول ولي القاتل الثاني وقوله فله أي قدمه لولي القاتل الثاني ان شاء اقتص أو عفا انتهى أي فصوابه المقتول وقوله أولا وكلام تت فيه نقص الاول حذفه لان الذي في تت انما هو ما ذكرناه وهو ليس فيه نقص انما هو خلاف

أو قطع فيه معطوف مقدر تقديره عضو وقر ينته دم والدم في النفس والعضو المعطوف يغاير المعطوف عليه أي أو عضو من قطع يد القاطع والولي في القتل أجني وفي القطع المقطوع يده وحينئذ فلا يحتاج الى ما قاله الزرقاني وقوله (كدبة خطأ) تشبيهه في الاستحقاق يعني أن الشخص اذا جنى خطأ على من قتل عمدا أو قطع عضوا عمدا فان ولي المقتول أولا يستحق دية المقتول ثانيا خطأ وان المقطوع أولا يستحق دية يد المقطوع ثانيا خطأ فقوله كدبة خطأ أعم من أن يكون في نفس أو عضو (ص) فان أرضاء ولي الثاني فله (ش) يعني فان حصل لولي المقتول أولا الرضا من قبل ولي المقتول ثانيا فله أي فيصير دم القاتل الثاني لا ولياء المقتول الثاني ان شاء وقتلوه وان شاء عفو عنه فقوله الثاني أي المقتول الثاني وهو القاتل الاول وكلام تت فيه نقص وقوله فله أي فلولي الثاني القتل أو العفو وأما تخيير ولي الاول الذي هو مذهب المدونة فقد علم من قوله فان أرضاء ولي الثاني لان الرضا لا يكون الامع التخيير وكلام تت فيه نظر (ص) وان فقتل عين القاتل أو قطعت يده ولومن الولي بعد أن أسلم له فله القود (ش) يعني أن القاتل اذا تعدى عليه رجل أجني أو ولي الدم فقطع يده مثلا عمدا أو خطأ فله القصاص على من فعل به ذلك عمدا سواء كان الفاعل أجنيا أو ولي الدم سواء فعله بعد أن أسلم اليه أو قبله ثم يقتلونه بعد ذلك لان أطراف القاتل معصومة بالنسبة الى مستحق الدم والى غيره وله أخذ الدية في الخطا فقوله يده أي طرف من أطرافه وقوله ولومن الولي بعد أن أسلم له مباغتتان فأولى من غير الولي ومن الولي قبل أن يسلم اليه (ص) وقتل الأدنى بالاعلى كحر كابي بعبد مسلم (ش) يعني أن الأدنى يقتل بالاعلى مثاله حر كابي قتل عبدا مسلما فانه يقتل به لانه أدنى والعبد المسلم أعلى اذ حرمة الاسلام لا توازيها حرمة الكافر وأما العكس فلا قصاص كما اذا قتل العبد المسلم حرا كابي فانه لا يقتل به كامر (ص) والكفار بعضهم ببعض من كابي ومجوسي ومؤمن (ش) الكفر كله ملة واحدة فاليهودي والنصراني والمجوسي وعباد النار وعباد الاوثان وغيرهم يقتص لبعضهم من بعض ولا يقتص اهلهم من المسلم لنقصهم عنه في الدين ومؤمن اسم مفعول دخل دار الاسلام بأمان وهو وما قبله من عطف العام على الخاص لشمول الكافر لما ذكر (ص) كذوى الرق (ش) أي فيقتص لبعضهم من بعض ولو كان بعضهم فيه شائبة حرية ولا يقتص اهلهم من الحر المسلم لنقصهم عنه بالحرية (ص) وذكر وصحج وضدهما

(ش)

الصواب (قوله أي طرف من أطرافه) أي فقد أطلق المصنف الخاص وهو اليد وأراد

العام وهو مطلق طرف (قوله الكفر كله ملة واحدة) أي في باب الجنائيات لاني باب الفرائض فالملل فيها ثلاث اليهود والنصارى وما عداها ملة واحدة والمراد غير الحريين لما تقدم أول الباب أنه لا يقتص من الحريين وقوله والمجوس أي الذين يقولون بان الاله اثنان وقوله وهو وما قبله الخ حاصله أنه يقول ان مؤمن مع ما عطف عليه محتو على عطف عام وهو مؤمن على خاص وهو كابي ومجوسي وذلك لان الكابي والمجوسي كل منهما داخل تحت أماننا فهم من أفراد المؤمنين وان كان بحسب ما قال لا يدخلان لانه فسرهم من دخل دار الاسلام بأمان فلا يدخل فيه ما كان فيه تحت ذمتنا من يهودي ومجوسي ونصراني ممن تولد في بلاد الاسلام وقوله لشمول الكافر ليس المراد مطلق كافر بل مراده كافر مخصوص وهو مؤمن



(قوله ويقتص للريض من الصحيح) أي ويقتل كامل الأعضاء ناقصها ويجري مثل ذلك في القصاص بينهم في غير النفس أيضا وقوله ويصح الرفع أي وقتل ذكر وصحح الخ أي قتل بعضهم ببعض (قوله أو قيمة العبد المقتول) ظاهره أنه إذا أراد أن يدفع قيمة العبد القاتل ليس له ذلك وفي عجم وتبعه عب ما يخالف ذلك فإنه قال أو فداؤه أي (٧) بقيته أو بدية الحر أو قيمة العبد المقتول اه وهو

ظاهر وقد تقدم له ما يوافق ما في عجم من أن من جلة التخيير أن يعطى قيمة الجاني (قوله فان قتل العبد حرا ذميا الخ) لا فرق بين كون ذلك عبدا أو خطأ (قوله فيباع لولي الدم) أي وله ما زاد لالسيدة (قوله أن يقتصد القاتل الضرب) أي بشرط أن يكون على وجه العداوة وأما مجرد الغضب فلا كذا يفعله عجم وتبعه شب وفي عب وفعل ذلك لغضب أو عداوة فيقتص منه اه فجعل قصدا الغضب مثل العداوة في إيجاب القصاص وهو ظاهر فتعين المصير إليه (قوله بشرط ضرب اللاعب أو الأدب) أي وليكن محله إذا كان بالآلة الأدب لأن كان بالآلة لا يضرب بها الأدب كإوح وحجر والحاصل أن اللعب من الخطأ كما وقع التصريح به (قوله إلا إذا قصد ازهاق روحه) أي أو ذبح أو شق جوفه ولو ادعى عذم قصده لانه لا تآلة لا تفعل إلا القتل (قوله أو منقل) المنقل ما قابل المحدد وهو ما يقتل به الشخص بالرض أي بكسر العظم وتم شيم اللحم والمحدد ماله حد يجرح به خلافا لقول أبي حنيفة لا قصاص إلا في القتل بمحدد من حديد أو حجر له حد أو خشبة كذلك أو كان معروفا يقتل الناس كالخنزير واللقاء في النار لا في ضرب بقضيب كما يسمى بكر باج وظاهره

(ش) ضد الذكرا لثني وضد الصحيح السقيم فيقتص للثني من الذكر وبالعكس ويقتص للريض من الصحيح وبالعكس فهو معطوف على ذوى الرق أي وكذا ذكر وصحح وضدهما في أنهم يقتلون ببعضهم ويصح الرفع عطف على الأدنى (ص) وان قتل عبدا بينة أو قسامة خير لولي فإن استحياه فليس بدمه أسلامه أو فداؤه (ش) يعني أن العبد إذا قتل حرا أو عبدا وثبت عليه القتل فيه ما بينة أو بقسامة في الحر بان قال قتلني فلان أو يقيم عدلا بالقتل ويقسم أوليائه في صورتين فإن ولي المقتول يخير بين أن يقتله أو يستحييه وانما كان الخيار للولي لأن القاتل غير كف فقتله فواضح وان استحياه فإن سيده يخير فقا به بين أن يسلمه للجنى عليه أو يفديه بدية الحر أو قيمة العبد المقتول وانما قيدنا القسامة بكون المقتول حرا لأن العبد لا قسامة فيه كما يأتي ومفهوم بقسامة أنه لو ثبت باقرار العبد لم يكن الحكم كذلك وهو صحيح والحكم أنه ليس لولي المقتول استحياءه فإن استحياه بطل حقه إلا أن يدعى أنه جهل ذلك ومثله يجهل فإنه يخاف ويبقى على حقه في القصاص وكلام المؤلف في العمد كما هو ظاهر وأما في الخطأ فيخير في الدية وأسلامه فإن قتل العبد حرا ذميا خيرا أيضا سيده في فدائه بدية الذمي وأسلامه فيباع لولي الدم إذا بقي مسلم في ملك كافر وقوله وان قتل الخ في قوة الاستئمان من قوله فالقود عينا (ص) ان قصد ضرب (ش) هذا شروع في الركن الثالث وهو الفعل الموجب للقصاص وهو تارة يكون بالمباشرة وتارة يكون بالتسبب وبدأ بالاول والمعنى أن شرط القتل الموجب للقصاص أن يقتصد القاتل الضرب أي بقصد إيقاعه ولا يشترط قصد القتل في غير جنابة الاصل على فرعه فاذا قصد ضرب به بما يقتل غالباً من ذلك فإنه يقتص له وكذا إذا قصد ضرب به بما لا يقتل غالباً من ذلك فإنه يقتص له منه أيضا وإذا بالغ عليه بقوله (وان بقضيب) ودل مفهوم الشرط من كلام المؤلف على أنه ان لم يقصد ضرب به وثبت ذلك إما بينة أو باقرار المجنى عليه أنه لا قود عليه لانه خطأ وفيه الدية على العاقلة وقوله ان قصد ضرب بأي قصد ضرب من لا يجوز له ضربه وسواء قصد الشخص المضروب نفسه أو قصد أن يضرب شخصا أو أن يصاب غيره فإنه يقتل به وما قيل انه من الخطأ ضعيف وأما لو قصد ضرب من يحل له ضربه فأصاب غيره فهو خطأ بشرط ضرب اللاعب أو الأدب وقولنا في غير جنابة الاصل الخ يخرج لجنابة الاب على ولده فإن قصد ضربه لا يكون موجبا لقتله كغيره لانه كان سببا في اخراج الولد من العدم الى الوجود فلا يقتل به إلا إذا قصد ازهاق روحه كما يأتي (ص) كخنق ومنع طعام أو منقل (ش) هذا تشبيه لامثال لان منع الطعام ليس بفعل والمعنى أن الشخص إذا خنق انسانا أو منعه الطعام أو الشراب قاصدا قتله فإنه يقتل به وكذا إذا قتله بمثل كحجر أو خشبة (ص) ولا قسامة ان أنفذ مقتله أو مات مغورا (ش) يعني أن المكلف إذا ضرب شخصا عمدا عداوانا فأنفذ مقتله أو لم يتكلم من حين الضرب الى أن مات فإنه يقتل به من غير قسامة من أولياء المقتول فان أكل وشرب وعاش ثم مات بعد ذلك ففيه القسامة لانه لا يؤمن أنه مات من أمر عرض له ولو أجهز شخص على منقود المقاتل من غيره فلا يقتص الا من الاول ويرث ويورث وعلى الثاني العقوبة بالاجتهاد كما هو أحد أقوال (ص) وكطرح غير محسن للعموم عداوة

عندهم ولو قصد قتله (قوله ويرث ويورث) أي فإذا مات أخوه قبل زهوق روحه فإنه يرثه وقوله ويورث أي فإذا كان له أخ عبد أو كافر فسلم أو عتق ثم مات منقودا للمقاتل ورثه (قوله كما هو أحد أقوال الخ) أشار أبو الحسن لهذه الأقوال فقال ولو أجهز شخص على منقود المقاتل من غيره فقتل به الاول ولا يرث ولا يورث والثاني يقتل به الثاني ويرث ويورث والثالث يقتص من الاول ويرث



وبورث وهو أحسن الأقوال وبعبارة أخرى وفي سماع أبي زيد أنه يقتل به الثاني ولا يكون على الأول إلا الأدب أي لأنه من جملة الأحياء  
يرث وبورث ويوصى بما شاع من عتق وغيره ابن رشد والأول أظهر أي الذي يقول يقتل الأول ولو قيل يقتل به جميعاً لانهم ما قد اشتراكا  
في قتله لكان له وجه انتهى (قوله على وجه العداوة) الصواب أنه يقتصر حيث كان على وجه العداوة سواء علم أنه لا يحسن العوم أو لم  
يعلم بذلك ولا عدمه أو علم أنه يحسن العوم وانما كان يقتل حيث طرحه وهو يعلم أنه يحسن العوم لأنه انما طرحه حيث يظن أنه لا يجوز  
منه وكذا اذا طرحه على وجه اللعب وهو يعلم أنه لا يحسن العوم وأما اذا طرحه على وجه اللعب وهو يعلم أنه يحسن العوم أولم يعلم بذلك  
ولا بعدمه فلا (قوله كطريق المسلمين) وهو مقيد بما اذا لم يحفرها بها للمطر والافلا غرم عليه ان حفرها عليها (قوله أما ان حفر البئر الخ)  
اعلم أن حاصل مسألة البئر أنه اذا لم يقصد بحفرها ضرراً فان حفرها في محل لا يجوز له كالمطر يقضي من ماتفبها لان فعلها في الطريق  
يحمل على قصد الضرر وان كان في محل يجوز له فلا ضمان دليبه وان حفرها بقصد الضرر ولو في محل يجوز له فان حفرها لاهلاك  
شخص غير معين فانه يضمن ما هلك فيها وان حفرها لاهلاك سارق غير معين وهلك فيه غير آدمي فالظاهر الضمان وان حفرها لاهلاك  
شخص بعينه فان هلك ذلك الشخص اقتصر منه (٨) وان هلك غيره ضمن دية هذا هو الصواب وان حفرها لمن يجوز قتله كحفرها

في بيته أو حائطه لكسب مع فلا يضمن  
ما هلك فيها من آدمي سارق أو غيره  
وان حفر بئراً حول زرع منعه منع  
الدواب عنه خشية أن تفسده فلا  
ضمان عليه وان حفرها لالتلاف  
دواب الناس ضمن هذا ما ذكره  
(قوله ما يزل في طريق المسلمين)  
أي كرش ووضع قشر بطيخ حاصله  
أنه دافع له في الطريق ولم يقصد به  
الضرر فهو محمول على قصد الضرر  
وان فعله في محل يجوز له فان قصد  
التلاف آدمي بعينه محترم وتلف  
اقتصر منه وان تلف غيره أو فعله  
لالتلاف سارق لا بعينه أو لالتلاف  
مالاً يجوز لالتلافه وتلف به آدمي فانه  
يضمن دية وان فعله لالتلاف ما  
يجوز لالتلافه فلا يضمن ما تلف به  
من آدمي أو غيره (قوله وان هلك  
غيره فالدية) أي وان لم يقصد

والأفدية (ش) يعني أن من طرح شخصاً في نهر وهو لا يحسن العوم في نفس الأمر على وجه  
العداوة والقتل فانه يقتل به ولا قسامة خلافاً لابن الحاجب وسواء علم الطارح أن المطروح  
يحسن العوم أم لا وان لم يكن الطرح عداوة بل كان على وجه اللعب وشبهه وهو لا يحسن العوم  
أو كان يحسنه سواء كان على وجه العداوة أو اللعب فلا يقتل به وله عليه دية مخسنة كما هو  
ظاهرها لا مغلظة كما هو قول ابن وهب (ص) وكحفر بئر وان بيته أو وضع من اق أو ربط دابة  
بطرف أو اتخذ كلب عقور تقدم لصاحبه انذار (ش) لما فرغ من الكلام على التلاف  
بالمباشرة شرع الآن في الكلام على التلاف بالسبب وهو أن يفعل فعلاً يكون سبباً للتلاف  
والمعنى أن من حفر بئراً في موضع لا يجوز له حفرها فيه كطريق المسلمين أو حفرها في موضع  
يجوز له حفرها فيه كبيته وقصد بذلك الضرر كهلاك شخص معين وهلك فيه ذلك المعين فانه  
يقتل به فان هلك فيها غير المعين فعليه دية ان كان حراً أو قيمته ان كان عبداً أما ان حفر البئر  
في بيته اضر ورواقتضت ذلك فهلك فيه انسان أو غيره فانه لا ضمان عليه فيه بل هو هدر  
وكذلك يقتصر من وضع ما يزل في طريق المسلمين كقشور بطيخ أو غير ذلك وقصد بذلك الضرر  
لشخص معين وهلك ذلك الشخص المعين وأما ان هلك غيره فالدية وكذلك يقتصر ممن ربط دابة  
بطرف المسلمين وقصد الاذية لشخص معين فهلك بسبب ذلك وان هلك غيره فالدية وكذلك  
يقضي عن اتخاذ كلب عقورا وقد أئذرن عن اتخاذ لشخص معين وهلك وان هلك غيره فالدية  
فقوله (قصد الضرر وهلك المقصود) قيد في المسائل الأربع والمعنى أنه انما يلزمه العقود اذا  
قصد الضرر لشخص معين وهلك ذلك المعين وقوله (والأفدية) شامل لصورتين الأولى أن  
يقصد ضرر شخص معين فهلك غيره والثانية أن لا يقصد شخصاً معيناً ومفهوم قصد الضرر

انه

اهلاك شخص بعينه فان قصد به اهلاك من لا يجوز اهلاكه وهلك بذلك آدمي محترم ضمن

ديته وان هلك غيره كدابة ضمن قيمته وان لم يقصد به ضرراً أصلاً فان اتخذ ذلك الحاجة فلا ضمان وان جعل ذلك مريباً له ضمن وانظر  
من اتخذ دابة معروفة بالعداء بيته ولم يفعل بها ما يمنعها من العداء الذي عرفت به وفي المواضع ما يفيد أن حكمها حكم الكلب العقور  
فيجوز فيها تفصيله (قوله وكذلك يقتصر من اتخذ كلباً عقوراً) لا يختص بالكل بل يشارك فيه كل حيوان مؤذم اتخذ والجدار المائل  
والعقور ما يعقرو ويؤذي بلا سبب من العقور وهو الجرح ولا يتحقق ذلك إلا بتكرار ذلك منه ولذا قال أبو الحسن ان هذا من المبالغة (قوله  
وقد أئذرن) اعلم أن قول المصنف تقدم مبنى للفعول ونائب الفاعل مستتر يدل عليه السياق أي تقدم الانذار فيه وحاصل مسألة ذلك  
أنه ان اتخذ لاهلاك معين محترم وأهلكه اقتصر منه ان وجدت المكافأة وما يغني عن ثبوت القصاص وسواء كان عقوراً أم لا أئذرن  
صاحبه أم لا وان أهلك غيره ضمنه وان اتخذ لاهلاك من لا يجوز اهلاكه وأهلك آدمياً محترماً ضمن دية سواء كان عقوراً أم لا  
اتخذ في محل يجوز له أم لا وان أهلك غيره ضمن قيمته وان لم يتخذ لاهلاك من لا يجوز اهلاكه فان كان غير عقور فلا ضمان اتخذه في  
محل يجوز له أم لا لأنه من الجبناء التي فعلها جباراً أي هدر وان كان عقوراً فان اتخذ في محل لا يجوز كما اذا اتخذ لحراسة الدار ضمن ان



أنذر أو علم أنه يعقر الناس وإن اتخذ في محل يجوز له كالزرع والضرع ضمن إن أنذر عند حاكم أو غيره والالم يضمن وليس مثل الانذار  
هنا علم أنه يعقر الناس خلافاً لقول ابن مرزوق إن علمه بعقره يقوم مقام الانذار وفهم من قوله تقدم لصاحبه أنه إن لم يتقدم له فيسه  
فلا ضمان وهذا مقيد بما إذا اتخذ في موضع يجوز وما إذا لم يعلم بعقره للناس وكان من حقه أن ينبه على هذين القيدين وأما تقدم  
عند الحاكم و يقوم مقامه الأشهاد وذلك قال محشي تن قوله واتخاذ كاب عقور لا حاجة إذ كريد تقدم الانذار لأن الكلام حيث  
قصد الضرر وهلك المقصود وهذا لا قيد فيه وإنما القيد حيث اتخذ لما يجوز له اتخذ فيه كحراسة الزرع والضرع فيها لأن القاصم إذا  
اتخذ حيث يجوز له فلا يضمن ما أصاب حتى يتقدم فيه إليه وإن اتخذ لموضع لا يجوز له اتخذ فيه كالدور وشبهه وقد علم أنه عقور  
ضمن ما أصاب وقال مالك من اتخذ في داره فهو ضامن لما أصاب إن تقدم فيه إليه اه نصبت تقدم وتأخير والحاصل أن جعل  
الكتاب لحراسة داره أو فسخه من سبيل ما لا يجوز بخلاف زرع أو ضرعه فيجوز خلافاً لابن أبي زيد القائل بأن اتخذ الدور  
والفنادق يجوز ذكره عج (قوله على تفصيل) أقول قد بيناه وهو أنه إذا (٩) حفرة في موضع لا يجوز حفرة فيه فعليه الدية وأما

إذا حفرة في موضع يجوز حفرة فيه فلا دية وقوله فالدية أي على  
العاقلة أي في مسألة ما إذا قصد  
جنس السارق فهلك فيها واحداً أو  
أكثر منهم فأن دية من هلك في مال  
الحافر وإن هلك من غير السارق  
فالدية على العاقلة (قوله نسبة بين  
المكره والمكره) أي إلا أنها قائمة  
بالمكره بالكسر (قوله إن لم يمكنه  
مخالفة الأمر) لا شك أنه إذا أمكنه  
مخالفة الأمر لا يكون مكرهاً  
والفرض أنه مكره (قوله حيث كان

أنه لو لم يقصد ضرراً فلا شيء عليه وهو كذلك لكن على تفصيل انظره في الكبير فقوله والا  
فالدية راجع لا آخر وقوله فالدية أي إن كان الهالك حراً والقيمة إن كان غيره ولو قال فالضمان  
لكن أشمل (ص) وكلا كراهة وتقديم مسموم ورميه عليه حية (ش) هذا معطوف على قوله  
وتحفر بئر والمعنى إن من أسباب القتل الإكراه وهو نسبة بين المكره والمكره فيقتل المكره  
بكسر الراء لتسببه والمكره بفتح الراء لما شرته إن لم يمكنه مخالفة الأمر خوف قتله فكلامه  
يجعل يفصله إلا في ومن أسبابه من قدم لشخص طعاماً أو لباساً مسموماً فقتل بسبب ذلك حيث  
كان المقدم عالماً بأنه مسموم أي ولم يعلم إلا كل به فإن علم إلا كل بأنه مسموم فينبغي أنه  
لا شيء على المقدم ومن أسبابه من رمى حية حية على شخص فقتله بدم غم أو سوء علم أنها  
تقتله أم لا حيث لم يكن على وجه اللعب وأما لومات من الخوف فالدية كانت حية أو ميتة وأما  
إن كان على وجه اللعب فلا يقتص منه وعليه الدية حيث لم يعلم أنها قاتلة والاقتص منه (ص)  
وكأشارته بسيف فهرب وطالبه وبينهما عداوة وإن سقط فبقسامة وأشارته فقط خطأ  
وكلاً مسالك للقتل (ش) يعني أنه إذا أشار عليه بسيف أو رمح أو عصا ليقتله فهرب منه فقتله  
حتى مات وهو قائم بان استند إلى حائط مثلاً والحال أن بينهما عداوة فإنه يقتل به وظاهره سواء  
كانا راكبين أو ماشيين أو مختلفين فلو سقط فمات فإنه يقتل به أيضاً لكن بقسامة لاحتمال  
أنه مات من السقطة فيخلف ولادة الدم خمسين يميناً متواليات بتأنيده مات خوفاً منه ولومات مجرد  
الإشارة على أي وجه كان فلا يلزمه الدية خطأ من جهة على العاقلة وظاهره من غير قسامة  
وكذلك يقتص من مسك غيره لشخص ليقته فقتله وتسببه ويقتل الآخر أيضاً لما شرته ولو  
مسكه لشخص ليضربه بضرر بامعتاد فضر به فمات فإن الضارب يقتل به وأما المسك فإنه  
يعاقب أشد العقوبة ويحبس سنة وبعبارة اللام في القتل للتعديل ولا يقتل المسك إلا بقيود  
ثلاثة أن يحسكه لأجل القتل وأن يعلم أن الطالب إنما يريد قتله وأن يعلم أنه لولا المسك ما قدر

المقدم عالماً) فإن لم يعلم مقدمه  
فلا قصاص ولا أدب وقوله فينبغي  
أنه لا شيء على المقدم لا قصاص ولا  
أدب قال عج ولو وضع شخص  
سمي في طعام وقدمه لضيف فعلم  
الضيف بأنه مسموم ثم قدمه لربه  
فأكل منه فمات فالقصاص على  
الضيف وكلام المصنف يشمل ذلك  
وقوله وأما لومات من الخوف

(٣ - خرشي ثامن) فالدية كانت حية أو ميتة ظاهراً سواء علم أنها تقتل أم لا على وجه العداوة أم لا لكن المعتمد أنه متى علم بأنها قاتلة  
وهي حية فمات فالقصاص وإن لم تلدغه والحاصل أنها إن قتلته وطرحها على وجه العداوة فيقتص على أنها تقتل أو اعتقد أنها لا تقتل  
أولم يعلم شيئاً وأما إن كان لا على وجه العداوة فإن علم أنها تقتل اقتص وإن علم أنها لا تقتل أو شك فلا يقتل والفرض أنه مات من لدغته وأما  
لومات من الخوف فلا يقتل سواء كان على وجه العداوة أم لا كانت حية أم لا علم أنها تقتل أم لا هذا مفاد الشارح والصواب أنه إذا مات من  
الخوف وكانت حية واعتقد أنها تقتل فإنه يقتص كان على وجه اللعب أم لا (قوله وبينهما عداوة) مفهومه أنه إذا لم يكن بينهما عداوة  
يكون خطأ والمراد بالعداوة ما يشمل الغضب لمقابلته باللعب قاله الجيزي (قوله لكن بقسامة) قيد الدميري هذا بأن يكون بينهما عداوة  
وأما عج فنظر فقال وهل تعتبر العداوة في قوله وإن سقط فبقسامة أيضاً ولا وقال تليذه عب وينبغي تقييده بما إذا كان بينهما عداوة  
(قوله فلا يلزمه الدية) وموضوعه أن بينهما عداوة والأفلاشي فيه (قوله أن يحسكه لأجل القتل) فإن أمسكه ليضربه بضرر بامعتاد ولم يدر  
أنه يقصد قتله ولا رأى معه سيفاً ولا رمحاً فقتل المباشر وحده بضرر بالآخر أشد الضرب وحبس سنة (قوله وإن يعلم أنه لولا المسك ما قدر



على قتله) يعلم بالبناء للفعول لا بالبناء للفاعل كما هو مفاد النص (قوله اذا اجتمعوا على قتل الخ) لا يعارض ما تقدم من قوله ان قصد ضربا من أن المعتمد أن قصد الضرب عداوة يوجب القصاص وان لم يقصد أي فاعل القتل للفرق بين قتل الجماعة وقتل الواحد وهو شدة الخطر في الاول دون الثاني كذا في عج ورد محشى تت بان النقل يفيد أنه لا فرق بين قصد القتل والضرب (قوله والا قدم الاقوى) أي فيقتل ويقتصر من الباقي مثل فعله فان لم يكن أقوى أي بان تميزت واستوت كان اختلافه وكان في بعضها فقط ما ينشأ عنه الموت ولم يعلم فانه يقتل الكل والحاصل (١٠) أنه اذا لم تميز الضربات أو تميزت واستوت أو لم تستوت ولم يعلم الاقوى فان الجميع يقتلون اذا مات مكانه أو انفذت مقاتله أو رفع مغرورا أو لا فيقسمون

على قتله والتظاهر أن الدال الذي لولا دلالة ما قتل المدلول عليه كالمسك للقتل لتوافقهما معنى فقوله وكشارته بسيف الكاف داخل على سيف أي ومات وهو قائم بدليل قوله وان سقط أي وبينهما عداوة ومفهوم وبينهما عداوة أنه يكون خطأ (ص) ويقتل الجمع بواحد (ش) يعني أن الجماعة اذا اجتمعوا على قتل شخص عداوة وانافاتهم يقتلون به وموضوع المسئلة أنهم لم يتألفوا على قتله بدليل ما بعده ولم تميز الضربات والا قدم الاقوى كما يأتي ومات مكانه أو انفذت مقاتله وأما لو عاش وأكل وشرب فلا بد من القسامة ولا يقسم في العدالة على واحد معين لها والباء سببية أي بسبب قتلهم واحدا (ص) والمتألفون وان بسوط سوط والمتسبب مع المباشر (ش) يعني أن الجماعة المتألفة على قتل شخص يقتلون وان لم يضربوه باله تقتل كاليد والسوط بل ولولم يل القتل الا واحد بشرط أن يكونوا بحيث لو استعين بهم أعانوا كما أن المتسبب يقتل مع المباشر كمن حفر بئر يقع فيها شخص معين فوقف على شفيرها فرداه غير اطلاق وهذا ليس بتكرار مع قوله وكالامساك للقتل لان ذلك سبب قريب لانه مباشر لامساكه ولولا هو ما قتل وهذا سبب بعيد لانه حفر البئر ولم يباشر ولا يلزم من ترتب القصاص على سبب قريب ترتبه على سبب بعيد فلا يعني ذلك عن هذا وقوله (ككركه ومكركه) تشبيه في أنهم ما يقتل لان جميعا هذا التشبيه في الاكراه وهذا المباشر وانما جعلناه تشبيها بالمتسبب لا تشبيها لان حافر البئر فعله اتصل بعين القتل بخلاف المكروه فان فعله مقصور على المباشر نعم هو متسبب غير مشارك والمراد بالمتسبب المشارك ثم محمل قتل المكروه بفتح الراء ما لم يكن أبيا فان كان أبيا فانه لا يقتل بل يقتل المكروه (ص) وكأب ومعلم أمر ولد اصغرا (ش) يعني أن الاب اذا أمر ولده الصغرا أن يقتل شخصا فقتله فان الاب يقتل به دون ولده الصغير سواء كان حرا أو رقيا وعلى عاقلة الصغير نصف الدية ولو كان الولد كبير القتل وحده وهو داخل في قوله فان لم يخف المأمور اقتص منه ويعاقب الاب وكذا المعلم اذا أمر ولده الصغرا بقتل شخص فقتله فان المعلم يقتل به وحده وعلى عاقلة الصغير نصف الدية ولو كان المأمور كبير القتل وحده ويعاقب المعلم فلو كثرت الصبيان فالدية على عواقلهم وان لم يجب على عاقلة كل الأقل من الثلث (ص) وسيد أمير عبد امطافا (ش) يعني أن السيد اذا أمر عبده الصغرا والكبير الفصح أو الاجمعي بقتل شخص فقتله فان السيد يقتل وأما العبد فان كان كبيرا يقتل أيضا والا فلا ويكون عليه نصف الدية جناية في رقبته لانه لا عاقلة له وأما لو أمر عبدا غيره فكأمره أجنيا فلا خلاف في أنه يقتل القاتل فقط ويضرب الاعمى مائة ويحبس سنة (ص) فان لم يخف المأمور اقتص منه فقط (ش) كانه قال هذه المسائل اذا خاف المأمور فان لم يخف المأمور من الاعمى وقتل فانه يقتص منه فقط ويضرب الاعمى مائة ويحبس سنة ما لم يكن

بقتلهم اذا مات مكانه أو انفذت مقاتله أو رفع مغرورا أو لا فيقسمون على واحد ويقتل ويقتصر من الباقي وأما لو غيرت الضربات وعلم الاقوى ضرر بافهم الذي يقتل (قوله وأما لو عاش وأكل) أي ولم تنفذ مقاتله (قوله كن حفر بئرا) أي ولا يشترط التألف (قوله لانه مباشر لامساكه) أي للقتل لا للقتل وقوله لانه حفر البئر ولم يباشر أقول هو وان لم يباشر الا أن فعله باشر أي أثره بانه باشر وهو ما يشر إليه فيما سيأتي وقوله فلا يعني ذلك عن هذا لا يخفى أنه ان خصص كلام المصنف هنا بالبعد فيكون مغايرا وأما ان عم فيكون أعم (قوله هذا التشبيه في الاكراه الخ) لا يخفى أن في السببية أي لتسببه بسبب الاكراه (قوله نعم هو متسبب الخ) التي به دفعا لا اعتراض الوارد على ما ذكر من أنه يقتضي أنه لاسببية في ذلك مع أنها موجودة وحاصل الجواب أن السببية الموجودة في ذلك هي السببية التي ليس فيها مشاركة والمراد بالسببية في قوله والمتسبب مع المباشر ما فيها مشاركة (قوله بل يقتل المكروه الخ) لا يخفى أن الاب مكروه بالفتح وسبكت عما اذا كان المكروه

بالكسر الاب فاذا أكره شخصا على قتل ولده فقتله فيقتل المكروه بالفتح وكذا الاب ان أمره بذبحه أو شق جوفه أو أزهق روحه انظر عج (قوله ولد اصغرا) ظاهره ولو هو اهما تشبيه لو أمر الامام بعض أعوانه بقتل رجل ظلم ان فعل لا خلاف أنهم ما يقتل لان معاذ كره في ل (قوله فالدية على عواقلهم) أي فنصف الدية على عواقلهم (قوله الأقل من الثلث) ويأخذ بها فيقال عاقلة جلت أقل من الثلث (قوله ويكون عليه نصف الدية الخ) ظاهر النقل لاشي عليه (قوله فان لم يخف المأمور) والاصل عدم الخوف عند الجهل والتنازع



(قوله لانه يلزم من الاكراه الخوف) فلا يناسب ذكره هنا لانه لا يجماع عدم الخوف وقوله بخلاف لفظ المأمور فليس كذلك أي  
فلا يلزم من المأمور بالخوف بل يجماع عدم الخوف فلذلك قال فان لم يخف المأمور والاولى اسقاط لفظ (قوله بحبس أو ضرب وأخذ  
مال) الواو بمعنى أو أي وأخذ مال ثم انك خير بان بعض الشيوخ اعتمد (١١) كلام عب من أن الخوف هنا بالقتل أو شدة

الاذى خلافا لما قاله شاحنا (قوله  
وعلى عاقلة الصبي نصفها) أي  
لا فرق بين العمد والخطأ (قوله  
وعلى عاقلة المخطئ) الحاصل أن  
على عاقلة المخطئ والمجنون نصف  
دية خطأ وعلى الشريك المتعمد  
نصف دية عمد في ماله (قوله ولو قال  
الخ) أي بخلاف شريك الصبي في  
حال عدم التماثل إذا قال الأولياء  
انما مات من فعل الكبير فانهم  
يقسمون عليه ويقسمون منه لان  
شريك الصبي لم يصحبه في فعله من  
يصدر من فعله قتل بخلاف المجنون  
والمخطئ يغلب أن يصدر من  
فعلهما القتل (قوله ومرض بعد  
الجرح) هذا خلاف ما تجب به  
الفتوى من أن الواجب في العمد  
القصاص بقسامة وفي الخطأ الدية  
بقسامة كما ذكره عجم ونقله في  
الحاصل أن المعتمد أن في المرض  
بعد الجرح القصاص في العمد  
بقسامة وفيه الدية بقسامة في الخطأ  
وكذا يقال في المرض حين الجرح  
وأما لو كان المرض قبل الجرح فلا  
قصاص ولا دية والفرض أنه  
لا يدري هل الموت بالمرض أو بالجرح  
فان قلت لم يجرى الخلاف في شريك  
السبع والحربي ولم يحك في شريك  
المخطئ والمجنون خلاف فالجواب  
أنهما لما ضمنا ما اتلفاه كان ذلك  
مضعفا للجانب شركتهما بخلاف

الآخر حاضرا فيقتل أيضا هذا المباشرته وهذا القدرة على خلاصه وعبر بالمأمور دون المكره  
لانه يلزم من الاكراه الخوف بخلاف لفظ المأمور والخوف بحبس أو ضرب أو أخذ مال ولم  
يقيد المكره بقياس بالخوف لانه مع الاكراه لا يكون الا خائفا فله دره في هذه العبارة (ص)  
وعلى شريك الصبي القصاص ان عمالا على قتله (ش) يعني أن المكلف اذا اشترك مع صبي  
على قتل شخص وعمالا على قتله فان القصاص على شريك الصبي وحده والصبي لاشئ عليه  
وانما على عاقلة نصف الدية فقط فان لم يتمالا فان كانا أو الكبير عمد فاعليه نصف الدية  
في ماله وعلى عاقلة الصبي نصفها وان كانا أو الكبير خطأ فعلى عاقلة كل نصف الدية (ص)  
لا شريك مخطئ أو مجنون (ش) يعني أن من اشترك مع شخص مخطئ في قتل شخص فانه لا قصاص  
على الشريك ولو تعدد الشك وعلى المخطئ نصف الدية على عاقلة وكذا من اشترك مع مجنون  
على قتل شخص فانه لا قصاص على شريك من ذكر ولو قال الأولياء انما حصل القتل منه  
وأقسموا على ذلك وهو ما يفيد كلام المواق ومخطئ يقرأ بالهمز ولا يرسم (ص) وهل يقتص من  
شريك سبع وجرح نفسه وحربي ومرض بعد الجرح أو عليه نصف الدية قولان (ش) ذكر  
المؤلف أربع مسائل في كل قولان بالقصاص مع القسامة أو نصف الدية في ماله بغير قسامة  
منها المكلف اذا اشترك مع سبع في قتل شخص وتعمد شريك السبع الضرب لذلك الشخص  
حتى مات هل يقتص منه بقسامة أولا يقتص منه لانه لا يدري بأي الفعلين مات وعليه نصف  
الدية في ماله بغير قسامة ويضرب مائة ويحبس سنة قولان لابن القاسم ولو ألقاه للسبع فانه  
يقتل به بلا خلاف ومنهما من جرح نفسه جرحا يكون عنه الموت غالباً ثم تعمده شخص ضربه  
فان هل يقتص من هذا الضارب بقسامة أو عليه نصف الدية في ماله بغير قسامة ويضرب  
مائة ويحبس سنة قولان لابن القاسم ومنها اذا اشترك المكلف مع حربي من غير عمال في  
قتل شخص فان هل يقتص من شريك الحربي بقسامة أو عليه نصف الدية في ماله بغير قسامة  
ويضرب مائة ويحبس سنة قولان لابن القاسم وأما مع التماثل فيقتص منه قطعاً ومنهما من  
جرحه انسان عمدا ثم مرض مرضاً يموت منه غالباً فان هل يقتص من الجرح أو من المرض  
فهو هل يقتص من الجرح بقسامة أو عليه نصف الدية في ماله من غير قسامة ويضرب مائة  
ويحبس سنة قولان لابن القاسم وأما لو مرض قبل الجرح فلا قصاص اتفاقاً لان الغالب أن  
الموت من المرض والجرح هيجه والمراد بالمرض السبب الذي ينشأ عنه الموت غالباً كالسقوط  
والضرب ونحو ذلك وحصول المرض حين الجرح كحصوله بعده (ص) وان تصادما وتجاديا  
مطلقا قصداً فاتا أو أحدهما فالقود (ش) يعني أن المكلفين أو الصبيين أو أحدهما اذا قصدا  
التصادم أو التجاذب بجبل أو بغيره بان جذب كل منهما يد صاحبه فوقعا فاما معاً أو أحدهما  
فاحكام القود ثابتة بينهما ما وسواء كانا راكبين أو ماشيين أو مختلفين بصيرين أو ضريرين  
أو مختلفين وهو مراده بالاطلاق فن أحكام القود سقوط القصاص اذا ماتا ومن أحكامه اذا  
كان أحدهما بالغاً والآخر غير بالغ أن لا قصاص على غير البالغ أو كان أحدهما حراً والآخر

الحربي لما لم يضمن والسبع لا يأتي فيه ضمان قوي جانب شركتهما بخلاف (قوله فاحكام القود) اشارة الى أنه على حذف  
مضاف وهو جواب المستثنى اذ معنى المضاف المحذوف نفياً أو اثباتاً الاول في موتهما والثاني في موت أحدهما أي والفرض أن  
التجاذب على وجه اللعب وأما لو كان الحاجة وسقط أحدهما فهو هدر (قوله هذا معنى الاطلاق) أقول ويدخل في معنى الاطلاق  
قوله المكلفين أو الصبيين أو أحدهما



(قوله فيما لو قصد أحدهما التصادم أو التجاذب) يظهر ذلك فيما إذا مات أحدهما وفيما إذا ماتا معا على ما يأتي توضيحه في قول الشارح وأما لو أخطأ أحدهما دون الآخر إلى آخر ما قال الشارح هناك (قوله يحملان على العمدة دون الخطأ) لا يخفى أن ذلك انما يظهر في موت أحدهما فقط لقود من الحي (قوله فانه مما يحملان على عدم العمدة) ليس مراده بالعدم المذكور الخطأ بل العجز فلذا قال ويكون هدر (قوله واعلم أن السفينتين) هذا حل آخر وذلك لان المعنى عليه عكس السفينتين أي فان السفينتين يحملان على الخطأ لا على العجز وقوله أو على عدمه أي وهو الخطأ والنقل مساءد الاول (قوله دية عمدة) أي تكون في ماله وقوله وأما خطأ فدية خطأ أي على العاقلة (قوله ضمان ما فيه الدية) أي وهو المشار به بقوله عكس السفينتين وقوله وما لا ضمان فيه أي وهو المشار به بقوله لا العجز حقيقي (قوله راجع لقوله فالقود) (١٣) أي فاذا تصادمت السفينتان عمدا فلا قود وقوله ولقوله وجه لا عليه أي وجه لا على القصص عكس

السفينتين فان مما يحملان على الخطأ وقوله اذ تصادم السفينتين قصدا تعليل الاول الذي هو قوله فقوله عكس راجع للقود فقط (قوله على المعتمد) ولذلك قال مالك في السفينتين ولو تعمدا وضمنوا ابن يونس في أموالهم وقيل الديات على عواقلهم وبحث فيه بعضهم بان هذا ينبغي ما لم يقصدوا هلاك النفس والافيقص منهم فلا يقال يستغنى عن هذا البحث بقول مالك ولو تعمدا والانه قد يقصدون نهب الاموال خاصة انتهى ما قاله الشيخ سالم في تقريره الى أن قال والحاصل أن كلام من مستأى التصادم والسفينتين على أربعة أقسام فتارة يتحقق القصد وتارة يتحقق الجهل وتارة يتحقق العجز وتارة يتحقق الخطأ انتهى (قوله راجع للتصادمين الخ) الظاهر أنه راجع لاصورتي اصطدام الفارسين والسفينتين وأنه مستثنى مما دل عليه الكلام السابق الا أن تصادم السفينتين يخالف تصادم غيرهما في الحكم الا اذا تحقق العجز عن الصرف عن التصادم فانهما يستويان في أنه لا مال ولا قود في تصادم السفينتين ولا في تصادم غيرهما لكن رده ابن عرفة بما حاصله ان الفارسين بضمان في جرح فرسهما لقوله في الديات ان جرح دابة برا كجرح طيئت انسانا فهو ضمان وبغير ذلك الا أن يكون انما يقر من شيء مربي في الطريق من غير سبب راكبه فلا ضمان عليه وان فعل به غيره ما جرح به فذلك على الفاعل (قوله وهو فاسد) أقول قد علمت صحة مما قلنا (قوله مخرج من قوله عكس الخ) الظاهر أنه مخرج من قوله لا العجز حقيقي أي محترزه والتقدير لا العجز تخيلي كما اذا كان لك خوف غرق أو ظلمة (قوله ادليس لهم أن يسلموا أنفسهم بملأ لاهم) أي وانما عدا خطامع القصد لانهم متأولون كما ذكره في كونه هو خطأ حكما والحاصل أن الخطأ قسمان خطأ حقيقة وخطأ حكما وهذا عام الخ (قوله وان ماتا معا) أي في صورة ما اذا تعمدا أحدهما دون الآخر (قوله دية الخطي في مال المتعمد) لان الخطي مقتول عمدا وان كان قتله لغيره خطأ ودية المتعمد على عاقلة الخطي أي لانه مقتول خطأ وان كان قتله لغيره تعمدا (قوله فان قلت الخ)

رقيقا فلا يقتل الحرب بالعمد ويحكم أيضا باحكام القود فيما لو قصد أحدهما التصادم أو التجاذب دون الآخر (ص) وجه لا عليه عكس السفينتين (ش) الضمير في عليه يرجع للعمد يعني أن المتصادمين أو المتجاذبين اذا جهل حالهما فان مما يحملان على العمدة دون الخطأ بخلاف تصادم السفينتين فان مما يحملان على عدم العمدة عند جهل حالهما ويكون هدر والفرق أن السفينتين جريم ما بالريح وليس من عملهم بخلاف الفارسين واعلم أن السفينتين لا قود فيهما ما ولو كان تصادمهما مقصدا وحينئذ فلا يظهر لجهله على القصد أو على عدمه فائدة اذ في كل الواجب الدية فان قلت الواجب في التصادم قصدا دية عمدة وأما خطأ فدية فافترقا قلت كلام المؤلف في بيان ما فيه ضمان الدية وما لا ضمان فيه لا في بيان ما يضمن دية عمدة أو خطأ فدية عكس الخ راجع لقوله فالقود وقوله وجه لا عليه اذ تصادم السفينتين قصدا لا قود فيه على المعتمد (ص) لا العجز حقيقي (ش) راجع للتصادمين أي لقوله وجه لا عليه أي العمدة عند الجهل لا العجز حقيقي لا يستطيع له أصحابه ما صرفه ما عنه فلا ضمان حينئذ وسياق اذا تحقق الخطأ ولا يصح رجوعه للسفينتين لفساد المعنى لانه يصير المعنى عكس السفينتين أي فان مما يحملان على العجز عند الجهل لا العجز حقيقي فان مما يحملان على القصد وهو فاسد وقوله (لا لك خوف غرق أو ظلمة) مخرج من قوله عكس السفينتين أي فان مما يحملان على العجز عند الجهل فلا قصاص عليهم ما ولا ضمان الا لك خوف غرق أو ظلمة فالضمان ثابت أي لان قدر واعي الصرف فلم يصرفوهما لخوف غرق أو نهب أو أسر أو حرق حتى تلفتا أو احدهما وما فيهما من آدمي ومناخ فضمان المال في أموالهم والديات على عواقلهم لا قدرتهم على الصرف ادليس لهم أن يسلموا أنفسهم بهلاك غيرهم قوله أو ظلمة عطف على غرق أي خوف الوقوع في ظلمة في البحر فان كل ما كان منه جنوبا كان مظلمة وما كان شمالا كان مشرقا كما اذا خاف الوقوع في الجنوب اظلمته (ص) والافدية كل على عاقلة الآخر وفرسه في مال الآخر (ش) أي وان لم يقصد التصادم ولا التجاذب وهذا عام في السفينتين وغيرهما بل كانا خطئين فدية كل واحد على عاقلة الآخر وقيمة فرسه في مال الآخر وأما لو أخطأ أحدهما دون الآخر فالقصاص على المتعمد والدية على عاقلة الخطي وان ماتا معا فقال البساطي دية الخطي في مال المتعمد ودية المتعمد على عاقلة الخطي فان قلت المتعمد هدر قلت انما يكون هدر اذا تحقق

يخالف تصادم غيرهما في الحكم الا اذا تحقق العجز عن الصرف عن التصادم فانهما يستويان في أنه لا مال ولا قود في تصادم السفينتين ولا في تصادم غيرهما لكن رده ابن عرفة بما حاصله ان الفارسين بضمان في جرح فرسهما لقوله في الديات ان جرح دابة برا كجرح طيئت انسانا فهو ضمان وبغير ذلك الا أن يكون انما يقر من شيء مربي في الطريق من غير سبب راكبه فلا ضمان عليه وان فعل به غيره ما جرح به فذلك على الفاعل (قوله وهو فاسد) أقول قد علمت صحة مما قلنا (قوله مخرج من قوله عكس الخ) الظاهر أنه مخرج من قوله لا العجز حقيقي أي محترزه والتقدير لا العجز تخيلي كما اذا كان لك خوف غرق أو ظلمة (قوله ادليس لهم أن يسلموا أنفسهم بملأ لاهم) أي وانما عدا خطامع القصد لانهم متأولون كما ذكره في كونه هو خطأ حكما والحاصل أن الخطأ قسمان خطأ حقيقة وخطأ حكما وهذا عام الخ (قوله وان ماتا معا) أي في صورة ما اذا تعمدا أحدهما دون الآخر (قوله دية الخطي في مال المتعمد) لان الخطي مقتول عمدا وان كان قتله لغيره خطأ ودية المتعمد على عاقلة الخطي أي لانه مقتول خطأ وان كان قتله لغيره تعمدا (قوله فان قلت الخ)



قد تقدم أن أصحاب السنتين يحملان عند الجهل على عدم القصد ويكون دم أهل السنتين هدرًا لا قود فيه ولا دية فيه كان الخطأ المحقق أولى بعدم الضمان والجواب أن الخطأ المحقق تحقق أنه من فعل يترتب بسببه الدية بخلاف حالة الجهل المذكورة فيما تقدم لم يتحقق أنه بسبب فعل يلزم فيه الدية (قوله ولذا كان يقرر الشيخ البنوفري) شيخ عجم فإن قلت القياس عكس ما قاله البنوفري قلت ما قاله البنوفري أبحاث إليه القواعد وان كان العقل يقتضي العكس فتدبر (قوله ولم يذكر الشارح) في لُ هذا الكلام مع قوله قبل ولذا كان الخ يفيد أن ما قاله البساطي غير منقول والامساغ العدول (١٣) عنه (قوله يعني لو تصادم حرو عبد) أي عمداً وخطأ

وانما كان في الحصر مع العمد الدية لان للولي استحياء حيث كان حياً ويخير بعد ذلك سيده في فدائه بالدية واسلامه فلما لم يكن القتل محتسماً ومات تعلقست الدية بقيمة رقبة العبد (قوله لانها تعلقت برقبة العبد) أي قيمة رقبة العبد وقوله والرقبة قد زالت الواو والتعليل أي وأما لو كانت باقية لتعلقت بالرقبة (قوله وقد علمت الخ) أي أن دية الحر في قيمة رقبة العبد حالة لا منجزة (قوله فضر به واحد بعد واحد) أي أن مات الخ) أنفذت مقاتله أو مات مغموراً وان لم يكن كذلك فإنه يقسم على واحد ويقتل (قوله قدم الاقوى) أي وهو من مات عن فعله أو أنفذ مقتلاً وان لم يكن فعله أشد من فعل غيره وقوله وهذا واضح الخ لا يخفى أن موضوع المسئلة أنه مات بخلاف قوله لا في وان تميزت جنات الخ فإنه فبين لم يمت فاذن لا تكرار (قوله أي وتميزت الضربات الخ) لا يخفى أن هذا في الاجتماع على القتل من غير عمالو اذ مع التمسك بقتل الجميع ولو لم يحصل ضرب من الجميع وقوله فان قتل مكانه أي مات مكانه أي وأنفذ مقاتله وقوله فلو اباه أي وهي

أن موت الخطي من فعله وهما ليس كذلك اذ يحتمل أن يكون من فعلهما معاً ومن فعل الخطي وحده أو من فعل المتعمد وحده وفيه بحث اذ هذا يقتضي أنه لا يقتصر من المتعمد حيث مات الخطي وحده وليس كذلك ولذا كان يقرر الشيخ البنوفري فيما اذا مات معاً أن دم الخطي هدر لان قاتله عمداً قد قتل فهو بمثابة من قتل شخصاً عمداً ثم قتل وأن دم المتعمد فيه الدية على عاقلة الخطي وذكر بعض أن مثل ذلك ما اذا تصادم بالغ وصبي عمداً ومات معاً من أن دية البالغ على عاقلة الصبي ولا دية في الصبي لان قاتله عمداً قد قتل ولم يذكر الشارح في شروحه ولا في شامله حكم موتهم معاً وكذلك يذكره تت ولا خصوصية للفرس بل ما تلف بسبب التصادم حكمه كالفرس (ص) كثر العبد (ش) يعني لو تصادم حرو عبد فنافذية الحر في رقبة العبد وقيمة العبد في مال الحر فان زادت دية الحر على قيمة العبد لم يضمن السيد الزائد لانها تعلقت برقبة العبد والرقبة قد زالت ولو زادت قيمة العبد على دية الحر أخذ السيد الزائد وقد علمت أن جنابة العبد حالة لا منجزة وتبع لفظ المدونة في التعبير عن القيمة بالثمن (ص) وان تعدد المباشر في الممالة يقتل الجميع (ش) يعني لو عمال أقوم على قتل شخص فضر به واحد بعد واحد الى أن مات فأنهم كلهم يقتلون به فقوله المباشر فرض مسئلة اذ لا فرق في الممالة على القتل بين أن تحصل مباشرة من الجميع أو لا تحصل الا من واحد وهذه مكررة مع قوله والممالة لا يمكن ذكرها ليرتب عليها قوله والاقدم الاقوى وقوله وان تعدد المباشر أي وتميزت الضربات بدليل قوله (ص) والاقدم الاقوى (ش) أي وان لم يكن عمالاً على قتله يحتمل بل قصد كل واحد القتل بانفراده ولم يتفق مع غيره عليه ويحتمل أن كل واحد منهم قصد الضرب لا القتل وجرحه كل ومات ولم يدر من أيهم مات والاحتمال الاول لبعض من شرحه والثاني اشارحه تبعاً للتوضيح قدم الاقوى فعلا على غيره ويتعين للقتل وحده بقسامة ويقتصر من غيره ممن جرحه ويعاقب من لم يجرح وهذا واضح اذا تميزت الضربات وأما ان لم تتميز فان قتل مكانه قتلاؤه وان لم يقتل مكانه ففيه القسامة أي يقسم في العمد على واحد يعينونه ويقسمون عليه (قوله ولا يسقط القتل عند المساواة لزوالياً بعنق أو اسلام) (ش) يعني أن من قتل من هو مثله كعبد قتل عبداً ثم تحرر القاتل بان أعنته سيده فان عنته لا يسقط عنه القصاص وكذلك لو قتل كافر كافراً مثله ثم أسلم القاتل فان اسلامه لا يسقط عنه القصاص لان المانع اذا حصل بعد ترتيب الحكم لأثره ومثل القتل الجرح فاذا قطع رجل يدرح مسلم ثم ارتد المقطوعة يده فالقصاص في القطع وترك المؤلف ذلك للعلم به من قوله والجرح كالنفس فالضمير في زوالها يرجع للمساواة وما تقدم من قوله ولا زائد حرة أو اسلام شرط في القصاص وما هنا بيان لعدم سقوطه بعد توجهه فما هنا مغاير لما مر (ص) وضمن وقت الاصابة والموت (ش) هذا فيما فيه مال من جنابة الخطأ

المتقدمة في قول المصنف ويقتل الجميع بواحد وقوله وان لم يقتل مكانه أي لم ينفذ مقاتله بان عاش بعد ذلك مدة (قوله ولا يسقط القتل) على حذف مضاف أي قود القتل وقوله عند المساواة لصفة القتل أي الكائن عند المساواة (قوله بزوالها بعنق أو اسلام) لا يخفى أن مسئلة الاسلام تقيدها اذا كان للقتول ولي فان لم يكن له ولي الا المسلمون نذب العفو عنه وعدم قتله انظر شرح عجم أو غيره (تبيينه) كما لا يسقط القتل لا يثبت القتل بزوال الزيادة الكائنة عند القتل برق كحر كافر قتل عبداً كافراً ثم فر القاتل لدار الحرب ثم أخذ واسترق فلا يقتل به (قوله وضمن وقت الخ) لما كان ابن القاسم يعتبر في القصاص الحالي غير فيما تقدم بالغاية فقال معصوماً للتلص والاصابة ويعتبر في الضمان وقت الاصابة والموت لم يعبر بالغاية وشمل العمد والخطأ والمعنى اذا سقط القصاص لتغير الحال بين الرمي والاصابة

del  
changement  
d'état  
(528)



ورجع الحكم للضمان فالاعتبر وقت الاصابة أو بين الجرح والموت فالاعتبر في الضمان الموت وسكنون يعتبر حال الرمي والجرح (قوله فلورمي شخص الخ) هذا تمثيل للعبد الذي لا قصاص فيه وسكت عن التمثيل للخطا ومثاله ظاهر (قوله عند ابن القاسم) ولعل الفرق بين ما فيه القصاص وبين غيره حيث اعتبرت المساواة حين السبب والمسبب وما بينهما في الاول دون الثاني أن القصاص أمر شديد فغلظ فيه حيث اشترطت فيه المساواة حين السبب والمسبب بخلاف ما لا قصاص فيه فتأمل كذا لبعض شيوخ شيوخنا (قوله راجع لفهوم) أي متعلق بفهوم قوله عند المساواة بزوالها (١٤) (قوله فالضمان) أي للمال أي فيضمن الجاني المال (قوله وكسر) عطف

على ابانة (قوله الاما استثنى) متعلق بمحذوف وكأنه يقول وهو مثلها في كل شيء الاما استثنى (قوله في الفعل) أي فلا بد أن يصدر الجرح مع قصد كما أنه لا بد في القصاص من قصد الضرب عداوة فينشأ عنه سرح لا للعب أو أدب فلا قصاص فيه وقوله والفاعل أي فلا بد أن يكون مكافا غير جرحي وقوله والمفعول أي فلا بد أن يكون المجروح معصوما (قوله فلا بد من مراعاة جميع الاحوال) الجيع لما فوق الواحد وقوله والالزم تشبيه الشيء بنفسه المناسب أن يقول والالزم اتحاد المشبه مع وجه الشبه مع أنهم متغايران (قوله فانه لا قصاص الخ) أي وإن كان يقتص له بما بالنفس كما مر في قوله وقتل الادنى بالاعلى أي ويلزمه للكمال ما فيه ان كان فيه شيء مقدر متعلق برقة العبد وذمة الحر الكافر فان لم يكن فيه شيء مقدر فحكومة ان يرى على شين والافلاشي على الجاني الا الادب (قوله والاستثناء مستثنى) أراد بالاستثناء المستثنى (قوله مستثنى من الفاعل) لا يخفى أن المستثنى منه محذوف متعلق بالفاعل والمعنى والفاعل في جميع الحالات الا الخ (قوله لان جرحه) الاولى أن يقول لان عضوه مع عضوه كاليد السلام مع العجيحة

أو العبد الذي لا قصاص فيه وما مر أول الباب في العمد الذي فيه القصاص والمعنى أنه يعتبر في ضمان الدية وقمة العبد وقت الاصابة في الجرح ووقت الموت في النفس ولا يراعى وقت السبب فيه ما عند ابن القاسم وقال أشهب وسكنون انه انما يعتبر وقت السبب ثم رجع سكنون لموافقة ابن القاسم فلورمي شخص عباد فلم تصل الرمية اليه حتى عتق أورمي كافر فلم تصل الرمية اليه حتى أسلم فانه يضمن عوض جرح حر أو مسلم عند ابن القاسم وأما عند غيره فيضمن عوض جرح عبد أو كافر فقوله وضمن الخ راجع لفهوم قوله عند المساواة بزوالها أي وإن لم يكن هنالك مساواة سقط القتل في بعض الصور وهو ما إذا كان القاتل أعلى وما وراء ذلك فالضمان ووقته عند ابن القاسم وقت الاصابة الخ (ص) والجرح كالنفس في الفعل والفاعل والمفعول (ش) لما انتهى الكلام على الجناية على النفس شرع في الكلام فيما دونها وهو ابانة طرف وكسر وجرح ومنفعة وعبر عنه المؤلف هنا بالجرح ولعله لكونه هو الغالب وأركانه ثلاثة كالنفس الاما استثنى والمعنى أن الجرح الذي فيه القصاص حكمه حكم النفس في الفعل والفاعل والمفعول ومراده بالفعل الجرح وبالفاعل الجرح وبالمفعول المجروح أي فيعتبر حال الرمي وحال الاصابة فلا بد من مراعاة جميع الاحوال وبعبارة الجرح بالضم بدليل قوله في الفعل لا بالفتح والالزم تشبيه الشيء بنفسه لان الجرح بالفتح الفعل وقوله في الفعل وتقدم في قوله ان قصد ضرب بالفاعل في قوله مكلف غير جرحي الخ والمفعول في قوله معصوما للتلطف والاصابة بايمان أو أمان والمستثنى هو قوله (ص) الا ناقصا جرح كاملا (ش) يعني أن العبد أو الكافر اذا قطع يد الجرح المسلم فانه لا قصاص على العبد ولا على الكافر وان كان يقتص له منهما في النفس هذا هو المشهور من المذهب وبه قال الفقهاء السبعة وعليه عمل أهل المدينة وتلزم الدية وقال ابن عبد الحكم المسلم مخير في القصاص أو الدية وقيل بالقصاص وصحح والاستثناء مستثنى من الفاعل فلورمي عن المفعول ليس من الفصل بين المستثنى والمستثنى منه لكان أولى وانما يقتص للكمال من الناقص في غير النفس لان جرحه معه كاليد السلام مع العجيحة (ص) وان تميزت جنابات بلا تماثل في كل (ش) تقدم أنه ان تماثلا بجاعة على قتل رجل فانه يقتص من قتلاؤه به كلهم أما اذا جنىوا عليه جنابات متعددة من غير تماثل وتميزت جناباتهم فانه يقتص من كل واحد بقدر ما فعل بالمساحة وهو مراده بقوله (كفعله) ولا يتطرق لتفاوت الايدي بالغلظ والرقية بل يقتص من كل واحد بمساحة ما جرح اذا عرفت ذلك (ص) واقتص من موضحة أو وضحت عظم الرأس والجبهة والخدين وان كبرة (ش) يعني أن من أوضح انما عدا فانه يقتص منه ولو كانت كبرة وسميت بذلك لانها بينت وأظهرت عظم الرأس والجبهة والخدين والواو بمعنى أو أما الانف والحي الاسفل فليس من الرأس عندنا

(قوله بلا تماثل) لافهوم ذلك بل ولو تميزت مع التماثل فاذ تماثلا رجلان على فق عين رجل فقفا كل واحد عيناً أنه بل يفقأ من كل واحد مماثلة ما فقاً أي وموضوع ذلك أنه لم يحصل موت وأما اذا تماثلا على فق عين واحدة كاليتني من زيد فانه يقتص من كل فان لم يحصل تماثل في ذلك فهل يقتص من كل أوله عليهم الدية والظاهر الاول (قوله أو وضحت) أي أظهرت (قوله أو وضحت عظم الرأس) وحد ذلك منتهى الجحمة لا ما تحتها لانه من العنق (قوله وان كبرة) أي مغرزها كبرة (قوله فليس من الرأس عندنا) قضيته أن



الحي الاعلى من الرأس وليس كذلك نقول المصنف فيما يأتي ان كن رأس أو لحي أعلى أراد بالحي الاعلى الفك الاعلى (قوله لاصفة الخ) قال بعض الشيوخ جعلها صفة أولى من ادعاء حذف البتة والموصول اذا لصفة كما تكون مخصصة تكون كاشفة كما في قوله الالهي الذي يظن بك الظن اه الا أن يقال الاصل فيها التخصيص فلا ينافي أنها تكون كاشفة فيتميم ما قاله فتدبر (قوله وسابقها) أي سابق أثرها وقوله من دامية الخ أي من أثر دامية وذلك لان الموضحة وما ذكر بعدها عبارة عن الشجرات والذي يتصف بالسبقية والتأخران هما الاثر وقول الشارح يعني أن ما قبل الموضحة أي ما قبل أثر الموضحة وقوله من الجراح بيان لما قبل أثر الموضحة وقوله ستة لا يخفى أنه بين الستة بما ذكره بعد من الشجرات التي الجراح السابقة أثرها فقد تسمع وقوله منه أي من جلد (قوله شقت الجلد) أي كاه كذا أفاده تت أي فلا ينافي أنه انشق بعضه ومفاده أنها (١٥) اذا لم تشق الجلد كله بل بعضه لا قصاص والظاهر

الادب وحرر (قوله وملطاة) بهاء في آخرها وباسقاطها بكسر الميم وبالمد والقصر قاله تت (قوله عدة مواضع) أي فأخذت فيه يمينا وشمالا ولم تقرب من العظم (قوله وهي التي الخ) أي وهي القشرة التي تكون بينهما وبين العظم ستور رقيقة أي فلم تكن ملاصقة للعظم ولا يخالف هذه ما بعدها لان كونها بين عظم الرأس ولحمه لا ينافي أن يكون بينهما وبين العظم ستور رقيقة (قوله وبه سميت الشجة) حاصله أن المصنف أراد بالملطاة الشجة ولكن الملطاة ليست في الاصل هي الشجة بل هي القشرة المذكورة (قوله وأما اللطمة) حاصل الفقه أن اللطمة وهي الضرب على الخدين يباطن الراحة والعصا لا قصاص فيهما بخلاف السوط والفرق أن السوط جرح يحصل من الضرب به الجرح بخلافهما وأشار أبو الحسن للفرق بين السوط واللطمة بان ضربة السوط لها انضباط بخلاف اللطمة فلا يمكن انضباطها فلا قصاص فيها

بل هما عظمان منفردان قوله أوضحت خبر مبتدأ محذوف أي وهي التي أوضحت ليكون كالتعريف لها لاصفة لموضحة لا لا يتوهم التخصيص وقوله أوضحت الخ هـ ذاعرف فقهي والافالموضحة في اللغة هي التي أوضحت العظم مطلقا (ص) وسابقها من دامية وحارصة شقت الجلد وسحقا كسطته وباضعة شقت اللحم ومتلاجة غاصت فيه بتعدد ومالطة قربت للعظم (ش) يعني أن ما قبل الموضحة من الجراح ستة يقتض منها ثلاثة متعلقة بالجلد وثلاثة باللحم فالمتعلقة بالجلد الدامية وهي التي تضعف الجلد فيرشح منه الدم من غير أن ينشق الجلد ثم الحارصة وهي التي تشق الجلد ثم السحقا وهي التي تكشط الجلد والمتعلقة باللحم الباضعة وهي التي تبضع اللحم أي تشقه ثم المتلاجة وهي التي تغوص في اللحم في عدة مواضع ثم الملطاة وهي التي يبقى بينهما وبين العظم ستور رقيقة وبعبارة اللطاة بالمد القشرة الرقيقة التي بين عظم الرأس ولحمه وبه سميت الشجة التي تقطع اللحم كله وتبلغ هـ ذمة القشرة (ص) كضربة السوط (ش) يعني أن ضربة السوط يقتض منها أو ألامطة فانه لا قصاص فيها كما يأتي لان السوط جرح يحصل من الضرب به الجرح بخلاف اللطمة (ص) ويجرح الجسد وان منقلة (ش) تقدم انه قال واقتض من موضحة الخ وعطف هذا عليه والمعنى أنه يقتض من باقي جراح الجسد ولو من المنقلة والهاشمة ما لم يعظم الخطر كعظام الصدر والعنق والصلب والفخذ وشبه ذلك فانه لا قصاص فيه وانما يخص المنقلة بالذكر لانه لا يقتض منها في الرأس فتفي ما يتوهم من أن منقلة الجسد كذلك (ص) بالمساحة ان اتحاد المحل (ش) يعني أنه يقتض بالمساحة بكسر الميم في قياس الجرح طولاً وعرضا وعمقا فقد تكون الجراحة نصف عضو الجني عليه وهي جل عضو الجاني أو كله بشرط أن يكون ذلك في العضو الواحد وعلى هذا لو عظم عضو الجني عليه حتى كان القدر الذي جرح منه يز يد على العضو المماثل له من الجاني فانه لا يكمل من غيره بخلاف وقوله (كطبيب زاد عمدا) تشبيه في القصاص والمعنى أن الطبيب اذا زاد على القدر المطلوب المأذون فيه تعمدا فانه يقتض منه بقدر ما زاد على القدر المطلوب بالمساحة فان نقص الطبيب عمدا أو خطأ فانه لا يقتض ثانيا لانه قد اجتهد قال اللخمي اذا قطع الطبيب في الموضع المعتاد فمات لم يكن عليه شيء وان زاد على ذلك يسيرا ووقع القطع فيما قارب كان خطأ وان زاد على ذلك فيما لا يشك فيه أن ذلك عمد كان فيه القصاص وان تردد بين الخطأ والعمد كانت مغلظة

وحصل كون اللطمة والعصا لا قود فيهما حيث لم ينشأ عنهما ما فيه القود كجرح اه (قوله فقد تكون الجراحة الخ) اعلم أن الجهة محل والرأس محل والعضد محل والذراع محل آخر فلا يتعدى أحدها إلى الآخر والظاهر أن باطن الكف وظاهره ليسا من جملة الذراع وأما الاصابع فليست من الذراع قطعا ولا من الكف والحي الاعلى والاسفل محلان وكل أنملة محل ولا تقطع الوسطى بالسبابة ولا الثانية بالرباعية (قوله فانه لا يكمل من غيره) وسقط عقله أيضا فيسقط قصاصا وعقلا وهذا في الجرح الذي يحصل به ازالة عضو أو ما ان حصل به ازالة عضو فلا ينظر للمساحة فيقطع العضو الصغير بالعضو الكبير وعكسه (قوله زاد عمدا) أي وأما اذا زاد خطأ فعلى العاقلة (قوله لانه قد اجتهد) لا يخفى أن هذا التعليل لا يناسب العمد ومثله في التوضيح وقوله كان خطأ أي فالدية على العاقلة (قوله كانت مغلظة) أي تؤخذ من أربعة أنواع من نبات الخنازير ونبات اليبون والحقاق والجندفات



(قوله والمراد بالطبيب المباشر للقصاص) أي وليس المراد به المداوى لأن المصنف يتص عليه في باب الشرب في قوله كطبيب جهل أو قصر (قوله لا تقطع بالصحة) فيه إشارة إلى أن الباء في قوله بصحة باقية على بابها ثم لا يخفى أن هذا الحل غير متبادر من المصنف والمتبادر من المصنف خلافه وذلك أن المتبادر منه أن المعنى كذا شلاء تجني عليها عدمت النفع يؤخذ لها العقل بصحة أي من ذي صحة ولا يقتص إلهام من الصحة أو بالعكس أي جنت الشلاء عادمة النفع على صحة فلا يقتص منها الصحة بل عليه العقل (قوله وفي كلام ت ت نظري) أي لانه قال ومفهومه لو كان فيها نفع فانه يقتص لصاحب الصحة به أن رضي صاحب الصحة اه ووجهه النظر أن الرضا لا يشترط والمعتمد عليه ت (١٦) من أن الرضا يشترط كما هو المنصوص (قوله هذا هو الظاهر) كان مقابل

الظاهر أن الاسناد حقيقي (قوله يعني أن الخ) أي وكذا لا يقتص من عين أعني أي حدقة أعني جني على صحة ولا من لسان أبكم جني على ناطق وانما على كل دية ما جني (قوله منقولة) بكسر القاف المشددة وحكي فتحها وبفتح اللام (قوله من الدواء) هذه الزيادة ليست في المندونة ولذلك كان الصواب اسقاطها لأن النقل كما يكون من الدواء يكون من الضربة نفسها كما قرره بعض الشيوخ (قوله أفضت للدماغ) أي إلى أم الدماغ كما بين ذلك قريبا (قوله ودماغه) قال ابن عبد السلام لا يظهر أنهم مترادفان أو كالمترادفين اه أي الأمانة والدماغه (أقول) ولاجل ذلك لم يتعرض شارحنا للحل على قول المصنف ودماغه (قوله وتلك العظام الخ) هذا يدل على أن إضافة فراش إلى العظم للبيان والفراش جمع فراشة فلذلك قال الشارح الفراش العظام فقد فسره بالجمع ومنه تعلم تفسير المفرد (قوله في أعلى الخياشيم) هذا ينافي ما هو الموضوع أن المنقلة في الرأس إلا أن يراد بالرأس ما فوق الرقبة وقوله

انتهى والمراد بالطبيب المباشر للقصاص من الجاني (ص) والا فالعقل (ش) أي وإن لم يتحدد محل الجناية ومحل القصاص فلا قصاص ويحب العقل على الجاني فلا تقطع الوسطى بالسبابة ونحو ذلك لأن شرط القصاص اتحاد المحل للآية وبعبارة أي وإن لم يتم عد الطبيب بل أخطأ أول يتحدد المحل بل يختلف فانه يتعين العقل فإن كان دون الثلث ففي ماله وإن كان الثلث فاعلى فانه يكون على العاقلة وقوله (كذا شلاء عدمت النفع بصحة وبالعكس) تشبيهه في لزوم العقل دية أو حكومة وعدم القصاص والمعنى أن الذي يده شلاء عادمة النفع إذا قطع يد شخص صحيح اليد فإن الشلاء لا تقطع بالصحة لعدم المماثلة ولورضى صاحب الصحة بذلك وكذلك لا تقطع اليد بالصحة بالبد الشلاء لعدم المماثلة ومفهوم عدم النفع أنهم لو كان بها نفع لا يكون الحكم كذلك والحكم أنها كالصحة في الجناية لها وعليها وبه صرح المواق وفي كلام ت ت نظري أن اسناد العدم إلى اليد على طريق التجوز لأن الذي يعدم النفع صاحبها هذا هو الظاهر (ص) وعين أعني ولسان أبكم (ش) يعني أن الذي عينه سالمة إذا قلع حدقة أعني فإن السالمة لا تؤخذ من عدم المماثلة بل فيه الاجتهاد وكذلك إذا جني من لسانه فصيح على لسان أبكم فإن الفصح لا يقطع باللسان إلا بكم لعدم المماثلة بل فيه الاجتهاد (ص) وما بعد الموضحة من منقولة طار فراش العظم من الدواء وأمة أفضت للدماغ ودماغه تحرفت خر يطنسه (ش) المنقلة هي التي ينقل منها الطبيب العظام الصغار لتتم الجراح وتلك العظام هي التي يقال لها الفراش بفتح الفاء وكسر ها قال الأصمعي الفراش العظام الرقاق بر كب بعضها على بعض في أعلى الخياشيم كقشر البصل يطير عن العظم إذا ضرب انتهى وهذا لا يتأني في منقلة الجسد فقوله من الدواء من تعليلية والمراد بطار نقله وقال في التنبية والمأمومة وهي التي أفضت إلى أم الدماغ اه وأم الدماغ جلدة رقيقة متى انكشفت عنه مات والمعنى أن المؤلف عطف هذا على ما يتعين فيه العقل وينتفي فيه القصاص لعظم الخطر فالمنقلة الكائنة في الرأس لا قصاص فيها وأما المنقلة في الجسد فقد مر أنه يقتص منها وبأني ما في ذلك عند قوله إلا بالخائفة والأمانة فثلث والموضحة فنصف عشر والمنقلة والهاشمة فعشر ونصفه (ص) كلمة (ش) تشبيهه في عدم القصاص الجوهرى للطمعة الضربة على الحديدين بباطن الراحة والمعنى أن اللطمعة لا قصاص فيها ولا عقل بل في عدها الأدب ما لم ينشأ عنها جرح والاقتص منه وتصير كما إذا ذهب بها معنى كسبح ونحوه فلا يقتص بالضرب بل إن أمكن ذهب المعنى بغير فعل والا فالعقل كما يأتي في قوله وإن ذهب العين فأمه الخ (ص) وشفرعين وحاجب ولحية (ش) يعني أن شفر

كقشر البصل يطير عن العظم إذا ضرب أي العظم لا يخفى أن هذا ينافي قوله سابقا المنقلة هي التي ينقل منها أي هي الشجة التي ينقل من أجلها الطبيب العظام الصغار الخ (قوله والمراد بطار نقله) أي فالمراد بالطبيب أن المفاد من طار نقله أي ليس المراد من الطبيب أن المفاد من طار حقيقة تشبه بل المراد به نقله أي نقل الطبيب له أو أن المراد بنقله أنه نقله (قوله أفضت إلى أم الدماغ) أي ولو دخل أبرة أي ولم تحرق خر يطنسه (قوله وأم الدماغ جلدة رقيقة) هذا التفسير لا يقتضي أن الدماغ لا يتصور معها الحياة لا مكان الحرق مع الالتئام فالموت انما نشأ من الكشف مع عدم الالتئام لا عن مجرد الحرق قرره بعض الشيوخ (قوله ويصير كما إذا ذهب بها معنى كسبح الخ) أي فلا يلطم الجاني بل يجرح (قوله وشفرعين) فيه شيء وذلك لأن الشفر هو منبت الهدب فالأولى



ان يقول وهذب عين (قوله أى شعر الهدب) الاضافة للبيان أى شعر هو الهدب وقوله وشعر الحاجب الاضافة حقيقية وذلك لان الحاجبين العظمان فوق العينين بالشعر والحم قاله ابن فارس وقوله بالشعر يحتمل مع الشعر والحم فيكون الحاجب المجموع ويحتمل المتبس بالشعر والحم فيكون قاصر على العظم المتبس بذلك فعلى الاول فاضافة شعر من اضافة الجزء للكل وهو الظاهر وعلى الثانى فن اضافة للاباس الالبسة (قوله وشعر اللحية) الاضافة للبيان وذلك لان اللحية الشعر النازل على الذقن (قوله وعمده كالخطا الا فى الادب) أى للتعمد والمراد عدم الاقصاص فيه ومفهومه أن (١٧) ما فيه القصاص لا أدب فيه وليس كذلك بل الذى

فيه القصاص فيه الادب ووجهه الردع والزجر لمتناهي الناس خلافا لما استظهره ابن رشد من عدم الادب (قوله مشبه بما قبله) أى الذى هو قوله لعظم الصدر أى أو تمثيل لما قبله وقوله فى وجوب العقل الخ أى وفيه حكومة ان يرى على شين كذا فى بعض الشراح وفى بعض آخر أن فيه الدية (قوله والدامغة) عطفه على المأمومة مرادف (قوله والمشهورين المذهب الخ) ومقابل له ما لابن عبد الحكم من أنه يقتص من كل جرح وان كان متلفا الا ما خصه الحديث من الجائفة والمأمومة (قوله رض الانثيين) أى أو أحدهما وقوله وهو ما ارتضاه س أى فاعل أخاف هو ابن القاسم لانه الذى فى التهذيب لا مالك وقوله يفيد أن فى قطعهما أى ومثل قطعهما جرحهما (قوله بجرح الخ) أى كالأوضحه فذهب مع الموضحة معنى من هذه المعانى أو أكثر كان ذهب سمعه فقط أو هو وعقله (قوله أو أكثر الخ) ولم يعتبروا الزائد لان الظالم أحق أن يحمل عليه (قوله فى ماله) عند ابن القاسم ومقابل له ما لأشهب من أنه على عاقلته وقوله فن ضرب الخ هذا مثال لقول المصنف

العين أى شعر الهدب من فوق ومن أسفل وشعر الحاجب وشعر اللحية لا قصاص فيه وفيه الحكومة اذا لم ينبت وعمده هذه الاشياء وخطوها سواء الامن جهة الادب فيفتقران ولذا قال (وعده كالخطا فى الادب) لان هذه الاشياء ليست بجراحات وانما ورد القصاص فى الجراح وبعد ذلك يتطر فان لم ينبت الشعر ففيه حكومة وان نبت فلا شئ فيه (ص) وكان يعظم الخطر فى غيرها كعظم الصدر (ش) مشبه بما قبله فى وجوب العقل وعدم القصاص يعنى أن هذه الجراحات يتعين فيها العقل لعظم الخطر فيها والخطر بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة الاشراف على الهلاك والضمير فى غيرها عائد على المنقلة والمأمومة والدامغة والمشهورين المذهب انه اذا ضرب به فكسر عظم صدره أو وصلبه أو عنقه وما أشبه ذلك أنه لا قصاص فيه وانما فيه العقل وفى نسخة والابادة الاستثناء (ص) وفيها أخاف فى رض الانثيين أن يتلف (ش) يعنى أن الشخص اذا رض أن يثني شخص أى كسرهما فإنه لا يفعل بالجاني مثل ذلك وانما فيه العقل كاملا لما علمت أن هذه من المتالف فيخشى على الجاني أن يهلك فقد أخذنا فيما دون النفس نفسا وفاعل أخاف هو الامام مالك أو ابن القاسم وهو ما ارتضاه س وكلام المؤلف يفيد أن فى قطعهما القصاص لانه ليس من المتالف وظاهر الرسالة أنه كرضهما ولو كان المرتضى الاول (ص) وان ذهب كبصر بجرح اقتص منه فان حصل أو زادوا لافدية مالم يذهب (ش) يعنى أن من جرح انسانا جرحا فيه القصاص فتسبب عن ذلك الجرح ذهاب كسمع أو بصر الجرح و ما أشبه ذلك من المعانى فإنه يفعل بالجاني أى يقتص منه مثل ذلك بعد برء الجاني عليه فان حصل للجاني مثل ما حصل للجاني عليه أو أكثر من ذلك فلا كلام وان لم يحصل للجاني شئ أو حصل البعض فإنه يلزمه دية مالم يذهب فى ماله عند ابن القاسم كالأو وبعضا أو ماله ذهب منفعة من المنافع بسبب شئ لا قصاص فيه فلا قود وانما عليه الدية الا أن يمكن ذهاب تلك المنفعة بغير فعل فيقادمه فن ضرب بدرجل فشلت يده ضرب بالضارب كما ضرب فان شلت يده فلا كلام ولا فقهائهما فى ماله ابن يونس وقال أشهب هذا اذا كانت الضربة بجرح فيه القود ولو ضرب به على رأسه بعصا فشلت يده فلا قود وعليه دية اليد ابن عرفة الاظهر أنه تقييد قوله كبصر الكاف فاعل ذهب بمعنى مثل فليست تمثيلية ولا تشبيهية ويصح أن يكون الفاعل محذوفا أى وان ذهب ذاهب وقوله بجرح أى فيه القصاص وقوله اقتص منه أى من الجراح الذى تضمنه بجرح أى اقتص من الجراح تطير تلك الجنسية وقوله فان حصل أو زاد ضمير حصل عائد على الذاهب على تقدير مضاف وضمير زاد عائد عليه من غير تقدير لانه بالنسبة الى الجاني أى فان حصل مثل الذاهب من الجاني عليه أو زاد الذاهب من الجاني فلا كلام وقوله والا راجع لقوله ان حصل لا لقوله زاد وقوله فدية مالم يذهب أى تطير أو مقابل أو مماثل مالم يذهب

(٣ - ختمى ثامن) وان ذهب وليس مثالا لقول هذا الشارح وأما لو ذهب الخ والاحسن تأخير هذا لانه يرجع لقوله بعد كان شلت يده بضربة (قوله ولو ضرب به على رأسه) لا يخفى أن ظاهره أن الضرب على الرأس لا يتأتى فيه جرح فيه القود وظاهره انه ليس كذلك وقوله الاظهر أنه تقييد أى أن قول أشهب تقييد لا خلاف وقوله فليست تمثيلية الخ أى لان الكاف التمثيلية والتشبيهية حرف وقوله عائد عليه من غير تقييد لا يخفى انه لا بد من ملاحظة الاستخدام لان الحديث عنه زيادة الذاهب من الجاني عليه مع أن المراد زيادة الذاهب من الجاني (قوله راجع لقوله ان حصل الخ) أى وان لم يحصل المثل (قوله أو مقابل الخ) لا يخفى أنه بتقدير ذلك المضاف لا يشكلى ما اذا كان



الجاني غير مماثل للجاني عليه كأمراة جنت على رجل وفعل به ما ذلك الفعل ولم يذهب منها شيء فان الذي يؤخذ منه بادية الرجل أي على حسب بادية الجاني عليه وذلك لان بادية عينها على نصف ديتاوعين الرجل على نصف ديتته وانظر لو ذهب منه غير ما ذهب من الجاني عليه كالمذهب من الجاني سمعه وقد كان ذهب من الجاني عليه بصره والظاهر أنه لا شيء فيه ويؤخذ منه بادية البصر (قوله هو القائم بالجاني عليه) أي ما كان قائما قبل الجناية عليه والافهوالا لأن ذاهب (قوله وان ذهب) أي البصر مثلا المفهوم من كبصر بفعل ما لا قصاص فيه كاطمة فذهب به ابصره وقول الشارح فإنه يفعل بالجاني مثل ذلك يقتضي أنه يفعل بالجاني مثل ما فعل من كونه ياطمه وليس كذلك فالاحسن العبارة الآتية التي (١٨) معناها فان استطيع اذهب البصر بغير الضربة أو اللطمة لأننا نضربه

أو ناطمه فقد جيء لعثمان رضي الله عنه برجل لطم رجلا آخر وأصابه شيء فذهب بصره وعينه قائمة فأراد أن يقتضيه منه فأعيا ذلك عليه وعلى الناس حتى أتى على رضي الله عنه فامر بالمصيب فجعل على عينه كرسفا ثم استقبل به عين الشمس وأذيت من عينه مرآة فالتس ٣ بصره وعينه قائمة وقيل أمر بمرآة فأجيت ثم أذيت من عينه فسالت نقطتها التي يجب فيها القصاص مع العمدة وبقيت العين قائمة (قوله فإنه يتعين العقل) أي لانه بمنزلة ما سقط فيه القصاص لعدم إمكانه ويكون في ماله لا على عاقلة (قوله فالمسئلة السابقة ذهب بشيء الخ) رده محشي تب أن الظاهر أن ما ذكره المؤلف تبعا للدونة خاص بالبصر لما جاء في ذلك عن عثمان وغيره لان غيره من المنافع لا يستطاع فيه ذلك ولو أمكن لقل فيه كذلك سواء كان الضرب يقتضيه منه أم لا في محل المنفعة أم لا على ما يظهر من كلامهم والله أعلم (قوله كان شلت) بفتح المعجمة وضمها خطأ أو

ولا بد من هذا وتظيره ومماثله هو ما قام بالجاني عليه لا ما قام بالجاني فان الذي لم يذهب هو القائم بالجاني وتظيره ومماثله هو القائم بالجاني عليه (ص) وان ذهب والعين قائمة فان استطيع كذلك والا فالعقل (ش) يعني أن من ضرب انسانا فذهب نور بصره والعين قائمة مكانه لم تخسف فإنه يفعل بالجاني مثل ذلك فان حصل له ذلك أو زاد فلا كلام وان لم يستطع أن يفعل به مثل ذلك فإنه يتعين العقل وبعبارة أي وان ذهب البصر بضر به فان استطيع ذهاب البصر بحيلة من الحيل فعل ذلك ولا يحتاج الى أن يضربه بضر به مثل ما ضرب لان الضر به لا يقتضيه منها وانما يقتضيه من الجرح فالمسئلة السابقة ذهب بشيء فيه القصاص وهذه ذهب بشيء لا قصاص فيه (ص) كأن شلت يده بضر به (ش) التشبيه في وجوب القصاص مع الامكان والا فالعقل والمعنى أن من ضرب يده شخص أو رجلاه عمد فبسبب تلك الضربة شلت يده المضر وبفعله بالضارب مثل ذلك فان شلت يده بالضارب والا فالعقل في ماله دون العاقلة وقيد أشهب هذا بما اذا كانت الضربة بجرح فيه القود أو أمان ضر به على رأسه فشلت يده فلا قود فيه وعليه بادية اليد ولا يتظر هنا لكونه يستطاع فعل الشلل بدون الضرب أم لا ولعل الفرق بينه وبين ما قبله ندورا لشلل عن الضرب بخلاف ذهاب البصر (ص) وان قطعت يد قاطع بسماوى أو سرقة أو قصاص لغيره فلا شيء للجاني عليه (ش) يعني أن من قطع يد شخص عدا ثم ان يد القاطع ذهبت بامر سماوى أو بسبب سرقة أي سرق القاطع فقطعت يده أو ذهبت يد القاطع بسبب قصاص لغير الجاني عليه بأن قطع يد آخر فاقتضيه منه فإنه لا شيء للجاني عليه على الجاني لان حقه انما يتعلق بالعضو المخصوص فلما تعذر بطل حق الجاني عليه ومثل ذلك ما اذا مات لقاتل فان المقتول لا شيء له (ص) وان قطع أقطع الكف من المرفق فالجاني عليه القصاص أو الدية (ش) يعني أن الذي يده اليمنى مقطوعة من الكف اذا قطع يده رجل من المرفق فان الذي قطع يده من المرفق بالخيار ان شاء قطع الناقصة ولا شيء له وان شاء أخذ بادية عينه وانما كان مخيرا لان الجاني جاني وهو ناقص ذلك العضو ولا جائز أن ينتقل الى عضو غيره ولا أن يتعين القصاص لانه أقل من حقه ولا أن يتعين الدية لانه جاني عمدا على العضم والخيار جابر له وهذا لا يخالف ما يأتي من أنه لا يجوز لمن قطع من المرفق أن يرضى بقطع يد الجاني من الكوع لانه في هذه وجد من الجاني مماثل ما جنى عليه وفيما نحن فيه انما للجاني مماثل بعض ما جنى عليه وقد قال تعالى والجروح قصاص أي أنه يفعل بالجاني مثل ما جنى عليه ولا يجوز له الرضا بدونه

قليل أو لغة رديئة قاله القسطلاني (قوله والمعنى أن من ضرب يده شخص الخ) لا يخفى ان هذا المعنى قد حل به لانه للشارح قول المصنف فيما تقدم وان ذهب كبصر الخ فيلزم عليه أنه لا حاجة لقول المصنف كان شلت يده فالاحسن للشارح أن لا يثبت به فيما تقدم لقول المصنف وان ذهب كبصر بجرح بل يثبت بمثل الخال آخر وعلى هذا فيكون قول الشارح التشبيه في وجوب القصاص مع الامكان أي بان كان الشلل بجرح ونحوه مما يقتضيه منه وقوله والا فالعقل أي والامكان بأن كان الشلل بدون جرح (قوله ولا يتظر هنا الخ) أي بخلاف ما قبله فإنه ان استطيع اذهب نظيره ما ذهب بغير الضرب فعل ولا يرجع للعقل الا اذا لم يمكن بخلاف الشلل (قوله فإنه لا شيء للجاني عليه) أي فلا قصاص ولا دية (قوله من المرفق) احتراز به من جنسية الاقطع عليه من الكوع فالعقل ٣ قوله فالتس بصره هكذا بالاصول والذي في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير فاختلف بصره اه



فقط لعدم اتحاد محل القصاص (قوله وتقطع اليد) أي أو الرجل وقوله اصبع أي أو بعض آخر وقوله ان نقصت أي يدا الجاني أي  
 أو رجله وقوله خير أي وليس له أن يقتص ويأخذ أثر الناقص (قوله وان نقصت يدا الجاني عليه) أو رجله اصبع أي وبعض آخر بامر  
 من الله أو بجناية (قوله ولولاها ما) فيه رد على من يقول في الاصبع اذا كانت اهما العقل (قوله وان شاء قطع) لا يخفى أنه لا يمكن قطع  
 السائمة بالكف ولأنه ان تقول يفرض فيما اذا كان الجاني ليس له الا الكف أيضا لكنه يصير مخالفا لموضوع المسئلة من أن الجاني سالم  
 الاصابع (قوله لا أكثر) ما لم يكن النقص بسبب جناية الجاني الآن (١٩) عدم اقبل ذلك خطأ وأخذها منه عقلا فيقادلها

من الكامل لا تهاجمه على أنه انما  
 جنى الآن عليها عدم الماغرمه قبل  
 من الخطا (قوله انما تستعمل في  
 الكامل) أي في الاصبع الكامل  
 وقوله لان الافراد الخ أي لان  
 الافراد التي تتعلق بها الكثرة هنا  
 أصابع أي لأجزاء وهو علة  
 لمحدوف والتقدير وقتلنا هنا أي  
 كاصبعين معللين بتلك العلة لان  
 الافراد هنا أصابع (قوله فلا  
 يعارض مفهوم المدونة) أي من أن  
 الاصبع وبعض الاصبع كالاصبع  
 تنبيه هل الاصبع الزائدة  
 القوية أو الاصبعان أو أكثر  
 كذلك هل يعطى حكم الأصلية في  
 أن نقص الواحد غير مؤثر ونقص  
 الاكثر يوجب التخفيف في الاولى  
 وعدم القصاص في يدا الجاني عليه  
 في الثانية وأنه يلحق النادر بالغالب  
 وهو ظاهر اطلاقهم أو انما يعتبر  
 نقص الاصبع أو الاكثر من  
 الاصول (قوله وأما اذا كانت  
 الخ) لا يرد على التغليل بما مر من  
 أن الظالم أحق بالجلل عليه لانه في  
 ذهاب معنى أكثر مما ذهب من  
 الجاني عليه من المعنى (قوله وان  
 رضيا) لان المساواة في القصاص  
 حسب الله مع الامكان وأما عدم  
 الامكان فهو حق لا دعي فيجوز

لأنه حق لله تعالى لاله ولا شريك أن هذا مع الامكان وأما مع عدمه فهو حق للجاني عليه لانه  
 تعالى وقوله من المرفق متعلق بقطع (ص) كقطع الحشفة (ش) التشبيه تام والمعنى أن الذي  
 ذكره مقطوع الحشفة اذا قطع ذكر رجل من أصله فان الذي قطع ذكره الكامل يخبرين أن  
 يقطع قصبة الذكرا أو يأخذ ذبذبه ذكره والخيار لا يخل عدم المائلة (ش) وتقطع اليد الناقصة  
 اصبعها الكاملة بلا غرم وخير ان نقصت أكثر فيه وفي اليد (ش) يعني أن الذي يده ناقصة  
 اصبعها بسبب جناية أو غيرها اذا قطع يدا كاملة لرجل أو امرأة فان يده الناقصة تقطع بالكامل  
 بلا غرامة لصاحب الكاملة على الجاني صاحب الناقصة بسبب اصبعه فان نقصت يدا الجاني  
 أكثر من اصبع فان الجاني عليه يخبرين أن يقتص أو يأخذ اليد أي يده كاملة أي يده يد  
 الجاني عليه لاديه يدا الجاني (ص) وان نقصت يدا الجاني عليه فالقود ولولاها ما (ش) يعني لو كانت  
 يدا الجاني عليه هي الناقصة اصبعها ولولاها ما فانه يستحق القصاص على الجاني فتقطع يده الكاملة  
 في يده الناقصة ولا غرامة عليه لصاحب الكاملة وهو الجاني فقوله وان نقصت أي اصبعها  
 بدليل قوله ولولاها ما (ص) لا أكثر (ش) يعني أن اليد الجاني عليه اذا نقصت أكثر من اصبع  
 بان نقصت اصبعين أو أكثر فاصحابها يدية ما فيها من باقي الاصابع ولا شيء في الكف حيث كان  
 فيها أكثر من اصبع وان كان فيها واحدة فديتها وحكومة في الكف قاله المواق فان لم يكن له الا  
 الكف فليس للجاني عليه الا الحكومة ان شاء وان شاء قطع وبعبارة لا أكثر أي كاصبعين أو  
 ثلاثة لان الكثرة انما تستعمل في الكامل لان الافراد هنا أصابع فلا يعارض مفهوم المدونة  
 فان قلت تقدم في يدا الجاني اذا كانت ناقصة أكثر أن الجاني عليه يخبر وهذا اتفاق على تعيين  
 العقل في الفرق قلت لان يدا الجاني اذا كانت ناقصة أكثر واختار الجاني عليه القود فقد رضى  
 بتلك بعض حقه وأما اذا كانت يدا الجاني عليه ناقصة أكثر من اصبع لواقص من يدا الجاني  
 الكاملة لاخذ رائد على حقه (ص) ولا يجوز ككوع لذي مرفق وان رضيا (ش)  
 يعني أن من قطع يد شخص من المرفق ثم تراضيا على أن يقطع الجاني عليه يدا الجاني من الكوع  
 فانه لا يجوز القصاص لانه يخاف اقوله تعالى والجروح قصاص اذ المائلة في المحل شرط كما  
 لا يجوز أن يقطع رجلاه في يده مثلا وفاعل يجوز القصاص لانه تقدم والباء بمعنى من التي  
 لا تبدأ الغاية أي ولا يجوز القصاص من ككوع أي مبتدأ من كوع لذي مرفق أي لذي  
 مرفق مقطوع أي لا يجوز لذي مرفق مقطوع القصاص من كوع وظاهر كلام الشارح  
 وت أن فاعل يجوز الرضا وفيه نظر لان الفاعل لا يحذف الا في مواضع ليس هذا منها وكلام  
 المؤلف موافق للنقل ويبحث ابن عرفة ضعيف والواو في وان رضيا للحال واذا وقع وتزل يجوز  
 ولا يعاد كما استظهره بعض (ص) وتؤخذ العين السليمة بالضعيفة خلفة أو من كبر (ش) يعني أن

الرضا بانقص كما تقدم في قوله وان قطع أقطع الكف من المرفق فالجاني عليه القصاص أو الدية وكذا أصل القصاص حق لا دعي  
 أيضا (قوله ويبحث ابن عرفة ضعيف) اعلم أن ابن عرفة بحث فقال الاجماع على وجوب ارتكاب أخف ضرر بدفع ما هو أضر منه  
 من نوعه وضرر القطع من الكوع أخف منه من المرفق ضرورة وقد قال ابن رشد في أجوبته اذ لم يرد أحد الضررين وجب  
 ارتكاب أخفهما وفيه نظر كما قال ابن غازي لانه انما يرتكب أخف الضررين اذا لم ينسب الشارع عن أخفهما وهما هي عنه لان الله  
 تعالى قال والجروح قصاص



(قوله خلقة) أي من أصل خلقتها أي كالذي يولد أعشى وليس المراد به أن العارض قديم كما قال البساطي (قوله فالقودان تعده) لا حاجة لقيدها لعدم قوله فالقودولكن أتى به للاستثناء والحاصل أن الجناية الثانية إذا كانت عمدا فيجب القصاص على السالم العين سواء كانت الأولى التي أضعتها عمدا أو خطأ أخذها عقلا أم لا أنهيت كل المنفعة أم لا كذا قيل ولكن الحق الذي يدل عليه النقل أن العين الناقصة يسيرا كان ذلك باسرهاوى (٣٠) أو بجناية ثم تصاب عمدا فالقودوان كان كثيرا فالعقل ولا قود والحاصل

أن المصنف بقوله بالنقص السير الذي معه الإبصار (قوله أو من رمية) أقول وسكت عما أدخلت الكاف ونقول هو الضربة (قوله أي حيث أخذها عقلا) أي حقيقة وهو ظاهر أو غير حقيقة بان تركه باختياره وقوله والافالدية كاملة أي بان لم يأخذها لاحقيقة ولا حكما أي انتفى الأخذ الحقيقي والحكمي وسيأتي إن شاء الله تعالى تفصيل ذلك وقوله ولا يصح أن يكون معطوفا في العبارة تسامح والمراد ولا يصح أن يكون راجعا لقوله وتؤخذ الخ والأولى أن يقول ولا يصح أن يكون راجعا لقوله خلقة أو من كبريل مرتبط بمحذوف والمعنى وأما إذا كان الضعف بجدري أو لكرمية فالقود الخ وقوله وبعبارة صاحب هذه العبارة ينظر لظاهر كلام المصنف غير فاطر المحذوف الذي قدرناه وقوله مع قوله أي مع مفهومه وهو ما إذا أخذ عقلا وذلك لأن المعنى وأما إذا أخذ عقلا فيجسبه وقوله مع إخلال ما هنا بالشرط الآتي أي المفهوم مما سيأتي وهو قوله حيث أخذ عقلا (قوله فله الذود) أي للأعور باعتبار ما كان والافهسو الآن غير أعور (قوله أي سالم العين الماثلة) ههنا مناف لصدره لانه قال فيه فلا سالم العينين ويجب

صاحب العين السليمة إبصارا إذا قلع عيننا ضعيفة الإبصار خلقة أو من كبر لشخص فان السليمة تؤخذ بالضعيفة كما يقتضى للريض من الصحيح وخلقة منصوب بنزع الخافض أي الضعيفة من أصل خلقتها (ص) ووجدري أو لكرمية فالقودان تعده (ش) يعني أن العين السالمة تؤخذ بالعين الضعيفة من جدري أو من رمية وسواء أخذ لعينه بسبب الرمية عقلا أم لا ههنا إذا تعمد الجناية فان لم يتم دهافيوؤخذ من الجاني بحساب ما بقي من فورها بان يقال ما بقي من الرمية فيقال النصف مثلا فعليه نصف الدية وعلى هذا القياس واليه الإشارة بقوله (والافحسابه) أي حيث أخذ عقلا والافالدية كاملة كما يأتي في قوله وبكذا المجنى عليها ان لم يأخذ عقلا لقوله والافالخ راجع لقوله أو لكرمية وقوله فالقودالخ راجع للجدري والرمية ولا يصح أن يكون معطوفا على ما قبله وهو قوله وتؤخذ العين السليمة الخ لفهم القود منه وبعبارة ولا حاجة لقوله فالقودمع قوله وتؤخذ العين الخ ولا لقوله ان تعده لان الكلام فيه ولا لقوله والافحسابه مع قوله فيما يأتي وكذا المجنى عليها ان لم يأخذ عقلا مع إخلال ما هنا بالشرط الآتي (ص) وان فقا سالم عين أعور فله القود أو أخذدية كاملة من ماله (ش) يعني ان سالم العينين اذا فقا عين أعور عمدا وهو الذي ذهب بصراحدى عينيه بجناية أو غيرها فان الخيار للمجنى عليه ان شاء اقتص من الجاني بمائتة وان شاء ترك القصاص وأخذدية عينه وهي ألف دينار على أهل الذهب فقوله سالم أي سالم العينين المائتة لعين الأعور كانت الأخرى سليمة أم لا فيصديق بما إذا كان سالم العينين أو سالم المائتة فقط وليس المراد أنه سالم العينين (ص) وان فقا أعور من سالم بمائتة فله القصاص أو دية مترك وغيره ان نصف دية فقط في ماله (ش) يعني أن الأعور اذا فقا من سالم العينين العين التي تماثل عينه فليسالم العينين أن يقتص من الأعور أو يأخذدية مترك وهي عين الأعور ألف دينار على أهل الذهب وانما جعل الخيار هنا لعدم المساواة لان عين الأعور فيها الدية كاملة بخلاف عين غير الأعور ففيها نصف الدية فقط وان فقا الأعور من سالم العينين العين التي لا تماثل عينه فانه يلزمه نصف الدية فقط وليس له القصاص لعدم المحل (ص) وان فقا عيني السالم فالقودون نصف الدية (ش) يعني أن الأعور اذا فقا عيني السالم عمدا فانه يلزمه القود في العين المائتة لعينه ويلزمه أيضا نصف الدية في العين التي ليس له مثلها وسواء فقا العين التي ليس له مثلها أو لا أم لا على المشهور وهناك تفصيل (ص) وان قلعت سن فثبتت فالقود وفي الخطا كدية الخطا (ش) يعني أن من قلع سنا لشخص كبير رأى أنغر عمدا فردها فثبتت فانه يلزمه القود لان المقصود أن يتألم الجاني بمثل ما فعل وخطأ فانه يأخذ في العقل وهو خمس من الأبل لان حكمها حينئذ كدية الخطا في غيرها عماله عقل مسمى كوضحة ونحوها تؤخذ عقلا ثم تعود كما كانت قبل فلا يسقط العقل اتفاقا حكاه اللخمي وان أخذ الدية فردت وثبتت لم يرد إلا أخذ شيئا فقوله وان قلعت سن

بتقدير مثلا في الأول (قوله فالقودون نصف الدية) ولم يخير في المائتة هنا كما خير فيما إذا فقاها وحدها لانه لا يلزم أخذ في أي العينين دية ونصف دية وهو خلاف ما قرره الشارع صلى الله عليه وسلم (قوله وهناك تفصيل) أي الذي هو مقابل للمشهور فانه وافق ما ذكرنا فقاها معا أو بدأ بالتي ليس له مثلها وأما إذا بدأ بالتي له مثلها فان عليه القصاص والدية ألف دينار لانه لما فعل بالتي له مثلها وجب القصاص وصار أعور وجب أن تكون الدية كاملة



(قوله وبأني أيضا وسن مضطربة جدا) أي في قلعه بالحكومة أي ففيه إشارة إلى أن المراد بالسنة في المصنف التي لم تكن مضطربة جدا وأما إذا كان الاضطراب يسيرا ففيها العقل والحاصل أن هذا الكلام في إزالة المضطربة وسياق ما إذا وجد الاضطراب فيها وقوله وان ثبتت أي وبأني أن المصنف يقول وان ثبتت الخ وقوله بدليل ما يأتي في قوله واستثنى بالصغير الخ أي من جهة أخذ الآية وقوله كالقود أي فإنه يؤخر للاياس وقوله والا انتظر أي وان لم يحصل الاياس وقوله وبأني أيضا أن حقه الخ أي لكونه أوضح (قوله والاستيفاء للعاصب) أي الذكران وجدوا للعاصب الولاءان وجدوا لافالامام (قوله كالولاء) (٣١) حقه أن يحيل على النكاح اذ فيه ذكر ترتيبهم

ولكن قال بعضهم انما شبهه الاستيفاء بالولاء دون النكاح لاشتراكهما في كون التسلط لكل منهما بعد الموت (قوله حيث كان يرث الثلث) أي حيث يتعين له الثلث بأن زادوا على مثليه وكان القتل عمدا لانه يحل التأويلين والحاصل أنه اذا كان معه مثله فمقتضى التأويلان في العمد ومثله في الخطا على حلف الثلث كما أنهما يتفقان على حلف النصف اذا كان معه أخ واحد في العمد والخطا وأما اذا كان معه أكثر من مثليه فإنه يحلف في الخطا الثلث لانه فرضه وفي العمد هل يحلف الثلث أيضا كالخطا أو كواحد من الاخوة أي بقدر زائدا على عدد الاخوة فان كان الاخوة ثلاثة حلف ربع الايمان وأربع حلف خمسها وهو عشرة أيمان واذا كان معه خمسة اخوة فإنه يحلف تسعة أيمان لان ما ينوبه منها السدس وهو ثمانية أيمان وربع <sup>تنبه</sup> هذا كله في النفس لان الاستيفاء في الجرح انما هو للجني عليه (قوله بحيث تصل الخ) أي فضايل القرب أن تصل اليه الاخبار ويكون ضابط البعد عدم وصول الاخبار أي

أي لكبري وبأني أيضا وسن مضطربة جدا وان ثبتت قبل أخذ عقلها أخذ وعليه فهو مع قوله وفي الخطا كدبة الخطا تكرار والمراد بالكبير من أنغر بدليل ما يأتي في قوله وسن أصغر لم يشغره وبأني حكم الصغير في قوله واستثنى بالصغيرة وسن الصغير للاياس كالقود والا انتظر سنة ويأتي أن حقه أن يقول للاياس أو مضى سنة كالقود (ص) والاستيفاء للعاصب كالولاء (ش) يعني أن الاستيفاء في النفس للعاصب الذي كره لا يدخل الزوج والاخ للام وترتيب العاصب هنا كترتيبه في باب ميراث الولاء فيختص بالذكور الاقرب فالأقرب الا أن التشبيه لما اقتضى أن الاخوة بينهم مقدمون على الجد استثنى الاخوة بقوله (الا الجد والاخوة قسيان) في القتل والعفو باستثنائهم يعلم سقوط بينهم مع الجد لانهم لا كلام لهم مع آبائهم وهو عزلة آبائهم فلا كلام لهم معه وانما لم يقل كالارث لان المراد بالجد في باب الارث الجد وان عدا وفي باب الولاء الجد دنية فان لم يكن للمقتول عصبه أصلا فان الامام يقتصر له وليس له العفو الا أن يكون القاتل والمقتول كافر ين ثم يسلم القاتل (ص) ويحلف الثلث وهل الا في العمد فكأن تأويلان (ش) يعني أن الجد يحلف ثلث أيمان القسامة حيث كان يرث الثلث وهل يحلف الجد ثلث الايمان حيث كان يرثه بان كان معه أكثر من أخ في العمد والخطا كما تأول ابن رشد قول المدونة وان كانوا عشرة اخوة وجد يحلف الجد ثلث الايمان انتهى لان العمد قد يؤل الى المال وتأول بعض شيوخ عبد الحق بصفة على أن محل ذلك في الخطا فقط وأما في العمد فإنه كأخ واحد فتقسم الايمان على عددهم فيحلف ما نابه فيحلف خمسة أيمان في مثاله لان ما ينوبه منها أربعة أيمان وبعض عيني فتكمل (ص) وانتظر غائب لم تبعده غيبته (ش) يعني أن أولياء الدم اذا كانوا في درجة واحدة فغاب أحدهم غيبة فريضة بحيث تصل اليه الاخبار فإنه ينتظر الى قدومه لعفو أو يقتل وأما ان بعدت غيبته فإنه لا ينتظر ولن حضر أن يقتل فانتظار الغائب حيث أراد الحاضر القتل وأما لو أراد العفو فلا ينتظر وسقط القتل والغائب نصيبه من الآية كما يأتي وسقط ان عفار جل كالمباقي ومهما أسقط البعض فلن بقي نصيبه من دية عمد (ص) ومغنى ومبرسم (ش) أي وكذلك اذا كان أحد الاولياء مغنى عليه فإنه ينتظر اذا أراد الحاضر أن يقتل لان زوال الانغماء قريب وكذلك ينتظر زوال البرسام لان المبرسم اما أن يموت عاجلا أو يعيش عاجلا والبرسام ورم في الرأس يثقل منه الدماغ وانما انتظر ما ذكر لاحتمال أن يعفو أو مالو أراد الحاضر العفو فلا ينتظر ذوال العذر وسقط القتل (ص) لا مطبق وصغير لم يتوقف الثبوت عليه (ش) يعني لو كان أحد الاولياء مجنونا مطبقا فإنه لا ينتظر افاقته وأما ان كان يجنأنا ويقيم أحيانا فإنه ينتظر افاقته وكذلك لا ينتظر بلوغ الصغير من الاولياء حيث لم يتوقف الثبوت عليه بان يكون من العصبه اثنان أو بعده أو واحد يستعين

فلا ينتظر أسير بارض حرب وشبهه ومفقود يجز عن خبره فان رجي قدومه في مدة كدبة يظن معناه زوال الانغماء والبرسام فينبغي انتظاره وقوله كما يأتي أي كما يأتي في قول المصنف وسقط ان عفار جل أي حيث عفا الحاضر يكون ذلك من مشمولات قول المصنف وسقط ان عفار جل الخ وقول المصنف ومهما أسقط البعض فان لم بقي نصيبه من دية عمد (قوله بان يكون من العصبه اثنان أو بعد) أي كما اذا كان المقتول له ابن صغير واخوة كبار أشقاء أو اولا ب وقوله أو واحد أي أو واحد يستعين بعاصبه بان يكون للرأه المقتولة ابن صغيرا وابنان صغيران وابن ابن الا أنه كبير فهو أبعد من ابنها الصغير فيستعين بعاصبه كم أبيه وقوله أو يكون في مرتبة



كبراً أي بان تكون تركبت ابناً صغيراً أو ابناً كبيراً فذلك الابن الكبير يستعين بعاصبه كعبه أو ابن عمه والحاصل أن محل المصنف فيما يحتاج لقسامة وأما من ثبت قتله بينة فيقتل ولا يجزى فيه ذلك (قوله نوع تكرار) انما يقل تكراراً بل قال نوع تكرار لان قوله فيحلف الكبير حصته والصغير معه لا تكرار بالنسبة له بخلاف قوله ولا ينتظر صغير بخلاف المعنى والمبرسم الآن يوجد غيره فانه يعلم مما هنا (قوله وللنساء ان ورثن) أي والاستيفاء يثبت للنساء ان ورثن أي يثبت لهن مع غيرهن على ما يأتي من التفصيل لأن المراد يثبت لهن وحدهن وقوله ولم يساوهن عاصب أي في الدرجة والقوة فتي ساووهن في الدرجة والقوة فلا كلام أي فان ساووهن في الدرجة دون القوة كاخوة أشقاء مع اخوة لاب (٣٣) فلهن الكلام معهم فقول الشارح وعن الاخت مع الاخ أي المساوى لها

في الدرجة (قوله وأما بقسامة فسيأتي) المناسب التعميم لان الشارح سيأتي بقول وسواء ثبت القتل بقسامة الخ (قوله احترازاً من الاخت للام) لاشك أنه لو كان في درجتهم رجل لكان أخالام وقوله والزوجة لا يخفى أن الرجل الذي في درجتهم الزوج وقوله والجدة للام لا يخفى أن الذي في درجتهم الجد للام (قوله وقد صرح بذلك) أي بما قاله بعض الشيوخ (قوله ويفهمه كلام المؤلف) أي لان نفي مساواة العاصب فرع عن تعقل مساواة العاصب (قوله أي الزائد) أي المشاركة بقوله قال بعض الشيوخ الخ (قوله وتقييد الخ) أي بان نقول قول المصنف ولا عفو الا باجتماعهم فاذا لم يوجد ذلك فلا عفو أي الا أن يحصل العفو من بعض من كل وقوله ففيه نوع تكرار أي لان التكرار بالنسبة لما اذا حصل العفو من كل من الفريقين وأما بالنسبة لما اذا حصل العفو من بعض من كل فلا تكرار بالنسبة له لانه لم يفد من هنا عما أفيد مما يأتي أي وأما مع عدم التقييد وهو ما أفاده حله من أن المصنف حار

بعاصبه أو يكون في مرتبته كبير ويستعين بعاصبه فلهن أن يقسموا ويقتلوا أما ان توقف ثبوت القصاص على بلوغ الصغير بان لا يوجد غيره فان الكبير يحلف حصته من أيمان القسامة خمسة وعشر بيناً والصغير معه ثم ينتظر الصغير الى بلوغه فيحلف بقية الايمان ويستحق الدم فان شاء اقتصا أو عفواً عن الجاني وبعبارة لم يتوقف الخ راجع لهما ثم ان قوله فيما يأتي ولا ينتظر صغير بخلاف المعنى والمبرسم الآن لا يوجد غيره فيحلف الكبير حصته والصغير معه فيه نوع تكرار مع ما هنا (ص) وللنساء ان ورثن ولم يساوهن عاصب (ش) عطف على قوله والاستيفاء للعاصب والمعنى أن الاستيفاء للنساء الوارثات اللاتي لو كن ذكورا كن عصبته فتخرج الاخت للام وان ورثت ويشترط أن لا يساويهن عاصب بان لم يوجد أصلاً أو يوجد عاصب أنزل منهن بنت أو أخت فيعترز به عن البنت مع الابن وعن الاخت مع الاخ فانه لا دخول لواحدة منهن في عفو ولا قود وقوله وللنساء الخ أي والقتل ثابت بينة أو اقراراً أو ما بقسامة فسيأتي قال بعض الشيوخ ولا بد أن تكون النساء ممن لو كان في درجتهم رجل ورث ذلك الرجل بالنعصيب احترازاً من الاخت للام والزوجة والجدة للام وأما الام فهي داخلية في ذلك لانه لو كان في درجتهم رجل وهو الاب ورث بالتعصيب انزلها الثلث وله الباقي ولكن لاحق لهما معه لانه قد ساواها العاصب وقد صرح بذلك في الجواهر ويفهمه كلام المؤلف قال الساطي وهذا الشرط أي الزائد على كلام المؤلف يفهمه قوله ولم يساوهن عاصب (ص) ولكل القتل ولا عفو الا باجتماعهم (ش) أي ولكل من النساء والعاصب غير المساوي القتل أي من طلبه من الفريقين فانه يجب الى ذلك ولو عفا الفريق الآخر وسواء ثبت القتل بقسامة أو بينة كافي المدونة وأما حكم العفو عن الدم فانه لا يكون الا باجتماع الفريقين معاً أو بواحد من هذا الفريق أو واحد من الآخر وهذا غير المؤلف بالا اجتماع لا بالجميع وتقيد هذه بما يأتي في قوله وفي رجال ونساء لم يسقط الإيهاماً أو ببعضهما فيه نوع تكرار مع هذا (ص) كان حزن الميراث وثبت بقسامة (ش) تشبيه في قوله ولكل القتل ولا عفو الا باجتماعهم كما اذا ترك المقتول ابنة وأختاً شقيقة أو لاب وأعماماً والحال أن القتل ثبت بقسامة فمن طلب القتل من الفريقين أوجب الى ذلك وأما حكم العفو فانه لا يكون الا بالاجتماع كما مر أما ان ثبت القتل بينة فانه لا مدخل للعصبة غير الوارثين فيه والحق فيه للنساء وأما ان لم يحزن الميراث كالبنات مع الاخوة فلكل القتل ولا عفو الا باجتماعهم سواء ثبت بينة أو بقسامة وهو كذلك وهذا داخل في قوله وللنساء ان ورثن ولم يساوهن عاصب (ص) والوارث كورثه (ش)

للسورتين فهو تكرار محض لان نوع تكرار (قوله والحال أن القتل ثبت بقسامة) أي من الاعمال المصاحبة لهن (قوله فمن طلب القتل من الفريقين) لا يخفى أن ظاهر العبارة أن الاخت تساوي البنت في ذلك وليس كذلك لان البنت أولى من الاخت في عفو وضده (قوله لا يكون الا بالاجتماع) أي من الرجال والنساء (قوله والحق فيه للنساء) والحاصل أن النساء لا يكون لهن الكلام استقلالاً الا اذا حزن الميراث وثبت القتل بينة أو اقراراً وأما في غير ذلك فيساو كهن في الكلام غيرهن ممن هو دونهن (قوله وهذا داخل) التعبير بالدخول يفيد شمول قول المصنف وللنساء ان ورثن بما اذا كن حزن الميراث أو لا ولو كان قاصراً على عدم حيازة الميراث لقال وهذا معنى قوله وللنساء ان ورثن

يعني



(قوله ولا يدخل في كلامه) أي يستثنى من كلام المصنف من قوله الوارث الذي جعله كالورث زوج المورث الذي هو مستحق الدم وزوجته فلا كلام لهما (قوله فإن رأى القصاص الخ) مفاده أن اللام في قوله ولوليه الاختصاص فقوله اقتصر له من الجاني أي وجوباً أي لتعين المصلحة وقوله أخذها أي وجوباً أي ليكون المصلحة تعينت في ذلك وسكت عما إذا استوت المصلحة في ذلك والحكم التخيير والحاصل أن جعلها للاختصاص بجامع الصور الثلاث فإن كان مع (٣٣) الصغير كبيراً استقل عن وصي الصغير بالقتل على المعتد

وقيل يتوقف على نظر الوصي معه (قوله ولكن لما كان المحل محل ضرورة) لا يخفى أن قضيته أن صغره ضرورة فلا ذلك كان يقول ابن القاسم بالتخيير في ذلك مع أن الصغير قد يكون ذاملاً إلا أن يقال شأنه الضعف في الجملة ويمكن أن يقال إن هذا الفرع مشهور مبني على ضعف وهو قول أشهب ولعل هذا أحسن (قوله حيث كان القاطع ملأ) فلو صالح باقل مع عدم الجواز فإن الصغير يرجع على الجاني أي ويحمل ذلك على ما إذا كان يرضى باكثر وتركه الولد ورضى بالاقبل ولا رجوع للجاني على الولي (قوله إلا لعسر الجاني) أي ويحتمل إلا لعسر الجاني عليه أي حيث لا يمكن أن يؤخذ من الجاني الملىء إلا هذا الشيء القليل فيجوز لحاجة الصغير (قوله عبد كل من الصغير أو السفيفه) إشارة إلى أن مثل الصغير السفيفه وإن كان كلام المصنف في الصغير (قوله وقوله والاحب الخ) مناقض لما تقدم أولاً من الأولوية المفيدة للتخيير وهذا يقتضي تعيين أخذ المال لأن قوله والقول الاحب يعني والقول الراجح هذا معناه خلافاً لما يفيد عب والمنقول هو الأول وجعل بعض أنه عند الاستواء

يعني أن الوارث ينتقل له من الكلام في الاستيفاء وعدمه ما كان من ذلك لمورثه وإن كان في الوارث ذكر وأنثى كان الكلام لهما ما وإن استوت درجاتهما فإذا كان الكلام لابن المقتول ومات عن ابن وبنت كان الكلام للبنت مع أخيها فلا يراعى في الوارث الأنثى عدم مساواة عاصبها كما روي ذلك في أولياء المقتول ولو كان الكلام لبنت المقتول وعيها مثلاً وماتت عن بنت كان لها الكلام مع العم ولا يدخل في كلامه الزوج والزوجة (ص) ولا غير أن عني نصيبه من الدية (ش) يعني أن أولياء الدم إذا كان فيهم كبار وصغار فعفا البكر عن القتل أو واحد منهم فإن القصاص يسقط كما يأتي في قوله وسقط إن عفا رجل كالباقي وإن سقط القتل فإن حق الصغير لا يسقط من الدية بل له نصيبه من دية عمد (ص) ولوليه النظر في القتل أو الدية كاملة (ش) يعني لو كان مستحق الدم هو الصغير وحده فإن وليمه من أب أو وصي أو غيرهما ينظر في أمر محجوره فإن رأى القصاص هو الأصل في حق محجوره اقتصر له من الجاني وإن رأى أخذ الدية الكاملة هو الأصل في حق محجوره أخذها ولا يجوز للولي أن يصالح على أقل من الدية حيث كان القتال ملأ وهذا لا يتمشى على قول ابن القاسم من أن القصاص يتعين ولكن لما كان هذا المحل محل ضرورة لاجل الصغير كان الحكم كما مروى بعبارة ومحل التخيير في هذه وفي مسألة القطع الآية حيث رضى الجاني بدفع الدية فإن أبي فليس إلا القصاص أو العفو مجازاً وحينئذ لا مخالفة لكن هذا المحل خلاف كلام المؤلف ولا يظهر إلا الجواب الأول ومحل كون النظر لوليه أن لم يكن للمقتول أولياء والأفالحق لهم وقوله (كقطع يده) تشبيه تام والمعنى أن الصغير إذا تعدى عليه شخص فقطع يده فإن وليه ينظر في أمره فإن رأى القطع أصلح في حق محجوره قطع يد القاطع وإن رأى أخذ الدية كاملة أصلح في حق محجوره أخذها وليس له أن يصالح على أقل من الدية حيث كان القاطع ملأ فإن كان الجاني على النفس أو الطرف معسر فيجوز للولي أن يصالح باقل من الدية والمسه الإشارة بقوله (الاعسر) أي إلا لعسر الجاني (فيجوز) صلحه (باقل) من الدية فيهما (ص) بخلاف قتله فلعاصبه أو الاحب أخذ المال في عبده (ش) يعني أن الصغير إذا تعدى عليه شخص فقتله فإن النظر في أمره ينتقل لعصبة وقد انقطعت ولاية الوصي بالموت ولو قتل إنسان عبد كل من الصغير أو السفيفه عمداً أو بجرحه فالأولى للولي أن يأخذ المال أي القيمة أو ما نقصه ولا يقتصر في نظير ذلك إذا نفع المحجور في القود وإنما قال لعاصبه ولم يقل لوارثه ليعلم أن الحكم هنا كالحكم المتقدم في ولاية الاستيفاء على التفصيل السابق وإن حكم النساء هما حكيمهن فيما مري عنى إذا ساواهن عاصب فلا كلام لهن في عفو ولا في ضده والإخراج من قوله ولوليه النظر وقتله مصدر مضاف لمفعوله وقوله والاحب أي والقول الاحب في الجناية على عبده أي عبد المحجور (ص) ويقتصر من يعرف بأجره المستحق (ش) يعني أن القصاص إذا وجب في جرح فإنه يشترط في الذي يقتصر

الأولى أخذ المال أي القيمة أو ما نقصه وأما عند تحقق المصلحة في أحدهما أي أحد الأمرين أحدهما القيمة أو ما نقصه الثاني القصاص فيكون هو المتعين فتأمل (قوله إذا وجب في جرح) أي أو قتل وقوله أن يكون من أهل المعرفة أي يعرف الجراح طولا وعرضا وعفاً وكيفية وما يقتل منها وما لا يقتل ويستحب فيه التعدد وكذا قال اللقاني وأفاد الخطاب أن القصاص في الجرح لا يطلب فيه أن يكون بثل ما جرح به فإذا شجحه موضحة مثلاً بجرح أو عصا يقتص منه بالموسى ولا يقتص منه بجرحاً أو عصاً ومحل هذا ما لم يسلم لولي الجاني عليه فله قتله وإن لم يعرف لان الاختلاف في القتل يسير



(قوله وأن يكون من أهل العدالة) لا يخفى أن هذا مستعذر في هذه الأزمته (قوله على المشهور) مقابله ما لا ينشعبان من أنه على الجاني لأنه نظام أحق بالجل عليه ومثار الخلاف هل الواجب على الجاني التمكن من نفسه والقطع ونحوه أمر زائد أو الواجب على الجاني القطع (قوله المشهور من المذهب الخ) مقابله ما لا يشبه من أنه ليس للسلطان رد القتل للولي (قوله الخيار فيه للحاكم الخ) قال ابن مرزوق ونصوص المدونة في غير موضع تدل على طلب دفع القاتل للولي وبعبارة المصنف تقتضي تحيير الحاكم في ذلك وحينئذ فاللام بمعنى على وحينئذ فامشى عليه شارحنا من التخيير ضعيف (قوله لكن يجب على الإمام أن ينهى الخ) لا يخفى أن ظاهر هذا ولو كان قد عبت بالمخفى عليه وهو كذلك الآن بقصد منته (قوله وله ولي الخ) أي فالمراد بالولي في قول المصنف وللحاكم رد القتل للولي المنكلم في الدم ليشمل وصي الصغير والسفيه المحجورين الجني عليهما (قوله فإن غير القتل الخ) أي كالأطراف والحدود وفرق بأن الأصل عدم التمكن فورد النص بأنه صلى الله عليه وسلم أسلم القاتل لولي المقتول وقال دونك صاحبك فبقي ما عداه على أصله (قوله أي وأخر لزوال) هذا يقتضي أن اللام في قوله ليرد بمعنى إلى التي (٣٤) لانتهاء الغاية فيعارض ما سبق له من جعلها للتعليل فالمناسب أن يأتي به على وجه يؤذن بأنه احتمال ثان (قوله)

وهذا ما لم يكن محاربا) فيه أن الكلام في القصاص والجواب أنه يؤخذ من العلة المتقدمة أمر عام وكأنه يقول وحيث كانت علة التأخير الخوف فكل جراحة كذلك لا فرق بين أن يكون قصاصا أم لا يستثنى من ذلك ما لم يكن محاربا (قوله إلى أن يبرأ الجاني الخ) إشارة إلى أن قول المصنف لكبره شامل لبرء الجاني وبرء الجني عليه وسواء حصل البرء قبل سنة أو بعدها بخلاف ذهاب العقل فإنه يؤخر سنة أتمر عليه الفصول الأربعه وكذا غيره بقول أهل المعرفة (قوله كما يؤخر العقل الخ) إشارة إلى أن معنى قول المصنف كدية الخطأ وقوله وكذلك يلزم التأخير الخ هذا داخل في قول المصنف كدية الخطأ بأن يراد بالخطأ حقيقة أو حكما ويراد بالعقل ما يشمل

des devoirs  
des devoirs  
(٥٣٨)

أي مباشر القصاص أن يكون من أهل المعرفة بالقصاص وأن يكون من أهل العدالة وأن أخره على مستحق القصاص على المشهور لأن الواجب على الجاني انما هو التمكن من نفسه فقط (ص) وللحاكم رد القتل فقط للولي ونهى عن العيب (ش) المشهور من المذهب أن القصاص في النفس الخيار فيه للحاكم إن شاء اقتصر وإن شاء رد القتل إلى مستحق الدم لكن يجب على الإمام أن ينهى عن العيب بالجاني فلا يمثله به فإن قتله المستحق بغير إذن الإمام فإنه يؤدب كما مر وظاهره أنه لا يرد غير القتل للولي وعلى هذا فلو كان الجاني عليه سفيها أو صغيرا وله ولي فلا يرد ما ذكر إليه وهو ظاهر فإن غير القتل لا يتولاها إلا الحاكم (ص) وأخر ليرد أو حر كبره كدية الخطأ ولو كانت كدية (ش) يعني أن الجاني إذا جنى جنابة فمبادون النفس توجب القصاص فإنه يؤخر عنه القصاص لأجل البرء المفرط أو لأجل الحر المفرط خوف الهلاك على الجاني فيؤدي إلى أخذ نفس فمبادونهم أو أمانا إذا جنى جنابة على نفس فلا يؤخر لما ذكر وهو واضح ففي كلام المؤلف حذف مضاف أي وأخر لزوال حر أو برد وهو هذا ما لم يكن محاربا واختير قطعه من خلاف فلا يؤخر لحر ولا لبرد لأنه وإن مات هو أحد حدوده وكذلك يؤخر القود فمبادون النفس إلى أن يبرأ الجاني إن كان مريضا وتبرأ أطراف الجني عليه لاحتمال أن يأتي على النفس فتستحق تلك النفس بقصاصه كما يؤخر العقل في الجرح إلى البرء خوف السريان إلى النفس فتؤخذ الدية كاملة فإن برئ على غير شين فلا عقل فيه ولا أدب إذا لم يعتمد وإن برئ على شين فيكومة وكذلك يلزم التأخير فيما لا يستطاع القود فيه إن كان عمدا ككسر عظام الصدر والصلب وما أشبه ذلك فإن برئ على شين فيكومة والاقفلا والتأخير للعقل مطلوب ولو كان الجرح فيه شيء مفسد من الشارع كالجائفة والآفة والموضحة خوف السريان إلى النفس أو إلى ما تحمله العاقلة وبما قررنا علم أن قوله كدية خطأ مشبه بالمشبه وهو قوله كبره أي كما يؤخر دية الجرح الخطأ لكبره سواء كان في حر أو برد أم لا بالمشبه به وهو آخر لحر أو برد

الحكومة (قوله ولو كان الجرح الخ) إشارة إلى معنى قول المصنف ولو كانت كدية عمدا أو خطأ لأن المراد كما تقدم لقصوره بالخطأ ما يشمل العدل الذي لا قصاص فيه على طريق التكميل بما عدا عدم القصاص في كل واحد وعلم أنه يعمم في قول الشارح كالجائفة والآفة فنقول عمدا أو خطأ وأما قوله والموضحة فيخص بالخطأ لأن الموضحة العمدة في القصاص ألا أنك خبير بأن المصنف أشار بلول قول أشبه بجمل للجروح ما فيه دية مقررة قال المصنف وهو مقيد عنده بما إذا بلغ ثلث الدية وأما الموضحة والمنقلة فلا يجمل العقل فيها عنده انتهى ولعل وجهه كما قالوا إن ما بلغ الثلث تحمله العاقلة وأما الموضحة والمنقلة فيجتمعا أن يزيد حتى تحمله العاقلة فلذا قال بتأخيرها فإذا علمت ذلك فلا يناسب من شارحنا ذكر الموضحة لإفادته أنهم من محل الخلاف وليس كذلك وقوله خوف السريان إلى النفس أي في العدل لأن فيه القود وقوله أو إلى ما تحمله العاقلة أي في الخطأ (قوله وهو آخر الخ) لا يخفى أن معنى المصنف وأخر القود ليرد أو حر كما يؤخر القود لكبره ولو في غير الحر والبرد فعلى كل حال المؤخر القود فيكون قوله كدية الخ مشبها بالقود المؤخر لكن إن شبهه بالنظر لقوله لكبره أفاد تأخير أخذ دية الخطأ مطلقا في الحر والبرد وغيرهما وإن شبهه بالنظر لقوله ليرد وحر أفاد أن تأخير دية الخطأ انما هو في الحر والبرد فقط



فظهر أن المشبه والمشبه به ذاتهما واحدة وهو القوداكن باعتبار التأخير للحر والبرد غير نفسه باعتبار التأخير للبرء خلاصة الكلام بعد ذلك أنه ان جعل مشبهها بالقود باعتبار التأخير للبرء الذي هو المشبه أفاد أن التأخير يكون مطلقا في الحر والبرد وغيرهما وان جعل مشبهها بالقود الذي هو المشبه به باعتبار التأخير للحر والبرد أفاد أن التأخير في دية الخطا لخصوص الحر والبرد مع أن التأخير عام ولو في غير الحر والبرد فأمل (قوله والحامل وان يخرج) أي وان كان القصاص فيها يخرج مخيف (قوله ومثله الجرح المخيف) أي مثله في الجملة أي لو جرحت لربما ماتت فيؤدى الى أخذ نفس فيما دونها (قوله أو بغير ذلك) كالوحد معلوم للنساء وأولى شهادة النساء به وأن يظهر بجرمته (قوله كما أنه اذا الزمها أحد من حدود الله) قدفاً وغيره وكذا نجس لغية ولى الدم الذي ينتظر وقوله أو بغير ذلك كمرض جان أو مجنى عليه (قوله والموا لا في الاطراف) أي في قطع الاطراف اذا خيف (٣٥) جمعها وعبارته تنمضى أن المعنى تؤخر موالاتها الى أن يقدر عليها فتجمع وليس ذلك

مراد او انما المراد يفرق القصاص في الاطراف ان خيف الهلاك بجمعه وقوله كدين لله أي كشرع وزنا بكر لم يقدر عليه ما بان خيف عليه الموت من موالاتها في وقت واحد (قوله لم يخف عليه) من الموت فان خيف بدئ بالانخاف كالتماين للشرب فان خيف منه أيضا بدئ بالاشد مفرقا ان أمكن تفريقه والابدئ بالانخاف مفرقا ان أمكن أيضا والا انتظر الى أن يقدر أو يموت فان أيس منه حبس وأدب باجتهاد الحاكم ومفهوم قوله لله أنهم ما لو كانا لا دميين كقطع يد أو رجل عمدا وقذف آخر بدئ باحدهما بالقرعة ان قدر على ما ظهر به أو لو مفرقا فيما يمكن تفريقه كقطع الاصابع في اليد أو الرجل لشخص فان لم يقدر بدئ بالآخر مجعلا أو مفرقا فيما يمكن تفريقه فان لم يقدر عليهما انتظرت قدرته فان أيس من القدرة أدب وسجن باجتهاد الحاكم فاذا كان أحدهما لله والآخر لا دمي بدئ

بقصوره على ذلك (ص) والحامل وان يخرج مخيف لا بدعواها وجبت كالحد (ص) يعني أن الحامل اذا ترتب عليها قتل أو جرح يخاف منه موتها فان القود يؤخر عنها الى الوضع ووجود مرض اضرة الحمل لانها لو قتلت الآن لا أخذ بالنفس الواحدة نفسان ومثله الجرح المخيف وهذا اذا عرف أنها حامل اما بظهور الحمل أو حركته أو بغير ذلك لا بدعواها فاذا وجب عليها القصاص في النفس وقتلنا تؤخر لاجل حملها للوضع فانها نجس ثم تقبل ولا يقبل منها كفيل في ذلك كما أنه اذا الزمها أحد من حدود الله فانها نجس الى الوضع اذا خيف عليها من اقامته في الحال الموت وتعرض المؤلف لحبس الحامل دون غيرها من آخر لها أو برد أو نحو ذلك وينبغي أن يكون كذلك (ص) والمرضع لوجود مرضه (ش) يعني أن المرضع اذا ترتب عليها قصاص في النفس فان القود يؤخر عنها الى أن يوجد من يرضع الطفل خوف هلاكه من قلة الرضاع وان لم يوجد أخرت حتى ترضعه وكذا ان لم يقبل غيرها (ص) والموا لا في الاطراف كدين لله لم يقدر عليها وبدئ بالشد لم يخف لا بدخول الحرم (ش) يعني وكذلك تؤخر الموا لا في الاطراف ان خيف عليه الهلاك من قطعها في نور واحد حيث اجتمع على الجاني قطع طرفين مثلا وان اجتمع عليه حدان لله أو لا دمي أو أحدهما لله والآخر لا دمي فان لم يخف عليه من اقامتهما عليه في نور واحد أقيم عليه وان خيف عليه أقيم عليه أكبرهما كالوزني المسلم وقذف أو شرب فانه يقام عليه المائة حد الزنا فان خيف عليه أقيم عليه الثمانون قال فيها من اجتمع عليه حد لله تعالى وحد للعباد بدئ بحده الله اذا عفو فيه ويجمع ذلك الا أن يخاف عليه الموت فيفرق انتهى فلو قطع واحد او قذف آخر فانما يقتصر على التبدية فنخرج اسمه أقيم حده ولا مفهوم لقوله لله كما قاله نت واذا الزم الجاني قصاص في نفس أو جرح ثم دخل الحرم فانه لا يؤخر لاجل ذلك ويقام عليه الحد في الحرم لانه أحق أن تقام فيه حدود الله تعالى فلو كان محرما بحج أو عمرة فانه لا ينتظر الى فراغ نسكه بل يقتص منه قبل فراغه ونبه بذلك على خلاف أبي حنيفة القائل بان القاتل اذا التجأ الى الحرم فانه لا يقتل فيه بل يضيق عليه فاذا خرج منه اقتص منه والمراد بالحرم المحدد في باب الحج لا خصوص المسجد لان الأئمة في قوله تعالى ومن دخله كان آمنا حملوه على ما يحرم فيه الاصل طمادولما كان القائم بالدم امار جال فقط أو نساء فقط او هما تكلم على الثلاثة على هذا الترتيب وأشار الاول بقوله (ص) وسقط ان عقار جل كالباق

(٤ - خشي ثامن) بما لله لانه لا عفو فيه ويجمع عليه أو يفرق ان أمكن والابدئ بما لا دمي مجعلا أو مفرقا ان أمكن والا انتظرت قدرته أو موته (قوله كما لو زني المسلم الخ) أي يسكر مثلا أو قذف فيكون مثلا لما اذا كان الحق لله ولا دمي وان جل على ما اذا زني بذات زوج فيكون مثلا لما اذا كان الحقان لا دمي لان الحق للزوج والقذف معلوم أن الحق فيه لا دمي (قوله أو شرب) أي كما لو زني المسلم وشرب ان أريد زني يسكر فالحقان لله وان أريد زني ينيب فيكون مثلا لما اذا كان الحق لله ولا دمي فالزنا حق الا دمي والشرب حق الله تعالى (قوله ولا مفهوم لقوله لله) أي بل اذا كان لا دمي أو أحدهما لله والآخر لا دمي ويخاف من موالاتها فانه يفرق بينهما على الوجه المتقدم (قوله خلافا لأبي حنيفة القائل بان القاتل الخ) الحاصل أن أبا حنيفة فصل بين الطرف فيقتص في الحرم وبين النفس فيضيق عليه فيه حتى يخرج منه وأما ان جنى فيه فيقتص فيه اجماعا (قوله لان الأئمة في قوله تعالى ومن دخله الخ) والجواب عن ذلك بان المراد بالامن

دعوى  
الدين  
الدين  
(539)



في الآخرة وفي الدنيا إلا لما نفع بدليل اية وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس (قوله أي مساوم مع الباقي في درجته) أي وفي القوة فلا عبرة بعفو الأخ للاب أو للام مع الأخ الشقيق أو الأخ اللام مع الأخ للاب وشمل قوله كالباقي عفو الجدي حيث كان يرث الثلث مع الأخوين فإن ورث أنقص منه لم يعتبر عفو (قوله أولى) أي أحق وأوجب (قوله ولا شيء الخ) أي فإذا عفت البنت سقط القصاص ظاهره ولا شيء إلاخت من الدية وإذا طلبت القصاص أجبت إليه ولا كلام للاخت معها أفاده في كأي بخلاف لو عفا ابن فلان أخيه نصيبه من دية عدوك كذا لا كلام للأولياء مع البنت التي معها الاخت وهذا إذا ثبت القتل بينة أو إقراراً وما إذا ثبت بقسامة كما هو قول الشارح وأما لو احتاج القصاص لقسامة الخ فإذا أرادت البنت القتل دون الأولياء فإنه يعمل بما أراده ولو وافقت الاخت الأولياء على عدم القتل وإذا أراد الأولياء القتل وأبت (٣٦) البنت منه فالكلام لهم ولو وافقت الاخت فالعفو لا يحصل إلا باجتماع

(ش) يعني أن المستحقين للدم إن كانوا رجالاً في درجة واحدة كإمام أو أخوة من سلافة أو أحدهم فإن القصاص يسقط بعفوه لأن عفوهم ينزل منزلة عفو الجميع فقوله كالباقي المجزور نعت لرجل أي مساوم مع الباقي في درجته وأخرى لو كان أعلى منه في الدرجة كإلو عفا الابن مع وجود العم أو الأخ ومفهومه لو لم يكن الباقي في درجة العافي بل كان غيره أقرب منه فإنه لا عبرة بعفوهم كإلو عفا العم مع وجود الأخ والضمير في سقط للقصاص المفهوم من قوله ويقتص من يعرف ويحتمل رجوعه للاستيفاء المتقدم في قوله والاستيفاء للعاصب قوله رجل أي لا امرأة فإن فيها التفصيل المشار إليه بقوله (ص) والبنت أولى من الاخت في عفو وضده (ش) يعني أن القصاص إذا ثبت بينة أو باعتراف من الجاني وكان المستحق للدم بنتاً واختاً فقط فإن البنت أولى من الاخت في القيام بالدم وتركه ولا شيء للاخت من الدية ولا يلزم من مساواتهم ما في الميراث مساواتهم ما في القصاص وعدمه هذا قول ابن القاسم أما لو احتاج القصاص لقسامة فليس لهما أن يقسم إلا النساء لا يقسم في العمد ويقسم العصبية فإن أقسموا وأرادوا القتل وعفت البنت فلا عفو لها وإن أرادت القتل وعفا العصبية فلا عفو لهم إلا باجتماع منها ومنهم أو منها ومن بعضهم ثم إن المراد بالبنت ما يشمل بنت الابن (ص) وإن عفت بنت من بنات نظر الحاكم (ش) أي وأخت من أخوات أو بنت ابن من بنات ابن أو نحو ذلك فإن رأى الأمضاء صواباً وسدداً أمضاء وإن رأى أن قصدها الضرر وإذا به الباقي رده لكن بشرط أن يكون عدلاً والأجماع على المسلمين فلو قال واحدة من كينات كان أولى وأغماً كان الحاكم ينظر والحال ما ذكر لأنه بمنزلة العصبية لأنه يرث الباقي لبيت المال (ص) وفي رجال ونساء لم يسقط إلا بهما أو ببعضهما (ش) يعني أن المستحقين للدم إذا كانوا رجالاً ونساءً والنساء أعلى درجة من الرجال وثبت القتل بقسامة فإن القود لا يسقط إلا بعفو الفر يقين جميعاً أو ببعض الفر يقين فإن عفا فر يق وطلب الفر يق الآخر القصاص فإنه يجب إلى ذلك وأتى بهذه المسئلة مع أنه يمكن علمها من قوله فيما سبق وللنساء أن ورثن ولم يساوهن عاصب ولكل القتل ولا عفو إلا باجتماعهم لأجل قوله أو ببعضهما المقيد لما مر كما سبققت الإشارة له وقولنا والنساء أعلى درجة من الرجال احتراز عما لو كان الرجال مساوين للنساء فلا كلام لهن والاستيفاء للعاصب كما مر (ص) ومهما أسقط البعض فلن يبق نصيبه من دية عمه (ش) يعني أن القتل إذا كان

البنت مع الأولياء أو بعضهم تنبيه علم مما قررنا أن كلام المصنف يصح حله على ما إذا كان التكلم في الدم للبنت والاخت دون أحد من العصبية ويصح حله على ما يشمل ذلك وما إذا كان التكلم للبنت والاخت مع العصبية كما إذا ثبت بقسامة ويعلم من ذلك أن المراد بالبعض الذي يعتبر من النساء هو البنت فقط لا الاخت (قوله هذا قول ابن القاسم) ومقابله ما قاله غيره من أن ذلك على نحو ميراث استيفاء الدم ولا يدخل الإناث إلا إذا كن أعلى درجة من الذكور (قوله فلا عفو لها) أي والقول لهم في طلب القتل وهو المتقدم في قول المصنف ولكل القتل ولا عفو إلا باجتماعهم (قوله وإن عفت بنت الخ) فإذا أمضى الإمام ينظره عفو بعض البنات فلن يبق منهن ومن جميع الأخوات نصيبه من الدية وقول المصنف بنت يفهم أنهن لو عفين كلهن أو أردن القتل كلهن لم يكن للإمام نظر ثم إذا عفا كلهن دفعة واحدة

فلا شيء إلا أخوات فإن ترتب عفوهم فلا أخوات نصيبهن من الدية تنبيه قال عي وموضوع عدا هذه المسئلة أن التكلم في الدم للبنات والأخوات أو للبنات فقط دون أحد من عصبية البنت (قوله أو بعضهم) أي وسواء كان عدد أحد البعضين دون عدد البعض الآخر أو مساوياً (قوله وثبت القتل بقسامة) لا مفهوم له إذا كان النساء لم يحزن الميراث (قوله المقيد لما مر) أي المقيد لمفهوم ما مر أي فكذا قال إلا باجتماعهم فإن لم يجتمعوا فلا إلا إذا حصل من بعض كل (قوله فلن يبق نصيبه من دية عمه) أعلم أنه إذا كان ولي الدم واحداً وعفا مجتاعاً فإنه لا شيء لمن يبق من الورثة وكذا لو تعدد وحصل العفو من الجميع في فور واحد وأما إن تعدد وحصل العفو من البعض مجتاعاً فإن يبق من الورثة نصيبه أو وقع العفو من الجميع مرتباً كما إذا وقع العفو من البعض لم يبلغ عفوهم من يبق من الأولياء فعفى فإنه لا يضر ببقية الورثة من أخت وزوج وزوجة لأنه مال ثبت بعفو الأول والفرق بين



الترتيب والمصاحبة أن الترتيب بغير دفعه الأول ترتب اهل الحق على الجاني فلا يسقط بعفو الثاني بخلاف العفو دفعة (قوله كارثة) من  
اضافة المصدر لمفعوله والفاعل محذوف والاصل كارث القاتل الدم (٣٧) (قوله بارثه من ذلك) لان الذي بقي بنات لا يستقلان

بالعفو بل لا بد من اتفاق النوعين  
أي نوع البنات ونوع الاخوة لان  
قول المصنف وسقط ان ورت  
قسطا من نفسه محله ما لم يكن  
هناك من هو اقرب لليت من  
الوارث والبنات هنا اقرب من  
هذا الاخ الذي ورت قسطا من  
نفسه (قوله لا كالا ستيفاء) أي  
لانه لو كان كالا ستيفاء لكان اذا مات  
ولي الدم لا يختص بالتكلم العصبية  
دون ذوي القربى وقوله لا  
كالا ستيفاء الذي هو مذهب أشهب  
قال ابن الحاجب وفي كونه ارثه  
على نحو المال أو على نحو الاستيفاء  
قولان لابن القاسم وأشهب (قوله  
فلا يرث الزوج والزوجة) أي لأنها  
لا يدخلان في الاستيفاء وكلام  
المصنف يوهم أن لهما دخلا (قوله  
وفي تعقب ابن عرفة الخ) الخاضع  
أن ابن عرفة قال فهم شارحا ابن  
الحاجب أن مراد ابن القاسم بالنساء  
الوارثات ما يشمل الزوجة وكذا  
الزوج في الرجال وليس الأمر  
كذلك بل لا يدخل للزوج في  
الدم (قوله وهذا يدخل فيه) أي  
اذا مات مستحق الدم عن مال  
فدخل فيه الزوج والزوجة وأما  
اذا مات عن دم استحقه فلا يدخل  
في ذلك الزوج والزوجة والمراد  
بشارحي ابن الحاجب ابن هرون  
وابن عبد السلام كما أفاده  
بعض شيوخنا رجه الله تعالى (قوله  
قدر الدية أو أقل أو أكثر) أي فلا  
مفهوم لقول المصنف بأقل أو أكثر  
(قوله والخطأ كبيع الدين) ومثل  
الخطأ الذي لا قصاص فيه (قوله فيراعي) أي فيراعي في البيع الدين سواء (قوله فلا يجوز أخذ  
ذهب) أي ولو خالا أي لما هو من أن صرف ما في الذمة بجعل انما يجوز اذا كانا حاليين وما هنا بيعه عما هو مؤجل عليه وعلى العاقلة

عدا وعفا عن القصاص بعض مستحقه والخال أنهم في درجة واحدة بعد ترتيب الدم وثبوته  
بينه أو اقرارا أو قسامة فان القود يسقط ولكن لم يعف نصيبه من دية عمه فقوله ومهما  
أسقط البعض يشعر بأن القتل ثابت اذ لا يقال أسقط الا اذا كان القتل ثابتا وهذا راجع  
لجميع من قوله وسقط ان عفار رجل كالباقي الى هنا وفيه نوع تكرار مع قوله سابقا وللصغير  
ان عفي نصيبه من الدية قوله ومهما أي وحيث أسقط البعض القصاص سقط بقواب الشرط  
محذوف وقوله فلن يبق الخ مسبب عن الجواب قوله فلن يبق الخ أي ومهما أسقط البعض من له  
التكلم في القصاص يجانبا فلن يبق عن له التكلم أو مع من له التكلم كاحد الولدين أو معهما بنت  
بخلاف لو عفت البنت ومعها أختها فلا شيء للأخت لانه لا تكلم لها وليس معها من له التكلم  
و يدخل فيمن لا تكلم له الزوج والزوجة (ص) كارثة ولو قسطا من نفسه (ش) يعني أن القاتل  
اذا ورت الدم أو بعضه فان القود يسقط عنه لانه كالعفو عنه مثال ما قبل المبالغة اذا قتل  
احدا بنين أباه ثم مات الابن الآخر فان القاتل قد ورت جميع دم نفسه ومثال ما بعدها اذا قتل  
أحدا الأولاد أباه عمدا فثبت القصاص عليه لجميع الاخوة ثم يموت أحدهم فانه يسقط القصاص  
عن القاتل لانه ورت من دمه حصصه فهو كالعفو ولقبية الاخوة خطهم من الدية لكن قوله  
ولو قسطا من نفسه مقيم بما اذا كان من يبق يستقل بالعفو كما مر من المثال أما لو كان من يبق  
رجالا ونساء والتكلم للجميع فانه لا يسقط القتل عن ورت قسطا من دم نفسه حتى يجتمع  
الرجال والنساء أو البعض من كل على العفو مثله ما اذا قتل أخ شقيق أخاه وترك المقتول بنات  
وثلاثة اخوة أشقاء غير القاتل فمات أحد الثلاثة فقد ورت القاتل قسطا من نفسه وهو كورثه  
فلا يسقط عنه القصاص بارثه ذلك فقوله كارثة تشبيهه في قوله سقط ولو اقتصر على قوله ولو  
قسطا الكفاه عن قوله من نفسه لكنه تبع ابن الحاجب (ص) وأرثه كالمال (ش) أي ارث  
الدم كالمال لا كالا ستيفاء فاذا مات ولي الدم تنزل ورثته منزلة من غير خصوصية للعصبية  
منهم على ذوي القربى وض فترثه البنات والامهات ويكون لهن العفو والقصاص كالأول  
كاهم عصبية لانهم ورثوه عن كان ذلك له هذا قول ابن القاسم نفيها من قتل وله أم وعصبية  
فمات الام فورثتها مكانها ان أحبوا أن يقتلوا قتلوا ولا عفو لعصبية دونهم كالأول كانت الام  
باقية فقوله وارثه أي ارث القصاص أو الدم والمعنى واحد كالمال في الجملة فلا يرث الزوج  
والزوجة وفي تعقب ابن عرفة على شارحي ابن الحاجب نظر لان كلام شارحي ابن الحاجب في  
المال الموروث وهذا يدخل فيه وكلام ابن عرفة في القصاص وأما عود الضمير على المال  
المأخوذ عن دية عمه أي وارث المال المأخوذ عن دية عمه المال الموروث في عدم  
اختصاص العاصب به فيعفى عنه قوله ولن يبق نصيبه من دية عمه لان من من صيغ العموم  
كما علمت (ص) وجاز صلحه في عبد باقل أو أكثر (ش) قد علمت أن العبد لا عقل فيه مسمى وانما  
فيه القود عينا كما مر فيجوز صلح الجاني فيه على ذهب أو ورق أو عرض قدر الدية أو أقل أو أكثر  
منها حالا أو مؤجلا وهذا تكرار مع قوله في باب الصلح وعن العبد باقل أو أكثر فقوله في عمه  
أي في جنابة عمه فيشمل النفس والجرح (ص) والخطأ كبيع الدين (ش) يعني أن الصلح في  
الخطأ في النفس أو في الجرح حكمه حكم بيع الدين لان الخطأ ما فيه المال وهو دين فيراعي  
فلا يجوز أخذ ذهب عن ورق ولا العكس لانه صرف مستأخر ولا أخذا أحدهما عن ابل لانه

de la composition  
convenable  
nelle  
(٥٥٩)



(قوله فيما تحمله العاقلة) أى وأما على ما ينوبه فيمضى ويقال فى عكسه وهو صلحهم عنه لا يعضى صلحهم عليه فيما يلزمه ويمضى صلحهم على ما يلزمهم (قوله فان خرجت الخ) بأن كان عنده من المال ألفان ودينه ألف (قوله وقف الزائد) مثله فى التوضيح واعتراض بقوله وان أجيز فعمية أى فالزائد باطل لأنه صحيح موقوف على إجازتهم وقوله وان كان له مال الخ لا حاجة لذلك لأنه قول المصنف وتدخل الوصايا فيه (قوله أو بثلثه) معطوف على مقدر أى تدخل الوصايا فيه بغير ثلثه وبغير شئ معين أو بثلثه وقوله أو بشئ أى معين كما يفيد شارحنا وكان ينبغي أن يقول المصنف أو بالشئ أى المعين المعروف كالدار القلانية فقول شارحنا وهو شئ معين إشارة إلى معنى قول المصنف أو بشئ وقوله أولم (٢٨) يعين شيئاً راد به المحذوف الذى أشرنا إليه بقولنا وبغير شئ معين (قوله ومن جملة

ثلثه الدية) أى لأن الدية تضم لماله وتصير مالا وينظر ثالث الجميع فان حل الدية نفذت الوصية كلها وان كان هنالك وصايا أخرى غيرهما اشترك الجميع فى الثلث فان حل الجميع فلا اشكال وان ضاق عن الجميع وجب المصير لقول المصنف وقدم لضيق الثلث الخ (قوله أن يقول وان قبل سببها الخ) لأن الوصية اذا كانت قبل السبب الموجب للدية يتوهم عدم دخولها فى الدية لأن المال الحاصل من الدية لم يكن موجودا حين الوصية ومن المعلوم أن الوصية انما تكون فيما علمه الموصى حين وصيته وأجب بأن يقرأ بعد وصيته الماضى مضموم العين سببها أى الدية أى تأخر يبعد من سبب الدية عن زمن الايصاء وسببها هو الجرح وما فى حكمه وانفاذ المقاتل ومعلوم أن المبالغ عليه هو المتوهم وهو هنا تقدم الوصية على سبب الدية بعد الذى قبل المبالغة وهو تقدم الوصية على سبب الدية بقرب (قوله وهذا شرط فيما أوصى به قبل السبب) فان قيل كيف يدخل ما أوصى به قبل السبب

فسخ دين فى دين إلى أجل وأما مع التحصيل فحائزو يدخل فى الصلح بأقل من الدية ضع ونحل وبأكثر لا بعد من أجلها سلف بزيادة (ض) ولا يعضى على عاقلة كعكسه (ش) يعنى أن الجاني اذا صلح أو لياها المجنى عليه فيما تحمله العاقلة فان صلحه لا يلزمهم لأن العاقلة تدفع الدية من أموالهم ولا يرجعون بها عليه فهو فضولى فى صلحه عنهم كما أن صلح العاقلة عن الجاني فيما يجب عليه لا يلزمه كما لا يلزم الاجنبى اذا صلح عنه غيره (ض) فان عفا فوصية (ش) يعنى أن من قتل خطأ فعفا عن قتله قبل موته فان ذلك يكون وصية بالدية للعاقلة فتكون فى ثلثه فان خرجت من ثلثه فواضح وان زادت عليه وقف الزائد على إجازة الورثة وان كان له مال غيرها ضمت لماله ودخلت الوصايا فى ثلث الجميع (ض) وتدخل الوصايا فيه وان بعد سببها أو بثلثه أو بشئ اذا عاش بعدها ما يمكنه التغيير فلم يغير (ش) يعنى أن المجنى عليه اذا أوصى بوصايا أخرى مع العفو المذكور فان الوصايا تدخل فى ثلثه ومن جملة ثلثه الدية ولا فرق فى الوصايا بين أن يوصى بها قبل سبب الدية وهو الجرح أو انفاذا للمقاتل أو بعد سببها لكن المتوهم انما هو اذا أوصى بها قبل سببها ولذا قال ابن غازى صواب قول المؤلف وان بعد سببها أن يقول وان قبل سببها وكذلك يدخل فى ثلث الدية ما أوصى به من ثلث ماله أو أوصى به لغيره بثلثه وهو شئ معين كدار مثلاً أو لم يعين شيئاً بشرط أن يعيش بعد الجناية زمناً يمكنه فيه التغيير للوصية وهو ثابت الذهن فلم يغير والالم تدخل الوصايا فى ثلث دية وهذا شرط فيما أوصى به قبل السبب فالضمير فيه لثلث المفهوم من قوله فوصية اذ من المعلوم أن الوصية انما تكون فى الثلث أى ثلث دية وعلم منه أنه ان لم يكن له مال غير الدية كانت الوصية فى ثلثها والدية وذكرة نظرا إلى أنها مال ومعلوم أن الوصايا انما تكون فى الثلث أى فى ثلث الواجب فى الخطأ وكذا الحمد الذى ليس فيه الا المال وانما قدرنا الواجب ليشمل ما يجب فيه ذمة كاملة أو بعضها أو حكومة لان ما ذكر مال من أمواله تدخل فيه كما تدخل فى ماله (ض) بخلاف الحمد الا أن يتقدم قتله ويقبل وراثته الدية وعلم (ش) يعنى أن من قتل عمدا ومات ولم يعف عن قتله وله وصايا ثم بعد موته قبل ورثته الدية فان وصايا لا تدخل فى الدية لانها مال طرأ بعد موته لم يعلم به الميت قبل موته والوصايا لا تدخل الا فيما علم الميت قال فى كتاب محمد ولو أن الموصى قال ان قبل أولادى الدية فوصيتى فيها أو أوصى بثلثها لم يجوز ولا يدخل منها فى ثلثه شئ وقال ابن رشد ولو قال يخرج ثلثى مما علمت ومالم أعلم لم تدخل فى ذلك الدية لانه مال لم يكن انتهى ولو أنفذ الجاني مقتلا من مقاتل المجنى عليه وصار بشكك ثم ان الاولياء قبلوا الدية من الجاني وعلم بها المجنى عليه فان الوصايا حينئذ تدخل فى الدية لانه مال علم به الميت قبل موته

مع أن الوصية انما تكون فيما يكون معلوما للموصى حين وصيته فالجواب أن الموصى لما عاش وأمكنه التغيير ولم يغير نزل (ص) يمكنه من التغيير وعدم التغيير منزلة العلم (قوله بخلاف الحمد) أى بخلاف دية العمد اذا قبلت بعد موته ويراد بعونه ما يشمل ازهاق روحه لأجل اتصال الاستثناء (قوله أو أوصى بثلثها) يقرأ بالمضارع (قوله وقال ابن رشد) تأييد لما قبله (قوله وعلم بها المجنى عليه) أى ولم يغير مع امكانه وعلم من ذلك أن منفوذ المقاتل حكمه فى الارث منه وارثه من غيره كالخى فاذا مات أخوه ورثته واذا كان له أخ عبد أو كافر أو مسلم أو عتيق ثم مات منفوذا ورثته ويجب عليه الصلاة والصوم والزكاة ونحوها وانظر لوجوبه عليه شخص فقطع يده هل يقتضيه له منه أو يجزى على الخلاف فيمن أجهز عليه فان قلنا لا قود عليه فلا يقتضيه منه (قوله فان الوصايا تدخل) اعلم أنه لا فرق فى



الوصاياين الذي أحدثها بعد العلم وكذا ما كان قبل العلم خلافاً لثالث (قوله عمداً أو خطأ) عم الشارح إشارة إلى أن المصنف قاصر وان هذا الحكم لا يخص العمد (قوله أو يردونه ويقسمون) فالورد إلى الصلح وأبى من القسامة لا شيء مما وقع به الصلح (قوله وقد مرت الخ) لا يخفى أن الذي تقدم انما هو الصلح لا القول لان المصنف قال وان صالح الخ فيراد بالمسئلة مسألة الصلح (قوله المشهور أن الجاني الخ) ومقابلته ما لا شبهة لا عين عليه (قوله التي كانت على المدعى) بفتح العين (قوله فان نكل قتل حينئذ) أي بلا قسامة لان دعوى القاتل أن ولي الدم عفا عنه يتضمن اعترافه بالقتل (قوله كما هو ظاهر المدونة ٣٩) وجعلها عليه والفرق بين ما هنا وبين قوله وانتظر

غائب لم تبعده غيبته أن القاتل هنا جازم بأنه حصل العفو عنه وإن له بينة بذلك بخلاف ما تقدم ولا يكون التلوم الا بعد حلفه أن له بينة غائبة ولا يخفى أن ابن عرفة قيد ما بالقريبة وتبعه ابن مرزوق وابن ناجي معترضاً بطلاق ابن يونس الذي هو الصلح والصلح من افر بنية إلى المدينة والبعد ما زاد على ذلك فان اقتصر الحاكم بعد التلوم فقدمت وشهدت بالعفو فالدية في مال الولي فيما ينبغي ولا يقتص منه ولا يكون من خطأ الامام فان اقتصر الحاكم من غير تلوم فعلى عاقلة قطعا فيما يظهر وإذا قتله الولي من غير تلوم فهل كذلك على عاقلة أو يقتص منه (ص ٥٤٣) انظر في ذلك هكذا ذكرنا وتأمله (قوله وما يطول الخ) أي يطول القتل به ان كان الفعل ثلاثياً أو يطول في مثله ان كان رباعياً وانما لم يحجزه قتله بالثلاثة الاول لتحريم تلك الافعال وأما الرابع فلما فيه من التعذيب (قوله المشهور من المذهب الخ) مقابلة ما لعبد الملك انه لا يقتل بالنار (قوله بالذي قتل به) هذا كله اذا ثبت القتل ببينة أو اقرار وأما ان كان ثبت بقسامة فلا يقتل الا بالسيف ومجمله أيضاً اذا

(ص) وان عفا عن جرحه أو صالح فقات فلا وليا له القسامة والقتل ورجع الجاني فيما أخذ منه (ش) يعني أن الجاني عليه اذا عفا عن جرحه عمداً أو خطأ أو صالحه الجاني على شيء أخذ منه في ذلك ثم نزافات الجاني عليه بعد ذلك فالولياؤه مخبرون بين أن يجيزوا عفوهم أو صلحه أو يردوه ويقسمون ويستحقون القود في العمد والدية في الخطا من العاقلة وحينئذ يرجع الجاني فيما أخذ منه ولهم فالو اراد الجاني الرجوع فيما أخذ منه وأبى أو ليا الجاني عليه فلا كلام له وانما الخيار لهم لاله وهذا اذا لم يصالح عنه وعمايول اليه والاختلاف وقد مرت هذه المسئلة بتسامها في باب الصلح فتجرب على ما مر من التفصيل وانما ذكر المؤلف ما ذكره هنا لانه باب (ص) والقاتل الاستحلاف على العفو فان نكل حلف واحدة ويرى (ش) المشهور أن الجاني اذا ادعى على ولي الدم أنه عفا عنه وكذبه ولي الدم في ذلك فله أن يحلفه على ذلك فان نكل ولي الدم عن اليمين حلف الجاني عينا واحدة لانها هي التي كانت على المدعى فردها على الجاني وحينئذ يبرأ الجاني فان نكل الجاني قتل حينئذ فقوله على العفو أي على عدم العفو أو أن على بمعنى في السمية أي في دعوى العنواي بسبب دعوى العفو (ص) وتلوم له في بينته الغائبة (ش) يعني أن الجاني اذا قال بينتي التي تشهد لي بالعفو غائبة فان الحاكم يتلوم له باجتهاده أي على قدر ما يرى من صحة دعواه ودينه فان حضرت عمل بمقتضاها وان لم تحضر قتل وظاهره أن التلوم ثابت سواء كانت بينته قريبة الغيبة أو بعيدة كما هو ظاهر المدونة وجعلها عليه عاصراً والصلح في ان التلوم انما يكون بعد حلفه أن له بينة غائبة (ص) وقتل بما قتل ولو ناراً لا يحكم ولو لواط وسحر وما يطول وهل والسم أو يجتهد في قدرته تأويلان (ش) المشهور من المذهب أن القاتل يقتل بالذي قتل به ولو كان ناراً المعموم قوله تعالى وان عاقبتهم فعاقبوا عتل ما عوقبتهم به واقوله تعالى فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وأما الجراح فيطلب فيها القصاص من الجاني بارفقت مما جنى به فاذا أوضح بحجر أو عصا اقتص منه بالموسى وأما لو قتل بخمر أو بلواط أو سحر أو قتل بشيء يطول كالتعذيب كالممنوعه الطعام ونحوه فانه يقتل بالسيف ولا يقتل بشيء مما ذكر لان ذلك معاص ولا يجوز لاحد أن يأمر بالمعصية لانه فسق وقال البساطي قولهم لا يقتص باللواط مرادهم لا يجعل خشية في دبره ويفعل بهما إلى أن يموت اذا لا يتصور الاستيفاء باللواط على غير هذا الوجه ومرادهم بالقتل بالسحر اذا ثبت من غير اقرار أو اقراره قتل بالسحر على كيفية فانه يلزم ان يفعلها مع نفسه فان مات والا فالسيف ووقع الخلاف فيما اذا قتل بالسم هل لا يقتل به وعليه تأويل المدونة أبو محمد بن أبي زيد أو يقتل به ويجتهد الامام في قدره أي في القدر الذي يموت به من السم بان يسأل الامام أهل الخبرة بالقدر الذي يقتل مثل هذا وعليه تأويلها ابن رشد تأويلان فقوله وهل والسم أي لا يقتل به فهو عطف على المستثنى وقوله أو يجتهد عطف على مقدر أي

أراد ذلك الولي بدليل قول المصنف ممكن مستحق من السيف مطلقاً ولا يشترط المماثلة في الصفة بدليل قوله كذا عصوين (قوله ولا يقتل بشيء مما ذكر) فان قيل كيف يلوط الشخص بغيره ويقتله ويسترحموا يقتص منه بغير اللواط مع أنه مجرد اللواط يقتل رجلاً للواط ولا يبق والجواب أن ذلك يحمل على ما اذا فعله باجنية في ذبحها (قوله فانه يلزمه أن يفعل الخ) فيسه نظراً ذبح السحر حرام مطلقاً فامر به أن يفعل مع نفسه أمره بفعل معصية فلا فرق بين الصورتين بل يقتل بالسيف مطلقاً (قوله والسم) فيه لغات ثلاث الفتح والضم والكسر والفتح أشهر (قوله فهو عطف على المستثنى) لا يخفى أنه لا يظهر من ذلك العطف المذكور الا بان يقال ان المعنى وهل



بما دعى ما ذكره يقال لا يقتل عما ذكره السم الخ (قوله فيغرق) تقرأ الأفعال بالتخفيف لأن يغرق من أغرق ويخنق من خنقه ويحجز من أحجزه إذا رماه بحجر لا بالتشديد وإن كان هو ظاهر قول شارحنا بالتغريق فإن ظاهره أنه يقرأ يغرق بالتشديد لأنه للمبالغة وليس لنا حاجة به الآن مجرد الفعل كاف والحاصل (٣٠) أن من قتل شخصا بحجر فإنه يقتل به هذا مراده لأنه يرمى بالحجارة حتى يموت

(قوله وضرب بالعصا الموت) قد

يقال هذا يطول وحينئذ فيكون

المراد كما تقدم غير هذا وأجاب بعض

الشيوخ بأنه يضرب بموضع خطر

بحيث يموت بسرعة كالضرب

بشدة في عنقه (قوله مثال في المعنى

لقوله وضرب بالعصا الخ) أي مثال

لغاعل ضرب أي مثال الذي

يضرب بالعصا الموت شخص صاحب

ضربتي عصا الخ وإنما قال في المعنى

أي لأن اللفظ جملة مراد منها

الاخبار بأن من قتل بالعصا

يضرب بالعصا الموت فتكون

الكاف للتشبيه (قوله راجع لما

قبل المبالغة وما بعدها) تبع فيه

الزرقاني واللقاني وهو ضعيف

والعمد ما عليه الموافق وابن مزيق

من أنه خاص بطرف الجني عليه

الذي يقتل به وأما طرف غيره فإنه

يندرج مطلقا قصد المثلة أم لا

(قوله تدرج الأصابع في اليد)

أي إذا قطع الكف عمدا بعد وكذا

إذا قطع أصابع يدرجل ويد آخر

من الكوع ويد آخر من المرفق

قطع إهم من المرفق أن لم يقصد

مثله والام تدرج (قوله موجب

الجنابة) بفتح الجيم (قوله من

الودي) بفتح الواو وسكون الدال

وقبه أن الودي أعطاء الدية لا

الهلاك نعم يقال أودي إذا هلك

(قوله وبأى الخ) لما قيد صدر

الكلام بالحجر المسلم طفق ينادر

أوبقتل به ويحتمل في قدره (ص) فيغرق ويخنق ويحجز وضرب بالعصا الموت (ش) يعني

أن من قتل شخصا بالتغريق أو بالخنق أو بالحرق فإنه يفعل به مثل ذلك أي يقتل بما يقتل به

وكذلك من قتل شخصا بالعصا فإنه يقتل بالعصا أي يضرب بها إلى أن يموت وقوله (كذي

عصوين) مثال في المعنى لقوله وضرب بالعصا الموت أي كذي ضربتي عصا أي أن من ضرب

شخصا بالعصا ضربتين فماتت منه ما فإن القاتل يضرب بالعصا إلى أن يموت ولا يراعى في ذلك عدد

الضربات (ص) ويمكن مستحق من السيف مطلقا (ش) يعني أن مستحق الدم إذا طلب أن

يقتل من الجاني بالسيف فإنه يجب أن يقتل في كل وجه من الوجوه السابقة وسواء قتل

بأخف من السيف أم لا لأن القصاص بالسيف أخف على الجاني في الغالب فيجب إليه (ص)

وأندرج طرف أن تعمد وإن لم يقصد مثله (ش) يعني أن ما دون النفس يندرج فيها أن

تعمد الجاني ذلك ولم يقصد المثلة وسواء كان الطرف المقتول أول غيره فإذا قُتل عين واحدة وقطع

يد آخر وقُتل آخر فإنه يقتل منه لولاة الدم ويسقط حق غيرهم لأن القتل يأتي على الجميع وليس

هذا تكرار مع قوله سابقا وقصاص لغيره لأن السابق في الأطراف وهذا في النفس واحترز

بقوله أن تعمد من الخطأ فإن فيه الدية فإذا قطع يدرجل مثلا خطأ ثم قتل آخر عمدا فإنه يقتل

بما قتل ولا تسقط دية اليد واحترز بقوله لم يقصد مثله مما إذا قصد المثلة فإنه يفعل به مثل ذلك

ثم يقتل منه ثم إن قوله لم يقصد مثله راجع لما قبل المبالغة وما بعدها ثم مثل للاندراج بقوله

(كأصابع في اليد) أي كما تدرج الأطراف في النفس كذلك تدرج الأصابع في اليد ما لم

يقصد المثلة ولما كان موجب الجنابة قصاصا أودية وتقدم الكلام على القصاص أخذتكم

على الدية وهي من الودي وهو الهلاك سميت بذلك لأنها مسببة عنه وذكر أنها تختلف باختلاف

أموال الناس من أبل وذهب وورق بقوله (ص) ودية الخطأ على البادي خمسة بنت مخاض

وولد لبون وحقنة وحبثة ويربع في عمد يحدف ابن لبون (ش) أي ودية الحر الذي كرم المسلم

مائة من الأبل خمسة رفقاء ودية عشرين بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن

لبون وعشرين حقنة وعشرون جدعة وتقدم ذكر أسنانها في الزكاة ويأتي أن الرقيق فيه

قيمه ولو زادت على الدية وإن الاتي على النصف من الذكر وأن الكتابي والمعاهد في كل

نصف دية الحر المسلم وأعلم أن البادي في أي إقليم كان من أهل الأبل حيث كان عندهم أبل

فإن لم يكن عندهم أبل كاهل البوادي الذين ليس عندهم الأبل مثل مشلا فهل يكفون بما

يجب على حاضرهم وهو الظاهر أم لا ودية العمد إذا قبلت من أهل الأبل بأن عفا الأولياء

كلهم أو بعضهم أو صالحوا عليهم أمهم فأنها من أربعة أنواع يحدف ابن لبون خمس

وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقنة وخمس وعشرون

جدعة قال مالك بذلك مضت السنة ولا يؤخذ في الدية بقرو ولا غنم ولا عرض وأول من سن

الدية مائة من الأبل عبد المطلب وقيل النضر بن كنانة (ص) وثلاث في الأبل ولو محجوسا

في عمد لم يقتل به (ش) يعني أن الأبوان عسلا ويشمل الأم والجدات مسلما كان أو كافرا

بذكر مقابلة ليتقرر ذلك في النفس وليعلم أن المصنف لم يغفل عن ذلك (قوله من أهل الأبل) خبرنا

(قوله بأن عفا الأولياء كلهم أو بعضهم) أي على الدية أي بأن وقع اتفاق على ترك القصاص في مقابلة الدية وقوله عليها مائة راجع

لقوله بأن عفا الأولياء وقوله أو صالحوا عليهم أمهم أو صالحوا عليهم أمهم وأما وقوع الصلح على

معين فيرجع إليه فإن قلت ما الفرق بين قوله بأن عفا الأولياء وقوله أو صالحوا عليهم أمهم قلت الفرق أن عفا هو بالنظر للفظ الذي يصدر

de l'homme  
de l'animal  
de l'arbre  
de l'homme  
de l'animal  
de l'arbre

de l'homme  
de l'animal  
de l'arbre  
(544)



أي أمان يقال تصالحونا على الدية أو يقال نعفو على الدية (قوله وتحاكوا الينا) أو كان المجوسي قتل ولده المسلم وتغلظ عليهم على حسب دياتهم فيؤخذ منه سبع فرائض الاثلاثا حقتان وجدعتان وثلاث خلفات الاثلاثا وأما لو قتل المسلم ولده المجوسي فهو كجرحه (قوله بلا حدسن) أي أن المدار على كونها حاملا كانت حقة أو جذعة أو غيرهما (قوله وهو المشهور) ومقابلته ما في كتاب محمد بن ثنية إلى باز عام اه (قوله كما إذا أضحج) تشبيهه فانه متى أضحج وذبحه قتل به ولو ادعى أنه لم يقصد ازهاق روحه (قوله كذلك يجب في الجرح) أي جرح الاصل لفرعه لانه الذي فيه التغليظ وفي كلام غيره وهو الصواب مانصه قوله كجرحه أي جرح العمد سواء كان الجراح الاب أو أجنبيا فان كان الاب فالدية مثلثة وان كان أجنبيا فهي (٣١) حربة واحدة وانما كان ذلك الصواب لقول ابن رشد

حكم تغليظ الجراح في الدينين المربعة والمثلثة حكم الدية كاملة اه (قوله ثلث الدية أم لا) أي لان هذا عليه في ماله لا على العاقلة والحاصل أنه لا فرق بين أن يكون في الجرح شيء مقدرا كالوضر به يعود فقطاع عينه مثلا فعليه ديتها مغلظة أم لا وعليه فإذا كان فيه حكومة فانه يؤخذ بنسبة النقصان من الدية المغلظة كانت مثلثة أو حربة واحدة فإذا كان فيه حكومة وكانت يسيرة بحيث يجتمع في واحدة مثلا فانه يؤخذ من كل نوع ربع فيؤخذ ربع بنت مخاض وربع بنت لبون وربع حقة وربع جذعة ويجري مثل ذلك في المثلثة فيؤخذ ثلاثة أعشار حقة وثلاثة أعشار جذعة وأربعة أعشار خلفه فيكون شريكا بالاجزاء المذكورة (قوله في زياد بنسبة الخ) أي في زياد على دية الخطا من الذهب أو الفضة بقدر نسبة زيادة قيمة المثلثة على قيمة الخمسة إلى قيمة الخمسة في الكلام حذف بقدر وحذف قيمة وحذف المنسوب اليه وحذف ما زاد عليه (قوله لانه ليس

كتابا أو مجوسيا ونحاكوا الينا اذا قتل ولده قتل العمد الم يقتل به وضابطه أن لا يقصد ازهاق روحه فان الدية تغلظ عليه في ماله مثلثة بثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه بلا حدسن وهو المشهور والخلفه هي التي ولدها في بطنها واحترز بالعمد من الخطا وبالعمد الذي لم يقتل به من العمد الذي يقتل به بان يقصد ازهاق روحه كما إذا أضحج ولده وذبحه أو شق جوفه أو نحو ذلك (ص) كجرحه (ش) تشبيهه في التغليظ أي فكما أن التغليظ يجب في النفس كذلك يجب في الجرح ولا فرق في الجرح بين ما يقتص منه وما لا يقتص منه وسواء بلغ الجرح ثلث الدية أم لا ففي الجائفة ثلث الدية بالتغليظ وهو كذا بقية الجراح على قدر نسبتها من الدية ثم بين المؤلف التغليظ يكون بماذا بقوله (ص) بثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه بلا حدسن (ش) وتقدم ذلك (ص) وعلى الشامي والمصري والمغربي ألف دينار وعلى العراقي اثنا عشر ألف درهم (ش) يعني أن دية الخطا واجبة على الشامي والمصري والمغربي ألف دينار من الذهب ويجب على العراقي والفارسي والخراساني اثنا عشر ألف درهم بناء على أن الدينار اثنا عشر درهما والاستثناء المشار اليه بقوله (الاف) المثلثة في زياد بنسبة ما بين الدينين) من مقدار بعده قوله ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم وكأنه قال ولا يزداد على ذلك الا في المثلثة الخ لانه ليس لنا طريق يتوصل به الى معرفة المغلظة من الذهب والورق الا هذا الميزان فتقوم المثلثة حالة والخمسة على تأجيلها ويؤخذ ما زادت المثلثة على الخمسة وينسب الى الخمسة فبالبلغ بالنسبة يزداد على الدية بتلك النسبة مثال ذلك لو كانت الخمسة على آجالها تساوي مائة والمثلثة على حالها تساوي مائة وعشرين فانه يزداد على الدية الخمسة مثل خمسها فيكون من الذهب ألف ومائتان ومن الورق أربعة عشر ألف درهم وأربعة مائة درهم بقوله ما بين الدينين أي دية الخطا الخمسة والدية المثلثة وأما الدية المربعة فانها لا تغلظ في الذهب والفضة (ص) والسكاني والمعاهد نصف المجوسي والمرتد ثلث خمس (ش) يعني أن دية الخطا في السكاني وفي المعاهد على النصف من دية الحر المسلم الذكرو دية المجوسي عدا أو خطأ ثلث خمس دية الحر المسلم وكذلك المرتد دية في الخطا والعمد ثلث خمس أيضا وثلث الخمس من الذهب ستة وستون دينارا وثلثا دينار ومن الورق ثمانمائة درهم ومن الابل ستة أبعة وثلثا بعة ويرود دية جراح غير المسلم كجراح المسلم من دية فأمومة ~~كل~~ أو جائفته ثلث دية ومثله عشر دية ونصف عشر دية وبعبارة المراد بالسكاني الذي لا من له

لنا طريق الخ) علة في الحقيقة لما أشار اليه الشارح بقوله الخ الذي هو قول المصنف بنسبة ما بين الدينين (قوله فتقوم المثلثة حالة) أي فيقال ما قيمة الدية من الابل حالة كونها خمسة وما قيمة الدية أن لو كانت مثلثة على حالها ويتظر ما زاد بنسبة احدهما الى الاخرى وبذلك النسبة يزداد من الدية من الذهب أو الفضة (قوله فانه يزداد على الدية الخمسة مثل خمسها) المناسب أن يقول فان ذلك الزائد ينسب الى قيمة الخمسة وبذلك النسبة يزداد من الذهب أو الفضة على ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم (قوله وأما الدية المربعة) أي ان الدية في العمد الذي يقتل به ووقع أنه حصل العفو فيه فالواجب ما قاله المصنف من ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم والفرق بين المربعة والمثلثة أن المربعة لما قيل فيها انما اذا قبلت تكون خمسة مؤجلة روى هذا القول فلذلك لم تغلظ في أهل الذهب والورق بخلاف المثلثة (قوله والمرتد) أي سواء قتل في زمن الاستتابة أو بعدها على ما تقدم



(قوله سواء كان تحت ذمتنا) أي على الدوام كالتصاري الساكتين في بلادنا لم لا أي بأن كان يأتي عندنا قضاء حاجته ويذهب لبلاده فعلى كل حال دمه معصوم والابان فقهه هذا ان الامر ان فهو حر بي دمه هدر وقوله والمراد بالكافي الذي أي الذي هو ما كثر عندنا على الدوام وقوله فهو أعم أي المعاهد أعم من الكافي بالاعتبار المذکور (قوله المجوسي الآتي) أي المذکور في قوله والمجوسي والمرتب فهو أت باعتبار ما قبله وقوله غير المعاهد أي ويراد بالمعاهد المجوسي الذي عاهدنا وقوله لان المجوسي أي وأيضا المجوسي المعاهد ليس فيه نصف دية الحر المسلم وقوله وبعبارة هذه (٣٣) العبارة مغايرة للعبارة الاولى (قوله فان مفهوم المعاهد أعم من الكافي) أي لان

مدلول المعاهد من عاهدناه على الإقامة وحفظ نفسه وماله وهذا في حد ذاته صادق بالمجوسي والكافي فيقال أنه حينئذ من عطف العام على الخاص باعتبار ذلك المفهوم وان لم يكن مراد من حيث الفقه بل من حيث الفقه يراد ما أريد من الكافي وهو النصراني أو اليهودي المؤمن اما على الدوام أو مودة والحاصل أنه عطف مغاير باعتبار المفهوم وان كان من عطف الشيء على نفسه من حيث الفقه ولا يضر هذا معنى كلامه ولا يخفى أن هذا تكلف فالاحسن العبارة الاولى وقوله لا الحكم الفقهي معطوف على معنى ما تقدم أي العموم باعتبار المعنى اللغوي المتظوره باعتبار العطف لا باعتبار الحكم الفقهي فانه من عطف الشيء على نفسه كما بينا وقوله أي ولو كافيًا أو لا لتمام وقوله وأنت أي ودية أنت كل ذكر نصف دية ذلك الذكر (قوله أو عشر قيمتها) في بعض التقاريران القيمة تعتبر وقت الضرب وفي تقرير آخر يوم الالتقاء وبعض نظر (قوله أبا) أي أو أما ضربت بطن نفسها قيل فيها الغرة (قوله أو شتم شيء) ويجب على الجيران أن يدفعوا لها شيئاً من ذى الرائحة ان طلبت

كتاب ولو كان حربياً لانه قد مر اشتراط العصمة واحترز بذلك عن الحرب وظاهر قوله والمعاهد ولو كان مجوسياً وليس كذلك لما سيأتي بل المراد به من له كتاب سواء كان تحت ذمتنا أم لا والمراد بالكافي الذي فهو أعم مما قبله فان قيل المجوسي الآتي غير المعاهد بدليل ما هنا فالجواب أن هذا لا يصح لان المجوسي غير المعاهد لا يتصور فيه دية اذ هو غير معصوم وبعبارة هو من عطف العام على الخاص أي العام باعتبار المفهوم فان مفهوم المعاهد أعم من الكافي لا باعتبار الحكم الفقهي فانه خاص بالكافي أي والمعاهد أي ولو كافيًا لان المعاهد لا يكون فيه نصف دية الحر المسلم الا اذا كان كافيًا أو مالو كان مجوسياً فليس فيه الا دية مجوسي والعطف أمر لغوي فالعموم لتصح العطف والا كان فيه عطف الشيء على نفسه لا الحكم الفقهي (ص) وأنت كل كسفه (ش) يعني أن أنت كل صنف من تقدم ذكره على النصف من دية ذكورهم فدية الحرة المسلمة من البادية خسون بعيرا ومن الذهب خمسمائة دينار ومن الورق ستة آلاف درهم ونساء الكبايين على النصف من ذلك ودية المجوسية والمرتبة أربع مائة درهم (ص) وفي الرقيق قيمته وان زادت (ش) يعني أن من قتل رقيقا فانه يلزمه قيمته ولو زادت على دية الحر المسلم لان الرقيق مال فهو كسلعة أتلفها شخص فيلزمه قيمتها فقوله وفي الرقيق الخ والاول الاستئناف أي والواجب في الرقيق قيمته على أنه رقيق ولو أم ولد أو مبعضا سواء كان القتل خطأ أو عمدا الا أن يكون الجاني مكافئاً له فيقتل به (ص) وفي الجنين وان علقه عشر أمه ولو أمة (ش) يعني أن الجنين من حيث هو سواء كان من حرة أو أمة اذا انفصل عن أمه ميتا أي غير مستهل وهي حية فانه يجب فيه عشر أمه أي عشر ديتها أو عشر قيمتها ان كانت أمة وسواء كان الجنين ذكرا أو أنثى ضربه عمدا أو خطأ كان الضارب أباً أو غيره وسواء كان الانفصال عن ضرب أو تخويف أو شتم شيء بشرط أن تشهد البينة أنه مات من التخويف أو الشتم لزمته الفرائش الى أن سقطت وتشهد البينة على السقط أيضا والمراد بالعلقة الدم المجتمع الذي اذا صب عليه الماء الحار لا يذوب لا الدم المجتمع الذي اذا صب عليه الماء الحار يذوب لان هذا الشيء فيه فلا يقدر قبل المبالغة وانما يقدر قبلها المضغعة أي وان لم يكن علقه بل كان مضغعة بل وان علقه من العلوق وهو الاتصال لان بعضها اتصل ببعض وكلام تت فيه نظر وقوله عشر أمه ان قدر عشر دية أمه فسد في قوله ولو أمة وان قدر عشر قيمة أمه فسد فيما قبل المبالغة والشامل لهما عشر واجب أمه وقوله أمة أي وهو من زوج حر أو رقيق أو زنا أو أمة من سيد هافسي أي وأشار بلورد قبول ابن وهب في جنينها ما نقصها ذهبي مال كسائر الحيوانات (ص) نقدا أو غرة عبداً أو وليدة تساويه (ش) يعني أن الجاني بالخيار ان شاء دفع مثل عشر دية

منهم أو علموا أنها حامل وأن عدم كاهها أو شربها من ذى الرائحة بضرها فان لم يدفعوا لها في هاتين الصورتين فأنهم يضمنون الام الغرة وقال في ل وجد عندى ما نصه ومثل الضرب الرائحة كرائحة المسك والسراب لكن الضمان على السر بانية وعلى الصانع لا على رب الكنيف فلونادوا بالسراب ومكثت الام فينبغي أن يكون عليها الغرة (قوله وكلام تت فيه نظر) وذلك لانه قال وفي الجنين ان لم يكن علقه بان كان دما مجتمعاً لا يذوبه الماء الحار بل وان كان علقه انتهى ووجه النظر أن الذي وضعه بقوله بان كان الخ غير العلقه مع انه العلقه (قوله نقدا) يجوز أن يكون حالاً أي حالة كون عشر واجب أمه نقدا أي منقوذا أي حالاً لا مؤجلاً ولا عرضاً ولا مقوماً ويجوز أن يكون تمييزاً نسبة لان عشر أمه فيه اجمال أي من جهة النقد لكن جعله حالاً أظهر (قوله تساويه) الضمير المستتر



في تساويه عائد على الرقبة كانت رقبة عبداً وأمة والمراد يساوي العشر فلم يكن يساوي العشر الا اثنين يؤخذ ذلك فالمراد بالعبد والوليدة الجنس كذا في كونه وظاهره أن التخيير للجاني لا يستحقها (قوله ويكون في مال الجاني) أي يكون ما ذكر من العشر ونحوه الشامل للجنين الحرة (قوله والافهي على العاقلة) يتصور في تعدد الجنين (قوله وعبر عن الانثى بالوليدة لصغرها) أي وأقل عمرها سبع سنين لانها التي تنغر عندها حتى تجوز التفرقة (قوله ففيه عشر ديتها) أي (٣٣) الحرة المسلمة لاعتبار دية أمه اذ لاديه لها (قوله واستشكل الخ) الاشكال اعما هو

بالنسبة لقوله والنصراني من العبد المسلم وقوله فالجواب ان المراد بالحرة هنا المسلمة أي بالنسبة للثاني الذي هو قوله والنصراني من العبد المسلم (قوله الا أن يحيا الخ) لو قال الا أن يستحل اكان أولى لانه لو نزل حيا غير مستحل فليس عليه الا الادب والغرة كما ذكره ابن الموارث فقال لو خرج ولم يستحل حتى قتله رجل لا قود فيه وانما فيه الغرة وعلى قاتله الادب فالاستثناء منقطع كذا قال عجم قوله ولومات عاجل أي عند ابن القاسم خلافا لاشبه القائل بعدم القسامة حينئذ لان موته عاجل لا قرينة على موته بالضرب (قوله فلو جنى الخ) لا مفهوم له بل وكذا عند الان القصاص انما هو في تعمد ضرب البطن والظهر لا في الرأس على ما سياتي ولا في اليد والرجل ونحوهما (قوله أي استحل صارخا) أي أو رضع كثيرا أو تطول حياته (قوله بخلاف الجنين الكبير الخ) أراد به الطفل الصغير وسماه جنينا باعتبار ما كان (قوله فلهم الغرة) هذا خلاف المعتمد والمعتمد أن لا غرة لهم (قوله والاستثناء متصل الخ) لا يظهر الاتصال اذا انفصل الجنين حيا اذ لا فرق بين أن يكون الام حية أو ميتة (قوله أي بقسامة)

الام من العين حالا وان شاء دفع الغرة وهي عبداً وجارية تساوي العشر وهو هذا في جنين الحرة وأما جنين الامه فيتعين النقد ويكون في مال الجاني حيث كانت الجنابة عمداً أو خطأ ولم تبلغ الغرة الثلث والافهي على العاقلة وقوله عبد الخ يدل من غرة وعبر عن الانثى بالوليدة لصغرها (ص) والامه من سيدها والنصرانية من العبد المسلم كالخبرة (ش) يعني أن جنين الامه من سيدها الحر المسلم بجنين الحرة المسلمة ففيه عشر ديتها وكذلك اليهودية أو النصرانية من العبد المسلم اذا تزوجت به كجنين الحرة المسلمة لانه حر من قبل أمه مسلم من قبل أبيه ففيه عشر دية الحرة المسلمة فقوله والامه أي وجنين الامه وعلم من قوله كالخبرة أن السيد حر وأما لو كان رقيقا ففيه عشر قيمة أمه ولا مفهوم لسيدها بل حيث كان ولدها حرا كالغرة للحر وكامة الجحد في حكمهما كذلك وقوله كالخبرة راجع لهما أي والامه من سيدها الحر كالخبرة من أهل دين سيدها مسلما كان أو كافرا والنصرانية من زوجها العبد المسلم كالخبرة المسلمة وأما لو كان زوجها كافرا فكانا حرة من أهل دينه واختلاف في النصرانية بتزوجها مجوسى وبالعكس هل لجنينها حكم أبيه أمه أو حكم أمه والاول أصح واستشكل التشبيه بان فيه تشبيه الشيء بنفسه اذ النصرانية حرة فالجواب أن المراد بالحرة هنا المسلمة فانتهى ما ذكر (ص) ان زايها كالحية الا أن يحيا فالدية ان أقسموا ولومات عاجلا (ش) يعني أن شرط الجنين الذي يجب فيه الغرة أن ينفصل عن أمه ميتا وهي حية فلما انفصل كله بعد موتها أو بعضه في حياتها أو بعضه بعد موتها فإنه لا يجب فيه شيء فلو جنى على امرأة حامل جنينا خطأ ألقى جنينها حيا أي استحل صار خاتما وسواء خرج منها في حال حياتها أو بعد مماتها فان الواجب فيه الدية ان أقسموا أي ولاته على ذلك ولومات الجنين عاجلا بخلاف الجنين الكبير فإنه لا قسامة فيه اذ مات عاجلا والفرق أن الصغير يضعفه يسرع الموت اليه بادنى سبب فان لم يقسموا فلهم الغرة كمن قطعت يده ثم زامنها فمات وأبوا أن يقسموا فلهم دية اليد والاستثناء متصل بالنظر لقوله ان زايها لان ظاهره سواء انفصل حيا أو ميتا استثنى من ذلك ما اذا انفصل حيا (ص) وان تعمد به بضرب ظهر أو بطن أو رأس ففي القصاص خلاف (ش) يعني أن الجاني اذا تعمد الجنين بضرب بطن أمه أو ظهرها أو رأسها فقتل حيا ثم مات فقبل يقتص من الجاني بقسامة وقيل الواجب فيه الدية في مال الجاني أي بقسامة قالوا والعلة في الحاق الرأس بالبطن أن في الرأس عرفا يسمى عرق الابهر واصل الى القلب فثرى الرأس أثر في القلب بخلاف اليد ونحوها لكن الراجح في مسألة الرأس عدم القصاص وفي مسألة البطن والظهر القصاص بقسامة فيهما وهذا ما عدا الاب وأما هو فلا يقتص منه على الخلاف في القصاص الا اذا تعمد ضرب البطن خاصة (ص) وتعدد الواجب بتعدد (ش) أل للعهد المذكور والمعنى أن الواجب المتقدم ذكره وهو الغرة والعشر ان نزل الجنين ميتا والدية مع القسامة ان نزل حيا أي استحل صار خاتما ثم يتعدد بتعدد الجنين (ص) <sup>١٨٤</sup> وورثت على الفرائض (ش) يعني أن الغرة المذكورة تورث على فرائض

(٥ خشي ثامن) فلو امتنعوا من القسامة في فرض المصنف وهو ما اذا استحل فإنه لا شيء لهم لاديه ولا غرة لانهم أعرضوا عما وصلهم بترك القسامة ولا يقال أقل أحوالهم أن يجب فيه الغرة لانا نقول شرطوا في الغرة شرطا وفقدوها وهو نزوله ميتا وقد نزل حيا (قوله لكن الراجح في مسألة الرأس عدم القصاص) وانما فيه الدية بقسامة بعد الرأس عن محل الولد (قوله الا اذا تعمد ضرب البطن خاصة) أي وقصد القتل فلا بد من هذين القيدين في حق الاب بخلاف غيره فقصد الضرب كاف



(قوله وبعبارة أخرى) هذه العبارة أحسن من الأولى لعمومها ولا وجه لتخصيص الأولى بالفترة (قوله بنسبة الخ) إضافة نسبة إلى نقصان من إضافة المصدر للفعل وإضافة نقصان للجناية من إضافة المصدر للفعل بتأويل أى ما نقصته الجناية (قوله إذا برئ) ليس خاصاً بذهاب كل جرح لا يعقل ولا يقتص منه بسببه إلا بعد البرء والتقويم يوم الحكم كـ (قوله عبداً فرضاً) أى يفرض ذاته ذات عبداً بالنظر لذاته ووصفه من حيث أنه جليل أو قبيح فإن يقال لو كانت هذه الذات عبداً ما قيمتها باعتبار ما اشتملت عليه من الأوصاف وينظر ما بين القيمتين وقوله فرضاً أى يفرض فرضاً فهو مفعول مطلق (قوله بأن يقوم) تفسير للحكومة ثم لا يخفى أن هذا يدل على أن المراد بالحكومة الاجتهاد (٣٤) لا المحكوم به فلا يناسب من الشارح أن يفرع عليه قوله بعد فالمراد بالحكومة الخ وقوله

الله تعالى فرضاً وتعصياً وبعبارة أى وورثت الواجبات من عشر وغرة ودية ولو تعددت بتعدد الجنين (ش) وفي الجراح حكومة بنسبة نقصان الجناية إذا برئ من قيمته عبداً فرضاً من الدية (ش) يعنى أن جراح الخطأ الذى ليس فيه هادية بمقدرة تجب فيها الحكومة وكذلك جراح العمد الذى لا قصاص فيه وأوليس فيها شيء مقدر كعظم الصدر وهشم الفخذ وما أشبه ذلك ففيها حكومة بأن يقوم المجنى عليه بعد برئه خوف أن يتراعى إلى النفس أو إلى ما تحمله العاقلة عبداً فرضاً بعشرة مثلاً ثم يقوم ثانياً معيماً بتسعة مثلاً فالتفاوت بين القيمتين هو العشر فيجب على الجاني نسبة ذلك من الدية وهو عشر الدية فالمراد بالحكومة الحكم أى المحكوم به وقوله بنسبة الباء الملبسة وقوله إذا طرف زمان متعلق بقيمته بمعنى تقويم فهو ظرف مقدم على عامله وكان الأولى تأخير عنه لأن الأصل في العامل أن يتقدم على معموله وقوله من قيمته متعلق بنقصان وقوله عبداً حال من الضمير البارز في قيمته أى حال كونه مفروضاً عبداً بدينه لا حرته وقوله من الدية متعلق بنسبة (ص) كجنين البهيمة (ش) يعنى أن البهيمة إذا ضرب بطنها مثلاً فألقت جنيناً فنقصت بسببه فإنها تقوم سالمة ومعيبة ويكون فيها ما نقص من قيمتها سليمة فالتشبيه في قوله حكومة سواء أُلقت الجنين حياً أو ميتاً لكن أن نزل ميتاً فلا شيء فيه وإن نزل حياً فعليه قيمته مع ما نقص الأم كما مر وانظر هل تعتبر القيمة الآن أو بعد البرء كما في الجراح وهو الظاهر (ش) إلا الجائفة والآمة فتلت والموضحة فنصف عشر (ش) هذا مستثنى من قوله وفي الجراح حكومة فهو استثناء منقطع أى لكن هذه الجراحات قدر الشارح فيها شيئاً معلوماً ففي الجائفة عمداً أو خطأ ثلث الدية وهي مختصة بالبطن وبالظهار والآمة وهي التى تفضى إلى الدماغ فيها ثلث كالجائفة وهو على العاقلة وفي الموضحة نصف عشر الدية وهي التى توضح عظم الرأس أو الجبهة أو الخدين قوله فتلت أى فتلت دية الخطأ والظاهر أنها خمسة كالدية الكاملة وانظر هل جراح الخطأ كالاصابع والاسنان كذلك وهو الظاهر أم لا قوله والموضحة أى الخطأ وفي عمدتها القصاص وما عداها من جائفة وآمة ومنقلة عمدته وخطؤه سواء (ص) والمنقلة والهاشمية فعشر ونصفه (ش) يعنى أن المنقلة وهي التى يطير فراش العظم منها لأجل الداء والهاشمية فى كل منهما عشر الدية ونصف عشرها ولا فرق بين العمد والخطأ وفى كلام ابن مزيق ما يشعر بترجيح ما اقتصر عليه المؤلف فإنه قال وحقه أن لا يذكر هنا الهاشمية

خوف أن يتراعى إلى النفس أى في العمد وقوله أو إلى ما تحمله أى في الخطأ وقوله عبداً فرضاً أى مع ملاحظة ما قام به من أوصاف الجلال والقبح (قوله فيجب على الجاني نسبة ذلك الخ) المناسب أن يقول فيجب على الجاني مثل ذلك من الدية وهو عشرها (قوله فالمراد الخ) لا يخفى أن ابن عاشر قد ذكر أن الانتقال اتفقت على أن المراد بالحكومة الاجتهاد وأعمال الفكر فيما يستحقه المجنى عليه من الجاني وحيث قد فلا يفسر بالحكومة به وقوله بنسبة الباء الملبسة أى محكوم به ملتبس بنسبة الخ أى من حيث أنه يعترف بها أقول ويصح أن تكون الباء للندبة متعلقاً بغير محذوف أى محكوم به يعرف الخ وقوله إذا متعلق بقيمته ثم أقول لا يخفى أن قوله بقيمته ليس بمؤولاً بتقويم كما ادعى فلا يكون الطرف متعلقاً به بل المناسب أن يتعلق بقوله بنسبة أى أن النسبة وقت البرء (قوله متعلق بنسبة) مثله لابن غازي أى وهو غير صحيح بل هو متعلق بمحذوف والتقدير وفي الجراح محكوم

بما أخذ من الدية ملتبس بنسبة الخ أى من حيث أن ذلك المأخوذ من الدية يعرف بتلك النسبة وعلى ما قلنا من كون العامل يعرف فالامر ظاهر والتقدير وفي الجراح محكوم به يؤخذ من الدية يعرف بنسبة الخ هذا كله على أن المراد بالحكومة المحكوم به وأما إذا مشينا على أن المراد بالحكومة الاجتهاد الذى يدل عليه النقل فالمعنى وفي الجراح اجتهاد مصور بأن ينسب ما نقصته الجناية من القيمة إلى القيمة ثم يؤخذ من الدية بتلك النسبة ويظهر من ذلك أن قوله من الدية متعلق بمحذوف وهو قولنا ثم يؤخذ وكان المصنف يقول ويرجع في الجراح إلى الاجتهاد المذکور وتبين أن المصنف حذف المنسوب إليه (قوله فإنها تقوم سالمة) أى بعد البرء كما نبه عليه الزرقاني (قوله في الجائفة) هي ما دخلت للجوف ولو مدخل ابرة فخرق جلدة البطن ولم يصل للجوف فليس فيه الاحكومة (قوله بترجيح الخ) أى من أن المنقلة هي نفس الهاشمية وأن ديتها واحدة العشر ونصف العشر وهو مذهب ابن القاسم ومقابل ذلك ما قاله ابن القصار فيها ما في الموضحة وحكومة وما ذكره ابن عبد البر من أن فيها عشر أو ما قاله في الجواهر عن الباغي



أن فيها ما في الموضحة فإن صارت منقلة فخمسة عشر فإن صارت مأمومة فثلث الدية (قوله سيما مع اتحاد ديتيها) ظاهره أن الحكم باتحاد ديتيها في اتحاد الحقيقة وليس كذلك كما هو ظاهر (قوله بدليل وجوده في الموضحة) أي فاسيائي قرييما من أنها إذا كانت في الوجه والرأس و برئت على شين دفع ديتيها وما حصل بالشين (٣٥) وقوله على المشهور الخ مقابله لازمة زيادة فيها مطلقا وهو

لا شهب وما رواه ابن نافع من أنه أراد ألا أن يكون شيئا يسيرا (قوله أن لم تتصل الخ) راجع لما قبل الكاف أيضا على المعتمد فالجائفة كذلك في التفصيل (قوله وان بفور الخ) ما قبل الجائفة هو ما إذا تعددت بضربة واحدة وأما إذا تعددت بضربات كل ضربة في زمن من غير فور بة فلكل واحدة حكمها اتصلت أم لا والاتصال في الموضحة أن يكون ما بين الموضحتين بلغ العظم أي أوضحه حتى صار شيئا واحدا وفي المنقلبتين أن يطير فراش العظم من الدواء حتى يصير شيئا واحدا وفي الآتين أن يفضيا للدماغ حتى يصير شيئا واحدا (قوله أما إذا كان ما بينهما وصل إلى العظم) هذا راجع للمنقلبتين وقوله أو إلى أم الدماغ راجع للآتين (قوله إذا ضرب الخ) الحاصل أن الفور في اللغة الفعل السريع ثم توسع فيه فاستعمل في الزمان فعمله هنا على الزمان أي وان في زمن بسبب ضربات (قوله أو الصوت الخ) مقتضى كلام المؤلف أن في كل منهما بانفراده الدية وحينئذ يدفع لوضربه ضربة ذهب منها نطقه وصار يصوت فقط ثم ضربه ضربة ذهب فيها صوته لكان في ذلك ديتان (قوله أو قوة الجماع) ولا يندرج في دية الصلب وان كان قوة الجماع فيه فعليه ديتان في ضرب صلبه فأبطله وجماعه (قوله كان له جزء من ستين جزءا) لا يخفى أن

كما فعل في القصاص لانها هي المنقلة كما هو ظاهر المدونة سيما مع اتحاد ديتيها ثم بالغ على أن في الجراح المذكورة ما ذكر ولا يزد عليه وان برئت على شين أي قبح بقوله (وان بشين فيهن) فدفع بالمبالغة ما تنوهم من الزيادة ولو بالغ على نفي الشين الدافع لتوهم النقص كان أيضا ظاهرا أي في الجراح المذكورة ما ذكر ولا ينقص عنه وان برئت على غير شين ولعله اعتنى بشأن الاولى لان النقص يقتضي المخالفة لما ورد فلا يتوهم النقص عنه بخلاف الزيادة فالتوهم فيها أكثر بدليل وجوده في الموضحة ويستثنى من كلامه الموضحة فإنها اذا برئت على شين وهي في الوجه أو الرأس دفع ديتيها وما حصل بالشين على المشهور وقاله في المدونة (ص) ان كن برأس أو لحي أعلى (ش) يعني انما يؤخذ القدر المذكور في الجراحات المذكورة بشرط أن يكون الجرح المذكور في الرأس أو اللحي الأعلى النابت عليها الأسنان العليا وهو كرمي الخد بخلاف الاسفل ما عدا الجائفة فانها مختصة بالظهر والبطن كما مر فقوله ان كن أي مجموع الجراحات لاجمعها وكل واحدة منها لان الجائفة لا تكون برأس ولا لحي أعلى وقوله أو لحي أعلى لا يتأتى في الآمة فهو من باب صرف الكلام لما يصلح له (ص) والقيمة للعبد كالدية (ش) أي والقيمة للعبد في جراحاته الأربعة كالدية للحر في النسبة فان في جراحات الحر منسوب الى ديتيها وما في جراحات العبد منسوب الى قيمته ففي جائفته وأمنه ثلث قيمته وفي موضحته نصف عشر قيمته وفي منقلته وهاشمته عشر قيمته ونصف عشرها وما عدا الجراحات الأربع من يد وعين ونحوهما فليس فيه الا ما نقصه (ص) والإفلا تقدير (ش) أي وان لم تكن هذه الجراحات المذكورة في الرأس ولا في اللحي الأعلى فلا تقدر فيها من قبل الشارع و ليس فيها الا الاجتهاد أي الحكومة وهي اجتهاد الخاصكم فان قيل فإين الاجتهاد الذي في الحكومة فالجواب أنه في القيمة سالما ومعيبا كذا قيل (ص) وتعدد الواجب بجائفة نفذت كتعدد الموضحة والمنقلة والآمة ان لم تتصل والافلا وان بفور في ضربات (ش) تقدم أن الجائفة خاصة بالبطن وبالظهر وتقدم أن الواجب فيها ثلث الدية فاذا ضرب به في ظهره فنفذت الى بطنه أو بالعكس أو في جنبه فنفذت الى الجنب الآخر فان الواجب فيها بتعدد فيكون فيها دية جائفتين كما أن الواجب في الموضحة والمنقلة والآمة بتعدد بتعدد موجه أما تعدد الواجب في الموضحة فانما يتعدد اذا كان ما بين الموضحتين سالما يبلغ العظم بل كانت كل واحدة منهما منفصلة عن الأخرى وكذا ما بعدهما من منقلة ومأمومة لم تبلغ أم الدماغ أما اذا كان ما بينهما وصل الى العظم أو الى أم الدماغ بان كانت واحدة متصلة فليس فيها الا دية واحدة وسواء كان ذلك من ضربة واحدة أو ضربات في فوروا واحد وانما صرح بفهوم الشرط ليرتب عليه قوله وان بفور في ضربات والوجه وان بضربات في فوروا الضرب ليس ظرفا للفور بل الامر بالعكس وأجيب بان الباء الظرفية وفي السببية أي وان في فور بسبب ضربات (ص) أو الدية في العقل أو السمع أو البصر أو النطق أو الصوت أو الذوق أو قوة الجماع أو نسله أو تحذيه أو تبر يسه أو تسويده أو قيامه أو جلوسه (ش) يعني أن من ضرب شخصا أو خطأ فذهب عقله فانه تلزمه الدية كاملة وقضى به عمر بن الخطاب قال الخمي ولو جن من الشهر يوما كان له جزء من ثلاثين جزءا من الدية وان جن التمار دون الليل أو بالعكس كان له جزء من ستين جزءا اه ومحل

du tarif  
nouveau  
partie des  
fautes  
(549)

ظاهر هذا أنه لا يراعى طول النهار ولا قصره ولا طول الليل ولا قصره حيث كان يحصل له الجنون في الليل فقط أو في النهار فقط وكيف يجعل الليل الطويل اذا كان يجن فيه مساويا للنهار القصير اذا كان يجن فيه مساويا لليل الطويل وأجاب بعض شيوخنا بان الليل الطويل والنهار القصير لهما ما يأتي من ليل قصير ونهار طويل صار أمد الليل والنهار متساويا فلم يقولوا على



طول ولا على قصر قاله الرزقاني قال عجب وهذا انما يتم اذا حصل له الجنون في ليل قصير ونهار طويل وحصل له مثل ذلك في نهار قصير  
وليل طويل زمني الحصول والافلا ولو قيل في الجواب انهما كان الغالب قرب تفاوتهم ما لم يتطرالاختلاف بينهما أو يقال ان الطالم  
أحق بالجل على عليه لكن انما يتم هذا اذا كان الجاني متعمدا (قوله على المشهور) أي من أن محله القلب أي وهو مذهب مالك وأكثر  
المشرعين ويدل عليه قوله تعالى لهم قلوب (٣٦) لا يفقهون بها ومقابله ما قاله ابن الماجشون وأبو خنيفة وأكثر الفلاسفة محل

العقل الرأس ونقل اللقاني ما صورته  
قوله وهو مذهب أكثر الفلاسفة  
الذي ينقله عنهم أهل العلوم العقلية  
أن العقل قوة للنفس بها تستعد  
للعلوم والادراكات والنفس عندهم  
مجردة والعقل صفة لها قائمة بها  
فليس محلها الدماغ نعم يثبتون في  
الدماغ الخواص الباطنية وهي  
عندهم من القوى المدركة اه وهذا  
وما بعده اذا كان المجنى عليه حرا  
أما لو كان عبدا فان ما على الجاني  
الامانقصه اه (قوله أما لو كان  
عبدا) لا يخفى أن ممتضى جعل  
جميع الدية في الخروج جميع  
القيمة (قوله والاتصال به) راجع  
لجميع البدن (قوله على أحد القولين)  
راجع للصدر والخاص ل أن ابن  
القاسم يقول بالدية وابن عبدوس  
يقول بعدمها ومقابله أن في عظم  
الصدر حكومة (قوله على المعتمد)  
ومقابله أن الدماغ اذا برئت على  
شئ ففيها حكومة (قوله أو تسويده)  
اعلم أن السواد المذكور نوع من  
البرص (قوله وهو الصواب) هذا  
كلام اللقاني وما بعده كلام عجب  
والمعتمد كلام عجب كما هو مفاد النقل  
(قوله بخلاف كل زوج) أي مما فيه  
جال ومنفعة وأما ما فيه جال دون  
منفعة كالحاجبين والهديين فليس

العقل القلب على المشهور لا الرأس فاذا ضرب به ضربة أو ضربه فذهب عقله فلتزمه دية كاملة  
للعقل ونصف عشر دية الموضحة على المشهور وعلى الآخر لا يلزمه الادية العقل فقط لقول  
المؤلف الا المنفعة محلها وهذا وما بعده فيما اذا كان المجنى عليه حرا أما لو كان عبدا فانما  
على الجاني ما نقصه فقط وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا فذهب بسببه سمعه أو  
بصره أو نطقه وهو صوت بحروف أو صوته وهو هواه منهغت يخرج من داخل الرئة الى  
خارجها كان بحروف أم لا وانما عطف الصوت على النطق لانه أخص والصوت أعم ولا يلزم  
من ذهاب الاخص ذهاب الاعم بخلاف العكس وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا  
ذهب بسببه ذوقه وهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها المطعوم  
بخالطة الرطوبة اللعابية التي في الفم بالمطعوم ووصولها الى العصب ولم يذ كر اللسان وهو قوة  
منبثة أي مفروشة في جميع البدن يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ونحو  
ذلك عند التماس والاتصال به وظاهره أن فيه حكومة اذ لم يذكره فيما فيه شيء وسكت عن  
بقية ما فيه شيء مقدر وهو التماس وفيه الدية وكذلك الشفتان وعظم الصدر على أحد القولين  
وعن الدماغ وفيها ثلث الدية على المعتمد وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا فذهب  
بسببه قوة جماعه بان أفسد انعاظه أو فعل به فعلا فذهب بسببه نسلا أو حصل بسببه تجذيعه  
أو تبريحه أو تسويده وظاهره ولو تسويد أو تجذيع أو تبريص البعض لان المراد بقوله تسويده  
أو تجذيعه أو تبريحه حصول ما ذكر وانظر لو جذمه وسودمه معا والظاهر أن عليه دينين  
وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا فذهب بسببه قيامه مع جلوسه بان صار ملقى وفي  
أحدهما حكومة كما قال الشارح وهو الصواب تبعا لنص المدونة وبعبارة أو قيامه وجلوسه معا  
وكذا قيامه فقط وأما جلوسه فقط فحكومة ولو أذهب بعض جلوسه وقيامه فالظاهر أن عليه  
حكومة (ص) أو الأذنين أو الشوى أو العينين أو عين الأعور للسنة بخلاف كل زوج فان في  
أحدهما نصفه وفي اليدين والرجلين ومارن الأنف والخشفة وفي بعضهما بحسابهما منهنما الا من  
أصله وفي الاثنين مطلقا وفي ذكر العين قولان (ش) لما فرغ من الكلام على المنافع شرع في  
الكلام على الذوات المقدرة والمعنى أن من فعل بشخص فعلا فذهب أذناه بسببه فانه تلزمه  
دية كاملة والمؤلف تبع في هذا تصحيح ابن الحاجب وهو المذهب لما في كتاب النبي صلى الله  
عليه وسلم لعرو بن حزم وفي الأذن خمسون وان كان مذهب المدونة خلافه وأن فيهما حكومة  
ولاديه فيهما الا اذا أذهب السمع انظر الدميري وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا  
ذهب معه جلدة رأسه وبعضه بحسابه وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا فذهب بسببه  
عيناه وسواء طمستا أو برزتا أو ذهب نورهما وهما بحالهما أي بحالهما باق وفي ذهاب جالهما  
بعد ذلك حكومة نص عليه الخمي فان قلت قوله والعينين مكررم مع قوله أو البصر فالجواب أن

فيه الا الحكومة اه ك (قوله فان في أحدهما) أي أحد الزوجين لان الزوج في اللغة اسم للواحد الذي معه  
واحد من جنسه وقوله منهن ما أي المارن والخشفة أي يعتبر البعض باعتبارهما الا باعتبار أصل ما ذكر وانما قلنا ما ذكر لان  
المرجع اثنان والأصل هو الأنف والذكر (قوله ومارن الأنف) في ك وانظر الحكم اذا خرمه أو شرمه اه (قوله وفي بعضهما) أي  
المارن والخشفة وقوله بحساب أي بحساب البعض والاولى التذكير لكنه أثبت باعتبار كونه قطعة (قوله وان كان مذهب المدونة  
خلافه) المعتمد كلام المدونة فيجب التعويل عليه كما أفاده المحققون (قوله جلدة الرأس) أي فاراد بالشوى جلدة الرأس وكذا في تت  
وشب جلدة الرأس تفسير الشوى (قوله طمستا) أي انعمستا (قوله فالجواب الخ) هذا يناه في التعميم السابق



(قوله لا انتقال الخ) بحسب ما انما لا انتقال أن نور الثانية قام مقام الاولى (قوله بخلاف كل مزدوج) ويدخل في ذلك أحد الاثنين (قوله فان في أحدهما نصف الواجب) أي أحد الزوجين (قوله كأحد اليدين) الكاف للتشبيه (قوله أو أزال منفعتها) أي بكسر أو غيره كرسعة وأما ان قطع الاصابع أو مع الكف أو مع الكعب فأخذت الدية (٣٧) ثم حصلت جناية عليها بعد إزالة الاصابع فحكومة

سواء قطع اليد من الكوع أو المرفق أو المنكب والرجل إلى الورك كذلك (قوله هل يلزم الجاني على ذلك دية كاملة) أي وهو المعتمد والراجح قال بعض الشراح وعلى القولين فيخرج حكم حشفته ولو قطع الذكروا الاثنين فديتان ولو في مرة واحدة وهذا ان فعل ذلك بغير فان فعله بعبد أدب في العمد ولا غرم ان لم ينقصه وفي شرح عب وانظر من خلق له ثلاثة أبدأ وأرجل أو ذكرا وفي كل قوة الأصل ثم قطع الثلاثة أو الذكرا وفي ك ولو كان له ذكرا كان في كل واحد دية كاملة اه قلت والظاهر أن يقال في بقية ما نظره الاول كذلك (قوله فنصف دية) أي بناء على أنه ذكر وقوله ونصف حكومة أي بناء على انه أنثى وانظر فانه اذا كان أنثى تكون الجملة في قطعه (قوله كالقود) في ك وجد عندي ما نصه يصح رجوع قوله كالقود للعلمتين أيضا حيث كان امرأة وانظر لسان الصغير اذا قطع هل يستأني به أو يرجع لاهل المعرفة (قوله وورثا) ظاهره ولو قبل الاياس وقيل في هذه الحالة لا قود ولا دية في الخطا لا احتمال العود ك (قوله واختار الزرقاني) الذي عند ابن مرزوق ما حاصله ان من مقتضى ترتيب الدية الكاملة على قطع الشفرين مع بدو العظم فيهما ترتب

الذهاب هناك البصر خاصة والعين مفتوحة وهنا أغلقت الحشفة مع ذهاب البصر فأتى بهذا للإشارة إلى أن فيما ذكر الدية خاصة لادية وحكومة وان كان يعلم مما سيأتي وكذلك يجب الدية كاملة على من فعل بشخص فعلا ذهب بسببه عين الاور والباقية وسواء طمست أو برزت أو ذهب نورها وجمالها باق وفي ذهابه بعد ذلك حكومة وانما كان في عين الاور دية كاملة ولم يكن فيها نصفها لما جاء في السنة لقول ابن شهاب هي السنة وبه قضى عمرو وعثمان وغيرهما لا انتقال البصر اليها لانه خلاف مذهب أهل السنة لان البصر عرض والاعراض لا تنقل بخلاف كل مزدوج في الانسان فان في أحدهما نصف الواجب فيهما ماعدا عين الاور للسنة فالأخراج من قوله أو عين الاور وقوله فان في أحدهما نصفه تعليل لمقدر أي بخلاف كل زوج فليس الباقي منه كالباقي من العينين لان في أحدهما نصف العقل كأحد اليدين أو العينين ونحوهما وكذلك يجب الدية على من قطع يدي شخص من الاصابع أو من العضد أو أزال منفعتها ماع بقا ثم ما أورجلى شخص من الكعب أو من الورك أو أزال منفعتها ما بكسر أو نحوه مع بقا ثم ما ويدخل فيه ما لو حصل فيه ما الرعشة وكذلك يجب الدية على من فعل بشخص فعلا ذهب بسببه ما رن أنفه وهو ما لان منه دون العظم يسمى أيضا الارنية وكذلك يجب الدية على من قطع رأس ذكر انسان دون قصته واذا قطع بعض الحشفة فن الحشفة يقاس لامن أصل الذكرا نقص منها فبحسابه من الدية وكذلك اذا قطع بعض المارن فن المارن يقاس لامن أصل الانف فن نقص منه فبحسابه وكذلك يجب الدية على من قطع أنثى شخص وسواء قطعها ما أو سلها ما أو رضها ما قطعها قبل الذكرا أو بعده كان له ذكرا أم لا وفي أحدهما نصف الدية وان قطعنا مع الذكرا فديتان واختلف في ذكر العينين وهو من لا يتأني منه الجاع اما الصغر لأنه واما السكونه لا ينبغي لكبر أو علة هل يلزم الجاني على ذلك دية كاملة أو حكومة وأما ذكر الخنثى المشكل فن نصف دية ونصف حكومة (ص) وفي شفرى المرأة ان بدا العظم وفي ثديها أو حلتيمها ان بطل اللبن واستوفى بالصغيرة وستن الصغيرة لم ينغر الا يأس كالقود والانتظر سنة وسقطا ان عادت وورثا ان مات وفي عود السن أصغر بحسابها (ش) الشفران هما حرفا الفرج والشفر بضم الشين وسكون الفاء فاذا قطع شفرى إلى أن بدا العظم من فرجها فانه يلزمه دية كاملة نص على ذلك مطرف وابن الماجشون وقضى به عمر بن الخطاب ومفهوم ان بدا العظم حكومة وهو مستفاد من كلامه ان لم يذكره فيما فيه شيء مقدروا اختار أن في أحدهما حكومة بلفظ ينبغي وكذلك يجب الدية على من قطع ثدي المرأة أي استأصلها وظاهره وان كانت المرأة عجوزا لان ذلك جال لصدرها وورعها منهن البين وأما اذا قطع رؤسهما وهو المراد بالحنثين فانه لا يلزمه دية كاملة الا بشرط ان يبطل اللبن منهن ما لم تكن عجوزا والا فحكومة ومثل ابطال اللبن افساده فالشرط قاصر على الحنثين ومنه يعلم أن الدية انما هي اللبن للعلمتين فالوضع في موضع قبطل لبتها وجبت الدية وأما لو قطع حلمي امرأة صغيرة فانه يستأني بها إلى زمن الاياس وهذا في الخطا يدل ما بعده فان أتى زمن الاياس قبل تمام سنة من يوم الجناية فانه يجب انتظار تمام السنة قال في

نصف الدية على قطع أحدهما مع بدو عظمه فهذا يرد على الزرقاني ولذا قال بعض الشراح وفي أحدهما نصفها (قوله ثدي المرأة) وأما ثدي الرجل فقال في المدونة ليس في ثدي الرجل الا الاجتهاد وهو بفتح الشاء يذكروا ثدي الرجل والمرأة والتد كبر أشهر (قوله ومثل ابطال اللبن افساده) فان فسد موضع اللبن ثم عاودها كافي ك (قوله وهذا في الخطا) قصور بل ومثله العمد واطلاق المدونة يدل عليه (قوله فان أتى زمن الاياس الخ) نص المدونة الا في يدل على رده ولذا قال بعض الشراح ان قول المصنف والاراجع السن بان



تحصل الاياس قبل تمام السنة وأما الصغيرة فبالاياس من عود العضو وتؤخذ الدية اه وقال الخطاب لو قُلت سن الصغير بعد الاثغار أخذ الدية مجاملة فقال ابن عرفة وهذا في الخطا وأما في العمد فيقتص منه من غير استيناء وبعبارة وقوله واستثنى ويحبس الجاني في العمد وتوقف العقل في الخطا بدأمن ان لم يكن الجاني آميناً خوفاً من هروبه (قوله وان عادت أصغر) أي سواء كان ذلك في العمد أو الخطا فلو عادت أكبر كان فيها حكومة أي فان نقص نصفها فنصف ديتها كافي لنقص السمع ولم يعتمد المؤلف تقييد اللخمى بان ذلك اذا ثبتت وصارت تعدل ما ينتفع به وأما ان عادت قدر ما لا ينتفع به فالقصاص في العمد والدية في الخطا مع ظهوره أقول والظاهر التعويل عليه وان لم يذكره المصنف (قوله وسقط الخ) (٣٨) استشكل بان العمد انما يقصد منه ايلام الجاني بعقل فعله ألا ترى أنه

يقتص من الجرح غير الخطر وان يرى على غير شين وأجيب بأن سن الصغير لا تماثل سن الكبير لنبات سنه وعدم نبات سن الكبير ان قُلت فان لم تثبت فقد ساوت جنس سن الكبير فوجب القود (قوله بالخلاوات) الباء للسببية على الاحتمال الاول وللظرفية على الاحتمال الثاني (قوله ولا بد من تكرار الخلاوات الخ) ظاهره انه لا يكفي اثنان وظاهرت أنه يكفي والظاهر الرجوع لقوله (قوله والمراد أنه يختبر الخ) أي فلا يتقيد بأثنين أو ثلاثة فاذا كان لا يحصل الاثنتلاثة نعمد الى الثلاثة وهكذا قال بعض الشراح والمدار على ما يفيد المراد ولذا قال بعض الشراح ولا مفهوم لقوله بالخلاوات بل كل شيء يتوصل به الى معرفة زوال العقل كله أو بعضه كحركة النبض ونحوها كذلك وكذا يقال فيما بعد (قوله ثم انه محتمل الخ) الاحتمال الاول أظهر ثم ان علم حال الجنى عليه قبل الجناية فظاهر والاجل على انه كان كاملاً اذا الظالم

المدونة ان قطع ثدي الصغير فان استوفى انه أبطلهما فلا يعودان أبداً ففهم ما الدية وان شك في ذلك وضعت الدية واستثنى بها كسن الصغير فان ثبت فلا عقل لهما وان لم يثبت أو شرطاً فيبستاناً وماتت قبل أن يعلم ذلك ففهم ما الدية اه وفيها من طرح سن صبي لم يتغير خطأ أو وقف عقله بعد عدل فان عادت لهيئتها رجع العقل الى مخرجه وان لم تعد أعطى العقل كاملاً وان هلك الصبي قبل أن تثبت سنه فالعقل لورثته وان ثبتت أصغر من قدرها الذي قُلت منه كان له من العقل قدر ما نقصت ولو قُلت عمداً وقف له العقل أيضاً ولا يجمل بالقود حتى يستتبرأ أمرها فان عادت لهيئتها فلا عقل فيها ولا قود وان عادت أصغر من قدرها أعطى ما نقصت فان لم تعد لهيئتها حتى مات الصبي اقتص منه وليس فيها عقل وهو بمنزلة ما لم تثبت فقوله للاياس راجع لهما وقوله كالقود تشبيهه في الاستيناء وقوله والاى وان انقضى أمد الاياس من يوم الجناية قبل تمام سنة انتظر تمام سنة وان مضى تمام سنة قبل الاياس انتظر الاياس فينتظر به أقصى الاجلين والضمير في وسقط القود والدية ان عادت سن الصغير لهيئتها قبل قلعها كما ان الضمير في وورثها يرجع للقود والدية ان مات الصغير قبل نبات سنه فان ورثته يستحقون ماله من قوداً ودية ولما كان زوال كل ما فيه الدية علامة يعرف بها زواله أو بعضه ومن ذلك العقل أشار له بقوله (ص) وجرّب العقل بالخلاوات (ش) والمعنى أن العقل اذا شككنا في زواله فانما ترقبه في الخلاوات لانه في الغالب لا يعرف ذهابه من عوده الا من ذلك ولا بد من تكرار الخلاوات وهذا يفهم من جمعه للخلاوات وبعبارة والمراد أنه يختبر بما يغلب على الظن عدم التحيل والتصنع فيه ثم انه يحتمل ان معناه اننا نستغفله فيما ونطالع عليه بحيث لا يشعر بناهل بفعل أفعال العقل أم غيرهم ويحتمل أننا نجلس معه فيها ونجاده ونسأله في الكلام وننظر خطابه وجوابه ولا يتأني أن يكون المدعى في هذه الاولياء (ص) والسمع بان يصاح من أما كن مختلفة مع سد الصحيحة ونسب لسمعه الآخر (ش) يعنى أن من ادعى ذهاب سمع احدى أذنيه فانه يختبر ذلك بان يصاح له من أما كن مختلفة الجهات بعد أن تسد الاذن الصحيحة سد المحكمين يد ووجه الصائح لو جهه فان لم يسمع فانه يتقرب منه ويصيح به كذلك ثم كذلك الى أن يسمع ثم تسد تلك الاذن وتفتح الاذن الصحيحة ويصاح به كذلك ثم يتظر أهل

أحق بالجل عليه والمراد بالكمال الوسط فان شك أهل المعرفة فيما نقص بالجناية أثبت أو رجع جل في العمد على الاول لعله المذكورة وفي الخطا على الثاني لان الذمة لا تلزم بمشكوك فيه (قوله ونسب لسمعه الآخر) نائب الفاعل ضمير يعود على السمع في قوله والسمع الخ أي ونسب السمع الناقص لسمعه الآخر ويؤخذ نسبة النقص من الدية ويصح ان يكون الجار والمجرور نائب الفاعل أي وقعت النسبة لسمعه الآخر (قوله سمع احدى أذنيه) أي بعض سمع احدى أذنيه أما اذا ادعى ذهاب جميعه فانه يجرب بالاصوات القوية كطبل قاله ابن مرزوق (قوله يد ووجه الصائح لو جهه) أي من سائر الجهات اذ كل جهة صيح عليه فيها يصير وجهه لوجهه ومقاد الشارح انه يبدأ من بعد ثم يتقرب شيئاً فشيئاً ويصح العكس وكذلك يقال في البصر (قوله ويصح به كذلك) أي من سائر الجهات فان سمع فالأمر ظاهر فان لم يسمع فيصاح به كذلك أي من سائر الجهات هذا معنى قول المصنف ثم كذلك وهكذا الى أن يسمع فقوله الى أن يسمع متعلق بمحذوف (قوله ويصاح به كذلك) ظاهره من الجهات الاربع واستظهر انه يكفي في ذلك ولو كان من مكان واحد ولعل وجهه أن المدار في ذلك على معرفة النسبة



(قوله بعد أن يحلف على ذلك) وهي عين تهمة (قوله ولم يختلف قوله) أي اختلافا متباعدا وهو صادق بأن لا يختلف قوله أصلا أو يختلف اختلافا متقاربا (قوله بأن ادعى ذهاب سمع أذنيه) أي بعض سمع أذنيه (قوله أو كانت احداهما معدومة) أي أو ضعيفة مثل ذلك وإذا ادعى ذهاب جميعه في الجنابة عليهما وأنه لم يبق فيهما بقية فإنه يجرب (٣٩) بالأصوات القوية (قوله بالنسبة إلى سمع رجل)

هذا أن لم يعلم سمعه قبل ذلك والا أعطى مثله عاليا أو أدنى (قوله ويصاح عليه من الجهات الأربع) أي أو يصاح عليه فيها بصوت قوى (قوله ووقف الرجل مكانه) أي في الابتداء فلا ينافي أنه ينتقل بعد ذلك إلى الأبعد ليعلم قدر ما يسمع أو أننا لا نؤلفه مكانه بل ينفذ بعد ثم يقرب شيئا فشيئا إلى أن يسمع (قوله والبصر باغلاق الصحيحة كذلك) لفظ كذلك مفعول مطلق لعامل محذوف أي وجرب تجريبيا كذلك أي مثل تجريب السمع وليس راجعا لإغلاق فإذا وقعت الجنابة عليهما بأن أنهت البعض من كل نسب البصر وسط أن لم يعلم بصره قبل الجنابة والافلح أعلم أقل من الوسط أو أكثر (قوله وان ادعى الخ) لا يخفى أن كلام المصنف فيما إذا ادعى ذهاب بعض أحدهما وهذا ادعى جميع بصره أي ذهب البصر من كل منهما وقوله كما يأتي أي في قوله وصدق مدع الخ (قوله صدق مع عينه كما يأتي) أي أن لم يمكن اختباره (قوله وانما تعلق) وقد يقال ولو أسقطه لكان أحسن ليشمل ما إذا كانت الجنابة على واحدة والاخرى معدومة وما إذا كانت عليهما والمعنى ظاهر فلا اقتضاء (قوله فان ادعى ذهاب بعضه الخ) أي ونسب لشم وسط فإذا قال أشم إلى عشرة أذرع فقط صدق

المعرفة ما نقص من السمع وينسب القدر الذي فضل من الجنبى عليه السمع السائلة ويؤخذ من الدية بتلك النسبة بعد أن يحلف على ذلك ولم يختلف قوله والاختلاف هنا باعتبار الجهات أما أن يختلف قوله اختلافا متباعدا فإنه لا شيء له ويكون سمعه هدرًا وإليه الإشارة بقوله (والا فهدر) لكذب فقوله والسمع أي وجرب السمع أي اختبر نقصانه حيث ادعى النقص وصفة الاختبار ما ذكر وقوله بأن أي بسبب أن يصاح وقوله من أما كن مختلفة أي مع هدر الزج والمراد بالاما كن الجهات الأربع (ص) والاقسم وسط (ش) أي والابان ادعى ذهاب سمع أذنيه معا أو كانت احداهما معدومة فإنه يقضى له بالدية بالنسبة إلى سمع رجل سمعا وسطا لا في غاية حدة السمع ولا في غاية ثقله وأن يكون مثله في السن فيوقف الجنبى عليه ويصاح به من الجهات الأربع ثم يجعل علامة على انتهاء سمعه فإذا لم يختلف قوله اختلافا ينافي أن يظل ووقف الرجل مكانه ويصاح به من الجهات الأربع ثم يجعل علامة على انتهاء سمعه ويتظر ما نقص من سمعه عن سمع الرجل الوسط ثم يؤخذ بنسبة ذلك من الدية فقوله (وله نسبته) راجع لهما أي وله نسبة سمعه الصحيح إن كانت أذنه الأخرى صحيحة أو نسبة سمع رجل وسط إن كانت الأخرى معيبة ويقبل قوله (إن حلف) بأن يقول هذا غاية ما أسمع مثلا (ولم يختلف قوله والا) أي وإن لم يحلف أو اختلف قوله اختلافا ينافي (فهدر) أي لا شيء له (ص) والبصر باغلاق الصحيحة كذلك (ش) يعني وكذلك يختبر البصر باغلاق العين الصحيحة كذلك أي كما هو في تجربة السمع وتبديل عليه الا ما كن ثم تعلق المصنف بغيره بالصبر به الصحيحة ثم يقاس احدهما بالآخر فإذا علم قدر النقص كان له بحسابه وإن ادعى ذهاب جميع بصره صدق مع عينه كما يأتي والظالم أحق أن يحمل عليه وانما لم يسقط المؤلف قوله باغلاق الصحيحة لئلا يقتضى التشبيه أن العين الصحيحة تسد وليس كذلك وانما تعلق (ص) والشم برائحة حادة (ش) يعني أن الشم يختبر برائحة حادة منفرة للطبع لأنه في الغالب لا يصبر على ذلك فإذا علمت منه النفرة والقربة الدالة على كذبه عمل عليه فان من له قوة الشم لا بد أن يتأثر للرائحة الحادة اما بعطاس أو غيره بخلاف فاقد ذلك وهذا إذا ادعى ذهاب الجميع فان ادعى ذهاب بعضه صدق بين كدعي ذهاب بعض الذوق انظر ابن غازي (ص) والنطق بالكلام اجتادا (ش) أي وجرب النطق بكلام الجنبى عليه ويرجع في نقصه لما يقوله أهل المعرفة الناشئ عن اجتادهم في ذلك من ثلث أو ربع ويعطى الجنبى عليه بقدره فان قالوا شككنا هل ذهب ربع أو ثلث فإنه يعطى الثلث والظالم أحق بالجل عليه ولا يتطرق في النقص إلى عدد الحروف فان فيها الرخو والشد يد وقولهم الظالم أحق بالجل عليه لا يشمل الخطي وقد يقال يشمل لأنه مفترط (ص) والذوق بالمقر (ش) يعني أن الذوق يجرب بالأشياء المنفرة أي المرة التي لا يمكن الصبر عليها مثل الصبر وشبهه والمقر بفتح الميم وكسر القاف وهو الشد يد المارة (ص) وصدق مدعي ذهاب الجميع بين (ش) يعني أن من ادعى ذهاب جميع سمعه أو ذهاب بصره وما أشبه ذلك فإنه يصدق بينه إن لم يمكن اختباره فان أمكن ككلام السمع بأن يصاح بازائه صحيحة شديدة قال

بين من غير اختبار بشموم حاد الرائحة ونسب لشم وسط لعسر الامتحان (قوله هل ذهب الخ) كان يكون يقرأ في الساعة ربع القرآن فيعجز بالجنابة عن ذلك فلا يقدر الا على ثمنه (قوله فان فيها الرخو والشد يد) فالرخو يسهل النطق به والشد يد يشق النطق به أي فلما كان فيها الرخو والشد يد لم يتطرها (قوله بفتح الميم وكسر القاف) في اللغة ما يدل على أن الرائحة خفيفة (قوله فإنه يصدق بينه إن لم يمكن اختباره) ظاهرة أنه مع الاختبار لا عين ويخالفه قوله بعد فان لم يوجد الخ فإنه يدل على أن الاختبار مع اليمين وكلام



مالك الا في غير ذلك ان المين عند عدم الاختبار ويمكن الجواب بأن يقال اذا لم يمكن الاختبار فالمين ابتداء واذا لم يمكن فالمين انتهاء  
وقال محشي نت بعد اختبارهما ذكر كافي المدونة وكذلك في التوضيح وكذلك كتب شب فقال وصدق بعد الاختبار مدعي ذهاب  
الجميع بين ثم انك خبير بان الاختبار بالذي ذكره الشارح يمكن فكيف يأتي قوله فان لم يمكن الخ ويمكن أن يقال قد يتفق عدم الامكان  
بان يكون يتعدران يصاح عليه صيغة شديدة في غفلة (قوله خلقه) أي من الله وهو تميز للضعيف مثل استرخاء البصر وثقل ابصارها  
من كبر (قوله فهل فيه نوع تكرار الخ) لا يخفى أنه جعل التكرار الاول مع أن المكرر انما هو الثاني وانما قال نوع تكرار ولم يقل  
تكرار الا انه لا تكرار في ذلك الذكر (قوله ويرد عليه ماهر) قال بعض الشيوخ ويمكن الجواب عن ذلك بأن ما تقدم في القود وهو هذا في  
العقل (قوله أما اذا كان أخذها عقلا) هذا اذا لم (٥٠) يذهب جل المنفعة والافله بحساب ما بقي مطلقا أخذها عقلا أم لا كما قاله

ابن رشد واعلم أن لنا مسائل الاولى  
أن تكون الجنابة الثانية عمدا  
فانه يقتص من الجنابة كانت الاولى  
عمدا وخطأ أخذ فيها مالا أم لا  
أذهبت جل المنفعة أم لا وهذا قد  
تقدم في قول المصنف أو بكرمية  
فالقودان تعدد الثانية أن تكون  
الثانية خطأ والاولى كذلك وأخذ  
لها عقلا وهذا مستفاد من المصنف  
أي لان المجني عليه بحساب ما بقي  
الثالثة أن تكون كل خطأ ولم يأخذ  
عقلا للاولى وهي كالمقدمة وهذا  
حيث حصل العفو أذهبت جل  
المنفعة أم لا وأما ان كان لتعذر  
الاخذ من الجنابة فانه يستحق بالجنابة  
الثانية كل الدية وهذا ما لم تكن  
الجنابة الاولى أذهبت جل النفع  
والافله بحساب ما بقي الرابعة أن  
تكون الاولى فقط عمدا فان ذهب  
جل نفعها فعلى الثاني بحساب ما بقي  
والافله بحساب ما بقي  
أو تركه باختباره لان تعذر أخذه  
فله في الثاني السك ويستثنى من قوله  
والضعيف السن المضطربة جدا  
واليد الشلاء فانه لا يقتص منها ولا لها

أشهب و يشار عليه في العينين أو العين التي يقول ذهب ضوءها فان لم يوجد ما يستدل به على  
كذبه صدق مع عينه قال ابن القاسم في المدونة ان ادعى المضروب أن جميع سمعه أو بصره قد  
ذهب ولم يقدر على اختباره على حقيقته وأشكل أمره صدق المضروب مع عينه وقاله مالك  
وقال الظالم أحق أن يحمل عليه وقوله وصدق مع عينه فيما عدا العقل وأما العقل فلا يتأتى  
فيه ذلك لان المدعي فيه انما هو الاولياء وهم لا عين عليهم لانهم لا يحلفون ليستحق غيرهم  
(ص) والضعيف من عين ورجل ونحوهما خلقه كغيره (ش) يعني أن العين اذا خلقت ضعيفة  
أو الرجل اذا خلقت ضعيفة ونحوهما أو حصل الضعف لذلك من أمر سماوي كغيره بما هو  
صحيح من ذلك أي فيجب فيه القود والعقل كاملا وتقدم أنه قال وذكروا صحيح وضدهما فهل  
فيه مع هذا نوع تكرار أو يقال ذلك في النفس وهذا في الاطراف ويرد عليه ماهر من قوله  
وتؤخذ العين السليمة بالضعيفة الخ فانه في الاطراف تأمل (ص) وكذلك المجني عليها ان لم  
يأخذها عقلا (ش) يعني أن العين أو الرجل المجني عليها كالضعيفة في وجوب القود والعقل  
كاملا هذا ان لم يكن أخذ الجنابة عقلا أما ان كان أخذها عقلا ثم حصل جنابة ثانية فليس  
له من ديتها الا بحساب ما بقي منها وهذا في الخطأ بدليل قوله ان لم يأخذ عقلا وجنابة العمد  
تقدمت عند قوله وتؤخذ العين السليمة بالضعيفة خلقه أو من كبر وولدري أو بكرمية فالقود  
ان تعدد والا فبحسابه وتقدم أنه يقيد قوله فبحسابه بما هنا أي حيث أخذ عقلا وقوله ان لم  
يأخذ عقلا أي ان لم يجب له عقل أخذه أم لا لانه تبرع به للجاني (ص) وفي لسان الناطق (ش)  
معطوف على قوله وفي ثدي المرأة الخ يعني أن لسان الناطق فيه الدية بخلاف لسان الاخرس  
فان فيه حكومة (ص) وان لم يمنع النطق ما قطعه فحكومة كلسان الاخرس واليد الشلاء  
والساعد (ش) يعني أن من قطع من شخص بعض لسانه الناطق ولم يمنع ما قطعه منه نطقه فانما  
فيه الحكومة بالاجتهاد من الحاكم أو ممن حضره كما مر وان منع ذلك نطقه ففيه دية كاملة لانها  
لنطق لسانه وكذلك يجب الحكومة في قطع لسان الاخرس أو في قطع اليد الشلاء أو في قطع  
الساعد وسواء كان الكف ذهب بسماوي أو جنابة أخذها عقلا أم لا وليس قوله واليد الشلاء  
تكرار مع قوله سابقا كذا في شلاء عمدت النفع لان ما مر بين أن فيه العقل لا القصاص وبين  
هنا ما المراد بالعقل وقوله كلسان الاخرس أي ان لم يمنع الصوت والافالدية وقوله واليد الشلاء

الامن مثله (قوله وفي لسان الخ) قد يقال انما وجب الدية فيه لما أدى اليه القطع من ازالة ما فيه من المعنى وحينئذ فقد تقدم والساعد  
له ما يرشد الى ذلك ويمكن أن يقال بان اعادته نوطئة لقوله وان لم يمنع النطق (قوله ولسان الاخرس) لعل المراد به من عدم النطق دائما لان  
يعرض له عدم النطق لعارض ثم يحتمل أن يزول كما في شرح عب وقضيته أن هذا الذي عرض له ذلك يكون حكمه حكم السالم وانظره  
(قوله واليد الشلاء) أي التي لا تنفع لها أصلا وأما ان كان لها نفع فقد دخلت في قوله والضعيف من عين الخ (قوله والساعد الخ) هو  
ما عدا الاصابع من اليد التي منتهى المنكسب (قوله يعني أن من قطع الخ) هذا في الخطأ وانظر لوقطعه عمدا هل فيه القصاص مع احتمال  
أن يذهب بذلك نطقه لان الظالم أحق بالجل عليه وهو مقتضى ما تقدم في وان ذهب الخ أو يكون فيه حكومة ويكون كالتالف  
أو يسئل أهل المعرفة فان قالوا ان فعل بالجاني لا يزيد به والام يفعل به (قوله والساعد) هذا عند قطعه منفردا أو مع اصبع ويجب دية



الاصبع وأمالو كأنه اصبعان فإنه لا يلزمه في الساعد شي ويندرج في دية الاصبعين فأكثر الرجل مثل الساعد (قوله والخرس نادر الخ) أي ولا نهم لم يذكر والحكومة إلا في لسان الآخر وقد يقال الدية لا تلزم بمشكوك فيه كذا قال عب وأجاب الشيوخ بأن الشك استواء الطرفين وهو منتف لان الموجود هنا الظن (قوله وألبتي المرأة) بفتح الهمزة (قوله وينبغي ما لم يكن أخذها عقلا) أي فان أخذها عقلا فهو در أقول بل وينبغي ولو أخذها عقلا لما فيه من نوع جمال والفرق بين السن والعيب أي حيث لزم في العيب حكومة سواء أخذ دية للحشفة أم لا والسن المضطربة بعد اهتداج حيث أخذها (٤١) أو لعقلا أن الجناية في السن لا تختلف

لان المجني عليه أو لآعين المجني عليه ثانيا بخلاف مسألة العيب فان الجناية أو لآعلى الرأس ثم وقعت ثانيا على غيره وهو العيب (قوله وهو العيب الخ) اطلاق العيب على الباقي بعد الحشفة مجاز أي باعتبار ما كان اذ العيب انما يقال مع بقاء الحشفة (قوله وهذب) بضم الهاء ولا تكون هذه مكررة مع قوله فيما تقدم في قوله وشفر عين وحاجب عطفاله على ما لا قصاص فيه لان ما تقدم في نفي القصاص وما هنا في بيان أن عليه الحكومة اذ لم يعد له يئتمه (قوله وافضاء) أي ونجب الحكومة في افضاء وكذا الاختلاط مسلك البول والغائط حيث لم تمت (قوله ولا يندرج تحت مهر) حاصله أن ذلك عام في الزوج والاجنبي وكذلك قوله بخلاف البكارة فتندرج عام في الزوج والاجنبي وقوله الا باصبعه فلا يندرج تحت مهر لكن في الاجنبي مطلقا وكذا في الزوج ان طلقها قبل الدخول وأما لو طلقها بعد أن دخل بها فتندرج وأما ان ماتت من وطئه فالدية على عاقلة لانه كالخطا صغيرة وكبيرة مع الادب في الصغيرة هذا قول ابن القاسم وفصل ابن الماجشون بين

والساعد خطأ وعمدا عند عدم المماثل ومثله العيب وأما مع المماثل ففيه القصاص في العمد والظاهر أن في لسان الصغير قبل نطقه الدية لان الغالب نطقه بعد والخرس نادر وقال الساطي فان قلت هب أن لسان الآخر لا كلام فيه لكنه يذوق به وقد قلتم ان في الذوق الدية قلت لا بد في وجوب الدية من تحقق ازالة المعنى الذي لاجله الدية وهي غير متحققة في لسان الآخر ولهذا جعل فيه في المدونة الحكومة اه وعليه فان تحقق أنه كان به ذوق فان فيه الدية ثم ان مفهوم وان لم يمنع الخ أنه ان منع ما قطعته النطق أو بعضه فتقدم في قوله والنطق بالكلام اجتهدا في قوله عا طفا على ما فيه دية والنطق (ص) وألبتي المرأة وسن مضطربة بعد عيب ذكر بعد الحشفة (ش) يعني أن ألبتي المرأة اذا قطعته عا فاعا فيه ما الحكومة قياسا على ألبتي الرجل وهذا اذا كان خطأ وأما ان كان عمدا ففيه القصاص وكذلك في السن المضطربة جدا بأن لا يرجي معه ثبات اذا قلعت حكومة وينبغي ما لم يكن أخذها عقلا فان كان اضطرابه الاجداف في العقل كاملا وكذلك تجب الحكومة في الجناية على العيب اذا قطع بعد ذهاب الحشفة لان الدية انما هي للحشفة (ص) وحاجب وهذب وطفرو وفيه القصاص (ش) يعني أن شعر الحاجب الواحد والمتعدد وهذب العينين وهو شعرهما وشعر اللحية في كل حكومة ان لم ينبت فان عادله يئتمه فلا شيء فيه لكن ان كانت الجناية عمدا أدب وان كانت خطأ فلا أدب على الجاني وأما الظفر ففيه القصاص في العمد والحكومة في الخطا وأما عمدا غيره فليس فيه الا الادب كما مر (ص) وافضاء ولا يندرج تحت مهر بخلاف البكارة الا باصبعه (ش) ابن عرفة الافضاء عبارة عن رفع الحاجز بين مخرج البول ومحل الجماع قال في المدونة فيه ما شأنه بالاجتهاد وقال الباغي ان فعل ذلك بأجنبي فعليه حكومة في ماله وان جاوزت الثلث مع صداق المثل والحد ولو فعله بزوجه فقتله فقال ابن القاسم ان يبلغ الثلث فعلى العاقلة والافق ماله وبعبارة ومعنى الحكومة هنا أن يغرم ما شأنه عند الزوج بان يقال ما صدقها على أنها مفضاة وما صدقها على أنها غير مفضاة ويغرم النقص ولا يندرج الافضاء تحت مهر سواء كان من الزوج أو من أجنبي اغتصبها بخلاف زوال البكارة من الزوج أو الغاصب فانها تندرج تحت المهر اذا لا يمكن الوطء الا بزوالها فهي من لواحق الوطء بخلاف الافضاء اللهم الا أن يزول البكارة بأصبعه فانها حينئذ لا تندرج في الزوج والاجنبي سواء الا أن الزوج يلزمه أرش البكارة التي أزالها بأصبعه اذا طاق قبل البناء وان طلق بعد فلا شيء عليه كما عند ابن عرفة (ص) وفي كل اصبع عشر والاغلة ثلثه الا في الابهام فنصفه (ش) يعني أن من قطع اصبعه الانسان من بدأ ورجل فإنه يلزمه عشر الدية ولا فرق بين الخنصر والابهام

(٦ - خرشي ثامن) الكبيرة والصغيرة (قوله فعليه حكومة في ماله) أي لانه عمدا بخلاف الزوج فإنه ما ذون ففعله كالخطا (قوله ومعنى الحكومة هنا) فيه اشارة الى أن الحكومة هنا ليست كما تقدم لان ما تقدم يقدر عيلا فرضا وهنالك (قوله اذا طلق قبل البناء) ويتصور ازالها بأصبعه قبل البناء بان يفعل بها ذلك بحضرة نساء لا في خيلوة اهتداء والظاهر أن القول قوله في ازالته اذ كره اذا ادعت عليه أنه باصبعه لان الاصل عدم العدا وانتهى (قوله والاغلة الخ) فيه ضم الهمزة وفتحها وكسر هاء في تسع لغات وفتح الميم أفصح واعلم أن المصنف يدل على أن الخنصر اثنان وذكر عجب في شرح الرسالة أن الخنصر اثنان فهو كالابهام قال ظاهر ٣ قوله وهو كذا في النسخ والذي بنسخ الشرح على بدل وهو اه



المصنف والرسالة أنه كغيره من جملة الأصابع (قوله كما صرحوا به في معاقلة الرجل) أي كون عقل جوارحها يساوي عقل الرجل  
الآنك خير بان هذا انما أتى على قراءة عشر بضم العين والضمير في به عائد على ما ذكر من أنه لا فرق بين الذكرو والانثى (قوله لانه في  
قوة الاستثناء) وكأنه قال وفي كل اصبع عشر الدية الا في بعض الصور وهو أن المرأة في أصابعها عشر دية الرجل عشرة من الابل الآن  
تبلغ ثلث ديتها (قوله فلامفهوم لقوله ان (٤٣) أفردت) قال بعض الشيوخ ويمكن أن يصحح كلام المصنف بجعل ان أفردت

راجعا لمفهوم قوله القوية وكأنه  
قال فان لم تكن قوية وقطعها ففيها  
حكومة ان أفردت والافلاشي فيها  
(قوله فانها ان قلعت وحدها الخ)  
فلو جنى صاحب خمس أصابع على  
كف فيه ست أصابع عمدا فإظهار  
القصاص وكذا عكسه لان نقص  
الاصبع من الكف لا نظر اليه في  
الكف الجانية أو الجنى عليها (قوله  
تجري على حكم الاصبع الزائد)  
أي فمكون اذا قطعهما عليه نصف  
الدية (قوله قطع من أصلها) أي  
بان أبقى بعض السن مغرورافي  
العم وقوله أو من اللعم بان أخرجهما  
بتمامها لم يبق منها شيء أصلا (قوله  
لانه يقتضي الخ) أي ويقتضي أن  
على صاحب الابل اذا جنى على مسلم  
أربع مائة وهو فاسد (قوله بقلع  
أو اسوداد الخ) لا يخفى أن كلام  
المصنف في الخطأ وأما اذا ضرب به  
عمدا فاسودت أو اجرت أو اصفرت  
أو اضطربت جدا ولم تسقط له فهل  
له عقلا كالخطأ أو يجري على  
ما تقدم في قوله وان ذهب كبصر  
الخ فيفرق بين أن يكون في الجناية  
قصاص فيفعل به مثلها فان حصل  
أو زاد والافدية ما ذهب وبين مالا  
قصاص فيه فيؤخذ العقل إلى آخر  
ما تقدم (قوله وان ثبتت لكبير قبل  
أخذ عقلها) سمي العقل عقلا لان  
العزب كانت تعقل الابل الدية يدار

وغيرهما وسواء كان الاصبع من ذكر أو أنثى كما صرحوا به في معاقلة الرجل وظاهر كلامه أن  
الكافر كالمسلم وهو ظاهر قوله عشر الدية من الابل وغيرها وأسنانها على التفصيل المتقدم من  
مثلثة ومربعة وخمسة وأن من قطع أظفار من اصبع يد شخص أو من رجله فانه يلزمه فيها ثلث  
دية الاصبع وهو ثلاثة وثلث بعير من الابل الأظفار الابهام من يد أو رجل فان فيها نصف دية  
الاصبع وهو خمسة من الابل فقوله عشر بضم العين لا يفهمها الا يكون قاصرا على الذكر  
الحرم المسلم ولا يرد على الضم قول المؤلف الا في وسات المرأة الزجل لثلث ديتها فترجع لديثها  
لانه في قوة الاستثناء من هذا (ص) وفي الاصبع الزائدة القوية عشر ان أفردت (ش) يعني  
أن الاصبع الزائدة القوية التي فيها من القوة ما يوجب الاعتماد فيها كغيرها من الاصابع  
الأصلية في اليد أو في الرجل اذا قطعت عمدا أو خطأ فان الواجب فيها عشر الدية ولا قصاص  
في حالة العمد لعدم المساواة ولا فرق بين أن تقطع وحدها أو مع غيرها بحيث لو قطع جميع  
الاصابع فالواجب عليه ستون من الابل فلامفهوم لقوله ان أفردت واحترز بالقوية  
من الضعيفة فانها ان قطعت وحدها ففيها حكومة وان قطعت مع الكف فلا شيء فيها والظاهر  
أن اليد الزائدة تجري على حكم الاصبع الزائدة (ص) وفي كل سن خمس وان سوداء (ش) يعني  
أن السن اذا كانت ضرسا أو نابا أو رباعية أو غير ذلك أو كانت سوداء بخلة أو جناية اذا جنى  
عليها انسان فقلعهما من أصلها أو من اللعم فانه يلزمه خمس من الابل وخمس بفتح الخاء ويكون  
قاصرا على الذكر الحر المسلم ولا يصح ضمها لانه يقتضي أن على صاحب الذهب اذا جنى على  
مسلم مائتين وهو فاسد اذ ليس عليه الا خمسون نصف العشر فالقصور أخف من الفساد ولو قال  
نصفه أي نصف العشر كان أولى يشمل المسلم وغيره مثلثة أو مربعة أو خمسة (ص) بقلع  
أو اسوداد أو بهما أو بجمرة أو صفرة ان كانا عرفا كالسواد أو باضطرابها جدا (ش) يعني أن  
دية السن يجب باحد أمور منها القلع كما مر ومنها اسودادها فقط بعد بياضها بجناية عليها مع  
بقائها لانه اذهب جمالها ومنها اذا جنى عليها فاسودت ثم انقلعت ومنها اذا جنى عليها فاجرت  
بعد بياضها ومنها اذا جنى عليها فاصفرت بعد بياضها بشرط أن تكون الجرة أو الصفرة في  
العرف كالسواد أي يذهب بذلك جمالها والاف على حساب ما نقص ومنها اذا جنى عليها  
فاضطربت بذلك اضطرابا كثيرا فانه يلزمه خمس من الابل لانه اذهب منفعتها لم تثبت والا  
فليس فيها الا الادب في العمد فلو كان الاضطراب لا جدا فانه يلزمه بحسب ما نقص منها (ص)  
وان ثبتت لكبير قبل أخذ عقلها أخذها كالجراحات الأربع (ش) يعني أن من قلع سن الشخص  
كبير أي بلغ حد الانعزال أي تبدلت أسنانه ثم ردها صاحبها فثبتت قبل أن يأخذ عقلها فانه  
يأخذها ومفهوم قبل الخ أخرى كما أن الجراحات الأربع المنقولة والموضحة والجائفة  
والمأمومة يؤخذ ما قدره الشارع في كل وان برئ على غير شين وهو قول ابن القاسم في المدونة  
(ص) ورد في عود البصر وقوة الجماع ومنفعة اللبن وفي الاذن ان ثبتت تأويلان (ش) تقدم

أهل القتل وان ثبتت له بعد اضطرابها فلا يأخذ وقوله كالجراحات الأربع وكذا الدامغة (قوله وهو قول ابن الخ) أن  
ومقابلها ما لا شيب أنه لا شيء له وظاهر الشارح أن الخلاف في الجراحات الأربع وليس كذلك بل هي محل اتفاق وانما الخلاف في السن  
التي ثبتت الذي تكلم عليه المصنف أولا (قوله وفي الاذن ان ثبتت الخ) وعلى الاول ففرق بينها وبين السن اذا ثبتت فلا يرد عقلها  
٣ قوله ديتها صوابه ديتها اه هامش الاصل



لانها لا يجري فيها الدم والاذن اذ اردت استمسكت وعادت لهيئتها وجرى فيها الدم (قوله وتعددت الدية) ومثلها الحكومة فلو قال وتعدد الواجب بتعدد لكان أحسن اذ يشمل الدية والحكومة (قوله فزال سمعه) تبع ث قال بعض الشراح وهو غير ظاهر اذ السمع ليس في الاذن وانما هو في مقعر الصماخ (قوله وان كان أكثر الخ) وهل مقابل الاكثر البيضة اليسرى (قوله والباء بمعنى في) أي والتقدير الا المنفعة الكائنة بمحل الجناية اذا ذهبت مع محل الجناية فلا تعدد ويحتمل أن الضمير في تعددها عائد على المنفعة بدليل قوله الا المنفعة الخ والباء في محل بمعنى مع والمعنى الا المنفعة الذاهبة مع محلها فلا تعدد فيها (قوله لثلاث دية) الغاية خارجة وقوله فاذا قطع لها ثلاثة أصابع الخ أي وفي ثلاثة ونصف أغلة واحد وثلاثون وثلاثان وأما ثلاثة (٤٣) وأغلة فلها في ذلك ستة عشر بعيرا وثلاثان

لباوغها الثلاث حين اشتدت البلية بها نقص عقلها وحين ضعفت أكثر عقلها هكذا السنة (قوله وهاشمها) لا يخفى أن المنقولة والهاشمية شيء واحد كما تقدم (قوله لان في كل الخ) المتبادر من جائفها وأمتها حينئذ كان الاولى أن يقول لان في كل ثلاث ديتها ويحذف ما بعد ويمكن أن يصح بأن المعنى لان في كل أي في الجائفة والآمة من حيث هي هي لا بقيد كونها جائفة المرأة وأمتها (قوله الجناية اللاحقة للسابقة الخ) المناسب حذفها لانه اذا ضربها ضربة واحدة ليس فيها جناية لاحقة وسابقة بل هي جناية واحدة وان تعلقت بتعدد (قوله في فور واحد) أي ضربات في أزمنة الا أنهم متعاقبة هذا معنى في فور واحد أقول ويمكن أن تكون الضربة الواحدة من جماعة بأن تكون جماعة قبضوا على عصا وضربوا بها ضربة واحدة (قوله أو في جماعة) في عجم عند قول المصنف وعد خطا ما يخالفه ونصه الذي دل عليه كلامه فصار أيت أنه لا يضم فعل شخص لفعل آخر في المحل الذي

ان البصر فيه دية كاملة فاذا عاد لصاحبه كما كان فانه يرد للجاني ما أخذ منه وسواء أخذه بحكم حاكم أم لا وكذلك السمع يرد للجاني ما كان أخذ منه بسبب عوده لصاحبه كما كان وكذلك العقل والكلام وكذلك قوة الجماع وكذلك منفعة اللبث اذا عادت كما كانت قبل قطع الخمين وأما من قطع أذن شخص ثم عادت كما كانت بان ردها صاحبها وثبتت فهل يرد ما أخذه من الجاني أو لا يرد في ذلك تأويلان (ص) وتعددت الدية بتعدد ما لا المنفعة بمحلها (ش) يعني أن الدية تتعدد بتعدد الجناية فاذا قطع يديه فزال عقله متلا فانه يلزمه ديتان دية لليدين ودية لذهاب العقل واذا ضرب به فقطع أذنيه فزال سمعه فانه يلزمه دية واحدة لان المنفعة بمحل الجناية وكذلك اذا ضرب به فقطع عينيه فزال بصره لان المنفعة بمحل الجناية ولا تندرج قوة الجماع في الصلب وان كان أكثر قوة الجماع من الصلب بل تعدد الدية فعليه ديتان فقوله الا الخ أي الا أن يجني عليه جناية فتذهب منفعة بمحلها والباء بمعنى في أي حال كونها في محلها أي محل الجناية (ص) وشاوت المرأة الرجل لثلاث دية فترجع لبيتها (ش) يعني أن المرأة تساوي الرجل من أهل دينها إلى ثلاث دية فترجع حينئذ لبيتها فاذا قطع لها ثلاثة أصابع ففيها ثلاثون من الابل فاذا قطع لها أربعة أصابع ففيها عشرون من الابل لرجوعها إلى دينها وهي على النصف من دية الرجل من أهل دينها والمرأة كالرجل في منقلتها وهاشمها وموضعتها ولا تكون مثله في جائفها وأمتها لان في كل ثلاث الدية فترجع في بيتها فيكون في ثلاث ديتها ستة عشر بعيرا وثلاثا بعير (ص) وضم متحد الفعل أو في حكمه (ش) أي وضم في جناية المرأة الجناية اللاحقة للسابقة متصدا للفعل أي ما ينشأ عنه ولو تعدد المحل فاذا ضرب بها ضربة واحدة أو ما في معناها كضربات في فور من واحد أو من جماعة وهذا مراده بقوله أو في حكمه فقطع لها أربعة أصابع في كل يداصبعين أو قطع لها من يدي ثلاثة أصابع ومن الأخرى اصبع واحد فانها تأخذ في الأربعة عشر من الابل فقوله وضم الخ أي في كل شيء في الأصابع والاسنان والمواضع والمناقل وهو من إضافة الصفة للوصف أي الفعل المتحد وفيه حذف أي أثر الفعل وهو الجراحات اذا الفعل نفسه لا يضم وفائدة الضم أن الجناية اذا بلغت لثلاث دية الرجل ترجع لبيتها (ص) أو المحل في الأصابع لا الاسنان (ش) عطف على الفعل أي وضم متحد المحل ولو تعدد الفعل حيث لم يكن فورا في الأصابع لا الاسنان فاذا قطع لها ثلاثا من يدي فأخذت ثلاثين من الابل ثم قطع لها من اليد الأخرى ثلاثا فأخذت ثلاثين من الابل أيضا فاذا قطع لها بعد ذلك اصبعاً فأكثر من أي يد كانت فان لها في كل اصبع خمس من الابل فيما يستقبل

يضم فيه الأفعال ولو تعدد زمانها كالأصابع فن قطع ثلاثة أصابع من يدا امرأة اليمنى ثم جنى غيره عليها بعد ذلك فقطع اصبعاً رابعاً من اليد اليمنى فكان عليه فيها عشر لا خمس (قوله أو المحل في الأصابع) لا يخفى أنه يعتبر أصابع كل يدي وحدها لان كل يد محل ويدل عليه ما يأتي في كلام الشراح (تنبيه) قال محشي تن لا خصوصية للأصابع قال اللخمي ما أصيب من العيين والأنف والسمع وشبهه مما فيه دية فانه يضم لا آخر كالأصابع انتهى (قوله حيث لم يكن فورا) وأما لو كان فورا فلا تفرق الأصابع من الاسنان أي ويحصل الضم لانه دخل في قوله أو في حكمه ولو تعدد المحل (قوله فأخذت ثلاثين من الابل أيضا) أي كما أن ثلاثة اليد الاولى منها ثلاثون وانما لم ترجع عند قطع ثلاثة اليد الثانية لان كل يد محل بانفراده فلا يضم دية أصابع يدي يد أخرى حيث لا فورية



(قوله بخلاف الاسنان) الفرق بين الاسنان وغيرها أن الاصابع كالشيء الواحد لان كل اصبع بانفراده لا يمكن الانتفاع به غالباً بخلاف الاسنان لما كان كل سن يمكن الانتفاع به مع انفراده صارت كالأعضاء المتعددة (قوله شرط في الضم أمرين) الأمران هما اتحاد المحل وكونه في الاصابع (قوله في القسمين الأولين) أي وهما المتقدمان في قوله وضم متعد الفعل أو مافي حكمه (قوله وأما إذا اتحد المحل) أي وتعدد الفعل هذا هو المراد فاتحاد الفعل أو مافي حكمه كالضربات في فوراً قوي من اتحاد المحل مع تعدد الفعل لأنه عند اتحاد الفعل لا فرق في الضم بين اتحاد المحل واختلافه بل يضم مافي محل الى محل آخر ولا يتقيد بأصابع ولا أسنان بخلاف ما إذا كان المحل مختلفاً وتعدد الفعل فيفصل (٤٤) بين الاصابع فيجب الضم فيها في المستقبل دون غيرها كالاسنان والمواضع

والمناقل (قوله ومافي زالح) لا يخفى أن اتحاد المحل غير معتبر في الاسنان فلا فرق بين كون الفكين محلاً أو محلين لان الحكم لا يختلف بذلك وكذا وجدت بعض شيوخنا استشكله إلا أنك خير بأنه يظهر لذلك ثمة في القصاص كما هو ظاهر وتظهر ثمة ذلك أيضاً على القول المقابل في الاسنان فان فيها قولين (قوله اذالم يكن في فوراً واحد) والاضم بعضها لبعض حتى تبلغ الثلث فترجع للدية (قوله وكذلك لو كان في فوراً واحد) أي ضربات ولكن في فوراً واحد (قوله ولا يضم عند الخطأ) أي وسواء اتحد محلها ما كيد واحدة أو تعدد (قوله وكان الفعل في حكم المتحد) أي ولا يتصور أن يكون الفعل واحد أو قوله لان ذلك خاص بمتحد الفعل الاوضح أن يقول وكان الفعل في حكم المتحد ولا يتصور أن يكون الفعل واحداً بخلاف الذي قبله فانه يتصور اتحاد الفعل كما يتصور كونه في حكم المتحد (قوله ونجمت) وفي بعض النسخ ونجم ويرد من التاء لان الفعل اذا أسند الى ظاهر مجازي التانيث جاز فيه ذلك (قوله ولو كان صيباً) أي أو امرأة

بخلاف الاسنان فلا يضم بعضها البعض بل تأخذ لكل سن خمساً من الابل إلا أن يكون في ضربة أو ضربات في فوراً يضم كما مر فقوله أو المحل في الاصابع شرط في الضم أمرين والضم في هذه بالنسبة للمستقبل لا للماضي فلو ضربها فقطع لها اصبعين من اليد اليمنى مثلاً فأخذت لهما عشرين من الابل ثم بعد مدة ضربها فقطع لهما اصبعين من تلك اليد فأنها تأخذ لهما عشرة من الابل وكذلك لو قطع لهما في الضربة الأولى ثلاثة وأخذت لهما ثلاثين وفي الضربة الثانية واحداً فأخذت له خساً ولا تترد مأخذت في الصورتين ولو كان القطع الثاني من غير اليد الأولى لم يضم وأما في القسمين الأولين فلا يتصور فيه ماض ولا مستقبل والحاصل أن الفعل المتحد أو مافي حكمه يضم في الاصابع والاسنان وغيرها وأما إذا اتحد المحل فيضم في الاصابع لا في غيرها فقوله في الاصابع متعلق بقوله أو المحل ولو قال كالمحل كان أحسن ليكون قوله في الاصابع قاصراً على ما بعد الكاف ومحل الاسنان متحد ولو كانت من فكيين ومافي ز من أنهم ما محلان فاسد (ص) والمواضع والمناقل (ش) قال فيها الوضرب منقلة ثم منقلة فلها في كل ذلك مال للرجل اذالم يكن في فوراً واحد وكذلك لو كانت المنقلة في موضع الأولى نفسه بعد برئها فلها فيها مثل مال الرجل وكذلك المواضع ولو أصابها في ضربة عناقيل أو مواضع بلغت ثلث الدية رجعت فيها الى عقلها يريد وكذلك لو كان في فوراً واحد (ص) وعمد لخطا وان عفت (ش) فاذا قطع لهما ثلاثة أصابع عمداً فاقتصت منه أو عفت عنه ثم قطع لهما بعد ذلك ثلاثة أصابع خطأ فلها في كل اصبع عشرين من الابل فقوله وعمد الخ عطف على الاسنان أي ولا يضم عند الخطأ اتحاد محلها أو تعدد وكان الفعل في حكم المتحد وليس كالذي قبله لان ذلك خاص بمتحد الفعل كما تقرر (ص) ونجمت دية الجراح لخطأ بلا اعتراف على العاقلة والجاني (ش) هذا شروع في بيان من يحمل الدية المتقدم ذكرها في النفس وأجزائها فاذكر أن دية جناية الجراح الخطأ النابتة بيينة أو بلوث سواء كان مسلماً أو مجوسياً أو ذمياً ذكراً أو أنثى تنجم على عاقلة الجاني والجاني كبرجل منهم ولو كان صيباً كما يأتي بيانه مع كيفية التجريم وسميت بذلك لانها تعقل لسان الطالب عن الجاني ويأتي جسد هافا حترز بالحرج عن الرقيب فان قيمته حالة على الجاني واحترز بالخطأ عن العمدة فان العاقلة لا تحمل شيئاً منها بل هي حالة على الجاني حيث عني عنه وفي حكم الخطأ العمدة الذي لا قصاص فيه كالأمومة والجائفة كما يأتي ولا تحمل ما اعترف به الجاني بل تكون الدية في ماله انظر شرح الرسالة وذكروا الشيخ شرف الدين أن الجاني اذا كان عدلاً مأموناً بان لا يقبل الرشوة من أولياء المقتول بان يقولوا له اعترف بأنك قتلت ولينا ونحن (١) نعطوك كذا وليس أكيد القرابة للمقتول ولا مديقاً لطفاله ولا يتهم في اغناء ورثة المقتول أقسم أولياء المقتول

أو مجنوناً فيعقلون عن أنفسهم ولا يعقلون عن غيرهم (قوله لانها تعقل الخ) أي لانها كانت تغرم الدية معه تعقل لسانه وكانت عنه من حيث أخذ الدية بتسامها منه أو لان شأنها أن تدافع عنه وذلك لان دفعها عنه دفعها عن نفسها (قوله حيث عني عنه) أي أو كانت مثلية على الاب أو ترك القصاص لعدم المماثلة وما عدا ذلك من العمد فهو على العاقلة كالخطأ كما أفاده المصنف بقوله الامتلاء يقتص منه من الجراح لا تلافه فعليه والحاصل أن المثلثة والمربعة كل منهما حالة في مال الجاني (قوله وذكروا الشيخ شرف الدين) هو الطخفي المعروف وكلام الشيخ شرف الدين ضعيف والصواب أن العاقلة لا تحمل الاعتراف مطلقاً (قوله أقسم أولياء المقتول الخ) أي فان اقراره بلوث يجلت بسببه أولياء المقتول خمسين عينا وتجهلها العاقلة قوله نعطوك كذا بالشيخ اه



(قوله وساقط لعدمه الخ) أي وعضو ساقط فيه القصاص لعدمه أي لعدم المماثلة له (قوله أو ثلث دية) أي دية مسلم يتصور ذلك فيما إذا أمهاني مواضع متعددة بحيث تبلغ ثلث دية (قوله وانما أتى) جواب عما يقال عطف الخاص على العام لا بدله من نكتة ثم لا يخفى ان هذا التوجيه يأتي أيضا في قوله وساقط لعدمه (قوله وكسر الفخذ) وانما تحمل كسر الفخذ مع بلوغها الثلث حيث كان فيه حكومة وأما إذا جنى ولا مماثل له وبفرض وجوده لا يقتص منه لأنه متلف فيتمارض فيها قوله وساقط لعدمه فإنه يقتضي ان الدية في هذه في مال الجاني وقوله الا لا يقتص منه الخ فإنه يقتضي أن الدية فيها على العاقلة والظاهر العمل على الثاني بالاولى مما ذكره المصنف ٣ (قوله من الشروط السابقة) المناسب أن يقول من الشرط السابق أي الذي هو قوله ان بلغ (قوله ويدي بالديوان) نحوه لا بن الجاني تبعاً لابن شاس وهو خلاف ظاهر المدونة من قول مالك انما العقل على القبائل (٤٥) كانوا أهل ديوان أم لا قاله ابن رشد وقد نقل في توضيحه كلام ابن رشد وقال

وكانت الدية على عاقلة الجاني منجمة اه وكلام المؤلف لا يخالفه لان معني قوله بلا اعتراف ان العاقلة لا تحمل ما اعترف به الجاني من حيث اعترافه وأما اذا وجدت شروط الحل في الاعتراف فإنها تحملها من حيث القسامة لا من حيث اعترافه (ص) ان بلغ ثلث دية الجاني عليه أو الجاني وما لم يبلغ خال عليه كعمد ودية غلظت وساقط لعدمه (ش) يعني ان شرط الدية التي تجزم على العاقلة والجاني أن تكون قد بلغت ثلث دية الجاني عليه أو الجاني فأكثر وما لم يبلغ ثلث دية ماذ كرفيكون حالا على الجاني فقط وكذلك لا تحمل شيئا من أرض الجناية العمد وكذلك لا تحمل شيئا من الدية المغلظة على الاب بل هي حالة على الجاني وكذلك لا تحمل شيئا مما وجب من المال على الجاني حيث سقط عنه القصاص لعدم العضو المماثل لما وقعت الجناية عليه كما اذا فاق أعور اليمنى عين شخص عني عمدا فعليه خمسمائة دينار في ماله حالة وبقي شرط خامس أنها لا تحمل دية قاتل نفسه كما يأتي فقوله ان بلغ الخ فلو جنى مسلم على مجوسية خطأ ما بلغ ثلث دية أو ثلث دية جلتة العاقلة وان جنى مجوسي أو مجوسية على مسلم ما بلغ ثلث دية الجاني أو الجاني عليه جلتة العاقلة وقوله كعمد أي كدية عمد وقوله ودية غلظت من عطف الخاص على العام لانها لا تكون الا في العمد وانما أتى به لئلا يتوهم أن القصاص لما كان ساقطا صار كالخطأ (ص) الا لا يقتص منه من الجراح لا تلافه فعلها (ش) يعني أن الجراح التي لا يمكن القصاص منها كالجائفة والآمة وكسر الفخذ وما أشبه ذلك وسواء كانت الجناية عمدا أو خطأ وسواء قدر الشارح فيها شيئا معلوما أم لا فان العاقلة تحمل ذلك حيث بلغت الثلث وهذا معلوم مما تقدم لانها اذا لم تحمل في الخطأ ما هو أقل من الثلث فأولى ما هو فحصول على الخطأ والاستثناء من قوله كعمد (ص) وهي العصبية ويدي بالديوان ان أعطوا ثم بها الاقرب فالاقرب (ش) مراده أن العاقلة عمدة أمور العصبية وأهل الديوان والموالي وبيت المال فقوله وهي العصبية أي بعض العاقلة العصبية أو وهي العصبية ومن بعدها فبقدر مع المبتدأ أو مع الخبر وكأنه قال وهي العصبية ويقدم منها الاقرب فالاقرب لكن أهل الديوان مقدمون على العصبية ان كان لهم جوامك تصرف لهم قال ابن شاس اذا كان القاتل من أهل الديوان مع غير قومه جلا وعنه دون قومه قال أشهب وهذا في ديوان عطاءؤه قائم فان لم يكن عطاءؤه فاعلم يحمل عنه قومه فان اضطر أهل الديوان الى معونة قومهم لقتلهم أو لانتقطاع ديوانهم أعانوههم قاله

في توضيحه كلام ابن رشد وقال اللغوي القول انها تكون على أهل الديوان ضعيف انما راعى قيل القاتل فكان على المؤلف الجري على مذهب المدونة فان الذي ذكره هو لما لك في الموازية والعنينة وقد تورك ابن مرزوق على المؤلف نظاها (قوله الاقرب فالاقرب) أي على ترتيب النكاح من قوله وقدم ابن الخ ثم أنه يصح جرمه على أنه يدل من الهاء ونصه على الحال وأل زائدة أي مترتين (قوله أو هي العصبية ومن بعدها) أي وهي العصبية وأهل الديوان والموالي الاعلون والاسفلون (قوله فان لم يكن عطاء) أي أصلا أي انتفى العطاء من أصله (قوله قومهم) أي قوم أهل الديوان هذا ظاهره وفيه مخالفة لما قبله من جهة أنه حكم فيما قبله بأنه اذا انقطع العطاء فإنه يحمل الدية قوم الجاني وهنا قد جعل الجاني قوم أهل الديوان لكن مع أهل الديوان ولكن النقل أن الذي بعين عاقلة الجاني فظاهر تلك العبارة لا يعول عليه وان

عول عليه عجز وقوله اقلتهم الخ سيأتي ان حدها سبعة أو الزائد على ألف أي فتكون القلة عدم بلوغهم السبع مائة أو الزائد على ألف وقوله أو لا تقطاع ديوانهم أي كان ديوانهم قائما ثم انقطع الا أنك خير بان هذا يخالف ما في عب وشب وذلك انهم ما يصرحان بأن المراد ان أعطوا عطاء مستمرا وعبارة عجز يعني أن أهل الديوان مشروط بكون العطاء قائما لهم أي بأن يعطوا بالفعل منه وكذا نقله اللغوي عن ابن القاسم وأشهب اه أقول وعبارة عجز هذه لا تنافي ما قاله في الجواهر الذي ذكره شارحنا فيكون التعويل على ذلك لا على كلام عب وشب والخاص أن بعضهم أفاد أن المراد بأهل الديوان الواحد ديوان اقليم واحد فأهل مصر كلهم ديوان واحد وان اشتملت على سبعة أنفار كعرب وسرا كسة وجاويشية واستظهر غيره أنه لا يعقل عن كل واحد الا طائفة كالتفرقة قوله قوله من الشروط الخ ليس هذا في نسخ الشارح التي بأيدينا اه



والجوايشية لاتحاد العطاء والديوان معناه البرنامج الذي يجمعهم بما لهم وبما عليهم نزل ذلك منزلة النسب لما جلاوا عليه من التناصر والتعاون وديوان أصله ديوان فتصوّر في أحد الواووين بأنه يجمع على ديواوين ولو كانت المياه أصلية أقبل ديواوين (قوله فالاعطاء شرط في التبديئة) الذي عند ابن مرزوق أنه شرط في كونهم عاقلة (قوله لانهم عاقلة مطلقا) أي سواء جلاوا الديانة أو لم يحملوها (قوله ثم الموالى الاعلون) ويدخل فيهم المرأة المباشرة للمعتق بخلاف الاسفلون ؛ فلا تدخل المرأة المعتقدة (قوله فعليه بقدر ما ينوبه الخ) أي بحيث بقدر أن العاقلة سبعمائة ويعطى جزأ أن لو كانت عاقلة وكانوا سبعمائة وقوله لان العلة التناصر أي وهي جارية في المسلم والكافر وقوله لا الورثة أي ولو قلنا العلة الورثة (٤٦) لكان الذي يعقل على الكافر أهل دينه مطلقا لانهم الذين يرثونه (قوله خلافا لما

يفيده كلام المواق) أنه شرط في قوله وهي العصبية الخ أي فهو شرط في جميع ما تقدم وانما دنته أي الذي على أهل دينه قال وهذا الذي في المواق هو ما يفيد النقل وشارحننا تبع اللقاني (قوله النصراني للنصارى) أي يرجع النصراني للنصارى ويرجع اليهودى لليهود أي فعقل عن كل أهل دينه وقوله فيشمل المرأة أي فيشمل الجاني المرأة الجانية أي فلأريد من كانت الجزية عليه بالقول فلا يشمل المرأة اذا جنت والمعتق لمسلم اذا جنى لانه لا جزية عليه لان قولنا من يحمل معه الجزية يقتضى ان الجاني عليه جزية (قوله والمراد بكور مصر هنا البلاد) أي وليس المراد بالكور المدن ومصر من اسوان الى الاسكندرية وذكر مصر لانه قل أن يوجد بلدان كثيرة تحت حكم مدينة واحدة غيرها والكاف داخلة على مصر لان قاعدة المواق ادخال الكاف على المضاف واردة المضاف اليه أي وضم كور مصر والشام والمغرب (قوله ثم ان هذا يحتمل الخ) وعلى انه عام حتى في المسلم يحمل على ما اذا كانت

في الجواهر فالاعطاء شرط في التبديئة لاني كونهم عاقلة لانهم عاقلة مطلقا (ص) ثم الموالى الاعلون ثم الاسفلون ثم بيت المال ان كان الجاني مسلما (ش) أي فان لم يكن للجاني عصبية فانه يبدأ بالموالى الاعلين وهم المعتقون بكسر التاء من غير خلاف لانهم من العصبية غير أن عصبية النسب مقدمة عليهم فان لم يكونوا فالموالى الاسفلون فان لم يكن للقاتل عاقلة فان بيت المال يحمل الديانة عنه وقد علمت أن بيت المال لا يعقل عن غير المسلم وهل على الجاني شئ من الديانة حيث عقل عنه بيت المال أولا وعلى الاول فعليه بقدر ما ينوبه أن لو كانت على العاقلة فان لم يكن بيت مال أو كان ولا يمكن الوصول اليه فانه ان يكون في مال الجاني فقوله ان كان الجاني مسلما أي أو مرتدا كما يأتي في باب الردة في قوله والخطأ على بيت المال كاخذه جناية عليه شرط في قوله ثم بيت المال خاصة كما يفيد كلامه في توضيحه وعليه فالذي كالمسلم في أن عاقلته عصبته وأهل ديوانه ان وجد ذلك ثم الموالى الاعلون ثم الاسفلون وبعبارة شرط في بيت المال لافيه وفيما قبله اذ لا فرق فيه بين مسلم وغيره لان العلة التناصر لا الورثة خلافا لما يفيد كلام المواق (ص) والافالذي ذودينه (ش) أي والابان كان الجاني كافرا والمجنى عليه مسلما أو كافرا فعاقلة الجاني التي تحمل عنه من أهل دينه النصراني والنصارى واليهودى لليهود فلا يعقل يهودى عن نصراني ولا العكس والمراد بذي دينه من يحمل عنه الجزية أن لو كانت عليه وان لم يكونوا من أقاليمه فيشمل المرأة ومن أعتقه مسلم اذا جنى (ص) وضم ككور مصر (ش) الكور بضم الكاف وفتح الواو جمع كورة بضم الكاف وسكون الواو وهي المدينة كما قاله الجوهري والمراد بكور مصر هنا البلاد التي يعملها وكذا المراد بكور الشام ونحو ذلك ثم ان هذا يحتمل أن يكون في عاقلة المسلم وغيره ويحتمل أن يكون في عاقلة غيره وعليه فاستفاد من هذا في عاقلة المسلم من قوله فيما يأتي ولا شامى مع مصرى وما ذكره المؤلف هنا لا يخالف قوله ولا دخول لبدوى مع حضري إذ أهل الكور كلهم أهل حضروان سلم أن فيه أهل بدو وفيضم منهم الحضري للمصري لا غيره (ص) والصلى أهل صلحه (ش) أي من أهل دينه ثم يحتمل أن يريد أن عاقلة الصلحي اذا لم يكن من أهل ديوان وليس له عصبية ولا موالى اعلون ولا اسفلون ولا بيت مال ان كان لهم أهل صلحه ويحتمل سواء كان من أهل ديوان أولا فقيه نحو ما مر في الذنى (ص) وضرب على كل ما لا يضرب (ش) هذا راجع للجميع أي وضرب على كل من رتبته الديانة من عصبية وأهل ديوان وقرىب وذى وصلى اذا نجاكم كل البنا ما لا يضرب به (ص) وعقل عن صبي ومجنون وامرأة وفقير وغارم ولا يعقلون (ش) يعني ان كل

العصبية متفرقة في كور وبلدان متعددة وقصر الساكنون معه في كورته على الجمل فيستعين بمن في غير كورته من واحد عصبته لأن الكور تضم لبعضها ولو أوجب الجانب لان الجانب لا تحمل عنه (قوله وان سلم أن فيهم أهل بدو) أي سكن معهم أهل بدو وقوله الحضري للمصري الاولى للحضرى (قوله ويحتمل الخ) هذا الاحتمال الثاني مفاد به راء والمواق وتنت (قوله وعليه ففيه ما مر في الذنى) أي من أن قول المصنف ان كان مسلما هل هو شرط في بيت المال فقط أو في قوله وهي العصبية وعج ارتضى انه شرط في قوله وهي العصبية فيكون الاحتمال الثاني هو الراجح (قوله وفقير) أي لاشئ في بدو وقوله وغارم وهو الذي عليه دين يستغرق ما في يده وقوله بخلاف الاسفلون هكذا بالاصول التي بأيدينا اه



(قوله كالخني المشكل) انظر لم يجب عليها نصف ما على الذكرا المحقق (قوله وهو مقتضى قوله والجاني) أي المتقدم في قوله سابقا ونجحت دية الحر الخطاء على العاقلة والجاني (قوله وبعبارة الخ) هذه مخالفة للعبارة الاولى والاولى للزرقاني الشيخ أحمد وارتضاها عجم ولكن مفاد النقل العبارة الثانية (قوله لان قدم غائب) أي أو بلغ صبي أو أفاق مجنون وانما اقتصر على قوله لان قدم غائب ولم يقل ان بلغ صبي أو أفاق مجنون لان الغائب بصفة من تضرب عليه فكان يتوهم أنهم تضرب عليه وأما عدم ضربها على الصبي والمجنون ونحوهما فليس محلا للإيمام حتى ينص عليه (قوله وقت ضرب الدية على العاقلة) أي جعلها على العاقلة (قوله على من كان غائبا غيبة بعيدة الخ) وهذا اذا لم يعلم حاله وأما اذا علم أنه غائب غيبة انقطاع فلا يضرب (٤٧) عليه مطلقا وغيبة الرجوع يضرب مطلقا

أى قريت أو بعدت أفاده عجم ولم يبين كعج قدر البعد والظاهر ما كان كافر بنية من المدينة أو مكة وهذا بالنسبة لغير الجاني وأما الجاني نفسه فيضرب عليه ولو كان غائبا وقت الضرب غيبة بعيدة (قوله وصف أحوال) المناسب لتقدير أحد الأمرين أن يقول والوصف أحوال والمحال المعبر وصف أحوال وقت الضرب والوصف والحال شئ واحد والمراد وصف الشخص الذي من العاقلة من كونه بالغاً أو غير بالغ مثلاً وقت ضربها وليس المراد حال نفس الوقت ومن ذلك ما اذا كان في العاقلة خنثى فان استمر الاشكال لوقت الضرب لم تضرب عليه وان اتضح بعده ضربت عليه (قوله ولا تسقط الخ) الاولى أن يقول المصنف فلا تسقط الخ لانه مفسر على قوله والمعتبر وقت الضرب (قوله ولا تسقط عنه بعسر أو موته) وكذا لا تسقط بحجونه أو سفره رافضا سكنى بلده أو فارا وكذا قبل الضرب ان قصد الفرار فتضرب عليه لان قصد رفض سكناها بغير فرار فلا تضرب

واحد من هذه الخمسة اذا حصل منه جنابة على الغير يعقل عنه أى يغرم عنهم وكل منهم لا يعقل أى لا يدخل في العاقلة اذا حصلت الجنابة من الغير والعبد كالقبر كما قاله الشارح وفيه نظر لان جنابة العبد في رقبته وانما لم تضرب على هؤلاء لانهم العانة والفقير والغارم محتاجان للعانة وسقطت عن الصبي والمجنون والمرأة لعدم التناصر منهم وهو علة في ضربها وقوله وامرأة حبيبة أو احتمالا كالخنثى المشكل والاعتبار بوقت الضرب فلو كان حينئذ خنثى مشكلا ثم اتضح بعده فلا يدخل فقوله ولا يعقلون أى عن غيرهم ويعقلون عن أنفسهم لانهم مباشرون للآلاف فتؤخذ من المولى ويتبع المعدم وهو مقتضى قوله والجاني لكن قوله ولا يعقلون بالنسبة للمرأة مستغنى عنه بقوله وهي العصبية اذ تخرج منه المرأة والجواب أنه ذكره بالنسبة الى المولى اذ هو شامل للآناث وبعبارة ولا يعقلون لانهم أنفسهم ولا عن غيرهم كما قاله س (ص) والمعتبر وقت الضرب لان قدم غائب (ش) يعنى أن المعبر في الملاء والعسر والبلوغ وغير ذلك وقت ضرب الدية على العاقلة ولهذا لا تضرب على من كان غائبا غيبة بعيدة وقت الضرب أو كان غير بالغ ثم قدم أو بلغ بعد ذلك قوله والمعتبر نائب فاعله عائد على أل ووقت بالرفع خبر ويقدر مضاف أى والوصف المعبر وصف أحوال وقت الضرب (ص) ولا تسقط عنه بعسر أو موته (ش) يعنى أن الدية اذا ضربت على العاقلة بقدر حال كل واحد ثم بعد ذلك أعسر أحدهم أو مات فانه لا يسقط عنه شئ مما ضرب عليه على المشهور وتعمل بالموت والفلس (ص) ولا تدخل البدوى مع حضرى ولا شامى مع مصرى مطلقا (ش) يعنى أن عاقلة الجاني اذا كان فيم يبدوى وحضرى فان البدوى لا يدخل مع الحضرى ولا عكسه ولا دخول الشامى مع مصرى ولا عكسه وسواء كان المأخوذ متحدا بالجنس أو لا لان العلة التناصر والشامى لا ينصر من في مصر ولا البدوى الحضرى بل الدية على أهل قطره وانظروا كانت اقامة الجاني في أحد القطرين أكثر أو مساوية ما الحكم وينبغي أن يكون كالمتبع الذى له أهلان (ص) الكاملة في ثلاث سنين تحل باو آخرها من يوم الحكم (ش) يعنى أن الدية الكاملة تنجم على العاقلة في ثلاث سنين أو لها يوم الحكم أى ابتداء تنجيم الدية يوم الحكم لا يوم القتل على المشهور وليس المراد بالدية الكاملة دية الحر المسلم بل المراد بها أى دية كانت سواء كان المقتول مسلما أو كافرا ذكرا أو أنثى وسواء كانت عن نفس أو ظرف كقطع اليد أو ذهاب عقل أو نحو ذلك خطأ أو يحل النجم الثالث بآخر السنة الثالثة

عليه وهذا في العاقلة لا الجاني وأما انتقال الجاني فانه غير معتبر فتضرب عليه ولو قصد رفض سكناها لغير فرار (قوله ثم بعد أن أعسر أحدهم) أى وجب ثبوت عسره ان جهل حاله وان ظهر ملاءؤه أو علم فيجوز على ما سبق (قوله فان البدوى الخ) أى اذا كانت عاقلة القاتل بعضها حضرى وبعضها بدوى وكان ساكنامع أحدهما فانه لا يضم بعضها الى بعض وتكون الدية على من هو منهم (قوله وسواء كان الخ) تفسير الاطلاق انما يحسن به اذا اختلف العرف والافدية الشامى والمصرى متحدة ويحتمل أن يفسر الاطلاق سواء قربوا من الجاني أو بعدوا وسواء كانوا أقرب من الآخر أو عكسه (قوله وينبغي الخ) استظهر عجم خلافه وان الظاهر اعتبار المحل الذى هو به وقت الضرب سواء كانت اقامته به أكثر أم لا وهو المناسب لقول المصنف المعبر وقت الضرب (قوله لا يوم القتل على المشهور) ومقابل المشهور هو من يقول يوم القتل وهو الاجرى

استظهر عجم  
خلافه وان الظاهر  
اعتبار المحل الذى هو به وقت الضرب سواء كانت اقامته به أكثر أم لا وهو المناسب لقول المصنف المعبر وقت الضرب (قوله لا يوم القتل على المشهور) ومقابل المشهور هو من يقول يوم القتل وهو الاجرى



(قوله الكاملة مبتدأ) لا يخفى أنها جملة استئناف بياني كأنه يسئل عن تنجيمها في كم من الزمن فقال الكاملة (قوله تحمل صفة لثلاث) أي أن كل سنة تحمل بأخرها لا يخفى أن ذلك لا يظهر بل المناسب أن يكون ضمير تحمل عائداً على النجوم المنهومة من السياق أو أن ضميره يرجع للكاملة على حذف مضاف أي أجزاؤها (قوله هذا هو المشهور) ومقابل المشهور وحلول غير الكاملة (قوله بالتمثيل) مأخوذ من الثلث أي أن المنجم الثلث وهذا هو المشهور من المذهب لا يخفى أن ما ذكره المصنف ضعيف والمعتمد أن النصف ينجم في سنتين كل سنة ربع وان الثلاثة الارباع ثلاث سنين كل سنة ربع قال بعض شيوخنا نقلاً عن بعض شيوخه لعله مبني على أن الدية ربع (قوله يشهد لما قاله المؤلف) أقول لا يشهد لأن المدونة قابلة لأن يقال تنجم في ثلاثة كل سنة ربع (قوله حكم الدية الواحدة الخ) هذا يشير إلى أن قول المصنف حكم الدية الواحدة يجوز فيه أمران (٤٨) الأول كحكم الجناية الواحدة الثاني كحكم الدية الواحدة ثم لا يخفى أن المعنى على

الأول ظاهر وأما المعنى على الثاني فعنه أن أجزاء الدية التي على عواقل حكم الدية الواحدة (قوله وتصير في التنجيم حكم الجناية الواحدة) لا يخفى أن المصنف نبه على هذا الثلاثي وهو أن الدية الثانية إنما تنجم على العاقلة بعد وفاء الأولى (قوله من أن المتعدد كالتخذ) من معنى في أي مطلق المتعدد كالتخذ أي وإن كان الأول حكم التنجيم على عواقل حكم التنجيم على العاقلة الواحدة ومعنى الثاني تعدد الجنابات كالجناية الواحدة (قوله لأن معناه حكم الخ) أي على الوجه الأول من الوجهين السابقين (قوله ولا يشبه الخ) حاصله أنه يشبه بما قبله من حيث إن المتعدد كالتخذ وإن كان المعنى مختلفاً ولا يصح التشبيه بقوله كحكم الواحد بدون أن يلاحظ الإطلاق بل يلاحظ أن يكون المشبه في الأمرين واحداً بحيث يقول تعدد الجنابات كحكم العاقلة الواحدة لأن هذا لا يصح لأن تعدد

وكذلك كل نجم غيره فقوله الكاملة مبتدأ وفي ثلاث خبر أي كأنه في ثلاث سنين وفي بعض النسخ ليس فيها سنين وقوله تحمل صفة لثلاث (ض) والثلث والثلثان بالنسبة (ش) المشهور أن الدية غير الكاملة تنجم كالبيكاملة فالثلث ينجم في سنة والثلثان سنتان هذا هو المشهور فقوله بالنسبة أي إلى الدية الكاملة (ض) وتنجم في النصف والثلاثة الارباع بالتمثيل (ش) يعني أن الجناية إذا بلغ موجبها نصف الدية الكاملة أو ثلاثة أرباعها فإنه ينجم للثلث سنة وللستس الباقي سنة وينجم للثلثان في سنتين وينجم الباقي وهو نصف الستس في سنة ثالثة وهو المراد بقوله (ثم للزائد سنة) وهذا هو المشهور من المذهب يشهد لما قاله المؤلف قول المدونة أن الثلاثة الارباع في ثلاث سنين (ض) وحكم ما رجب على عواقل بجناية واحدة كحكم الواحدة (ش) يعني أن حكم التنجيم على عواقل متعددة مع اتحاد الجناية حكم التنجيم على العاقلة الواحدة فلو جازل أربعة رجال من الأضحية فسقطت منهم على رجل فقتلته فإن ربع الدية الواجب على عاقلة كل واحد منهم ينجم عليهم في ثلاث سنين كحكم الدية الواحدة وإن كان ما ينوب كل واحدة دون الثلث وظاهره وإن كان ما يؤخذ من كل مخالفاً لما يؤخذ من الآخر كأن يكون بعضهم من أهل الذهب وبعضهم من أهل الأبل مثلاً وعلى هذا فهو مخصص عموم ما ذكره المؤلف أولاً من أن العاقلة لا تحمل ما دون الثلث ومن أن الدية لا تكون من صنفين (ص) كتعدد الجنابات عليها (ش) يعني أن الرجل أو الرجال من قبيلة واحدة إذا قتل رجالاً خطأ فإن الديات تنجم على عاقلة القاتل في ثلاث سنين وتصير في التنجيم حكم الجناية الواحدة فهو مشبه بما قبله من أن المتعدد كالتخذ أي تعدد الجنابات كالجناية الواحدة في كونها على العاقلة في ثلاث سنين خاصة ولا يصح تشبيهه بقوله كحكم الواحدة لأن معناه كحكم العاقلة الواحدة ولا يشبه تعدد الجنابات بالعاقلة الواحدة (ض) وهل حدها سبعمائة أو الزائد على ألف قولان (ش) أي وهل حد العاقلة الذي لا تنقص عنه سبعمائة أو الزائد على ألف أي زيادة لها بالكالعشرين ففوق فعلى الأول لو وجد أقل من سبعمائة ولو كان فيه هم كفاية كمل من غيرهم وعلى الثاني لو وجد أقل من الزائد على ألف كمل حتى يبلغ ذلك قال في الزائد كمال أي الكامل في الزيادة كما مر وبعبارة وهل حد العاقلة الذي لا يضم من بعده له بعد بلوغه فإذا وجد هذا العدد مثلاً من

الجنابات لا يناسب أن يشبه الأعمام من نوعه وهو الجناية لاما كان من غير نوعه وهو العاقلة الواحدة (قوله أي الفصيلة وهل حد العاقلة) أي حد أقلها أي وأما أكثرها فلا حد له والحاصل أن قول المصنف سبعمائة أي ولا يضم لهم إلا بعد وأما أهل الطبقة الواحدة فيضرب عليهم ولو عشرة آلاف كما في (قوله فعلى الأول لو وجد أقل من سبعمائة) أي بأن وجد من الأخوة أقل من سبعمائة فإنه يكمل من بني الأخوة مثلاً إن وجدوا والأعمام مثلاً إن لم يوجدوا (قوله فإذا وجد هذا العدد مثلاً من الفصيلة) أعلم أن سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان فخرية شعبه صلى الله عليه وسلم وكنانة نبيلته وخلاصته أن خزيمة شعبه وتفرقت منه قبائل كنانة وتميم وقيس وأسد وقيل مضر وشيب وقر يش الذي هو فهر عمارته وقصى طه وهاشم فخذوه وبنو العباس فصيلة والعشيرة الأخوة والحاصل أن كل واحد أعظم بما بعده فالشعب أعظم بما بعده والقبيلة كذلك



وهكذا وقد تظم ذلك بعضهم فقال قبيلة قبلها شعب وبعدهما \* عمارة ثم بطن تلوه فخذ

وليس بأوى الفتي الأفضليته \* ولا سداد لسهم ماله قنذ والقنذ بضم القاف وذالين معجمتين أو لهما مفتوحة الريش الذي يجعل في السهم والشعب بفتح الشين المعجمة والعمارة بالفتح وقد تكسر فاذا علمت ذلك فنقول اخوة القاتل عشيرته وبنو عمه فصيلته وافهم غير ذلك مما ذكرنا وقول الشارح فاذا وجد هذا العدد من الفصيلة بأن قدر أن أولادهم الجاني سبعة أو أكثر من ألف على الخلاف فيحكم بأن الدية تنقل إلى من بعدهم وهذا عند فقد العشيرة التي هي الاخوة وفقد بنينهم والاولاد والافلو كان للجاني أولاد ذكور وكانوا سبعة لا يعدل إلى أبنائهم فاذا لم يوجد في الاولاد العدد (٢٩) المذكور ينتقل إلى من بعدهم الاقرب فالاقرب

والحاصل أن ما قاله الشارح طريقة

يعرف منها تقديم الاقرب فالاقرب

في الجملة وليس المراد أن الفصيلة

يؤخذ منها وإن كان من هم أقرب

منهم موجودا فيرجع لما تقدم في

الشكاح من قوله وقدم ابن فابنه الخ

فمقدم الاخ وابنه على الجد ذرية

كما في (قوله على حكم الكفارة

في قتل) انظر وجه وجوبها مع

أن القتل خطأ وفي الحديث رفع عن

أمتي الخطأ والنسيان أي المؤاخذه

بهما ولعل ذلك لخطر الدماء (قوله

وما كان لمؤمن الخ) أي لا ينبغي

أن يصدر القتل منه الاعلى وجه

الخطأ وقوله مؤمنا أي ولا غيره

من هو معصوم (قوله أو شريكاً) ولو

تعدد القاتل والمقتول لو جيب على

كل واحد من القاتلين كفارة في كل

واحد من المقتولين (قوله اذا قتل

مثله) أي حراماً فلا يجيب في قتل

عبد خلا فالظاهر قول أشهب وقوله

معصوماً لأصائلاً وزانياً محصناً

ومرتداً وزنديقاً (قوله اذا ولأوله)

ابن مريزوق لا يخفى عليك ضعف

الاستدلال أما وأولاه فإنه وإن كان

الفصيلة لا يضم اليهم الفخذ مثلاً وإذا كل من الفصيلة والفخذ لا يضم اليهما البطن مثلاً وهكذا لأن هذا حد لمن يضرب عليه بحيث إذا قصر واعتسه لا يضرب عليهم لفساده فإنه يضرب على كل من له قوة الضرب عليه وإن قل بقدر ما لا يضرب به ثم يكمل من غيره (ص) وعلى القاتل الحر المسلم وإن صيباً أو مجنوناً أو شربكاً إذا قتل مثله معصوماً خطأ عتق رقبة ولعجزها شهران كالظهار (ش) هذا شروع في الكلام على حكم الكفارة في قتل الخطاواتها مرتبة واجبة لقوله تعالى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً الا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتمت رقبته مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله فقوله وعلى القاتل خبر مقدم وقوله عتق رقبة مبتدأ مؤخر والمعنى أن القاتل الحر المسلم وإن صيباً أو مجنوناً أو شربكاً إذا قتل معصوماً مثله قتل خطأ فإنه يلزمه عتق رقبة مؤمنة فإن عجز عن العتق فإنه ينتقل إلى الصوم ولا يجزى مع قدرته على عتق الرقبة وحكم صيام الشهرين وعتق الرقبة حكم صيام الشهرين وعتق الرقبة في كفارة الظهار فيا طلب هناك طلب هنا وما يمنع هناك يمنع هنا كما أشار له هناك بقوله سلمية عن قطع اصبع وعصى وبكم وجنون وإن قتل ومرض مشرف وقطع أذنين وصمم وهرم وعرج شديدتين وجذام وبرص وفالج الخ ثم قال صوم شهرين بالهلال منوى التابع والكفارة وتعم الأول أن انكسر من الثالث وخرج بالحر العبد فإنه لا كفارة عليه إذا أصبح عتقه إذا ولأوله وخرج بالمسلم الكافر فإنه ليس من أهل القرب وخرج بالمعصوم من كان غير معصوم الدم كالزندق والزاني المحصن ونحو ذلك فلا كفارة في قتلهم وأما المرتد فقد خرج بقوله مثله وخرج بالخطأ القتل العمد فإن الكفارة لا تجب فيه بل هي متدوية كما يأتي وتجب في مال الصبي والمجنون لأنهما من خطاب الوضع كالزكاة ولو أعسر كل فالظاهر أنه ينتظر البلوغ والافاقة لأجل أن يصوماً وقوله أو شربكاً وسواء كان المشار له هذا المكاف صغيراً أو مكافاً فيلزم كل واحد منهما أو منهم كفارة كاملة ولو لم يخصه من الدية الاجزاء قليل لأن ذلك عبادة وهي لا تتبع بعض (ص) لأصائلاً وقاتل نفسه كديته (ش) أي لا كفارة على قاتل صائلاً وهو القاصد الوتوب عليه وانما تعرض لهذا مع أنه يخرج بقوله خطأ لئلا يتوهم أنه لما لم يكن فيه قتل يكون كالخطأ وهو محترق وقوله معصوماً وكذلك لا كفارة على قاتل نفسه خطأ وأولى عمداً لأن الكفارة

(٧ - خرشي ثامن) لا يصح عتقه يصح صومه فقصارى أمره أن يكون كمن لا يجداً يعتق وأما ثانياً فإنه يلزم أن لا يكفر في الظهار لو حود

مثل هذا الاستدلال فيه وأما ثالثاً فلأن قوله تعالى ومن قتل يشمل الحر والعبد فتحصيصه بالحر يحتاج لدليل وقد علمت أن مذهب أكثر

الاصوليين أن الخطاب بالناس وبالمؤمنين يشمل العبيد ولم أقف على اشتراط الحرية في هذا الباب لغير المصنف ومتبوعيه ثم إن بعض الشيوخ

جعل وجوب اغترائه قد يقال إن طلب كفارة الظهار ليس كطلبها في قتل الخطأ الذي يخرج عن الظهار بدونها مع كون الظهار معصية مرتكبة

أثمناً كدأمرها (قوله وخرج بالمسلم الكافر فإنه ليس من أهل القرب) قد يقال الكفار مخاطبون بفروع الشريعة على المشهور

وحينئذ فلا فرق بين المسلم والكافر (قوله وخرج بالخطأ العمد) لا يخفى أن من الخطأ الذي فيه دية عمد الصبي ونوم امرأة على ولدها فقتلته

وامتناعها من ارضاعه لا قصد قتله حتى مات وسقوط شيء من يدها أو يدها عليه خطأ فقتله لا خطأ ليس فيه دية كسقوط ولد من أحد

أبويه أو سقيه دواء فمات فهدر فلا كفارة فيه (قوله لأنهما من خطاب الوضع) أي لأن الكفارة من خطاب الوضع فيه نظراً والحاصل أن

وجوب اخراجها على الولي خطاب تكليف وخطاب الوضع هو جعل الله جنازة ما ذكر سبباً في وجوب اخراج الكفارة على الولي



(قوله كاتسقط الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف كدبته راجع لقاتل نفسه وأما الصائل فلا يتوهم فيه دية (قوله المشهور الخ) أما الجنين فقابل المشهور أنه لا يندب فيه لأنه ليس بنفس وظاهر بهرام أنها مندوبة في العمد اتفاقا وخالف الشافعي فجعلها واجبة في العمد والحاصل أن مقتضى كلام بهرام أن الخلاف في الجنين فقط (قوله فلا يتوهم فيه عدم الكفارة) الاولى أن يقول لا يتوهم فيه كفارة أي بل يجوز بعدمها فليست (٥٠) مطلوبة أصلا (قوله أو نكول الخ) يريد به أن الايام اذا وجبت لهم القسامة

بقيام اللوث على القاتل فينكولوا  
عنما يحلف المدعى عليه (قوله فلا  
يتوهم فيه هذا الحكم) أي الذي  
هو جلد مائة أي لا يتوهم أي بل  
يجز به والاوضح أن لو قال فلا يتوهم  
فيه عدم الحكم المذكور (قوله قتل  
يجز به بالحكم المذكور) قوله قتل  
من إضافة المصدر للفعول  
وقوله قتل أي دعوى قتل والمراد  
بالقتل الموت الناشئ عن فعل فاعل  
من جرح أو ضرب أو سم أو نحوه  
(قوله وهو المحل الذي ينشأ عنه)  
أي وهو قوله قتلني فلان مع الجرح  
(قوله كان يقول بالغ) أي لاصبي ولو  
من اهتاق شرط البالغ العقل (قوله  
أني به لأنه لا يلزم من  
كون المقتول حرا مسلما حين القتل  
أن يكون كذلك حين القول مع أنه  
لا بد منه وقوله ولو خطأ ومقابله  
أنه لا قسامة مع ذلك لانها دعوى  
في مال وهو مروي عن مالك وقوله  
أو مسخوطا هو المشهور ومقابله  
لا يقبل قول المسخوط على العدل  
لبعد دعواه والمسخوط هو غير  
مرضى الحال بل ولو عدوا على  
عدوه قال في الذخيرة العداوة هنا  
تؤكده صدق المدعى لانها مظنة  
القتل بخلاف سائر الدعاوى (قوله  
أو زوجة على زوجها) مقابله قول  
ابن مزين لا يقبل قولها عليه لأنه  
مأذون له في ضربها (قوله عدلان

مشروطة بعدم القتل فإذا حصل القتل بطل الخطاب بها كما تسقط ديبته عن العاقلة لورثته  
(ص) ونذبت في جنين ورقيق وعمد وعبد وذمي (ش) المشهور أن الكفارة مندوبة في قتل  
الجنين وفي قتل الرقيق الجاري في ملك غير القاتل وفي قتل العمد الذي لا يقتل به ما لكونه  
عني عنه وأما لعدم التكافؤ وأما أن قتل به فلا يتوهم فيه عدم الكفارة وكذلك تندب الكفارة  
في قتل الرقيق الجاري في ملك القاتل وكذلك في قتل الذمي سواء وقع القتل خطأ أو عمدا (ص)  
وعليه مطلقا جلد مائة ثم حبس سنة وإن يقتل مجوسي أو عبدا أو نكول المدعى على ذمي  
اللوث وحلفه (ش) يعني أن الشخص البالغ رجلا أو امرأة حرا كان أو عبدا مسلما كان أو ذميا  
إذا قتل غيره عمدا ولو مجوسيا أو عبدا غيره أو له يوجب عليه جلد مائة وحبس عام من غير  
تغريب أي حيث عني عنه أو قتل من لا يكافئه وكذلك يلزم المدعى عليه المقام عليه لو  
بالقتل جلد مائة وحبس سنة إذا حلف جنين عينا بعد نكول المدعى رعي اللوث فقوله على ذمي  
اللوث أي على من قام عليه لوث والواو في وحلفه بمعنى مع أي أو نكول المدعى مع حلفه أي  
حلف ذمي اللوث وهو المدعى عليه وأولى لو نكل وبعبارة أو نكول الخ عطف على قتل أي أو  
كان القتل المدعى به ملتبساً بنكول المدعى على ذمي اللوث مع حلف المدعى عليه جنين عينا  
لأن العين ترد مثل ما يجب وسيصرح بذلك المؤلف في قوله فترد على المدعى عليهم فيحلف كل  
جنين ومن نكل حبس حتى يحلف وذكر المؤلف الحلف لاجل كونه داخلا تحت المبالغة  
وأما أن لم يحلف فلا يتوهم هذا الحكم فيه (ص) والقسامة سببها قتل الحر المسلم في محل اللوث  
(ش) القسامة كانت في الجاهلية فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم في الاسلام والمعنى أن  
السبب الذي تترتب عليه هو قتل الحر المسلم في محل اللوث أي في محل التلطيخ أي في الاتهام  
وهو المحل الذي ينشأ عنه غلبة الظن بصدق المدعى فلا قسامة في الجرح ولا في العبد ولا في  
الكافر وستأتي هذه المفاهيم في قول المؤلف ومن أقام شاهدا على جرح أو قتل كافر أو عبدا  
أو جنين يحلف واحد الخ (ص) كأن يقول بالغ حر مسلم قتلني فلان ولو خطأ أو مسخوطا على  
ورع أو ولد أو والد أو زوجة على زوجها (ش) هذا أول أمثلة اللوث والمعنى أن  
البالغ الحر المسلم الذي ذكر أو الاتي إذا قال قتلني فلان عمدا أو خطأ فإنه يقبل قوله ويكون لو ثا  
بشرط أن يشهد على إقراره بذلك عدلان فأكثر وأن يتحدى على قوله فإن قال قتلني فلان ثم  
قال بل فلان بطل الدم وسواء كان القاتل عدلا أو مسخوطا ادعى على أورع أهل زمانه أنه قتله  
أو زوجة ادعت على زوجها أنه قتلها أو كان القاتل ولدا ادعى أن أباه ذبحه أو شق جوفه أو  
قصده أزهاق روحه وأما الورع فمحددة فإنه لا يقتل به بل يحلف الولاة جنين عينا ويستحقون  
الدية مغلظة في مال الأب واحتراز ببالغ من الصغير فإنه لا يقبل قوله وبالحر من العبد فإنه  
لا يقبل قوله لأنه مدع لغيره وبالمسلم من الكافر فإنه لا يقبل قوله وأطلق في قوله قتلني فلان  
ليشمل الحر والعبد البالغ وغيره والذكر والاتي والعدل والمسخوط والمسلم والكافر (ص)

فأكثر) وانظر ما الفرق بينه وبين قوله أو بإقرار المقتول في الجرح ولو قيل للجروح من ضربك فقال لا أعرفه ثم  
قال بعد ذلك فلان لم يعتبر قوله وكذا لو قال فلان أو فلان على الشك (قوله لأنه مدع لغيره) الصواب في التعليل أن يقال الصبي والعبد  
والكافر ليسوا من أهل الشهادة بخلاف المسخوط والمرأة فانه من أهل جنسها في الجملة وأيضا قد يوجد من يعدل المسخوط وأما  
تعليل هذا الشارع فيرد عليه أن الحر إذا قال قتلني خطأ يقبل قوله لأنه مدع لغيره



(قوله ان كان به جرح) بضم الجيم (قوله التدمية الجراء) أى المصاحبة للجرح المحتوى على الدم الاجسر والتدمية هي قوله قتلتني فلان (قوله وأما التدمية البيضاء) أى قوله قتلتني فلان الخالي عن أثر جرح وقول المصنف ان كان به جرح شرط فيما قبل المبالغة فحقه أن يقدم عليها (قوله والمعنى ان المقتول اذا أطلق في قوله) في شرح شب وسواء أطلق المقتول أو بين خلافات اه أقول انه اذا بين وثبت ذلك فلا وجه للبطلان (قوله وواو وبينوا واول الحال) أى حال منتظرة مع اختلاف ما علم من فاعل صاحبها وهو فاعل أطلق كما ارتضاء الدماميني رداعلى المعنى وان منعه الشئى (قوله (١٥) لا خالفوا) أى كلهم أو بعضهم (قوله وليس لهم أن

يرجعوا القول الميت) وكذا لا يقبل رجوعه الى قولهم وأما رجوعه قبل مخالفتهم فالظاهر بطلان الدم (قوله ولان قال الخ) هذا مفهوم وبينوا لان عدم البيان صادق بما ذكره هنا (قوله أو قالوا كلهم قتله عدا) أى بل وكذلك اذا قالوا كلهم قتله خطأ ونكوا (قوله ولا على قاتل الخ) المناسب اسقاطه فلا مناسبة له هنا (قوله ومن قتله واجتزأ الخ) معطوف على قوله من قتله ونكول الخ أى وكما يفيد من ما يأتى من قوله واجتزأ وجه ذلك أن حاصله ان وجد اثنتان طامعا يحصل الاجتزأ ففهومه ان لم يوجد اثنتان فلا اجتزاء أى وحينئذ يسقط الدم (قوله لانه مال أمكن توزيعه) ومثل ذلك لو قالوا كلهم خطأ ونكل بعضهم فان لم نكل نصيبه ولا شئ لمن نكل الى آخره والحاصل أن من حلف جميع الايمان فيما اذا ادعى كل الاولياء الخطأ فله حصته من الدية ولم تجلف العاقلة جميع الايمان وأما ان حلف بعض الايمان فهو والناس كل لاشئ لهم من الدية ان حلف العاقلة جميع الايمان فان نكل بعض العاقلة عن الايمان فلن نكل من الاولياء أو حلف بعض الايمان

ان كان به جرح (ش) المشهور أن قول المقتول قتلتني فلان لا يقبل الا اذا كان فيه جرح وأثر الضرب ونحوه منزل منزلة الجرح وهذه هي التدمية الجراء وهو قول ابن القاسم وبه العمل والحكم قاله المتيطي وأما التدمية البيضاء فالمشهور عدم قبولها (ص) أو أطلق وبينوا (ش) هذا داخل في المبالغة والمعنى أن المقتول اذا قال قتلتني فلان وأطلق في كلامه فلم يقل لا عدا ولا خطأ فان أولياءه يبينون ذلك ويقسمون عليه فان حلفوا على العمد قتلوا وان حلفوا على الخطأ أخذوا الدية كما يأتى في كلامه وواو وبينوا واول الحال (ص) لا خالفوا (ش) يعنى أن أولياء المقتول اذا خالفوا قوله بان قال قتلتني فلان عدا فقالوا بل قتله خطأ أو بالعكس فانه لا قسامة لهم وبطل حقهم وليس لهم أن يرجعوا الى قول الميت بعد ذلك ولا يجابوا بذلك لانهم كذبوا أنفسهم واليه أشار بقوله (ولا يقبل رجوعهم) فقوله لا خالفوا معطوف على أطلق أى ولان خالفوا وليس معطوفا على بينوا لانه يصير التقدير حينئذ لا أطلق وخالفوا مع أنه لا مخالفة مع الاطلاق (ص) ولان قال بعض عدا وبعض لا نعلم أن نكلوا (ش) تقدم أنه قال لا خالفوا وعطف هذا عليه والمعنى أن المقتول اذا أطلق في قوله فقال بعض الاولياء قتله عدا وقال بعضهم لا نعلم هل قتله عدا أو خطأ أو قالوا كلهم قتله عدا ونكوا عن القسامة فان الدم يبطل في المستثنين وهو مذهب المدونة أما الاولى فلان الاولياء لم يتفقوا على أن عليهم قتل عدا فيستحقون القود ولا على قاتل فيقسمون عليه وأما فى الثانية فلمجرد نكلهم كما يفيد ما يأتى من قتله ونكول المعين غير معتبر بخلاف غيره ولو بعدوا ومن قوله واجتزأ بآتين طامعا من أكثر (ص) بخلاف ذى الخطأ فله الحلف وأخذ نصيبه (ش) يعنى أن مدعى الخطأ اذا خالفه غيره من الاولياء وقالوا لا نعلم خطأ أو عدا فمدعى الخطأ الحلف لجميع الايمان ويأخذ نصيبه من الدية لانه مال أمكن توزيعه بخلاف مدعى العمد يسقط نصيبه ومثل ذلك لو قالوا كلهم خطأ ونكل بعضهم فان لم نكل نصيبه ولا شئ لمن نكل وأما لو قال بعضهم خطأ وبعضهم عدا فسيأتى في قول المصنف (ص) وان اختلفا فيهما واستوا حلف كل وللجميع دية الخطأ (ش) يعنى أن المقتول اذا أطلق في قوله بان قال قتلتني فلان فقال بعض الاولياء قتله خطأ وقال بعضهم بل قتله عدا والحال انهم كلهم في درجة واحدة بان كانوا بنين أو اخوة أو نحو ذلك فانهم كلهم أى من ادعى العمد والخطأ يحلفون ايمان القسامة ويقضى للجميع بدية الخطأ فان اختلفوا كبت وعصبة فان ادعى العصبة العمد والبنت الخطأ فهو هدر ولا قسامة ولا قود ولا دية لانه ان كان عدا فذلك للعصبة ولم يثبت الميت لهم ذلك وان كان خطأ فالدية ولم يثبت أنه خطأ ويحلف المدعى عليه خسين عينا ما قتله عدا ويحزر دمه كفى الموازية وان ادعى العصبة الخطأ والبنت العمد تحلف العصبة ويأخذون نصيبهم من الدية ولا عبرة بقول البنت لانه

حصته مما يؤخذ من نكل من العاقلة (قوله يحلفون ايمان القسامة) ويحلف مدعى العمد على قدر ميراثه كمدعى الخطأ لانه بمنزلة في أخذ الدية كان مدعى العمد رجلا أو امرأة (قوله ويقضى للجميع بدية الخطأ الخ) أى على عاقلة الخاني (قوله فان اختلفوا) هذا محترز استوائهم في الدرجة أى بان كان المقتول ترك بنات وأعمام مثلا أى لم يكونوا في درجة واحدة (قوله فذلك للعصبة) أى فذلك العمد للعصبة أى فأمره للعصبة (قوله ولم يثبت أنه خطأ الخ) لا يخفى أن حاصل ذلك أن الميت لم يثبت كونه عدا ولم يثبت كونه خطأ أى لم يدعه (قوله وان ادعت العصبة الخطأ الخ) لا يخفى ان التعليل المتقدم وهو عدم الثبوت أى عدم ادعاء الميت جارا يضاف تلك



الحالة وهي دعوى العصبية الخطأ فانظر ما وجبه ذلك على أن تلك العصبية موجودة فيما إذا أطلق الميت وقالوا عدا أو خطأ فلهم الحلف مع أن الميت لم يثبت لهم ذلك (قوله وبطل حق ذي العمد) وترد أيمان من نكل وهو مدعى الخطأ فقط لا مدعى العمد فلا ترد أيمانه لانه لم ينكل (قوله فلمدعى العمد أن يدخل الخ) حاصل ما في المقام أنه لو كان مدعى الخطأ اثنان مثلاً ومدعى العمد اثنان فان نكل الاثنان اللذان ادعىا الخطأ فلا شيء المدعى العمد وهو ما تقدم وان نكل أحدهما وأراد الثاني الحلف فيحلف معه مدعى العمد ويشاركونه في نصف الدية الذي حلف عن يدعى الخطأ لا يستحق (٥٣) الا النصف (وقوله وبطل حقهم في حصة من نكل) أي التي كان يأخذها

أن لو حلف والا فهو مع النكل لا حصه له (قوله فان نكل الجميع الخ) هذا تكرار مع ما تقدم (قوله بيجرح أو ضرب) أي لمسلم أي على معانية ذلك وان لم يكن أثر وقوله معطوف على كان يقول أي على حذف مضاف والتقدير أي كقول بالغ وكشهادة شاهدين لأن الذي من أمثلة اللوث هو قول المقتول والشهادة لا الشاهدان (قوله خطأ أو عدا) أي وأثره موجود والالم يعمل بشهادتهما على إقراره فليس هذا بخلاف لقوله كان يقول بالغ لانه إقرار بالقتل الخ قال الزقاني ان قيل لم قال المصنف فيما تقدم مطلقاً وهنأ عدا أو خطأ فالجواب ان قوله عدا أو خطأ تفسير لقوله مطلقاً وذلك لان الاطلاق لم يتقدم ما يبينه فلذلك احتاج الى تفسيره ولو اقتصر على قوله خطأ أو عدا وترك قوله مطلقاً كفاه (قوله في أنه لا بد من القسامة) وجهه أنهم لم يعاينوا جرحاً ولا ضرباً بالان الاقرار أمره ضعيف فلا بد من القسامة مطلقاً تأخر موته أم لا وقوله وأما في مسئلتى الجرح والضرب أي معانية الجرح أو الضرب (قوله وكلامه في أنه لو ث) أي الشاهد الواحد لو ث (قوله والحلف وعدمه شيء آخر)

لا يحلف في العمد أقل من رجلين عصبية وتنسب المواقف الضمير أولاً ووجهه ثانياً تفنن أي وان اختلاف أي الصنفان واستوا أي المخالفون (ص) وبطل حق ذي العمد ينكلون غيرهم (ش) يعني أن الميت اذا قال قتلني فلان وقال بعض الاولياء قتله عدا وقال بعضهم بل قتله خطأ ونكل مدعو الخطأ عن الحلف فان حق مدعى العمد يبطل ولا قسامة لهم ولا دية لانهم إنما كانوا يأخذون من الدية بطريق التبعية المدعى الخطأ لان من ادعى العمد ادعى الدم وان نكل بعض مدعى الخطأ المدعى العمد أن يدخل في حصة من حلف ويبطل حقهم في حصة من نكل فقوله وبطل الخ أي ولا دخول لهم في حصة من نكل فان نكل الجميع فلا دخول لهم وان نكل بعضهم بطل حقهم في حصة من نكل ودخلوا في حصة من حلف (ص) وكشاهدين بيجرح أو ضرب مطلقاً (ش) هذا هو المثال الثاني من أمثلة اللوث والمعنى أن الشاهدين اذا شهدا على معانية الجرح أو على معانية الضرب خطأ أو عدا وهو معنى الاطلاق فان ذلك يكون لو تابعتهم معه الاولياء ويستحقون القود في العمد والدية في الخطأ لقوله وكشاهدين معطوف على كان يقول وقوله بيجرح أو ضرب أي بيجرح أو ضرب حرماً مسلم (ص) أو باقرار المقتول في العمد والخطأ (ش) يعني وكذلك اذا شهد شاهدان على إقرار المقتول أن فلاناً ضرب به أو جرحه عدا أو خطأ يكون ذلك لو تابعتهم اولياءه مع ذلك ويستحقون القود في العمد والدية في الخطأ وهذا معطوف على جرح أي وكشاهدين بيجرح أو ضرب أو اقرار المقتول وهو واضح قوله المقتول أي من يصير مقتولاً (ص) ثم تأخر الموت يقسم لمن ضرب به مات (ش) رجعه الشيخ عبد الرحمن للاربعة مسائل التي قبله وهي في الحقيقة ثمانية لان الشاهدين اما ان يشهدا بمعانية الجرح عدا أو خطأ أو بمعانية الضرب كذلك أو يشهدا باقرار المقتول بالجرح عدا أو خطأ أو بالضرب كذلك والصواب رجوعه لمسئلتى الجرح والضرب للمسئلتى الاقرار به لانهما انما يشهدان على اقراره بالجرح أو الضرب فلا فرق بين أن يتأخر الموت أولاً في أنه لا بد من القسامة وأما في مسئلتى الجرح والضرب اذا لم يتأخر الموت فان الاولياء يستحقون الدم والدية من غير قسامة قوله لمن ضرب به مات أي يقسمون بهذه الصيغة بتقديم الجرح والمجروحاً ويقولون انما مات من ضرب به ولا بد من هذا أي يقسمون لمن ضرب به أو جرحه مات أو انما مات من ضرب به أو جرحه وقوله يقسم الخ هذا مع الشاهدين وأما مع الشاهد فسكت المؤلف عنه لانه أخر قوله كشاهد بذلك عنه وكلامه في أنه لو ث والحلف وعدمه شيء آخر والمذهب فيه ما قاله ابن عرفة كما يأتي نصه وأما المثال الاول فيحلفون لقد قتله خاصة وبعبارة يقسم الخ صفة لليمين فيما بعد الكاف وأما صفتها مع الشاهد الواحد على الجرح فيحلفون خمسين يميناً لقد جرحه ولقد مات منه وأما على القتل

لا ينبغي أن هذا بخلاف ما يأتي له من أن اللوث ليس بشهادة الشاهد الواحد فانه سيأتي يقول وحلف فيحلفون الولاية مع الشاهد المذكور يميناً واحدة لقد ضرب به وهذه اليمين تكمل النصاب فان ذلك يكون لو ث الخ وقوله والحلف الخ ظاهر العبارة أن الخلاف في الحلف وعدمه مع أن الخلاف لا يمتنع على أنه لا بد من اليمين مع الشاهد لكن هل يحلف اليمين المكمل للنصاب أولاً ثم يحلف أيمان القسامة بعد ذلك أو يحلفها مع كل عين من الخمسين (قوله والمذهب فيه ما قاله ابن عرفة) من أنه يحلف اليمين المكمل مع كل عين من الخمسين (قوله يحلفون لقد قتله خاصة) أي من غير احتياج الى زيادة ولقد مات بخلاف الشهادة على الجرح فانه يقول لقد جرحه ولن جرحه مات الا أنك خير بأن قوله لقد قتله لقد أمانه (قوله لقد جرحه) فتكون هذه اليمين اجتمع فيها اليمين المكمل للنصاب



وأيمان القسامة فقله لقد جرحه ناظر لليمين المكلمة للضاب وقوله ولقد ماتت اشارة ليمين القسامة والمسئلة فيها خلاف هل يحلف اليمين المكلمة للنصاب أولا ثم يحلف أيمان القسامة بعد ذلك أو يحلفها مع كل عين من الخمسين (قوله رسم المكاتب) أي فصل المكاتب وقوله من سماع يحيى أي ابن القاسم (قوله فعلى القول بالقسامة مع الشاهد الواحد) يفيد أن المسئلة ذات خلاف والمعتمد وجود القسامة (قوله وأما مع الشاهد على القتل) أي على معايضة القتل هي عين قوله سابقا وأما على القتل أي وأما شهادة الشاهد الواحد على القتل وهو - يفيدها المصنف بقوله بعد وكالعدل فقط في معايضة القتل وحاصل هذه المسئلة المتعلقة بالمثل الثالث أنها أربع صور وكلها في شهادة الشاهد الواحد الأولى أن يشهد على معايضة الجرح أو الضرب ولا فرق في هذين العمد والخطا في أنه لو ثبت الصورة الثانية أن يشهد على اقرار المقتول بالجرح أو الضرب وفي هذه التفصيل بين العمد والخطا فإن أقر بالجرح أو الضرب عمدا كان شهادة الشاهد الواحد لو ثابا الخطأ فلا يكون لو ثابا الا اذا شهد على اقراره شاهدان الصورة (٥٣) الثالثة أن يشهد الواحد على معايضة القتل ويشهد

منه شاهدان أيضا على اقرار المقتول بأن فلا ناقله فاجتمع شهادة على معايضة القتل من الواحد وشهادة على اقراره بأن فلا ناقله من اثنين الرابعة أن يشهد شاهد واحد على معايضة القتل وفي هذه تارة يقر القاتل بالقتل يكون لو ثابا وأما ان لم يقر بأن أنكر لو ثابا أيضا ولكن المصنف جعل هذا المثال الرابع للوث (قوله وحلف الولاية مع الشاهد عينا واحدة) لعل المراد واحد من الولاية وقد تقدم أن هذا القول خلاف المذهب لان المذهب ما قاله ابن عرفة أفان ذلك بعض شراحه (قوله وبهذا يسقط اعتراض ابن غازي) عبارة ابن غازي وظاهر كلامه يشهد أنه لو شهد عدلان بالجرح أو بالضرب ولم تقم البيضة على صحة موت المجروح أو المضرور لا تنفق على صحة القسامة ولا فرق في ذلك في ظاهر كلام الشيوخ لانه اذا لم يثبت وفاة المجروح فتمكين

فيحلفون لقد قتله قال ابن عرفة ظاهر كلام ابن رشد أن نصه أنهم يحلفون على الجرح والموت عنه في كل عين من الخمسين يعني حيث قال في رسم المكاتب من سماع يحيى من كتاب الديات فعلى القول بالقسامة مع الشاهد الواحد يحلفون لقد جرحه ولقد مات من جرحه ولا يحلفون مع الشاهدين الا لقدمات من ذلك الجرح وأما مع الشاهد على القتل فيحلفون لقد قتله خاصة (ص) أو بشاهد بذلك مطلقا (ش) هذا هو المثال الثالث من أمثلة اللوث وفيه مسائل والمعنى أن العدل الواحد اذا شهد على معايضة الجرح أو الضرب عمدا أو خطأ وهو مراده بالاطلاق وحلف الولاية مع الشاهد المذكور عينا واحدة لقد ضرب به وهذا اليمين مكلمة للنصاب فان ذلك يكون لو ثابا قسم الولاية مع خمسة عشرين عينا ويستحقون القود في العمد والدية في الخطا وسيأتي ما اذا شهد شاهد على اقرار المقتول بالضرب والجرح في قوله أو باقرار المقتول عمدا (ص) ان ثبت الموت (ش) هذا عام في جميع مسائل القسامة أي فلا بد من ثبوت الموت لانه قيل بثبوته يحتمل أن يكون المجنى عليه حيا ولا قسامة الا بعد الموت فتمكين الاولياء حينئذ من القسامة يستلزم قتل الجاني ويستلزم تزويج امرأة المقتول وقسم ماله بشاهد أو بشاهدين على الجرح وذلك باطل وبعبارة الشرط راجع لهذه وأما التي قبلها وهي قوله وكشاهدين بجرح أو ضرب مطلقا الخ فالمؤلف ذكر فيها ثبوت الموت لانه قال ثم بتأخر الموت ومعرفة تأخر الموت فرع ثبوته وبهذا يسقط اعتراض ابن غازي (ص) أو باقرار المقتول عمدا (ش) أي وكذلك تكون شهادة العدل الواحد على اقرار المقتول أن فلانا جرحه أو ضرب به عمدا ولو تابعد حلف الولاية عينا واحدة مكلمة للنصاب كما مر ثم تحلف الولاية خمسين عينا ويستحقون القود ويفترق هذا المثال من الذي قبله بانه لا يكتفى في هذا بشاهد واحد على اقرار المقتول بجرحي فلان خطأ ولا بد من شاهدين في الخطا تأمل وأما الشهادة على قوله قتلني فلان فنص الرواية فيها أنه لا بد من شاهدين كما في التوضيح وابن عرفة والفرق أن في قوله في الخطا جار مجرى الشهادة لانه شاهد على العاقلة والشاهد لا ينقل عنه الا اثنان بخلاف العمد فان المنقول عنه انما يطلب ثبوت الحكم لنفسه وهو القصاص (ص) كاقراءه مع شاهد مطلقا (ش) موضوع هذا الفرع أن المقتول

الاولياء من القسامة حينئذ مستلزم لقتل الجاني وتزويج امرأة المقتول وقسم ماله بشاهد أو شاهدين على الجرح وذلك باطل (قوله أو باقرار الخ) ولا بد أن يكون المقر بالجرح أو الضرب بالغ بخلاف الشهادة على معايضة الجرح أو الضرب لا فرق بين أن يكون المجروح بالغاً أم لا (قوله وأما الشهادة على قوله) هذا مفهوم قوله في الحل أنه جرحه أو ضرب به وأما لو قال قتلني فلا بد من شاهدين سواء العمد والخطا والفرق بين صحة شهادة الشاهدين على اقراره بالجرح أو الضرب عمدا وقبول شهادته على قوله قتلني واشترط شاهدين لان القتل لا يثبت الا بشاهدين العمد والخطا وأما الجرح فهو يثبت عند الامام بالشاهد واليمين حيث كان خطأ لانه يؤل الى المال (قوله انما يطلب ثبوت الحكم لنفسه) أي فلم يكن شاهدا على العاقلة (قوله كاقراءه الخ) قال عجب فان قلت قد تقدم أن اقراره بالقتل حيث يثبت لو ثابا ولو ثابا اولي اذا انضم له شاهد بمعايضة القتل قلت انما نص على هذا دفع التوهم



أن القتل هنا وأخذ الدية لا يحتاج لقسامة (قوله ويشهد شاهد على معاينة القتل الخ) فان قلت اذا كان القاتل مقرراً فلا حاجة للشاهد والجواب أنه اشترط الشاهد مع اقراره لاجل (٥٤) أن يكون لوثاً وتقسيم الاولياء معه وتحمل العاقلة الدية فحصله اشتراط

مقارنة الشاهد لاجل حل العاقلة وأما ان لم يكن الا الاقرار فلا يكون لوثاً وتكون الدية في ماله (قوله وهو أنه تارة الخ) الذي مر عن الشيخ شرف الدين التفصيل بسبب أن يكون يتهم على اغناء ورثة المقتول أو لا يتهم فالاول لا تحمله العاقلة والثاني تحمله ولكن المعتمد خلاف هذا التفصيل وأن اقرار القاتل لا تحمله العاقلة مطلقاً كان مأموماً ثقة أم لا أقسموا أم لا (قوله ولا يحتاج لتصويب ابن غازي الخ) نص ابن غازي أو اقرار القاتل في العمد فقط بشاهد كذا في بعض النسخ في العمد وهو الصواب وأما النسخة التي فيها الخطأ فخطأ صراح الى أن قال ان اقرار القاتل بالقتل خطأ ليس بلوث بوجوب القسامة فكيف اذا لم يثبت قوله وانما يشهد به شاهد واحد اهـ والحاصل أن ابن غازي فهم أن قوله بشاهد الباء فيه سببية والرد عليه يجعلها بمعنى مع (قوله وان اختلف شاهداه بطل) أي بطل الحق في القسامة أو بطل اللوث واذا بطل اللوث بطلت القسامة (قوله في معاينة القتل) فهم منه أن شهادة العدل على اقرار المقتول أن فلان قتله لا يكون لوثاً وهو كذلك (قوله والمتهم الخ) المراد بالمتهم من يتهمه أولياء المقتول بان يقولوا هذا قتله وليس المراد أن يكون ممن يتهم بالقتل أي يشار اليه (قوله وعليه آثاره) الجمع ليس بشرط (قوله

قال قتاني فلان عداً أو خطأ وشهد على اقراره عدلان وشهد مع هذا الاقرار شاهد على معاينة القتل فان ذلك يكون لوثاً يخلف الولاية معه خمسين عينا ويستحقون القود في العمد والدية في الخطأ أو ما فر رنا به هو المنعين ولا يتكرر مع قوله ووجبت وان تعدد اللوث لأن المقصود هنا اثبات أنه لوث وفيما سبب في المقصود أن تعدد اللوث لا يغني عن وجوب القسامة (ص) أو اقرار القاتل في الخطأ فقط بشاهد (ش) معناه أن اقرار القاتل أنه قتل خطأ وشهد شاهد على معاينة القتل خطأ فالباء في شاهد بمعنى مع وأما ان لم يحصل غير اقرار القاتل فقط فليس بلوث مطلقاً بل فيه تفصيل وهو أنه تارة يبطل وتارة يكون لوثاً كما مر عن الشيخ شرف الدين وهذا التفصيل في مفهوم قوله بشاهد على ما حلهاء عليه ونحوه للشيخ عبد الرحمن ولا يحتاج لتصويب ابن غازي (ص) وان اختلف شاهداه بطل (ش) الضمير يرجع للقتل يعني أنه اذا شهد شاهد أن فلان قتل فلان عداً وشهد آخر أنه قتله خطأ أو قال أحدهما أنه قتله بسيف وشهد آخر أنه قتله بخشبة ونحو ذلك فان القتل يسقط لتناقض الشهادتين ولا يلزم الشهود أن يبينوا صفة القتل لكن لو يبينوها واختلفوا فيها بطلت شهادتهم (ص) وكالعدل فقط في معاينة القتل (ش) هذا هو المثال الرابع من أمثلة اللوث والمعنى أنه اذا شهد عدل على معاينة القتل من غير اقرار المقتول فانها تكون لوثاً وانما قلنا من غير الخ لئلا يتكرر مع قوله كاقرار مع شاهد مطلقاً فان موضوعها أنه قال قتاني فلان ومفهوم العدل أن شهادة غيره على معاينة القتل لا تكون لوثاً وظاهر قوله القتل يشمل العمد والخطأ والمرآن أن كالعدل في هذا وفي سائر ما قلنا ان شهادة الشاهد فيه لوث (ص) أو يراه يتشكك في دمه والمتهم قربه وعليه آثاره (ش) هذا هو المثال الخامس من أمثلة اللوث والمعنى أن العدل اذا رأى المقتول يتشكك في دمه أي يضطرب فيه والشخص المتهم بالقتل قريب من مكان المقتول وعلى المتهم آثار القتل بان كانت الآلة بيده وهي ملطخة بالدم أو خار جاً من مكان المقتول ولا وجد فيه غيره وشهد العدل بذلك فان ذلك يكون لوثاً يخلف الولاية معه خمسين عينا ويستحقون القود في العمد والدية في الخطأ فقوله قريب منه منصوب على الظرفية وقوله أو يراه الخ عطف على معاينة ويقدر أن في المعطوف من عطف مصدره مؤول على مصدر صريح و يراه بصريه ولذا تعدت لمفعول وجلة بتشكك حال من المقتول وفي من قوله في دمه بمعنى على (ص) ووجبت وان تعدد اللوث (ش) يعني أنه لا بد من القسامة وان تعدد اللوث كما لو شهد العدل بمعاينة القتل وقال المقتول قتاني فلان وشهد على اقراره عدلان والمراد بالوجوب اذا أراد الالباء القصاص أو الدية فلا يمكنون من ذلك الا بالايمان أما ان أرادوا الترك فلا يكفون الايمان (ص) وليس منسه وجوده بقريه قوم أو دارهم (ش) يعني أن وجود المقتول في دار قوم أو في أرض قوم لا يكون لوثاً بوجوب القسامة وعمله في المجموعة بانه لو أخذ بذلك لم يشار رجل أن يلطخ قوماً بذلك الفعل ومحل كلام المؤلف حيث كان يخالطهم في القرية غيرهم فلا يرد عليه قضية عبد الله بن سهل حيث جعل النبي عليه الصلاة والسلام فيه القسامة لابي عمه لان خير ما كان يخالط اليهود فيها غيرهم (ص) ولو شهد أنه قتل ودخل في جماعة استخلف كل خمسين عينا والدية عليهم أو على من نكل بالقسامة (ش) يعني لو شهد عدلان على شخص أنه قتل عدواً ودخل في جماعة ولم يعرف من جلتهم فانه يلزم كلامهم أن

منصوب على الظرفية) أي وهو الخبر والتقدير كان قربه وقوله عليه آثاره جلة في محل الحال من الضمير في الخبر (قوله وان تعدد اللوث) ان دفع التوهم لارد قول (قوله قضية عبد الله بن سهل) فانه وجد مقتولاً في خير وليسند أراهم ومع ذلك جعل النبي صلى الله عليه وسلم فيه القسامة (قوله لابي عمه) أي حويصة ومحبيصة (قوله ودخل في جماعة



أى محصورين حتى يتأتى استحلاف كل خسين عينا والافهدر لا احتمال أن يكون القاتل فيمن هرب (قوله عن قتلى) أى من الطائفتين أو من غيرهما (قوله المراد بالبغى الخ) أى وليس المراد بالبغاة هنا من خرجوا عن طاعة الامام بل المراد من بغى بعضهم على بعض ولو كانوا ملتزمين لطاعة الامام كما يقع في بعض قرى مصر (قوله لاجل عداوة) أى أن القتال اما لاجل عداوة بينهما أو لاجل غارة أى غارة بعضهم على بعض أقول لا يخفى أن الغارة تستلزم العداوة وظاهر العبارة ليس كذلك (قوله شاهد من غير البغاة) وأما من البغاة فلا يعتبر ولو من طائفة المدعى عليهم بالقتل لعدم العدالة لحصول البغى (تنبيهه) قال اللقاني (٥٥) والمسئلة مشككة من أصلها لانهم متمثلون

فكان ينبغي أن يتطهر فاذا كان القتل من احدى الطائفتين اقتصر من الاخرى وان كان من كل من الطائفتين اقتصر من كل الاخرى الا أن الحكم وقع في المسئلة على هذا الوجه في زمن الصحابة وهى مشككة اه وقرر بعض شيوخنا فقال كان القياس قتل الجميع في احدهما يقتل واحدا لانهم متمثلون لكن لم ينظر لذلك هنا كما حكم بذلك الصحابة اه (قوله والمذهب الاول) قال محشى تن قوله أو ان تجرد عن تسمية وشاهد رجع اليه ابن القاسم وعليه الاخوان وأشهب وأصبخ وهو تأويل الاكثر فكان على الموافق الاقتصار عليه اه (قوله وان تأولو افهدر) أى اذا كان كل من الطائفتين متأولا فالدم الحاصل بينهما هدر وأما اذا تأولت احدهما دون الاخرى فان دم المتأولة قصاص ودم الاخرى هدر وقد أشار المصنف لذلك بقوله

يخلف خسين عينا لان عين الدم لا تكون الا خسين ولان التهمة تتناول كل شخص بعفده ثم بعد الحلف تلزمهم الدية في أموالهم وكذلك الحكم اذا نكلوا كلهم فلو حلف البعض ونكل البعض فن حلف لاشئ عليه ومن نكل فانه يغرم الدية كاملة من ماله بلا قسامة على أولياء المقتول لان البينة شهدت بالقتل وفهم من قوله والدية عليهم أى في أموالهم أن القتل عمد فلو كان خطأ كانت الدية على عاقلتهم ان حلفوا أو نكلوا وان حلف البعض فالدية على عاقلته من نكل كما استظهره بعض ومفهوم اثنان أنه لو شهد واحد لا يكون الحكم كذلك والحكم أنهم يسمون خسين عينا أن واحدا من هؤلاء الجماعة قتله ويستحقون الدية على الجميع ولا ينافى هذا انه لا بد أن تكون القسامة على واحد نعين اهلان ذلك بالنسبة للقتل (ص) وان انفصلت بغاة عن قتلى ولم يعلم القاتل فهل لا قسامة ولا قود مطلقا أو ان تجرد عن تسمية وشاهد أو عن الشاهد فقط تأويلات (ش) المراد بالبغى قتال المسلمين بعضهم لبعض لاجل عداوة أو غارة فيخرج قتال الكفار والمخربين ونحوهما فان انفصلت البغاة عن القتلى ولم يعلم القاتل فهل يكون المقتول هدر أو لا قسامة فيه ولا قود سواء ادعى المقتول أن دمه عند أحد أم لا سواء شهد بذلك شاهد من غير البغاة أم لا وهو مالك في المدونة أو محل عدم القسامة والقود ما اذ لم تكن تسمية ولا شاهد وعليه لو كان هناك تسمية أى بان قال المقتول دعى عند فلان أو شهد بالقتل شاهد فالقسامة والقود ثابتان وبه فسر ابن القاسم قول مالك في العتبية والجموعة أو محل عدم القسامة والقود ولو كان هناك تسمية اذ لم يشهد شاهد دعى على هذالو شهد بالقتل شاهد لو جبت القسامة والقود وعلى هذا تأويل بعض الاشياخ المدونة فهى ثلاث تأويلات على المدونة والمذهب الاول وفهم من قوله ولم يعلم القاتل انه لو علم ببينة لاقتص منه قاله مالك (ص) وان تأولو افهدر كزاحفة على دافعة (ش) يعنى ان البغاة المتقدم ذكرهم لو كان قتالهم بتأويل منهم فان من قتل من الطائفتين يكون هدر أو كدما زاحفة على دافعة فان دماء الزاحفة هدر بخلاف دماء الدافعة فليس بهدر بل فيه القصاص والمراد بالتأويل هنا الشبهة أى أن يكون لكل شبهة بعدد ضربها بان ظنت كل طائفة أن يجوز لها قتال الاخرى لكونها أخذت مالها وأولادها ونحو ذلك لا التأويل باصطلاح المشككين وهو النظر في الدليل السمعى خلا فالتن (ص) وهى خسون عينا متواليين أى أو غائبيا (ش) لما قدم سبب القسامة ذكر تفسيرها بانها خسون عينا متواليين لانها أرب ووقع في النفس وتكون على البت لا على نفي العلم ولو كان الذى يخلف أعمر أو كان غائبا حال القتل اذ العمدى والغيبية لا يمنعان من تحصيل أسباب العلم لانه يحصل بالخبر والسمع كما يحصل بالمعاينة واعتمد البات

لا بتأولان أو بتأولان أو تأول احدهما دون الاخرى (فائدة) كان القصاص متعينا في زمن موسى والدية متعينة في زمن عيسى عليهما الصلاة والسلام وفي شريعتنا شريعة محمد صلى الله عليه وسلم يجوز الامر ان على تفصيله ذكره الزحشرى (قوله متواليين) الا انه في العمد يخلف هذا عينا وهذا عينا حتى تتم أيمان القسامة وأما في الخطا فان كل واحد يخلف جميع ما ينوبه على حسدته قبل أن يخلف أصحابه والفرق بين العمد والخطا أن العمد اذا نكل واحد يبطل الدم وأما الخطا اذا نكل واحد لا يبطل على أصحابه أفاده عج (قوله لا على نفي العلم) بان يقول لأعلم أحد اقتله غيرك بل يقول أقسم بالله انك قتلته وصفة المين بالله فقط ولا يلزمه زيادة لا اله الا هو (قوله لانه يحصل بالخبر والسمع) أى يحصل بسمع الخبر وليس المراد انه يحصل بالخبر على حدته وبالسمع على حدته

كزاحفة على دافعة فالزاحفة غير متأولة والدافعة متأولة ثم ان ذلك مقيد بما اذ لم يمكن الرفع للحاكم أو دفعهم بالمناشدة والا فلا قصاص في الدافعة أيضا وتخص أن ذلك على ثلاثة أقسام اما ان الطائفتين



(قوله أو قرأتين الاحوال) معطوف على قوله ظن قوى كما يدل عليه بعض الشراح أى اعتمد على قرأتين الاحوال ولا يخفى أن قرأتين الاحوال مما تفيد الظن القوي فهو من (٥٦) عطف السبب على المسبب (قوله والتحديد بالحسين تعبد) أى فلو كان الاولياء أكثر

من حسين فيحلف منهم خمسة وخمسون بالقرعة وانما يحلفها البالغ العاقل والصبي ينتظر بلوغه (قوله لا الحلف) أى لانفس التلظظ بالايان وقوله فالمؤلف رحمه هذا القول أى فالمسئلة ذات أقوال ثلاثة (قوله من يرث) أى يرث المقتول وقت زهوق روحه وفي تعبيره بقوله من يرث إشارة بأنه يحلف على قدر ارثه حيث كان معه من يستوفى الارث (قوله لتعذر الحلف من بيت المال) أى ولكن ترد الايمان على العاقلة بمثابة نكول أولياء المقتول فلو نكلت عاقلة القاتل فانه انغرم لبيت المال (قوله وجبرت اليمين الخ) في العبارة مسامحة لان المحبور انما هو كسر اليمين وفي العبارة حذف مضاف أى ذى أكثر الضمير في كسرها لليمين وهذا كله مع التنازع والاولو طاع الاقل أن يجبر الكسر جاز (قوله ولا يأخذ أحد إلا بعدها) أى ولو لأحدى جدتين لها نصف السدس (قوله من أقسمت) أى أن المرأة اذا أقسمت أى حلفت أيمان القسامة (قوله ثم زعت) بالنون والزاي أى كفت ورجعت (قوله وان نكلوا أو بعض) هذه عبارة مجمة وحاصلها كما بينه عجم انه اذا نكل كل أولياء الدم أو حلف بعضهم حصته من الايمان ثم ردت الايمان على العاقلة فحلف بعضهم أو نكل جميعهم فان كل من نكل يغرم حصته وأما اذا حلف بعض الاولياء جميع الايمان وأخذ نصيبه فانه لا يدخل في شئ مما ذكره نكول العاقلة

على ظن قوى أو قرأتين الاحوال والتحديد بالحسين تعبد فالقسامة بنفس الايمان لا الحلف ولا القوم الخالفون فالمؤلف رحمه هذا القول (ص) يحلفها في الخطا من يرث وان واحداً وأما امرأة (ش) اعلم ان القسامة في قتل الخطا مقاسة على القسامة في قتل العمد الذي ورد النص فيه فيحلفها في الخطا من يرث المقتول من المكلفين وتوزع هذه الايمان على قدر الميراث لانها سبب في حصوله وان لم يوجد في الخطا الا امرأة واحدة فانه يحلف الايمان كلها وتأخذ حظه من الدية وكذلك لو لم يوجد من يحلف الا واحد من الاخوة للام فانه يحلف خمسة عشر عينا وتأخذ حظه من الدية ويسقط ما على الجاني من الدية لتعذر الحلف من بيت المال (ص) وجبرت اليمين على أكثر كسرها والا فعلى الجميع (ش) يعنى أن كسر اليمين يكمل على ذى الاكثر من الكسور ولو أقامهم نصيباً من غيره كابن بنت على الابن ثلاثة وثلاثون عينا وثلاث واهلى البنت ستة عشر وثلاثون فيجبر كسر اليمين على البنت لان كسرها يمينها أكثر من كسرها يمين الابن وان كانت البنت أقل نصيباً فتحلف سبعة عشر عينا فلو تساوى الكسر ثلاثة بنين على كل ستة عشر وثلاثون فتكمل على كل فيحلف كل منهم سبعة عشر فقوله والا أى والالتكسر بتفاوت بل بتساو فعلى كل واحد من الجميع قسيم كسره فقوله وهى خمسة عشر عينا معناه ما لم يكن كسر والا فتزيد (ص) ولا يأخذ أحد إلا بعدها ثم حلف من حضر حصته (ش) يعنى ان أولياء الدم اذا غاب بعضهم أو كان صغيراً فان غيره يحلف جميع الايمان ويأخذ حصته من الدية لان العاقلة لا يحاطبون بالدية الا بعد ثبوت الدم وهو لا يثبت الا بعد حلف جميع أيمان القسامة ثم اذا حضر من كان غائباً أو بلغ الصغير يحلف حصته فقط من أيمان القسامة ويأخذ ما يخصه من الدية وظاهره ولو رجع الخالف أولاً عن جميع الايمان التى حلفها فقد نقل ابن عرفة سمع عيسى من أقسمت خمسة عشر عينا وأخذت حظه من الدية خطأ ثم زعت وردت ما أخذت ثم أتت أخذت لها فانه يحلف بقدر حظه لان يمين الاولى حكم مضي (ص) وان نكلوا أو بعض حلفت العاقلة فن نكل حصته على الاظهر (ش) يعنى أن المقتول اذا قال قتلنى فلان وأطلق في قوله وقال الاولياء كلهم قتله خطأ ونكلوا كلهم عن أيمان القسامة أو نكل البعض دون البعض فان الايمان ترد حينئذ على عاقلة الجاني فيحلف كل واحد منهم عينا واحدة ولو كانوا عشرة آلاف رجل فن حلف منهم برئ ولا يلزمه غرم ومن نكل منهم فانه يغرم ما وجب عليه والقاتل كواحد منهم فقوله فن نكل أى من العاقلة فانه يغرم حصته من الدية وتكون للناس كلين وقوله حلفت العاقلة فان لم تكن حلف الجاني خمسة عشر عينا ويرأفان نكل غرم حصته وتكون للناس كابين (ص) ولا يحلف في العمد أقل من رجلين عصابة والا فوال (ش) يعنى أن قتل العمد لا يحلف فيه الا الرجال العصابة أى من النسب بدايلاً ما بعده سواء ورثوا أم لا بان كان هناك من يحجهم ولا يقبل فيه أقل من رجلين وأما النساء فلا يحلفن فيه لعدم شهادتهن فيه وان انفردن صار المقتول بمثابة من لا وارث له فترد الايمان على المدعى عليه وان لم يكن للمقتول عصابة من جهة النسب فان مواله الذين أعتقوه يقسمون ويستحقون القود في العمد والدية في الخطا فقوله والاراجع لما قررناه والالم بصرح لان الموالى من العصابة وقرنه الموالى بالعصابة يرشح أن المراد بهم الاعلون وسكت المؤلف عن أكثر من

و يكون للناس كلين من أولياء الدم ومن حلف بعض الايمان بمثابة الناكل ومن قال لأدري من أولياء الدم فهو بمنزلة الناكل يحلف (قوله فان نكل غرم حصته) أى وهى كل الدية (قوله وان انفردن صار الخ) أى والايمان ترد على المدعى عليه فان حلف برئ والا حبس وكذلك لو كان له عاصب واحد ولم يجده من يستعين به أو وجدته ولم يحلف المعلن ولم يجده غيره فترد على المدعى عليه (قوله ان المراد بهم الاعلون)



أى وأما الاسفلون فلا يقسمون قطعا (قوله وأما ان لم يكن استعانة) أى بان كانوا كلهم غصبة فليس له أن يحلف أكثر مما يخصه الا أن يرضى الباقي بذلك الا أن يزيد على نصفها وقد ذكر عرج أن الصورة أربع الاولى أن يكون الخالف أكثر من ولين فليس لأحد منهم أن يحلف أكثر من حصته الا أن يرضى الباقي بذلك الا أن يزيد على نصفها كما مر (٥٧) ما يفيد ويرى ما يفيد وقوله واجتزأ باثنين طاعا

من أكثر الثانية أن يكون الولي واحدا ويتعدد المستعان به وله في هذه حلف الا أكثر ما لم يزد على النصف وليس لأحد من المستعان به أن يحلف زيادة على ما يخصه من حصة الولي وله ذلك في حصة من معه من المستعان به ما أو بهم مالم يزد على النصف الثالثة أن يتعدد الولي ويتعدد المستعان به فلكل واحد من الولين أن يحلف أكثر مما يتو به مالم يزد على نصفها وليس للمستعان به أن يحلف أكثر مما يتو به من قسم الخسيتين عليه وعلى الولين لثلاثي ذلك الى حلف أكثر من حصة أحد الولين

الرابعة أن يتعدد الولي والمستعان به فلا حد الاولياء أن يحلف زيادة على ما يخصه من حصة باقي الاولياء مالم يزد على نصف الايمان وله ذلك في حصة المستعان به وليس لأحد من المستعان به أن يحلف زيادة على ما يخصه من حصة أحد من الاولياء وله ذلك من حصة غيره من المستعان به اه (قوله فان له ذلك) ظاهرة وان لم يرض وهل هو كذلك (قوله ووزعت) ظاهر حل الشارح أن هذا في العمد والمعنى توزع على قدر الرأس وقال القيسي ووزعت في النطاق على قدر الارث وفي العمد على قدر الرأس وقوله فان زادوا على خمس الخ أى وتدخل القرعة عند المشاحة فيمن

يحلف في العمد لانه لا حد له فلما كان الاقل محدودا عينه ولمالم يكن الا أكثر محدودا سكنت عنه (ص) وللولي الاستعانة بعاصبه (ش) المراد بالعاصب الجنس واحداً أكثر والمعنى أن المقتول اذا لم يكن له الا عاصب واحد فانه يستعين بعاصب يلزمه في أب معروف يوازيه ولو كان دونه في الرتبة فقوله بعاصبه أى عاصب نفسه ولو كان أجنياً من المقتول كما اذا قتلت أمه فاستعان به مثلاً فلا بد أن يكون عاصباً للولي ولذلك أضاف العاصب له ولم يقل بعاصب أو بالعاصب وقوله بعاصبه وأولى بمشاركته في السهم وكلام المؤلف في العمد وأما في الخطا فيحلفها من يرث وان واحد الخ وقوله وللولي وجوباً ان كان واحداً وجوازا ان كان أكثر (ص) وللولي فقط حلف الا أكثر ان لم يزد على نصفها (ش) يعنى أن الولي اذا استعان بعاصب فأكثر فانه يجوز له أن يحلف من أيمان القسامة أكثر من غيره ان لم تزد الايمان التي يحلفها على نصف القسامة فاذا وجد الولي عاصباً فقط حلف كل منهما خمسة وعشرين عينا فان أراد أحدهما أن يحلف أكثر من نصيبه لم يكن له ذلك وان وجد رجلين أو أكثر قسمت الايمان بينهم على عددهم فان رضوا أن يحملوا عنه منها أكثر مما يجب عليهم لم يجز وان رضى هو أن يحمل منها أكثر مما يجب عليه فذلك له ما بينه وبين خمس وعشرين ولا يجوز له أن يحلف أكثر من ذلك وقوله وللولي الخ أى وللولي حين الاستعانة أن يحلف أكثر مما يخصه مالم يزد على نصف الخسيتين وأما ان لم يكن استعانة فليس له أن يحلف أكثر مما يخصه واحترز بقوله فقط من المستعان به فانه ليس له أن يحلف أكثر مما يخصه يريد من نصيب الولي وأما من نصيب المستعان به الا خرفان له ذلك (ص) ووزعت (ش) يعنى أن أيمان القسامة توزع على عدد المستحقين للدم ان كانوا خسيتين فاقبل فان زادوا على خسيتين اجتزأت من خمس لان الزيادة على ذلك خارجة عن سنة القسامة (ص) واجتزأ باثنين طاعا من أكثر (ش) يعنى أن أولياء الدم اذا كانوا أكثر من اثنين فطاع منهم اثنان ليحلفا جميع الايمان فانه يجتزأ بذلك بشرطين الاول أن يكونا طاعا بالحلف والثاني أن يكون الذي لم يحلف غيرنا كل وهذا يفهم من كلام المؤلف حيث لم يقبل واجتزأ باثنين ان أبى الا أكثر (ص) ونكول المعين غير معتبر بخلاف غيره (ش) يعنى أن ولي الدم اذا كان واحداً واستعان بعاصبه ليحلف معه فنكل المعين عن الحلف فان نكله غير معتبر لاتهامه على الرشوة لانه لا حقه في الدم فان وجد الولي غيره من العصبة يحلف معه فلا كلام ولا بطل الدم لانه لا يحلف في العمد أقل من رجلين من العصبة ومثل النكول التكذيب بخلاف نكول غير المعين وهو أحد الاولياء الذين في درجة واحدة كالاخوة والبنين مثلاً فانه معتبر ويسقط القود بذلك كما مر في قوله وسقط ان عفار جل كالباقى اذا فرق بين العفو والنكول وأشار بقوله (ولو بعدوا) الى أن نكول غير المعين معتبر ولو بعد في الدرجة مع استوائهم مع غيره كاولادهم ونكل بعضهم وليس المراد بعد في الدرجة مع كون غيره أقرب منه كابناءهم مع عم فانه لا كلام لهم معه فلا يعتبر نكولهم وانما جمع الضمير في قوله ولو بعدوا لانه غير متعدد في المعنى (ص) فتردد على المدعى عليهم فيحلف كل خمسين ومن نكل حبس حتى يحلف

(٨ - خشي ثامن) يحلفها منهم (قوله من أكثر) حال من ضمير طاعا أى طاعا في حالة كونهم ما من أكثر (قوله ونكول المعين) فلو رجع المعين بعد ذلك للحلف فهل يمكن من ذلك رضا الولي أو لا وهو الظاهر من ك (قوله بخلاف غيره) أى به مع قوله وسقط ان عفا رجل الخ لاجل المبالغة (قوله لانه لا حقه في الدم) علة لقوله لاتهامه على الرشوة (قوله لانه غير متعدد في المعنى) أى قد يكون متعدداً (قوله فتردد الخ) ربما يدل على أنه لو كان ولي الدم رجلاً واحداً لم يجز من يعينه أى أو نكل المعين أنه لا ترد على المدعى عليه مع أنها ترد عليه أيضاً كافي المدونة



(قوله أو عفا الخ) الأولى حذفها (قوله لان كل واحد منهم الخ) أي وان كانوا لا يقسمون الا على واحد تعين لها (قوله قال في الجلاب) يرجع للذي قبله وقوله جلد مائة هدا هو الادب وقوله وجب سنة تفسيره الطول أي أن الطول هو سنة ثم ان هذا ضعيف والمعتمد ظاهر المصنف من أنه يحبس إلى أن يحلف أو يموت لان من طاب منه أمر مجن بسببه فلا يخرج الا بعد حصول ذلك المطلوب أفاده تت وبعض شيء ونحنا قول المصنف (٥٨) ولا استعانة الخ ضعيف والمشهور مذهب ابن القاسم من أن لهم الاستعانة (قوله

كولى المحجور الخ) وهو أن المحجور اذا قام له شاهد واحد بحق مالى وكان الولي قدولى المعاملة فانه يحلف ويثبت الحق للمحجور لانه ان لم يحلف يغرم (قوله بخلاف عفو) واذا كذب بعض نفسه بعد القسمات والاستيفاء حكم المكذب نفسه حكم من رجع عن شهادته فيغرم الدية ولو متعمدا كما يستفاد من كلام بعضهم واذا كانت القسمات في الخطأ أو كذب بعض نفسه فيستحق غيره نصيبه من الدية بخلافه مقدار ما ينوبه من الايمان فقط كما اقتصر عليه ابن عرفة بناء على عدم الغاء الايمان الصادرة من المكذب نفسه كما هو الظاهر اه (قوله فسكال الكذب) أي فيسقط القود والدية كما أفاده بعض الشيوخ رحمه الله تعالى (قوله بخلاف المغنى والمبرسم) أي اذا أراد غيرهما القتل لأن المراد الحلف لانه لا معنى لانتظارهما اذا كان هناك من يحلف أفاده محشى نت (قوله فيحلف الكبير حصته) أي ويحبس القاتل حتى يبلغ الصغير فيحلف (قوله ولا يؤخر حلف الكبير) بل يعجل بحلفه فان مات الصغير قبل بلوغه ولم يجد الكبير من يحلف معه بطل الدم (قوله والضيمير في غيره راجع للكبير الخ) المناسب رجوعه للصغير (قوله لان هذا منكر الخ) أي فقد قال

(ش) يعنى فان نكل واحد من ولاد الدم وهو مشارك لغيرنا كل في القعد أو عفا وسقط الدم فان الايمان ترد على المدعى عليهم بالقتل فان كانوا جماعة حلف كل واحد منهم خمسين عينا لان كل واحد منهم على البدل مرتين بالقتل وان كان واحدا حلف خمسين عينا فلو أراد النسا كل من المدعين أن يرجع الى الحلف فانه لا يجاب الى ذلك بدليل ما مر في الشهادات في قوله ولا يمكن منها ان نكل ومن نكل من المدعى عليهم بالقتل عن الحلف فانه يحبس حتى يحلف فان طال حبسه أدب وأطلق الا أن يكون متمردا فانه يخلد في السجن قال في الجلاب اذا نكل المدعون للدم عن القسمات وردت الايمان على المدعى عليهم فسكلوا حبسوا حتى يحلفوا فان طال حبسهم تركوا وعلى كل واحد منهم جلد مائة وحبس سنة اه (ص) ولا استعانة (ش) أي ليس للمدعى عليهم بالقتل أن يستعينوا ولو كان واحدا لكن قول المؤلف فيما مر فيحلف خمسين عينا يشعر بان المدعى عليهم لا يستعينون فالتصريح به هنا تصريح بما علم التزاما وتقدم أن لعاصب الدم أن يستعين بغيره والفرق بين أولياء الدم وبين المدعى عليهم أن ايمان العصبية موجبة وقد يحلف فيها من يوجب لغيره كولى المحجور في بعض الصور وايمان المدعى عليهم دافعة وليس لاحد أن يدفع بيمينه ما تعلق بغيره (ص) وان كذب بعض نفسه بطل بخلاف عفو فلا باقى نصيبه من الدية (ش) يعنى أن أولياء الدم اذا حلفوا ايمان القسمات ووجب القود في العمد ثم بعد ذلك كذب بعضهم نفسه فان القتل يسقط بخلاف عفو واحد الاولياء بعد القسمات فان الباقي يأخذون نصيبهم من الدية قوله وان كذب بعض أى عن له الاستيفاء وقوله وان الخ أى قبل القسمات أو بعدها وقوله بخلاف عفو أى بعد القسمات وأما قبلها فسكال الكذب (ص) ولا ينتظر صغير بخلاف المغنى والمبرسم الا أن لا يوجد غيره فيحلف الكبير حصته والصغير معه (ش) يعنى أن الاولياء اذا كانوا في درجة واحدة وفيهم صغير مستغنى عنه ولو بالاستعانة باحد العصبية فان الصغير لا ينتظر وللبكار أن يقسموا ويقتلوا بخلاف لو كان في الاولياء مغنى عليه أو مبرسم فانه ينتظر افاقته لقرب افاقته ما لان الانغماء يزول عن قرب وكذلك البرسام اللهم الا أن لا يجد الكبير من يحلف معه من العصبية وانحصر الامر فيه وفي الصغير فانه يحلف حصته من الايمان وهي خمسة وعشرون والصغير حاضر معه وقت الحلف لانه أربب في النفس وأبلغ فاذا بلغ الصغير فانه يحلف حصته من الايمان وهي خمسة وعشرون ويقتل الجاني أو يعفو عنه ولا يؤخر حلف الكبير بلوغ الصغير ليحلف هو والصغير لاحتمال موت الكبير أو غيبته قبل بلوغ الصبي فيبطل الدم قوله فيحلف الكبير وان عفا اعتبر عفو والصغير نصيبه من دية عمه والصغير في غيره راجع للكبير بدليل قوله فيحلف الكبير وقوله والصغير معه ينبغى على سبيل التدب لا الوجوب لان هذا منكر من أصله في المذهب (ص) ووجب بها الدية في الخطا والقود في العمد من واحد تعين لها (ش) لما ذكر القسمات شرع في الكلام على حكم ما يترتب عليها ذكر أن الواجب بها الدية في الخطا والقود في العمد من واحد تعين لها فلا بد أن يعينوا واحدا ويقسموا على عينه

هذا منكر الخ  
لان هذا منكر الخ  
(٥٩)

ابن مرزوق لم أقف على هذا الحكم لغير المصنف فان قلت اذا كان منكرنا مناسب أن يقول ابتداء قوله ويقولون كذا لاصحة له والجواب أن المعنى هذا لاصحة له وعلى فرض صحته فينبغى حمله على التدب لانه لا مقتضى للوجوب (قوله من واحد تعين لها الخ) حاصل ما في المقام انه اذا صدر قتل شخص من جماعة بفعل كل واحد منهم كالمضرب به كل واحد ضربة ومات من ذلك ولم تعلم



الضربة التي مات منها من هي أو كانت الضربات في قتله سواء فاته بقتل جميعهم من غير قسامة كما تقدم في قوله و يقتل الجميع واحد وهذا إذا مات مكانه أو تأخر موته وقد أنفذت مقاتله أو رفع مغمورا ومات والافلا بد من القسامة من واحد تعين لها وهو هذا مراد المصنف بقوله والقود من واحد تعين لها إذا قتل الشخص المعين بالقسامة يضرب كل واحد من الباقيين مائة ويحبس سنة من غير أيمان فلو أقر شخص بالقتل ثم عفا الأولياء عنه يضرب مائة ويحبس سنة فلو رجع عن إقراره بطل التعزير لأنه لمحض حق الله تعالى وصار كالمقر بالزنا فلو اختلفت الولاية فبعضهم عين ما لم يعينه الآخر ماذا يفعل له وإذا وقعت القسامة على واحد بعينه ثم اعترف آخر بالقتل فإن المقتول محير في قتل واحد منهم فقط وإذا قتل أحدهما (٥٩) حبس الثاني عاما و جلد مائة (تبيينه) قوله

من واحد تعين لها يجب تقييده بما إذا احتمل موته من فعل أحدهم وأما أن لم يحتمل كرمي جماعة صخرة لا يقدر بعضهم على رفعها فإن القسامة تقع على جميعهم ويقتلون أي واحد شاؤا منهم كما نقله الشارح عن ابن رشد وإذا قتل واحد من الذين رموا الصخرة فعلى كل واحد ممن بقي جلد مائة وحبس سنة (قوله حلف واحدة) أي إن اتحد فان تعدد ولي الكافر أو الغرة حلف كل واحد عينا والظاهر أن سيد العبد كذلك (قوله على جرح أي عدا الخ) أقول كيف هذا مع قول المصنف وأخذ الدية وهي انما تكون في الخطا ولذلك قال بعض أي خطأ بدليل قوله وأخذ الدية إذا جرح العمد يقتص منه بشاهد وعين (قوله أو على قتل كافر أي خطأ) انما يقتد بالخطا حتى تأتى الدية لأنه لا قصاص في كلام المصنف لأنه قال حلف واحدة وأخذ الدية أقول ومقاده أنه لو كان القاتل للكافر كافر أو أقام ولي المقتول شاهدا واحدا يكون هدر ولا شيء فيه ولا قسامة لأنها انما تكون في

ويقولون في القسامة مات من ضربه لا من ضربهم وفهم من تعين المقسم عليه في العمد أن القسامة في الخطا تقع على جميعهم وهو كذلك وتوزع الدية على عواقلهم في ثلاث سنين كما مر (ص) ومن أقام شاهدا على جرح أو قتل كافر أو عبداً وجنين حلف واحدة وأخذ الدية (ش) تكلم المؤلف هنا على مفاهيم ما مر في قوله والقسامة سببها قتل الحر المسلم واعلم أن حكم قتل الكافر والعبد والجنين الحر حكم الجراح فن أقام شاهدا على جرح عمداً أو خطأ أو على قتل كافر عمداً أو خطأ أو على قتل عبداً أو خطأ أو على قتل جنين حر عمداً أو خطأ أو على قتل جنين حلف عينا واحدة وبأخذ دية ذلك ويقتص في الجراح العمد إذا لاقسامة في الجراح وبعبارة على جرح أي عمداً أو خطأ فإن كان فيه شيء مقدر ففيه دية وإن لم يكن فيه شيء مقدر فإن برئ على شئ ففيه حكومة والافلا شئ فيه وقوله أو على قتل كافر أي خطأ أن كان القاتل كافراً أو عمداً أو خطأ أن كان القاتل مسلماً وقوله أو عبداً أي عمداً أو خطأ أن كان القاتل حراً أو رقيقاً الكن إن كان القاتل للعبد عداً رقيقاً خير سيده بين اسلامه وفدائه وقوله أو جنين أي عمداً أو خطأ استهل أم لا لكن ان استهل ففيه الدية بقسامة فقوله حلف واحدة وأخذ الدية هذا في الخطا في الجميع واقتص في جرح العمد لأنها إحدى المستحسنات والمراد بالدية اللغوية أي المال المؤدى فيشمّل الدية في الجرح والقيمة في الرقيق والغرة أو الدية في الجنين ان استهل (ص) فان نكل برئ الجراح ان حلف والا حبس (ش) يعني أن المدعي لذلك اذا نكل عن اليمين مع شاهده فان الجراح ومن معه وهو المدعي عليه يقتل الكافر أو العبد أو الجنين يحلف عينا واحدة ويرأفان لم يحلف هذا المدعي عليه بان نكل عن اليمين في الصور المتقدمة فانه يغرم ما وجب عليه ما عدا جرح العمد فانه يحبس فان طال حبسه عوقب وأطلق إلا أن يكون متهرباً فانه يتخذ في السجن فقوله برئ الجراح وأولى غيره ان برئ المدعي عليه حتى يشمل القتل وقوله والا حبس خاص بجرح العمد وما عداه يغرم ما وجب عليه (ص) فلو قالت دعي وجنيتي عند فلان ففيها القسامة ولا شيء في الجنين ولو استهل (ش) تقدم أن الجنين كالجرح لا قسامة فيه فلهذا اذا قالت المرأة دعي وجنيتي عند فلان ومات ففيها القسامة لان قولها لوث ولائها نفس والجنين لا شيء فيه لانه كالجرح لا يثبت باللوث فلا قسامة ولو استهل صار خائفاً ثم مات لائها لو قالت فلان قتلني وقتل فلاناً معي لم يكن في فلان قسامة وأفهم قوله قالت لو ثبت موتها وخروج جنينها ميتاً بينة أو عدل لكان فيها

قتل الحر المسلم وما ذكره الشارح كلام اللقاني أقول وأما عجم فحسم في قتل الكافر فقال عمداً أو خطأ كان القاتل له مسلماً أو كافراً أقول والظاهر كلام اللقاني (قوله خير سيده بين اسلامه) وإذا أسلمه لسيد العبد المقتول فلا يقتله لان القتل لا يكون بشاهد واحد لان فرض المصنف أقام شاهداً واحداً فقط ولا قسامة فيه لأنها انما تكون في قتل الحر (قوله وأولى غيره) لا حاجة له لقول المصنف ومن معه ثم تبين أنه ليس من المصنف ومن معه (قوله فلو قالت دعي الخ) أي من غير ثبوت أن فلاناً قتلها بل بإقرارها فقط وشهد على إقرارها عدلان كما قاله بعض الشيوخ (قوله ولا شيء في الجنين) أي لا قيمة ولا دية لأنه كالعدم في هذه الحالة (قوله بينة أو عدل) متعلق بقوله ثبت والمعنى أن البينة شهدت على الجرح أو الضرب وقوله أو عدل أي شهدت على الجرح أو الضرب عمداً أو على القتل



(قوله ويحلف ولي الجنين واحدة) أقول قال ابن تونس يحلف كل وارث من يرث الغرة عينا أنه قتله فقول المصنف ولو قالت الخ أي ولا شاهد قال في له وجد عندى مانصه قوله ولو استهل أي لانها نفس أخرى ولا يصح أن تكون شاهدة في ذلك بخلاف ما لو قال رجل دعي ودم فلان فإنه يقسم على قوله في نفسه ويكون في غيره شاهدا (باب الباغية) (قوله هو الطلب) أي مطلق الطاب الشامل للخير والشر كما أفاده بعضهم وقوله أن ينبغي على ما لا ينبغي ابتغاءه شرعا كذا في نسخة الأناك خير بأنه يقتضى أنه اصطلاحى وعليه فيكون أعم من تعريف ابن عرفة والظاهر أن الحق مع ابن عرفة ثم اطلعت على بعض الشراح فوجدته ذكر كلام ابن العربي ولم يذكر شرعا فيكون حينئذ تعرفه جازيا على اللغة ويكون حاصله أنه في أصله اللغة مطلق ثم خص عرفا بما ذكره ابن عرفة فتأمل هذا ما ظهر (قوله واختار القرطبي (٦٠) الخ) قاله القرطبي على سبيل الاستظهار فقال إذا أمر بك بمكروه فلا تظهر

مخالفته فيه والحاصل أن المكروه المجمع على كراهته فيه قولان للقرطبي وغيره لا في المختلف في كراهته وجوازه وأما المختلف فيه بالكراهة والحرمة وكان مذهب الامام الأحمريه الكراهة ومذهب الساموراء الحرمة فهل هو محل الخلاف أو يتفق على أنه لا يطعمه فيه نظرا لمذهب الساموراء (قوله المستلزمة لتعريف البغى) أي فيقال البغى مخالفة الامام لمنع حق الخ (قوله منع حق وجب لله تعالى) أي كالزكاة (قوله فلا امام العدل) إشارة إلى أن قول المصنف فالعدل صفة لموصوف محذوف أي فلا امام العدل الخ ومن المعلوم أنه يجب على الناس أن يقاتلوا معه كما قاله ابن القاسم (قوله ثم ينتقم من كليهما) أي في الآخرة كما أفاده بعض تلامذة الشارح (قوله ولا بد أن يكون الخروج مغالبة الخ) لا يخفى أن مخالفة الامام لخلعه يتضمن المغالبة فدعوى أن قسدا المغالبة زائد على كلام المؤلف انما هو

القسامة لانها نفس ويحلف ولي الجنين واحدة ويستحق دية لانه كالجرح ولو استهل ففيه القسامة أيضا والله أعلم

(باب) ذكر فيه البغى وما يتعلق به

وهو التعدي وبغى الرجل على الرجل استطال وقال ابن العربي هو الطلب الا أنه مقصور على طلب خاص وهو أن ينبغي على ما لا ينبغي ابتغاءه شرعا وشرعا قال ابن عرفة هو الامتناع من طاعة من ثبتت امامته في غير معصية بغالبة ولو تأولا فخرج بقوله من ثبتت الخ من لم تنفد له امامة وقوله في غير معصية اما حال أو متعلق بالامتناع وقوله في غير معصية يقتضى أن من خرج عن طاعته في مكروه يكون بغيا وهو الموافق لما ذكره في باب الاستسقاء من أنه يجب طاعة الامام في غير معصية واختار القرطبي خلافاً لذلك وأنه لا يجب طاعته في المكروه بخلاف غيره حتى المباح فوجب طاعته فيه وقد عرف المؤلف الفرقة الباغية المستلزمة لتعريف البغى بقوله (ص) الباغية فرقة خالفت الامام لمنع حق أو خلعة فللعادل قتالهم (ش) يعني أن الباغية هي فرقة من المسلمين خالفت الامام الاعظم أو نائبه لمنع حق وجب لله تعالى أو للعباد أو خلعة الامام من منصبه فللامام العدل قتالهم يريد بعد أن يدعوهم إلى الدخول في طاعته ويوافقهم جماعة المسلمين قاله أصحابه روى ابن القاسم عن مالك أن كان الامام مثل عمر بن عبد العزيز وجب على الناس الذب عنه والقتال معه وأما غيره فلا دعه وما يراى منه ينتقم الله من الظالم نظام ثم ينتقم من كليهما وعبر المؤلف بفرقة جري على الغالب وقد يكون الباغى واحدا ولا بد أن يكون الخروج مغالبة فن خرج على الامام لا على سبيل المغالبة فلا يكون من البغاة واستظهر بعض أن المراد بالمغالبة اظهار القهروان لم يقاتل وقيل المراد بها المقاتلة وقوله فللعادل اللامعنى على أي فعلى العدل قتالهم لا غيره لاحتمال أن يكون سبب خروجهم عليه فسقه وجوره ولكن لا يجوز الخروج عليه وقوله (وان تأولوا) راجع لقوله الباغية فرقة خالفت الامام الخ ولقوله فللامام العدل قتالهم وأشار بقوله (كالكفار) إلى أنهم لا يقاتلون حتى يدعوا وأشار إلى أنه ينصب عليهم الرعادات أي المجانيق خلاف ما عند ابن بشير (ص) ولا يسترقوا

بالنسبة لمخالفته في منع الحق (قوله لا على سبيل المغالبة) أي كامتناع من عينه لجهاد ونحوه من الخروج له (قوله وان تأولوا) أي بأن منعوهم من الزكاة في خلافة أبي بكر أي متأولين أن قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة قاصر على النبي صلى الله عليه وسلم أو امتنعوا من طاعته متأولين أن الخلافة بعد النبي لعلى لا لابي بكر فخرجوا عن طاعته لذلك (قوله وحتى يدعوا) أي إلى طاعته (قوله وينصب عليهم الخ) أي ويقاتلون بالسيف والرمح بالنبل والحرىق والتغريق اذا لم يكن معهم الذرية (قوله خلاف ما عند ابن بشير) ونص ابن بشير بقتال البغاة من قتال الكفار باحد عشر شيئا أن يقصد بقتالهم ردعهم لا قتلهم ويكف عن مدبرهم ولا يجهز على جرحهم ولا يقتل أسراهم ولا يقسم أموالهم ولا يسبي ندرارهم ولا يستعان عليهم بشرك ولا يوادعهم على مال ولا ينصب عليهم الرعادات ولا يحرق عليهم المساكن ولا يقطع شجرهم انتهى (قوله ولا يسترقوا الخ) المعهود أن وقوع النهي انما يكون في كلام الشارع لا في كلام الفقهاء بل الواقع في كلامهم الاخبار بالحكم فيكون لافي كلامه النهي على غير المعهود وذلك



حذفت النون ويحتمل أن تكون نافية وحذفت النون جلا على الناهية (٦١) كافي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا

ولا تؤمنوا حتى يصحوا (قوله ولا يحرق شجرهم ولا ترفع رؤسهم بارماح ولا يدعوههم بحال (ش) يعني ان البغاة اذا ظفروا بهم فانا لان ترفعهم لانهم احرار مسلمون وكذلك لا يجوز للامام او نائبه ان يحرق شجرهم ولا ان يرفع رؤسهم على ارماع عند القدرة عليهم لان ذلك مشة وهي حرام ولا من بلد الى أخرى ولا وال الى آخر ولا في محلهم وتقدم في قتال الكفار ان المنع من رفع رؤسهم الى بلد أو وال لا في محلهم فافترق قتال البغاة من قتال الكفار ولا يجوز للامام العدل ان يترك قتال البغاة أياما لاجل مال بأخذه منهم حتى يتظروا في أمورهم فقوله ولا يدعوههم بفتح الميم المهملة أي الامام ومن معه (ص) واستعين بالله عليهم ان احتج له ثم رد كغيره (ش) يعني أن الامام أو غيره اذا احتاج الى مال البغاة كالسلاح والكراع أي الخيل وما أشبه ذلك من آلات الحرب فانه يجوز له أن يستعين به على قتالهم ثم اذا استغنى عنه رده اليهم كما رد غير ما يستعان به من أموالهم لانهم مسلمون فلم يزل عن ملكهم فان قيل الرد فرع الاخذ وهو منتف فان الرد المشار اليه بقوله كغيره فالجواب أنه لما قدر عليهم صار المال كأنه ملك للامام فلذا عسر بالرد (ص) وان آمنوا لم يتبع منهم زهمهم ولم يذف على جريحهم (ش) يعني أنا اذا آمننا بهم فانا لا نتبع منهم زهمهم ولا نذف أي نجهر على جريحهم ويذف بالذال المعجمة والمهملة ومفهوم الشرط ان لم يؤمن منهم يتبع منهم زهمهم ويذف على جريحهم (ص) وكمره للرجل قتل أبيه وورثه (ش) يعني أنه يجوز للانسان أن يقتل أباه في حال قتال الباغية ويرثه لكنه يكرهه القتل مبارزة أو غيرها ولا فرق بين الاب المستلم والكافر في الكراهة والام من باب أولى ولا يكرهه قتل أخيه ولا جده ولا به ولا لاه (ص) ولم يضمن متأول أتلف نفسا أو مالا (ش) يعني أن الباغى اذا كان متأولا في قتاله وأتلف في حال قتاله نفسا أو مالا ثم تاب ورجع فانه لا يضمن شيئا من ذلك ولو كان ملدا لانه متأول وأما ان لم يتلفه فانه رده الى مالكه (كن) ومضى حكم قاضيه وحده أقام وزدني معه لذمة أو ضمن المعاند النفس والمال والذي معه ناقض (ش) الضمير في قاضيه يرجع للباغى المتأول والمعنى أن الباغى المتأول اذا أقام قاضيا حكم بشئ فانه يفسد ولا فرق في ذلك بين الحكم التام وبين ما يحتاج الى التام ويكمله من ولي بعده من غير قضاة البغى وكذلك اذا أقام قاضيه حدها من الحدود فانه يعضى للضرورة ولشبهة التأويل ولئلا يزهده الناس في الولايات فتضيع الحقوق ولا مفهوم لحكم بل الثبوت ونحوه كالحكم وهذا اذا كان صوابا والا فلا يعضى لانه ليس بحكم وانما نص على الحدود وان دخل في عموم الحكم لعظمته فان قيل اذا كان الحكم صوابا لا يتوهم عدم امضائه حتى ينص عليه فالجواب انه لما خرج عن طاعة الامام رعايتوهم عدم الاعتداد بحكمه خصوصا في الزكوات والحدود اذهى من متعلقات الامام واذا استعان للتأويل بذى فانه يرد الى ذمته من غير عزم على الذي بما أتلف من نفس أو مال ويوضع عن الذي ما وضع عن التأويل وأما الباغى اذا كان قتاله على وجه العناد والعصية من غير تأويل فانه يضمن ما أتلف من نفس ومال وطرف وفرج فيقتص منه ويرد المال سواء كان قائما أو فائتا وقتال الذي مع المعاند للامام نقض لعهد بوجوب استعلاله حيث خرجوا طائعين (ص) والمرأة المقاتلة كالرجل (ش) يعني أن المرأة المقاتلة مع أهل البغى حكمها حكم الرجل فان كانت متأولة فانه لا يضمن ما أتلفت من نفس ومال وان كانت معاندة فانه يضمن ذلك قال ابن شاس اذا قاتل مع الرجل بالسلاح فلا هل القتال قتلهم في القتال وان لم يكن قتالهم الا بالتحريض ورعى الحجارة فلا يقتل ولو أسرت وقد كن يقاتلن قتال الرجال لم يقتلن الا أن يكن قد قتلن بذلك أحدا قال أبو محمد يريد في غير أهل التأويل انتهى فقاد كلام ابن شاس أن المرأة تقتل في حال مقاتلتها بالسلاح ولا تقتل في حال مقاتلتها بالحجارة لا يتولاها الا الامام (قوله وقد كن) حال

De la sanction  
amnistie  
pour crimes  
politiques

pour crimes  
de droit  
commun  
(575)

ولا تؤمنوا حتى يصحوا (قوله ولا يحرق شجرهم ولا ترفع رؤسهم بارماح ولا يدعوههم بحال (ش) يعني ان البغاة اذا ظفروا بهم فانا لان ترفعهم لانهم احرار مسلمون وكذلك لا يجوز للامام أو نائبه ان يحرق شجرهم ولا ان يرفع رؤسهم على ارماع عند القدرة عليهم لان ذلك مشة وهي حرام ولا من بلد الى أخرى ولا وال الى آخر ولا في محلهم وتقدم في قتال الكفار ان المنع من رفع رؤسهم الى بلد أو وال لا في محلهم فافترق قتال البغاة من قتال الكفار ولا يجوز للامام العدل ان يترك قتال البغاة أياما لاجل مال بأخذه منهم حتى يتظروا في أمورهم فقوله ولا يدعوههم بفتح الميم المهملة أي الامام ومن معه (ص) واستعين بالله عليهم ان احتج له ثم رد كغيره (ش) يعني أن الامام أو غيره اذا احتاج الى مال البغاة كالسلاح والكراع أي الخيل وما أشبه ذلك من آلات الحرب فانه يجوز له أن يستعين به على قتالهم ثم اذا استغنى عنه رده اليهم كما رد غير ما يستعان به من أموالهم لانهم مسلمون فلم يزل عن ملكهم فان قيل الرد فرع الاخذ وهو منتف فان الرد المشار اليه بقوله كغيره فالجواب أنه لما قدر عليهم صار المال كأنه ملك للامام فلذا عسر بالرد (ص) وان آمنوا لم يتبع منهم زهمهم ولم يذف على جريحهم (ش) يعني أنا اذا آمننا بهم فانا لا نتبع منهم زهمهم ولا نذف أي نجهر على جريحهم ويذف بالذال المعجمة والمهملة ومفهوم الشرط ان لم يؤمن منهم يتبع منهم زهمهم ويذف على جريحهم (ص) وكمره للرجل قتل أبيه وورثه (ش) يعني أنه يجوز للانسان أن يقتل أباه في حال قتال الباغية ويرثه لكنه يكرهه القتل مبارزة أو غيرها ولا فرق بين الاب المستلم والكافر في الكراهة والام من باب أولى ولا يكرهه قتل أخيه ولا جده ولا به ولا لاه (ص) ولم يضمن متأول أتلف نفسا أو مالا (ش) يعني أن الباغى اذا كان متأولا في قتاله وأتلف في حال قتاله نفسا أو مالا ثم تاب ورجع فانه لا يضمن شيئا من ذلك ولو كان ملدا لانه متأول وأما ان لم يتلفه فانه رده الى مالكه (كن) ومضى حكم قاضيه وحده أقام وزدني معه لذمة أو ضمن المعاند النفس والمال والذي معه ناقض (ش) الضمير في قاضيه يرجع للباغى المتأول والمعنى أن الباغى المتأول اذا أقام قاضيا حكم بشئ فانه يفسد ولا فرق في ذلك بين الحكم التام وبين ما يحتاج الى التام ويكمله من ولي بعده من غير قضاة البغى وكذلك اذا أقام قاضيه حدها من الحدود فانه يعضى للضرورة ولشبهة التأويل ولئلا يزهده الناس في الولايات فتضيع الحقوق ولا مفهوم لحكم بل الثبوت ونحوه كالحكم وهذا اذا كان صوابا والا فلا يعضى لانه ليس بحكم وانما نص على الحدود وان دخل في عموم الحكم لعظمته فان قيل اذا كان الحكم صوابا لا يتوهم عدم امضائه حتى ينص عليه فالجواب انه لما خرج عن طاعة الامام رعايتوهم عدم الاعتداد بحكمه خصوصا في الزكوات والحدود اذهى من متعلقات الامام واذا استعان للتأويل بذى فانه يرد الى ذمته من غير عزم على الذي بما أتلف من نفس أو مال ويوضع عن الذي ما وضع عن التأويل وأما الباغى اذا كان قتاله على وجه العناد والعصية من غير تأويل فانه يضمن ما أتلف من نفس ومال وطرف وفرج فيقتص منه ويرد المال سواء كان قائما أو فائتا وقتال الذي مع المعاند للامام نقض لعهد بوجوب استعلاله حيث خرجوا طائعين (ص) والمرأة المقاتلة كالرجل (ش) يعني أن المرأة المقاتلة مع أهل البغى حكمها حكم الرجل فان كانت متأولة فانه لا يضمن ما أتلفت من نفس ومال وان كانت معاندة فانه يضمن ذلك قال ابن شاس اذا قاتل مع الرجل بالسلاح فلا هل القتال قتلهم في القتال وان لم يكن قتالهم الا بالتحريض ورعى الحجارة فلا يقتل ولو أسرت وقد كن يقاتلن قتال الرجال لم يقتلن الا أن يكن قد قتلن بذلك أحدا قال أبو محمد يريد في غير أهل التأويل انتهى فقاد كلام ابن شاس أن المرأة تقتل في حال مقاتلتها بالسلاح ولا تقتل في حال مقاتلتها بالحجارة لا يتولاها الا الامام (قوله وقد كن) حال



(قوله ولو قاتلت بالسلاح) ظاهر كلام ابن شاس هذا انه لا تقتل بعد أسرها ولو وقع أسرها حال الحرب وهذا هو المعتمد خلاف ابن الحاجب فإنه قال ان أسرت والحرب قائمة تقتل والافلا والحاصل أنه ان قتلت تقتل مطلقا وان لم تقتل وظفرنا بها بعد المقاتلة لا تقتل مطلقا وان لم تقتل وظفرنا بها في حال المقاتلة فان قاتلت بالسلاح قتلت والافلا (باب) (قوله ذكر فيه الردة) أي تعريفها وقوله بعد وأحكامها أي الأحكام المتعلقة بالردة وقوله والنسب الخ ظاهره أنه ذكر حقيقة السب والأحكام المتعلقة به مع أنه لم يذكر للسب تعريفا (قوله مصدر قولك رده) أي صرفه أي فهي مصدر رد المتعدى بمعنى صرفه وقوله والردة الخ المعنى والردة كما هي مصدر رده تكون اسما من الارتداد المفسر بالرجوع وقوله والارتداد الرجوع الأولي أن يقدمه على قوله والردة املاء الضرع وقوله والردة املاء الضرع المناسب أن يعبر بقوله امتلاء الضرع لأنه الثابت في اللغة والحاصل أن الردة بالكسر تأتي لثلاثة أمور تأتي مصدر رده بمعنى صرفه وهو متعدد وتأتي اسما من الارتداد (٩٣) الذي هو الرجوع وهو لازم وتأتي بمعنى امتلاء الضرع وهو لازم فتدبر (قوله وفي

غير البالغ خلاف) والراجع اعتبار رده ونزبه على ذلك أشياء كثيرة أنه لا يورث وينتقض وضوءه ولا يغسل ان مات وبعد بلوغه يقتل ما لم يتب <sup>في فائدة</sup> في أول من كفر ابليس بنسبته الجور للباري حيث قال أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين وليس كفره بالخالفه وامتناعه من السجود (قوله قبل أن يوقف على الدعائم) أي أر كان الاسلام فالنصارى واليهود واقفون على الدعائم فمن أسلم منهم ثم رجع عن الاسلام فهو مرتد ويجرى عليه حكم المرتد (قوله مقصودا على أحكام الدنيا الخ) أي الأحكام الظاهرية التي ينتظر فيها الحكم أي والاسلام هو الانقياد الظاهري للأحكام بخلاف الايمان فهو عبارة عن التصديق القلبي وهو خفي لا نطلع عليه وقوله انما يعرفون اسلام بعضهم بعضا أي الذي هو الانقياد الظاهري (قوله ولهذا احتج الخ)

ونحوها وأما بعد أسرها فلا تقتل ولو قاتلت بالسلاح ومحلها حيث لم تقتل أحدا والافلا تقتل به ولو بعد الأسر وسواء كان قتالها بالسلاح أو بالحجارة وهذا كله في غير المناولة وأما الرجل فإنه يقتل في حال قتاله سواء قاتل بالسلاح أو بغيره وكذا بعد أسره وتقدم في باب الجهاد أن المرأة الكافرة اذا قاتلت بالسلاح ولو لم تقتل أحدا انها تقتل ولو بعد الأسر وأما ان قاتلت بالحجارة فكذلكها في البابين واحد

(باب) ذكر فيه الردة والسب وأحكامهما وما يتعلق بذلك

قال الجوهري الردة بالكسر مصدر قولك رده ردا ورده الردة الاسم من الارتداد والردة املاء الضرع من اللبن والارتداد الرجوع ومنه المرتد وقال القرافي حقيقة الردة عبارة عن قطع الاسلام من مكلف وفي غير البالغ خلاف وقال ابن عرفة الردة كفر بعد اسلام تقرر بالنطق بالشهادتين مع التزام أحكامهما وعرفها المؤلف بقوله (ص) الردة كفر المسلم (ش) أي المتقرر اسلامه فيشمل البالغ وغيره على خلاف فيه ولا يقرر الاسلام الا بالنطق بالشهادتين والتزام أحكامهما واحترز به عما لو نطق بالشهادتين ثم رجع قبل أن يوقف على الدعائم فإنه يؤدب فقط واحترز بقوله المسلم عما اذا خرج غيره من ملة الى أخرى كيهودي تنصرا أو عكسه فلا يكون ردة. ويقر على ذلك كما يأتي أيضا وعدل المؤلف عن قوله كفر المؤمن الى قوله كفر المسلم وان كان الكفر انما يقابل بالايمان لكون النظر هنا مقصورا على أحكام الدنيا التي ينتظر فيها الحكم ولا قدرة للشرع على معرفة ايمان بعضهم بعضا انما يعرفون اسلام بعضهم بعضا ولهذا احتج الى الكلام على الامور التي يعرف بها كفر المسلم فقال (ص) بصريح أو لفظ يقتضيه أو فعل يتضمنه (ش) مثال الصريح كقوله العزيز ابن الله ومثال اللفظ المقتضى للكفر أن يجحد ما علم من الدين بالضرورة كوجوب الصلاة ولو جزأ منها وكذا اذا قال الله جسم متخير ومثال الفعل المقتضى للكفر ليس الزنا وما أشبه ذلك فقوله (كألفاظ مصنف بقدر وشذوذا) مثال للفعل الذي يتضمن الكفر ومثل

أي وليس قول المصنف بصريح من قبة التعريف خلافا لبراهم لان التعريف ثم بدونه (قوله لفظ المصحف يقتضيه أو فعل يتضمنه الخ) المراد به يقتضيه أو يتضمنه انه يستلزم الكفر لا النفي المصطلح عليه (قوله مثال الصريح كقوله العزيز ابن الله) أي وكالمسيح ابن الله الخ أقول لا يخفى أنه لا فرق بين ذلك وبين قوله الله جسم متخير فوجه كون الأول من الصريح في الكفر بخلاف الثاني إذ كلاهما الباري منزعه عنه قطعاً فالناسب ما أفاده نت بقوله بأن يقول كفر بالله أو بجمعه (قوله ومثال اللفظ المقتضى للكفر الخ) أي المقتضى لقطع الاسلام وزواله (قوله وكذا اذا قال الله جسم متخير) أي آخذ قدرا من الفراغ والمراد أنه قال جسم كالأجسام هذا هو الذي يكفر فائله أو معتقده وأما من قال جسم لا كالأجسام فهو مبتدع على الصحيح (قوله كالألفاظ المصحف) وبما يرتبه وضعه بالارض مع قصد الاستخفاف ويجب على من وجد به باقرا أن يخرج جسمه منه ولو كان جنبا (قوله يتضمن الكفر) أي قطع الاسلام أي زواله



(قوله كتاب الحديث اذا ألقاه بقذر) في خط بعض الشيوخ ولولم يكن متواترا ولا بد أن لا يكون القاؤه على وجهه الخوف كان يخاف من القطع أو القتل فاذا لا يكون مرتدا (قوله وأما حرقه لكونه ضعيفا) ظاهره وان لم يشتد ضعفه أي والفرض انه مستخف مع انه يعمل به في الفضائل أقول والظاهر أنه يحمل على ما اذا اشتد ضعفه وقوله أو موضوعا أي مكذوبا على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وفي كلام ز نظر) أي فانه نظري غير المتواتر (قوله وأما القاء كتب الفقه في القدر) أي على فرض ان لو خلت من اسم الله أو اسم نبي وذلك لان مثل المصحف أسماء الله وأسماء الانبياء الحرمات وتصغير المصحف كفران قصدا استهزاء والافلا (قوله والمراد بالقذر ما يستحق الذر الخ) في بعض الشراح مانعه وينبغي لمؤدب الاطفال أن ينهائهم عن مسح الألواح بالبصاق انتهى والظاهر أن ينبغي هنا معنى الوجوب وقضيته ان لا كفر وظاهره سواء طرح البصاق من فيه أو أخذته واطخه به مع انه قال كإلقاء مصحف بقذر أي فيه وظاهره ولو كان القذر ظاهرا أو يحجب بان التلطيح المقتضى للكفر ما كان تلطيحا يشتم منه الاستخفاف (قوله ونحوه) أي نحو المني من كل فعل مختص بهم أي كالمشي لزيارة القسيس والتبرك به (قوله بما اذا فعله في بلاد الاسلام) قال بعض الشراح ومفهومه أن شدة في بلاد الكفر ليس كذلك انتهى وقيد أيضا بما اذا لم يكن على وجه اللعب والسخرية (قوله هذا جامع الخ) لا يخفى أن كلاما من القول والفعل تحقق به الكفر وقال ههنا ان السحر جامع فظاهره أن المراد أن السحر تارة يكون بالقول وتارة يكون بالفعل إلا أن تفسيره بأنه قول يعظم به الخ يقتضي أنه قول لا غير ووقع له سرام انه من القول ووقع (٦٣) للبساطي انه فعل ثم قال البساطي بعد أنه بما

اجتمع فيه الامر أن انتهى ونسبته شارحا ويكون مراده ان السحر تارة يكون قولاً وتارة يكون فعلاً ويدرك ذلك من يتعاطاه (قوله ان تعلم السحر كفر وان لم يعمل به) أقول هذا يأتي على انه يفسر بأنه قول يعظم به غير الله وتنسب اليه المقادير (قوله وقد استصوب الخ) أي فانه قال يكشف عن ذلك من يعرف حقيقةه يبدو يثبت ذلك عند الامام لانه معنى يجب به القتل فلا يحكم بها الا بعد ثبوته وتحققه كسائر ما يجب به القتل وفي الموازية في الذي يقطع أذن

المصحف كتاب الحديث اذا ألقاه بقذر أو حرقه استخفافا وأما حرقه لكونه ضعيفا أو موضوعا فلا وفي كلام ز نظر وأما القاء كتب الفقه في القدر فليس فيه الا الادب ومثل المصحف الآية أو الحرف منه والمراد بالقذر ما يستحق الذر ولو ظاهرا كالصاق لخصوص العذرة وكذلك يكون مرتدا اذا شد الزنار في وسطه لان هذا فعل يتضمن الكفر والزنار بضم الزاي ومثله فعل شيء مما يختص بزي الكفار ولا بد أن ينضم الى ذلك المشي الى الكنيسة ونحوه وقيد أيضا بما اذا فعله في بلاد الاسلام (ص) وسحر (ش) هذا جامع للفظ الذي يقتضيه والفعل الذي يتضمنه والمشهور أن تعلم السحر كفر وان لم يعمل به قاله مالك قال ابن عبد السلام وقد استصوب بعض المتأخرين كلام أصبغ وحكاها الطرطوشي عن قدماء الاصحاب واستشكل قول مالك ان تعلمه وتعلمه كفر اه وحدان عرفة السحر بقوله هو كلام مؤلف يعظم به غير الله تعالى وتنسب اليه المقادير والكائنات هكذا قال في التوضيح اه واذ احكم بكفره فان كان متجاهرا به فيقتل الا أن يتوب وماله فيء وان كان يخفيه فحكمه حكم الزنديق يقتل بلا استنابة كما يأتي (ص) وقول بقدم العالم أو بقاءه (ش) يعني أن من قال ان العالم وهو ما سوى الله قديم فقد كفر لانه يؤدي الى أن صانع العالم غير الله وكذلك اذا قال ببقاءه والمراد بالقدم القدم الذاتي لا الزماني وكذلك اذا شك في القدم أو البقاء للعالم فقوله (أوشك في ذلك) عطف على صريح أي أتى بما يدل على

الرجل ويدخل السكاكين في جوف نفسه ان كان سحرا قتل وان كان خلافه عوقب (قوله واستشكل الخ) لا يخفى انه لا اشكال ان فسر بانه قول يعظم به غير الله الخ فاعمل هذا المستشكل لم يطع على هذا التعريف (قوله المقادير والكائنات) لا يخفى أن المقادير كانه جمع متدرو الكائنات جمع كائنة أي ذات كائنة أي ثابتة بعد العدم ويراد بالذات نفس الشيء والعطف للتفسير وفي العبارة حذف أي ينسب اليه التأثير فيها أي أن السحر يؤثر في وجود تلك الاشياء فائدة في ما يؤخذ على حل المعقود فان كان يرقه بالرقى العربية جاز وان كان بالرقى الجمجمة لم يجز وفيه خلاف وكان الشيخ ابن عرفة يقول ان تكبر ومنه المنفع جاز أي لان ذلك يدل على حقيقةه (قوله لانه يؤدي الى أن صانع العالم غير الله) المناسب أن يقول لانه يؤدي الى أن العالم لا صانع له (قوله وكذا اذا قال ببقاءه) أي أنه لا يفنى لانه مخالف لقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه والمراد قال بوجوب البقاء لذاته (قوله والمراد بالقدم القدم الذاتي لا الزماني) لا يخفى أن تلك العبارة من اصطلاحات الفلاسفة فانهم يريدون بالقدم الذاتي للشيء أنه غير أثر لشيء كالله تعالى فانه لم يؤثر فيه أحد ويريدون بالقدم الزماني انه لم يكن له أول وان أثر فيه الغير كالافلاك فانها قديمة بالزمان بمعنى لا أول لها وليست قديمة بالذات لوجود تأثير الغير فيها فاذا علمت ذلك فنقول القول بان العالم قديم بالزمان كفر أيضا ولا يختص الكفر بالقدم الذاتي فالوجه أن مراده بالقدم الذاتي عدم الاولية وأراد بالزماني طول الزمان فيمضي للشيء مع كونه له أول (قوله وكذا اذا شك في القدم أو البقاء) المراد به مطلق التردد (قوله عطف على صريح) فيه نظر بل هو معطوف على قوله القاء مصحف ويدل على ذلك قوله



بعد فهو داخل الخ أي حيث نظر إلى قوله أي أتى بما يدل على الشك يكون من أفراد القول وحيث نظر إلى قوله أو حصل الخ فهو من أفراد الفعل في راديه ولو فعل القلب (قوله وبه ذان يدفع) أي وبذلك الجواب يندفع الخ أي لانه تبين أن الشك نارة يكون من أفراد القول وتارة يكون من أفراد الفعل وقوله وعليه فالخ لا يخفى أن هذا يدل على أن قوله بصريح الخ من جملة التعريف وأما لو جعل قوله بصريح الخ خارجا عن التعريف ويكون المعنى وذلك يكون بصريح أي ويجعل قوله أو شك الخ معطوفا على قوله بصريح الخ لما ورد اشكال (قوله وقد صرح الخ) أي وهو المعتمد وعليه فلا يحتاج إلى قيد وهو من يظن به العلم الخ (قوله تنتقل إلى شكل آخر مماثل) أي محل فيه وتكون روحه وقوله مماثل أي في النوع بأن يكون آدميا طائعا وقوله أو أعلى أي بأن لا يكون من نوع الأدنى بل أعلى كالمثل دليل ما بعده وقوله إلى شكل مماثل أي آدمي عاص وقوله أو أدنى أي من غير النوع كجمل الخ (قوله وهو تكذيب للشريعة الخ) لا يخفى أن الكفر يحصل بتقريب واحد من الجنة والنار فلا يتموهم من ظاهر العبارة توقف الارتداد على مجموع هذه الأشياء والجواب أن مرادة تفسير حقيقة التناسخ فلا ينافي أن الشخص إذا اعتقد في الجنة أو النار يكفر ثم لا يخفى أنه ربما يتوهم أنهم لما قالوا بالانتقال المذكور ولكن بعد ذلك تذهب إلى الجنة أو النار (٦٤) لا يكون ذلك كقوله ليس كذلك لأن كلام الشيخ أحمد حيث قال إن كانت

من مطيع انتقلت بعدموته لشكل آخر مماثل أو أعلى وهكذا إلى أن تصل إلى الجنة وإن كانت من عاص انتقلت إلى شكل مماثل أو أدنى كجمل أو كلب وغير ذلك إلى أن تصل للنار اه يقيد أن ذلك كفر ولعل وجه ذلك أنه معلوم من الدين بالضرورة بطلانه (قوله مع اجماع المسلمين على خلافه) أي بحيث صار معلوما ضرورة فيكفر فائله وإن ادعى عدم العلم (قوله المكفون) أي من كل طائفة تقدمت قبل نبينا (قوله وما تقدم من التعليل) أي الذي هو وقوله وإن توصف أنبياء الخ (قوله الآن يقال لازم المذهب ليس بمذهب) ظاهره ولو ينامع أن اللازم إذا كان بينا يكون كفرا ولا يخفى أن اللازم هنا بين فليست بذلك (قوله أو بحاربه

الشك في ذلك أو حصل في اعتقاده الشك في ذلك أي في قدم العالم أو بقائه فهو داخل في قوله أو لفظ يقتضيه أو فعل يقتضيه وبه ذان يدفع قول الشارح إن هذا ليس من الأمور الثلاثة يعني قول المؤلف بصريح أو لفظ يقتضيه أو فعل يقتضيه وعليه فالخ الذي ذكره ليس بمجامع لخروج هذا النوع منه وقوله أو شك وهو من يظن به العلم بناه على أنه يعذر في موجبات الكفر بالجهل وقد صرح أبو الحسن على الرسالة بأنه لا يعذر بالجهل (ص) أو بتناسخ الأرواح أو بقوله في كل جنس نذير (ش) يعني أن القول بتناسخ الأرواح كفر ومعناه أن كانت الروح من مطيع فبعد موته تنتقل إلى شكل آخر مماثل أو أعلى وهكذا وإن كانت من عاص فانها تنتقل إلى شكل آخر مماثل أو أدنى كجمل أو كلب أو شوهما وهكذا ولا جنة ولا نار وهو تكذيب للشريعة وكذلك من اعتقد أن في كل جنس من أجناس الحيوانات من الفردة والدود ونحوه ما نذير أي نبيا فانه يكفر لانه يؤدي إلى أن جميع الحيوانات تكون مكلفة وهذا يخالف الاجماع وأن توصف أنبياء هذه الاصناف بصفاتهم الذميمة وفيه من الزدراء على هذا المنصب المنيف ما فيه مع اجماع المسلمين على خلافه وتكذيب فائله والمراد بالامة في قوله تعالى وإن من أمة إلا خلا فيها نذير المكفون وما تقدم من التعليل يقتضي القتل بلا استتابة الآن يقال إن لازم المذهب ليس بمذهب (ص) أو ادعى شركا مع نبوته عليه السلام أو بحاربه تبي أو جوزا كتساب النبوة أو ادعى أنه يصعد للسماء أو يعانق الحور أو استحبل بالشرب (ش) يعني أن من ادعى أن شخصا من الأشخاص كان شريكا مع نبينا عليه السلام وأنه كان يوحى اليه ما عاينه يكون مرتدا وكذا سائر الانبياء المنقردين كنوح وإبراهيم عليهما السلام وكذلك من جوز القول بحاربه الانبياء عليهم السلام لأن

نبي الخ) يحتمل أن يراد بحاربه بالفعل وهذا انما يتحقق في زمن عيسى ويحتمل أن يراد باعتقادهم جواز بحاربه تبي وهذا يتحقق في كل زمن وحمله على الثاني أقرب اليهم أن حكم الاول كذلك بطريق الأولى فهو حينئذ عطف على قدم العالم والمراد بالقول الاعتقاد وفي الكلام حذف مضاف تقديره وجواز كذا فإله عجم (قوله أو جوزا كتساب النبوة) عطف على صريح من قوله بصريح فهو عطف فعل على اسم يشبه الفعل وهو صادق بما إذا اعتقد ذلك أو قاله وأما الولاية فقال عجم انها كما كتسب تكون وهيبة وذكر اللقائي أنها كانبوة لا تكون كسبية (قوله أو أنه كان يوحى اليه ما عاينه) أي ادعى الأولى والثانية والمعنى واحد أي ادعى مشاركة مسيلة للنبي صلى الله عليه وسلم في النبوة أي أنه كان يوحى اليه ما عاينه أي أن كل واحد مني مستقل بجمعهم ما زعموا وكذا لو ادعى أن النبوة شركة بينهما أي أنهم ما عاينه تبي واحد ويمكن جعل الطرف الاول على هذا وجه الطرف الثاني على ما قلنا أولا (قوله كنوح وإبراهيم الخ) انظر قوله وإبراهيم مع نبوة لوط في زمنه وهو ابن أخي إبراهيم واسمه هاران قيل ونبي اسمعيل واسحق ابنه في زمنه فليحرر كما في غيب وأنت خير بان ظاهر عبارته كفر من ادعى شركة نوح ولو كان جاهلا ولا لعل وجهه أنه يخالف القرآن المفيد أنه كان وحده وكذلك يكفر من ادعى مكانة الله أو مجالسته أو قال ولي من الاولياء أنا الله فانه يستتاب في ذلك كله وكذلك يرتد إذا ادعى



رؤية الله البصيرة لان ذلك جائز عقلا ممنوع شرعا اذ لم يقع لاحد في الدنيا سوى النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة الاسراء الا ان القافي في شرح جوهرته نص على الخلاف في كفر من ادعى المشاهدة في الدنيا وعز القول بكفره الكواشي والمهدوي وأما اذا ادعى رؤيته بقلبه فلا يرتد <sup>١٩٠٤</sup> فرع <sup>١٩٠٤</sup> لو قذف الحور العين فانه يقتل بالسيف مالم يتب ويحتمل ولو تاب (قوله ولو قال أوجب حكم الخ) فيه قطر عياض أجمع المسلمون على تكفير كل من استحل القتل أو شرب الخمر أو الزنا أو شيئا مما حرم الله بعد علمه بتحريره انتهى فعمم ما علم من الدين ضرورة وغيره ولذا قيد بالعلم اذ لو كان خاصا بالضرورة ما قيد بالعلم قاله محشي تن (قوله وأي بكرا الخ) أي انه اذا أنكر ذات أبي بكر لا يكفر بخلاف ما اذا أنكر صحبته لو ورد القرآن به لان لازم المذهب ليس بذهب (٦٥) (قوله بخلاف انكار مكة الخ) انما كفر من أنكر ذلك لما فيه من تكذيب القرآن

مخاربتهم محاربة الله تعالى ومن حارب الله تعالى فقد كفر وكذلك من قال ان النبوة مكتسبة وهو البلوغ بصفاء القلب الى مرتبتها لان ذلك يؤدي الى توهين ما جاء به الانبياء وكذلك من ادعى انه يصعد الى السماء أو يعانق الحور وكذلك من يقول انه يدخل الجنة وبأكل من ثمارها وكذلك من اعتقد بقلبه أن شرب الخمر أو الزنا وما أشبه ذلك من كل محرم مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة حلال ولو قال أوجب حكمه علم من الدين ضرورة فليكن أحسن اذ مثله ما اذا جحد بأحد ما علم من الدين بالضرورة كإباحة كل العنب ويخرج ما علم ضرورة وليس يحكم ولا يتضمن حكما ولا تكذيب قرآن كإنكار وجود بغداد وأي بكر وعمر وغزوة تبوك بخلاف انكار مكة وانكار غزوة بدر وخيبر وانظر انكار وجود بيت المقدس (ص) لا بامانه الله كافر اعلی الاصح (ش) يعني أن من دعا على شخص من المسلمين بان قال أمانه الله على الكفر فانه لا يكون كافرا بذلك على أصح القولين لانه انما أراد التغليظ عليه في الشتم وإرادة الكفر لم تكن مقصودة وبعبارة لا بامانه الله كافر اقله لغيره أو لنفسه لانه وان قاله لنفسه ما مقصوده الا الدعاء (ص) وفصلت الشهادة فيه (ش) يعني أن من شهد بكفر شخص فانه لا بد أن يبين الوجه الذي كفر به أي يجب على الشاهد أن يقول كفر بالنبي الفلاني وبينه ولا

بمحله <sup>١٩٠٥</sup> واستتيب ثلاثة أيام بلا جوع وعطش ومعاقبة وان لم يتب فان تاب بالاقتيال (ش) يعني أن المراد عن الاسلام أصليا أو طارئا يجب على الامام أو على نائبه أن يستتبيه ثلاثة أيام بلا جوع ولا عطش وبلا معاقبة وان لم يتب بقتل بغروب الشمس من اليوم الثالث لا فرق بين الحر والعبد والذكر والانثى ويظم من ماله زمن رده وأما ولده وعياله فانه لا يتفق عليهم من ماله زمن رده لانه معسر بسبب الردة فقوله وان لم يتب مبالغة في قوله بتلا جوع وعطش ومعاقبة ولا يصح أن يكون في قوله واستتيب ثلاثة أيام لانه يقتضي أنه يطلب منه التوبة ولو تاب لان المعنى حينئذ واستتيب ثلاثة أيام سواء تاب أم لا الا أن يحمل قوله وان لم يتب على معنى أنه قال لم أتب فيصح جعل المبالغة في قوله واستتيب ثلاثة أيام ولا يحسب اليوم الاول ثم ان الثلاثة تحسب من يوم ثبوت الكفر عليه لامن يوم الكفر وامن يوم الرفع قاله الشيخ كريمة الدين عن تقرير وهو مقتضى القواعد وعلى هذا لا يحسب اليوم الذي وقع فيه الثبوت لما تقرر أن الايام هنا لا تلتحق وانما كانت الاستتابة ثلاثة أيام لان الله أخر قوم صالح ذلك القدر فيكونها ثلاثة واجب فلو حكم الامام بقتله قبل الثلاثة الايام مضى لانه حكم بمختلف فيه (ص) واستتبت بحبيضة (ش) يعني أن المرأة اذا ارتدت وكانت متزوجة أو مطلقة طلاقا

الكفر لم تكن مقصودة) مفهومه أنه لو قصدها لكفر وهو كذلك لان الرضا بالكفر كفر (فصوله ما مقصوده الا الدعاء) الاحسن أن يقول ما مقصوده الا التشديد على نفسه وليس مقصوده طلب ذلك حتى يكون ذلك رضامنه بالكفر لان الرضا بالكفر كفر وهذا بخلاف قوله لكافر أمانك الله على ما تختار بالمئة فوق وأما اذا قاله بالمئة التحتية فلا شيء عليه لا يقال يمنع كون الرضا بالكفر كفرا ضرب الجزية على الكفار والرضا منهم بذلك على الكفر لا نقول المصلحة وهي طمع اسبلامهم

(٩ - خشي ثامن) ولو بحسب ما يتوالد فيهم اقتضت ذلك فلا يرد انتهى له عن تقرير (قوله ومبالغة الخ) وظاهر البساطي مبالغة في قوله ولا معاقبة <sup>١٩٠٦</sup> فائدة لا يقبل سبق اللسان بالكفر فلا يعذر بذلك قاله السيوطي في شرح حديث انما الاعمال بالنيات انتهى (قوله مبالغة الخ) أي انه اذا تاب أي انما لا نجوعه ولا نعطشه ولا نعاقبه بل وان لم يتب هذا معناه ثم لا يخفى أن هذا لا يتوهم خلافة حتى يحتاج للنص عليه أصلا نعم ربما يظهر في المعاقبة فقط أي أنه اذا تاب يرتفع عنه القتل لكن ربما يتوهم أنه يؤدب لا قترائه أو لا فظهم من ذلك صحة ما قاله البساطي وقوله الا أن يحمل الخ أي انه اذا قال أتوب أي وعذبت بالتوبة فلا يترك بل يكرر عليه طلب التوبة حتى يتوب الا أنك خبير بان هذا وارد على الاول لان أصل المعنى واستتيب الخ (قوله لانه حكم بمختلف فيه)

de la constatation  
de l'infraction  
relative  
à la  
délit  
finale  
1912  
(579)



أى وذلك لان ابن القاسم يقول يستتاب ثلاث مرات انتهى (قوله فانها لا تقتل حتى تستبرأ بحيضة) وهذا اذا كانت تحيض ولوفى كل خمس سنين فأكثر وأما ان كانت لا تحيض اضعف أو اياها مشكوك فيه فلا تستبرأ الا ان كانت ممن يتوقع جلاها وحينئذ فانها تستبرأ بثلاثة أشهر الا ان تحيض في أثناءها وكل هذا فيمن لها زوج أو سيد من نسل عليها والا فلا استبراء الا أن تدعى جلا واختلاف أهل المعرفة في ذلك أو شكوا ذكره عج (قوله بمجرد ارتداده الخ) ضعيف فقوله ويأتى أن الراجح مقابله (قوله وهو كذلك عند أبي الحسن الخ) يفيد أن المسئلة ذات خلاف ولكن كلام أبي الحسن هو المعتمد (قوله كذلك) أى يكون كونه بعد الاستتابة فيكون ماله فيما وليس للورثة (قوله على المذهب الخ) مقابله ما ذكره صاحب (٢٦٦) النوادر وابن يونس قال ابن القاسم وأما ما ورد في حال الارتداد فان أدركوا قبل

أن يحتلوا أو تحيض النساء فليجبروا على الاسلام وان لم يدركوا حتى كبروا وصاروا رجالا ونساء رأيت أن يقرروا على دينهم لانهم انما ولدوا على ذلك (قوله كان ترك الخ) جعل الشارع ضمير ترك لولد المرتد ويحتمل أن يكون الضمير عائدا على المرتد يغفل عنه ويولد له ولد وهو مرتد فانه يحكم باسلامه ويحبر على ذلك (قوله كان هرب لدار الحرب) أى بعد قتله العر المسلم ثم أسرناه بعد ذلك فانه لا يقتل فودا يقتل لردته وان أسلم قتل قصاصا (قوله وبه يعلم أن الاستثناء منقطع) أى لان قوله الاحد الفرية معناه أن حد القذف لا يسقط وحد الفرية الذى حكم بانه لا يسقط ليس مالا من الاموال فتدبر (قوله أو على عبد) شمل المكاتب وغيره (قوله ثم هرب لدار الحرب) فيه تخصيص للمسئلة بالهارب مع أنها عامة فيه وفي غيره كما أفاده المحققون والمراد بالفرية الكذب وسمى فرية لانه كذب عند الشارع وان احتمل كونه في نفسه حقا (قوله لما يلحق الخ) أى فيحد للقذف ويقتل بعد ذلك (قوله وهي لا تحمّل عبدا) أى مطلقا عبدا أو خطا (قوله والخطأ على بيت المال) لا يخفى أنه لا فرق في هذه

رجعا أو كانت سرية فانها لا تقتل حتى تستبرأ بحيضة واحدة وما زاد عن الحيضة بالنسبة الى الحر فانه تعبد لا يحتاج اليه وأما اذا ارتدت وهي مرضع فانها لا تقتل حتى يوجد من يرضع ولها ويقبل غير أمه قاله ابن القاسم (ص) ومال العبد للسيد والافقي (ش) يعنى أن العبد المسلم اذا ارتد فان ماله يكون لسبيده بمجرد ارتداده يأخذه بالملك لا بالارث ويأتى أن الراجح أنه يرجع ماله اذا تاب عند قوله وان تاب فانه له وان كان المرتد حرا ومات أو قتل على ردة فانه ماله يكون فيما يحل به بيت المال ليس لورثته منه شيء وظاهره ولو كان له ورثة كفار وظاهره ولو ارتد في مرضه وقتل وهو كذلك عند أبي الحسن فيما اذا قتل فانه بعض وينبغي أن الموت في زمن الاستتابة كذلك واذا مات من يرثه المرتد في حال ردة فانه يرثه من يستحق ارثه من أقاربه ومواليه واذا أسلم لا يسترجع له (ص) وبقي ولده مسلما (ش) يعنى أن المرتد اذا قتل على ردة فان ولده الصغير يبقى على الاسلام ولا يتبع أباه في ردة لان التبعية للاب انما تكون في دين يقر عليه وبعبارة وبقي ولده مسلما أى حكم باسلامه صغيرا كان أو كبيرا ولقبيل الردة أو بعدها على المذهب وقوله (كان ترك) تشبيهه فيما قبله أى كما اذا ترك ولد المرتد أى غفل عنه حتى بلغ فانه يحكم باسلامه فان ارتد بعد بلوغه أجرى عليه حكم المرتد (ص) وأخذ منه ما جنى عبدا على عبدا وذى لاحرم مسلم كان هرب لدار الحرب الاحد الفرية (ش) أى من مال المرتد وبه يعلم أن الاستثناء منقطع والمعنى أن المرتد اذا جنى عبدا على ذى أو على عبدا أو خطا بعد ردة أو قبلها فانه يؤخذ من ماله قيمة العبد ودية الذى وأما لو جنى عبدا على حرم مسلم فانه لا يؤخذ منه شيء لذلك من ماله لان حد القود وهو يسقط بقتله لردته كما اذا هرب المرتد لدار الحرب وقد كان قتل حراما فانه لا يؤخذ من ماله شيء لذلك واذا رجع قتل للردة ان لم يسلم والقتل ان أسلم واذا قذف المرتد شخصاً في بلد الاسلام ثم هرب الى بلد الحرب ثم أسر بعد ذلك فان جسد القذف وهو المراد بالفرية لا يسقط عنه لما يلحق القذف من المعرة وأما اذا قذفه في بلاد الحرب ثم أسر بعد ذلك فان حد الفرية يسقط عنه وان رجع الى الاسلام فلا مفهوم لقوله عسدا بالنسبة للعبد لان بيت المال من العاقلة وهي لا تحمّل عبدا وانما ذكر العبد لاجل الذم لان خطاه في بيت المال كالمسلم (ص) والخطأ على بيت المال كآخذ جنابة عليه (ش) يعنى أن جنابة المرتد خطأ على الذم وعلى الحر المسلم على بيت المال كما أن بيت المال يأخذ أرش الجنابة عليه من جنى فكما يغرم عنه بأخذه ماله فعليه ما عليه وله ماله وأما على العبد سواء كان عبدا أو خطا في مال المرتد (ص) وان تاب فانه له (ش) يعنى أن المرتد اذا تاب ورجع للاسلام فان ماله يرجع له على المشهور وظاهره ولو عسدا لان الراجح أن المرتد لا يكون

المسائل بين جنابته على نفس أو جزء محسى أو معنوى انتهى (قوله كما أن بيت المال الخ) ولا يقتصر من جنى عليه ولو بنفس عبدا أو كافرا لان شرط القصاص أن يكون المجنى عليه معصوما (قوله ففي مال المرتد) أى لان العاقلة التي من جملتها بيت المال لا تحمّل قيمة العبد والذى والعبد انما يفرقان في الخطا دون العمد فانها مساوية في الاخذ من مال المرتد (قوله لان الراجح أن المرتد الخ) أقول لا يخفى أن الحجر عليه بنفس الارتداد لا ينافى أنه اذا أسلم يكون ماله له وبعد كتي هذا رأيت النقل عن ابن مرقوق حيث قال هذا أى كلام المصنف يدل على أن مال المرتد ينزع منه بنفس الردة ويرفق حتى يعلم حاله انتهى فله الحمد وكتب بعض الشيوخ ما يوافقه حيث



نقل عن التوضيح أن المشهور أنه يحجر عليه بنفس الارتداد (قوله وان كانت على ذي) ٣ نسخة شيخنا عبد الله المغربي صواب وهي وان كانت على ذي ففي ماله في العمد وعلى عاقلته في الخطا (قوله فيما اذا مات على رده) أي وأما لو تاب ورجع للإسلام فانه يقدر كالمسلم في جنائته (قوله لا الصادرين عليه) أي في حال رده أي فان هذه قد تقدمت في قوله كاخذه جنابة عليه أي فائمه تكون في بيت المال ويعتبر مرتدا على حاله ولا يقدر كالمسلم (قوله هو الزنديق) أي عند الفقهاء وقوله المسمى بالمنافق أي في العصر الاول كما أفاده بعض الشراح (قوله ولا تقبل توبته) أي بحيث لا تقبله ولا تقبل توبته من حيث تغسيله والصلاة عليه (قوله لا بلا طلب الخ) أي لان ذي الطلب لا ينفق القبول مع أنه لا يقبل منه توبة حيث ظهر عليه قبلها (٦٧) (قوله يعني أن المستسر اذا قتل) أي ولو قتل انسان

غير الحالك (قوله وكذا بعده ان غير الحالك أي وأما ان لم يتب بل استمر مصرا فلا يكون ماله لوارثه لانه صار كالمترد يكون ماله لبيت المال (قوله وسواء كانت توبته قبل الاطلاع) أي وهي حينئذ تنفعه في عدم القتل وقوله أو بعده أي وهي حينئذ لا تنفعه في عدم القتل بل يقتل ولا بد (قوله وينبغي أن يكون مثله الخ) أي مثل ما اذا مات قبل الاطلاع عليه فان ماله يكون لوارثه أي ويقتل حينئذ حدا كما يفاد من كلامهم فيما سألني (قوله وقال أسلمت عن ضيق) أي خوفا من غم أو عذاب (قوله وأعاد مأموه) أي ولو أسلم ذلك الامام بعد ذلك حقيقة (قوله وفيه نوع تكرار الخ) انما قال نوع تكرار ولم يقل تكرار لانه ليس تكرار حقيقة وذلك لان البطالان غير الاعادة وان لزم منه الاعادة فباعتبار ذلك اللزوم وانه ليس عينه لم يكن تكرارا حقيقة بل نوع من التكرار (قوله أي لم يلتزم أركان الاسلام) أي من صلاة وصوم وزكاة وحج وهذا التفسير جواب عن اعتراض على

بنفس الارتداد محجور عليه فلا ينزع منه المال رقيقا كان أو حرا كما يؤخذ من كلام الشارح في حل قوله وأخذ منه ما جنى الخ (ص) وقد ذكر كالمسلم فيهما (ش) ضمير التثنية يرجع للعمد والخطا والمعنى أن المرتدا اذا جنى في حال رده جنابة عمدا أو خطأ فانه يقدر فيهما بعد توبته كالمسلم فان كانت الجنابة عمدا على المسلم كان عليه القود وان كانت خطا كانت الذية على عاقلته وان كانت على ذي ففي ماله في العمد وعلى عاقلته في الخطا وما مر في جنائته على العمد والذي والحرم والمسلم عمدا أو خطأ فيما اذا مات على رده وأما لو جنى عليه في حال رده فلا يقدر مسما بل مرتدا ففيه ثلث خمس دية المسلم وبعبارة الضمير في فيما يرجع للعمد والخطا الصادرين منه لا الصادرين عليه في حال رده وقول الشارح ويحتمل الصادرين منه أو عليه فيه نظر (ص) وقيل المستسر بلا استتابة إلا أن يجيء ثائبا (ش) المستسر هو الزنديق المسمى بالمنافق يعني أن المستسر يقتل ولا تقبل توبته اذا ظهر ناء عليه قبل توبته اختيارا وسواء كان مستسرا بكفر أو بسحر فلو جاء اليه ثائبا قبل الظهور عليه فان توبته تقبل فقوله بلا استتابة أي بلا قبول توبته لا بلا طلب توبته فالسنة ليست للطلب (ص) وماله لوارثه (ش) يعني أن المستسر اذا قتل فان ماله يكون لوارثه ان مات قبل الاطلاع عليه وكذا بعده ان تاب وسواء كانت توبته قبل الاطلاع عليه أو بعده وان كانت توبته بعد الاطلاع عليه لا تسقط قتله وينبغي أن يكون مثله ما اذا أنكر ما شهدت عليه به البينة من الزندقه (ص) وقبل عذره من أسلم وقال أسلمت عن ضيق ان ظهر كأن توضحا وصلي وأعاد مأموه (ش) المشهور أن من أسلم من الكفار ثم ارتد وقال انما كان اسلامي لاجل عذر حصل لي وظهر عذره بقرينة فانه يقبل منه وقد عدا اذا لم يقم على الاسلام بعد ذهاب الخوف عنه وأما ان لم يظهر عذره فهو مرتد كما اذا توضحا وصلي اماما من صحبه من المسلمين فلما آمن أظهر الكفر وقال انما فعلت ذلك لاحصن نفسي ومالي بالاسلام فانه يقبل منه ذلك اذا أشبه ما قاله ومن صلى خلفه يعيد ما صلى أبدا وفيه نوع تكرار مع ما مر له في الصلاة عند قوله وبطأت باقتداء من بان كافرا الخ (ص) وأدب من تشهد ولم يوقف على الدعاء (ش) يعني أن الكافر اذا أتى بالشهادتين ثم ارتد والحال انه لم يوقف على الدعاء أي لم يلتزم أركان الاسلام فانه لا يقتل وانما عليه الادب فقط قال الناصر اللقاني وانما كان التزام الدعاء ركنا لان الايمان هو التصديق للرسول عليه السلام بما علم بحجته به ضرورة وما علم بحجته به ضرورة أقوال الاسلام وأعماله المبني عليها لم يلتزمها لم يصدق بها فلم يكن مؤمنا

المصنف وحاصل الاعتراض ان الوقوف هو الاطلاع فظاهره انه اذا اطاع ولم يلتزمها لا يقبل عذره مع انه يقبل وحاصل الجواب أن المراد بالوقوف الالتزام فعني ولم يوقف ولم يلتزم ثم لا يخفى أن هذا تفسير مراد لغير مدلول اللفظ قال العلماء وهذا فيمن يجهل الدعاء وأما من لا يجهل ذلك فانه يكون مرتدا كما لو تربي بين أظهر المسلمين كائنصاري واليهود (قوله قال الناصر اللقاني) واسمه محمد (قوله بما علم بحجته به) أي تفصيلا فيما علم تفصيلا واجالا فيما علم اجالا (قوله أقوال الاسلام الخ) لا يخفى أن الاسلام هو الانقياد الظاهري للمبني على الاذعان الباطني فعني الاضافة في قوله أقوال الاسلام الخ أي الاقوال والافعال الدالة على أنه متفاد ظاهرا انقيادا مبنيا على انقياد باطني الذي هو التصديق فالاقوال كقراءة الفاتحة في الصلاة وقوله المبني عليها أي أن الاسلام مبني على تلك الاقوال (قول المحشي نسخة شيخنا عبد الله الخ) هذه النسخة المطبوعة موافقة لنسخة شيخه فليست نسخة المحشي اه



والافعال أي مدرك بها فهي دالة عليه وقوله فمن لم يلتزمها لم يصدق به وذلك لان التصديق هو الانقياد الباطني فاذا لم يلتزمها لم يكن  
عنده انقياد باطني وقوله فلم يكن مؤمنا ولا مسلما أما كونه ليس مؤمنا فلا تنفقاء التصديق الذي هو الانقياد الباطني الراجع لقول  
نفساني كآمنت وقوله ولم يكن مسلما أي لفقد الدال عليه وهي الاقوال والافعال كما تقدم وقوله وهذا القدر لا بد منه الاولي أن  
يقول فهذا القدر لا بد منه أي لا بد في تحقق الايمان من التصديق تفصيلا فيما علم تفصيلا وبهذا يتبين أن كلام الشارح لا يتم الا  
بزيادة ما قلناه في حله أي تفصيلا فيما علم تفصيلا ومفاد ذلك أنه اذا نطق بالشهادتين وصدق اجمالا ثم لحقه الموت أنه لا يغسل ولا يصلى  
عليه لأنه لم يكن مؤمنا ولا مسلما والظاهر أنه يصلى عليه ويغسل ثم لا يخفى أن هذا يقتضي أن من لم يصدق بالانبياء الذين في القرآن  
بان كان جاهلا بهم اذا سئل عنهم يقول لا أدري يكون كافرا لأنه لم يكن عنده العلم التفصيلي مع أنه لا يكفر الا بانكار ذلك (قوله الا أن  
ظاهر كلام اللخمي الخ) أي نقضية كلام (٦٨) اللخمي أنه اذا رجع قبل الوقوف على الدعائم أنه لا يقبل عذره ولا بد من قتله

ولا مسلما وهذا القدر لا بد منه الا أن ظاهر كلام اللخمي وغيره أنه يكفي الايمان بها اجمالا بان  
يصدق بان محمد رسول الله والتصديق بالرسالة تصديق بما جاء به اجمالا والذي ذكره المنيطي  
لا بد من التصديق به تفصيلا فتأمل ثم شبه في الادب قوله (ص) كساحر ذي أن لم يدخل ضررا  
على مسلم (ش) يعني أن الساحر الذي يؤذ ب اذا سحر المسلمين ولم يدخل عليهم ضررا بسحره  
وأما ان أدخل عليهم ضررا بسحره فانه يقتل لنقض عهده ولا يقبل منه الا الاسلام كمن سب  
النبي عليه السلام وظاهره أي ضرر كان قال الباقي وان سحر أهل دينه فانه يؤذ ب الا ان  
يقتل أحدا بسحره فانه يقتل به وبعبارة وينبغي أنه اذا أدخل بسحره ضررا على مسلم أن يجري  
فيه على حكم من نقض عهده فيخير الامام فيه بين القتل والاسترقاق أو ضرب الجزية لانه  
يتعين قتله الا أن يسلم كما نقله الشارح عن الباقي (ص) وأسقطت صلاة وصياما وزكاة وحجها  
تقدم (ش) يعني أن المكلف اذا فرط في العبادات قبل رده من صلاة أو صيام أو زكاة ثم تاب  
ورجع للاسلام فانه لا يؤمر بقضاء ذلك وتسقط عنه لان الاسلام يجب ما قبله وصار كالكافر  
الاصلي يسلم الا أن ولم يجزه ما فعله قبل الردة من الحج بل عليه حجة الاسلام وبعبارة وأسقطت  
صلاة وصياما وزكاة فعلمت أم لا الا أن لم تفعل أسقطت قضاءها وان فعلت أسقطت ثوابها  
وقوله وحجها تقدم هذا فعل قطعا وعليه قضاءه لان وقته باق فضلة الصوم والصلاة والزكاة عنه  
وصلة الحج له وينبغي أن تنقضي هذه الامور بما اذا لم يقصد بالردة اسقاطها والالم تسقط معاملته  
بنقيض قصده وقد نقله المشد الى عن ابن عرفة في الاحصان قوله وحجها الخ بخلاف عتقه  
وتدبيره واستيلاؤه المتقدم فلا تسقطه والظاهر أن الوقف كذلك (ص) ونذرا وكفارة وعينا  
بالله أو بعق أوظهار (ش) يعني أن التوبة تسقط عن المرتد هذه الامور سواء حنث فيها أم لا  
كان العتق معينا أم لا والتفصيل ضعيف (ص) واحصانا ووصية (ش) يعني أن التوبة من  
الردة تسقط الاحصان لاحيد الزوجين وبأنتقان الاحصان اذا أسلموا ومن زنى منهما بعد  
رجوعه للاسلام لم يرجع حتى يتزوج واذا أوصى بوصايا ثم ارتد ثم رجع الى الاسلام فان توبته  
تسقط ما أوصى به قال في الاقتيل على رده عتقت أم ولده من رأس المال وعتق مدبره في

وأقول يمكن الجمع بان مراد اللخمي  
بذلك أنه يكفي في جريان الاحكام  
بحيث أنه اذا مات عقب ذلك أي  
عقب تصديقه قبل الاطلاع انه  
يغسل ويصلى عليه ويورث برته  
المسلمون وهذا لا ينافي قوله انه اذا  
رجع قبل الوقوف على الدعائم يقبل  
عذره ولا تنقضه (قوله فتأمل)  
أمر بالتأمل لما في المقام من البحث  
كاتبين (قوله وظاهره أي ضرر  
كان) أقول ان السحر ضرر فقوله  
ان لم يدخل ضررا تناقض ويمكن  
أن يقال انه فعل معه السحر الذي  
شأنه أن يترتب عليه الضرر فقد  
أنه لم يحصل ذلك الضرر الذي شأنه  
أن يحصل عادة (قوله لان وقته  
باق) ومثله من أدى صلاة في أول  
وقتها ثم ارتد ثم رجع للاسلام قبل  
خروج وقتها فانه يجب عليه فعلها  
وكذا كل عبادة فعلت ورجع  
للاسلام قبل خروج وقتها (قوله  
وينبغي أن تنقضي هذه الامور) أي  
التي أفاد المصنف ان الردة تسقطها

الثالث

فيشمل قوله بهد ونذرا الخ (قوله فلا تسقطه) أي سواء أسلم أو قتل على رده فيخرج المدبر من ثلثه

وأم الولد من رأس ماله ويستمر الوقف موقوفا (قول المصنف أوظهار) ظاهره الخرفيكون معطوفا على قوله بعق ويكون ساكتا عن  
تخيير الظهار أي بدون عيين كان يقول أنت على كظهر أمي (قوله يعني ان التوبة الخ) لا يخفى ان الردة هي المسقطه لا التوبة  
والجواب أنه لما كان الاثر لا يظهر الا بعد التوبة أسند الاسقاط اليها (قوله سواء حنث فيها أم لا) أي حنث في حال الردة كما أفاده غيره  
أي وأما لو حنث في العتق قبل الردة فقد تم العتق بمثابة تخيير عتقه قبل رده وحاصل ما في المقام أنه تسقط هذه الامور حنث فيها أم لا  
وكذا تسقط الظهار المنجز فهي تسقط الظهار المنجز واليمين بالظهار وكفارة الظهار حيث وحيث فيه (قوله والتفصيل ضعيف) أي  
ان ابن كنانة يفصل أي يقيس العتق بغير المعين وأما المعين فقد انقضت عليه في ماله حتى يعين فلا يسقط (قوله تسقط الاحصان) أي  
البكائن في نفسه وأما تحصينه للزوجة فلا يسقط بارتداده لانه في الغير وكذا عكسه



(قوله وأما لو ارتد الوهاب الخ) أي بعد حيازة الهبة كما في غنط بعض الشيوخ والصواب قبل الحيازة كما يفهم من كلام بعض الشراح ومعناه لا يحكم ببطلانها بل توقف فإن قتل على ردة أو مات على ردة بطلت وإن أسلم صحت وقوله الأعلى قول سحنون فيه أن الحجر بنفس الارتداد لا ينافي الصحة إن رجع للإسلام (قوله لا طلاقا) الفرق بين الطلاق والظهار أن الظهار فيه كفارة فاشبه الإيمان وأما عين الطلاق كقوله على الطلاق لا أفعل كذا ثم ارتد قبل حنثه فإن الردة تسقطها (٦٩) (قوله وردة محلل) بالرفع عطف على فاعل أسقطت المستتر فيه مع من أعاد النفي

(قوله فإنه يجوز له أن يتزوجها قبل رجوع) أي والموضوع أنه طلقها ثلاثا قاله سبدي أحد ما لم يقصدا بارتدادهما التحليل فلا يحلان إلا بعد رجوع بقي ما إذا ارتدت المرأة فقط وقد كان طلقها ثلاثا ثم رجعت للإسلام فإن ردتا لا تسقط الطلاق الثلاث كما أفهمه كلامه بعد فالجواب أنه لا يحصل إسقاط إلا إذا ارتدا معا لأن حصل من أحدهما (قوله بناء على أنه الكفر كله واحدة) فيه نظر بل ولو قلنا أنه ملل واللام يحتاج للجواب عن الحديث المذكور وقوله وأقر الخ أي ولو إلى مذهب المعتزلة أو الدهرية ولكن تؤخذ منه الجزئية عملا بما كان عليه قبل (قوله بإسلام أبيه) الباء الأولى متعلقة بحكم صفة لا تعليلية والثانية للسببية والتعليل فلم يتعلق حرفا جر متحدا اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله وكذا بإسلامه استقلالاً) هذا خارج عن المصنف (قوله أي لم يميز الثواب من العقاب) رد ذلك عجز بأن الذي ينبغي أن يفسر به أن يقال عقل الإسلام ديناً يتبين به وفائدة الحكم بإسلام من ذكر الحكم بردته بعد البلوغ إن امتنع وذكروا أنه مفهوم غير شرط (قوله إلا المراهق)

الثالث وبطلت وصاياه انتهى وسواء قتل على ردة أو مات أو تاب وأما لو ارتد الوهاب فينبغي أن لا تبطل الهبة الأعلى قول سحنون أنه يحجر عليه بنفس الارتداد (ص) لا طلاقاً وردة محلل بخلاف ردة المرأة (ش) يعني أن التوبة من الردة لا تسقط الطلاق الذي صدر منه قبل ردة فإذا طلقها ثلاثاً ثم ارتد رجع للإسلام فإنها لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره فلو تزوجت بغيره في زمن ردة حل له وهذا ما لم يرتد أمعافاً فإن ارتد أمعافاً رجع للإسلام فإنه يجوز له أن يتزوجها قبل رجوع لان أثر الطلاق قد بطل بالردة وكذلك إذا ارتد المحلل للبتوة ثم رجع للإسلام أو لم يرجع فإن تحليلها يسقط بموتها ولا تحل للابعد زوج وكأنها لم تتزوج بعد طلاق الأول لأنها أبطلت فعلها في نفسها وهونكاحها الذي أحلها كما أبطلت نكاحها الذي أحصنها (ص) وأقر كافر انتقل لكفر آخر (ش) يعني أن الكافر إذا انتقل من كفر إلى كفر آخر فانا لا نتعرض له ونقره على ذلك بناء على أن الكفر كله واحدة وحديث من بدل دينه فاقتلوه محمول على دين يقر عليه وهو دين الإسلام وهو الدين المعتبر شرعاً ومفهوم كافر أن المسلم لا يقر إذا انتقل للكفر ومفهوم كافر أنه لو انتقل للإسلام يقر وهو كذلك (ص) وحكم بإسلام من لم يميز أصغراً وحينئذ بإسلام أبيه فقط (ش) يعني أنه يحكم بإسلام الولد الذي لم يميز بسبب إسلام أبيه فقط وعدم تمييز الولد أملاً لجل صغره أو لجل جنونه ولو بالغ أو غير الأب لا يحكم بإسلام الولد بسبب إسلامه على المشهور وكذلك يحكم بإسلام الولد المميز الذي لم يراهق بسبب إسلام أبيه فقط وكذا بإسلامه استقلالاً على ظاهر المذهب والمراد بالأب دينية قوله وحكم الخ ويجبر بالقتل إن امتنع بعد البلوغ وقوله لم يميز أي لم يميز الثواب من العقاب أو القربة من المعصية (ص) إلا المراهق والمتروك لها فلا يجبر بقتل إن امتنع ويوقف أثره (ش) هذا مستثنى من قوله وحكم بإسلام من لم يميز والمعنى أنه لا يحكم بإسلام المراهق تبعاً لإسلام أبيه وكذلك من أسلم أبوه وهو صغير وغفلنا عنه إلى أن بلغ سن المراهقة فإنه لا يحكم بإسلامه تبعاً لإسلام أبيه وإذا لم يحكم بإسلام كل وامتنع من الإسلام فإنه لا يجبر بالقتل قال مالك في المدونة ومن أسلم وله ولد مراهق من أبناء ثلاث عشرة سنة وشبه ذلك ثم مات الأب وقف ماله إلى بلوغ الولد فإن أسلم ورثه واللام يرثه وكان المال للمسلمين ولو أسلم الولد قبل احتلامه لم يتجمل أخذ ذلك حتى يحتلم لأن ذلك ليس بإسلام ألا ترى أنه لو أسلم ثم رجع إلى النصرانية أكره على الإسلام ولم يقتل ولو قال الولد لا أسلم إذا بلغت لم ينظر إلى ذلك ولا بد من إيقاف المال إلى احتلامه فقوله إلا المراهق من المراهقة وهي المقاربة لأنه قارب البلوغ وقوله فلا يجبر بقتل إن امتنع مفرع على ما قبله كما هو فهم منه أنه يجبر بغير القتل كالتهديد والضرب وهو كذلك (ص) ولا سلام سائيه إن لم

أي المميز (قوله والمتروك لها الخ) في كلام المواق والشيخ عبد الرحمن أنه لا فرق في المتروك لها بين المميز وغيره وأما المراهق عند إسلام أبيه فلا يكون إلا مميزاً فالاستثناء فيهما ليس على طريقة واحدة (قوله وإذا لم يحكم الخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف فلا يجبر الخ جواب شرط مقدر (قوله بإسلام كل) أي من المراهق والمتروك لها (قوله ألا ترى أنه الخ) هذا يعارض ما تقدم من أن إسلامه معتبر وقد تقدم بيان فائدة والمسئلة ذات قولين والحاصل أن مذهب المدونة أنه لا عبرة بإسلامه قبل البلوغ وأنه لو أسلم ثم رجع إلى النصرانية جبر بالضرب ولم يقتل وما صححه ابن الجلب من الحكم بإسلامه وأنه يحكم بردته بعد البلوغ إن امتنع ٣ وهو الرابع ٣ قوله وهو الرابع كذا بالنسخ والظاهر إسقاط الواو



(قوله وهو عام الخ) لا يخفى أنه على كل شارحنا يكون المصنف ذا كرا القولين فشي في باب الجنائز على قول وهما على قول ومن المعلوم أن رواية ابن القاسم في المدونة مقدمة على رواية غيره فيها إذا كانت الروايتان في المدونة متفقتا تقدم يكون هو الراجح وما هنا خلافاً فيه وذهب عجم إلى أن ما تقدم في كتابي صغير وما هنا في مجوسي صغير فلا معارضة وان قول المصنف أن لم يكن معه أبوه أي المجوسي الكبير فإن كان معه أبوه المجوسي الكبير فيكون إسلامه تبعاً لسلام أبيه بل بغيره على الإسلام والحاصل أن المجوسي الصغير يجبر على الإسلام اتفاقاً والمجوسي الكبير يجبر على الراجح والكتابي الكبير لا يجبر على الإسلام اتفاقاً والصغير لا يجبر على الراجح ثم ما هنا في غير اللقيط لما تقدم في اللقطة أنه يحكم بالإسلام اللقيط ظاهراً ولو عجزاً في قرى المسلمين كان لم يكن فيه الايتان أن النقطة مسلم (قوله والمتنصر) أي والمتنصر فرض (قوله من كاسير) أدخلت الكاف من دخل بلاد الحرب لتجارة (قوله فلا يغني عنه قوله على الطوع) لا يخفى أن معنى قوله عند الجهل أي لم يثبت كراهه ولا طوعه وحينئذ فقوله أن لم يثبت كراهه معناه ولا طوعه فيكون عين قوله عند الجهل وقوله فلا يغني عنه قوله على الطوع لا يخفى أن قوله على الطوع معناه عند الجهل فالأغناء حاصل قطعاً وقوله لم يثبت كراهه أي بالشخص أو بالعموم كما إذا اشتهر عن جهة من الكفار أنهم يكرهون الأسير على الدخول في دينهم أو يكثر من الأساءة إليه فإذا تنصر خففوا عنه (قوله وان سب نبي الخ) سيأتي أن السب معناه الشتم والشتيم كل كلام قبيح كما قالوا فاذن القذف والاستخفاف بالحق أو الخلق النقص الخ وغير ذلك مما يأتي داخل (٧٠) في السب ففي كلامه تكرار (قوله أو استخف بحقه) أي كأن يعتقد أنه لا يجب نصرته وتوقيره أو سمع من ينقصه ولم يغير مع القدرة عليه (قوله وان في دينه) أي هذا إذا كان في دينه كعرج أو عيبل وان في دينه هذا معناه وفيه شيء لأن ما قبل المبالغة أولى مما بعدها فالأحسن ما في بعض النسخ وان في دينه أو ان في توبه لما في النسخ وان مالك من قال ان رداءه عليه الصلاة والسلام وسخ وأراد به عيبه قتل (قوله أو خصلته) أي كان لم يكن كرمياً أو شجاعاً وهذا من السب ولك أن تقول من تغير الصفة أو من العيب وقوله أو غرض من مرتبته لا يخفى أن كل شتم فهو نقص في مرتبته فظهر ما قلنا من التكرار كما ذكرنا (قوله أو وفور علمه) أي زيادة علمه كان لم يكن على غاية من العلم وقوله أو من وفور زهده أي زيادة زهده كان يقول أنه لم يكن على غاية من الزهد بل أفتى الاندلسيون شخص في علي بن حاتم بالقتل في نفيه أصل الزهد عنه صلى الله عليه وسلم وقوله أو أضاف الخ لا يخفى أن ذلك داخل في السب (قوله أو نسب له ما لا يليق الخ) كداهنته في تبليغ الرسالة أو في حكم بين الناس (قوله على طريق الذم الخ) راجع للسائل الثلاث عند بعضهم أولها قوله أو غرض من مرتبته الخ وثانيها قوله أو أضاف له ما لا يجوز عليه وثالثها قوله أو نسب له الخ وهو مخالف لقوله بعد وان ظهر أنه لم يرد منه الخ والمعتمد ما يأتي وقال ابن مرزوق يحتمل رجوعه للثلاثة وللأخيرة فقط ولا عمل على مفهومه بل لو قصد به المدح لا يعذر ويدل عليه قوله بعد في الأغنياء وان ظهر أنه لم يرد منه (قوله وقال أردت العقر الخ) انما قتل لان دعواه خلاف مقتضى لفظه (قوله ولم يستتب) ليس المراد لم تطلب منه توبة بل المراد لم تقبل توبته وقوله حدام مقدم ما إذا تاب أو أنكرا ما شهدت به عليه وموت مسلماً ويفسّل ويصلي عليه غير أهل الفضل والصالح ويدفن في مقابر المسلمين وماله لورثته وأما لو أقر بالسب ولم يثبت فإنه يقتل كفسر أو لا يفسل ولا يكفن ولا يصلي عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين وماله لبيت المال بل تستر عورته ويوارى كما يفعل بالكفار (قوله إلا أن يسلم الكافر) لخبر الإسلام يجب ما قبله ولا يقال له أسلم ولا لا تسلم لكن أن أسلم فذلك له توبة (قوله مما في معناه الخ) لا يخفى أن الذي في معناه هو الحديث المتواتر لا غير من الأحاديث كان صحيحاً أو حسناً وظاهره ولو مع العلم بأنه حديث حسن أو صحيح وليس كذلك بل هو كافر

نصرته وتوقيره أو سمع من ينقصه ولم يغير مع القدرة عليه (قوله وان في دينه) أي هذا إذا كان في دينه كعرج أو عيبل وان في دينه هذا معناه وفيه شيء لأن ما قبل المبالغة أولى مما بعدها فالأحسن ما في بعض النسخ وان في دينه أو ان في توبه لما في النسخ وان مالك من قال ان رداءه عليه الصلاة والسلام وسخ وأراد به عيبه قتل (قوله أو خصلته) أي كان لم يكن كرمياً أو شجاعاً وهذا من السب ولك أن تقول من تغير الصفة أو من العيب وقوله أو غرض من مرتبته لا يخفى أن كل شتم فهو نقص في مرتبته فظهر ما قلنا من التكرار كما ذكرنا (قوله أو وفور علمه) أي زيادة علمه كان لم يكن على غاية من العلم وقوله أو من وفور زهده أي زيادة زهده كان يقول أنه لم يكن على غاية من الزهد بل أفتى الاندلسيون شخص في علي بن حاتم بالقتل في نفيه أصل الزهد عنه صلى الله عليه وسلم وقوله أو أضاف الخ لا يخفى أن ذلك داخل في السب (قوله أو نسب له ما لا يليق الخ) كداهنته في تبليغ الرسالة أو في حكم بين الناس (قوله على طريق الذم الخ) راجع للسائل الثلاث عند بعضهم أولها قوله أو غرض من مرتبته الخ وثانيها قوله أو أضاف له ما لا يجوز عليه وثالثها قوله أو نسب له الخ وهو مخالف لقوله بعد وان ظهر أنه لم يرد منه الخ والمعتمد ما يأتي وقال ابن مرزوق يحتمل رجوعه للثلاثة وللأخيرة فقط ولا عمل على مفهومه بل لو قصد به المدح لا يعذر ويدل عليه قوله بعد في الأغنياء وان ظهر أنه لم يرد منه (قوله وقال أردت العقر الخ) انما قتل لان دعواه خلاف مقتضى لفظه (قوله ولم يستتب) ليس المراد لم تطلب منه توبة بل المراد لم تقبل توبته وقوله حدام مقدم ما إذا تاب أو أنكرا ما شهدت به عليه وموت مسلماً ويفسّل ويصلي عليه غير أهل الفضل والصالح ويدفن في مقابر المسلمين وماله لورثته وأما لو أقر بالسب ولم يثبت فإنه يقتل كفسر أو لا يفسل ولا يكفن ولا يصلي عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين وماله لبيت المال بل تستر عورته ويوارى كما يفعل بالكفار (قوله إلا أن يسلم الكافر) لخبر الإسلام يجب ما قبله ولا يقال له أسلم ولا لا تسلم لكن أن أسلم فذلك له توبة (قوله مما في معناه الخ) لا يخفى أن الذي في معناه هو الحديث المتواتر لا غير من الأحاديث كان صحيحاً أو حسناً وظاهره ولو مع العلم بأنه حديث حسن أو صحيح وليس كذلك بل هو كافر

يكن معه أبوه (ش) عطف على قوله بالإسلام أبيه وهو عام في صغار المجوس والكتابيين في رواية ابن نافع عن مالك وأما رواية ابن القاسم عن مالك فإنه لا يجبر واحد منهما كما مر في باب الجنائز من أن الصغير الكافر لا يغسل ولا يصلى عليه ولو نوى به سببه الإسلام والمعنى أن الذي لم يميز لأجل صغره أو لأجل جنونه وان كان بالغاً يحكم بالإسلام تبعاً لسلام سببه المسلم أن لم يكن معه أبوه أما ان كان معه أبوه في ملك واحد فإنه يكون تبعاً له (ص) والمتنصر من كاسير على الطوع أن لم يثبت كراهه (ش) يعني أن الأسير ومن دخل إلى بلاد الحرب بتجارة أو غيرها إذا تنصر فإنه يحمله على أنه فعل ذلك طوعاً فيصير بذلك مرتداً لأن أفعال المكافين تحمله على الطوع حتى يثبت خلافه فقوله على الطوع أي عند الجهل وقوله أن لم يثبت كراهه مفهوم قولنا عند الجهل فلا يغني عنه قوله على الطوع (ص) وان سب نبياً أو ملكاً أو أن عرّض أو لعنه أو عابه أو قذفه أو استخف بحقه أو غيّر صفة أو ألحق به نقصاً وان في دينه أو خصلته أو غرض من مرتبته أو وفور علمه أو زهده أو أضاف له ما لا يجوز عليه أو نسب إليه ما لا يليق بنصبه على طريق الذم أو قيل له بحق رسول الله فلعن وقال أردت العقر بقتل ولم يستتب حداً إلا أن يسلم الكافر (ش) يعني أن من سب أي شتم نبياً مجمعاً على نبوته بقرآن أو نحوه مما في معناه أو سب ملكاً كذلك أو ذكراً لفظاً من الالفاظ التي ذكرها المؤلف فإنه يقتل ولا تقبل توبته لأن كفره حينئذ يشبه كفر الزنديق ويقتل حداً لا كفراً ان قتل بعد توبته لأن قتله حينئذ لا جمل ازدرائه لا لأجل كفره ولا لفرق فيما يوجب القتل بين الصريح والتعريض بان يقول قولاً في

يكن على غاية من العلم وقوله أو من وفور زهده أي زيادة زهده كان يقول أنه لم يكن على غاية من الزهد بل أفتى الاندلسيون شخص في علي بن حاتم بالقتل في نفيه أصل الزهد عنه صلى الله عليه وسلم وقوله أو أضاف الخ لا يخفى أن ذلك داخل في السب (قوله أو نسب له ما لا يليق الخ) كداهنته في تبليغ الرسالة أو في حكم بين الناس (قوله على طريق الذم الخ) راجع للسائل الثلاث عند بعضهم أولها قوله أو غرض من مرتبته الخ وثانيها قوله أو أضاف له ما لا يجوز عليه وثالثها قوله أو نسب له الخ وهو مخالف لقوله بعد وان ظهر أنه لم يرد منه الخ والمعتمد ما يأتي وقال ابن مرزوق يحتمل رجوعه للثلاثة وللأخيرة فقط ولا عمل على مفهومه بل لو قصد به المدح لا يعذر ويدل عليه قوله بعد في الأغنياء وان ظهر أنه لم يرد منه (قوله وقال أردت العقر الخ) انما قتل لان دعواه خلاف مقتضى لفظه (قوله ولم يستتب) ليس المراد لم تطلب منه توبة بل المراد لم تقبل توبته وقوله حدام مقدم ما إذا تاب أو أنكرا ما شهدت به عليه وموت مسلماً ويفسّل ويصلي عليه غير أهل الفضل والصالح ويدفن في مقابر المسلمين وماله لورثته وأما لو أقر بالسب ولم يثبت فإنه يقتل كفسر أو لا يفسل ولا يكفن ولا يصلي عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين وماله لبيت المال بل تستر عورته ويوارى كما يفعل بالكفار (قوله إلا أن يسلم الكافر) لخبر الإسلام يجب ما قبله ولا يقال له أسلم ولا لا تسلم لكن أن أسلم فذلك له توبة (قوله مما في معناه الخ) لا يخفى أن الذي في معناه هو الحديث المتواتر لا غير من الأحاديث كان صحيحاً أو حسناً وظاهره ولو مع العلم بأنه حديث حسن أو صحيح وليس كذلك بل هو كافر



(قوله وهو ير يدخلافه) أي يريد دخلاف مدلوله أي فاستعمل اللفظ في مدلوله ولكن قصده دخلافه وقوله أما أنا فإني معروف راجع لقوله  
 إيجاباً وقوله أولست بزان راجع لقوله أو سلباً (قوله والتلويع) الإشارة البعيدة في الكلام لا يخفى أن ذلك من الكتابة التي هي  
 استعمال اسم الملزوم في اللازم أو اسم اللازم في الملزوم على الخلاف (قوله المنتقل منه لكثرة الطبخ) في العبارة حذف والاصل المنتقل  
 منه لكثرة الاحراق ثم لكثرة الطبخ وقوله ومنه للكرم أي فقوله كثير الرماذ معناه كثير الكرم فقد استعمل اسم الملزوم وذلك الملزوم  
 الذات الثابت لها كثرة الرماذ في اللازم وهو الذات المتصفة بكثرة الكرم لأنه بوسائط كائنين (قوله كعريض النفا) أي فقد استعمل  
 اللفظ في معناه وأشار إلى لازمه وهو البلادة أي عدم الفهم (قوله وهو خلاف (٧١) المستحسن عقلاً أو شرعاً أو عرفاً) ظاهر العبارة

أن كلا منها ينفرد عن الآخر  
 فيكون مستحسنًا عقلاً ولا يكون  
 مستحسنًا شرعاً وعادة فالعادات قد  
 تختلف والظاهر أنه متى استحسنت  
 العقول شيئاً لا تكون العادة  
 بخلافه وانظره (قوله في خلق)  
 أن قرئ يضم الخاء وهو الوصف  
 الباطني فإنه الخلق بفتح الخاء وهو  
 الوصف الظاهري فيقرأ بأحدهما  
 ويقدر الثاني مع عاطفه (قوله أو  
 غير صفته الخ) ولا بد أن يكون ذلك  
 الوصف يشعر بنقص لأن مجرد  
 الكذب عليه من صفة من صفاته  
 كفر بوجوب القتل انظر شرح عجم  
 في شرح السيرة في ذكر أوصافه  
 صلى الله عليه وسلم (قوله وطبيعته)  
 عطف الطبيعة على الشمة  
 تفسير (قوله لا تعرف له توبة) أي  
 من حيث أن ظاهره الاسلام وما  
 في القلب مغيب (قوله والكافر  
 كان على كفره) الظاهر وقوله  
 فيعتبر اسلامه أي اسلامه الظاهر  
 أي فينتفي في ما ثبت له من الكفر  
 الظاهر (قوله يعني أن الساب  
 يقتل) أي المكلف فخرج المجنون  
 والصغير غير المميز فلا يقتل  
 بسبهما وأما صبي مميز فردته معتبرة

شخص وهو ير يدخلافه إيجاباً أو سلباً كقوله في القذف أما أنا فإني معروف أو لست بزان  
 والتلويع الإشارة البعيدة في الكلام ككثير الرماذ المنتقل منه لكثرة الطبخ ثم لكثرة  
 الضيوف ومنه للكرم والرمز الإشارة للشيء بخفاء كعريض القفا إشارة للبلادة وكذلك يقتل  
 من لعن نبياً أو ملكاً بصيغة الفعل أو غيرها أو تعنى مضرته أو عابه أي نسبه لأنه ميب وهو خلاف  
 المستحسن عقلاً أو شرعاً أو عرفاً في خلق أو دين أو قذفه بأن نسبه للزنا ونفاه عن أبيه  
 أو استخف بحقه بأن قال إن قال له النبي تهى عن الظلم لا بأبالي بنهيه ونحوه أو غير صفته كاسود  
 أو قصير أو نحو ذلك وكذلك يقتل من ألحق بني أو ملك نقضاً بأن ذكر ما يدل على نقصه أن لم  
 يكن في دينه بأن كان في دينه بل وإن في دينه أو خصه أي شتمه وطبيعته التي طبع عليها  
 أو غرض أي نقص من مرتبته أو من وفور علمه أو زهده أو أضاف له ما لا يجوز عليه كعدم  
 التبليغ أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم كما إذا نفي عنه الزهد أو قال ليس عبي  
 أوليس بجباري لأن وصفه بغير صفته المعلومة نفي له وتكذيب به وهذا كله إجماع من العلماء  
 وأئمة الدين والفتوى من لدن الصحابة وإلى هلم وكذلك يقتل من قيل له يحق رسول الله فلعن  
 وقال أردت برسول الله العقر بانهما رسالة إلى من تلذغه ولا يقبل منه التأويل فقوله قتل الخ  
 جواب الشرط في قوله وإن سب الخ ولا فرق فيما يوجب القتل بين أن يصدر من مسلم أو كافر  
 حيث سبه بغير ما كفر به كليس بنبي إلا أن الكافر يقتل إلا أن يسلم فإن أسلم فلا يقتل لأن  
 الاسلام يجب ما قبله والفرق بين توبة الكافر أنها تقبل وتوبة المؤمن لا تقبل أن قتل المسلم  
 حد وهو زندق لا تعرف توبته والكافر كان على كفره فيعتبر اسلامه ولا يجعل سبه من جملة  
 كفره لأنهم نعظهم العهد على ذلك ولا على قتلنا وأخذ أموالنا ولو قتل أحدنا قتلناه وإن  
 كان من دينه استحلاله (ص) وأن ظهر أنه لم يردمه بل جهل أو سكر أو تهور (ش) هذا ما بالغة  
 في القتل يعني أن الساب يقتل وإن ظهر أنه لم يردم النبي لاجل جهل أو لاجل سكر أو لاجل  
 تهور في الكلام وهو كثرته من غير ضبط إذ لا يبعد أحد في الكفر بالجهالة ولا بدعوى زال  
 اللسان (ص) وفيمن قال لا صلى الله على من صلى عليه جواباً لصل أو قال الانبياء يثمون جواباً  
 اتهم في أو جميع البشر يلحقهم النقص حتى النبي عليه الصلاة والسلام قولان (ش) يعني أن  
 كل فرع من هذه الفروع الثلاثة فيه قولان الأول إذا قال شخص لا تحمّل على النبي عليه  
 السلام فقال له مجابوا بالصلّى الله على من صلى عليه فقل لا يقتل لأنه انما شتم الناس وقيل  
 يقتل بلا استتابة لأنه انما شتم الملائكة الذين يصلون على النبي عليه السلام ومحملها إذا قال

واسلامه كذلك وتقدم فائدة أنه إذا استمر على رده بعد بلوغه استتيب والاقول والخاصل أنه إذا سب وهو صغير محض فلا تقتله إذا  
 بلغ وتاب أو أنكره فاشهد به عليه فالظاهر أنه ينفعه ولا يقتل لأنه قد قذف من غير مكلف (قوله لأنه انما شتم الناس الخ) لا يخفى  
 أن هذا التعليق مع الذي بعده متعارضان وكل منهما في نفسه غير صحيح لأن الشتم للناس والملائكة معالان كلاً منهما  
 يصل على النبي وعبارة غيره أحسن حيث علل بقوله لشمول لفظه للأنبياء والملائكة والمصلين عليه اه ويمكن الجواب بأن  
 قوله في الأول انما شتم الناس أي يحتمل قوله على ذلك لأنه المتبادر وهذا ظاهر وقوله في الثاني انما شتم الملائكة أي يحتمل لفظه  
 على ذلك ومن المعلوم أن شأن ذلك أن لا يقصد فيظهر من ذلك ترجيح القول الأول الذي هو عدم القتل (قوله ومحملها الخ)



أى فعلى المصنف الدرك في اسقاط هذا القيد (قوله وكذا لو قال لاصلى الله على النبي فيقتل قولاً واحداً كذا النص (قوله فليل يقتل بلا استتابة الخ) الحاصل أن من قال بقتله رأى أن هذا الخبر صدر منه وفيه نسبة النقص لمن لا يليق به من وجهين من عموم جميع البشر مع دخول الانبياء فيهم ومحاصر حبه في الاغنياء من قوله حتى النبي صلى الله عليه وسلم ومن قال بعدم قتله رأى احتمالاً لاخباره من قاله قال بعضهم وفي هذا الاحتمال الاخير بعد قال بهرام والقول بالقتل في الفرع الثالث أظهر اهـ أى فهو المعتمد (قوله ابشاعة هذا اللفظ) لا يخفى أن مطلق البشاعة لا يقتضى القتل وقوله لاحتمال الخ هذا هو الاقرب فهو الذى ينبغى المصير اليه (قوله هل هي توجب الخ) لا يخفى أن هذا القول لم يذكروا المصنف ولما كان ما ذكره المصنف ضعيفاً وهذا هو المعتمد نظر اليه وطرح قول المصنف (قوله تبع فيه ابن المراتب الخ) المحجب من ابن المراتب في قوله ذلك مع قوله من قال هزمتم بعض جيوشه يقتل ولا تقبل توبته وجمع بين كلاميه يحمل هذا على (٧٣) تأويله بقصد التنقيص والاول الذى مشى عليه المصنف لم يقصد تنقيصاً

فيستتاب فان تاب والاقبل (قوله والمراد بهم من هو فيهم) أى من كان المصطفى صلى الله عليه وسلم فيهم فخرج جيوشه التي يرسلها ويؤمر عليها غيره فاذا نسب الهزم اليهم فلا يكون كفراً (قوله لان غاية ما هناك الخ) تعليل لمحذوف والتقدير وانما قتل الكذبة المذكور المؤدى للتنقيص لان جيشه لم يهزم لان غاية ما هناك أن بعض الافراد فسروا أى فكيف ينسب الهزيمة للجيش وقوله وهذا اذا قدر أى على أن هذا الذى فيه قد وقع نادراً في بعض الجيوش (قوله أو ادعى أنه نبى) هذا معنى قوله أو تنبأ ولا يخفى أن هذا غير قوله قبل أو ادعى شريكاً مع نبوته لان معناه ادعى أن معينا كعملى مشارك له في النبوة (قوله الا أن يسر) أى يقول ذلك سرا (قوله لكن الذى اختاره ابن مرزوق الخ) اعلم أن حاصل ما أهداه نقل محشى تت من أن الصواب في مسألة أو

له في حالة الغضب والاقبل بلا خلاف وكذا لو قال لاصلى الله عليه الثانى اذا قال شخص لا آخر أتهمنى مستغفماً فقال له الانبياء يهزمون فكيف أنت فقيل يقتل بلا استتابة لبشاعة هذا اللفظ وقيل لا يقتل لاحتمال أن يكون أخبر عن اتهمه من الكفار لكن يعاقب ويطلق الثالث اذا قال جميع البشر يلحقهم النقص حتى النبي عليه السلام قيل يقتل بلا استتابة وقيل يعزى فقط وهذا كالذى قبله في جريان القولين السابقين (ص) وأستتيب في هزم أو أعلن بتكذيبه أو تنبأ (ش) لما فرغ من الكلام على المسائل التي توجب القتل بلا استتابة أتبعها مسائل اختلاف العلماء فيها هل هي توجب القتل بلا استتابة أو لا توجب القتل وانما فيها العقوبة فقط والمعنى أن الانسان اذا قال في حق النبي عليه السلام انه هزم فانه يكون بذلك مرتد يستتاب ثلاثة أيام بلا جوع ولا عطش فان تاب والاقبل والمؤلف تبع فيه ابن المراتب وهو ضعيف والصواب ما جزم به القرطبي وهو أنه يقتل ولا تقبل توبته ومثله هزمتم جيوشه والمراد بهم من هو فيهم لان غاية ما هناك أن بعض الافراد فرغوا هذا نادراً وكذلك يستتاب من أعلن بتكذيب النبي عليه السلام أو ادعى أنه نبى وأنه يوحى اليه وأما ان لم يعلن بتكذيبه بل أمر بذلك فانه يكون زنديقاً يقتل بلا استتابة الا أن يجيء تائباً قبل الظهور عليه وكذلك لو كانت دعواه النبوة سرافانه يقتل بلا استتابة على ما اختاره ابن رشد ان ظهر عليه قبل أن يأتينا تائباً فاقوله (الا أن يسر على الاظهر) قاصر على قوله أو تنبأ لكون استظهار ابن رشد انما هو فيه ولا أن الاسرار مستفاد من قوله أعلن لكن الذى اختاره ابن مرزوق في قوله أو تنبأ أو أعلن بتكذيبه وفي قوله أو هزم القتل بلا استتابة لانه من السب والمراد بالاسرار أن يدعى النبوة سرا (ص) وأدب اجتهاداً في أدواشك للنبي عليه السلام أو لوسبى ملك أسبته أو يا ابن ألف كاب أو خنزير أو غير بالفقر فقال تعيرني به والنبي قد رعى الغنم أو قال لغضبان كأنه وجهه منكسر أو مالك (ش) يعنى ان طلب شيئاً بأخذه من شخص كما في قضية العشار فقال أشكوك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له أدألى وأشكى للنبي عليه السلام فانه يؤدب باجتهاد الحاكم وأما مسألة ابن عتاب التي أفتى فيها بقتل العشار فقهاز يادة على ما قال المؤلف فليست كلام

المؤلف

أعلن بتكذيبه أو تنبأ الاستتابة كما قاله المصنف و ذكر النقل المفيد

لذلك وذلك لان هذا ليس من باب التنقيص وذلك أن التنقيص هو أن يعترف برسائه ويثبت له نقصاً أو ما في هذين فلم يثبت له رسالة (قوله ففيها زيادة على ما قال المؤلف) أى لانه قال في الشفاء أفتى أبو عبد الله بن عتاب في عشار قال لرجل أدواشك للنبي وقال ان سألت أوجهلت فقد جهل أو سألت النبي صلى الله عليه وسلم بالقتل اهـ فلم يذكروا المصنف هذه الزيادة وظاهر الشفاء أو صريحه أنهم من كلام العشار قطعاً فإفتى به ابن عتاب بالقتل غير مسألة المصنف قطعاً كما أفاده محلولو ولذا قال الابن أفتى ابن عتاب بالقتل لاجتماع هذه الثلاثة الا أن ابن حجر قال بعد ذكره فتوى ابن عتاب مذهبنا قاض بذلك أيضاً بل الذى يظهر أن مجرد قوله أدواشك للنبي صلى الله عليه وسلم بقصد عدم المبالاة كفر أيضاً وأقول بل ان سألت أوجهلت فقد سألت النبي أوجهل النبي صلى الله عليه وسلم كفر أيضاً غير أنك خير بأن ما نقله المواق كما قال بعض الشراح يقتضى أنه يقتل في مسألة المصنف وفي مسألة ما اذا قال ان جهلت أو سألت الخ فانه قال



أفتى ابن عتاب في عشار قال لرجل أدوا شاك للنبي صلى الله عليه وسلم أو قال ان جهلت أو سألت فقد جهل أو سأل النبي صلى الله عليه وسلم بالقتل فقوله أو قال بالعطف بأو (قوله خلا فالشارح) أي فان الشارح قال وقعت هذه المسئلة في عشار طلب من شخص شيئا يأخذ به فقال أشكوك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له العشار أدوا شاك للنبي صلى الله عليه وسلم فأفتى فيه بعض الاشياخ بالادب كما قال وأفتى غيره بالقتل فيه ووافقه ابن عتاب على القتل اه (قوله من قال لوسبني ملك الخ) ومثله من قال لوجئتني بالنبي على كتفك ما قبلتك مالم تقم قرينة على التنقيص والاقتل وأما لو قال لوجئتني بالنبي على كتفك ما قبلتك فإظهار تعين قتله لانه لفظ فيه تنقيص وان لم يرده كذا قال غيره (قوله ولم يقصد بشي من ذلك الانبياء والاقتل الخ) أي ولو كرر الفالخ وأما لو قال لعنك الله الى آدم فبقتل أقول لان قوله الى آدم ومن المعلوم أن آدم بنى فيشعر بقصد الانبياء وكذا يقتل من يقول (٧٣) يتيم أبي طالب أو ختن حيدرة أي صهره لانه

لا يلزم من اتصافه بشي جواز الاختيار به عنه وعدم كفر قائله ألا ترى أنه متصف بانه يتيم أبي طالب وأنه ختن حيدرة مع أن قائل ذلك يكفر كما قلنا ومثله قول القائل انه خرج من مخرج البول اه (قوله في غير موضعه) أي وأما ذكره في موضعه كان يكون في مقام التعليم والتفهيم لاقتضاء الحال ابراده فلا أدب (قوله أو قال لشخص غضبان الخ) الذي في الشفاء تشبيه العيوس بمالك وقيح المنظر مثله اه أقول وهو ظاهر (قوله أو شبه) أي نفسه فالفعول محذوف (قوله بان كان ذلك الخ) يفيد أن قول المصنف أو شبه يرجع لقوله أو استشهد به وان ما له ما واحد وما يمثل به له هذا يمثل به لهذا أقول ولا جعل ذلك قال ابن مرزوق لا أدري ما وجه جعل الاستشهاد والتشبيه مستثنين ولو افترض على احداهما لاغناء عن الاخرى وقد جعلهما في الشفاء نوعا واحدا اه وذكر في الشفاء أن من قبل له انك أي فقال النبي أي ما يقيد أنه

المؤلف خلا فالشارح وكذلك يؤدب اجتهدا من قال لوسبني ملك أي أو رسول كما في النقل لسميته لانه لم يصدر منه السب وانما علمه على أمر لم يقع وكذلك يؤدب اجتهدا من قال لاخر يا ابن ألف كلب أو خنزير ولم يقصد بشي من ذلك الانبياء والاقتل لانه شتمهم وكذلك يؤدب اجتهدا من قال لاخر وقد عيره بالفقر تعيرني به والنبي عليه السلام قدر عي الغنم لانه عرض بذكر النبي عليه السلام في غير موضعه ومثله في الادب قدر عي فقط وكذلك يؤدب اجتهدا من قال لشخص غضبان أو قبيح المنظر كأنه وجه منكر أو وجه مالك خازن النار لانه جرى مجرى التحقير والتزليل وليس فيه تصريح بالسب للملك وانما السب واقع على المخاطب (ص) أو استشهد ببعض جائز عليه في الدنيا حجة له أو غيره أو شبه لنقص حقه لا على التأسي كان كذبت فقد كذبوا أولعن العرب أو بنى هاشم وقال أردت الظالمين (ش) يعني أنه يؤدب بالاجتهاد من استشهد بشي جائز على النبي في الدنيا من حيث النوع البشري حالة كون ذلك الشي المستشهد به حجة لهذا القائل أو لغيره بان كان ذلك لاجل نقص لحق هذا القائل لا على وجه التأسي بل لرفع نفسه ولم يرد بذلك تنقيصا ولا عيبا ولا سببا كقوله ان قيل في مكروه فقد قيل في النبي المكروه أو قال ان أحبت النساء فقد أحبت النبي عليه الصلاة والسلام أو قال أسلم من السنة الناس والانبياء لم تسلم من السنتم أو ان كذبت بالبناء للفعول فقد كذبوا ولقد صبرت كما صبروا وكذلك يؤدب اجتهدا من لعن العرب أو بنى هاشم وقال أردت الظالمين منهم أو قال لعن الله من حرم المسكر وقال لم أعلم من حرمه وكذلك لو قال لعن الله من قال لا يبيع حاضر لبادان عذر بالجهل وقوله وقال أردت الخ راجع لقوله أو بنى هاشم وأما الاول ففيه الادب من غير تفصيل كما هو مقتضى ما في النوادر فان لم يقل أردت الظالمين منهم قتل وذكر ابن مرزوق عن الشفاء ما يفيد أن القيد راجع للمستثنين وأن الادب في الثانية أشد منه في الاولى فانه قال بعد ذكره كلام الشفاء وقوة كلامه تقتضي أن الادب في الثانية أشد ومفهوم كلامهم أن هذا الساب لو لم يدع ارادة الظالمين في المسئلة قتل ولا اشكال فيه اه وظاهره أنه يقتل ولا يستتاب وهو خلاف ما ذكره ز من أنه يكون مرتدا أو لم يدعمه بنقل وكذا جعله القيد قيدا في الثانية فقط (ص) <sup>١٩٣</sup> وشدد عليه في كل صاحب فنسحق قرن ان وان

(١٠ - خشي ثامن) لا أدب عليه اه قلت وتأمل فيه (قوله لا على وجه التأسي) أي ولا التحقير والتأسي تسلية نفسه وتخفيف ما حصل لها من التألم فان كان على وجه التحقير قتل ولا تقبل بوبته وان كان على وجه التأسي فلا أدب عليه (قوله ولم يرد بذلك تنقيصا) أي لم يقصد شيئا من ذلك ولا يخفى انه متى قصد التنقيص أو العيب أي قصد اتصافه بالعيب فقد قصد السب أي الذي هو الشتم وقصد اتصافه بالعيب تنقيص فهي ألفاظ ما لها واحد (قوله ان عذر بالجهل الخ) أو قال لعن الله من حرم المسكر الخ أي وانما عذر بالجهل لعدم قصده حينئذ سب الله ورسوله وانما لعن من حرمه من الناس فان لم يجهل فرتد في الاول وساب في الثاني انتهى وانظر ذلك مع تصريح القرآن بان المحرم لله تعالى ومن المعلوم أن اعتقاده أن المحرم الناس انكار لما علم ضرورة فتأمل (تنبيه) ذكر في الشفاء عن أبي محمد أدب من قال لعن الله بنى اسرائيل أو لعن الله بنى آدم وذكر أنه لم يرد الانبياء وانما أراد الظالمين منهم أي من بنى آدم (قوله وشدد) يحتمل أن نائب الفاعل ضمير في شدد أي شدد الادب على الساب ويحتمل أن نائب الفاعل قوله عليه وقوله في كل أي في قوله كل صاحب



الح فكل مرفوع على الابتداء وقوله قرنان هو الخبر فهو مرفوع بضمه على التثنية وهو ممنوع من الصرف للوصف وزيادة الالف والنون والقرنان هو من لزوجته صاحب يراها أي بقرن الغير بزوجه لاجل الزنا (قوله لاحد من ذرية الرسول الخ) نظريهما بانه لا خصوصية للادب بذريته بل يؤدب في حق غيرهم أيضا وأجاب بانه يزاد في الادب بالنسبة لهم دون غيرهم (قوله تصرحنا) أي بالقول أو بالفعل كلبس العمامة الخضراء في زمننا (٧٤) فيؤدب لعموم قول مالك من ادعى الشرف كاذبا ضرب ضربا وجيعا ثم شهر

ويحبس مدة طويلة حتى تظهر لنا توحيته لان ذلك استخفاف بحقه صلى الله عليه وسلم ومع ذلك كان يعظم من طعن في نسبه ويقول لعنه شريف في نفس الامر وانما ادب ولم يحسد مع أنه يلزم عليه حل غير أبيه على أمه لان القصد بانتسابه له شرفه لاجل المذكور ولان لازم المذهب ليس بذهب (قوله أو احتمال قوله الخ) انما كان قول هذا محتملا لا صريحا في انتسابه له لاحتمال قصده هضمه نفسه أي أن ذريته عليه السلام هم الذين لهم شرف النفس والنسب ولم يقصد الانتساب له (قوله ما اجتمع من قبائل شتى الخ) لا يخفى أن هذا معناه بحسب الاصل فلا ينافي أن المراد به هنا الجماعة الذين لم تثبت عدالتهم (قوله أو أسكر صحبة أبي بكر) أي لورود القرآن بها (قوله أو كفر الاربعة أو واحد منهم كفر) كذا يفيد القاطن أي لان اسلامهم وإيمانهم صار معلوما من دين الله بالضرورة قال عجمي فتلخص أنه يكفر من كفر الصحابة كلهم لانه أنكر معلوما من الدين بالضرورة وكذب الله ورسوله وأما من كفر بعضهم ولو بالخلفاء الاربعة فالراجح عدم كفره كما يفيد كلام الكمال وهو شرح للقاضي عياض على مسلم وأول كلام

كان نبيا وفي قبيح لاحد ذريته عليه السلام مع العلم به كان انتساب له أو احتمال قوله أو شهد عليه عدل أو لفيف فعاق عن القتل أو سب من لم يجمع على نبوته أو صحابيا (ش) يعني أن من قال كل صاحب فندق قرنان وان كان نبيا فانه يؤدب ويشدد عليه في التأديب بالقيود والضرب الشديد وكذلك يؤدب بالاجتهاد ويشدد عليه في التعزير من نسب قبيحا من قول أو فعل لاحد من ذرية الرسول عليه الصلاة والسلام مع العلم به أنه من الآل وكذلك من انتسب للنبي عليه السلام بغير حق تصرحنا أو تلوينا واليه الاشارة بقوله أو احتمال قوله أي الانتساب اليه بأن يقال له ما أنت شريف النفس فيقول ما أحد أشرف من أولاد فاطمة لاحتمال الكفر وغيره والانتساب اليه مسائل الادب كلها لانها كلها قول محتمل للكفر وغيره وكذلك يشدد النكاح بالضرب وغيره على من شهد عليه عدل واحد أو شهد عليه لفيف من الناس بالسب واللفيف هو ما اجتمع من قبائل شتى من غير تركيبة لاحد منهم فصل بسبب ذلك أسرع عاق عن القتل وكذلك يؤدب ويشدد على من سب نبيا أو مسلما كالم يجمع على نبوته كالخضر ولقمان ومريم وخالد بن سنان أو لم يجمع على ملكيته كهاروت وماروت وكذلك يؤدب ويشدد على من سب صحابيا ولكن هذا ليس على عمومه فان من رعى عائشة بما برأها الله منه بان قال زنت أو أنكرك صحبة أبي بكر أو اسلام العشرة أو اسلام جميع الصحابة أو كفر الاربعة أو واحد منهم كفر (ش) وسب الله كذلك وفي استنباط المسلم خلاف (ش) لما فرغ من الكلام على ما يترتب على سب الانبياء من قتل وغيره شرع في الكلام على ما يترتب على سب الله تعالى فذكر أن سب الله تعالى كسب النبي أي صريحه كصريحه ومحتمله كحتمله فيقتل في الصريح ويؤدب في المحتمل سواء كان الساب ذميا أو مسلما الآن في استنباط المسلم خلافاً لقوله وفي استنباط المسلم الخ بمثابة الاستثناء لا يقال كلام المؤلف يدل على أن التشبيه في الادب لانا نقول قوله وفي استنباط المسلم خلاف يدل على المراد اذ لو كان فيه الادب لم يثبت الاستنباط والراجح قبول توحيته وقوله (ش) كمن قال لقيت في مرضي ما لوقتلت أبا بكر وعمر لم استوجب (ش) تشبيهه لافادة الخلاف وان لم يتخذ المختلف فيه اذ هو في الاول في قبول توبة المسلم وعدمها وهذا في قتل القاتل وتشكيكه والمعنى أن من قال في مرضه هذا القول فهل يقتل لانه نسب البارئ الى الجور وهل يستتاب أو لا قولان كما مر أو لا يقتل بل يؤدب ويشدد عليه في التعزير لان قصده الشكوى

du stupre باب ذكر فيه حد الزنا وحكمه وما يتعلق به 589

والزنا يدو يقصر القصر لغة أهل الحجاز قال تعالى ولا تقرنوا الزنا والمسدا لاهل نجد وقد زنى زنى والنسبة الى المقصور زنى والى المسدود زنا ويكتب بالياء على لغة القصر وبالالف على لغة المد وفي التنبهات الزنا يدو يقصر فن مذهب الى أنه فعل من اثنين كالمقاتلة والمضاربة

الشامل انتهى أقول علته التي ذكرها تجزى في الاربعة أو واحد منهم (قوله كمن قال لقيت في مرضي ما لوقتلت الخ) قال ومن في ل وجد عندي مانصه والظاهر أنه لا خصوصية لابي بكر وعمر بذلك انتهى (باب حد الزنا) (قوله حد الزنا) أي حقيقته وقوله وحكمه أي الاحكام المتعلقة به وقوله وما يتعلق به أي من المسائل كالمساحة ووطء البهيمة (قوله وقد زنى زنى) اشارة الى تصريف المادة (قوله فعل من اثنين) أي لا يقع الا من اثنين فلا يستقل به واحد بالخصوص (قوله كالمقاتلة والمضاربة) أي وما شابههما من صيغة



المفاعلة كفعال وذلك لان زناه على وزن فعال لا على زنة مفاعلة ألا ترى الى قولك ضارب فان مصدره فعال ومفاعلة لقول صاحب  
 الالفية \* افاعل الفاعل والمفاعله \* وقوله ومن قصره جعله اسم الشئ نفسه أى اسم الحقيقة في حد ذاتها بقطع النظر عن كونها  
 تحصل من واحد أو معتدد (قوله في فرج آخر) أى في محل البكارة أو في البول كما قيل في باب الغسل هذا ما ظهر لي ولم أره (قوله كالهمي  
 الخ) أى فاذا أدخلت امرأة ذكر بهيمة في فرجها فلا يقال له زنا (قوله اما باعتقاد حلية أو بجهل الخ) لا يخفى أن اعتقاد الحلية ناشئ  
 عن الجهل فالمقابلة لا تظهر والجواب أن المقابلة بحسب الملاحظة أى أنها ما ان يلاحظ اعتقاد الحلية أو الجهل وان كان اعتقاد  
 الحلية ناشئ من الجهل (قوله لان الاول له شبهة الخ) أى مسئلة ووطء الاب أمة ولده (قوله والنسيان) لا يخفى أن الناسي من يفعل  
 الفعل وهو ذاهل أنه يفعله كمن قام وهو ذاهل عن أنه قائم انتهى أقول ولا يخفى أن وقوع مثل ذلك في الوطء نادر فيحمل كلام الشارح  
 على فرض الوقوع (قوله والجهل) أى جهل الحكم اذا كان يظن بذلك (قوله ووطء مكلف) أى تعيب حشفته أو قدرها ولو بغير انتشار  
 أو مع لفخرة خفيفة لا تمنع لذة لا كشيفة أو في هواء الفرج ولا يخفى (٧٥) ان قوله مكلف يشمل السكران ان أدخله على

نفسه والافهوكالجنون (قوله تعمد  
 الخ) برده عليه المحلة فإنه لا ملك له  
 فيها وكذا أمة الابن لان نفي الملك  
 لا يلزم منه نفي شبهة الملك (قوله  
 والمرأة قيل) أى بل هي أشد ميلا  
 (قوله فيشمل الواطي والموطوءة)  
 أى فيصدق على المرأة أنها وطئت  
 بفرجها ذلك الرجل أى تعلق  
 بفرجها بفرج الرجل وهو معنى صحيح  
 (قوله فلا حد على واطئه) أى ولا  
 حد عليه أيضا والحاصل انه لا حد  
 عليه ان زنى بذكره وكذا بفرجه  
 عند الاكثر وذهب الصقليون الى  
 أن عليه الحد ان زنى بفرجه وأما  
 لو زنى بها فلا حد اتفاقا واستظهره  
 ابن عرفة أى وذلك لانه لا يخرج  
 عن كونه ذكرا أو أنثى وأما ان زنى  
 به فان كان في دبره فعلى الزانى  
 حد الزنا وذلك لانه يقدر أن يلد له  
 الحد لا تقديره ذكر ام لو طابه وأما  
 بفرجه فلا حد عليه عند الاكثر

ومن قصره جعله اسم الشئ نفسه اه وهو محرم كتابا وسنة واجعا وجاهدا حرمة كافر وعرفه  
 ابن عرفة بقوله الزنا شامل للواط مغيب حشفة آدمي في فرج آخر دون شبهة حلية عمدا  
 فقوله آدمي آخر ج به حشفة غيره كالهمي وقوله في فرج آخر ج به مغيبا في غير فرج وأدخل في  
 الفرج القبل والدبر لانه يعم اللواط قوله آخر على حذف الموصوف أى في فرج آدمي آخر أخرج  
 به مغيبا في فرج غير آدمي وقوله دون شبهة حلية آخر ج به ما اذا كان لشبهة في الحلية اما  
 باعتقاد حلية أو بجهل فتخرج الامة المحللة ووطء الاب أمة ولده لا زوجة ولده فان ذلك زنا لان  
 الاول له شبهة في ماله ولا شبهة في زوجته وقوله تعمد أخرج به الغلط والنسيان والجهل  
 والمؤلف حده بقوله (نقل) الزنا ووطء مكلف مسلم فرج آدمي لا ملك له فيه باتفاق تعمد (ش) فقوله  
 ووطء مكلف من اضافة المصدر الى فاعله ومعنى اضافة الوطء للمكلف تعلقه به أى تعلق الوطء  
 بمكلف والمراد بالسائل من يميل الى ذلك الفعل والمرأة تميل الى ذلك فيشمل الواطي والموطوءة  
 فيخرج به غير المكلف كالصبي والجنون فان ذلك لا يسمى زنا شرعا وان كان زنا لغة ولا يدخل  
 في تعريف المؤلف وابن عرفة من لا ط بنفسه وهو ظاهر ما قاله ابن عرفة وأما كلام المؤلف  
 فلانه أتى بالفاعل نكرة وكذا بالمفعول وقد ذكر ح أن من لا ط بنفسه يعزرو ولا حد عليه وقوله  
 مسلم أى حر أو عبد خرج به ووطء الكافر الكافرة أو المسلمة اذ لا حد عليه في الصورتين وان  
 كانت المسلمة لتحل لانه يصدق عليه أنه ووطء مسلم ولا يضر كون اللفظة الواحدة مدخلة مخرجة  
 وقوله فرج آدمي معمول ووطء مالم يكن الا آدمي خفي مشكلا فلا حد على واطئه وكذلك لا حد  
 عليه اذ واطي غير الشبهة ولو أدخلت المرأة ذكرنا ثم في فرجها فعليها الحد ولا حد على من وطئ  
 جنية ولا غسل عليه أيضا الا ان ينزل قوله لا ملك له فيه المراد بالملك التسلط الشرعي فالمملوك  
 الذي لا تسلط له عليه شرعا من جهة الوطء وخرج به من وطئها له خلال من زوجة أو أمة  
 ولكن امتنع وطئها عليه لعارض من حيض ونحوه فان وطئها ذلك لا يسمى زنا شرعا وخرج

كما قلنا (قوله ولو أدخلت امرأة ذكرنا ثم) وأما لو أدخلت امرأة كريمة غير زوج في فرجها فلا تحسد فيما يظهر لعدم اللذة كالصبي  
 وتقدم أنه لا يجب عليها الغسل بذلك وقد ذكرنا أنه يجب عليها الغسل بوطء البهيمة مع أنه لا حد عليها في ذلك فاذا كان بعض ما يوجب  
 الغسل لا يوجب حدا فأولى ما لا يوجب غسلا (قوله ولا حد على من وطئ جنية) لا يخفى ان كان الفقه هكذا فسلم والافقضية كونهم  
 مكلفين لهم مثل ما لنا وعليهم مثل ما علينا أن يحسد واطي الجنية ثم وجدت ما يقوى ذلك وذلك أن عبد ذكر ما نصه وبقي ان قوله  
 مكلف يشمل الجني فاذا وطئ جني آدمية فإنه زنا ويحسدان ومقتضى كلام ابن عرفة أنه لا يسمى زنا لانه قال الزنا تعيب حشفة آدمي في  
 فرج آخر الخ (قوله الا ان ينزل) فيه نظر اذ غسله منها أولى من غسله من وطء بهيمة وميته لئلا يله منها الذمة وان لم ينزل كذا في شرح عب  
 (قوله التسلط الشرعي) برده عليه ووطء الاب أمة ولده حيث لم يعلم بان ولده واطي أمته والاحد الاب وجوابه أن التقدير لا ملك أى  
 ولا شبهة ويرد عليه المحلة وجوابه أنها ماله لا (قوله ولكن امتنع وطئها عليه لعارض) أى فذلك العارض لما كان يزول صار  
 كعدمه فالتسلط الشرعي بهذا الاعتبار موجود

منه  
 ٥٩٥



(قوله النكاح المختلف فيه الخ) أي وخرج به أيضا وطء زوجته أو أمته في دبرها فان فيه قولاً بالاباحة وان كان شاذاً أو ضعيفاً (قوله فيسمى زنا شرعاً) أي ويكون قوله ولو لواطاً مبالغته في قوله وطء مكلف بدون قيده وهو مسلم لقول المصنف فيما يأتي وان عبد دين أو كافر ين واستبعد ذلك بعض الفضلاء وذكراً أن (٧٣٦) الصواب إسقاط هذه المبالغة (قوله مذهب المدونة) أي والموازية والواضحة

وقال ابن القصار هو لواط وثمرة ذلك اعتباراً بالاحصان وعدمه فلو غصبها في دبرها زمنه المهر خلافاً لسخنون في تخصيص المهر بالقبل انتهى ذكره البدر (قوله فانه يؤدب لحرمة) الحديث ملعون من أتى امرأة في دبرها (قوله والموضوع أن المؤجر لها غير السيد) قضيته رجوعه للوطء أو غيره (قوله والا فلا) كذا قال شيخ عجم واستظهر عجم أن عليه الحد وفرق بين حد واطئ المستأجرة مطلقاً وبين عدم حد واطئ الأمة المحللة أي التي أملكها سيدها بدون عوض بانه قد قبل بحل المحللة ولم يقل أحدهما بل الأمة المستأجرة وبانه لما وجب تقويم المحللة على الواطئ وان أبي هو والسيد فكانه واطئ ملكه انتهى أقول لا يخفى انه اذا استأجرها للوطء فهي من أفراد الأمة المحللة فالمناسب التفصيل بين المستأجرة للوطء فتعطي حكم الأمة المحللة وبين المستأجرة للخدمة فلا تعطي حكمها فتدبر (قوله ثم وطئها وهو عالم بتحريم وطئها) لا يخفى أنه سكت عن حدها ونقول واختلف في حدها هي وعدمه ان علمت بحرية نفسها على قولين للابهرى وابن القاسم (قوله فلا حد عليه) أي لا احتمال أن سيدها وكل من زوجها فيدرا الحد بذلك انتهى أقول يقال كما اذا اشتراها من رجل وهو يعلم أنها ملك الغير لا حد

بقوله باتفاق النكاح المختلف فيه كالنكاح بلا ولي فان الوطء فيه لا يسمى زنا شرعاً اذا لا حد فيه فالمراد بالاتفاق اتفاق العلماء لا لاتفاق المذهب وأخرج بقوله تعمد الجاهل بالعين أو بالحكم كما يأتي (ص) وان لواطاً (ش) أي وان كان وطء الفرج لواطاً لان الفرج شامل للدبر فيسمى زنا شرعاً (ض) أو اتيان أجنبية بدبراً وميتة غير زوج أو صغيرة يمكن وطئها (ش) مذهب المدونة ان اتيان الأجنبية في دبرها يسمى زناً لواطاً فيجلد فيه البكر ويرجم فيه المحصن واحترز بالأجنبية من الزوجة فانه يؤدب حيث وطئها في دبرها وكذلك من أتى ميتة غير زوجة بعد موتها في قبلها أو دبرها فانه يحسد لان طباق حد الزنا عليه وكذلك يحسد من أتى نائمة أو مجنونة وأما الزوج اذا أتى زوجته بعد موتها في قبلها أو دبرها فانه لا حد عليه ومثله السيد مع أمته ولا صدق على واطئ الميتة بمنزلة من جنى على عضو منها ومنه يؤخذ أن من وطئ زوجته الميتة في نكاح التفويض لا يجب عليه الصدق وكذلك يحسد من زنى بصغيرة يمكن وطئها في قبلها أو في دبرها وأما من لا يمكن وطئها اذا وطئها المكلف فلا حد عليه قوله يمكن وطئها أي للواطئ لها وان لم يمكن لغيره فقوله أو صغيرة الخ معطوف على أجنبية (ص) أو مستأجرة لوطء أو غيره أو مملوكة تعتق أو يعلم حريتها أو محرمة بصهر مؤبداً وخامسة أو موهنة أو ذات مغنم أو جارية أو ميتة وان بعدة وهل وان أثبت في مرة تأويلان (ش) يعني ان من استأجر أمة للوطء أو للخدمة ثم وطئها فانه يحسد ولا يكون عقداً لاجارة شبهة تدرا عنه الحد ومن باب أولى الأمة المودعة والموضوع أن المؤجر لها غير السيد والا فلا لأنها أمة محللة وكذلك يحسد من اشترى أمة تعتق عليه بنفس الشراء كالاصول والفروع ونحوهما ثم وطئها وهو عالم بالتحريم والا فلا وشمل قوله تعتق ما اذا اشتراها على أنها حرة بنفس الشراء وكذلك يحسد من اشترى أمة وهو يعلم أنها حرة وهي عن لا تعتق عليه ثم وطئها وهو عالم بتحريم وطئها وكذا لو علم انه ملك للغير بخلاف لو تزوجها وهو يعلم انها ملك للغير فلا حد عليه وكذلك يحسد من وطئ المحرمة بصهر مؤبد بنكاح وأما ملك فانه يحسد ان كانت تعتق عليه كما مروان كانت لا تعتق فلا حد عليهما اللخمى ان تزوج ابنة زوجته ودخل بها ولم يكن دخولاً بامهال يحسد لانها محل له لو طلق الام وان كان دخل بالام حد وكذا ان تزوج أم امرأته فان دخل بالابنة حد وان لم يدخل بها لم يحسد للخلاف وان تزوج زوجة أبيه أو زوجة ولده حدان كان عالماً بتحريم ذلك واذا حد بوطء المحرمة بالصهر أو لى من وطئ محرمة بالنسب أو بالرضاع بنكاح لانهما لا يكونان الامو يدين بخلاف الصهر قد لا يكون مؤبداً كما اذا عقد على الام من غير دخول فلا تجرم بنتها وانما اقتصر على الصهر لاجل قوله مؤبد وقد يقال ان الصهر لا يكون الامو يداً وحرمته نكاح البنت على الام غير المدخول بها لاجل الجمع كالاختين لا بالصهر دليل أنه لو طلق الام حلت البنت فاذا دخل بالام صار صهرًا حينئذ ولا يكون الامو يداً أي لان الصهرارة متى حصلت لا تكون الامو يدة وانما الذي يتصف بالتأيد التحريم وكذلك يحسد من تزوج خامسة ودخل بها وهو عالم بنهر عيها ولو ادعى بعد عقده على الخامسة انه كان طلق واحدة

لا احتمال أن يكون وكل في بيعها (قوله ان كانت تعتق عليه) أقول يتصور في التعليق كان يقول هي من حرة بمجرد الشراء (قوله لم يحسد للخلاف) هكذا قال اللخمى وهو ضعيف كما في شرح عب (قوله وانما الذي يتصف بالتأيد الخ) لا داعي الى ذلك الحصر فالاولى أن يقول وفي الحقيقة المتصف بالتأيد التحريم (قوله وكذلك يحسد من تزوج خامسة الخ) أي لان حلها بعقد ضعيف جداً لا أثره في درء الشبهة ولم يحسد الواطئ في نكاح المدعة لان ضعفه دون ضعف الخامسة دليل ان ابن جريج أحسد الاعلام



فقيه أهل مكة في زمنه أباحه وتزوج نحو من سبعين امرأة تنكاح متعة (قوله ثم عقد عليها الخ) احتقر بذلك مما إذا وطئها بعد الشراء وبعد أن أبتها قبل البناء في مرة أو مرات أو بعد البناء في مرة أو مرات ووطئها في العدة أو بعدها فلا حد عليها في هذه الست باتفاق التأويلين (قوله أو انما يحد في المفترقات) أي محل الخلاف صور ثمانية وهي ما إذا أبت في مرة بعد البناء ووطئها في العدة بعد أو لا أو بعدها بعد وهي في الصور الثلاث حرة أو أمة فهي ست صور وكذا ان أبت قبل البناء في مرة ووطئها بعد تنكاح حرة أو أمة فهذه ثمانية وأما ان أبت قبل البناء في مرات ثم ووطئها بعد أو لا أو في مرة ووطئها بدون عقد وسواء كانت في هذه الثلاثة حرة أو أمة فيحد اتفاقا في هذه الستة وكذا ان أبت بعد البناء في مرات ووطئها في العدة أو بعدها (٧٧) بعقد أم لا أو أبت بعد البناء في مرة ووطئها بعد العدة بدون عقد سواء كانت

في هذه الخمس حرة أو أمة فيتفق على حده في هذه العشرة كالست قبلها فتحصل أن الأقسام ثلاثة يحسد اتفاقا في ست عشرة صورة ولا حد اتفاقا في ستة والتأويلان في عمان (تنبيه) التأويلان ليسا على المرونة بل في كلام أصبغ وظاهر المدونة الإطلاق كان في مرة أو مرات وهو المعتقد وأنهم في الثلاث فقط وأما البتة فقال أصبغ لا حد فيها ولم يتكلم عليها في المدونة إذا كانت منفردة عن الثلاث ولا يلزم من لزوم الثلاث فيها أن تكون هي في جميع الأحكام أفاده محشي تب باختصار (قوله إلا أن يعذر بجهل) أي نقول المصنف إن يعذر بجهل يرجع لقول المصنف إن جهل مثله (قوله وكذلك يجب من أعتق أمته الخ) أي إلا أن يعذر بجهل كما عند غيره أي ويكون قوله إن جهل مثله عائد عليه وليس عليه في وطئه المطلقة قبل البناء المعتقد بل لا عقد صدق مؤتلف (قوله حتى وطئها من غير عقد) أي إلا أن تعذر بجهل كما

من الأربع قبل أن يتزوج الخامسة فإنه لا يصدق وكذلك يحد من وطئ أمة عنده من رهونة مالم يأذن له الراهن في وطئها وكذلك يحد من وطئ أمة من المغنم قبل القسم سواء حيز المغنم أم لا بأن قدرنا عليهم وهو مناهم سواء كان الجيش كثيرا أو يسيرا وتقييد ابن تونس بكثير طريق غير مأمنى عليه المؤلف وكذلك يحد من دخل دار الحرب فوطئ حربية وكذلك إذا وطئها في دار السلام وقد خرجت بنفسها لا أن خرج هو بها لأنها صارت في ملكه حينئذ والحربية تفهم من ذات المغنم بالاولى وقدينا لانما نص على الحد في الحربية لثلايته هو عدم الحد لعدم حوزها في ملك من دمه معصوم بخلاف ذات المغنم وكذلك يحد من طلاق زوجته بلفظ البتة وهي الثلاث أو بلفظ الثلاث ثم عقد عليها ووطئها في عدتها أو لا بعدها أو بغير عقد وهل الحد مطلقا أي سواء أبت في مرة أو مرات متفرقات لضعف من قال بالزام الواحدة في البتة أو انما يحد في المفترقات لا فيما إذا أبت في مرة لقوة الخلاف في البتة هل هي واحدة أم لا وتأويلان (ص) أو مطلقة قبل البناء أو معتقة بلا عقد كان يطأها مملوكها أو مجنون بخلاف الصحيح<sup>١٩٣٨</sup> إلا أن يجهل العين أو الحكم أن جهل مثله إلا الواضح (ش) يعني أن من طلق زوجته قبل أن يبنى بها المطلقة أو طلقته ثم وطئها من غير عقد فإنه يحد إلا أن يعذر بجهل وكذلك يحد من أعتق أمته ثم وطئها من غير عقد فقوله بلا عقد راجع لهما ولا صدق عليه مؤتلف كمن وطئ بعد حنثه ولم يعلم وأما المطلقة بعد البناء طلاقا أو ثلثا دون الثلاث فإنه لا حد على واطئها في العدة وأما بعدها فيحد قاله ابن مرزوق خلافا لرفاهة ذكر أنه لا حد عليه مطلقا وكذا تحدد المرأة إذا مكنت مملوكها من نفسها حتى وطئها من غير عقد إلا أن كان بعقد للشبهة وإن كان غير صحيح وكذلك تحدد المرأة إذا مكنت مجنونا من نفسها إلا أن مكنت صبيا بقدر على الجماع إلا لا يحصل لها به لذة كالكبيرة المجنون وكذلك لا حد على من وطئ وهو جاهل لعين الموطوعة بأن ظنها زوجته أو أمته وأما إذا قدم عليها وهو شاك ثم تبين بعد الوطء أنها أجنبية فظاهر كلامهم وإن لم يكن ضمن بحاسن قوط الحد وكذلك لا حد على من وطئ وهو جاهل للحكم أي التحريم لا بجهل قرب عهد مع علمه بعين الموطوعة إلا الزنا الواضح الذي لا يجهله إلا النادر فيحد ولا يعذر بجهل كدعوى المرتبة أو المستعير حل وطء المهرونة أو المستعارة ثم إن قوله إلا الواضح مستفاد من قوله إن جهل مثله ولذا قال البساطي وعندى أن هذا يرجع إلى جهل مثله وليس بقييد زائد ثم إن قوله إلا أن يجهل العين أو الحكم غير مخالف لقوله فيما يأتي في باب

استناد مما حكى عن النوادر من أنه رفع لعمراة اتخذت غلامها ووطئها فأراد رجها فقالت قرأت أو ما ملكت أيمانكم فقال تأولت كتاب الله على غير تأويله وتركها وجر رأس الغلام وغربه (قوله إذا مكنت مجنونا) أي مالم يجهل مثله ولذلك قال بعض من كتب على قول المصنف أو الحكم أي في المسائل المتقدمة لا المهرونة فلا يعذر باعتقاده أن زنها يبيح له وطأها له (قوله إلا أن مكنت صبيا) ومثله ما إذا دخلت ذكرا لميت في فريجهما (قوله كدعوى المرتبة الخ) أي وكان تكون زوجته أو أمته في غاية الخفاقة والذي اعتقد أنها هي في غاية السمن أو عكسه (قوله مستفاد من قوله إن جهل مثله) أي لأن قوله إن جهل مثله يفهم أنه إذا لم يجهل مثله يحد ومن المعلوم أنه الواضح (قوله أن هذا يرجع إلى جهل مثله) أي يؤخذ معناه منه لأن معنى هذا هو معنى هذا كما هو واضح لا يتم متناقضان (قوله ثم إن قوله إلا أن يجهل العين الخ) الأولى أن يقتصر على قوله الحكم فيقول ثم إن محل قوله أو الحكم



(نزهة) لان حرمة الشرب ووجوب الحسد من الواضح (أي نقرمة الزنا ليست من الواضح بخلاف حرمة الشرب فن الواضح) (قوله فلا يعذر جاهل في شيء) أي سواء كان الزنا أو غيره أي ويكون هذا مخالفا لما تقدم له في قوله لاحد على من وطئ وهو جاهل للحكم الخ وجاهل الحكم لا يفيد حيث علم بالحرمة والحاصل أن شارحنا أفاد أن قول المصنف ان جاهل مثله في مسألة الزنا لمن كان حديث عهد بالاسلام وقوله الا الواضح فرضه في دعوى المرتين والمستعير حل وطء المرتبة والمستعارة وليس الامر كذلك وإذا كان الحكم ماذ كروم فاد النقل أن قول المصنف الا أن يجهل العين أي في جميع ما تقدم وقوله أو الحكم أي في المسائل المتقدمة غير الموهونة وقوله الا الواضح هو جاهل تحريم الزنا (قوله لا مساحقة) بفتح الحاء وكسر هاء فعلى الاول يكون معطوفا على وطء من قوله الزنا وطء مكلف وعلى الثاني يكون معطوفا على مكلف أي لاوطء مساحقة في القاموس أصح الضرع ذهب لبنه وبلى واصلق بالطن وفلاناً بعده وأصح اتسع اه وحينئذ نسمى مساحقة لان كلامهم متلفظ (٧٨) فرجها بفرج الاخرى أولان فعلمها ما بعدهما عن الخبر والرجمة والسمات

الشرب وان جاهل وجوب الحسد أو الحرمة لان حرمة الشرب ووجوب الحسد من الواضح الذي لا يجهل لكنه خلاف ظاهر قول مالك وقد ظهر الاسلام وفشا فلا يعذر جاهل في شيء من الحدود (ص) لا مساحقة وأدب اجتهاداً كبهيمة وهي كغيرها في الذبح والا كل ومن حرم لعارض كحائض أو مشتركة أو مملوكة لا تعتق (ش) يعني أن شرار النساء اذا فعل بعضهن ببعض فانه لا حد عليهن وانما في هذا الفعل الادب باجتهاد الامام لانه لا يلاج فيه ومثله واطئ البهيمة وكذا سائر من قلنا انه لا يحد من محجوب ومقطوع ذكر وصبي وصبيبة يميز كبايدل عليه قول المؤلف في الغصب وأدب يميز وكذا المرأة تدخل في فرجها ذكر بهيم حتى أوميت أو ذكر آدمي ميت لان فعل كل واحد من ذلك معصية وليس بزنا ويثبت بشاهدين ولا تقتل البهيمة وان كانت مما تؤكل أكلت وللشافعي قول بقتلها وهل لخوف الاتيان بولد مشوه أولان بقاءها يذكر الفاحشة فيعير به اقولان أحكمهما الثاني وكذلك يؤدب من وطئ زوجته أو أمته في حال حمضها أو أحرانها وما أشبه ذلك لان حرمة وطئها عليه لم تكن أصلية وانما هو لعارض ويزول ولا يشمل ذلك حد الزنا لان هذا مفهوم قوله لا ملك له فيه وكذلك يؤدب من وطئ أمة مشتركة من أحد الشر بكنين أو الشر كعلان الشرب يملك له في الامة المشتركة ملك قوى والشبهة اذا قويت تدرك الحد أي تسقطه وكذلك يؤدب من اشترى أمة لا تعتق عليه بنفس الملك كجمته وابنة أخيه وما أشبه ذلك ثم وطئها وهو عالم بخبر عنها وانما لم يحد لعدم انطباق حد الزنا عليه ويلحق به الولد ونسبها عليه خشية أن يعود الى وطئها ثانية (ص) أو معتدة (ش) يحتمل أمة معتدة أي أن السيد اذا وطئ أمة المعتدة لاحد عليه ويحتمل امرأته المعتدة أي اذا عقد على معتدة من غيره ووطئها عالما فانه لا حد عليه وهو المشهور مع أن حد الزنا صادق عليه وأما لو كانت معتدة منه فان كانت مبتوتة فقد تقدمت وان كانت غير مبتوتة بأن كانت رجعية أو بائنا بغير الثلاث فان كانت رجعية ونوى بوطئها الرجعة أو غير رجعية ونكحها بعقد جديد فلا حد ولا أدب ولا حرج وان وطئ الرجعية أو البائش ولم ينو الرجعة في الرجعية وبغير عقد جديد في البائش ففي

الحسنة أولان كلامهم متوسع نفسها للآخرى في تلك الحالة (قوله كحائض) أي وكذا المعتكفة (قوله أو مشتركة) ومثلها المبعضة والمعتقة لاجل أي ولذا يؤدب الا أن لا يقدرن على المنع (قوله ويثبت بشاهدين) أي جميع ما ذكر من المساحقة وما بعدها بشاهدين لانه ليس بزنا ولا مال ولا آبل اليه وكذا في الثبوت والادب من لف خرفة كشيقة أو غيب في هواء الفرج ولا حد عليه للشبهة (قوله وللشافعي الخ) أي تقتل بلا ذبح وتحرق (قوله وهل لخوف الخ) لا يحد أن هذه العلة تحصل بالذبح والا كل فلا موجب للقتل والحرق ثم انه رد ذلك بأن العادة لم تجر بالنسبة بين جنسين الا في شيتين فقط البغلة والسمع بكسر السين وسكون الميم وهو ولد الذئب مع الضبع وما يتولد من جنسين أيضا العقاب فمد قيل ان العقاب جميعه

أنبي وان الذي يسافده طائر آخر غير جنسه وقيل ان الثعلب يسافده قال ابن خلكان وهذا من الجبابرة وأما الزرافة فهي متولدة من ثلاث حيوانات الناقة الوحشية والضبعان وهو الذ كرم الضباع فيقع الضبعان على الناقة فتأتي بولدين الناقة والضبع فان كان الولد كرا وقع على البقرة فتأتي الزرافة وذلك في بلاد الحبشة ولذلك قيل لها الزرافة وهي في الاصل الجماعة فلما تولدت من جماعة قيل لها ذلك أقول وكذا تقدم أن البرذون من الخيل والبقر (قوله لان هذا مفهوم قوله لا ملك له فيه) أي والمرأة والحائض لزوجها ملك له فيها أي تسلط شرعي من حيث ذاتها بدليل أنه يجوز له التمتع بدون الوطء فيما عدا ما بين السرة والركبة (قوله لعدم انطباق حد الزنا عليه) فيه شيء وذلك لان قوله لا ملك له معناه لا تسلط له شرعا فيشمل العمة وأجيب بأن في العبارة حذفوا التقدير لا تسلط له شرعا ولا شبهة وهنا وجدت الشبهة لانها لما كانت لا تعتق عليه صار له شبهة تسلط شرعي فحينئذ يخرج من التعريف الامة المملوكة كما يخرج الحائض (قوله اذا وطئ أمة المعتدة) وكذا أمة المتزوجة (قوله مع أن حد الزنا صادق عليه) أي فالشهور مشكل ويجب بما تقدم من حذف ولا شبهة لانه لما عقد عليها وجدت الشبهة



(قوله وفي البائن لاحد عليه) أي والادب بطريق الاولى من الرجعية (قوله لان العصمة باقية) أي لان الذي يقطع العصمة انما هو الطلاق الثلاث لا يخفى ضعف هذا بل المعتمد أنه يحد اذا وطئها بعد العدة (قوله فلا يحتاج الى استفادتها) أي الى استفادة حكم المسئلة وهو عدم الحد أي لانهم تمكن بمقتوته والمناسب أن يقول فلا يحتاج الى استفادتها من قوله والمبتوتة لان قوله وان أبت الخ من تعلقات قوله والمبتوتة والحاصل أن تلك المسئلة معاملة من القاعدة فلا حاجة الى استفادتها انما ذكر قوله باقية في الجملة أي في بعض الوجوه (قوله فالحد كما هو ظاهر المدونة) هذا هو المعتمد وكلام اللخمي السابق ضعيف وان رجحه بعض الشيوخ (قوله لان تحريم الجمع حينئذ بالسنة) لا يخفى أن هذا يعارض قوله أولا لان الآية الكريمة اقتضت تحريم الاختين مطلقا فإيجاب بأن صاحب القول الثاني لا يقول بان الآية تقتضي تعميم الاختين (٧٩) بل الآية قاصرة على الاختين من النسب كما هو

سياق قوله حرمت عليكم أمهاتكم (قوله تأويلان) حقه قولان لانه ليس في المدونة نص على مسئلة الجمع بين الاختين في نكاح باعتبار الحد لا وجوبه ولا سقوطا وانما ذكر فيه التحريم خاصة (قوله وقومت) أي يوم الوطاء فان كان الواطئ مليا أخذت منه وان كان معسرا وانتظرتة فلا امر ظاهر والا فانما اتباع و الزائد يأخذه الواطئ وهذا اذا لم تحمل والا تتبع بالقيمة ولا تباع (قوله قد حللها له ما لكها) لا يخفى انه لا فرق في المالك المحلل بأن تكون زوجته الواطئ أو قرينته أو أجنبية (قوله وسواء كان عالما بالتحليل) في العبارة حذف والتقدير سواء كان عالما بحرمة التحليل أو جاهلا ويحتمل البقاء على الظاهر فيكون معني قوله أو جاهلا أي التحليل وقع في غيبته ولم يعلمه أحده (قوله بجواز التحليل ابتداء) أي فالخلاف انما هو في الابتداء وأما الانتهاء فهو متفق

الرجعية الادب وفي البائن لاحد عليه وطئها في العدة أو بعدها لان العصمة باقية في الجملة فلا يحتاج الى استفادتها من قوله وان أبت في مرة خلافا لـ (ص) أو بنت على أم لم يدخل بها أو على أختها (ش) يعني أن من عقد على امرأة وقبل الدخول بها عقد على ابنتها ودخل بها فانه لاحد عليه لما علمت أن العقد على الأم يحرم البنت مادامت الأم في عصمته فاذا طلق الأم قبل الدخول بها حلت له ابنتها أما لو دخل أي أو تلذذ بالأم فانه يحد وأما عكس كلام المؤلف فالحد كما هو ظاهر المدونة وكذلك لاحد على من تزوج أختها ودخل بها ما وهل لاحد سواء كانت الاخت من نسب أو رضاع لان الآية اقتضت تعميم الاختين من نسب أو رضاع أو محل عدم الحد اذا كانت الاخت من رضاع لان تحريم الجمع حينئذ بالسنة وأما لو كانت من نسب فانه يحد اذا وطئها التحريم بذلك بالكتاب واليه ذهب بعض شيوخ عبد الحق والى هذا أشار بقوله (وهل الأخت النسب لتحريمها بالكتاب تأويلان) ولا حد على من تزوج المرأة على عمتها لان التحريم لذلك بالسنة لا بالكتاب (كل) وكأمة محلة وقومت وان أبيا (ش) المشهور أنه لاحد على من وطئ أمة قد حللها له ما لكها الشبهة وانما عليه ما لا بد فقط وسواء كان عالما بالتحليل أو جاهلا والولد حر لاحق به لانه من وطئ الشبهة وتقوم تلك الأمة على واطئها لشمها الشبهة وسواء رضينا بذلك أي صاحبها والواطئ لها أم لا وعدم الحد مراعاة لمذهب عطاء القائل بجواز التحليل ابتداء وانظر ما أدخلته السكاف لان التحليل خاص بالاماء الآن يقال تحمل الأمة على الفن والكاف أدخلت ما فيه شائبة حرية من مدبرة ومعتقة لاجل وقد يقال أدخلت الكاف الحرائر كما بلغنا عن بعض البربر وبعض بلاد قزلباش أنهم يحللون أزواجهم للضيفان يعتقدونه كرها جهلا منهم فعليه من الادب ان جهلوا ذلك (ص) أو مكرهة أو مبيعة بالغلاء (ش) يعني أن المكرهة لاحد عاينها ولا بد لثني النعمد عنها اتفاقا وفي المكرهة الخلاف الآتي وكذلك لاحد على الحررة اذا أقرت لزوجه بالرق فباعها لا يحل الغلاء فوطئها المشتري لمذرها بالجوع وقد بان من عصمة زوجها ومثل البيع تزويجها غيره ويرجع المشتري بالثمن على الزوج ان وجدته والافعلها لانها غرته قولنا وفعلا وبعبارة الباء بمعنى في أي مبيعة في زمن الغلاء وبيعها في زمن الغلاء لا يستلزم كونها جوعانة فلا يخالف ما في سماع ابن

عليه وهو المشار له بقوله وقومت الخ (قوله من مدبرة ومعتقة لاجل) لا يخفى أنه يجوز وطئ المدبرة وبيع وطئ المعتقة لاجل (قوله وقد يقال الخ) هذا غير ظاهر لان الكلام عند العلم (قوله قزلباش) رأيتهم مضبوطة بخط بعض الفضلاء بفتحة فوق القاف وكسر الزاي وسكون اللام والشين المعجمة (قوله ان جهلوا) وان علموا ارتدوا لاعتقادهم حل الحرام وأما الواطئ فيؤدب ان جهل مثله والاحد (قوله وفي المكره) بفتح الراء وقوله وكذلك لاحد أي ولا أدب (قوله ان أقرت لزوجه بالرق) لا مفهوم له (قوله ومثل البيع تزويجها الخ) أي فلا حد عليها وقوله ويرجع الخ أي في صورة البيع (قوله ان وجدته) أي وجد الزوج وقوله والافعلها أي وان لم يجده أقول وينبغي أن يكون مثله ما اذا وجدته وكان معدا بذلك الثمن (قوله لانها غرته قولنا وفعلا) أما القول فإقرارها بالرق له وأما فاعلا فتمكينها من نفسها والمدار على انقيادها للبيوع له وانظروا أنما رقيقة (قوله فلا يخالف الخ) أي لانه سيأتي يقول ولكن درء الحد أحب الى لان حاصل الكلام انه لاحد عليها مطلقا كانت جوعانة أولا



(قوله فأقرت له بذلك) الفاء للتعليل أي باع لكونها أقرت له بذلك أي بموجب البيع وهو الرقية (قوله ولكن درء الحد أحب إلى) أي لانها تصير مكرهة في وطئه لها اذ لو امتنعت (٨٠) لا كرهها أي وان كان أصل البيع طوعا وما تقدم من أن الزنا ليس فيه

إكراه فذلك في الرجل لان انتشاره ينافي إكراهه (قوله والاظهار الخ) مبتدأ والخبر محذوف أي والاظهار أنه لا حد فيما يدرك والحد الكافي للتمثيل أو بمعنى الباء ومقابلته ما لا تنهيه ان كانت بيده فلا حد ولحقه الولد وان لم تكن في يده حد ولم يلحقه الولد انتهى (قوله وحلف الواطئ الخ) الصور ثلاث نكوله ما حلف الواطئ حلف البائع ولا يتصور حلفه ما عدا الانه متى حلف البائع ثبت نكوله ولا يتوجه على الواطئ بمن (قوله والمختار أن المكره كذلك) أي لا حد ولا أدب ان زنى بطاعة لزوج لها ولا سيد له معض الحق لله والأي بان زنى بمكرهة أو ذات زوج أو سيد حد اذا كراهه كلا إكراه (قوله والاكثر على خلافه) أي فيحد ولو كانت هي المكرهة له على الزنا ولا صداق عليه ان كانت هي المكرهة له وان كان المكره غيرها فعلى الواطئ الصداق ويرجع به على من أكرهه (قوله الآن يرجع مطلقا) أي فينفعه في نفى الحد وان كان يلزمه الصداق اذا أقربا أنه وطئ امرأة نائمة ثم رجع ولا حد قد ذق عليه لانها نائمة (قوله أو يهرب) بضم الراء (قوله اغديا أنيس الخ) اسم رجل من أسلم وانما خصه لانه من قبيلة تلك المرأة وكانوا يكرهون تحكيم الغير عليهم وقوله فأمر ضميره يعود على أنيس وقوله بها أي بزوجها (قوله ويقال الخ) خرج أبو داود وصححه

القاسم من جاع فباع زوجته من رجل فأقرت له بذلك فوطئها مشترها فعن مالك وهو رأي أنهم ما يعذران وتكون طليقة بائنة ويرجع المشتري بالثمن قلت فلو لم يكن بهما جوع قال فحري أن يتحدو بشكل زوجها ولكن درء الحد أحب إلى انتهى (ص) والاظهار كأن ادعى شراء أمة ونكل البائع وحلف الواطئ (ش) يعني أب من وطئ أمة ادعى أنه اشتراها من مالكها فكذب المالك وأنكر البيع له فتوجهت البين على البائع بأن طلبها منه المشتري فنكل عنها فتوجهت على الواطئ فحلفها أي حلف أنه اشتراها فانه لا حد عليه لانه قد تبين أنه انما وطئها وهي على ملكه وهذا قول ابن القاسم في المدونة واختاره ابن رشد وبفهم من كلام المؤلف انه اذا نكل الواطئ يحد مع نكول البائع أيضا وأنه اذا حلف البائع يحد أيضا (ص) والمختار أن المكره كذلك والاكثر على خلافه (ش) تقدم أن المكرهة على الوطء لا حد عليها اتفاقا وأما الرجل المكره على الجماع هل يحد أولا مذهب المحققين كابن رشد والبخمي وابن العربي لا حد عليه وغيرهم يقولون عليه الحد وعليه أكثر أهل المذهب وهو المذهب (ص) ويثبت باقراره مرة إلا أن يرجع مطلقا أو يهرب وأن في الحد (ش) تقدم الكلام على تعريف الزنا وذكرهنا أنه يثبت بأحد أمور ثلاثة الأول الاقرار ولو مرة ولا يشترط أن يقر أربع مرات خلافا لابي حنيفة وأحمد في اشتراطهما ماذنك كافي حديث ما عزم مالك اذ رده النبي صلى الله عليه وسلم حتى أقر أربع مرات قال ابن عرفة نصوص المدونة وغيرها واضحة بحد المقر بالزنا طوعا ولو مرة واحدة وفي الصحيح اغديا أنيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجعها فعدا عاها فاعترفت فأمر بها فرجعت فظاهر ما في الحديث الا كفتفاء بقل ما يصدق اللفظ عليه وهو يصدق بالمرأة الواحدة انتهى والجواب عن حديث ما عزم أن النبي صلى الله عليه وسلم استنكر عقله ولذا أرسل لقومه مرتين يسألهم عن عقله حتى أخبروه بصحته فامر برجعه وانما لم يأت المؤلف بلو كائن الحاجب لانه يشير بهما للخلاف المذهبي وليس في ذلك خلاف بل الخلاف لابي حنيفة وأحمد وأما ابن الحاجب فليس كالسؤلف فيما ذكره محمل كون الزاني يحد باقراره ما لم يرجع فان رجع عن اقراره فانه يقبل منه ولا يحد وسواء رجع في الحد أو في غير الحد لغرض شبهة أو لشبهة كقوله وطئت امرأة أي وهي حائض أو اختي من الرضاع وطمئت أن ذلك زنا ومثل الرجوع ما اذا قامت بينة على اقراره بالزنا وهو ينكر ذلك فان انكاره يعد رجوعا على مذهب ابن القاسم وكذلك يستتط الحد عن الزاني المفر به اذا هرب في أثناء الحد ولا يتبع بعد ذلك ويقال قد هرب ما عزم مالك في أثناء الحد فاتبعوه فقال لهم ردوني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يردوه فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم هلا تر كنموه لعله يتوب فيمتوب الله عليه وأما الهروب قبل الحد فلا يعتبر ويقام عليه الحد فالوارد في قوله وان في الحد والحد والحال وان زائدة أي أو يهرب وهو في الحد أي والحال أنه في أثناء الحد وانما كان الهروب في أثناء الحد سقطا لانه بعد اذ اذابة العذاب دال على الرجوع بخلافه قبل ذلك فانه لا دلالة فيه عليه (ص) وبالبيان فلا يسقط بشهادة أربع نسوة ببيكارها أو بحمل في غير متروجة وذات سيد مكره (ش) يعني أن الزنا يثبت أيضا بالبينة العادلة ولا بد من أربع عدول يشهدون أنهم رأوا فرجه في فرجها كالمروء في المسكحة في وقت واحد ورؤيا

واحدة

انتمذي فقوله ويقال الخ فيه شيء (قوله لعله يتوب الخ) قضية ذلك أن مجرد التوبة تمنع الحد والمذهب ليس كذلك بل المانع للحد هو الرجوع لا التوبة الشرعية (قوله لانه بعد اذ اذابة العذاب الخ) لقائل أن يقول الاشبه هو العكس وأما هروبه بعد الحد فقد يدعى أنه لاجل العذاب فقط كذا أفاده بعض الشيوخ رحمه الله تعالى



(قوله ولو ادعت المرأة بقاء بكارتها) أي أنها عذراء (قوله أن يتعدوا الشهادة) أي على العذراء أي يتعدوا موجب الشهادة وهو النظر لبكارتها فلا يقدح النظر في شهادتهم وقوله كما يفيد كلام ابن مرزوق كلام ابن مرزوق في الشهادة على العذراء (قوله سيد هاشم كراخي) أي ما لم يكن السيد صغيرا أي وأما ظهوره متزوجة وذات سيد مقتر به فلا حد (قوله دعواها الغضب) أي لا الوطء بشبهة أو الغلط أو النوم فتقبل لأن هذا يقع كثيرا (قوله بعدهن) أي بعد التكليف المتضمن لشئئين البلوغ والعقل والحزنية والاسلام فالضمير عائدة على متقدم معنى (قوله لازم) أي ابتداء أو دوما أي بان لزم بعد الدخول بان كان فاسدا فأت بالدخول وهل بمجرد الدخول المثلوث يحصل التحصين أو لا بد من وطء ثان قولان فالوطء الثاني محصن بلا نزاع فخرج فاسد يفسخ قبل الدخول وبعد وخرج أيضا بقوله لازم نكاح عبد يغير ابن سيده ولا بد أن يكون الوطء في زوجة مطيقة ولو أمة مسلمة مجنونة أو حرة كافرة مجنونة وترجم المكافئة الحرة المسلمة العاقلة أن أصيبت بعدهن من بالغ مسلم وإن عبد أو مجنون أو قوله إذا عقد عقد صحيحا لازما إشارة لتفسير (٨١) قول المصنف بنكاح لازم الخ فخالصه

أن المراد بالنكاح العقد لا الوطء وفيه إشارة إلى أن الأولى للمصنف أن يقدم صح على قوله لازما وذلك لأنه يلزم من لزوم الصحة فيضيق قوله صح عن الفائدة بعد قوله لازم ولا يلزم من الصحة لزوم في ذكر لزوم بعد الصحة فائدة

(قوله ووطئ الخ) شروع في تفسير قول المصنف

أصاب أي أن المراد بالاصابة الوطء المباح الذي معه انتشار من غير منكرة وقوله ثم زني الخ إشارة إلى أنه ليس الرجم منوطا بمجرد اجتماع الاوصاف المذكورة بل لا بد من الزنا بعد ذلك وقوله وعبر بالاصابة الخ لا يخفى أن معناه أنه لو عبر بوطء لا فهم أن المراد الوطء الكامل مع أنه لا يشترط

واحدة على ما هو ولو ادعت المرأة بقاء بكارتها أو أنها ارتقاء أو نظرا إليها أربع نسوة وصداقها على ذلك فلا يسقط الحد المترتب عليها بشهادة البينة ولو قام على العذرة أربعة رجال لسقط الحد كما يفهم من كلام الشارح ويجوز للرجال أن يتعدوا الشهادة ابتداء كما يفيد كلام ابن مرزوق عن ابن القاسم وكذلك يثبت الزنا بظهور الرجل في حق المرأة حرة أو أمة غير متزوجة أي لم يعرف لها زوج وفي حق أمة سيد هاشم كراخي لو طئها ونكح قوله متزوجة أي زوج يلحق به الرجل احترازا عما إذا كان صبيا أو مجنونا أو ولدته لاقل من ستة أشهر من يوم العقد بكثير فأنها بمنزلة من لا زوج لها فتحد (ص) ولم يقبل دعواها الغضب بسلاقرينة (ش) يعني أن المرأة التي ظهر بها حمل ولا يعرف لها زوج أو كانت أمة ولا سيد لها أو ولد لها سيد وهو منكرو لو طئها فأنها بتحد ولا يقبل دعواها الغضب على ذلك بلا قرينة تشهد لها بذلك وأما أن قامت لها قرينة فلا حد عليها كما إذا جاءت تدعى وهي مستغيثة عند النازلة أو أنت متعلقة به على ما مر بيانه عند قوله وإن ادعت استكرها على غير لا تقي بلا تعلق الخ \* ولما أنهى الكلام على الزنا وأحكامه وما يترتب عليه شرع في الكلام على الرجم وأحكامه فقال (ص) يرمي المكلف الحر المسلم أن أصاب بعدهن بنكاح لازم صح (ش) قد علمت أن أنواع الحد ثلاثة رجم وجلد مع تغريب وجلد منفرد وبدء بالرجم لأنه أعظم أنواع الحد والمعنى أن المكلف الحر المسلم إذا عقد عقد صحيحا لازما ووطئ وطأ مباحا بانتشار من غير منكرة فيه بين الزوجين ثم زني بعد ذلك فإنه يرمي لأنه صار محصنا فقوله أصاب أي وطئ وعبر بالاصابة لأنه لا يشترط كمال الوطء بل يكفي تغيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها والضمير في بعدهن للأوصاف أي بعد الأوصاف السابقة والباء في بنكاح بمعنى في أي في عقد نكاح لازم فخرج بقوله عقد ووطء السيد أمته وبقوله لازم نكاح المعيب والمعيبة والمغرور والمغرورة فلا يكون محصنا لعدم لزوم فاذا زني فلا يرمي بل يحد حد البكر وفاعل صح الوطء أي حل فاذا زني بعد أن وطئ زوجته في خيضة أو شهوة فإنه يحد حد البكر لعدم حلية الوطء الواقع بعد العقد الصحيح اللازم فقوله يرمي جسمه بالمشاة من أسفل وجوز البساطي قراءته بالباء الموحدة وعليه فهي متعلقة بقوله الزنا وهي للصاحبة أي الزنا مصحوب برجم المكلف وجلد البكر وتغريب الذكر أي هذا الحكم مصحوب بهذا الحكم فهذه النسخة

(١١ - خشي ثامن) بل المراد بمجرد الوطء الذي يفيد التعبير بالاصابة مع أنه فسر الاصابة بالوطء وأطلق (قوله بمعنى في) ويصح أن تكون للسببية (قوله فخرج بقوله عقد ووطء) أي لأن ووطء السيد أمته ليس بسبب عقد بل بسبب الملاك وقوله فاعل صح الوطء الخ لا يخفى أن كلام المصنف على هذا يكون فيه استخدام لأنه أطلق النكاح أولا وأراد به العقد ثم رجع ضمير صح له لاعتبار هذا المعنى بل باعتبار معنى آخر وهو الوطء أي أن الوطء لا بد أن يكون صحيحا احترازا عن وطء الحائض والنفساء والمعتدة والصائمة والمحرمة والمعتكفة وعن وطئها في مسلك البول أو دبرها كذا ذكره بعض شراحه فإذ علمت هذا تعلم أن هذا غير المستفاد من حله أو لا وأنه ارتكب ذلك الاستخدام دفعا للاعتراض الذي أشرنا له سابقا من أن العقد متى كان لازما كان صحيحا فلا حاجة أن قوله صح بعد قوله لازما (قوله وجوز البساطي الخ) كان نسخة البساطي ليس فيها نقطتان تحت صورة الياء واللاما كان تلحق ذلك فائدة (قوله متعلق بقوله الزنا) أي في قول المصنف أول الباب الزنا ووطء الخ (قوله أي هذا الحكم) أي هذا الحكم عليه صورة بأنه ووطء الخ وقوله مصحوب بهذا الحكم أي بهذا الحكم به على الزاني



وهو الرجم لان الشارع حكم به على الزاني المرجوم وانما قلنا صورة لان قول المصنف الزنا وطء الخ تعريف للزنا بذلك وليس في ذلك حكم كما هو معلوم وقوله لان المعنى الاعرابي أى المعنى المنسوب للاعراب فقوله المعنى إشارة الى المصاحبة وقوله الاعرابي إشارة الى التعلق المذكور (قوله وهى البلوغ) لا يخفى أن البلوغ شرط أول والعقل شرط ثان والحرية شرط ثالث والاسلام رابع والاصابة خامس وقوله في عقد نكاح سادس وقوله لازم سابع وقوله ووطء ثامن وقوله صحيح تاسع وقوله بانتشاره والعاشر ونسخة الشارح لم يذكر فيه عدم المناكرة ثم بعده هذا كله لا يخفى أن قوله ووطء (٨٣) مكرر مع قوله الاصابة فلو حذفه وزاد بعد قوله بانتشاره أن لا يكون هناك

ماهى فاسدة بل صحيحة ولها معنى لكن لا حاجة اليها لان المعنى الاعرابي لا يتكلف الا اذا كان هناك فائدة وشروط الاحصان عشرة متى تخلف شرط منها لا يبرجم وهى البلوغ والعقل والحرية والاسلام والاصابة في عقد نكاح لازم ووطء صحيح بانتشاره وعدم مناكرة وأما علم الخلوة فذكر ما يغنى عنه وهو الاصابة لانها أخص (ص) بحجارة معتدلة ولم يعرف بداءة البينة ثم الامام (ش) متعلق ببرجم على قراءته بالفعل وبرجم على قراءته بالصدر أى الرجم بحجارة معتدلة فلا يبرجم بحجارة كبار خوف التشويه ولا بحجارة صغار خوف التعذيب لعدم اسراع الموت فالمعتدلة أقرب للاجهاز عليه ولم يعرف بالثالث حديثا صحيحا ولا سنة، وعمولاهم أن البينة الشاهدة بالزنا تبدأ بالبرجم للزاني ثم الامام ثم الناس خلافا لابي حنيفة والحديث وان وجد في النسائي وأبي داود إلا أنه ما صح عندهما لك (ص) كلائط مطلقا وان عبددين وكافرين (ش) يعنى أن اللائط اذا كان بالغاطا ناعا فانه يقتل سواء كان محصنا أم لا سواء كانا عبددين أو كافرين قال فيها ومن عمل قوم لوط فعلى الفاعل والمفعول به الرجم أحصنا أولم يحصنا ولا صدق في ذلك في طوع أو أكره وان كان المفعول به مكرها أو صبييا طاعا لم يبرجم ورجم الفاعل والشهادة فيه كالشهادة على الزنا اه وليس على العبد في الزنا رجم لان عليه نصف العذاب ولا نصف الرجم قال ابن بونس وان أسلم النصراني قبل أن يقيم عليه حد القتل أو الفرية أو السرقة فانه يقيم عليه لانها حق لا دى فهى لازمة له كالدين ألا ترى أنها تقام على المسلم اذا أتاه ذلك اذا ارتكبها الكافر ثم أسلم فأما حقوق الله تعالى فلا تقام عليه كحد الزنا والحر لاقوله تعالى قل للذين كفروا ان يغفروا لهم ما قد سلف فقوله كلائط أى ذى لواط فهو من باب النسبة كما مر أى ذى عمرو نابل أى ذى نبل وليس اسم فاعل من لاط يلوطن فهو لائط والاصح قوله مطلقا أى فاعلا أو مفعولا محصنا أو غير محصن ولا يدخل فيه بالغين أو غير بالغين طائعين أو مكرهين لانه يشترط البلوغ والطوع وانما صرح بقوله وان عبددين وكافرين مع دخول ما ذكر تحت الاطلاق للرد على من يقول ان العبد يجلد خمسين وان الكافر يرد الى حكم ملته (ص) وجلد البكر الحر المائتين بشرط لارق وان قل (ش) هذا هو النوع الثانى من أنواع الحد والمعنى أن البكر الحر المسلم البالغ اذا زنى فانه يجلد مائة جلدة ويغرب عاما والمراد بالبكر غير المحصن وهو من لم يتقدم له وطء مباح في نكاح لازم بأن لم يتقدم له وطء أصلا أو تقدم له وطء في أمته أو في زوجته لكن في حيضها أو في نكاح فاسد لم يفت وفسخ وأما الرقيق ذكرنا أو أنى وان قل جزءه فيلزمه خمسون جلدة لان الرقيق عليه نصف ما على الحر من العذاب وذهب ابن عباس وجماعة الى أن الأرقاء لا يجلدون الا اذا تزوجوا لقوله تعالى فاذا أحصن فان أتيتن بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ومعنى أحصن تزوجن ومفهومة أنهن اذا لم يتزوجن لا يجب عليهن الجلد والجواب أن ذلك انما يتأتى على

مناكرة لكان أظهر فتدبر ويشترط في احصان الموطوءة أن يكون واطئها بالغوا وان كان رقيقا أو مجنوناً (قوله لانها أخص) أى لانه يلزم من الاصابة علم الخلوة (قوله ولم يعرف مالك الخ) أى ولا يحفر له حفرة على المذهب ومقابله يقول يحفر لنصفه <sup>بوتنه</sup> لا يختص الرى بالظهور بل بمواضع المقاتل الظهور وغيره ومن السرة الى فوق ويحجب الوجه واليدين والرجلين اذ هو من التعذيب وليست بمقاتل اه المقصود من تت أقول وظاهره أن الرأس لا يتقى قال بعض المتأخرين وينبغى أن يتقى كالوجه لانه يصير مشوهه اذا <sup>بوتنه</sup> ضرب على رأسه اه تأمل (قوله ثم الامام) أى أن الحاكم قبل الناس ثم الناس عقبه كافي المدونة وأسقط المصنف قول المدونة ثم الناس لان ذكر لفظ بداهة يغنى عنه (قوله سواء كان محصنا أم لا) ذكر في شرح

البخارى أن محصن ومعتق بالفتح على خلاف القياس ويجوز الكسر فيها على القياس اه (قوله أو قراءة كافرين) لا يعارضه قوله وان لواط لان ذلك في بيان كونه زنا وهذا في بيان الرجم (قوله أو القرية) أى القذف (قوله لانه يشترط البلوغ والطوع) اعلم أن المفعول يشترط في رجه تكليفه وطوعه وكون واطئها بالغوا والى رجم المفعول (قوله وان قل) أى ك بعض أى وكذا من فيه عقد حرية كدبر ومكاتب وأم ولد ومعتق لاجل وقوله ويغرب الخ المناسب حذفه والالاتحاد النوع الثانى والثالث (قوله لقوله تعالى فاذا أحصن الخ) والعبد في معنى الامة من باب لا فارق



(قوله وعلى القراءة الاولى الخ) لا يخفى أن هذا الكلام لا يظهر وذلك لان مفهوم الآية قطعاً أنهم إذا لم يخصوا الاجل عليهم  
 (تنبيه) يندب للحاكم أن يكون الجلد مع حضور جماعة أربعة أو اثنين وهما المال قبل الحضور لا زجر وقيل للدعاء بالتوبة  
 ويقفهم من الفرطبي أن الحضور في الجلد دون الرجم أه الا أنك خبر بأنه يقدم الامام ثم الناس وأما على القراءة الثانية وهي  
 أحسن بفتح الهمزة فهي شاهدة لنا وتكون عامة فلا تختص بالقراءة الاولى ثم أنك خبر بأن قوله وعلى القراءة الاولى يتأني قوله إنما  
 يتأني الخ فالمناسب أن يقول على أنا نقول الخ ولا يخفى أن قراءة أحسن بفتح الهمزة ثابتة عند ابن عباس لأنها مبيعة فلعن ابن  
 عباس يقول فيها أنها من باب جمل المطلق على المقيّد وأما الجمهور فيقولون ان الآية المقيدة وردت على سبب خاص فلا تقيد  
 المطلق (قوله كما في الاحلال) أي احلال المبتوتة (قوله فهو في قوة الخ) فيه تطريل اظهار أنها كلمة لقوله بالاعتق وقوله وقد  
 يتحصن أي اذا عتق كل منهم ما وحصل الوطء أي وقد لا يتحصن (٨٣) واحسنهم ما وقوله والحاصل أي حاصل  
 المصنف وقوله = كل

من الزوجين بأن يجتمع  
 الشروط المتقدمة في كل  
 من الزوجين وقوله وقد  
 لا يتحصنان كما اذا اختلت  
 الشروط من كل منهما  
 وقوله وقد يتحصن الزوج  
 دون الزوجة بان وجدت  
 الشروط المتقدمة فيه فقط  
 وكذا يقال في عكسه (قوله  
 ويكون شاملاً لجميع  
 الصور) أي يشمل العقل  
 والاسلام والبلوغ ثم  
 لا يخفى أن العقل مطرد  
 كالعتق وأما الاسلام  
 فلا يطرد كما قال الشارح  
 وكذا البلوغ لا يطرد لان  
 ذلك إنما يكون في بلوغ  
 الزوج فيتحصن ببلوغه  
 ووطئه لزوجه التي لم  
 تبلغ ولا يتأني في العكس  
 لأنها اذا بلغت ووطئها  
 زوجها الصبي لا يتحصن

قراءة ضم الهمزة من أحسن أماً على فتحها فنعناه أسلمن وهذا قول الاكثرين وعلى القراءة الاولى  
 فلا حجة في الآية لانه اذا وجب عليهم الجلد مع الاحصان دون الرجم في التزويج فلا أن لا يجب عليهم الرجم  
 اذا لم يتزجن بطريق الاولى فالآية سبقت انتفى الرجم عن الارقاء وذلك بمفهوم الموافقة (ص)  
 ويخص كل دون صاحبه بالعتق والوطء بعده (ش) يعني أن أحد الزوجين الرقيقين اذا عتقه سيده ثم  
 أصاب صاحبه بعد ذلك فإنه يتحصن دون صاحبه الذي لم يحصل له عتق وكذلك اذا أسلم الزوج ثم  
 أصاب صاحبه فإنه يتحصن وتقدم التنبيه على انه يشترط في الوطء الذي يتحصن أن يكون بانتشار  
 وأن لا يكون ممنوعاً وأن لا يكون فيه منكرة كما في الاحلال قاله ابن الحاجب وبعبارة وتحصن الخ قضية  
 مهمة في قوة الجزئية وكل فاعل لم يقصد به السور فهو في قوة قولنا وقد يتحصن كل من الزوجين دون  
 صاحبه وقد يتحصنان والحاصل أنه قد يتحصن كل من الزوجين وقد لا يتحصنان وقد يتحصن الزوج  
 دون الزوجة أو بالعكس ولو قال بكالعتق ويكون الضمير في بعده راجعاً كالعتق ويكون شاملاً لجميع  
 الصور كان أحسن لكن إنما خص العتق لانه المطرد وأما الاسلام فلا يطرد لانه إنما يتأني من جانب  
 الرجل ولا يتأني في حرة مسلمة تحت كافر (ش) وغرب الذكرا الحرة قطعاً عما (ش) هذا هو النوع الثالث من  
 أنواع الحد وهو التغريب مع الحد والمعنى أن الحر اذا ذكر اذا زاناً فإنه يحكم بمائة ويغرب عاماً كاملاً من يوم سجنه  
 في البلد الذي نفي اليه وأما العبد فلا تغريب عليه لما يلحق سيده من الضرر ذكره كان أو أنثى وكذا  
 الحرة لا تغريب عليها لما يخشى عليها من الزنا بسبب ذلك ولو رضى سيد العبد أو رضى المرأة وزوجها  
 وأشعر قوله غريب أنه لو غرب نفسه لا يكتفى وظاهر قوله وغرب الذكرا الحرة ولو كان عليه دين لانه  
 يؤخذ من ماله وهو كذلك (ص) وأجره عليه وان لم يكن له مال ففي بيت المال (ش) يعني أن الحر الذي  
 الذي يغرب أجرة حمله الى البلد الذي ينفي اليه عليه فان لم يكن له مال فإنها تكون على بيت المال  
 وكذا المحارب فان لم يكن بيت مال أو لم يتوصل اليه فعلى المسلمين وتجوز المؤلف في الأجرة أي أجرة  
 الجمل والمأكل والمشرب والغطاء والوطء والسجن (ص) كفدك وخير من المدينة (ش) فذلك  
 قرية بينهما وبين المدينة يومان وقيل ثلاث مراحل وخير قرية أيضاً في الزاني والمحارب الى

وقوله لانه المطرد ظاهره أن العقل لا يطرد وقد تقدم أنه يطرد وقوله وأما الاسلام فلا يطرد ظاهره أن البلوغ ليس مثله فتدبر حق  
 التدبر (قوله وغرب الذكرا الخ) أي المتوطن لامن زنا بغور نزوله ببلد فيجلب ويحكم به على ما أتى وانما غريب عقوبة له لينقطع عن  
 أهله وولده ومعاشه وتلحقه المذلة بغير بلده (قوله ولورضى الخ) لا يخفى أن هذا مناف لمقتضى قوله بما يلحق سيده من الضرر إلا أن  
 يحمل الضرر على ضرر في البدن مشق (قوله وأجره عليه) أي الحر الذي كرم من جهله ذهاباً وإياباً (قوله فعلى المسلمين الخ) انظره فإنه يخالف  
 للنص اذا المراد بيت المال على المسلمين ابن عرفة قال في الموازية وكراؤه في مسيره عليه من ماله في الزاني والمحارب فان لم يكن له مال ففي  
 مال المسلمين وقوله أصبغ (قوله وتجوز المؤلف في الأجر) أي فأراد بالاجر ما يشمل ثمن المأكل والمشرب الخ فهو من استعمال اللفظ في  
 حقيقته ومجازاً أو من عموم المجاز على الخلاف في ذلك وقول الشارح والمأكل الخ معطوف على قوله الجمل والمعنى وأجر المأكل أي ثمنه  
 (قوله كفدك الخ) بالصرف وعدمه فيهما لان أسماء البقاع يجوز فيها الصرف وعدمه باعتبار الموضع والبقعة (قوله وخير) قرية  
 أيضاً بينا وبين المدينة ثلاثة أيام وبعبارة أخرى فذلك بقصتين قرية من قرى خير فقوله وخير عطف عام على خاص أي شبه به ولعل



المعنى يغرب الى فذلك بعينها أو خبير بعينها أو قرية من قراها فكذا أو غيرها (قوله ونفى على الخ) ويجوز النفي من مصر الى الجواز كما قاله مالك (قوله فكذا العام) أى لفظ عام (قوله فانه يخرج اليه) والمذهب أنه ينفي ويلغى ما بين السجنتين (قوله وليس لك أن تقول الخ) أقول ويحتمل كإفاده بعض أن معنى عاد للزنا بعد مضى السنة وإطلاقه أخرج بعد جملته مائة مرة ثانية للسجنتين في الاول أو غيره (قوله المتزوجة) أى في الرجم والجلد ومثل المتزوجة (٨٤) ذات السيد أى وأما ما لا زوج لها ولا سيد لا تؤخر الحيضة أن لم يعض

أحداهما وقد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام نفي من المدينة الى خيبر ونفى على من الكوفة الى البصرة (ص) فيسجن سنة (ش) يعنى أن الزنى أو المحارب اذا غرب فان الزانى يسجن سنة والمحارب يسجن حتى تظهر توبته وأول السنة من حين سجنه في البلد الذى ينفي اليه فكذا كرا العام قبله لا فائدة له مع أن سجنه قد نأخر بعد دخول بلد التغريب فيكون التغريب حينئذ أكثر من عام فلو اقتصر على ما هنا كان أنسب (ض) وان عاد أخرج ثانية (ش) أى فان عاد الذى غرب وسجن قبل مضى سنة من يوم سجن فانه يخرج مرة ثانية الى الموضع الذى كان به أو الى غيره من الجهات ولهذا عبر بالخروج دون أعيد المقتضى لاعادته في موضعه الاول فالأخراج أعم من العود وليس لك أن تقول عاد للزنا ثانية وهو في السجن لان هذه ليست منصوبة وانما ترد في التوضيح فيها وفي الغريب اذا زنى ولفظه وانظر لوزنى في المكان الذى نفي فيه أو زنى الغريب بغير بلده هل يكون سجنه في المكان الذى زنى فيه تغريبا أم قال بعضهم والظاهر والله أعلم أنه ان تأنس في السجن مع المسجونين بحيث لم يتوحش به غرب لموضع آخر ليسجن فيه والافنى سجنه الاول والغريب ان كان يغور نزوله قبل أن يتأنس بأهل البلد التى زنى بها يسجن فيها والا أخرج لبلد آخر (ض) وتؤخر المتزوجة لحيضة (ش) يعنى أن المرأة المتزوجة اذا الرزها حد الزنا فانه لا يقام عليها حتى تحيض حيضة واحدة خشية أن يكون بها حمل ومن باب أولى تأخير إقامة الحد عليها اذا كانت ظاهرة الحمل فاذا وضعت آخرت في الجلد لنفاسها لانها مريضة لا في الرجم الا اذا لم يوجد من ترضع الطفل (ص) وبالجلد اعتدال الهواء (ش) يعنى وينتظر بالجلد اعتدال الهواء بالمد فلا يجلد في البرد والحر المفرطين خوف الهلاك والتأخير للبرد نص عليه مالك وألحق به ابن القاسم في المدونة الحر وأما الهوى بالقصر فهو ميل النفس (ض) وإقامه الحاكم والسيد ان لم يتزوج بغير ملكه بغير علمه (ش) يعنى أن الحد رجاء أو جلد لا يقيم على الأحرار والعبيد الا السلطان والسيد أن يقيم على مملوك كحد الزنا بشرطين أحدهما أن يكون المملوك خاليا من الزواج أو متزوجا بملك سيده وأما ان كانت له زوجة حرة أو أمة لغير سيده فلا يقيم الحد عليه الا الامام فانهم ما أن يثبت الزنا على الرقيق باقراره أو بظهور رجل أو بشهادة أربعة ذكور أحرار غير السيد فان كان السيد أحدهم رفع الى الامام اذ ليس له أن يجلد بعلمه فقوله ان لم يتزوج بغير ملكه بان لم يتزوج أصلا أو تزوج بملكه فالجار والمجرور الاول متعلق بتزوج والثانى متعلق بإقامه والاول منهما قيد في إقامة السيد فقط والثانى قيد فيه وفي الحاكم ثم ان الضمير في إقامة ان يرجع للجلد صح في السيد وفسد في الحاكم لانه يقيم الحد مطلقا وان يرجع للحد مطلقا صح في الحاكم وفسد في السيد لانه انما يقيم الجلد فيجعل مشتركا فيرجع للحد مطلقا في الحاكم وللجلد في السيد فيكون من باب عندى درهم ونصفه أى وأقام السيد على مملوك حد الزنا والقذف والنجس لا السرقة فلا يقيمها على العبد الا الوالى فان قطعه السيد دون الوالى وكانت البينة عادلة وأصاب وجهه القطع عوقب ووجهه بعض لثا يمثل الناس بعبيدهم ويدعوا سرقته (ص) وان أنكرت الوطء

ماء الرأى أربعون يوما يبطنها أو مضى ولا يمكن حملها والا آخرت والحاصل أنه اذا لم يمكن حملها فحد عاجلا كانت ذات زوج أو سيد أو خلية فان أمكن حملها آخرت كانت ذات زوج أو سيد أو خلية ان مكث ماء الرأى يبطنها أربعين يوما حتى تحيض أو يمضى لها ثلاثة أشهر من الزنا ولم يتبين بها حمل وكذا أقل من أربعين في ذات الزوج والسيد حيث لم يستبرئها وقام بحقه تؤخر خشية أن يكون بها حمل لان استبرأها أو لم يستبرئها ولم تقم بحقه فلا تؤخر ويقوم مقام الحيضة فيمن لم تحيض ثلاثة أشهر حيث لم تحض فيها وكل هذا حيث لم يظهر حمل والا آخرت لوضعه (قوله المفرطين) أى في أى فصل كان فالدار على اعتدال الهواء في أى فصل كان (قوله والسيد) أى وإقامه السيد أى جواز أو هو مقدم على الحاكم عند بهرام وله أن يرفعه الى الحاكم ليقوم عليه الحد

والمعنى  
(٥٩٦)

والمعنى  
(٥٩٦)

بعبارة قول المصنف وأقامه أى حد الزنا وكذلك حد النجس والقذف وأما حد السرقة فلا يقيمها الا السلطان فان أقامه السيد على وجه الحق بشرطه أدب اتعديه على الامام لا يعقل الناس بعبيدهم ويدعون سرقته (قوله الا السلطان) أى فالمراد بالحاكم السلطان أى ومثله القاضي لا كل حاكم (قوله فلا يقيم الحد عليه الخ) أى لما يلحق الزوجة الحرة أو سيد الأمة من المعرة (قوله والثانى قيد فيه وفي الحاكم) لا يفتى أن ما سبق من كلامه يقتضى تخصيص الشيرطين بالسيد وهو الظاهر وذلك لان المتوهم انما هو بالنسبة للسيد لا الامام لانه لا يستند لعلمه في شئ الا في تعديل وتجريح (قوله فيكون من باب عندى درهم ونصفه) فيه نظر لانه ليس من باب فتأمل



(قوله ما لم يقرب به أو يولد له) أي فان ظهر وطؤه بولادته منه أو أقر به بعد ذلك فانه يرجم وظاهره كغيره ولو بلغ حد البكر وظاهر قوله أو يولد له يشمل ما اذا نكحها بلعان (قوله أولانه يسكت الخ) يرتبانه لو لم يكن (٨٥) وطئها لم يسكت ولا يخفى أن الانسب

بالتأمل قبله أن يقول أو لأنها لا تسكت وقوله تأويلان يغني عنه قوله وأولاً أي لان قوله أو بخلاف الزوج بمثابة الوفاق فلولا بأت بتأويلان كان المعنى أو لا على الخلاف والوفاق وتعداد أوجه الوفاق يدل على أنها ثلاثة (قوله وانظر ما المشهور منهما) الظاهر تصديقهما معاً (قوله وان قالت زنيته مع الخ) ذكر البدر اغترافاً في هذا العلم لا بأس بذكره وهو خمسة زنا بأمرأة فقتل واحد ورجم آخر وحد آخر وحد النصف آخر ولا حد على الخامس فالاول مشرك والاخير مجنون لكن وطء الصبي والمشرقة والمجنون لا يسمى زناً اهـ

### باب القذف

(قوله وما يتعلق به) عطف تفسير على قوله حكمه أي فالمراد بالحكم ما يتعلق به من الأحكام وليس المراد به الحرمة لان المصنف لم يذكر ذلك (قوله ثم استعمل مجازاً) أي لغوياً والافهوا لأن حقيقة عرقية شرعية (قوله كانه الخ) كان للتحقيق (قوله والكذب) عطف تفسير وقوله والموبقات

بعد عشرين سنة وخالفها الزوج فالحد في الرجل يسقط ما لم يقرب به أو يولد له أو لا على الخلاف أولاً خلاف الزوج في الأولى فقط أولانه يسكت أولان الثانية لم تبلغ عشرين تأويلات (ش) يعني ان المرأة اذا أقامت مع زوجها عشرين سنة ثم وجدت ترفي فقالت ما جامعني زوجي في هذه المدة وكذب زوجها وقال بل وطئها فانها تحمد أي ترجم لانها محصنة ولا عبرة بانكارها الوطء وعن مالك ان الرجل اذا تزوج امرأة وطال مكثه معها ثم شهدت العدول عليه بالزنا فقال ما جامعت زوجتي منذ دخلت بها وأنا الآن غير محصن فانه يقبل قوله ولا يرجم بل يجلد جلد البكر ما لم يقرب أو يظهر رجل له في تلك المسئلة فانه يرجم فقوله فالحد المراد به الرجيم وقوله وعنه أي الامام وقوله يسقط أي الرجيم وأما الجلد فلا نزاع في أنه لا يسقط اذا سقط الرجيم ثم ان الاشياخ تأولوا المسئلتين على أنهما متعارضتان لان الرجل قبل قوله والمرأة لم يقبل قولها ومن جملهما على الخلاف يحيى بن حمر وسحنون وأبو عمران واللتيمي وابن رشد والخلاف هو المذهب وعليه فاختلف في تعيين المذهب في حكم أي المسئلتين فعينه يحيى بن عمر في حكم الثانية وعينه سحنون في حكم الأولى وانظر ما المشهور منهما انتهى وذهب جماعة من الاشياخ الى التوفيق بينهما بوجوه ذكرها عبد الحق في نكته منها انما قبل قول الزوج حيث أنكر الوطء فلم يرجم لانه لم تكذبه زوجته وانما لم يقبل قول الزوجة لان الزوج كذبها فلولا يكذبها في مسئلتها أو كذبت في مسئلتها لاتفقا ومنها انما قبل قول الزوج ولم يقبل قول الزوجة لان الزوج اذا حصل له ما ينعته الجماع لزوجه يسكت عنه بخلاف الزوجة اذا حصل لها عدم الوطء من زوجها فالعادة أن لا تسكت عنه بل تظهره وتبديه ومنها انما قبل قول الزوج ولم يقبل قول الزوجة لان المرأة التي أنكر الزوج وطأها لم تبلغ المسئلة فيهما عشرين سنة ومسئلة الزوجة بلغت عشرين فالتأويلات أربعة الأول يحكي الخلاف والثلاثة توفق بين ما وقع في المدونة (ص) وان قالت زنيته مع فادعى الوطء والزوجة أو وجد بيت وأقر به وادعى النكاح أو ادعاه فصدقته هي ووليها وقال لم تشهد حداً (ش) يعني ان المرأة اذا قالت زنيته مع هذا الرجل فأقر بوطئها وأنكر زوجته ولا بينة له فانه ما يحدان لان الاصل عدم السبب المبيح ويأتفان نكاحاً بعد الاستبراء ان أحبا وظاهره ولو طارئين أو حصل فشق وهو كذلك وكذلك يحسد الزوجان غير الطارئين اذا وجد في بيت أو طر يق وأقر بالوطء وادعى النكاح ولا بينة ولا فشق يقوم مقامها لان الاصل عدم السبب المبيح للوطء ويأتفان نكاحاً بعد الاستبراء ان أحبا فان حصل فشق فلا حد عليهما وأما لو كانا طارئين فانه يقبل قولهما ولا حد عليهما لانهم ما يدعيان شيئاً مخالفاً للعرف بدليل ما قدمه في باب التنازع وكذلك يحسد الزوجان اذا ادعى الرجل وطء امرأة فصدقته هي ووليها وقال لا أي المرأة ووليها لم تشهد أي فالاعقدان النكاح بلاشهاد ونحن الآن نشهد أي ولم يحصل فشق يقوم مقام الاشهاد لان الاصل عدم السبب المبيح ويأتفان نكاحاً جديداً بعد الاستبراء ان أحبا وظاهره ولو كانا طارئين وهو كذلك لاتفاقهما على أنهم ما دخلوا بلا اشهاد فقوله حد ارجع للمسائل الثلاث كما في المدونة

### De la diffamation (باب) ذكر فيه حد القذف وحكمه وما يتعلق به

وهو بالذال المعجمة وأصله الرمي بالحجارة ونحوها ثم استعمل مجازاً في الرمي بالمكاره وسماء الله تعالى رميها فقال تعالى والذين يرمون المحصنات ويسمى أيضاً فرية كانه من الافتراء والكذب وهو من الجائر والموبقات ولعظمه أوجب الله فيه الحد ولو نسب شخص غيره للكفر لم يحسد

أي المهلكات وهو لازم لما قبله (قوله ولو نسب شخص الخ) أي فنسبته للزنا أشد من نسبته للكفر هذا حاصله وفيه ان الكفر يترتب عليه الخلود في النار بخلاف الزنا والجواب أن نسبته للكفر لا تسلم ويكذب فيها بخلاف نسبته للزنا فيمكن التسليم وتلقاه المعرة نظيره ما قالوه في سب النبي يقتل مطلقاً بخلاف من سب الله تعالى



(قوله نسبة آدمي غيره لزنأ) أي لوطه غير مباح وقوله أو قطع عطف على قوله نسبة فهو بالرفع ولا فرق في ذلك بين كونه صغيرا أو كبيرا كان المقطوع نسبة حرا أو عبدا (قوله والاخص لايجاب الحد) أي السكائر لايجاب الحد (قوله حرا الخ) حال من غيره أي حالة كون الغير حرا عفيفا مسلما بالغيا واشترط البلوغ انما هو في الذكرا فالفاعل وأما المفعول فلا يشترط بلوغه (قوله لزنأ) متعلق بقوله نسبة وقوله أو قطع الخ عطف على قوله نسبة (قوله أخرج به قذف نفسه) كقوله أنا زان فانه وان حذف فاعلنا يحذف لزنأ ما لم يرجع لالقذف وكذا قوله أنا نعل فانه وان حذف فاعلنا يحذف من حيث رعى أمه بالزنأ لا من حيث نفسه وقوله ونسبة العبد من إضافة المصدر للمفعول أي نسبة العبد لزنأ (قوله اما باتفاق) أي عدم التقرر بما باتفاق أو على أحد القولين مثال الاول ما اذا نسب صغيرا لا تطبق الوطء للزنأ ومثال الثاني وهو ما كان على أحد قولين ما اذا كان المقتدوف بنفي النسب حراما وكان أبوه كافرا أو عبدا فهذا لم تتوفر فيه شروط القذف على الخلاف (قوله فلم يقطع نسب الخ) الاولى أن يقول (٨٦) لم يقطع نسب مسلم (تبيينه) يدخل في تعريض ابن عرفة قذف المجنون مع

أنه لا حد على قاذفه ان كان جنونه من حين بلوغه الى حين قذفه لانه لا معرفة عليه في صدور ذلك منه (قوله وحد المؤلف الخ) لا يخفى أن هذا ليس حد القذف وانما هو اخبار عنه بانه يوجب ثمانين جلدة (قوله قذف المكاف) ولو حربي ببلد الاسلام عند ابن القاسم وقال أشهب لا حد عليه احتراز من الحربي اذا قذف مسلما ببلد الحرب ثم أسلم أو أسرا ودخل بأمان فلا حد عليه (قوله ويدخل في المكاف السكران) أي محرام لانه متى أطلق فالأمر بجرم السكران محرام فمن شرب خمر اربعة قد أنه ماء فسكر فهذا غير حرام فقذفه لا يوجب حدا (قوله لا حد

وشرا قال ابن عرفة القذف الا عام نسبة آدمي غيره لزنأ أو قطع نسب مسلم والاخص لايجاب الحد نسبة آدمي مكاف غيره حرا عفيفا مسلما بالغيا وصغيرة تطبق الوطء لزنأ أو قطع نسب مسلم فقوله نسبة آدمي مصدر مضاف لفاعل وغير مفعوله أخرج به قذف نفسه ويدخل في هذا الحد نسبة غير المكاف غيره ونسبة العبد وكثيرا مما لا تقرر شروط القذف فيه اما باتفاق أو بخلاف لانه بالمعنى الا عام قوله أو قطع نسب مسلم أخرج به ما اذا لم يقطع نسباً أو قطع نسب غير مسلم فانه لا يسمى قذفا الاول اذا قال لرجل لست ابن فلانة لانه ليس قذفا لانه لا يمكن قطعه عنها وان قال ليس أبوك الكافر من أبيه فلم يقطع نسباً أيضا وحد المؤلف القذف بقوله (ص) قذف المكاف (ش) هو من باب إضافة المصدر الى فاعله والمراد بالمكاف هو البالغ العاقل فقط فالصبي والمجنون لا حد عليهما اذا قذفا غيرهما ويدخل في المكاف السكران (ص) حراما (ش) هذا هو المقتدوف أي انما يشترط فيه الحرية والاسلام فقط حيث كان المقتدوف بنفي النسب فالكافر والعبد لا حد على قاذفه ما لم يكن أبوا الرقيق حرين مسلمين والا حد لهما وقوله حراما مسلما لم يكن أبوا رقيقين أو كافرين وقوله حراما مفعول قذف ثم ان الشروط عشرة اثنان في القاذف وهما البلوغ والعقل واثنان في المقتدوف به وهما بنفي النسب والزنا وستة في المقتدوف لكن ان كان بنفي نسب اشترط فيه الحرية والاسلام فقط ويراد عليهما في القذف زنأ اربعة البلوغ والعقل والعفة والالة (ص) بنفي نسب عن أب أو جد لأب (ش) هذا شرط في المقتدوف به كان صريحا وما يقوم مقامه كالإشارة من الاخرس فنفي انسان عن أبيه أو عن جده لا يوجب حدا اذا كان نسبه معلوما وأما ان نفي نسبه عن أمه فانه لا حد عليه لان الامومة محقة وانما عليه الادب فقط وأما الابوة فتثبت بالحكم والظن فلا يعلم كذبه في نفسه فتلقه بذلك معرفة وكذلك لو نسبته الى الكفر فانما عليه الادب فقط قوله عن أب أي دنية بدليل عطف الحد عليه وظاهره ولو كان الأب كافرا أو عبدا وهو كذلك (ص) ولا ان نفي نسبه عن أب معين كاست ابن فلان فلا يحد وأما لو نفي نسبه مطلقا كما ان الزانية أو ابان الزاني أو ابان لزنأ فانه يحد لانه لا يلزم من كونه منبوذا ان يكون ابن زنا وقول مالك في العتبية اذا قال للمنبوذ ابان الزانية لا حد عليه ويؤدب لان أمه لم تعرف

انه لا حد على قاذفه ان كان جنونه من حين بلوغه الى حين قذفه لانه لا معرفة عليه في صدور ذلك منه (قوله وحد المؤلف الخ) لا يخفى أن هذا ليس حد القذف وانما هو اخبار عنه بانه يوجب ثمانين جلدة (قوله قذف المكاف) ولو حربي ببلد الاسلام عند ابن القاسم وقال أشهب لا حد عليه احتراز من الحربي اذا قذف مسلما ببلد الحرب ثم أسلم أو أسرا ودخل بأمان فلا حد عليه (قوله ويدخل في المكاف السكران) أي محرام لانه متى أطلق فالأمر بجرم السكران محرام فمن شرب خمر اربعة قد أنه ماء فسكر فهذا غير حرام فقذفه لا يوجب حدا (قوله لا حد

على قاذفه ما) أي بنفي النسب (قوله ما لم يكن أبوا الرقيق حرين مسلمين) أي وأما اذا كان أبوا حرين مسلمين ضعيف فيحد قاذفه ما ومثل ذلك اذا كان أبوه حراما مسلما وأمه أمة (قوله ما لم يكن أبوا رقيقين) أي وأما اذا كان أبوا رقيقين فلا حد على قاذفه بنفي النسب ثم لا يخفى أنه يأتي ما يخالفه وهما تقريران والآخر هو ما العج فانه قال وظاهره ولو كان الأب كافرا أو عبدا وهو كذلك كما يفيد كلام ابن الحاجب وكذا كلام المدونة ومقاتن تقرير بعض الشيوخ أن هذا هو المعتمد (تبيينه) شمل كلام المصنف قذف أمة حامل من سيدها الحر بعد موته وقبل وضعها بانها حامل من زنا فيحد عند مالك لا عند ابن المواز لا احتمال انفساش الحمل ويفهم منه اتفاقهما على الحد حيث لم ينفس (قوله البلوغ) فتأذف الصبي بأنه فاعل لا حد عليه وكذا يقال فيما بعد فحينئذ من قذف مجنونا أو مجبوا بالفعل فيه فيحد ولو رقيقا (قوله أو عن جده لا يبي) كقوله لست ابنه أي الحد فيحد ولو قال أردت لست ابنه مباشرة لان بينه وبينه أبا فلا يصدق (قوله أو عن جده لا يبي) أي وأما الوفاء عن جده لانه فلا حد وانما عليه الادب



(قوله ضعيف) لا يخفى أن عيج ذكره ولم يضعفه وكذا البدر لكن في التوضيح ما يدل على ضعفه كذا أفاده بعض شيوخنا رحمه الله تعالى (قوله بآلة) أي ويشتهى (قوله فن قذف مجبوا) أي أو مقطوع الذ كروقي ذلك بعد إزالة الآلة فإن قيد زنا بها قبل قطعها حد على ما يظهر وأما عند الإطلاق فظاهر لا حد وإذا قذف الخبيث المشكل بالزنا بفرجه الذ كرا وفي فرجه الذي للنساء فإنه لا حد عليه لأنه إذا زنى به ما لا حد عليه وإن رماه بالفعل في دبره حد لأنه إذا زنى به حد الزنا لا حد للواط أي لأنه يقدر أجنبي وقوله أو حصورا أي لا يشتهى النساء والحاصل أن الحصور له آلة ولكن لا شهوة فلهذا قلت أولا أي ويشتهى (قوله بل اطاقه الوطء) أي لان المعرة تلحقه وقوله وانما أتى به الخ أي وذلك لان التكليف يستلزم البلوغ والافهور (٨٧) مستغنى عنه أي بقوله ان كلف وظاهره أنه

ضعيف قوله ولا ان يبدأ أي مادام منبوذا فان استطاعه أحد ولو لحق به انتفى أنه منبوذ وحده قاذفه حيثئذ (ص) أو زنا أن كلف وعف عن وطء يوجب الحد بآلة وبلغ كان بلغت الوطء (ش) هذا معطوف على بنى نسب والمعنى أنه يشترط في القذف بالزنا أن يكون المذوف مكلفا بآلة حاله تكليفه فن قذف مجبوا بأو حصورا بالزنا لا حد عليه وأن يكون عفيفا عن وطء يوجب الحد وهو الزنا والواط فن قذف رجلا بالزنا ثم أثبت عليه ذلك فإنه لا حد عليه وكذلك ان أثبت عليه أنه كان حد فيه أي وان تاب وكلام المؤلف شامل لصورتين الأولى أن يكون تاركا للوطء رأسا الثانية أن يكون مرتكباً للوطء لا يوجب الحد كوطء البهيمة اذ هو فيها عفيف عما يوجب الحد وعلى المذوف أن يثبت العفاف وهو ظاهر قوله وعف ولو قال وعف عن زنا كان أخصرو يشترط في المذوف بالزنا أن يكون بالغاً ريدا إذا كان فاعلا وأما إذا كان مفعولا فإنه لا يشترط بلوغه بل اطاقه الوطء فقط وانما أتى به بعد قوله ان كلف ليرتب عليه قوله كأن بلغت الوطء والافهور مستغنى عنه وهو تفصيل لقوله كلف والمعنى أنه لا يشترط في الانثى البلوغ بل اطاقه الوطء (ص) أو مجحولا (ش) بالحاء المهملة والميم والمحمولون هم الذين يرسلهم السلطان لحياطة أي حراسة وفي بعض النسخ أو مجحولا بالميم والهاء أي مسبيا وعلى كل ان حمل على أنه قذف ببنى نسب عن أب معين كان معطوفا على نبدأ أي فلا حد وان حمل على أنه قذف ببنى نسب مطلقا أو برتبا كان معطوفا على كأن بلغت الوطء أي أو كان المذوف مجحولا (ص) وان ملاعنة وابنها (ش) يعني أن من قذف الملاعنة بالزنا أو قذف ولدها ببنى النسب بأن قال لأب لك حد لأنه لم يثبت قطعه ولو ثبت لرجت فهو من باب الف والتشريح المشوش فقوله وان ملاعنة راجع لقوله أو زنا وقوله وابنها راجع لقوله ببنى نسب ومحل حد قاذف الملاعنة حيث كان غير زوج أو زوجا ثم قذفها بغير ما لا عنها به وأما لو قذفها به فلا يحد كما قاله ابن الحاجب (ص) أو عترض غرابا أن أفهم (ش) اعلم أن التعريض المفهوم لاحد الامور الثلاثة المتقدمة وهي الزنا والواط وبنى النسب عن الأب أو الحد كالتصريح بذلك فإذا قال له ما أنا بزان فكانه قال له يا زاني أو قال أما أنا فليست بلائط فكانه قال له باللائط أو قال له أما أنا فاني معروف فكانه قال له أبوك ليس بعروف فيترتب على قائل ذلك وجوب الحد ولا فرق في التعريض بين التثنية والنظم وأما الأب اذا عرض لولده فإنه لا يحد لذلك لبعده عن التهمة في ولده ولا أدب وأما ان صرح فيحد للولد على ما مشى عليه فيما يأتي في قوله وله حد أي به وفسق لكن المعتمد أنه لا حد على الأب ولو صرح لولده والمراد بالأب الجنس الشامل للأب والامهات سواء كانا من جهة الأب أو الأم (ص) أو يوجب ثمانين جلدة وإن كرر لو احدى أو جماعة (ش) هذه الجملة خبر عن قوله قذف المكلف أي قذف المكلف بوجوب ثمانين جلدة

حيث أتى به للتوطئة فلا يكون مستغنى عنه فالعنى أن فيه فائدة (قوله أو هو تفصيل لقوله كلف) أي تبين له ثم أقول أنت خير بأن التكليف البلوغ والعقل لا يجرد البلوغ نعم هو بعض التفصيل فأراد بقوله تفصيل بعض تفصيل (قوله أي مسبيا أي حرامسليا وفسره مسبيا هرو بامن تفسيره بالغريب المجهول الأب فإنه يحد من قال له يا ابن الزانية مثلا كما في النوضح عن العتبية عن مالك ابن رشد وهذا بين لعله على الحرية والاسلام محشيت كذا أفاده بعض شيوخنا إلا أنك خير بان المجهول والمسبي حكمهما واحد على ما قاله الشارح من أنه اذا قال لكل منهما يا ابن الزانية يحد (قوله وان ملاعنة) يصح كسر العين وقضها لانها مفاعلة لا تفع الا بين اثنين (قوله أو عرض

الخ) عطف على مقدر أي حال كونه صرح بذلك أو عرض (قوله ان أفهم) أي أفهم القذف بتعريضه بالقرائن كخصام ولو زوجا لزوجته ومفهوم الشرط عدم حده ان لم يفهم التعريض قذفا كقوله وجدته في الخاف مع رجل فإنه لا يحد لان قصد الزوج حفظ فراشه فهو خارج بقوله ان أفهم نعم ان قال ذلك أجنبي حد وكذا لو عرض للزوج على وجه المشابهة حد كذا أفاده بعض شيوخنا وتأمل قال تت واطاهر لاحد ان أشكل الامر هل أراد القذف أم لا (قوله والمراد بالأب الجنس) قال محشيت تت وانظر ما يساعده من النقل فان الذي في عبارة الأئمة كالتوضيح وابن عرفة وغير واحد الأب ابن محرر من عرض لولده بالقذف لم يحد لبعده عن التهمة في ولده وقال اللخمي ان كان التعريض من الأب لولده لم يحد (قوله وان كرر) أي قبل الحد أو أثنائه وينتدأ لهما الحد والحاصل أنه



إذا كرره بعد أكثره كل الأول وابتدئ الثاني وإن كرره قبل مضي أكثره ألغى ماضى وابتدئ لهما كما يأتي (قوله أو بعضهم)  
 أي فإذا قام به أحدهم وضرب له كان ذلك الضرب لكل قذف كان عليه ولا حملن قام منهم بعد ذلك (قوله أنه قال للجماعة يا زناة) بقي  
 ما لو خاطب كل واحد بفرده فأنلأه أنت زان في مجلس أو مجالس أو قال لهم في خطاب واحد كل منكم زنى والحكم كذلك أي ما هنالك  
 الواحد واحد (قوله وأما العبد والامة) أراد به القن الخالص أو فيه شائبة حرية وإن قل رقه ويعتبر كونه كذلك حين القذف وإن تحرر  
 قبل إقامة الحد عليه وأما إن قذقه وهو عبد فتبين أنه حين القذف حراً أو عكسه فإنه يعمل بما تبين (قوله كاست بزان) بضم التاء إذا قاله  
 لغيره في مشاعة (قوله أو لقد أخبرت) (٨٨) كون هذا من التعريض غير ظاهر (قوله أو عينك الخ)

كون هذا من التعريض  
 ظاهر أن أراد حقيقة العين  
 لأن الزنا إذا حصل تعلق  
 بجميع الأعضاء فنسبته  
 لبعض الأعضاء لا ينفيه عن  
 البقية وأما إن أراد بها الذات  
 فمن الصريح (قوله فإنه يحد  
 في ذلك) هذا إذا قامت  
 قرينة على التعريض أو  
 أشكل الأمر فإن قامت  
 قرينة على الاعتذار فلا حد  
 فإن قال لها أكرهت  
 على الزنا حدان قامت قرينة  
 على أن قصده نسبته إليه فإن  
 لم يعم شيء أو قامت بالاعتذار  
 فلا حد (قوله إلا أن يقيم  
 بينة بالأكرام الخ) أي سواء  
 كان في زوجته أو أجنبية  
 وقوله فلا حد عليه أي في  
 الأجنبية ولا في الزوجة  
 ولا لعان في الزوجة فتدبر  
 (قوله من قال لغيره أنا عفيف  
 الفرج) أي أنه إذا قال  
 لغيره في مشاعة أنا أو أنا أو  
 أنت عفيف الفرج فإنه يحد

لنص القرآن وإذا كرر القذف لواحد أو جماعة في مجلس أو مجالس فليس عليه الحد واحد سواء قاموا  
 كلهم أو بعضهم وصورة المسئلة أنه قال للجماعة يا زناة وأما إذا لم يقذف الجميع بل قذف واحد منهم  
 لا بعينه فسيأتي في قوله أو قال للجماعة أحدكم زان (ص) إلا بعد ونصفه على العبد (ش) الضمير يرجع  
 للحد يعني أن القاذف إذا حد لأجل القذف ثم بعد الحد قذف فإنه يحد أيضاً ولا فرق في التكثير بين  
 التصريح به أولاً كأن يقول بعد الحد ما كذبت عليه ولقد صدقت لأنه قذف مؤتلف وأما العبد  
 أو الامة إذا قذف غيره ولو حرافة يحد على النصف من الحر وهو أربعون جلدات لقوله تعالى فاعلمن نصف  
 ما على المحصنات من العذاب والعبد مقيس على الامة (ص) كاست بزان أو زنت عينك أو زنت مكرهة  
 أو عفيف الفرج أو لعربي ما أنت بجرأ ياروي كأن نسبه لعمه بخلاف جده (ش) هذا من ألفاظ  
 التعريض فإذا قال شخص لا خرم أنا بزان أو لقد أخبرت أنك زان أو زنى فرجك أو يدك أو عينك  
 أو قال لأجنبية زنت مكرهة وكذبتة فإنه يحد في ذلك كله ولو قال لزوجه أنت زنت مكرهة فإنه  
 يلاعن والأحاديث إلا أن يقيم بينة بالأكرام فلا حد عليه وكذلك يحد من قال لغيره أنا عفيف الفرج  
 لأجل ذكر الفرج لأنه تعريض بالزنى وأما إن لم يذكر الفرج فلا حد عليه وكذلك يحد من قال لشخص  
 عربي الأصل ما أنت بجرأ لأنه نفى نسبه وكذلك إذا قال له ياروي أو يافارسي وما أشبه ذلك لأنه قطع  
 نسبه وأما إذا قال لفارسي أو لرومي ياعربي فإنه لا حد عليه لأنه لم يقطع نسبه وانما وصفه بصفات  
 العرب من الكرم والشجاعة وغير ذلك ولأن العرب تحفظ نسبها بخلاف غيرهما فقله أو ياروي عطف  
 على ما أنت بجرأ وكذلك يحد من نسب شخصاً لعمه لأنه قطع نسبه بخلاف ما إذا نسبه لجد له أو لأمه  
 فإنه لا حد عليه لأن الجد يسمى أباً وسواء كان في مشاعة أو لا وهو قول ابن القاسم (ص) كأن  
 قال أنا نعل أو ولد زنا أو كاذبة أو قرنان أو يا ابن منزلة الركب أو ذات الراية أو فعلت بهافي عيكنها (ش)  
 يعني أن المكلف إذا قال في حق نفسه أنا نعل أي فاسد النسب فإنه يحد لأنه نسب أمه إلى الزنا وكذلك إذا  
 قال في حق نفسه أنا ولد زنا لأنه رمى أمه بالزنا وكذلك إذا نسب نفسه إلى بطن أو نسب أو عشيرة غير بطنه  
 ونسبه وعشيرته لأنه قذف أمه كما ذكره الشارح وغيره ومثله من نسب شخصاً إلى ذلك بجامع العلة ثم  
 مقتضى كلام المؤلف أن قوله أنا نعل أو ولد زنا من التعريض وليس كذلك إذا الثاني من النصريح قطعاً  
 وأما الأول فمن التعريض على ما يفيد كلام ابن شامس ومن وافقه وذكر بعض أن النعل ولد الزانية وعليه  
 فيكون من الصريح وكذلك يحد من قال لامرأة يا خبيثة وهي الزانية ولا فرق في ذلك بين زوجته والأجنبية  
 ومثله يا فاجرة يا عاهرة وكذلك يحد من قال لا خرم يا قرنان لأن صاحب الفاعلة كانه يقرن بينه وبين

وإن لم يكن في مشاعة فلا حد (قوله من قال لشخص عربي) المراد به من يكون نسبه من العرب ولو طرأت  
 عليه الجحشة لا من تكلم باللغة العربية (قوله لأنه نفى نسبه الخ) انظر هذا التعليل فإنه لا يلزم من نفى الحر به عنه نفى نسبه لأن كونه  
 عربياً لا ينافي استرقاقه لأن المشهور ضرب الجزية عليهم قال ابن من رزق بعد ذكر هذا النص ولم أر ما أنت بجرأ لغير المصنف وابن  
 الحاجب (قوله وانما وصفه بصفات الخ) لا يخفى أنه ينبغي أن يقال حينئذ هذا إذا قامت قرينة على المدح أو أشكل فإن قامت قرينة على  
 التعريض حد (قوله وهو قول ابن القاسم الخ) وكذلك عندما إذا نسب لخاله أو زوج أمه ومقابله لا حد ما لم يكن في مشاعة وهو قول  
 أصيبغ (قوله أي فاسد النسب) من نغل الأديم بالكسر أي فسد (قوله وهي الزانية) كانت العرب تدعو على الفاجرة بالقحاب والرواء أي  
 السعال والقيح في الرئة أطلق على الزانية لأنها تسعل وتخرج ترين بذلك لمن يريد لها (قوله لأن صاحب الفاعلة) أي صاحب المرأة الزانية



أى لانه زوجها وقوله فالحد لزوجته أى ويؤدب الزوج (قوله أنزلت الركب) من هذا (٨٩) يعلم أنه يقرأ قول المصنف منزلة بضم الميم

وسكون النون وكسر الزاى (قوله في عكنها) جمع عكنه كعرف وعرفة وهى طيات البطن (قوله جنسا أى ذاجنس) (قوله ان لم يكن من العرب) شرط فيما قبل المبالغة وما بعده فان نسب واحد منهم اغبرهم حد ولو قساوا ولو ناطا ظاهره ولو قصد بقوله للعربي ياروى أو ياربرى في البياض والسواد في مشامسة أم لا وظاهره ولو كان المنسوب له قبيلة أخرى من العرب وهو كذلك في النقل وظاهره ولو نسبته لأعلى من قبيلته في الشرف (قوله لان وجوه الخير كثيرة) في الدين والخلق وغيرهما وهذا ما لم يكن في الكلام ما يدل على أن المراد الخيرية في النسب بمعنى أن نسبه دونه فيجد (قوله لانه انما في حسبه) أى انما في شرفه وهذا ما لم تقم قرينة على نفي النسب والا حد ويجرى هذا في سائر المسائل التي قيل فيها بنفي الحد (قوله وما قاربهما) الظاهر أن المراد بالمقاربة الثلاثة والاربعة (قوله صاحب العلة في دبره) أى الابنة (قوله وكلام المؤلف) أى في المفهوم (قوله حيث كان لا يتأنت) الضواب اسقاط لا (قوله وليس في آياته الخ) فان ثبت وجود أحد آياته كذلك لم يجد القائل ولو جهل أن أحد أصوله كذلك (قوله ولا فرق بين أن يكون من العرب أو لا) أقول لا يخفى أنه في هذه الازمة لا حد لربان العرف بان القصد من ذلك التشديد وأن آياه يشبه النصارى (قوله وان كان من غير العرب الخ) وجه التفرقة بين العربي وغيره أن تلك الصنائع يفعلها الموالي كما في المدونة (قوله وهو التكسر بالقول) أى بان يتكلم

غيره على زوجته فالحد لزوجته أى ويؤدب الزوج (قوله أنزلت الركب) من هذا (٨٩) يعلم أنه يقرأ قول المصنف منزلة بضم الميم وسكون النون وكسر الزاى (قوله في عكنها) جمع عكنه كعرف وعرفة وهى طيات البطن (قوله جنسا أى ذاجنس) (قوله ان لم يكن من العرب) شرط فيما قبل المبالغة وما بعده فان نسب واحد منهم اغبرهم حد ولو قساوا ولو ناطا ظاهره ولو قصد بقوله للعربي ياروى أو ياربرى في البياض والسواد في مشامسة أم لا وظاهره ولو كان المنسوب له قبيلة أخرى من العرب وهو كذلك في النقل وظاهره ولو نسبته لأعلى من قبيلته في الشرف (قوله لان وجوه الخير كثيرة) في الدين والخلق وغيرهما وهذا ما لم يكن في الكلام ما يدل على أن المراد الخيرية في النسب بمعنى أن نسبه دونه فيجد (قوله لانه انما في حسبه) أى انما في شرفه وهذا ما لم تقم قرينة على نفي النسب والا حد ويجرى هذا في سائر المسائل التي قيل فيها بنفي الحد (قوله وما قاربهما) الظاهر أن المراد بالمقاربة الثلاثة والاربعة (قوله صاحب العلة في دبره) أى الابنة (قوله وكلام المؤلف) أى في المفهوم (قوله حيث كان لا يتأنت) الضواب اسقاط لا (قوله وليس في آياته الخ) فان ثبت وجود أحد آياته كذلك لم يجد القائل ولو جهل أن أحد أصوله كذلك (قوله ولا فرق بين أن يكون من العرب أو لا) أقول لا يخفى أنه في هذه الازمة لا حد لربان العرف بان القصد من ذلك التشديد وأن آياه يشبه النصارى (قوله وان كان من غير العرب الخ) وجه التفرقة بين العربي وغيره أن تلك الصنائع يفعلها الموالي كما في المدونة (قوله وهو التكسر بالقول) أى بان يتكلم

(١٣ - خرى ثامن) بكلام النساء وقوله والفعل بأن يثنى معاطفه كالنساء ثم أقول قضية كون معناه التكسر المذكور أنه لا حد ولولم يخلف نعم لو قال وهو يطلق على التكسر بالقول والفعل والاتبان في الدبر يجد ان لم يخلف لكان ذلك وجه فتدبر (قوله وأما لو قال



قال شخص لا خرافة في أي لان الفسق الخروج عن الطاعة فليس نصافي الزنا أقول هذا إذا لم يجز عرف بأن لفظ الفسق يكون في الزنا أو اللواط والاحد وكذا يقال في قوله يا ابن الفاسقة (قوله فلذا لم يجب عليه الحد الخ) أقول قضية ما تقدم أنه يقال لما احتمل العفة في المطعم وغيره أنه يحسدان لم يحلف أنه لم يرد قذفه فإن حلف أنه لم يرد قذفه فلا حد نعم يؤدب (قوله ثم أنه يفهم الخ) أي يفهم من مسئلة أنا عفيف (قوله لا امرأة أجنبية) أي وأما الزوجة فلا حد عليها بحال وكذا لا حد على الزوج لا نأخذ على غير حقيقة (قوله إلا أن تكون أرادت جوابه) أي إلا أن تقول ما أردت ذلك الأعلى سبيل المجاورة (قوله فعليه حد القذف) أي ولا حد عليها أصلاً (قوله لا حد على القائل الاول الخ) ما قاله تت من حدهما معاهو قول مالك ونحوه أصح وبجوابه ربيعة وعدم حد الاول انما هو قول ابن عات وهو خارج المذهب (قوله وله حد أبيه) أراد به ما يشمل (٩٠) الأم وهل أراد الاب ذنية فغيره بالاولى أو بالجنس فيتناول الابوين

والحد لأب وأُم كل صحيح (قوله وفسق) أي حكم بعدم قبول شهادته وليس المراد به ارتكاب المعصية وهو أحسن من جواب الشارح الآتي (قوله من ولد وولده) أي وان سفل ذكراً أو أنثى وقوله وأب ذكراً أو أنثى عسافان عدم من ذكراً به غيرهم من الاخوة وباقي الورثة وقوله كوارثه أي ما حقه أن يكون وارثاً وان قام به مانعه من رق أو كفر أو قتل هذا ما أفاده شراحه وتذكر لك نص المدونة لتعلم به الصواب وأن ما عساه مما يخالفه لا يعول عليه قال فيها من قذف ميتاً كان لولده وولد ولده ولا يبيده وولده لا يبيده ان يقوموا بذلك من قام بذلك أخذه بحده وان كان ثم من هو أقرب منه لانه عيب يلزمهم وليس للاخوة وسائر العصبة قيام مع هؤلاء فان لم يكن من هؤلاء أحد فللعصبة القيام والاخوات والجدات القيام إلا أن يكون له ولد فان لم يكن لهذا المقتوف وارث فليس للاجنبي أن يقوم بحده وأما الغائب فليس لولده ولا لغيره القيام بقذفه إلا أن يموت وان مات ولا وارث له فأوصى بالقيام بقذفه فلو صبه القيام به الخ (قوله وانه ليس للابن حداً يبيده ولا تخليفه) هل مذهب المدونة قاصر على الاب ذنية والام ذنية أو لا يشمل الاجداد والجدات مثلاً وهو الظاهر وحرره (قوله وليس للقاذف الخ) حاصله أن له القيام ولو علم بان القاذف رآه يذني لانه مأور بالسنة على نفسه لانه عفيف في الظاهر (قوله ويقوم به متى شاء الخ) أي ما لم يسكت مدة يرى أنه ترك الحق فيها فلو قذف غائباً عند حكم مع شهود فهل يحده أو يتطرق دومه قولان (قوله ان رضى القاذف بذلك) فان لم يرض فليس له التأخير (قوله والعفو قبل الخ) الحاصل أنه قبل بلوغ الامام حق مخلوق وبعبه حق خالق وهو أحد قول مالك والقول الآخر حق الخالق فلا عفو ولو قبل البلوغ ولا يجوز العفو عن القاذف على مال يأخذه المقتوف صلحاً لانه أخذ مال عن العرض ويرد ولا شفعة أن كان على شقص

يا ابن الفاسقة أو يا ابن الفاحشة أو يا آكل الربا أو يا حاراً أو يا ابن الحار أو يا خنزيراً وما أشبه ذلك فانه يؤدب في ذلك وكذلك يؤدب من قال لا خرافة أنا عفيف أو ما أنت بعفيف فان قلت فما وجه عدم حده فيما ذكر ان كان في مشاعة قلت لانه لم يصف العفة للفرج احتمل العفة في المطعم وغيره فلذا لم يجب عليه الحد الا لقرينة تصرفه للفرج ثم انه يفهم من كلام المؤلف هذا أن التعريض بما يوجب الادب كالتصريح ومن قال لا امرأ أجنبية أنت زنت فقالت بك أي زنت بك فانهم اتخذوا حد القذف وحد الزنا لتصديقها عليه إلا أن ترجع عن اقرارها بالزنا فانها لم تحدهم القذف فقط إلا أن تكون أرادت جوابه فعليه حد القذف ولو قال شخص لا خرافة أنا عفيف أنت أزني مني فانه لا حد على القائل الاول لانه قذف غير عفيف ويحد الثاني للزنا والقذف وما في تب من أن القائل الاول يحده أيضاً ليس بظاهر (ش) وله حد أبيه وفسق والقيام به وان عليه من نفسه كوارثه وان قذف بعد الموت من ولد وولده وأب وأبيه ولكل القيام به وان حصل من هو أقرب (ش) يعني أن الولد اذا ترتب له على أبيه حد فانه يجوز له أن يحده ويصير بذلك فاسقاً وكذلك اذا وجب له قبل أبيه عين فله أن يحلفه ويصير بذلك فاسقاً قوله ترك ذلك لا يقال اباحة القيام تقتضي عدم المعصية لانه نقول لا يلزم من التفسير كونه عن معصية لحصوله بالمباح كلاً في السوق وما مشى عليه المؤلف هنا خلاف مذهب المدونة وأنه ليس للابن حداً يبيده ولا تخليفه وللمقتوف أن يقوم بحقه ويحد القاذف وان علم من نفسه أن ما رمى به من زنا قد صدر منه قال فيها حلال له أن يحده لانه أفسد عرضه وليس للقاذف أن يحلف المقتوف أنه ليس بزنا انتهى وكذلك يجوز للوارث أن يقوم بحده مورثه اذا مات قبل استيفائه ولم يوص لشخص معين غير وارثه أن يقوم به ولا فرق بين أن يصدر القذف قبل موت المقتوف أو بعد موته قال فيها ومن قذف ميتاً فلولده وان سفل ولا يبيده وان علا القيام بذلك ومن قام منهم أخذه بحده وان كان ثم من هو أقرب منه لانه عيب يلزمهم وللمقتوف أن يؤخر حد القاذف الى غير هذا الوقت ويقوم به متى شاء ان رضى القاذف بذلك والمراد بالوارث من يستحق الميراث لا من يرث بالفعل بدليل قوله ولكل القيام به وان حصل من هو أقرب كما في بعض النسخ ومعنى حصل وجد (ش) والعفو قبل الامام أو بعده ان أراد استيراً (ش) يعني أنه يجوز للمقتوف أن يعفو عن

ولد فان لم يكن لهذا المقتوف وارث فليس للاجنبي أن يقوم بحده وأما الغائب فليس لولده ولا لغيره القيام بقذفه

بقذفه إلا أن يموت وان مات ولا وارث له فأوصى بالقيام بقذفه فلو صبه القيام به الخ (قوله وانه ليس للابن حداً يبيده ولا تخليفه) هل مذهب المدونة قاصر على الاب ذنية والام ذنية أو لا يشمل الاجداد والجدات مثلاً وهو الظاهر وحرره (قوله وليس للقاذف الخ) حاصله أن له القيام ولو علم بان القاذف رآه يذني لانه مأور بالسنة على نفسه لانه عفيف في الظاهر (قوله ويقوم به متى شاء الخ) أي ما لم يسكت مدة يرى أنه ترك الحق فيها فلو قذف غائباً عند حكم مع شهود فهل يحده أو يتطرق دومه قولان (قوله ان رضى القاذف بذلك) فان لم يرض فليس له التأخير (قوله والعفو قبل الخ) الحاصل أنه قبل بلوغ الامام حق مخلوق وبعبه حق خالق وهو أحد قول مالك والقول الآخر حق الخالق فلا عفو ولو قبل البلوغ ولا يجوز العفو عن القاذف على مال يأخذه المقتوف صلحاً لانه أخذ مال عن العرض ويرد ولا شفعة أن كان على شقص



(قوله أو صاحب الشرطة الخ) وزان غرفة وأما ضم الشين مع فتح الراء فلغة قليلة وهو الحاء كم ولذا قال بعض الشيوخ بمعنى صاحب الشرطة صاحب الجماعة وهو الوالي ونحوه في زماننا وأما الشرط على لفظ الجمع فاعوان السلطان لانهم جعلوا لانفسهم علامات يعرفون بها الواحد شرطة مثل غرف جمع غرفة وإذا نسب إلى هذا قيل شرطي بالكون رد إلى واحد (قوله أو الحرس) بفتح الحاء والراء أعوان السلطان جعل علماء على الجمع ولا يستعمل له واحد من لفظه ولهذا ينسب إلى الجمع ف قيل حرسى وهو لاء من فواب الامام والحاصل ان الذى يقيم الحدود السلطان أو نوابه نعم وإلى الماء الذى يحيط الزكاة لا يدخل (قوله وأنه يخشى أن يثبت عليه) أى باليمين أى أو يخشى أن يقال ما لهذا حد فيقال قذف فلا ينفى الخشية المعرفة في ذلك أو يخشى أن الحدود يظهر للناس في المقتدوف عيباً أو يكون المقتدوف حد قديماً فيخشى إذا أقام على قاذفه حداً أن يظهر حده القديم وقوله ما لم يكن القاذف الخ هذا على الضعيف من أن له حد أبيه (قوله ويجوز العفو عن التعزير) قال بعض شيوخنا ينبغي ما لم (٩١) يكن من أهل العدا فلا ينبغي العفو عنه وسكت

الشارح عن الشفاعة في الحدود وتذكر كلاً ما قالوه من أنه لا يجوز للامام العفو عن حد السرقة والزنا والشرب حيث بلغه ولا يجوز لاحد الشفاعة فيها لأنها حقوق لله تعالى ولولا تاب الفاعل وحسنت حاله وأما قبل بلوغ الامام فتجوز الشفاعة فيها قاله التتائي في شرح الرسالة وقوله وأما قبل بلوغ الامام الخ ظاهره سواء كان معروفاً بالفساد أم لا ولكنه فصل في المدونة في حد السرقة خاصة بين المعروف بالفساد فلا تجوز الشفاعة فيه وبين غيره فتجوز (قوله إلا ان يبقى من الحد الاول يسير خمسة عشر) هذا يفيد أنه لو بقي عشرون أو ثلاثون فيبتدأ فيه عارض قوله فيما سبق بقى النصف فأكثر المفيد أنه لو بقي ثلاثون أو عشرون لا يبتدأ أقول والظاهر أن اليسير ما كان أقل من الثلث

### باب السرقة

قذفه قبل أن يصل الأمر إلى الامام أو صاحب الشرطة أو الحرس فإذا بلغ حد المقتدوف واحداً منهم فليس فيه عفو لانه صار حقه الله ليس لصاحبه أن يعفو إلا أن يريد الاستر على نفسه فان أراد فله العفو ويعرف ذلك بأن يسأل الامام خفية عن حال المقتدوف فإذا بلغه عنه أن هذا الذى قيل فيه إلا أن أمر سمع وأنه يخشى أن يثبت عليه أجاز عفوّه وانظر إذا أراد بالاستر على القاذف خشية حصول ضرره منه فهل يعمل بعفوّه بعد البلوغ وهو الظاهر أم لا ومحل كلام المؤلف ما لم يكن القاذف أمه أو أباه فله العفو وان لم يرد ستره ويجوز العفو عن التعزير والشفاعة فيه ولو بلغ الامام قاله ح وظاهره ولو كان التعزير لحق الله محضاً (ص) وان قذف في الحد ابتدى له ما إلا أن يبقى يسير في كل الاول (ش) يعنى أن القاذف اذا قذف في أثناء الحد الذى أقيم عليه وقد بقى منه النصف فأكثر فإنه يبتدأ له ما أى للقذفين حد واحد ثانياً سواء قذف المقتدوف أو غيره إلا أن يبقى من الحد الاول يسير خمسة عشر سوطاً فدون فإنه بكل ثم يحد للقذف الثانى حداً ثانياً وقوله يسير بالرفع وفي بعض النسخ بالنصب على التمييز المحول عن الفاعل أى إلا أن يبقى يسير الحد

### باب ذكر فيه السرقة

وهى بفتح السين وكسر الراء ويجوز اسكان الراء مع فتح السين وكسرها يقال سرق بفتح الراء يسرق بكسر هاء مسرقاً وسرقته فهو سارق والشئ مسروق وصاحبه مسروق منه وعرفها ابن عرفة بقوله أخذ مكلف حر لا يعقل لصغره أو مالا محترماً لغيره نصاباً أخرجه من حرزه بقصد واحد خفية لاشبهه فيه السرقة اسم مصدر من سرق يقال سرقاً في المصدر وسرقته في اسمه فقوله أخذ مناسب لاسم المصدر وإذا أراد الاسمى يكون المأخوذ من مكلف لا يعقل لصغره الخ وأخرج بالمكلف المجنون والصبي وقوله بقصد واحد ذكره ليدخل فيه مسألة سماع أشهب اذا سرق مالا نصاب فيه ثم كر ذلك مراراً بقصد واحد حتى كمل النصاب فإنه يقطع

(قوله مسرقاً وسرقته) لا يخفى ان هذا يدل على أن سرقة مصدر ويأتى انه يذكّر أنه اسم مصدر (قوله وعرفها) أى السرقة أى بالمعنى المصدري (قوله حر لا يعقل الخ) اعلم أن الصغير ما أن لا يخرج من يمينه فيكون يمينه حرزاً له وان كان يخرج من يمينه ولا يخرج من يمينه فلا حرز له فإذا أخرجه مكلف من يمينه في الاول أو من يمينه في الثانى فتمت قطع يمينه (قوله لصغره) أى أو لغير ذلك كجنونه (قوله مالا محترماً الخ) أى مالا لغيره محترماً فيخرج مال الحر في أى محترماً للسارق والمسروق منه فيخرج الحر الذى سرقة مسلم من ذمى لانه ليس محترماً للمسلم وبهذا يدفع قول الشارح الآتى ويرد عليه الخ وقوله نصاباً وصف ثالث أى مال موصوف بأنه لغيره وبأنه محترم وبأنه نصاب وقوله أخرجه أى أخرج المال الموصوف بما ذكر أى يكون نصاباً حاصله أنه لا بد من انصافه بالنصاية قبل الاخراج وحين الاخراج فإذا كانت شاة تساوى ربع دينار فذبحها ثم أخرجهام مذبوحة ولا تساوى ربع دينار بعد الاخراج فلا يقطع لانه لا قطع الا اذا كانت وقت الاخراج تساوى ربع دينار فلو كانت في الحرز لا تساوى ربع دينار وبعد الاخراج تساوى ربع دينار فلا قطع (قوله بقصد واحد) أى فنى قصد أخذ النصاب وأخرجه من حرز مثله تقطع يمينه أخرجه في مرة أو أكثر



(قوله لاشبهة فيه) قال الشارح يخرج العبد السارق من مال سيده لان شبهة واعتراض بان عدم قطع العبد لاثلا يجتمع على السيد ضياع ماله وقطع يد عبده لا على أن العبد له شبهة في مال سيده وقولنا ضياع ماله أي على تقدير أن العبد ضيعه (قوله السرقة اسم مصدر) أي اسم معناه المصدر هذا معناه ثم نقول قضية كونها اسم مصدر أن لا تفسر بالاخذ الذي هو الحدث بل تفسر بالسرق الذي هو المصدر الذي يفسر بالاخذ ويجاب بأنه لما كان المنظور له في الافادة هو الاخذ الذي هو الحدث نظرا اليه لان مدلول المدلول مدلول ولم يلتفت للمدلول ثم لا يخفى أن هذا يعارض ما تقدم له في قوله يقال سرق الخ لانه يفيد أن سرقة مصدر إلا أن يجاب بمنع الافادة ويكون معناه أن الشارح قصد بيان تصارييف المادة من فعل ومصدر واسم مصدر (قوله مناسب لاسم المصدر) أي لاسم هو المصدر أي أن أخذ مناسب له يعرفه بالمعنى المصدرى وقوله وإذا أريد الاسم أي وإذا أريد تعريف السرقة بالمعنى الاسمي وقوله يكون الخ أي يفسر بالمال المأخوذ من مكاف ثم لا يخفى أن ظاهره أن قوله من مكاف صفة لقوله المأخوذ وليس كذلك فالخلص أن يجعل قول الشارح من مكاف حالا من الاخذ المفهوم (٩٣) من مأخوذ أي حال كون الاخذ من مكاف أي ناشئ من مكاف فالمكاف

سارق لا مسروق منه (قوله يخرج أخذ الاب الخ) أي وكذا لو أخذ الاب العاقل مع أجنبي عاقل فلا قطع على الأجنبي كالأب وأما لو كان الأب غير عاقل والأجنبي عاقل فيقطع الأجنبي فقط (قوله ولا قطع عليه) وكذا من دخل جهازا وخرج خفية (قوله وهي محرمة كتاب الخ) قال تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا من الخ وقوله وسنة قال عليه الصلاة والسلام لعن الله السارق يسرق البيضة تقطع يده والمراد بها بيضة الدجاجة وقوله تقطع يده أي تجزئ له سرقة ما وجب القطع وقيل المراد بيضة الحسد التي تجعل على الرأس في الخروب (قوله ولو كان أعسر الخ) الراجح أن أعسر اليمنى تقطع يده اليسرى كما يدل عليه النقل أي لانه سرق بها (قوله فقد

قوله لاشبهة فيه يخرج أخذ الاب مال ابنه وكذلك العبد اذا سرق من مال سيده وحقه أن يفيد الشبهة بالقوية لانه اذا سرق من بيت المال فإنه يتقطع وقوله خفية يخرج به غير الخفية لان السارق هو الذي يأتي خفية ويذهب كذلك وأما لو ذهب جهازا فهو محتلس ولا قطع عليه ويرد على الرسم من سرق خسر الذي فإنه لا يقطع مع انه مال محترم ومن سرق نصابا ثم سرقه آخر من السارق فإنه ما يقطعان معا وهي محرمة كتابا وسنة واجما ولم يعرف المؤلف السرقة وبدأ بما يترتب عليها فقال (ص) تقطع اليمنى وتخصم بالنار (ش) يعني أن السارق المكلف مسلما كان أو كافرا حرا كان أو ورقيقا ذكرا كان أو أنثى اذا سرق وعينه صحيحة فإنه تقطع من كوعها اجاعا ولو كان أعسر فالسنة بينت أن القطع من الكوع فقد خصصت عموم قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما واذا قطعت فتخصم بالنار لينقطع جريان الدم لئلا يتدادى جريه حتى ينزى فيموت فاذا احترقت أفواه العروق منع ذلك جري الدم وكذلك الحكم في الحراة فالحسم من حق السارق لانه تمام الحسد لانه علل بخوف الهلاك على السارق وظاهر كلام المؤلف أنه من تمام الحسد لانه قال تقطع اليمنى وتخصم بالنار بسرقة طفل وقال الخطاب انظر هل الحسم واجب على الامام أي فان تركه أثم والمقطوعة يده والظاهر أنه يجب عليهما (ص) الاشلال أو نقص أكثر الاصابع فرجله اليسرى (ش) قد علمت أن رتبة الرجل اليسرى بعد اليد اليمنى فاذا سرق ولا عين له أوله عين شلاء وكانت ناقصة أكثر الاصابع فان الحكم ينتقل للرجل اليسرى أي فتقطع وهذا هو المشهور وقاله مالك وأخذ به ابن القاسم وقوله (ونحو لينده اليسرى) ضعيف أي ومحامالك القول بقطع رجلاه اليسرى للقول بقطع يده اليسرى والعمل على المحو وهو قطع الرجل اليسرى لكن المحو انما وقع فيمن لا عين له أوله عين شلاء لكن ابن القاسم انما سمع المحو فيمن لا عين له وبلغه ذلك فيمن له عين شلاء والناقصة أكثر الاصابع مقيسة على الشلاء ومن لا عين له داخل في قوله الاشلال لان المراد

خصصت الاولى فقد قيدت لان قوله فاقطعوا أيديهما محتمل من الكوع أو من المرفق أو من المنكب (قوله وتخصم بالشلل بالنار) أي يغلى زيت على نار وتخصم فيه ليقطع جريان الدم (قوله فالحسم من حق السارق) هذا ينبغي أن يجب على الامام لان المعنى من حقه على الامام فالجواب متعلق بالامام أو بمن يتولى القطع كان الامام أو نائبه (قوله وظاهر كلام المؤلف الخ) في ابن عسكروهل الحسم من تمام الحسد قولان فعلى أنه من تمام الحسد فهو واجب على الامام فقط وعلى أنه ليس من تمام الحسد فيظهر أنه واجب على الامام والمقطوع يده جنة افسول الشارح والظاهر الخ يناسب القول بانه ليس من تمام الحسد فقوله الخطاب وانظر الخ لا حاجة للتظير لما علمت (قوله أو نقص أكثر الاصابع) ثلاثة لليمنى قبل الحسم بقطعها الا أصبعين وأصبعين وانظر لو طرأ الشلل بعد الحسم بقطعها وقبل القطع هل تقطع نظر الحال الحكم أولا واستظر الاول ويجرى مثله فيمن جنى على آخر يده صحيحة وحكم بقطعها ثم شلت (قوله فرجله اليسرى) وانظر اذا وجب القطع على الرجل اليسرى فوجدت شلاء أو ناقصة أكثر الاصابع هل ينتقل للرجل اليمنى أو لليد اليسرى أولا (قوله مقيسة على الشلاء) الاولى مقيسة على ما ذكره الصادق بالشلل ومن لا عين له



(قوله ولو قال كشال الخ) قد يقال لا حاجة لذلك حيث أراد بالشال الفساد (قوله أو سرق أشل اليمنى الخ) لا يخفى أن هذا على الرابع وأما لو سرق ثانية على القول المرجوح إليه وهو قطع يده اليسرى فهل تقطع رجله اليسرى لأنها تقطع ثانية في صحيح الأعضاء قال بهرام وهو الظاهر أو تقطع رجله اليمنى ليحصل القطع من خلاف (قوله من مفصل الكعبيين) مفصل على وزان مسجود وقوله من مفصل الشراك لا يخفى أن مفصل على وزان مجلس والشراك هو شراك النعل أي سيره الذي على ظهر القدم فالمعنى محل عقد الشراك مفصل معروف بحيث يبقى العقب (قوله ثم عزز) أي باجتهاد الحاكم أي يعزز بالضرب (تتبعه) التعزيز والحبس مجرى أيضا فمن سرق وليس له يدان ولا رجلان أوله ذلك ولكن كل واحدة منها شلاء أو ناقصة أكثر الأصابع (قوله خلافاً لابي مصعب) أي فإنه يقول يقتل (قوله وإن تعد الخ) قال ابن مرزوق لم أر التصريح بهذا إلا في كلام ابن شاس (٩٣) وابن الحاجب تبعاً لوجيز الغزالي وليس في نقول المذهب

تصريح بما ذكره المصنف فالمنجى  
الاجزاء كالخطا (قوله وخطا) أي  
ولو بتدليس السارق على القاطع  
أجزاً (قوله فإن سرق مرة ثانية  
الخ) لا يخفى أن هذا إذا قطعت  
يده اليسرى خطأ وأما أشل اليمنى  
مثلاً إذا قطعت يده اليسرى على  
القول به فإذا سرق بعد ذلك تقطع  
رجله اليمنى فإذا سرق مرة ثانية  
فرجله اليسرى فإذا سرق مرة رابعة  
عزرو بحبس (قوله بسرقه طفل)  
يخضع ويجنون انتفع بكل أم لا  
والسوء للسبيبة لئلا تلتصق  
الواسطة بين الفاعل ومنفعله  
(قوله من حرز مثله) كذا زأهله أن  
كان لا يخرج منها أو ببلده كذلك  
أي مكانه المعروف به تت (قوله  
أوربع دينار) شرعى وهو أكبر  
من المصرى والرابع بالوزن لا بالقيمة  
(قوله أو ثلاثة دراهم) أي ولا  
التفات إلى كونها لا تساوى ربع  
دينار (قوله خالصة) أي من  
الغش وكذلك الربع لا بد أن يكون  
خالصاً من الغش وسكت المصنف

بالشل الفساد ولو قال كشال لم يدخل فيه ما إذا قطعت في قصاص أو بسموى كان أولى  
(ص) ثم يده ثم رجله (ش) أي ثم أن سرق السالم الأعضاء الذي قطعت يده اليمنى ثم رجله  
اليسرى مرة ثالثة أو سرق أشل اليمنى أو ناقصاً أكثر أصابعها مرة ثانية قطعت يده  
اليسرى ثم رجله اليمنى والقطع في الرجلين من مفصل الكعبيين كالخراية وقالة الأئمة لأنه الذي  
مضى به العمل وعن علي من مفصل الشراك في الرجل ليقبى عقبه عن يمينه عليه ولو أخر قوله  
وتحسم بالنار إلى هنا كان أولى ليدل على رجوعه للرجل كذلك (ص) ثم عزرو بحبس (ش)  
أي ثم أن سرق السالم الأعضاء بعد الرابعة أو سرق الأشل مرة رابعة فإنه يعزرو بحبس ولا يقتل  
على المشهور خلافاً لابي مصعب ولم يبين انتهاء الحبس ولعله لظهور التوبة وانظر نفقته وأجرة  
الحبس والظاهر أنهم عليه فإن لم يكن له مال فن بيت المال والافعل المسكين (ص) وإن تعد  
امام أو غيره يسراه أو لا فالقود والحدائق وخطاً أجزاً (ش) يعني أن الامام أو غيره إذا تعد  
قطع يده السارق اليسرى أو لامع عليه بأن سنة القطع في اليد اليمنى فإن ذلك لا يسقط الحد عن  
السارق وتقطع يده اليمنى لأجل السرقة وله القصاص على من قطع يده اليسرى ظمناً وإذا أخطأ  
من ذكر فقطع يده السارق اليسرى أو لا فإن ذلك يجزئه عن قطع يده اليمنى ومحل الاجزاء إذا  
حصل الخطأ بين متساويين وأما لو أخطأ فقطع الرجل وقد وجب قطع اليد ونحوه فلا يجزئ  
ويقطع العضو الذي ترتب عليه القطع ويؤدى دية الآخر ومحل إذا كان المخطئ الامام أو  
مأموره وأما لو كان من أجنبي فلا يجزئ والحدائق وعلى القاطع الدية وقول الشارح  
والاجزاء يدل على أن البداءة باليمنى مستحبة فيه نظراً لأن البداءة باليمنى واجبة وانما منع منه  
مانع وهو قطع اليسرى خطأ (ص) فرجله اليمنى (ش) هذا مفرغ على قوله وخطاً أجزاً وكذا  
على القول بأنه يسد باليد اليسرى فيما إذا كانت اليمنى شلاء أو قطعت في قصاص والمعنى أن  
الامام أو غيره إذا قطع يده السارق اليسرى خطأ فإن ذلك يجزئ فإذا سرق مرة ثانية فإن الحكم  
ينقل للرجل اليمنى تقطع لأن سنة القطع أن يكون من خلاف فإن سرق مرة ثالثة فإن يده  
اليمنى تقطع فإن سرق مرة رابعة فإن رجله اليسرى تقطع (ص) بسرقه طفل من حرز مثله  
أوربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة أو ما يساويه بالبلد شرعاً (ش) هذا متعلق بقوله تقطع

عن ذلك في ربع الدينار لأن الغالب فيه الخلوص ويقهمن منه أنه لا يحسب الخماس منه نعم إن كان يسيراً فهو تبع بحسب معه يده وقال  
بعض إذا لم تكن خالصة من الغش فلا قطع ولوراجت ككاملة وأما رديئة المعدن فهي كجيدته (قوله أو ما يساويه) أي الثلاثة دراهم  
وقت اخراجها من حرز لا قبله أو بعده فإن نقصت وقتها كذبح شاة بجزر أو خرق ثوب بجزر فتنقص عند اخراجها لم يقطع كان لم يساوها  
الابعد اخراجها وحاصل ما هنا أنه إذا كان المرووق من الذهب أقل من ربع دينار والمرووق من الفضة أقل من ثلاثة دراهم فإن  
كان التعامل به ما ورنا نظر للنقص في كل فان كان مما يختلف به الموازين فإنه بمنزلة الكامل وإن كان لا يختلف فيه الموازين فلا قطع  
وأما إن كان التعامل عدداً وهو في الدراهم فقط فإن لم ترج برواج الكاملة فلا قطع مطلقاً وإن راجت برواج الكاملة فإن كان النقص  
يسيراً يختلف به الموازين قطع والافلاو يجب القطع في المجموع من الذهب والفضة أو من أحدهما مع عرض وسواء سرقه من شخص  
أو شخصين وكان مالهما بجزر واحد أو لا لم يقطع (قوله شرعاً) تمييزاً بينه وبين المساواة من جهة الشرع

character  
de la chose  
vol  
609



(قوله حراً أو عبداً) الأولى أن يقتصر على قوله حر إلا أن العبد مال وسيأتي (قوله بان كان في دار أهله أو معه) وحاصله أنه أن قوله من حرز مثله أي بان كان في دار أهله أن كان لا يخرج منها أي أو كان في بلده كذلك (قوله أو غيرها) كالحيوانات كذا قاله بعض الأكاثر (قوله بشرط أن تكون المنفعة شرعية) هذا معنى قول المصنف شرعاً (قوله أو طائر عرف بالاجابة) أي كالذرة (قوله فأحب إلى) المراد الذي استحسنته وأقول به وقوله من اللعب والباطل (٩٤) أي فالسابق والاجابة من الباطل (قوله والنظر) أي أهل المعرفة

تقوم الأشياء (قوله ابن رشد معناه في الاختيار) أي فيما كان أولى وأحسن (قوله لأن كل ما يتدنى فيه القاضي الخ) أي لا يتوقف على تقدم دعوى لأنه حين ثبتت السرقة بالبينينة أو الاقرار يسأل القاضي عن قيمة ذلك الشيء فهو قد ابتدأ بالسؤال من حيث القيمة بخلاف الحقوق فالقاضي لم يتدنى بالسؤال بل المبتدئ بالسؤال هو المدعي (قوله ثم إن اعتبار التقويم بالدرهم الخ) وجه ذلك أن التقويم بالدرهم أعم لأنه يقوم بها القليل والكثير قاله في التوضيح فيكون أقرب للعلم لكثرة عهد الناس بها فإن لم يتعامل إلا بعرض كلودع ببلد السودان قوم العرض المسروق في أقرب البلاد المتعامل فيها بالدرهم بالدرهم قاله عبد الحق (قوله لتعليمه) أي لأجل تعليمه فأطلق المصدر وأراد الحاصل به وهو التعلم لأن التعليم وصف للمعلم فإن لم يكن معلماً قطع سارق الطير إن كانت قيمة له فقط أو هو مع ريشه أو ريشه فقط نصيباً (قوله لأب) أي مكاف وأما الأب المجنون فإنه يقطع شريكه لعدم نسبة السرقة إليه وقصده هاتمه حال جنونه وأما لو كان صاحب المال مجنوناً وشارك سارقاً لاله في إخراجيه من الحرز فإنه يقطع

المتى والمعنى أن من سرق طفلاً حراً أو عبداً فإنه يقطع أن كان لا يعقل لصغر أوبله أو كبره وأن يكون في حرز مثله بان كان في دار أهله أو معه من يحفظه فإن كان كبيراً فصيحاً أو لم يكن في حرز فلا قطع على سارقه وكذلك يقطع من سرق ربع دينار لو أحداً أو أكثر أو ثلاثة دراهم من الفضة خالصة من الغش لو أحداً أو أكثر أو سرق من العروض أو غيرها ما يساوي ثلاثة دراهم في البلد المسروق منها سواء كانت معاملتهم بالدرهم أو بالدينار أو العروض أو بهما أغلب أم لا بشرط أن تكون المنفعة شرعية وأما غيرهما فكالعدم ابن عرفة المعتبر في المقوم منفعة المباحة قال فيها من سرق حماً ما عرف بالسابق أو طائراً عرف بالاجابة إذا دعي فأحب إلى أن لا يراعى الأقيمتة على أنه ليس فيه ذلك من اللعب والباطل وقال فيها ويقيمها أهل العدل والنظر قيل فإن اختلف المقومون قال إن اجتمع عدلان بصيران على أن قيمتها ثلاثة دراهم قطع لأن المثلث مقدم على النافي ولا يقطع بتقويم رجل واحد ابن رشد معناه في الاختيار لأنه لا يجوز إلا ذلك لأن كل ما يتدنى فيه القاضي بالسؤال فالواحد يجزئ لأنه من باب الخبر لا الشهادة ثم إن اعتبار التقويم بالدرهم لا بالدينار كما ذكره المؤلف وهو المشهور كما في ابن مروزق ومن وافقه وهو واضح حيث كان يتعامل بالدرهم في بلد السرقة أو كانت موجودة فيه وأما أن كان لا يتعامل فيها إلا بالذهب ولا يوجد فيها إلا الذهب فالتقويم حينئذ بالذهب كذا ينبغي (ص) وإن كان أو جرح لتعليمه أو جلدته بعد ذبحه أو جلد ميتة إن زاد دبحه نصيباً أو طناً فلوساً أو الثوب فارغاً أو شركة صبي لأب (ش) يعني أن من سرق من الماء أو من الحطب أو من غير ذلك مما هو مباح في الأصل ويملك بوضع اليد عليه وأخرج من حرز مثله ما يساوي ثلاثة دراهم خالصة فإنه يقطع لعموم الآية خلافاً لابي حنيفة في عدم القطع فيما أصله الإباحة وفي الأشياء الرطبة الماء كولة كالفاكهة وكذلك يقطع من سرق جارحاً يساوي ما فيه من المنفعة ثلاثة دراهم لأن منفعة شرعية اللخمي إن كان المقصود من الحمام ليأني بالانحياز لا اللعب يقوم على ما علم منه من الموضع الذي يبلغه وتبلغ المكتبة إليه اه وقال محمد أن كان بازياً أو طيراً معلماً فإنه يقوم على ما هو عليه من التعليم لأنه ليس من الباطل وكذلك يقطع من سرق سبعاً أو نحوها إذا كان قيمة جلدته بعد ذبحه تساوي ثلاثة دراهم قال فيها من سرق الطير بازياً أو غيره يقطع وأما سباع الوحش التي لا تؤكل لحومها إذا سرقها إن كان في قيمة جلودها إذا كيت دون أن تدبغ ثلاثة دراهم قطع لأن لربها سبع ما ذكي منها اه فقوله أو جلدته بعد ذبحه عطف على تعليمه ولا يصح المعنى إلا بذلك والضمير يعود على جارح وهو من باب الاستخدام لأن الجارح الأول طائر وهذا جارح غير طائر كما أشار له ابن غازي وكذلك يقطع من سرق جلد ميتة إن كان مدبوغاً وزاد دبحه على قيمة أصله ثلاثة دراهم بأن يقال ما قيمته غير مدبوغ أن لو كان يساع للارتفاع به فإذا قيل درهمان فيقال وما قيمته مدبوغاً فإذا قيل خمسة دراهم قطع فلو كانت قيمته أن لو كان يساع للارتفاع به مائة درهم مثلاً ولم يزد المدبغ نصيباً لا قطع

كما

السيار (قوله معلماً) راجع لكل من الباز والطير أي أن كان الباز معلماً أو الطير معلماً

(قوله لأن الجارح الأول طائر الخ) ولك أن تقول الأولى أن يراد به جارح غير كلب من طير أو سبع كثر وفهده يساوي ثلاثة دراهم فيكون ضمير جلدته يرجع لأحد ما صدق عليه جارح وهو السبع (قوله وهذا جارح غير طائر) والحاصل أن الجارح غير الطائر إنما يراعى قيمة جلدته على ما تقدم ولا يراعى قيمة لحمه وإن كان غير محترم لكرامته أو من أعاد القول بحجرتيه



(قوله ثم تبين انه ثلاثة دراهم الخ)  
 أي فالضمير في قول المصنف فلنا  
 راجع للربيع دينار والثلاثة دراهم  
 فالالف هو المفعول الاول وفلوسا  
 هو الثاني لان هذا من باب ظن  
 وفائدته أن الناسخ يدخل على  
 المبتدأ والخبر أي على ما أصله  
 المبتدأ والخبر وهذا لا يصح لانا  
 اذا حملناه وقلنا الذهب والفضة  
 فلوس لا يصح لكن يصح باعتبار  
 ظن ذكره الشيخ خالد على التوضيح  
 في باب ظن (قوله اذا اشارك الخ)  
 وظاهره ولولم ينب كل واحد نصاب  
 وهو كذلك ولا يعذر بأنه لم ينب  
 نصاب لان الصبي الذي معه كالعدم  
 قاله ابن مرزوق (قوله وأما ان قصد  
 الخ) ويعلم ذلك باقراره وبقرينة  
 كإخراجه دون النصاب مما وجدته  
 مجتمعة في كل واحد من متاع ثم  
 يرجع مرة أو أكثر فأخذ تمام  
 النصاب فيحتمل في ذلك على انه قصد  
 إخراجه في مرتين أو أكثر قصد  
 واحد أو سواء كان حين إخراج  
 ما أخرجه أو لا يقدر على إخراج  
 ما أخرجه فقط أو يقدر على إخراج  
 نصاب (قوله انه يخرج النصاب  
 دفعة واحدة) صوابه جميع النصاب  
 في ليلة واحدة (قوله وانما المراد بها  
 المجاورة) أي وذلك لان الاجابة  
 التي هي ضد الاباية تأتي في الحيوان  
 الذي لا تنفع به (قوله فالخامس الخ)  
 الصور غانية لان الشيء المسروق  
 اما ان يستقل كل واحد منهم بحمله  
 أو لا يستقل بحمله الا الجميع وفي  
 كل اما ان يخرج بعضهم أو جميعهم  
 وفي كل اما ان ينوب كل واحد  
 نصابا ولا (قوله ملك غير) وشمل

كالسرقة غير مدبوغ وكذلك يقطع من سرقة شيئا يظنه فلوسا ثم تبين انه ثلاثة دراهم أو ربع  
 دينار ولا يعذر بظنه أو سرقة ثوب لا يساوي نصابا مع ظنه انه فارغ فاذا فيه نصاب من الذهب  
 أو من الدراهم ولا يعذر بظنه بشرط أن يكون ذلك الثوب يحيط فيه مثل ذلك وله سد السرقة  
 خشبة أو حجر يظنه فارغا فاذا فيه نصاب من الذهب أو الدراهم فانه لا يقطع لان مثل ذلك  
 لا يجعل فيه ذلك الا أن تكون قيمة تلك الخشبة أو نحوها تساوي ثلاثة دراهم فيقطع في قيمة  
 ما ذكر دون ما فيه وكذلك يقطع المكلف اذا شارك في سرقة النصاب صبي أو مجنون دونهما  
 وليس شركتهما شبهة تدرا عنه الحد بخلاف من اشترك في السرقة مع من له شبهة قوية في  
 المال المسروق كما اذا اشترك مع أب رب المال أو أمه أو جده ولولا ما فانه لا يقطع لدخوله باذن  
 من له شبهة قوية فلوسرقة مع عبده من موضع أذن له سيده في دخوله فلا قطع عليه ومن  
 موضع لم يؤذن له فيه قطع المكلف دون العبد لان درء الحد عن العبد لم يكن لشبهة له في المال  
 وانما هو لانه ماله فاذا قطع عبده كانت زيادة عليه في مصيبته (ص) ولا طير لاجابته ولا ان  
 تسكن بعرار في ليلة (ش) يعني وكذلك لا قطع على من سرقة طيرا يساوي ثلاثة دراهم لاجل  
 اجابته مثل البابل والعصافير لانهم امنفعة غير شرعية نعم ان كان له يساوي بعد ذبحه نصابا  
 فانه يقطع لذلك وكذلك لا قطع على من سرقة نصابا من حرز مثله على دفعات في ليلة أو في ليال  
 أو في يوم أو أيام لان شرط القطع أن يخرج النصاب دفعة واحدة وقيد بعضهم بعدم القطع  
 بعدم القصد ابتداء وأما ان قصد ابتداء أنه يخرج النصاب دفعة واحدة فأخرجه على مرات  
 فانه يقطع ويؤخذ هذا القيد من تعريف ابن عرفة فقوله ولا طير أي ولا سارق طير فالمعطوف هو  
 المضاف المحذوف على مضاف كذلك أي لا شركة أب ولا سارق طير لاجابته وليس المراد بها ضد  
 الاباية وانما المراد بها المجاورة (ص) أو اشتركا في محل ان استقل كل ولم ينب نصاب (ش) هذا  
 عطف على ما لا قطع فيه والمعنى أنه اذا دخل اثنان في الحرز فاشتركا في محل نصاب فأخراجه فانه  
 لا قطع على واحد منهما لكن بشرطين الاول أن يكون كل واحد منهما مستقل بإخراجه من الحرز  
 دون صاحبه الثاني أن لا ينوب كل واحد منهما نصاب فاذا لم يستقل أحدهما بإخراجه من الحرز  
 فعليه ما لقطع ولولم ينب كل واحد منهما نصاب أو نوب كل واحد نصاب ولو استقل بإخراجه من  
 الحرز فالخامس ان نوب كلا نصاب فالقطع على كل حال والا فان استقل كل بإخراجه من الحرز  
 فلا قطع والا فالقطع عليهم ما أيضا وكذلك القطع عليهم اذا رفعوه على ظهر أحد هـم في الحرز ثم  
 خرج به اذا لم يقدر على إخراجه الا برفعههم معه ويصيرون كأنهم حملوه واذا رفعوه على دابة فانه  
 يقطعون اذا تعاونوا على رفعه عليهم ولو حملوه على ظهر أحد هـم وهو قادر على حمله دونهم كالثوب  
 قطع وحده ولو خرج كل واحد منهم حاملا لشيء دون الآخر هـم شركاء فيما أخرجه ولم يقطع منهم  
 الا من أخرجه ما فيه ثلاثة دراهم ولو دخل اثنان الحرز فأخذ أحدهما دينارا وقضاه للاخر في  
 دين عليه أو أودعه اياه قطع الخارج به قاله ابن المراز ولو باع السارق ثوبا في الحرز لا يخرج  
 به المشتري ولم يعلم أنه سارق فلا قطع على واحد منهما قاله الساجي (ص) ملك غير ولو كذبه به  
 أو أخذ ليل أو ادعى الارسال وصدق ان أشبه (ش) هذا نعت للنصاب السابق وهو الربيع دينار  
 أو الثلاثة دراهم وكأنه قال بسرقة طفل أو نصاب ملك غير فانه يقطع ولو كذبه به وبصورة  
 المسئلة ان السارق مقر بالسرقه ورب المتاع يكذب فعليه القطع وحينئذ يصير المتاع للسارق  
 الا أن يدعيه به بعد ذلك وشمل قوله ملك غير السارق من سارق فيقطعان معا وكذلك السرقة  
 ثالث وهكذا وشمل سرقة من له التصرف في مال من ذلك المال حيث لم يكن بيده كالولي  
 والوكيل يسرقان من مال لهما فيه التصرف وهو بيد مودع أو من تهن أو نحوهم وشمل سرقة



السرقه من آله المسجد أو بابه بناء  
على أن الملك للواقف كاللصنف  
تبعاً للوادروشميل سرقه المرتب من  
قبل قبضه من ربه أو من أمين بيده  
فيقطع كل (قوله محترم) دخل فيه  
مال الحربى دخل لنسأبامان فيقطع  
المسلم السارق منه (قوله أو طنبور)  
بضم الطاء (قوله يقضى عليه بقيمتها)  
أى ويوجع أدبا (قوله كالمستثنى)  
أى لفظاً فلا ينافى أنه مستثنى معنى  
تحقيقاً (قوله أو غيرها) كصدقة  
وقوله فقيراً كان يرجع لقوله أو  
غيرها وقوله أو غنياً يرجع لقوله  
أو هبة (قوله فالمراد بالفقير المتصدق  
عليه) أى ويحتاج الحال إلى أن  
يقول وفى العبارة حذف فى المصنف  
والتقدير من فقير أو غنى مهدى له  
ولو قال والمراد من ملكه سواء كان  
هبة أو صدقة فيشمل الفقير والغنى  
لصح كلامه والنيكسة فى التعبير  
بالفقير وإن كان المراد ما هو أعم  
لكون الغالب أن الناس إنما  
يعطون لهما الفقير (قوله لاشبهة  
له فيه) أى لاشبهة له فيه قوية  
لأننى مطلق شبهة لما بقى فى الشارح  
(قوله لا الجدد ولولأم) أى ولو كان  
فرعه عبد الله ملك ما يسده حتى  
ينزعه سيده (قوله وإن المسروق  
منه بخده فيه) ولا فرق بين كونه  
وديعة أو لا فإن لم يقم بينة أنه له  
وبخده به أو مطلقه المسروق منه  
قطع أى السارق ولا يعتبر اقرار رب  
الشيء المسروق (قوله كان ما سرقه  
من جنس حقه) أى ولو أزيد  
من حقه بدون نصيب

المستأجر ما استأجره قبل قبضه من ربه وكذا الوصى إذا سرق من مال المحجور وهو يسد مرتين  
كما أنه يحذف إذا وطئ ملك المحجور وكذلك يقطع السارق إذا أخذ فى الليل المتاع المسروق وقال  
رب المتاع أرساني لأخذه فلا يصدق ولو صدقه رب المتاع أنه أرسله لكنه إذا أتى بما يشبهه فإنه  
يصدق ولا يقطع بان دخل من مداخل الناس وخرج من مخارجهم فى وقت يشبه أنه أرسله فيه  
(ص) لا ملكه من مرتين ومستأجر كملكه قبل خروجه محترماً لا خروجه وطنبوراً لأن يساوى بعد  
كسره نصاباً ولا كلب مطلقاً أو أضحية بعد ذبحها بخلاف لجهام من فقير (ش) تقدم أن شرط  
القطع أن يكون المتاع المسروق ملكاً لغير السارق وأما لو سرق ملكه المرهون أو المستأجر  
فإنه لا قطع عليه ويجوز فتح الهاء والجيم ويكون بياناً للملكية بمعنى مملوك أى لا قطع على من سرق  
مملوك المرتب من والمستأجر وإن تعلق به حق الغير ويجوز كسر ما ذكر ويكون بياناً للمسروق  
منه والموضوع أن معه بينة بالرهنه والاستحجار والاقطع كما أنه لا قطع على السارق إذا ملك  
الشيء المسروق قبل خروجه به من الخربان ورثه مثلاً وأما لو ملكه بعد أن أخرجه من الخربان  
فإنه يقطع وهو بمنزلة من سرق نصاباً وأخرجه من الخربان وهبه له صاحبه فإن القطع لا يرتفع  
عنه ومن شرط المتاع المسروق أن يكون محترماً بان يجوز بيعه فلو سرق خيراً أو طنبوراً وما أشبهه  
ذلك فإنه لا قطع إلا أن المحرم يقضى عليه بقيمتها إن كانت لى للمسلم حيث أتلفها السارق  
الأن يساوى خشب الطنبور بعد كسره بالفعل ثلاثة دراهم ثم إن وعاء الخمر إذا كانت تساوى  
نصاباً بعد تفرغها هل يقطع وهو المناسب لقوله أو الثوب فارغاً وأولاً وكذلك لا قطع على سارق  
كلب سواء كان مأذوناً فيه أم لا معلماً أم لا ولو تساوى لتعلمه نصاباً فهو كالمستثنى من قوله فيما  
مرو جارح لتعلمه لأنه لا يباع لأنه عليه الصلاة والسلام حرم غنمه بخلاف غيره وكذلك لا قطع  
على سارق أضحية بعد ذبحها إلا ما أوجب بالذبح إلا أن يسرق لحم الأضحية من ملكه بهيمة أو  
غيرها فقيراً كان أو غنياً لأنه ملكه بوضع يده عليه بلا خلاف فالمراد بالفقير المتصدق به عليه  
كما عبر به أن الحاجب وإن سرق الأضحية قبل ذبحها فإنه يقطع ولو كان عينها وحكم الفدية حكم  
الأضحية فى الوجهين (ص) تام الملك لاشبهة له فيما ذكره من بيت المال أو الغنمة أو مال شركة إن  
حجب عنه وسرق فوق حقه نصاباً لا الجدد ولولأم ولا من جاحداً ومما طل لحقه (ش) يعنى أن  
من شروط القطع فى المال المسروق أن يسرق من ملكه تام لملك السارق فيه ولا شبهة له فيه  
قوية يحترز بالشرط الأول عن الشريك إذا سرق من مال الشركة الذى لم يحجب عنه فإنه لا قطع  
عليه كما بقى وبالثانى عن الأب والأم إذا سرقا من مال ولدهما فإنه لا قطع عليهما ومثلهما الجدد  
ولولأم إذا سرق من مال ابن ابنه أو ابن ابنته لقوة الشبهة لقوله عليه الصلاة والسلام أدت  
ومالك لا يملك أما الابن إذا سرق من مال أبيه أو من مال جده فإنه يقطع لضعف شبهته كما أنه يحذف  
إذا وطئ جارية أبيه أو أمه بخلاف الأب إذا وطئ جارية ابنه لقوة شبهته فلو سرق العبد  
من مال ابن سيده قطع وكذلك يقطع من سرق من بيت المال لضعف شبهته فى بيت مال المسلمين  
وسواء كان منتظماً أم لا وكذلك يقطع من سرق من الغنمة بعد حوزها لضعف شبهته فى الغنمة  
ويدخل فى بيت المال الشون بخلاف من سرق من الغنمة قبل حوزها فإنه لا يقطع وكذلك لا قطع  
على من سرق من آخر ثلاثة دراهم فأكثر ترتب له عليه وتعدر حضور بينة ثم لما أقام المسروق  
منه بينة بالسرقه وترتب على السارق القطع أقام السارق بينة بان المال له وإن المسروق منه  
جده فيه وكذلك لا قطع على من سرق حقه عن هو عليه مما طل له فيه سواء كان ما سرقه من  
جنس حقه أم لا أى وأقام السارق بينة أن له عنده مالا وأنه مطلق به كما مر والاقطع ولا يعتبر اقرار  
رب الشيء المسروق أن المال ماله وأنه جده أو ماطل فيه لأنه يتهم على زوجته وهو من أفراد قوله



(قوله وبهذا يعلم ما في تصور البساطي الخ) عبارة البساطي فان قلت القطع يرجع للحكام ويتبع فيه الظاهر فكيف يعرف انه جاحد حتى ينفي عنه القطع قلت قد يقول بعد السرقة انما جحدته ذلك ويرجع للحق وظاهره كان ما سرقة من جنس حقه أولا وقيل بعض الشيوخ عدم القطع بكونه من جنس حقه قال ولو سرق من غير جنسه قطع وتطرق فيه المصنف وحاصل كلام شارحنا ان تصور البساطي لا يسلم وأنه لا بد ان يقيم السارق بينة بان المال له وأن المسروق منه جحدته كله وكذا يقال في القطع (قوله الاول أن يحجب السارق) أي بأن أودعاه تحت يد غيرهما أو كان يد غير السارق منه ماعلى وجه الحفظ والاحراز والافهو كغير المحجوب أو يغلقا عليه ويودعاه المفاتيح عند غيرهما ومثل جعل المفاتيح عند غيرهما جعلها عند أحدهما اذا كان ذلك على وجه الحفظ والاحراز (قوله وأما ان كان مقوما الخ) أي كشركة في عروض مختلفة القيمة ككتب (٩٧) مختلفة جلتهن اتساوى اثني عشر فسرقت كتابا معيننا

يساوى ستة فيقطع لان حقه فيه نصفه فقط فقد سرق فوق حقه منه نصيبا فان سرق دون حقه فيها لم يقطع والفرق بين المثلي والمقوم أن المقوم لما كان ليس له أخذ حظه منه الا برضا صاحبه لاختلاف الأغراض في المقوم كان ما سرقة بعضه حظه وبعضه حظ صاحبه وما بقي كذلك وأما المثلي فلما كان له أخذ حظه منه وان أي صاحبه لعدم اختلاف الأغراض فيه غالباً لم يتعين أن يكون ما أخذه منه مما هو قدر حظه أو أكثر بدون نصيب مشترك كايينهما وما بقي كذلك (قوله وان لم يخرج هو) أي السارق ولولم يأت بالضمير بارز التوهم أن الضمير عائد على المخرج الذي هو النصاب لانه المتقدم في العبارة (قول المصنف أو اللحد) مفعول لفعل محذوف أي أو أسرق اللحد وهو داخل في حيز المبالغة وكذا قوله الخيمة أو مافيه وقوله أو في حانوت معطوف على فيه والتقدير أو سرق ما في حانوت وقوله أو فناءهم ما الخ أي أو سرق من فناءهم مافيه حذف الجار وابقاء مجروره (قوله أو محمل) أي

فيما مر ولو كذب ربه وبهذا يعلم ما في تصور البساطي وكذلك يقطع من سرق من مال شركة بينه وبين آخر بشرطين الاول أن يحجب السارق عن مال الشركة أي ليس له فيه تصرف الثاني أن يسرق فوق حقه نصيبا من جميع مال الشركة ما سرق وما لم يسرق ان كان مثليا كما اذا كان جملة المال اثني عشر درهما وسرق منه تسعة دراهم وأما ان كان مقوما فالاعتبار أن يكون فيما سرق فوق حقه مما سرق لا من جميع المال نصيب ومفهوم كلام المؤلف أنه لو لم يحجب عنه أو يحجب عنه وسرق دون حقه أو فوقه لكن دون ربع دينار أو ثلاثة دراهم فانه لا قطع عليه وهو كذلك (ص) يخرج من حرز بأن لا يعد الواضع فيه مضيعا وان لم يخرج هو أو ابتلع ذرا أو أدهن بما يحصل منه نصيب أو أشار الى شاة بالعلف فخرجت أو اللحد أو الجساء أو مافيه أو في حانوت أو فناءهم ما أو محمل أو ظهر دابة وان غيب عنهم أو يجري من أو ساحة دار لا جنبي ان يخرج عليه كالسفينه (ش) يعني أن من شروط القطع أن يخرج النصاب من حرز مثله وفسر الحرز بأن لا يعد الواضع فيه مضيعا فليس له ضابط شرعي بل حرز كل شيء يحسبه وهو يختلف باختلاف الأشخاص والأموال فلا قطع على من نقل النصاب داخل الحرز من مكان لا خفيه ولم يخرج به أو أخرجه من حرز غير مثله ولا يشترط الاخراج المتاع من الحرز ولولم يخرج السارق من الحرز لتحقيق السبب وسواء بقي النصاب خارج الحرز أو تلف بسبب نار أو تلفه حيوان أو كان زجاجا فتمكسر وما أشبه ذلك ولا يشترط دخول السارق الحرز بل لو أدخل عصا مثلاً وبجره انصافاً فانه يقطع وكذلك يقطع من ابتلع داخل الحرز ذرا أو ديناراً أو شبه ذلك مما لا يفسد بالابتلاع حيث خرج السارق من الحرز لانه صدق عليه أنه خرج به من الحرز بخلاف ما لو أكل طعاما داخل الحرز فانه لا قطع عليه ولو خرج من الحرز ولكن يضمن له به كماله حرق أمانة داخل الحرز ويؤدب وكذلك يقطع من أدهن داخل الحرز بما يحصل منه ما يساوى نصيبا اذا سلت منه كالمسك والزبد ونحوهما ومثل السلت الغسل أو الطني على الماء وكذلك يقطع من أشار الى شاة ونحوها فأخرجها من حرز مثلهما أو الى صبي أو الى أجمي حتى أخرجه فقوله أو أشار الخ عطف على لم يخرج أي وان أشار الخ فهو في حيز المبالغة وكذلك يقطع من سرق نفس اللحد وهو غشاء القبر الذي يسد به على الميت لان القبر حرز مافيه وأما سرقة ما في القبر وهو الكفن فسيأتي وكذلك يقطع من سرق الخيمة أو سرق مافيه أو سواء كان أهله فيها أم لا وسواء كان في

(١٣ - خشي ثامن) وكذلك يقطع في سرقة محمل أو سرقة من محمل فالحمل أما مسروق نفسه أو مسروق منه أو ماعلى ظهر دابة فقوله في سرقة محمل أي من غير ظهر دابة وقوله أو يجري من أي أو سرق ما يجري من أو ما بساحة دار ولا يخفى عليك بعد هذا من الزكاة في لفظ المؤلف (قوله أو ساحة دار) لا يخفى أن الساحة والعرضة بمعنى واحد وهو وسط الدار هذا اذا قيدت الساحة بالدار وأما الساحة المطلقة فهي ما كانت خارج البيوت (قوله ومثل السلت الغسل) بفتح الغين أي غسل الدهن من الجسد وقوله أو الطني على الماء أي بدون غسل بأن يجلس في الماء فيستعمل الدهن على الماء وفي ذلك إشارة الى أنه اذا أدهن بنصاب ولكن بحيث اذا سلت أو طفا على الماء لا يحصل نصيب فلا قطع (قوله فأخرجها من حرزها) وهل يعتبر أخذها وهو الذي نقله ابن مزيون عن اللخمى أولا وهو مقتضى عبارة النوادر وهو المعتمد كما أقامه بعض المحققين (قوله وهو غشاء القبر) فيه تسامح لان اللحد الشق يكون في عرض القبر



(قوله وبعبارة الخ) الحاصل أن السرقة من الساحة واخراجها خارج الدار من أم من شريك فيقطع ان سرق ماشأته أن يوضع في الساحة فهذه أربع صور في الساحة وأما السرقة من البيوت واخراجها للساحة فيقطع لافرق بين الشريك والاجنبي أما الشريك فبالا اتفاق وأما الاجنبي فعلى أحد القولين وهذا كله في الدار المشتركة وأما المختصة فلا يقطع الا اذا خرج به من جميع الدار سواء سرقة من بيت من بيوتها (٩٨) أو من ساحتها سواء كان ما سرقة من ساحتها ماشأته أن يوضع فيها أم لا

(قوله وقد صرحوا بذلك في الشريك) لم اعم وقال سواء كان شريكا أو اجنبيا أفاد ذلك أن الاجنبي فيه الخلاف (قوله وكل منهما) الضمير يعود على الامرين المتقدمين الامر الاول نسبة القولين فان الاول نسب لظاهر المدونة والثاني نسب للعمل على غير الظاهر الامر الثاني العزوين فان الاول معزوق للامام والثاني معزول لسحنون فاذا علمت ذلك فنقول لك ظاهر المدونة أقوى من تأويلها وقول الامام يقدم على غيره كسحنون فلاجل ذلك قال الشارح وكل منهما يفيد ترجيح الاول (قوله وأما السرقة من السفينة) الحاصل أن الصور ستة عشر ثمانية في الخن فيها القطع وهي أن يكون بحضرة به أم لا وفي كل اما أن يخرج من السفينة أم لا وفي كل اما من الركب أم لا وثمانية في غير الخن فنقول ان سرق بحضرة به قطع يخرج أم لا كان من الركب أم لا فلهذه أربع وان لم يكن بحضرة به فلا قطع على الركب يخرج أم لا وان كان غير الركب قطع ان خرج وان لم يخرج لا قطع (قوله أو خان) معطوف على دارأي أو ساحة خان سواء كان من سكانه أو اجنبيا (قوله أو زوج) انظر على ماذا يعطف قال الشارح المصنف لم يراع في هذه

الحضر أو في السفر لان الخبء حر لنفسه ولما فيه ولا مفهوم للخبء بل كل محل اتخذ الانسان منزلا وترك متاعه فيه وذهب لحاجته مشلا فسرقة انسان فانه يقطع وكذلك يقطع من سرق من حانوت نصابا أو من فناء الخبء أو من فناء الحانوت أو من تابوت الصير في يقوم ويتركه اميلا أو من دار امينيا أو غير مبني الا أن يكون يتقلب به في كل ليلة فلا قطع قاله ابن القاسم وكذلك يقطع من سرق من الحمل أو ما على ظهر دابة وسواء كانت الدابة سائرة أو نازلة في ليل أو نهار وبعبارة أو محل كالزائلة والشقف والحفة اذا سرق الحمل أو ما فيه من غير ظهر دابة والاف هو ما بعده والضمير في عنهن يرجع للخبء وللحانوت وللحمل والسدابة وكذلك يقطع من سرق عرا أو زرع من الجرين وظاهره ولو بعد من البيوت وهو أحد قولين ولو جعل الزرع الى الجرين فسرق في الطريق لقطع السارق لاجل من معه وكذلك يقطع من سرق من ساحة أو عرصة دار حجر عليه في الدخول لهما وبعبارة المراد بالاجنبي غير الشريك في السكنى فيقطع فيما سرقة من الساحة سواء كان مما يوضع فيها أم لا كالثوب وأما غير الاجنبي فيقطع ان سرق من الساحة ما يوضع فيها كاللابة لا غيره وأما السرقة من بيت من بيوتها فانه يقطع من أخرجه من البيت لساقتها سواء كان شريكا أم اجنبيا وقد صرحوا بالاتفاق على ذلك في الشريك وأما الاجنبي فقال الشارح اختلف فيه في الموازية وهو ظاهر المدونة أنه يقطع وقيل لا يقطع وعليه جعل عبد الحق المدونة وعز المواق هذا الثاني لسحنون وعز الاول لابن الموازي عن مالك وكل منهما يفيد ترجيح الاول وهذا في الدار المشتركة وأما المختصة فلا يقطع الا اذا خرج به من جميع الدار سواء سرقة من بيت من بيوتها أو من ساحتها وسواء كان ما سرقة من ساحتها ماشأته أن يوضع فيها أم لا وأما السرقة من السفينة ففيه تفصيل وهو أنه ان سرق بحضرة رب المتاع قطع سواء خرج منها أم لا كان من بها أم لا وان سرق بغير حضرة ربه فان كان السارق اجنبيا قطع ان خرج به منها وان كان من الركب فلا قطع ولو خرج به منها وان سرق من الخن ونحوه فانه يقطع وان لم يخرج منها (ص) أو خان لا يقطع أو زوج فيما حجر عنه أو موقف دابة لبيع أو غيره أو قبر أو بحرن رعى به لكفن أو سفينة عرساة أو كفل شيء بحضرة صاحبه أو مطمر قرب أو قطار ونحوه (ش) يعني أن الخان يكون حرز الاشياء الثقيلة كالزروع والحوال ونحو ذلك فبمجرد ان التناع عن موضعها يقطع ولو لم يخرج بها اذا كانت تباع فيه والا فلا قطع حتى يخرجها ولا يقطع اذا سرق منه شيئا خفيا وكذلك يقطع أحد الزوجين اذا سرق من مال صاحبه بشرط أن يكون المال المسروق في مكان محجور عن السارق أن يدخله أما لو سرق من مكان يدخله فانه لا قطع عليه لانه حينئذ خائن لا سارق وحكم أمة الزوجة حكمها في السرقة من مال الزوج وحكم عبد الزوج حكمه اذا سرق من مال الزوج وأتى بضمير الزوج من ذلك كراهة لفظه وكذلك يقطع من سرق دابة من موقوفها التي أوقفت فيه للبيع وسواء كانت مربوطة أم لا وسواء كان معها صاحبها أم لا وكذلك

المعاطيف صناعة أهل النحر والمعهود قبل يقدر لكل معطوف منها ما يناسبه قاله البدر (قوله فيما حجر عنه) اذا بازالتة عن محله وانما يعتبر الحجر بعلق لا بمجرد حجر بالكلام (قوله لكفن) متعلق بحجر والتقدير هم امرز لكفن وقول المصنف لكفن هذا ظاهر اذا دام به الميت في البحر فان فرقه الموج عنه ودلت قرينة على أنه كفن به أو روي بامتقار بين في التفريق فانظر هل يكون البحر بحر زاله أم لا وأما القبر بالبر القريب من العيران أو البعيد فزرز لكفن ولو في الميت وبقى الكفن ولا يقطع سارق الميت نفسه



بغير الكفن (قوله وتفضيل الخمي ضعيف) فان الخمي قال اختلف اذا ارسيت في غير قرية وذهبوا وثر كوها فزلهاسارق فقال ابن القاسم يقطع وخالفه أشهب فان تركوا من يحرسها قطع سارقها يعني باتفاقهما وان كانت بمرساة غير معروفة فان كان معها من يحرسها قطع سارقها والا فلا وان كانت في مرساة معروفة فلا ينبغي أن يختلف في قطع سارقها فالضعف الذي لحقه من قوله والا فلا (قوله بحضرة صاحبه) أي الحى المميز ولونائما فيقطع لانه حرز له لا ميتا ومجنونا أو غير مميز والحاصل انه اذا سرق الشيء بصاحبه لا يقطع كما اذا سرق الدابة وراكبها وكذا السفينة يسرقها وأهلها فيها نيام فلا قطع عليه ويستثنى من (٩٩) المصنف الغنم والمرعى فلا قطع على من

سرق منها بحضرة ربه أو مثل الغنم في المرعى الثياب ينشرها الغسال وتسرق بحضرة ربه فلا قطع وكأن وجه استثناء الغنم في المرعى والثياب في النشر تشتت الغنم وعدم ضبطها ونشر الثياب قريب من ذلك فصار لا أخذائنا أو مختلسا (قوله بشرط أن يكون المظمو راح) المظمو وهو حرفة تجعل في الارض لحزن الطعام ويهال عليها التراب حتى تساوى الارض فيقطع (قوله القطار) هو ربط الابل أو غيرها ببعضها ببعض (قوله أو أزال باب المسجد) وباب غيره أولى فيما يظهر قاله الشيخ أحمد (قوله اذا كانت ترك به) أي وأما اذا كانت تنقل منه باليد وتبسط بالنهار فلا قطع على سارقها وكذا ان تركت به مرة ونسيت فسرق فلا قطع على سارقها (قوله بل الازالة كافية) أي في القناديل والحصر والبسط (قوله ان دخل السرقة) باعتباره بدخوله لها وسرق فيقطع وان أخذ قبل خروجه منه ولو كذبه ربه بخلاف من دخل لغير السرقة بل للتحميم وسرق فأنما يقطع اذا خرج المسروق من الحمام وكذا اذا لم يعلم هل دخل السرقة أو للتحميم وادعى الثاني (قوله أو يحارس) معطوف على محذوف

اذا كانت مربوطة في الزقاق دائماً ثم سرقها من موقفها لان ذلك حرزها وكذلك يقطع من سرق الكفن من القبر لانه حرز لما فيه وسواء كان القبر قريبا من العمران أم لا وكذلك يقطع من سرق كفن الميت المرعى في البحر لان البحر حينئذ صار حرز له وظاهره رعى بالبحر مثقلا أم لا وهو كذلك واحترز بقوله رعى به من الغريق فانه لا قطع على سارق ما عليه من الحوائج وشرط الكفن أن يكون معتادا ولو منسدوبا وما زاد على ذلك لا قطع وكذلك يقطع من سرق السفينة نفسها وهي واقفة في المرساة أو على قرية والمراد بالمرساة المحل الذي رست فيه وهو صالح للارساء كان معدا لها أم لا كان بقرية أم لا كان قريبا من العمران أم لا وتفصيل الخمي ضعيف وكذلك يقطع من سرق شيئا بحضرة صاحبه لانه حرز له ولو كان في فلاة وكذلك يقطع من سرق من غلال المطامير التي يخزن فيها القمح بشرط أن يكون المظمو رعى قريبا من المسكن بحيث يكون حس به عليه فلو بعد فلا قطع لانه لم يحرس طعامه بحال وكذلك يقطع من سرق من القطار وهو الابل مربوطة بعضها في بعض وسواء كانت سائرة أو نازلة فإذا حل السارق واحد منها وأخذها قطع ولولم يبين به وقول المدونة وبأن به لا مفهوم له ونحو القطار الابل أو الدواب المسوقة الى المرعى غير مربوطة أي غير مقطورة (ص) أو أزال باب المسجد أو سقفه أو أخرج قناديله أو حصره أو بسطه ان تركت به (ش) يعني أن من أزال باب المسجد من موضعه ولو لم يأخذه فانه يقطع لانه أزاله عن حرزه وكذلك يقطع من أزال سقف المسجد من موضعه ولو لم يأخذه لانه أزاله عن حرزه وكذلك يقطع اذا سرق بلاط المسجد وهو أولى من سرق حصره قاله مالك وقال أشهب لا قطع لان البلاط لا يتقدم غالبا موضعه في محل حرزه بخلاف الحصر ولا مفهوم للمسجد بل غيره أولى وكذلك يقطع من أخرج قناديل المسجد في ليل أو نهار وسواء كان على المسجد غلق أو لا وكذلك يقطع من سرق حصره وأخرجها ومثلها البسط اذا كانت تركت به مثل ما ترك الحصر كما يفعله الناس في رمضان ونحوه فالقيدير جع للبسط فقط والمؤلف تبع ابن الحاجب في اشتراط الاخراج واعترضه ابن عبد السلام والمؤلف بأن الاخراج لا يشترط بل الازالة كافية ومحلها اذا لم تكن القناديل مسمرة والاقطع بالازالة اتفاقا (ص) أو حمام ان دخل السرقة أو نقب أو تسورا أو يحارس لم يأذن في تقليب وصديق مدعى الخطأ أو جعل عبد المميز أو خدعه (ش) يعني ان من دخل الحمام لاجل السرقة وسرق منها فانه يقطع وأما ان أذن له في دخولها فدخلها وسرق فلا قطع عليه ويعلم ذلك من قرائن الاحوال وكذلك يقطع من نقب الحمام أو تسور عليها ونزل اليها وسرق ما قيمته ثلاثة دراهم اذا أخذ خارج الحمام وأما مجرد النقب لا قطع فيه وكذلك يقطع من أخذ من ثياب الحمام من غير اذن الحارس له في تقليب الثياب وأما ان أذن له في تقليب الثياب فأخذ غير ثيابه فانه لا قطع عليه وسواء

والتقدير أو حمام بغير حارس ان دخل السرقة أو نقب أو تسورا ودخل ملتصبا بحارس دخل السرقة أو لا وقول الشارح فانه يقطع أي وان لم يخرج (قوله وأما ان أذن له في دخولها) أي لا التحميم بأن أذن له في الدخول لحاجة غير التحميم وقوله فلا قطع أي مطلقا ولو خرج وأما لو دخلها للتحميم وسرق فانه يقطع ان خرج كما قدمنا (قوله اذا أخذ خارج الحمام) لا مفهوم له (قوله وكذلك يقطع من أخذ من ثياب الحمام من غير اذن الحارس الخ) قال في ذلك ولا يقطع مع الحارس حتى يخرج من الحمام اذا كان السارق قد دخل للتحميم وأما ان دخل السرقة فكذلك لانه عزلة الاجنبي يسرق من بيوت الدار المشتركة بين الساكنين على ما هو الراجح (قوله وأما ان أذن له في تقليب الثياب)



أي في أخذ متاعه فان ناوله الحارس ثيابه فديده لغيرها بغير علم الحارس قطع لانه أخذ الشيء بحضرة نائب صاحبه (قوله ما لم يدع الخطأ) أي انه اذا دخل من بابه وأخذ ثياب غيره وادعى انه انما وقع ذلك منه خطأ صدق مسدعي الخطأ كان حارس أو لا أذن له في التقليب أم لا بخلاف ما لو نقب أو تسور فلا يصدق في دعواه الخطأ (قوله لمحله) أي محل الاذن العام أي المنتهى محل الاذن العام أي فلا يقطع حتى يخرج عن جميع المحل الذي وقع الاذن العام (١٠٠) في دخوله فاللام بمعنى عن أي ان من سرق من بيت محجور في دار ما ذون لمعوم

الناس في دخول ظاهرها فلا يقطع حتى يخرج المسروق عن محل الاذن العام بأن يخرج من باب الدار لانه من تمام الحرز فان لم يخرج من بابها لم يقطع كما ان من أخذ شيئاً من ظاهرها المأذون في دخوله للناس أو من بيت فيها غير محجور لا يقطع ولو أخرجه عن بابها لانه خائن لا سارق وظاهره عدم القطع ولو جرت العادة بوضعه في المحل العام والفرق بين مسألة المصنف هنا وبين القنادق والدار المشتركة في أنه يقطع السارق من بيت من بيوتها بمجرد إخراجه بساحتها أن دخوله هنا بالاذن وفي مسألة الدار المشتركة والقنادق تلك المنفعة في السكنى (قوله كالشخص يضيف الضيف) أي أو داخل في منيع ولولقوم مخصوصين وفرق بينه وبين قطع أحد الزوجين فيما جرعته انهما قصد كل منهما الخرج عن صاحبه بخصوصه وما قصد بالخصوص أشد مما قصد بالعموم بخلاف الضيف فانه لم يقصد الخرج عنه بخصوصه وفرق بينه وبين مسألة الشرب كما بان الداخل فيها ليس باذن المسروق منه بل بعلمه من الشركة بخلاف الضيف (قوله أو كابر) بأن تناوله من صاحبه ثم ادعى انه ملكه من غير محاربة فلا قطع لانه غاصب (قوله أو هرب بعد أخذه من

دخل السرقة أم لا لانه خائن وحيث قلنا بالقطع محله ما لم يدع انه أخطأ فان ادعى ذلك صدق ان أشبه قوله وهل يمين أم لا محل نظر وكذلك يقطع من جمل عبد المميز لصغره أو جنونه وكذلك العبد الكبير لا يعمى وكذلك يقطع من خدع عبداً مميزاً بأن راطنه حتى خدعه وأخذه وأما غير المميز فلا يأتى فيه خداع أمان كان كبيراً لا يخدع فلا قطع على أخذه فقوله أو حل عبد اعطف على أزال أو على أشار فهو داخل في الاغياء وشرط العبد أن يساوى نصاباً (ص) أو أخرجه في ذى الاذن العام لمحله لا اذن خاص كضيف مما يخرج عليه ولو خرج من جميعه ولا ان نقله ولم يخرج من قاعته ولا على صبي أو معه ولا على داخل تناول منه الخارج (ش) يعني ان الدار المأذون في دخوله الكل الناس كدار العالم ودار الطبيب وما أشبه ذلك اذا سرق منها شخص نصاباً أي من بيوتها المحجورة عليه وأخرج من جميع الدار فانه يقطع لان المسراد بقوله لمحله جميع الدار فالضمير يرجع للاذن العام أي أخرج النصاب الى منتهى الاذن العام ولهذا لا يقطع من سرق من قاعته ولو خرج به عن جميع الدار كما نص عليه ابن رشد ولا قطع على من سرق من موضع مأذون في دخوله كالشخص يضيف الضيف فيدخله داره أو يبعث الشخص الى داره لثيابه من بعض بيوتها بشي وما أشبه ذلك فيسرق من موضع مغلق قد جحر عليه فيه وان خرج من جميع الدار لانه خائن لا سارق وكذلك لا قطع على من دخل الحرز ونقل النصاب من موضع لا خريفه ولم يخرج منه وكذلك لا قطع على من سرق ما على الصبي من حلي وثياب لان الصبي لا يكون حرزاً لماله ولا لغيره الا أن يكون مع الصبي من يحفظه أو يكون في حرز مثله فان سارقه يقطع حيث ذومثل الصبي المجنون واستغنى المؤلف عن أن يقول الا أن يكون معه حافظ بقوله وكل شيء بحضرة صاحبه لان المراد بالصاحب المصاحب المميز وان لم يكن مالكاوه هذه حكمة التعبير بصاحب دون ربه مع انه أخصر واستغنى عن أن يقول وليس في حرز بقوله فيما مر يخرج من حرز مثله وكلام المؤلف في غير المميز وأخذ ماله لا يتوقف على المخادعة بل لا يتصور معه مخادعة فلا يخالف قوله في الحرابة ومخادع الصبي أو غيره ليأخذ ماله من اذنه في المميز وكذلك لا قطع على الشخص الداخل في الحرز الاخذ للنصاب منه ورفع على يديه لشخص خارج الحرز فديده الى داخله وأخذ النصاب من الداخل وأخريجه الى خارج الحرز بل القطع على الخارج لانه صدق عليه انه الذي أخرج النصاب من الحرز وخدعه فقوله تناول منه الخارج أي وكانت المناولة داخل الحرز وأمان التقياس وسط النقب قطعاً أو كانت المناولة خارج الحرز قطع الداخل (ص) ولا ان اختلس أو كابر أو هرب بعد أخذه في الحرز ولولياتي عن يشهد عليه أو أخذ دابة بباب مسجد أو سوق أو ثوبا بعضه بالطريق أو ثمر معلق الا بغلق فقولان والا بعد حصده فتألفها ان كدس ولا ان نقب فقط وان التقياس وسط النقب أو ربطه فجذبه الخارج قطعاً (ش) يعني أن المختلس وهو من

الحرز) أي بعد أخذه من الحرز والقدرة عليه وقوله ولولياتي أي ولو تركه فيه وذهب رب المتاع لياتي عن يشهد عليه انه يخطف سرق المتاع ولو شاع لم يخلص المتاع منه ثم خرج به السارق من الحرز فلا قطع عليه لانه صار حالة خروجه كالمختلس (قوله أو سوق) يحتمل عطفه على باب وعلى مسجد وكذا اذا أخذ دابة بغيره فلا قطع عليه ولو بحضرة الراعي (قوله أو ثوبا بعضه بالطريق) أي أو أخذ ثوبا منشورا على حائط بعضه داخلها وبعضه بالطريق فلا قطع وقوله مساحمة ان قد تكون بعضه خارج الدار على وجه حائطها ولم يصل الطريق (قوله معلق) أي من أصل خلقته كما يفيد السارق فيما يأتي (قوله الا بغلق) يحتمل فتح اللام ويحتمل سكونه وقوله أو ثمر بالثنية



يخطف المال ويذهب جهارا لا قطع عليه وكذلك لا قطع على من أخذ المال على وجه المكابرة والقوة والمكابرة هو الغاصب وليس المراد أنه كابر بعد ثبوت أخذ ملك الغير لأن هذا يلزمه القطع ولا عبية بمكابرة وكذلك لا قطع على من أخذ داخل الحرز فهرب بالمال حينئذ لأنه لم يأخذه حينئذ على وجه السرقة بل أخذه على وجه الاختلاس وأشار بلو إلى أنه لا قطع على السارق ولو كان هروبه لأجل خروج رب المتاع ليأتي بشهود يشهدون عليه أنه سرق المتاع وهذا هو المشهور بخلافه لا يصح وكذلك لا قطع على من أخذ دابة واقفة بباب المسجد أو واقفة في السوق أو على باب السوق لغير بيع لأنه موقف غير معتاد وهذا إن لم يكن معها من يحفظها وأما إن كانت واقفة في السوق لأجل البيع فيقطع سارقها بدليل مأمور وكذلك لا قطع على من سرق ثوبا بعبه في الطريق وبعضه داخل الحرز لأن الحد وتدرأ بالشبهات والشبهة هنا كون بعض الثوب في غير حرز والبعض صادق بالنصف والاقول والاكثر ولكن لو جذب منه من جانب الدار قطع لأنه أخذه من الحرز وكذلك لا قطع على من سرق الثمر المعلق على أصل خلقته إلا أن يكون عليه غلق فهل يقطع سارقه حينئذ أم لا قولان لكن الثاني منصوص والاول يخرج وبعبارة معلق أي في بساينه وأما في الدور والبيت فيقطع لأنه في حرز وكان ينبغي أن يقول في رأس الشجر بدل قوله معلق لأنه ليس معلقا وإنما هو من خلقته وفهم من قوله ثم إنه لا قطع في الودي ومن قوله معلق أنه لا قطع فيما يلتقط من الساقط من الثمر وهو كذلك على أحد القولين في كل واحد من الفرعين وقوله معلق أي أصالة وأما لو قطع ثم علق فلا قطع ولو غلق ولا يدخل هذا في قوله والاقب بعد حصده لأن المراد لا بعد حصده ووضع في محل اعتيد وضعه فيه وإذا قطع الثمر من على أصله وقبل أن يتقل إلى الجرين سرق منه إنسان ما يساوي نصا فهل يقطع سواء كدس أي ضم بعضه إلى بعض حتى يصير كالشيء الواحد كالجمجمة أم لا أولا قطع عليه مطلقا والقول الثالث يفرق بين أن يكون قد كدس فيقطع لشبهه بما في الجرين أولا يقطع لشبهه بما فوق النخل وكذلك لا قطع على السارق إذا نقب الحرز فقط ولم يخرج شيئا من النصاب فلو أخرجه غيره فلا قطع أيضا على ذلك الغير هذا إذا لم يتفقا على أن أحدهما ينقب والاخر يخرج منه من الحرز فإن اتفقا على ذلك قطع المخرج فقط على مذهب المدونة لأن النقب لا يخرج المكان عن كونه حرزا لأنه لا يعد الوضع فيه مضيعا حين الوضع وقبل يقطعان معا كما عند ابن شاس ولو دخل أحدهما الحرز فآخذا ما يساوي نصا ما فوضعه في وسط النقب قد شخص آخر يده قساولة وأخرجه من الحرز فآخذا ما يقطعان معا والمراد بالوسط الاثنان وكذلك يقطعان معا إذا أدخل أحدهما الحرز فربط المتاع المسروق في جبل أو غيره فحصدته الخسارج إلى أن أخرجه من الحرز (ص) وسرطه التكليف (ش) الضمير راجع للسارق الذي يقطع أو للقطع المفهوم من قوله تقطع المبنى أي وشرط قطع السارق أن يكون مكلفا ذكرنا أن أواني حرا كان أو رقية قاسما كان أو كافرا والمراد بالتكليف البلوغ والعقل فلا قطع على غير بالغ ولا على مجنون مطبق وكذا إذا كان يفتق أحيانا وسرق في حال جنونه والارتب عليه القطع إذا فاق كما إن السكران بحرام يقطع بعد صحوه وإن كان سكره بغير حرام فكالمجنون والظاهر حمله على أنه مجرم حيث شك لأنه الأغلب إلا أن تكون حالته ظاهرة في خلاف ذلك وانظر إذا شك في سرقة المجنون الذي يفتق أحيانا هل سرق في حال جنونه أو أفاقته والظاهر حمله على الأول الحديث ادرؤا الحدود وبالشبهات وأخرج بالمكلف أيضا المكروه ويكون بخوف القتل لأن أخذ مال المسلم كقتله الذي لا يجوز إلا للقتل والظاهر أن مال الذي كمال المسلم في ذلك وأما الإكراه على الإقرار بالسرقة فيكون

ويحتمل عبثا فوقية (قوله وليس المراد أنه كابر بعد ثبوت أخذ ملك الغير) أي أنه أخذ المال خفية فحقيق قائم كابر أي ادعى أنه لم يأخذه أصلا وأنه ملكه أو أنه لم يأخذه خفية (قوله خلافا لا يصح) فإنه يقول بالقطع في تلك الحالة وقوله أو واقفة الخ إشارة لما تقدم من الاحتمالين (قوله والاول يخرج) حاصل ذلك أنه ورد أن لا قطع في الثمر المعلق فقيده ابن المواز بما إذا كان في الحائط بخلاف ما إذا كانت في الدار فيقطع سارقها إذا سرق ما قيمته ربع دينار على الرجاء والخوف فقياس عليه التخييل أنه إذا كان النخل والكرم عليه معلق وعلم أنه احتفظ عليه من السارق أنه يقطع بجماع وجود الملقط (قوله لا قطع في الودي) الودي صغار النخل (قوله حصده أي حصد) وإنما قال أي حصد لأنه لا يقال في التبر حصده وإنما يقال حصد (قوله أم لا) أي بل بقيت كل ثمرة تحت شجرة فلا قطع لشبهه بما فوقها (قوله إذا نقب) أي ولم يخرج شيئا منه بنفسه فلا قطع عليه وعليه ضمان ما خرج بسبب نقبه إن لم يكن معه ربه فإن كان معه ربه ولو فاقما فلا ضمان عليه (قوله فربط المتاع الخ) أي قال ربط لما كان أثر فعله قطع معا (قوله راجع للسارق الذي يقطع) أي فالضمير راجع للسارق أي من حيث القطع فيرجع للاختمال الثاني الذي أشار إليه بقوله أو للقطع (قوله كما أن السكران بحرام يقطع بعد صحوه) أي فإن قطع قبل صحوه

De la  
responsabilité  
de l'auteur  
(617)



أكتفي به وكذا المجنون بالاولى ( قوله وبعبارة الخ ) هذه العبارة ترد العبارة الاولى ( قوله ولا يتوهم معنساوى أهل الذمة ) أى ولم يذكرهم المؤلف وقوله والافقة قطع الخ أى وان لم يصح قولنا ولا يتوهم الخ بأن قلنا بالتوهم فى غير أهل الذمة فلا يصح لأن قطع الخ لا يتوهم فيه المنع حتى يبالغ عليه ( قوله لا يتوهم فيه المنع الخ ) يرد بأن المعاهد مثل الذمى لأنه لما كان ماله برسل لوارثه الحرى فى بعض الأحوال كما تقدم رعايتوهم أنه ( ١٠٣ ) غير محتزم ( قوله الا الرقيق لسيده ) أى فلا يجوز ولو رضى السيد ( قوله والاستثناء من

عموم قوله فيقطع الحر والعبد )  
ذكر الحر تسامح ( قوله ولا يضمن للسيد المال ولو خرج حراً ) أى ولا يضمن المال اذا خرج حراً باعتاقه لان قدرته على استثناء ماله عند عتقه وتركه دليل على براءته له منه <sup>في تنبيه</sup> لا يقطع الاب اذا سرق من مال ابنه العبد لان مال ابنه له ( قوله ثبت حكمه باقرار السارق ) أى وبالبينة وبتركه المصنف لوضوحه فلوقالت قبل القطع وهم نابله هو هذا لم يقطع واحده منهما للشك ( قوله بل كان مكرها ) أى من قاض أو وال أو نائب سلطان أو عبيد أو مجنون أو قيدا أو ضرب ( قوله فان اقراره لا يسرى عليه ) أى متى ما أم لا ( قوله ولو عين السرقة أو أخرج القليل الخ ) بل ولو أخرج السرقة أى لاحتمال وصول المسروق من غيره واحتمال ان غيره قتله وهذا هو المشهور ومقابلته ما للسجنون من أنه يعمل باقرار المتهم باكرامه بسجن وبه الحكم وكذا فى المعين قصر العمل باقراره مكرها على كونه بالحبس وفى رجز ابن عاصم زيادة الضرب ونسبه لما لك فقال وان يكن مطالب من يتهم فالت بالسجن والضرب حكم وحكموا بصحة الاقرار

من ذاع رجس لا اختبار وذاع بالاذال المجمة الخائف

بالقتل وبغيره ( ص ) فيقطع الحر والعبد والمعاهد وان لمثلهم ( ش ) أى فبسبب أن المراد بالتكليف البلوغ والعقل كما يقطع الحر سوا سرق من حر مثله أو من عبد أو من ذمى والعبد سوا سرق من عبد مثله أو من حر أو من ذمى والمعاهد سوا سرق من معاهد مثله أو من عبد أو من ذمى لان السرقة من الفساد فى الارض فلا يقر عليها والحد حقيق لله تعالى لاحق للمسروق منه وفى المبالغة شئ بالنسبة للحر من مثله اذا لا يتوهم عدم القطع ويمكن أن يقال الجمع باعتبار أفراد المعاهد والعبد وبعبارة وليس فى هذه المبالغة بتمامها ما يتوهم ولا يتوهم معنساوى أهل الذمة لان بعضهم ذهب الى اننا لنحكم بينهم بالسرقة الا اذا ترفعوا اليها والمذهب اننا لنحكم بينهم وان لم يترفعوا اليها ولا يشترط العلم الا امام فقط والافقة قطع الحر والعبد للعبد والمعاهد لا يتوهم فيه المنع حتى يبالغ عليه فلو قال فيقطع حتى أهل الذمة وان لمثلهم لكان أحسن وقوله الحر والعبد والمعاهد أى الشخص الخ لا يشمل الاثنى ( ص ) الا الرقيق لسيده ( ش ) يعنى أن العبد اذا سرق من مال سيده أو من رقيق آخر لسيده ما فيه النصاب فانه لا قطع عليه وسوا سرق عما جرح عليه فيه أو لثلاث لا يجتمع على السيد عقوبتان ذهاب ماله وقطع يد غلامه والاستثناء من عموم قوله فيقطع الحر والعبد فظاهره ولو سرق من سيده ولا فرق بين أم الولد والمكاتب وغيرهما قاله اللخمي أى ولا يضمن السيد المال ولو خرج حراً وأشعر قوله لسيده بأنه لو سرق من أصل سيده كآبيه أو فرع كإبنه فانه يقطع ( ص ) وثبت باقرار ان طاعوا لأفلا ولو عين السرقة أو أخرج القليل أو قبل رجوعه ولو بلا شبهة ( ش ) يعنى أن القطع فى السرقة يثبت حكمه باقرار السارق على نفسه بشرط أن يكون حين الاقرار طائعا فان لم يكن طائعا بل كان مكرها فان اقراره لا يسرى عليه ولو عين السرقة أو أخرج القليل من مكانه الذى هو فيه فى حال التهديد فلا يقتل ولا يقطع حتى يقر بعد ذلك أمنا على نفسه وهذا هو المشهور ويقبل رجوع السارق عن اقراره ولا حد عليه وسوا يرجع الى شبهة كقوله أخذت مالى المغصوب أو المعاروظننت ان ذلك سرقة أو رجعت الى غير شبهة ومثله الزانى والشارب والحارب ومن أقرت بالاحصان ثم رجعت قبل إقامة الحد عليها ( ص ) وان رد اليه من خلف الطالب أو شهد رجل وامرأتان أو واحد وحلف أو أقر السيد بالغرم بلا قطع وان أقر العبد بالعكس ( ش ) يعنى أن من ادعى على آخر متهم بالسرقة فانه يحلف ويبرأ فان نكل ورد اليه على الطالب فانه يثبت الغرم على المدعى عليه بالنكول واليمين ولا يثبت القطع وان ادعى السرقة على شخص صالح فان المدعى يؤدب وكلام المؤلف فيما اذا كانت الدعوى دعوى تحقيق امادعوى الاتهام فبمجرد النكول يغرم ولا ترد اليه فيها وان كان مذهب المدونة ان عين التهمة ترد لكنه خلاف المشهور من المذهب وكذلك يثبت الغرم على من شهد عليه رجل وامرأتان دون القطع ومثله لو شهد عليه أحدهما مع عين الطالب ومثله لو أقر السيد على عبده بالسرقة فان السيد يغرمها ولا قطع على العبد بخلاف ما لو أقر

وبدال مهمة أى مفسد ونصح أن يكون زأى أى شرس واعتمد ما للسجنون وجل ما فى المدونة على غير العبد المتهم ( قوله ويقبل رجوع السارق الخ ) أى بالنسبة لخلق الله تعالى وأما بالنسبة لخلق الآدمى فهو باق عليه أى ولو قطع ويغرم المال لربه ( قوله على آخر متهم بالسرقة ) أى سرقة نصاب وكذا على مجهول حال على أحد قولين قدمهما فى الغصب أدحق السرقة مثله ( قوله فان السيد يغرمها ولا قطع على العبد ) فى شرح عب أو أقر السيد أى ويحلف الطالب اليه اذا علمت ذلك فأقول مقتضى كلام عب



هذا ان السيد يغرمها من مال العبد وأما لو كان الغرم من مال السيد لما احتج الى حلف الطالب (قوله من غير غرامة على سيده)  
الحاصل أن محل قطع العبد حيث أقر بالسرقه اذا عينها ولم يدع السيد ان له وان لم يعينها فلا قطع وكذا ان عينها وادعاها السيد الا أن هذا  
في غير المكاتب والمأذون وأما ما فيه قطعان ولو ادعى السيد ان ما أقر به (١٠٣) من السرقه وهذا اذا لم يكن شاهداً أو وجد شاهداً ولم

يحلف معه المدعى أما لو كان شاهد  
وحلف المدعى فثبت الغرم  
كما ثبت القطع (قوله ورد المال الخ)  
المراد بالرد الغرم أي غرم مثله  
لانه اذا كان قائماً بعينه وجب  
رده باجماع فكان ينبغي له أن  
يقول ووجب غرم المال لانه اذا  
كان قائماً لا تفصيل فيه (قوله ان  
أيسر) أي استمر يساره بالمسروق  
كأنه أو بعضه (قوله لا تبويه) أي  
لان السارق بمنابة الزنديق فلا تمنع  
توبته الحد والمخارِب بمنابة التجاهر  
بالكفر فتقبل توبته وهذا فرق  
في الجملة لان الزنديق تقبل توبته  
قبل الاطلاع عليه (قوله ولو حذف  
الخ) رد ذلك بأنه يعتبر في التوبة  
مالاً يعتبر في العدة ولا يعتبر في  
أحدهما عن الآخر

### باب الحراية

(قوله ذكر فيه الحراية) أي حد  
الحراية أي ضمناً وذلك لانه انما  
حد المخارب ويؤخذ منه حد  
الحراية بأنها قطع طريق الخ (قوله)  
وانما أتى بها بعد السرقه لم يرد  
بالبعده حقيقته والالتكريم مع  
قوله وأخرها بل أراد بها الجملة  
(قوله في مطلق القطع في) بمعنى  
من أي من مطلق القطع وذلك لان  
القطع في السرقه عضو واحد وفي  
الحراية قطع عضوين (قوله لا خافة  
السبيل) أي لا خافة في سبيل الله  
فليس السبيل الذي هو الطريق  
يكون خائفاً (قوله لا خذ مال

العبد على نفسه فانه ثبت القطع على العبد من غير غرامة على سيده وما قررنا عليه من قول  
المؤلف أو أقر السيد في الغرم بلا قطع وان أقر العبد فاعكس هو الذي في أكثر النسخ كما قاله ابن  
غازي وهو الصواب وأما نسخة أو أقر العبد فالغرم ففيها نظر (ص) ووجب رد المال ان لم يقطع  
مطلقاً أو قطع ان أيسر اليه من الاخذ (ش) يعني ان السارق اذا لم يقطع امال عدم كمال النصاب  
الشاهد عليه بالسرقه أو لعدم النصاب المسروق من الحرز أو كان نصاباً الا أنه من غير حرز وما  
أشبه ذلك فان المال المسروق يرد له سواء ذهب من السارق أم لا كان السارق ملياً أم لا  
ويحاصص ربه غرماء السارق ان كان عليه دين فان قطع السارق فان كان ملياً من حين  
السرقه الى يوم القطع فان المال يؤخذ منه لان اليسار المتصل كالمال القائم بعينه فلم يجتمع  
عليه عقوبتان فلو وجد المال المسروق بعينه فله به أخذه باجماع وليس للسارق أن يتمسك  
به ويدفع له غيره اما لو كان السارق عديماً حين أخذ المال أو عدم في بعض هذه المدة لسقط  
عنه الغرم لئلا يجتمع عليه عقوبتان قطع يده واتباع ذمته بخلاف اليسار المتصل فقوله  
ووجب رد المال أي غرم مثل المال لانه اذا كان قائماً بعينه وجب رده باجماع من غير تفصيل  
(ص) وسقط الحد ان سقط العضو بسماء أو لا تبويه وعدالة وان طال زمانهما (ش) يعني ان  
السارق اذا وجب عليه القطع في عضو من أعضائه وقبل أن يقام عليه الحد سقط ذلك العضو  
بأمر سماء أو بعمد أجنبي حتى عليه بعد ثبوت السرقه فان الحد يسقط عنه وغرم المال  
ولا يقتص من المتعدي فقوله بسماء أي أو جنابة أو قصاص متأخرة عن السرقه وأما  
متقدمة عليها فلا يسقط الحد وينتقل الى العضو الذي يليه في القطع فاذا قطعت يده اليمنى  
بسماء أو جنابة أو قصاص ينتقل لرجله اليسرى ولا يسقط حد السرقه والزنا والقذف  
بالتوبة ولا بالعدة وان طال زمانهما أو أماً حد الحراية فانه يسقط بالتوبة ولو حذف قوله  
بالتوبة ما ضره إذ يعلم من عدم سقوطه بالعدة عدم سقوطه بالتوبة ولا بأس بالشفاعة  
للسارق اذا لم يعلم منه أذى مالم تبلغ الامام أو المأمور بالفساد فلا ينبغي أن يشفع له أحد (ص)  
وتدخلت ان اتحاد الموجب كقذف وشرب والالتكريم (ش) يعني ان الحد وداداً اتحاد  
موجبها قائم اتحاداً داخل والموجب بفتح الجيم هو الحد وبكسر هاءه هو شرب الخمر والزنا وما أشبه  
ذلك والمراد بالاتحاد الاتفاق في القدر الواجب كالقذف والشرب مثلاً فان الواجب في كل  
منهما ثمانون جلدة فاذا أقيم عليه أحدهما سقط عنه الآخر ولو لم يقصد عند إقامة الحد الا  
واحد فقط ثم ثبت أنه شرب أو قذف فانه يكتفي بما ضرب له عمداً وكذلك لو سرق وقطع عين  
آخر فحد واحد وكذلك لو تكررت السرقه أو الشرب وكل حد ما عدا القذف يدخل في القتل من  
الردة أو القصاص وأما حد القذف فلا يذم منه ثم يقتل كما هو والله سبحانه وتعالى أعلم

### باب ذكر فيه الحراية وما يتعلق بها

وانما أتى بها بعد السرقه لاشتراكها مع السرقه في بعض حدودها في مطلق القطع وأخرها عن  
السرقه لاجل قوله واتباع كالسارق فيكون المشبه به معلوماً وحدان عرفة الحراية فقال  
الخروج لا خافة سبيل لا خذ مال محترم بمكابرة قتال أو خوفه أو ذهاب عقل أو قتل خفية أو

محترم) مسلم أو ذمي خرج الحرب وقوله محترم صفة لمال (قوله بمكابرة قتال) أي بسبب مكابرة قتال لا ينبغي ان المكابرة المغالبة والمعاندة أي  
مغالبة بسبب قتال كذا مقتضى ما قاله أهل اللغة وفي بعض التقارير ان الاضافة بيانية وقوله أو خوفه معطوف على قوله بمكابرة قتال  
والمعنى لا خذ مال محترم بسبب مكابرة قتال أو بسبب خوف القتال وقوله أو ذهاب عقل معطوف على قوله الخروج وقوله أو قتل خفية

من غير غرامة على سيده

من غير غرامة على سيده

من غير غرامة على سيده



معطوف على الخروج وقوله أو لمجرد قطع الطريق معطوف على قوله لاخافة والتقدير أو الخروج لمجرد قطع الطريق أي مجرد عن أخذ المال وقوله لا لامرأة أي لا لاجل أن يجعلوه أمراء عليهم فلا يكون محارباو يكون باغيا فيعامل معاملة الباغى وبعبارة أخرى لا لامرأة كالذين يخرجون لاجل أخذ العشر وقوله ولا عداوة معطوف على قوله لناثرة والعطف للتفسير لان النائرة هي العداوة أي كأن يكون بين أهل بلدين قتال فيمنع أهل احدهما أهل الآخر من المرور (قوله فيدخل قولها الخ) أي من قوله أو اذهب عقتل (قوله السبكران) بضم الكاف وقيل بالفتح وصوب الاول (قول لي تدخل فيه قتل الغيلة) ظاهر العبارة أن المعنى يدخل فيه قتل الغيلة كما يدخل فيه قتل غيرها وليس كذلك بل

وان لم يقصد أخذ المال كان الممنوع خاصا كفلان أو مصري مثلا أو عامما كقوله لا أدع أحدا يمر للشام مثلا (قوله ومنعهم) عطف على قوله قطع الطريق أي منعهم من السلوك (قوله لان تعليق الحكم الخ) في ذلك شيء وذلك لان الحكم هو قطع والوصف هو منع وان العلية أخذت من التعليق لا صراحة وليس كذلك بل العلة صريحة لدخول الام على منع وان المنع ليس وصفابل الوصف قاطع فلا ظهر ولما قاله شارحنا بقي شيء آخر وهو ان قطع الطريق هو منع السلوك فلا يصح جعل أحدهما علة للآخر ويدل لذلك قول الشارح من قطع الطريق ومنعهم فيفسدان المنع هو القطع فقوله أي لاجل قطع الانتفاع لا يفتي ان منعه السلوك في الطريق هو منعه الانتفاع بها فقلنا من أن فيه تعليل الشيء بنفسه صحيح وقوله وأما لو قطعها لامرأة الخ فيفيد أنه حينئذ لم يقصد قطع الانتفاع بهامع أنه فاصد قطعاهم الانتفاع بها لاجل أن

(١٠٤)

لمجرد قطع الطريق لا لامرأة ولا نائرة ولا عداوة فيدخل قولها والخناقون الذين يسقون الناس السبكران ليأخذوا أموالهم محاربون فقوله الخروج مناسب للحدود لانه مصدر وقوله لاخافة سبيل أخرجه الخروج لغير اخافة السبيل أي الطريق وقوله لاخذ مال أخرجه به الاخافة لا لاخذ مال بل خرج لاخافة عدو كافر قوله بمكارة قتال يتعلق بأخذ مال وقوله أو قتل خفية ليدخل فيه قتل الغيلة قوله أو لمجرد قطع الطريق ليدخل فيه من قال لا أدع هؤلاء يمشون الى الشام مثلا مقصد مجرد قطع الطريق وعرف المؤلف المحارب المفهوم منه الخرابة بقوله (ص) المحارب قاطع طريق لمنع سلوك (ش) يعني أن المحارب هو من قطع الطريق ومنعهم من السلوك فيها وان لم يقصد أخذ المال فقوله لمنع أي لاجل منع سلوك أي لاجل قطع الانتفاع بها أي منع الطريق لاجل قطع الانتفاع بهامع أنه لانه لا يفتي ان الحكم بالوصف مشعر بعلية أي بعلية ذلك الوصف لذلك الحكم فيفيدنا هذا أنه لم يقصد غير قطع الانتفاع وأما لو قطعها لامرأة أو نائرة أو عداوة فلا يكون محارب باق كلامه ما يخرج مانص عليه ابن عرفة في التعريف رحمه الله على الجميع ولم يعرف المؤلف الخرابة لان تعريفها يؤخذ من تعريف المحارب وعرف المؤلف الردة فيما سبق ولم يعرف المرتد لانه يؤخذ من تعريفها فهو تارة يكتفى بتعريف المشتق منه وتارة يكتفى بتعريف المشتق عن تعريف المشتق منه لكن الاكتفاء بتعريف المشتق منه أولى منه بتعريف المشتق لان معرفة المشتق تتوقف على معرفة المشتق منه (ص) أو أخذ مال مسلم أو غيره على وجه يتعذر معه الغوث وان انفرد بمدينة (ش) هذا هو الفرد الثاني الداخل في عموم قطع الطريق والمعنى ان من منع من سلوك الطريق لاجل مال محترم لمسلم أولدى أو لمعاهد على وجه يتعذر معه الغوث فهو محارب ولا يشترط في المحارب التعدد بل ولو انفرد بمدينة من المدن فانه يكون محارب باقلا وأخذ المال على وجه لا يتعذر معه الغوث فانه لا يكون محارب بابل هو غاصب ولو كان سلطانا لان العلماء وهم أهل الحل والعقد يشكرون عليه ذلك ويأخذون عليه وبعبارة أو أخذ بالمسدا سم فاعل عطف على قاطع فيفيد ان أخذ المال على الوجه المذكور محارب وان لم يحصل منه قطع طريق وهو كذلك وأما جعله مصدرا معطوفا على منع فلا يفيده ذلك لانه يقتضي أن المحارب هو قاطع الطريق لمنع سلوك أو لاخذ مال مسلم فلا يشمل مسقي السبكران لاجل أخذ المال

وان لم يقصد أخذ المال كان الممنوع خاصا كفلان أو مصري مثلا أو عامما كقوله لا أدع أحدا يمر للشام مثلا (قوله ومنعهم) عطف على قوله قطع الطريق أي منعهم من السلوك (قوله لان تعليق الحكم الخ) في ذلك شيء وذلك لان الحكم هو قطع والوصف هو منع وان العلية أخذت من التعليق لا صراحة وليس كذلك بل العلة صريحة لدخول الام على منع وان المنع ليس وصفابل الوصف قاطع فلا ظهر ولما قاله شارحنا بقي شيء آخر وهو ان قطع الطريق هو منع السلوك فلا يصح جعل أحدهما علة للآخر ويدل لذلك قول الشارح من قطع الطريق ومنعهم فيفسدان المنع هو القطع فقوله أي لاجل قطع الانتفاع لا يفتي ان منعه السلوك في الطريق هو منعه الانتفاع بها فقلنا من أن فيه تعليل الشيء بنفسه صحيح وقوله وأما لو قطعها لامرأة الخ فيفيد أنه حينئذ لم يقصد قطع الانتفاع بهامع أنه فاصد قطعاهم الانتفاع بها لاجل أن

بعبارة أخرى لا لاجل أن يجعلوه أمراء عليهم فلا يكون محارباً ويكون باغياً فيعامل معاملة الباغى وبعبارة أخرى لا لامرأة كالذين يخرجون لاجل أخذ العشر وقوله ولا عداوة معطوف على قوله لناثرة والعطف للتفسير لان النائرة هي العداوة أي كأن يكون بين أهل بلدين قتال فيمنع أهل احدهما أهل الآخر من المرور (قوله فيدخل قولها الخ) أي من قوله أو اذهب عقتل (قوله السبكران) بضم الكاف وقيل بالفتح وصوب الاول (قول لي تدخل فيه قتل الغيلة) ظاهر العبارة أن المعنى يدخل فيه قتل الغيلة كما يدخل فيه قتل غيرها وليس كذلك بل

يجعل أميراً فان قلت ما الذي يفهم به كلام المصنف حينئذ قلت يفهم بتقدير في العبارة

ومخادع

وهو أن تقول المحارب قاطع لمجرد المنع من السلوك أو لاخذ مال الخ أي ان المحارب هو من يمنع من السلوك لمجرد أو لاخذ مال وان كان المال دون نصاب السرقة والبضع أخرى (قوله أو عداوة) عطفه العداوة على النائرة بأو يفيد المغايرة مع أن النائرة والعداة شيء واحد (قوله يتعذر معه الغوث) أي شأنه أن يتعذر معه الغوث حصل غوث بالفعل أم لا (قوله وان انفرد بمدينة الخ) مباغتان أي هذا اذا لم يشترط بل وان انفرد هذا اذا كان بقرية بل وان بمدينة كذا أفاده بعض الشيوخ رحمه الله (قوله هذا هو الفرد الثاني الداخل في عموم قطع الطريق) هذا يفيد قراءة قول المصنف أو أخذ مصدرا عطفاً على قوله لمنع سلوك (قوله فلا يشمل مسقي السبكران) أي بناء على انه تمثيل لا تشبيه بالمحارب وظاهر المصنف وان لم يكن ما سقاه يموت به والنج يكسر الباء ودخل بالكاف بعض



ظلمة بمصر منع أرزاق المسلمين ولا يبالون بحكم الباشا عليهم بالدفع وشمل التعريف النساء والصبيان لكن لا يتعلق بالصبي المحارب أحكامه ولو قتل لان عمده كان خطأ ولا بالمرأة صلب وكذا النقي على أحد قولين (قوله فقتله وأخذ ماله) أقول ليس القتل شرطاً في تحقق الحاربة بل هو في هذه الصورة محارب ولو لم يقتل وانما ذكره في هذه لانه الغالب كما قرر به بعض الشيوخ رحمه الله (قوله لاجل أخذ المال الخ) أي على وجه يتعذر معه الغوث (قوله ان أمكن) أي مناشدته وذكر الفعل لانه يعنى الدعاء وقوله أو باعانة أي أو شاركة باعانة الى آخر ما قاله الشارح (قوله أي بعد أن ينشده الله) وهي مستحبة (قوله فانه ١٠٥) يعاجل بالقتل والمعاجلة فرض على من

تعرض له المحارب وخاف على نفسه أو أهله القتل أو الجرح المشق أو الفاحشة بأهله (قوله وهذا أحد حدوده الاربعة) أقول لو صرح به المصنف بأن يقول ثم يقتل أو يصلب فيقتل لكان أولى وقول الشارح فعلم من قوله فيقاتل الخ فيه نظر لانه يبيح قتله ثم يصلب والا كان يقول أو يصلب (قوله بأن يربط على جذع) يربط جميعه بهامن غير تنكيس لامن أعلاه فقط كابطه (قوله ثم يقتل بعد الصلب) أي يقتل مصلوباً قبل نزوله (قوله لانه بقية حده) يقتضى انه يجب عليه ذلك (قوله الى أن تظهر توبته) فلو ظهرت توبته قبل تمام سنة فانه يحبس الى تمامها وظهر التوبة لا بد أن يكون ظهوراً بيناً لا مجرد كثرة صومه وصلاته فهذا لا يفيد في التوبة كما أفاده بعض الشيوخ (قوله ولعل القتل مع الصلب الخ) أي معنى سنة النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل من معنى القسرة أي من جهة ان التخيير يكون بين الاشياء المتقاربة والصلب وحده لا يقارب القتل فلا يناسب أن يكون حده مستقلاً فينتقل الذهن لضم شيء آخر معه وهو القتل

ومخادع الصبي أو غيره لما أخذ ماله الى غير ذلك من كل فعل يقصد به أخذ المال من غير قطع (ص) كسقي السيكر ان ذلك ومخادع الصبي أو غيره لما أخذ ماله والداخل في ايل أو نهار في زقاق أو دار قاتل لما أخذ المال (ش) السيكر ان ثبت دائم الخضرة يؤكل حبه وأشد منه لتغيب العقل البين وهو ثبت يشبه البقل وأشد منه ثبت يسمى الدائرة والمعنى ان من سقى شخصاً ما يسكره لاجل أخذه ماله المحترم فهو محارب أو هو يشبه المحارب لانه ليس معه قطع طريق الا أن يقرأ أخذ بالمد كما مر وكذلك من خدع صغيراً أو كبيراً فأدخله موضعاً فقتله وأخذ ماله فانه يكون محارباً لانه أخذ ماله على وجه يتعذر معه الغوث ويسمى هذا قتل غيلة وتقدم في باب السرقة عدم معارضة هذا لما مر حيث جعل ما ذكر من السرقة وكذلك من دخل داراً في ليل أو نهاراً ودخل زقاقاً في ليل أو نهاراً لاجل أخذ المال فان علم به فقاتل عليه حتى أخذه فهو محارب قاله مالك لان أخذه ثم علم به فقاتل لينجوه ثم نجاهه سارق ان اطلع عليه بعد الخروج من الحرز لا قبله (ص) فيقاتل بعد المناشدة ان أمكن ثم يصلب فيقتل أو ينفي الحر كالزنا أو تقطع عينه ورجله اليسرى ولا يلو بالقتل يجب قتله ولو بكافراً أو باعانة ولو جاء ثانياً (ش) لما ذكر حد المحارب وحقيقته أخذ بذن تركه أي وإذا قاتل المحارب لاجل أخذ المال فانه يقاتل على سبيل الجواز بعد المناشدة أي بعد أن ينشده الله ثلاث مرات يقول له في كل مرة ناشدتك الله الا ما خليت سبيلي ومحلها ان أمكن أن ينشده بأن لا يعاجل بالقتل والا فانه يعاجل بالقتل بالسيف ونحوه مما يسرع به الى الهلاك فعلم من قوله فيقاتل أنه يقتل لانه لا فائدة للقتال الا القتل وهذا أحد حدوده الاربعة الثاني أن يصلب حياباً يربط على جذع من غير تنكيس ثم يقتل بعد ذلك فالصلب من صفات القتل فلم يجتمع عليه عقوبتان قال محمد ولو حبسه الامام ليقته في الحبس لم يصلبه لانه لم يفعل معه من الحدود شيء ولو قتله انسان في الحبس لصلبه بعد ذلك لانه بقية حده الثالث أن ينفي الحر البالغ العاقل كما ينفي في الزنا الى مثل فذلك وخير ويحبس بها الى أن تظهر توبته أو يموت لأنه يحل سبيله بعد سنة ويكون النفي بعد الضرب باجتهاد الامام ولم يذكر الضرب المؤلف ولعل القتل مع الصلب انما أخذ من القرآن من المعنى وكذا الضرب مع النفي والافظا هو القرآن خلافه الرابع أن تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى ولا شيء من غير تأخير فان كانت يده اليمنى مقطوعة في قصاص مثلاً فقال ابن القاسم تقطع يده اليسرى ورجله اليمنى حتى يكون القطع من خلاف كما قال تعالى وهذه الاربعة يخير الامام فيها باعتبار المصلحة في حق الرجال وأما المرأة فلا تصاب ولا تنفي وانما حدها القطع من خلاف أو القتل وأما العبد فعده ثلاثة القطع من خلاف والقتل المجرد والصلب والقتل بعد فتم الترتيب الاخبارى لا الرتبى ومحل التخيير اذا لم يصدر من المحارب

(١٤ - خشي ثامن) المذكور قبله والنفي وحده لا يقارب القتل فيضم له شيء آخر وهو الضرب فان قلت ان المتبادر أن يضم له القطع قلت ان القطع شديد فيجعل حده مستقلاً فلا يضم له النفي فينتقل الذهن لشيء من أنواع العقوبة أخف من القتل وهو الضرب (قوله ولا شيء من غير تأخير) أي ولو خيف عليه الموت لان القتل أحد حدوده وحينئذ فلا يؤخر لان مال أي البرء واستظهر اللقائي ان قوله ولا ليس شرطاً وانما هو مسقط لا ثم عن الامام والافسوف فرق القطع سقط الحد (قوله وأما المرأة) وسكت عن الصبي وحكمه أن يعاقب ولا يفعل معه شيء من هذه الحدود ولو حارب بالسيف والسكين (قوله فتم الترتيب الاخبارى) أي ان قول المصنف ثم يصلب فيقتل للترتيب الاخبارى أي



أخبر بأنه بعد المقاتلة يصلب ثم يقتل وليس المراد الترتيب بأن يكون المراد أن الصلب لا يكون إلا بعد المقاتلة لأنه ليس الأمر كذلك لأنه قد لا تكون مقاتلة (قوله فإنه يقتل وجوبا) أي ولو كانت المصلحة في إطلاقه ومقتضى كلام المصنف أنه إذا لم يقتل لا يجب قتله ولو عظم فساد وطال أمره وأخذ الأموال وليس كذلك بل يجب قتله كما أشاره ابن مرزوق وقوله وقد يجب الخ جواب عن قوله وظاهر قوله الخ فإن قلت هل هذه العبارة تخالف العبارة الأولى قلت لا مخالفة وذلك لأن قوله أي ولا تعتبر توبته أي إذا جاء تائباً معناه لا تقبل توبته أي بحيث نقول أنه ولو قتل مكافئاً وتاب لا يقتل فيه لأنه إذا تاب وجاء تائباً وقتل مكافئاً لولي المقتول القتل ويدل على هذا قوله لأن توبته لا تسقط حقوق الأدميين والحاصل أن قول المصنف ولو جاء تائباً بالمباغة في تحتم القتل فيكون حاصلاً أنه يتحتم قتله إذا جاء تائباً ولم ينجي تائباً لكن إذا لم ينجي تائباً لا بد من قتله وليس لولي العفو وأما إذا جاء تائباً فلا بد من قتله بمعنى ليس لولي الديّة جبراً على الجاني فلا ينافي أنه العفو باختلاف معنى تحتم القتل باعتبار ما قبل المباغة وما بعدها وظاهر من ذلك معنى قول الشارح وقد يجب الخ فتدبر ﴿تنبه﴾

حكم المحارب أنه ينزل من الخشبة قبل  
 (١٠٦) التغيير ويغسل ويصلى عليه غير أهل الفضل والصلاح

قتل وأما أن صدر منه قتل فإنه يقتل وجوباً ولو كان الذي قتله كافراً أو عبداً ولا يشترط مباشرة للقتل بل ولو شاركه فيه باعانة كضرب أو مسالة بل ولو لم يعن بمادة كرهل بمالاً بحيث لو استعين به لا عان ولا تعتبر توبته ولو قبل القدرة عليه ولا تقبل لأن توبته لا تسقط حقوق الأدميين بخلاف حقوق الله تعالى فتسقط بالتوبة كما يأتي وبعبارة وظاهر قوله وبالقتل يجب قتله الخ أنه يتحتم ولو جاء تائباً وليس كذلك لأنه إذا جاء تائباً قبل القدرة عليه فلا يقتل حينئذ إلا قصاصاً فإن كان المقتول غير مكافئ له فأنما يغرم القيمة في العبد أو الديّة في الذي وإن كان مكافئاً له فلولي العفو وقد يجب بأن قوله وليس لولي العفو عنه راجع لما قبل المباغة وهو إذا لم يأت تائباً وأما ما أفادته المباغة من تحتم القتل المراد به أنه ليس له أخذ الديّة جبراً على القاتل لأن المراد به أنه ليس له العفو (ش) ونذب الذي التديب القتل والبطش القطع ولغيرهما ما لم وقعت منه فلتة النقي والضرب والتعديب للإمام لا لمن قطعت يده ونحوها (ش) يعني أن المحارب الذي لم يصدر منه قتل يندب للإمام أن يتظر في حاله فإن كان له تدبير في الحروب وفي الخلاص منها عين له القتل لا القطع من خلاف لأنه لا يدفع ضرره وإن كان المحارب من أهل البطش والشجاعة فيتعين قطعه من خلاف فإن لم يكن عنده تدبير ولا بطش بل اتصف بغيرهما أو وقعت منه الحراية فلتة مخالفة لظاهر حاله وموافقة لغيره تعين له الضرب والنقي أي يضربه وينقيه ثم إن الإمام هو الذي يعين ما يفعل بالمحارب من العقوبات الأربع المذكورة وأما من قطعت يده ونحوها فلا تعين له في ذلك إذا لحق له في ذلك لأن ما يفعله الإمام بالمحارب ليس عن شيء معين وإنما هو عن جميع ما يفعله في حرايته من أخافة وأخذ مال وجرح (ص) وغرم كل عن الجمع مطلقاً واتبع كالسارق (ش) المحاربون كالحملات فمن أخذ منهم فإنه يغرم جميع ما أخذه هو وأصحابه سواء كان ما أخذه أصحابه

ويدفن في مقابر المسلمين وإذا قتل المحارب شخصاً من ورثته فقتل يرثه وقيس لا يرثه والراجح الأول (قوله فلتة) منصوص على أنه مفعول مطلق أي وقوع فلتة بأن أخذه بفور خروجه ولم يقتل ولا أخذه ما له (قوله يندب للإمام الخ) حاصل ما في المقام أن ظاهر المصنف أن التدبير يندب في حقه القتل ويجوز أن يفعل به غير ذلك وكذا يقال فيما عداه مع أن المعتمدان ذا التدبير يجب في حقه القتل وإن ذا البطش يتعين في حقه القطع وإن غيرهما يندب في حقه النقي والضرب فأراد شارحنا الجواب عن المصنف بأن النذب لم يتوجه لما ذكر من القتل بالنسبة لذي التدبير والقطع بالنسبة لذي البطش وهكذا بل إنما النذب متوجه للنظر في أول الأمر في حال المحارب

وإذا كان المحارب من أهل البطش والشجاعة فيتعين قطعه من خلاف فإن لم يكن عنده تدبير ولا بطش بل اتصف بغيرهما أو وقعت منه الحراية فلتة مخالفة لظاهر حاله وموافقة لغيره تعين له الضرب والنقي أي يضربه وينقيه ثم إن الإمام هو الذي يعين ما يفعل بالمحارب من العقوبات الأربع المذكورة وأما من قطعت يده ونحوها فلا تعين له في ذلك إذا لحق له في ذلك لأن ما يفعله الإمام بالمحارب ليس عن شيء معين وإنما هو عن جميع ما يفعله في حرايته من أخافة وأخذ مال وجرح (ص) وغرم كل عن الجمع مطلقاً واتبع كالسارق (ش) المحاربون كالحملات فمن أخذ منهم فإنه يغرم جميع ما أخذه هو وأصحابه سواء كان ما أخذه أصحابه

وبعد ذلك إن ظهر له أنه ذو تدبير وجب في حقه القتل وهكذا أقول بحمد الله ومقتضى ذلك أنه إذا توجه من أول الأمر إلى أن قطع ذا التدبير قبل أن يعلم حاله وتوجه إلى القتل في ذي البطش قبل أن يعلم حاله وتوجه إلى أن يعلم حاله لا أن عليه إنما خالف النذب فقط والظاهر أن ذلك لا يصح بل يتعين النظر في أول الأمر في أحوال المحارب وبعد ذلك إن ظهر له أنه ذو تدبير فله وهكذا ثم لا يخفى بعد هذا كله أن هذا الكلام في غير الحالة التي يجب فيها القتل وأما أن قتل فلا بد من قتله (قوله بل اتصف بغيرهما) أي كثرت محاربه وليكن لم يظهر منه تدبير ولا بطش (قوله أي يضربه وينقيه) إشارة إلى أن ظاهر المصنف من كون النقي مقدماً على الضرب لا يعول عليه بل الضرب مقدم على النقي والحاصل أن المسئلة ذات خلاف فقيس يقدم النقي على الضرب كما هو ظاهر المصنف وقيس يقدم الضرب على النقي وهو الراجح والظاهر أنه على القول الراجح إذا اتفق أنه نقي قبل أن يضرب يعتبر وهل تقديم الضرب على النقي على هذا المعتمد واجب أو مندوب والمتبادر من ظاهر الكلام الوجوب (قوله واتبع كالسارق) أي فإن سقط عنه الحد بعينه تائباً غرم مطلقاً وإن قطع أو قتل استقللاً أو مع الصلب أغرم أن يسر من الأخذ إلى القطع أو القتل فيؤخذ من تركته والضرب والنقي كالقطع على الراجح لأن النقي حد من حدوده وقيس كسقوط الحد



(قوله رجلين) يشعر بعدم العمل بشهادة عدل واحد أو اثنين غيرهما بشي واحد غير مراد ان ثبت بذلك المال دون الحرابة وكذا الشاهد واليمين فلعنه احتراز عن الواحد دون عين (قوله ولكن بعضهم) أي يضمن الاخذين بمجرد الدعوى مع الاستيناء (قوله ما لم يشهد العدل لانيه مثلاً) دخل تحت مثلاً ما وحاصله انهم لا يشهدان لاصاهة او لافرعهما وكذا العبد الشاهد مكاتباً أم لا وظاهر كلامه كغيره أنه لا يمنع شهادة كل منهما لزوج أصله أو فرعه (قوله لا لانفسهما) أي ولومع (١٠٧) غيرهما ولو بقليل لهما وبكثير لغيرهما

وتبطل على الجميع (قوله ولو شهدا ثلثان الخ) ومثل ذلك لو شهدا ثلثان ان فلان ناشئ بغير الحرابة وهو معين باسمه واسم أبيه وجده وحرفته مثلاً ثم شهدا ثلثان انه هو هذا ولم يشهدوا انه مشتهر بالحرابة ولا عرفوا ذلك فانه يعمل بشهادتهم (قوله أي حكمها الخ) فيه إشارة الى أن عبارة المصنف على حذف مضاف ثم أقول لا حاجة لذلك لانه متى ثبتت الحرابة يعمل الحياكم بمقتضاه من قطع أو غيره (قوله

بأن ان الامام طائفاً) أي قبل الظفر به جاء تأنيباً لا (قوله أو ترك ما هو عليه) أي وان لم يأت الامام (قوله ويؤخذ منه) أي ويستوفي منه (قوله وفهم من كلامه الخ) حاصل كلامه أن قول المصنف أو ترك الخ معناه ظهر عليه ذلك فيفهم منه انه لو أقر بالترك ولم يظهر ذلك عليه لا يسقط عنه (قوله ولا يجوز تأمين الخ) المناسب للقبالة أن يقول بخلاف المحارب لا يقر اذا أمن (قوله فان امتنع المحارب الخ) أي من غير القام سلاح والافيكون عين المصنف (قوله فانه أصبح) راجع لقوله وقيل لا فقط يدل عليه كلام غيره وقوله امتنع الخ مرتبط بقوله وان امتنع المحارب الخ (قوله بتبينة) استشكل التفسير

بين حد السرقة وحد الحرابة فان الاول لا يسقط بتوبته وعذالته والثاني يسقط بالتوبة والجواب ان الله قال في الثاني الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ولم يذكرك في حد السرقة (باب الشرب) (قوله ودفع الصائل) معطوف على قوله حد الشارب أي ذكر فيه دفع الصائل أي جواز دفع الصائل (قوله والجاهل) أي بالتحريم والحاصل أن الجاهل بالتحريم ان مالكا وأصحابه الا ان وهب فائون بوجوب الحد قال مالك وقد ظهر الاسلام وفشا فلا يعذر جاهل بشي من الحدود ودوالي هذا أشار المصنف بقوله أو الحرمة أي أو جهل الحرمة لكونه قريب العهد بالاسلام وأما العالم بالتحريم فلا خلاف في وجوب حده (قوله بشرب) أي بسبب وصول من قم

باقيا أم لا وسواء جاء المحارب تأنيباً أم لا لان كل واحد منهم انما تقوى بأصحابه فكأنوا كالحملاء وكذا اللصوص والغصاب والبلغاة واذا أقيم على المحارب حده من حدوده فیتبع بما أخذ بشرط الايسار مع الحرابة الى اقامة الحد وان لم يقم عليه حده بان جاء تأنيباً قبل القدرة عليه اتبع مطلقاً كما مر في السارق (ص) ودفع ما بأيديهم لمن طلبه بعد الاستيناء واليمين أو بشهادة رجلين من الرفقة (ش) يعني أن من وجد في أيدي المحاربين ما لا وادى انهم أخذوه منه فان أقام على ذلك بينة شرعية أخذه وان لم يقم بينة على ما ادعاه فان وصفه كما توصف اللقطة أخذه لكن بعد الاستيناء لعل أن يأتي أحد ثابت من ذلك وبعد أن يحلف الطالب اليمين الشرعية ولا يؤخذ منه جيل ولكن بعضهم الامام ايها ان جاء ذلك طالب ويشهد عليهم وكذلك يدفع المال الذي في أيدي المحاربين اذا ادعاه شخص وأقام على ذلك شاهدان من الرفقة وكانا عدلين فشهدا على من حاربهم فان المال يدفع للطالب بذلك وبذلك تنفذ شهادتهم ما على من حاربهم ما يقتل اذا لا سبل الى غير ذلك فتجوز شهادة بعضهم لبعض ما لم يشهد العدل لانيه مثلاً فلا تقبل ومن باب أولى اذا شهد لنفسه ولا حاجة لقوله (لا لانفسهما) مع قوله أو بشهادة رجلين اذا ما يصدر منهما لانفسهما ليس بشهادة وانما هو دعوى (ص) ولو شهدا ثلثان انه مشتهر بها ثبتت وان لم يعايناها (ش) يعني أن الانسان اذا اشتهر بالحرابة فشهد عليه اثنان يعرفانه بعينه انه فلان المشتهر بها فان الامام يقيم عليه حدها بهذه الشهادة ويقتله وان لم يشهدا بعينه القتل أو السلب أو قطع الطريق فقوله ثبتت أي الحرابة أي حكمها (ص) وسقط حدها باتيان الامام طائفاً أو ترك ما هو عليه (ش) يعني أن المحارب اذا جاء تأنيباً لا مالاً قبل أن يقدر عليه أو ترك ما هو عليه من الحرابة بأن ألقى السلاح فان حدا الحرابة يسقط عنه ما عدا حقوق الأدميين فانما لا تسقط كما مروا ما ان تاب بعد القدرة عليه فلا يسقط عنه شي ويؤخذ منه وفهم من كلامه ان اقراره ليس بموبة وهو كذلك ولا يجوز أن يؤمن المحارب ان سأل الامان بخلاف المشرك لان المشرك يقر اذا أمن على حاله ويده أموال المسلمين ولا يجوز تأمين المحارب على ذلك ولا أمان له محمد واذا امتنع المحارب بنفسه حتى أعطى الامان فاختلف فيه فقيل يتم له ذلك وقيل لا قاله أصبح امتنع في حصن أو مركب أو غيره آمنه السلطان أو غيره لانه حق لله تعالى

*de la boisson* *في ٦٢٧*  
باب ذكر فيه حد الشارب وأشياء توجب الضمان ودفع الصائل \*

وحده ابن عرفة الشرب بقوله شرب مسلم مكلف ما يسكر مختاراً للضرورة ولا عذر ولا حد على مكرمه ولا ذي غصة وان حرمت ان قيل كيف صح جعل الشرب جنساً للشرب مع أن الحدود الشرب فلو قال لفظاً غيره لكان أولى قلت لعله رأى أن الشرب المطلق معلوم وانما الحدود الشرب المقيد فقوله للضرورة أخرجه صاحب العصة أي اذا لم يجد ماء قوله ولا لعذر أخرجه به الغلط والجاهل عند ابن وهب خلافاً لقول مالك وأصحابه (ص) يشرب المسلم المكلف

بين حد السرقة وحد الحرابة فان الاول لا يسقط بتوبته وعذالته والثاني يسقط بالتوبة والجواب ان الله قال في الثاني الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ولم يذكرك في حد السرقة (باب الشرب) (قوله ودفع الصائل) معطوف على قوله حد الشارب أي ذكر فيه دفع الصائل أي جواز دفع الصائل (قوله والجاهل) أي بالتحريم والحاصل أن الجاهل بالتحريم ان مالكا وأصحابه الا ان وهب فائون بوجوب الحد قال مالك وقد ظهر الاسلام وفشا فلا يعذر جاهل بشي من الحدود ودوالي هذا أشار المصنف بقوله أو الحرمة أي أو جهل الحرمة لكونه قريب العهد بالاسلام وأما العالم بالتحريم فلا خلاف في وجوب حده (قوله بشرب) أي بسبب وصول من قم



خلق الشخص وان رد قبل وصوله للجوف لامن أنف أو أذن أو عين وان وصل للجوف فيما يظهر ولا من حقنة لدره الحذب بالشبهة والفطر في الصوم بهذه الاحتياط ثم ان عجم جعل ذلك شاملا لما اذا غمس ابرة في الخمر ووضعها على لسانه وابتلع ريقه وخالفه الاقاضي فانه قال وقول المصنف بشرب وقوله وان قل يخرج به ما لو غمس ابرة في الخمر ووضعها على لسانه وابتلع ريقه فلا حد عليه خلافا لفاكهاني في شرح العمدة عن شيخه وأظنه ابن رشيقي لانه ليس شربا ولا ان المتبادر من قوله قل أن يكون جزأ محسوسا انتهى (قوله متعلقة بحذوف) ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل والحاصل انه على كلام الشارح تقول عثمان فاعل بذلك الحذوف فالحسن ان قوله بشرب خبر مقدم وقوله عثمان مبتدأ مؤخر (قوله وان كان ذلك حراما) هذا ضعيف (قوله والافطو عا يغني عنه) فيه نظر نعم قوله بلا عذر يغني عن قوله وضرورة أو ظنه غير او قد يقال (١٠٨) معنى قوله يغني عنه أي من حيث انه يفهم بالاولى لانه اذا كان المكروه الذي هو

محترز طوعا لا بحد مع علمه فأولى الغالط والذي لم يظنه خرابا بل الغالط هو عين الذي لم يظنه خرا (قوله ولو حنفي الخ) اعلم ان الخمر هو ما كان من ماء العنب والنبذ وهو ما كان من غير العنب ودخلته الشدة المطرية كالزبيب أو التمر أو العجوة فان قليله وكثيره عندنا حرام وفيه الحد وعند الحنفي انما يحرم منه القدر المسكر فقط كالماء كان انما يسكر بقدره مثلا ولا يسكر بقدر أو يسكر بثلاثة فالمحرم القدر الاخير فقط وما قبله جائز واذا شرب في الاول القدرين حرم عليه وحد وان شرب واحدا فقط فلا حد ولا حرمة وهكذا في الثلاثة والاربعة وعندنا يحرم بالواحد وغيره قليلا وكثيرا ويحرم عليه ما انما يبيد العنب فالحد والحرمة باتفاق مناوئتهم وأما ما لا يدخله الشدة المطرية فلا حد ولا حرمة باتفاق مناوئتهم والحاصل ان الخلاف بيننا وبين الحنفية انما هو في النبيذ الذي دخلته الشدة المطرية وشرب منه القدر الذي

ما يسكر جنسه طوعا بلا عذر وضرورة (ش) الباء سببية متعلقة بحذوف تقديره يجب بشرب المسلم لا الكافر حريبا كان أو ذميا فلا حد عليه وخروج بالمكاف الصبي والمجنون فانه لا حد عليهما وأسند الفعل الى الجنس اشارة الى عدم اشتراط السكر بالفعل بل أن يكون جنسه يسكر فلو شرب قليلا منه حد لان جنسه مسكر واحد ترزبه مما اذا شرب ما لا يسكر جنسه فانه لا حد عليه ولو اعتقد انه مسكر فاذا شرب شيئا يعتقده انه خمر فتبين انه غير خمر فلا حد عليه ولكن عليه انما الجراة وقوله طوعا متعلق بشرب أي شربه طوعا أي مختارا لا مكرها وقوله بلا عذر أخرجه الغالط وقوله وضرورة أخرجه صاحب الغصة اذا لم يجد ماء وان كان ذلك حراما كما عند ابن عرفة وقد مر في باب المباح ان شربه لا ساقعة غير حرام فقوله المسلم المكاف أي الشخص المسلم المكاف ذكرنا كان أو أنثى أي الحر بدليل انه سينص على العبد وانما صرح المؤلف بقوله بلا عذر وضرورة أو ظنه غيرا تبعا للتصريح أهل المذهب بها والافطو عا يغني عنها (ص) أو ظنه غيرا أو أن قل أو جهل وجوب الحد أو الحرمة لقرب عهد ولو حنفي يشرب النبيذ ويصح نفيه (ش) أي وبلا ظنه الذي يسكر غير الخمر أي مغايرا كما اذا ظنه ماء أو عسلا فشربه ثم ظهر انه مسكر فانه لا حد عليه لعذره كما عذر من وطئ أجنبية يظنها زانية ويصدق ان كان مأموئا لا يتم ويجب الحد على الشارب لما يسكر جنسه وان قل وان جهل وجوب الحد مع علمه الحرمة أو جهل حرمة الخمر فله القرب عهد بالاسلام كالا يحمي الذي دخل دار الاسلام فلا عذر لاحد في سقوط الحد فان قيل لم يعذر هنا وعذر في الزنا كما اشار له فيما مر بقوله الا أن يجهل العين أو الحكم ان جهل مثله أي فلا حد عليه فالجواب ان مفساد الشرب لما كانت أشد من مفساد الزنا لكثرة ما يجره من عار وموت وقتل كان أشد من الزنا ولان الشرب أكثر وقوعا من غيره وكذلك يجب الحد على من شرب النبيذ المسكر ولو كان حنفيا يرى جواز شربه قال مالك أحده ولا أقبل شهادته وقال الشافعي أحده وأقبلها وصوب الباجي عدم الحد وصححه غير واحد من المتأخرين (ص) عثمان بعد محمودة وتشطير بالرق (ش) هذا مبتدأ وما قبله من الجار والمجرور خبره أو فاعل فعل محذوف أي يجب بشرب المسلم ما يسكر جنسه عثمان جلد على الحر وأربعون جلدة على الرقيق ذكرنا أو أنثى بعد محمودة لان عقاد اجماع الصحابة على ذلك بعد عثمان فلو جلد الامام قبل محمودة فان الحد بعد عليه ثانيا لعدم

هذا هو الذي  
يذكره في  
(٥٢٨)

فائدة

لا يسكر وهو المشار به بقوله ولو حنفي يشرب النبيذ وسمى النبيذ نبيذا لانه يبيد أي يترك وأفاد بعض

شيوخنا ان مستحل الخمر يكفرون مستحل النبيذ (قوله فان قيل لم يعذر الخ) هذا مبني على ما تقدم وتقدم أن المعتمد حد حديث العهد اذا زنى فساوى باب الزنا باب الشرب (قوله وصوب الباجي عدم الحد) أي وتقبل شهادته الا أن ظاهرا عبارة الشارح والمصنف ان كلام الباجي مطلق سواء كان من أهل الاجتهاد والعلم أم لا مع ان كلام الباجي انما هو فيما اذا كان من أهل الاجتهاد والعلم وذلك لانه قال لعل هذا فيمن ليس من أهل الاجتهاد والعلم فأما ما كان من أهل الاجتهاد والعلم فالصواب أن لا حد عليه الا أن يسكر منه وعلى كل حال فهذا القول ضعيف كما أفاده بعض شيوخنا (قوله بالرق) قنا أو ذات شاة (قوله بعد عثمان) أي لان عثمان قال يحد الحر أربعين وحكيم (قوله قبل محمودة الخ) هذا ظاهر في انه لا يميز عنده وأما لو كان عنده تمييز فيعتد به فاذا لم يميز في أوله بالام وحس في



أثباته أقرب منه حسب من أول ما أحس به وأما الوادعي الإحساس ولا قرينة تصدقه ولا تكذبه فالظاهر أنه يعمل بقوله حيث كان مأموئلا لا يتم وهذا في حد السكر وأما القطع فانه يجوز به وان كان طائفاً لان المقصود منه النكال ومثل هذا حد القرية ان رضى بذلك من له الحد (قوله أو شتم) ولا يشترط في الشاهد بالرائحة أن يكون شر به لانه حكى عن القصاب انه كان يقول والله اني لأعرف رائحته وما شر به فاقط أو شر به الاساغة أو اكره

(١٠٩)

أول عدم علم أو شر به مع العلم وعدم الاكراه وعدم الاساغة ولكن خيف عليه من الحد الموت ثم تاب وظاهر كلامه أنه لا بد في الشتم من اثنين سواء طلبهما القاضي أو قام بهما احتساب وهو كذلك خلافاً لما صنف في الثاني (قوله واساغة) وتقدم الاساغة بالنجس على الاساغة بالنجاسة حرمة أنه لا ترى أنه يحسد شره ولا يجوز استعماله للضرورة بخلاف النجس فيهما (قوله ولو طلاه) أي لظاهر الجسد وفي المصنف بالنجاسة قولان بالحرمة

والكرامة ومحلها ما في غير النجس وأما هو فهو حرام (قوله ولو فعله) لخوف الموت والفرق بين الغصنة

حيث جازعها ما معها من زيادة التعذيب الزائد على الموت (قوله ولا شتيد) مستغنى عنه بما قبله لا بدراج شتيداً في الربط (قوله بظهره وكفيه) أي فيه أو عليه لا غيرهما من الجسد وصفة التعذيب كصفة الحد وهل محل الضرب في التعذيب الظاهر والكتفان كالجسد أو يرجع في ذلك لاجتهاد الحاكم وهل له إيقاع جميع الحد في الظهر فقط أو بالكتفين فقط محل نظر واستظهر بعض أنه ينبغي أن يترك محله للإمام (قوله يعني أن الحد وفي الزنا) المناسب أن يقول يعني أن الضرب بدليل قوله وفي التعذيب (قوله) قال في

فائدة الحد وهو التألم والإحساس وهو منتف في حالة سكره (ص) ان أقر أو شهدا بشر ب أو شتم وان خوافاً أو جازلاً كراه واساغة الأدوات ولو طلاه (ش) يعني أي من اجتمعت فيه الشروط المتقدمة ثبت في حقه حد الشرب ان أقر أو شهد عليه عدلان أنه شرب الخمر أو شهدا عليه ان رائحة فمه خمر وكذلك يحسد اذا شهد عليه عدل واحد بشر به أو آخر انه تقا بأهافان رجوع عن اقراره الى شبهة أو الى غيرها فان ذلك يقبل منه ولا حد عليه كما في الزنا وكذلك يحسد لو شهد عليه عدلان بأن رائحة فمه رائحة مسكر وشهد عدلان آخر ان رائحة فمه رائحة مسكر لان الشهادة المثبتة تقدم على النافية وهذه الشهادة مثبتة كما لو اختلفوا في قيمة المسروق هل يساوي ثلاثة دراهم أو أقل أي فيقطع ويجوز شرب الخمر عند الاكراه على شربه وكذلك يجوز شربها لمن غص بطعام وخاف على نفسه الهلاك وتقدم ان ابن عرفة يقول بعدم الجواز لكن المعقول عليه الاباحة وعلى كل لا حد وحراداً ما واف بالجواز بالنسبة للاكراه لازمه وهو عدم الحد فكأنه قال لا حد في الاكراه فعبر بالملزوم وأراد لازمه والافضل المذكور لا يوصف بحكم من الاحكام الخمسة لانه لا يوصف بها الأفعال المسكينة والمكرمة غير مكاف والاكراه يكون بخوف مؤلم من ضرب بالخز والنسبة للاساغة نفي الحرمة فيصدق بالوجوب فلا ينافي أنه يجب اذا خاف على نفسه الهلاك ولم يجد غيره ولا يجوز التداوى بالخمر ولو كان ذلك طلاء من خارج الجسد وهو المشهور وعليه ان تداوى به شر باحد ولو فعله لخوف الموت بتركه (ص) والحدود بسوط وضرب معتدلين قاعدة بلاربط ولا شتيد بظهره وكفيه (ش) يعني أن الحدود في الزنا وفي القذف وفي التعزير وفي الشرب تكون بسوط معتدل وضرب معتدل قال في كتاب الرجم من المدونة صفة الضرب في الزنا والشرب والقرية والتعزير ضرب واحد ضرب بين ضرب بين ليس بالمبرح ولا بالخفيف ولم يحد مالك ضم الضارب يده الى جنبه ولا يجزى في الضرب في الحد ودقضيب وشراك ولا درة ولكن السوط وانما كانت درة عمر الادب قال الجزولي وصفة السوط أن يكون من جلد واحد ولا يكون له رأسان وأن يكون رأسه ليناً و يقبض عليه بالخنصر والبنصر والوسطى ولا يقبض عليه بالسبابة والابهام ويعقد عليه عقد التسعين ويقدم رجله اليمنى ويؤخر رجله اليسرى اه وصفة عقد التسعين أن يعطف السبابة حتى تلتقي الكف ويضم الابهام اليها ويكون المضروب قاعدة فلا يعد بلاربط ولا شتيد ويكون الحد في ظهره وفي كفيه دون ما عداها ما قال الساجي عن محمد لا يتولى ضرب الحد قوى ولا ضعيف ولكن وسط الرجل ويضرب على الظهر والكتفين دون سائر الاعضاء والحدود قاعدة لا يعد ولا يربط وتحمل له يده اه أي الا أن لا يقع الضرب بموقعه بأن يضرب مثلاً في رباط (ص) وجر الرجل والمرأة مما يلي الضرب ونذب جعلها في قفة (ش) يعني أن الرجل يجرد من سوى ما يستر عورته عند اقامة الحد عليه وأما المرأة فانها تجرد عما يليها الضرب فقوله مما يلي الضرب راجع للمرأة فقط فينبغي للقارئ أن يسكت على قوله الرجل ثم يتبدى

ويشترط في الضارب أن يكون عدلاً (قوله قضيب) القضيب المقصوب فهو فعيل بمعنى مفعول أي كالعصا المقطوعة من الشجر وقوله وشراك الشراك هو سير العمل الذي على ظهر القدم وقوله ولا درة بكسر الدال جمعة درر مثل سدره وسدر الدرة السوط أي سوط صغير (قوله ويعقد عليه عقد التسعين) عطف على المثبت (قوله مما يلي الضرب) فالمرأة تترك عليها من الثياب ما يستر جسدها عن الاعين ولا يقبض الضرب اي القائم ولا بأس بشوئين ويزع ما عداهما ابن الجلاب ويزع الجلبات وانظر الى هذا

و

و

و



( قوله ويؤا إلى الضرب عليهم ولا يفرق الخ ) اعلم أنه لا خصوصية لأمر بذلك ( قوله حسبنا ولوما ) المراد باللوم توبيخه بالكلام وهو مفعول مطلق أي يحبس حسبنا ويلا لوما لا ينزع إلحاقه لأن الله سمعنا ( قوله وبالأقامة ) أي واقفا على قدميه في الملا وقوله ونزع العمامة أي إذا كان ما ذكر جراه وقوله وضرب بسوط وهو راية جلده مضفور وقوله أو غيره أي بخلاف الحد ودقانه لا يكون إلا بسوط ( قوله باختلاف الناس ) أي باختلاف أحوال الناس ( قوله والمخافيل ) هي المجالس ويكون التعزير بالنفي فيمن يزور الوثائق وبالمال كالأجرة العون من المطالبين الظالم وبالأخراج عن الملك كتعزير الفاسق ببيع داره ( قوله والعصا ) العطف للتفسير أي إن المراد بالقضيب العصا ( قوله وإن لم يظن الخ ) لا يخفى ( ١١٠ ) إن هذا صادق بما إذا ظن عدم السلامة أو جرم بعدم السلامة أو شك في ذلك

وظاهر تلك العبارة لاقصاص في كل  
هذه بل ما فيه الادبته وسكت عن  
جواز الاقدام فهل يجوز الاقدام  
بشرط ظن السلامة أو المدا على  
عدم ظن السريان فيصدق بالتردد  
ولكن مقتضى ما قال انه يجوز  
عند ظن السلامة ويمتنع عند  
عدمه الصادق بصورتين وقوله الى  
هلاك النفس أى أو اتلاف عضو  
وقضى به أن لاقصاص في جميع  
الاحوال وقوله مع عدم ظن السريان  
صادق بظن السلامة والتردد على  
حده سواء فخالفت ما قبلها وقوله  
وضمن ما مرى أى اذا أخطأ ظنه وأولى

صورة التردد قطهر أيضا المخالفة لما قبلها وقوله وهذا اذا ظن السلامة فله التعزير ظاهره أنه عند التردد ليس له التعزير فخالف قوله مع عدم ظن السريان ووافق العبارة الاولى وقوله لكنه اذا أتى على النفس بضم أي ولا قصاص

بقوله والمرأة واذا اقيم عليها الخديستحب أن تجعل في قففة ويجعل تحتها تراب ومسل بالماء  
لاجل الستر ويؤلى الضرب عليها ولا يفرق إلا أن يخشى من تواليه الهلاك فيفرق (ص) وعذر  
الامام لعصية الله تعالى وألحق آدمي حسا ولوما وبالاقامة ونزع العمامة وضرب بسوط  
أو غيره وان زاد على الحد أو أتى على النفس وضمن ماسرى (ش) لما فرغ من الكلام على  
الحدود التي جعل الشارع فيها شيئا معلوما لكل أحد شرع في الكلام على العقوبة التي ليس  
فيها شيء معلوم بل يختلف باختلاف الناس وأقوالهم وأفعالهم والمعنى أن الامام يعز رلعصية  
الله تعالى كالاكل في رمضان اغير عذرا ولحق آدم كستم آخر أو ضرب به أو أذاه بوجهه والتعازير  
يرجع فيها الى اجتهاد الامام باعتبار القائل والمقول ولا يخلو عن حق الله اذ من حقه  
على كل مكلف ترك اذاه لغيره لكن لما كان هذا القسم انما ينفذ فيه باعتباره حق الادى  
جعل قسما لاول وبعبارة المراد بحق الادى ماله اسقاطه وبمعصية الله ماله ليس لاحد  
اسقاطه وانما فسر ناحق الادى بما ذكرناه ليس لنا معصية يتمحض فيها حق الادى لان  
المعصية فيها حق لله تعالى وهو نهي ولذا قيل ما من حق لا دى الا وفيه حق لله ثم ان ما تمحض  
الحق فيه لله اذا جاء ثابا فانه يسقط عنه التعزير والتعزير يكون بالحس واللوم وبالاقامة من  
المجلس والمحافل ومنهم من تنزع عمامته ومنهم من يحل ازاره ومنهم من فسر الاقامة بأن  
يقف على قدميه ثم يقعد وليس مرادوا الا كان يقول وبالقياس ومنهم من تعزيره بالضرب  
بالدرة والقضيب والعصا وضرب القفا بالا كف مجردا واذا أدى اجتهاد الامام الى أن يعززه بما  
يزيد على الحد أو يأتي على هلاك النفس فانه يفعل ولا ضمان عليه حيث لم يقصد الهلاك ابتداء  
بل ظن السلامة وأما ان لم يظنها فانه يضمن ماسرى الى هلاك النفس بسبب التعزير وبعبارة  
ولو أتى على النفس مع عدم ظن السر يان وقوله وضمن ماسرى أى اذا أخطأ ظنه والحاصل  
انها مسألة واحدة وهوانه اذا ظن السلامة فله التعزير ولو أتى على النفس لكنه اذا أتى على  
النفس يضمن تبين خطا ظنه والدية على العاقلة والامام كواحد منهم (ص) كطبيب جهل  
أو قصر (ش) التشبيه في الضمان والمعنى أن الطبيب اذا فعل طبه على جهل منه بعلم الطب

ولعج عبادة مفصلة واضحة المعنى فينبغي الرجوع إليها ونصها المسائل ثلاث الأولى أن يفعل مع ظن السلامة فادى وينشأ عنه ما فيه هلاك أو عيب وفي هذه الحالة يجوز له الاقدام على الفعل وأما الضمان فاختلف فيه فقليل لا ضمان عليه مطلقا سواء قالت أهل المعرفة أنه ينشأ عن فعله هلاك أو عيب أولا وهو ما يفيد ما في النوادر والعناية وقال في التوضيح أنه قول الجمهور وهو الموافق لما في تت الثانية أن يفعل مع ظن عدم السلامة وينشأ عنه الهلاك أو عيب وفي هذه الحالة لا يجوز الاقدام على الفعل فان فعل اقتص منه مطلقا أي سواء قالت أهل المعرفة أنه ينشأ عنه هلاك أو عيب أولا كما يفيد كلام ابن مرزوق وكلام تت يقتضي أنه يضمن في هذه الحالة الدية وفيه نظر كما نبه عليه بعض المحشين الثالثة أن يفعل مع الشك في السلامة وعدمها وينشأ عنه هلاك أو عيب فلا قصاص عليه ويضمن الدية أي على العاقلة والإمام كواحد منهم لأنه لا قصاص بالشك هذا المختص من كلام طو يلد ذكره في ك (قوله على جهل منه بعلم الطب) أي بالمراد به هنا المدادى وفيما سبق المبائير للقصاص



(قوله وكذلك اذا قصر) أي أولم يجهل ولكنه قصر في العلاج (قوله بأن تجاوز الحد) أي أو نقص (قوله وظاهر قول مالك في العتية) أي من أنه في ماله (قوله كأن داوى صيباً أو مجنوناً باذنهما) فأنتلف فانه يضمن ولو أصاب وجه العلم والصنعة (قوله وكذلك لو فسد عبداً أو حمة الخ) أي اذا حصل تلف فيضمن ولو أصاب وجه العلم والصنعة والضمان في ذلك على العاقلة وظاهر قول مالك في العتية ضعيف **تنبيه** قال في التوضيح هذا ظاهر في الختان وأما الحجامة والفصد فالعرف جارٍ بعدم الاحتياج فيهما لاذن السيد لاسيما عند من الحاجة الى ذلك (قوله في يوم عاصف) أراد باليوم الوقت (قوله فانه يضمنه) أي يضمن المال في ماله والدية على عاقلة (قوله إلا أن يكون ذلك في مكان بعيد) أي مالم تكن الاعشاب متصلة فيضمن (قوله وكذلك يضمن من سقط جداره) أي فيضمن المال والدية في ماله وقبل ان العاقلة تحمل الثلث فما فوقه (قوله لضمن من غير تفصيل) أي فيضمن (١١١) وان لم ينذرو ينبغى حيث أمكن التدارك كذا

للهاروني وأقول الظاهر أنه متى كان متمم ذلك من أول الأمر فيضمن ولو لم يمكن التدارك وكذا اذا طرأ له الميلان وكان ظاهراً فلا يشترط الانذار وأفاد بعض الشيوخ أن المختزم اذا سقط فجأة من غير تقدم ميلان فلا ضمان فهذا مختزم مال عند ابن مرزوق وهو الذي ذكره المصنف في التوضيح راداً به كلام ابن الحاجب (قوله أن ينذر صاحبه) أي ان كان مكلفاً والافواه من أب أو وصى أو وكيل الغائب كالولي وناظر الوقف كالوكيل (قوله ويشهد عليه بذلك) أي بالانذار وقوله عند من له النظر متعلق بقوله أن ينذر صاحبه أي ينذر صاحبه عند من له النظر الحاكم أو من يقوم مقامه ويشهد عليه بذلك وقوله فان لم يشهد عليه أي فان لم ينذره أو لم يشهد عليه لم يضمن ولو كان مخوفاً مالم يقر بذلك (قوله أن يمكن تداركه) أي بهدم أو ترميم فتراخي حتى سقط (قوله وأما لو قصد

فأدى ذلك الى الهلاك فانه يضمن وكذلك اذا قصر عما أمر بفعله بأن تجاوز الحد المأمور به والضمان فيما اذا جهل على عاقلة لانه خطأ وظاهر قول مالك في العتية ضعيف وفيما اذا قصر في ماله لانه عمد لا قصاص فيه وقوله (ش) أو بلا اذن معتبر ولو أذن عبد بفصد أو حجمة أو ختان (ش) متعلق بعمد معطوف على ما مر أي أو داوى بلا اذن معتبر كأن داوى صيباً أو مجنوناً باذنهما فانه يضمن موجب فعله وكذلك لو فسد عبداً أو حمة أو ختنه معتمداً على الله فانه يضمن لان الله غير معتبر شرعاً (ش) وكذا جميع ناري في يوم عاصف وكسقوط جدار مال وأنذر صاحبه وأمكن تداركه أو عضه فسل يده فقلع أسنانه أو نظره من كوة فقصده عينه والافلا (ش) يعني ان من أجهج ناراً أي أشعلها في يوم عاصف أي شديد الريح فأحرق شيئاً فانه يضمنه إلا أن يكون ذلك في مكان بعيد لا يظن أن توصل الى الشيء الذي حرق فانه لا ضمان عليه حينئذ ومثل النار الماء وبعبارة عاصف صفة لمقدراً أي ريح عاصف لان عاصف الريح تصويها وهو به وهذا انما يصف به الريح لا اليوم والريح يذكروا بوثيق يقال ريح عاصف وعاصفة وكذلك يضمن من سقط جداره على شيء فأتلفه بشروط ثلاثة الاول أن يعيل بعد ان كان مستقيماً فلو بناء ما تلا لضمن من غير تفصيل الثاني أن ينذر صاحبه أي بأن يقال له أصلح جدارك ويشهد عليه بذلك عند من له النظر لان أشهد عليه عند غيره فان لم يشهد عليه لم يضمن ولو كان مخوفاً مالم يقر بذلك وخرج بقوله صاحبه المرتين والمستعير والمستأجر فلا يفيد الاشهاد عليهم اذ ليس لهم الهدم الثالث أن يمكن تداركه أي بأن يكون هنالك زمان متسع يمكن الاصلاح فيه والافلا ضمان وكذلك يضمن من قلع أسنان شخص عضه فسل يده من فم العارض له فقلعها أو بعضها ولا يعذر المعضوض بسليده إلا أن لا يمكن نزع يده الا كذلك فانه لا ضمان عليه وبعبارة فسل يده فاصد اقلع الاسنان وأما لو قصد تخليص يده ولا قصد له فلا ضمان وهو محل الحديث وينبغي أن الدية في ماله وكذلك يضمن من رمى عين شخص نظره من كوة أو باب بجراً أو غيره ففقد أهاو يقتص منه حيث قصدها أما لو لم يقصد فقه عينه وانما قصد زجره فانه لا قصاص عليه وانما على عاقلة دية العين انظر ح فقهه والافلا أي فلا قود فلا ينافي ان عليه الدية وفي كلام الشارح وتنتظر (ش) كسقوط ميزاب أو بعت ريح لنار (ش) يعني ان من اتخذ ميزاباً بالمطر

تخليص يده) أي أو لا قصد له قال اللقاني ويصدق فيما ادعاه (قوله وهو محل الحديث) أي وذلك لانه ورد في الحديث أن رجلاً عض يد رجل فنزع يده من فيه فوقعت شئته فتخاصم الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أيعض أحدكم أخاه كما يعض الفعل لاديه (قوله وينبغي أن الدية في ماله) أي فيما اذا قصد قلع الاسنان **تنبيه** قال الزرقاني قوله أو عضه صفة لموصوف محذوف مع المعطوف والتقدير وكفّل أسنان رجل عضه فسل يده (قوله وانما قصد زجره) فاذا ادعى المرمي أنه قصد عينه وادعى الراعي عدم قصدها ولا يئنه ولا قرينة تصدق الراعي فانه يعمل بدعواه لان القصد لا يعلم الا من جهة ولانه لا قصاص بالشك (قوله وفي كلام الشارح وتنتظر) وذلك لانهم ما قالوا ولا يقصد عينه بل قصد زجره بحصاة ونحوها فصادف عينه فلا ضمان أي لاشي عليه (قوله أو بعت ريح) أي فجاءها لنار بعد أن أوقدها ولم يكن ريح ثم حدثت فجأة فحلتها فأحرقت نفسها وأما لا فلا ضمان لانه غير متمم



(قوله ومثله النطلة) أي السقيفة ومثل ذلك الروشن والسباط (قوله وحفر البئر) أي أن من حفر بئرا في داره فسقطت على العملة الحافرين فأتوا فـلا ضمان (قوله والسرب للياه) أي كلفناه تجرى في أرضه فأت فيها بسقوطه فهدرو عيكن أن يعقل فيها انذار (قوله كرقها فائما) أي شخصاً فائماً لطفهم خوفاً على نفسه أو داره (قوله وجاز دفع صائل) المراد بالجواز الاذن الصادق بكون دفعه واجبا والذي ينبغي أنه إذا خاف هـلا كأو شديداً ذى يجرح نفسه أو لا حـدم من أهله وجـب الدفع والـاجاز وانظر إذا خاف هـلاك مال له مال أو أخذ هـل يجب الدفع أو لا هكذا انظروا وأقول أن خاف بتلفه هـلاك نفسه أو أهله أو شدة أذى وجب والا فلا ثم بعد هذا كله رأيت النص في الفرق السابع والأربعين والمائتين والساكت عن الدفع عن نفسه حتى يقتل لا يعد آثماً ولا قاتلاً لنفسه القرطبي وابن العربي في الوجوب قولان قالوا لا بأس بالوجوب وقوله بعد الا نذار أي التخويف لفهامهم من أنسان مكلف بوعظه ويزجره لعله ينكف فأما غيره كصبي ومجنون وفي حكمهما البهيمة (١١٣) فان انذارهم غير مفيد وهذا لم يعاجل بالقـتال والا فلا انذار وقوله وان

فسقط على شيء فأتلفه من نفس أو مال فإنه لا ضمان عليه بل هو هدر ومثله النطلة وحفر البئر أو السرب للياه في داره أو أرضه حيث يجوز له اقتحاده قال المؤلف وينبغي أن يتقيد به هذه الأمور بما في مسئلة الجدار وكذلك لا ضمان على من أجج ناراً في وقت لا ريح فيه ثم ان الريح عصفت عليها فنقلتها الى متاع شخص فأتلفته وأثار بقوله (كرقها فائما لطفها) الى أن من خاف من النار على زرع أو على نفسه أو على داره فقام ليطفئها فاحترق فيها فان دمه يكون هـداراً وظاهره سواء كان فاعله يضمن ما أتلفته كما إذا هيجها في يوم عاصف أم لا وهو ظاهر رحل البساطي (ص) وجاز دفع صائل بعد الا نذار لفهامهم وان عن مال أو قصد قتله ان علم أنه لا يدفع إلا به لا جرح ان قدر على الهرب بلامضرة (ش) يعني أن الصائل سواء كان مكلفاً ولا إذا صال على نفس أو مال أو حریم فإنه يشرع دفعه عن ذلك بعد الا نذار ان كان يفهم بأن ينشده الله بأن يقول له ناشدتك الله الا ما خليت سبيلي ثلاث مرات وأمان كن لا يفهم كالبهيمة فإنه يعاجله بالدفع من غير انذار ويدفعه بالـاخف فالـاخف فان أدى الى قتله قتله ويقبل قوله في ذلك مع يمينه اذا كان لا يحضره الناس والظاهر ان الا نذار مستحب كما صرح في مناشدة المحارب ويجوز للمصـول عليه قـتل الصائل ابتداء اذا علم أنه لا يدفع عنه إلا به ولا ضمان عليه فان كان المصـول عليه يدفع على الهروب من غير مضرة تحصل له لم يجوز له قتله بل ولا جرحه (ص) وما أتلفته البهائم لـيلا فعلى ربه او ان زاد على قيمتها بقيمة على الرجاء والخوف لانها اذا لم يكن معها راع وسرحت بعد المزارع (ش) يعني أن الحيوان الذي يمكن حراسته ولم يكن معروفاً بالعداء سواء كان مأكول اللحم أم لا اذا أتلف شيئاً من الزرع أو من الحوائط أو الكروم في ليل فان ضمانه على ربه لكن يضمن قيمة ما ذكر على البت ان بدأ صاحبه وان لم يبدأ صاحبه فيضمنها على الرجاء والخوف وان زادت قيمة الشيء المتلف على قيمة البهائم وسواء كان محظوراً عليه أم لا قاله أشهب بأن يقال ما قيمته الآن على جواز شرائه على نفسه بغير تمامه سالما وعلى تقدير جائحته كالأوبعضا فلو تأخر الحكم حتى عاد الزرع لهيئته سقطت قيمته ويؤدب المفسد

عن مال بالغ عليه دفعه لما يتوهم أن مقاتله المعصوم اعظمها الاتباع الا للدفع عن النفس أو الحرم فدفعه لحديث من قتل دون ماله فهو شهيد وقوله وقته أي وجاز قصد قتله أي أولاً قال بعض شراحه وقد يقال ينبغي أن يكون القتل هـتاً واجباً لان به يتوصل الى احياء نفس لاسيما اذا كان الصائل غير (١١٤) آدمي (قوله اذا كان لا يحضره الناس) وأما اذا كان يحضره الناس فلا بد من البينة (قوله فاذا كان المصـول عليه يدفع على الهروب الخ) هذا في غير المحاربين وأما المحاربون فقتالهم جهاد لكن المذهب أن قتال الكفار مقدم على قتال المحاربين وحينئذ يجوز جرح المحارب عن قدر على الهروب منه بلامشقة وأنه يجوز قصد قتله وان علم أنه يدفع بغير القتل وهو ظاهر لان القتل أحد حدوده على ما تقدم (قوله وما أتلفته

البهائم لـيلا فعلى ربه) هذا اذا لم يكن لها راع في الليل أما لو كان لها راع في الليل فالضمان عليه وليس

مع قدرته على دفعها وقوله وان زاد على قيمتها أي به الرد على يحيى بن يحيى انما عليهم الأقل من قيمتها وقيمة ما أفسدت (قوله فعلى ربه) أي ضمانه اذا نقص عن قيمتها أو ساواها بل وان زاد عوض ما أتلفته على قيمتها والعوض شامل لقيمة المقوم ومثل المثلي وظاهره سواء كانت مربوطه أم لا وليس كذلك بل محل الضمان اذا تركوها من غير ربط أما اذا ربطوها وحفظوها فلا ضمان عليهم والحاصل ان المشية اذا ربطت الربط الذي يمنعها عادة أو تقل عليها القفل الذي يمنعها عادة فإنه لا ضمان على ربه كانت عادية أم لا وان لم تربط الربط المذكور ولا قفل عليها القفل المذكور فان كانت عادية فإنه يضمن ربه ما أتلفته لـيلا أو غيرها وان كانت غير عادية فإنه يضمن ما أتلفته لـيلا دون ما أتلفته نهاراً وقوله فعلى ربه أي سواء كان واحداً أو متعدداً وهل على عدد الرؤس أو على عدد المواشي قاله الاقفةسي (وأقول) الظاهر الثاني (قوله وسواء كان محظوراً عليه أم لا) أي سواء كان مصوناً بجائط أم لا (قوله بأن يقال ما قيمته الآن الخ) أي فهو يقوم تقويم واحد من منظورافيه طاعتين



(قوله بخلاف العبد الجاني الخ) الحاصل انه اذا استؤمن العبد على ما ألتف فهو في ذمته ان انتفع والا كذلك عند ابن القاسم وفي رقبته عند ابن المباحشون واذا لم يستأمن ففي رقبته مطلقا فادبه بعض شيوخنا عليه الرحمة (قوله فلو كان معهارا وهو قادر على دفعها) لافرق في الراعي بين كونه مكافا او صيبا ميرا كذا في شرح عب وفي شرح شب خلافة ونصه وقوله فعلى الراعي ان كان مكافا وفراط بان نام مضطجعا او مالوا نام مستندا فليس بفراط وان اختلف في التفريط وعدمه فالاصل عدم التفريط حتى يتبين خلافه وان كان غير مكاف فهدر انتمى ثم أقول الموافق لقول المصنف سابقا وضمن ما أفسدان لم يؤمن عليه كلام عب أولى من التعميم لان افسادها مع الراعي كافساده فتأمل (قوله ومقتضى ما لغيره) أى كالأقفهسى أقول (١١٣) لا يخفى ان ضمان الراعي انما يكون مع التفريط

وحيث سرحت بعد المزارع أى بحيث يغلب على الظن أنها لا ترجع للمزارع فلا يعد الراعي مفسرطا فيظهر من ذلك اعتماد كلام غير ابن ناجي (قوله وهو قول ابن القاسم) ومقابله ما رواه مطرف عن مالك من انه يمنع أربابه من اتخاذه واعلم ان قضية كلام الشارح حيث اقتصر على كلام ابن القاسم ولم يذكر المقابل أن يكون كلام ابن القاسم هو المعتمد (قوله فقبل يضمن مطلقا) أى سواء كان في ليل أو نهار وسكت الشارح عن المقابل (قوله فقتلته فإنه لا شيء على ربه) أى ان ألتفه ليل قاله مالك أى حيث لم يقصر في حفظها وكذا ما تقدمت بهمها أو رمت برجلها ان لم يكن من فعل من معها والا ضمن

وايسر لربها ان يسلم الماشية في قيمة ما أفسدت بخلاف العبد الجاني والفرق ان العبد مكلف فهو الجاني والماشية ليست مخاطبة فليست هي الجانية وأما ما ألتفته نهارا فلا ضمان على أربابه بشرطين الاول اذا لم يكن راع الثاني ان تسرح بعد المزارع بان يخرجها عن الزرع الى موضع يغلب على الظن أنها لا ترجع له فلو كان معهارا وهو قادر على دفعها فإنه يضمن سواء سرحت بعد المزارع أو قربها فلو سرحت قرب المزارع وليس معها راع فان ضمان ما ألتفته على ربه اقل (والا فعلى الراعي) أى فان كان معهارا فالضمان عليه سواء سرحت بعد المزارع أو قربها على ظاهر ما لا ينابى ومقتضى ما لغيره أن فعلها حيث سرحت بعد المزارع هدر سواء كان معهارا أم لا وذكروا المؤلف حكم مفهوم الشرط الاول وسكت عن حكم مفهوم الشرط الثاني فلو قال والا فعلى الراعي أو على ربه الا فادحكم المفهومين وأوفى كلامه حيث شد للتنويع ورواوسرحت بعد المزارع وادخل حال أى لا ضمان بقيدين وبعد بضم الباء أى بعد بعدهما من المزارع بعد ابعدها وقتها أى وأطلقت بعد تفويت المزارع أى مجاوزتها المزارع مجاوزة بينة وقولنا الذي يمكن حراسته احترازا مما لا يمكن حراسته كالجمام والحل ونحوهما فلا يمنع أربابه من اتخاذه وعلى أرباب الزرع حفظه وهو قول ابن القاسم وابن كنانة في المجموعة وقاله ابن حبيب أيضا وقولنا ولم يكن معروفا بالعداء احترازا عما اذا كان شأنه العداء على الزرع فان ضمان ما أفسده على ربه بالليل والنهار اذا تقدم له انذار وان لم يتقدم اليه انذار فقبل يضمن مطلقا كما اذا تقدم اليه انذار ويؤمر صاحبه بما سأكه أو يبعه بأرض لا زرع فيه وقولنا من الزرع الخ احترازا عما اذا وطئت على رجل نائم فقتلته فإنه لا شيء على ربه قاله مالك رحمه الله

#### (باب العتق)

(قوله بين فيه العتق) أى أحكامه فقوله وأحكامه عطف تفسير (قوله العتق الكرم) أى ان العتق لغه الكرم (قوله والعتق الجمال والعتق الحرية) أى فلا عتق معان ثلاث (قوله وكذا العتاق بالفتح) أى بفتح العين أيضا أى بالمعاني الثلاث

#### (باب بين فيه العتق وأحكامه وما يتعلق به)

يقال عتق يعتق من باب ضرب ودخل ولا يقال عتق السيد عده بل أعتقه ولا يقال عتق الغلام بالضم بل أعتق والعتق لغه الخلوص وقال الجوهري العتق الكرم يقال ما بين العتق في وجهه فلان يعنى الكرم والعتق الجمال والعتق الحرية وكذلك العتاق بالفتح والعتاقه تقول منه عتق العبد يعتق عتقا وعتاقة وعتاقا وفي الشرع خلوص الرقبة من الرق وبه سمي البيت العتيق لخلوصه من أيدي الجبابرة فلم يملكه جبار وقيل لان الله أعتقه من الجبابرة فلم يظهر عليه جبار قط وقيل لانه أعتق من الغرق ومن الطوفان والعتق من حيث هو مندوب اليه وهو من أعظم

(١٥ - خشي ثامن) (قوله وبه) أى لفظ العتق ظاهر العبارة سمي البيت العتيق عتقا مع ان الاسم انما هو عتيق والجواب ان المعنى وبما اشتق منه أى وبما اشتق من لفظ العتق وهو عتيق ثم في العبارة شيء وهو ان قضية أن تلك التسمية منظور فيها للمعنى الشرعى مع انها ربما نظرت فيها المعنى لغوى لم يذكر في الشرع وهو انه قيل ان العتق لغه الخلوص ومنه عتاق الخيل والطيير أى خلوصها وسمي به البيت الجرام لخلوصه من أيدي الجبابرة ويأتى العتق أيضا بمعنى التجابة والشرف (قوله لخلوصه من أيدي الجبابرة) أى فالجاء مع مطلق الخلوص (قوله أعتقه من أيدي الجبابرة) أى خلوصه من أيدي الجبابرة ولا يخفى ان هذا القول عين ما قبله (قوله وقيل لانه أعتق من الغرق) أى سمي البيت عتيقا لانه أعتق أى خلص من الغرق (قوله ومن الطوفان) أى ومن الغرق الذي يحصل بالطوفان فهو عين المعطوف عليه ولو قال لانه أعتق من غرق الطوفان لكان أحسن (قوله والعتق من حيث هو مندوب اليه) المناسب



والاعتناق لان الذنب انما يتعلق بالافعال الذي هو الاعتناق وقوله من حيث هو أي في حد ذاته أي وقد يعرض له الحرمة كعتق السائبة وقد يعرض له الوجوب كما اذا نذر عتق عبده سعيد (قوله على منع عتق غير) أراد بالعتق الاعتناق لانه المتعدي (قوله لانه السائبة المحرمة بالقرآن) كان الرجل في الجاهلية يقول اذا قدمت من سفري فناقني سائبة ويصير الاتفاقيات بها حراما عندهم فقول الشارح لان السائبة المحرمة على حذف الكاف أي كالسائبة المحرمة بالقرآن وقوله بالقرآن أي بنص القرآن لان الله تعالى قال ما جعل الله الخ فلهذه الآية وان لم تصرح بالتحريم لكنها مستلزمة للتحريم حيث تقول ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب لان الكذب حرام (قوله رفع ملك) من اضافة المصدر للفعول أي رفع السيد الملك وهذا انما هو تفسير الاعتناق لا تفسير العتق الذي هو خلوص الرقبة الذي هو وصف العبد (قوله حيوان غير آدمي) لا يخفى ان رفعه عن حيوان غير آدمي يرجع للسائبة (قوله حي رفعه عنه بموته) المناسب ان يقول احتز به عن رفع الملك عن الآدمي بعدم موته بان قال له بعدم موته هو حر لكن جعل هذا ملكا باعتبار ما كان (قوله لم يكن ملكا حقيقة ظاهرا وباطنا) أقول لا يخفى (١١٤) ان قوله ملك حقيقي احتز به عن رفع الملك بحسب الظاهر كاستحقاق العبد

بجربة فاذا كان كذلك فقوله لم يكن الخ لا يظهر له معني (قوله ليخرج فداء المسلم الخ) هذا يفيد ان الحربي له ملك حقيقي بالمسبي فاذا فدى منه فقد رفع الملك الحقيقي الحاصل بالمسبي المحرم وهو ضعيف والمعتمد ان الحربي لا يملك المسلم بل له شبهة ملك (قوله وكذلك ممن صار له الخ) صورته الحربي سبي مسلما ثم ان الحربي دفعه لزيد مثلا على وجه الهبة أو الصدقة أو نحو ذلك كان زيدا مسلما أو كافرا ثم ان ذلك المسلم فدى من زيد فرفع الملك عن ذلك المسلم لا يقال له عتق (قوله ليخرج به من ارتفع الملك عنه بعد الموت) فيه ان قوله رفع ملك معناه رفع السيد الملك ومعلوم ان ارتفاع الملك بالموت لا يقال له رفع السيد الملك فالمناسب ان يخرج قول السيد لعبده بعد موته أنت حر

القرب ولذا شرع كفارة للقتل وأجعت الامة على منع عتق غير الآدمي من الحيوان لانه السائبة المحرمة بالقرآن وحدها ابن عرفة بقوله العتق رفع ملك حقيقي لا بسبب محرم عن آدمي حتى يخرج بآدمي حيوان غير آدمي وبقوله حي رفعه عنه بموته وأخرج بقوله ملك رفع غيره كرفع الحكم بالنسخ ووصفه بقوله حقيقي ليخرج به استحقاق العبد بجربة لان ملك المستحق من يده بجربة لم يكن ملكا حقيقة ظاهرا وباطنا وقوله لا بسبب محرم عطف على مقدر أي بغير سبب لا بسبب ليخرج به فداء المسلم من حربي سباه وكذلك ممن صار له من حربي وقوله عن آدمي متعلق بقوله رفع وقوله حي يخرج به من ارتفع الملك عنه بالموت وأركانه ثلاثة الصيغة والرفيق المعتق بفتح الناء والمعتق بكسر هاء المشار اليه بقوله (ص) انما يصح اعتناق مكلف (ش) يعني ان العتق لا يصح أي صحة تامة بمعنى اللزوم الامن مكلف ويدخل فيه السكران فيصح عتقه على المشهور لتشوف الشارع للحرية وتقدم انه يلزمه طلاقه وأما هبته فلا تصح وغير المكلف كالصبي والمجنون لا يصح عتقه ولا يقال هو صحيح متوقف على اجازة الولي كبيعته لانه ليس فيه معاوضة فهو من باب الهبة ولا يرد على تفسيرنا الصحة باللزوم الكافر فان عتقه لعبده الكافر أو المسلم لا يلزمه وله ان يرجع فيه مع انه مكلف لنسب دور هذه الصورة والدليل على أنه أراد بالصحة اللزوم قوله ولغيره رده فان المدين عتقه غير لازم (ص) يلا حرج واجاطة دين ولغيره رده أو بعضه الا ان يعلم أو يطول أو يفيد مالا ولو قيل نفوذ البيع (ش) يعني ان المكلف اذا حجج عليه في شيء فانه لا يصح عتقه فيه أي لا يلزم فالزوجة والمريض كل منهما ما يصح عتقه في ثلث ماله ولا يصح عتقه فيما زاد على الثلث لانه محجور عليه وفيه مفهوم بلا حرج أعظم من مفهوم مكلف لانه يشمل الصغير والمجنون والزوجة والمريض في زائد الثلث فلا يغني أحدهما عن الآخر وكذلك لا يصح عتق من أحاط الدين بماله ولو لم يحجر عليه أي لا يلزم ولا يغني قوله

واحاطة

فانه رفع الملك المستحب (تنبيه) في عتق من أشرف على الموت قولان والصحيح الصحة وتردد ابن سهل

في انه هل ثوابه كشواب الصحيح واذا صح لا يعود رقيقا وثبت له أحكام الاحرار في موارثاته ومعاملاته وشهادته وغير ذلك انتهى أقول الظاهر ان ثوابه ليس كشواب الصحيح (قوله أي صحة تامة بمعنى اللزوم) اعلم انه اذا فقدت القيود فشي لا يصح كعتق المجنون والصبي والسفيه وشي يصح غير لازم كعتق الزوجة والمريض في زائد الثلث فانه صحيح غير لازم فظهر ان في المفهوم تفصيلا (قوله ويدخل فيه السكران) أي بحرام لا بحلال (قوله فيصح عتقه على المشهور) أي اعتاقه (قوله فان عتقه لعبده الكافر أو المسلم لا يلزمه) المناسب اعتاقه ثم ان عجم لم يراض ذلك وفصل تفصيلا تبعه عب وهو أن عتق الكافر لمسلم لازم بان عنه أم لا وعتق الكافر لكافر لازم ان أسلم أحدهما أو بان العبد من سيده فان لم يحصل اسلام من أحدهما ولا ابانة فهو صحيح غير لازم (قول المصنف أو بعضه) بالجر عطف على الهاء من قوله رده أو بالرفع عطف على رده حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فان رفع ارتفاعه أو بالنصب عطف على الجمل (قوله فانه لا يصح عتقه) أي لا يصح اعتاقه (قوله يصح عتقه) أي اعتاقه أي يلزم عتقه وقوله لا يصح عتقه أي ولا يلزم عتقه (قوله لانه يشمل الخ) أي بخلاف مفهوم مكلف فانه لا يشمل الزوجة والمريض في زائد الثلث (قوله فلا يغني أحدهما عن الآخر) فيه



انه اذا كان بلا جبر اعم يعلم منه ان قوله بلا جبر يعني عن قوله مكلف وذلك لان قوله بلا جبر يخرج الصبي والمجنون والجارحين بقوله مكلف وأخرج به الزوجة والمريض في زائد الثالث ولم يخرج بقوله مكلف فتمين منه صحة استغناء بلا جبر عن قوله مكلف (قوله لانه قد يكون محجورا عليه وليس عليه دين) أي كالزوجة في زائد الثالث وقوله وقد يكون عليه دين محيط أي يكون المسدين أحاط الدين بماله ولم يحجر عليه الغرماء أي فلو اقتصر على قوله بلا جبر لم يعلم أن من أحاط الدين بماله ولم يحجر عليه انه لا يلزم عتقه مع أنه المقصود بالافادة ولو اقتصر على قوله احاطة دين لم يعلم منه أن الزوجة والمريض في زائد الثالث لا يلزم عتقهما مع أنه المقصود بالافادة فلذلك جمع بينهما (قوله أو يرد بعضه ان استغرق بعضه) كيف هذا والفرض ان الدين أحاط بماله وأجيب بتصوره في مدين ليس له العبد وتعلق الدين ببعضه ولم يحجر عليه فاعتق جميعه فلو غرعه رد بعضه لأجل بيعه في دينه والبعض الآخر انما ارد العتق فيه لعدم من يشتري بمعضا فقد وجد رد بعضه مع احاطة الدين بالمعنى الذي أراد به (قوله ويباع من الرقيق الخ) لا يخفى أنه في تلك الحالة رد البعض ولم يحط الدين بماله فهو مشكل مع فرض ان (١١٥) المسئلة أحاط الدين بماله ثم عند بيع الجميع

هل يستحب جعل باقيه في عتق أو يصنع به ما شاء قولان فالناسب تصوير المسئلة بمأصورتها به قبل المشارة بقوله والابيع جميعه وبعض دفع الاشكال من أصله قائلا بعد قول المصنف واحاطة دين أي بكاه أو ببعضه بدليل ما بعد ويهذ شمل الصورتين (قوله مالم يعلم بعتقه أو يطول الخ) المعتمد نسخة الا أن يعلم ويطول أي بعد العلم فالخامس انه ان لم يعلم رد العتق ولو طال الامر وان علم بالعتق فان طال بعد العلم فلا رد وان لم يطل بعد العلم فله الرد (قوله قبل نفوذ البيع) وأما بعد نفوذ البيع فلا رد وهذا اذا كان البائع السلطان كما صور به أي أوالفلس أو الغرماء باذن السلطان وأما هو أو هم بغير إذنه فبرد البيع بعد نفوذه أيضا حيث أفاد ما لا كافي ح (قوله قال أشهب ابطال) لا يخفى أن عبارتهم في ذلك

واحاطة دين عن قوله بلا جبر ولا العكس لانه قد يكون محجورا عليه وليس عليه دين محيط وقد يكون عليه دين محيط ولا جبر عليه فان أعتق من أحاط الدين بماله فان عتقه لا ينفذ وغرعه أن يرد كله ان استغرق الدين جميع ماله أو يرد بعضه ان استغرق بعض ماله فان كان عليه عشرة دراهم مثلاً وعنده عبيد يساوي عشرين درهما مثلاً فاعتقه فلصاحب الدين أن يرد بعضه وهو ما قابل الدين ويباع من الرقيق بقدر العشرة ان وجد من يشتري ذلك والابيع جميعه ومحل رد الغريم لعتق من أحاط الدين بماله مالم يعلم بعتقه أو يطول زمان العتق وان لم يعلم ويصح العتق والطول بأن يشتر بالحرية وتثبت له أحكامها بالموارثة وقبول الشهادة وقيل أكثر من أربع سنين بخلاف هبة المدين وصدقته فإردان ولو طال أمره مالا ان الشارع متشوق للحرية ومالم يفد المدين مالا قدر الدين الذي عليه فان عتقه يعضى ولا يرد ولو كانت افادة المال قبل نفوذ البيع فان العتق يعضى كما اذا كان البيع على الخيار بأن رد السلطان عتق المدين وباع عليه وقد علمت أن بيعه على الخيار ثلاثة أيام فقبل مضي أيام الخيار أفاد السيد مالا فان عتقه يعضى ولا يرد وهذا بناء على أن رد الخا كم رد ايقاف وكذا رد الغرماء وأما رد الوصي فرد ابطال والمشهور أن رد السيد ابطال ورد الزوج تبرع زوجته بزائد الثالث قال أشهب ابطال وقال ابن القاسم لا ابطال ولا ايقاف لقوله في النكاح الثاني لو رد عتقها ثم طلقها لا يقضى عليها بالعتق ولا ينبغي لها ما سكر ورد السلطان ان كان للغرماء ايقاف وان كان للسفيه فابطال لتثله منزلة الوصي (ص) رقيقا (ش) هذا هو الركن الثاني من أركان العتق وهو المعتق بفتح التاء وهو منصوب على انه معمول اعتاق ولو كان فيه شائبة حرية كم كاتب ومدبر ومعتق لأجل وأم ولد وانما صرح بقوله رقيقا لبيان الواقع لان العتق لا يقع على غيره ولا جعل قوله (لم يتعلق به) أي بذلك الرقيق الواقع عليه العتق (حق لازم) لمرتهن أو محجنى عليه أو ولد مدين فاعتق غيره من الحيوانات لا يصح بل ولا يجوز باجتماع لانه من السائبة المحرمة بالقرآن وقوله

الموضع تفيد انه ما قولان مستويان (قوله لا يقضى عليها الخ) أي فلو كان ايقافا لقضى عليها بالعتق وقوله ولا ينبغي لها ملكة أي فليس ابطالا والاتملكته (قوله ولا يقضى عليها بالعتق) أي ويجب العتق فقوله ولا ينبغي الخ أي يحرم ملكها ويحتمل أن قوله لا يقضى عليها بالعتق أي ولا يجب العتق وقوله ولا ينبغي الخ أي يكره والظاهر الاول (قوله وان كان للسفيه فابطال الخ) يرد عليه ان عتق السفيه باطل فلامعنى حينئذ لكون الرد ابطال لتثله منزلة الوصي (قوله لم يتعلق به حق لازم) صادق بصورتين بأن لا يتعلق به حق أصلا أو يتعلق بذمته حق للسيد اسقاطه فانه غير مضر لعدم لزومه لعينه (قوله لمرتهن) أي اذا كان المعتق معسرا لان كان مليا (قوله أو محجنى عليه) أي بأن جنى العبد على غيره عمدا وكذا خطأ حيث حلف سيده انه لم يعتقه ورضيا بتحمل الجناية فإرد عتقه (قوله أو ولد مدين) معطوف على لمرتهن أي مدين أحاط دينه بماله سيد العبد ومثل ذلك اذا كان العبد مكاتباً ومعه في الكتابة من له حق تعلق بعينه كما أشاره المصنف بقوله والسيد عتق قوى منهم ان رضى الجميع وقوا وأورد على قوله لم يتعلق الخ المدبر والمكاتب والمقاطع فانه تعلق بعينه حتى لازم على أن عتقهم يصح وجوابه أن المعنى حق لازم لا دعى غير سيد



(قوله كسئلة التعليق الخ) صورتهما قال البائع ان بهتك فانت حر وقال المشتري ان اشترى به فهو حر ثم باعه البائع فانه يعتق على البائع مع انه يتعلق به حق المشتري الا انه صاحب (قوله) أي بلفظ اعتاق فذكر الاعتاق أولا مراد به الحقيقة وأعاد عليه الضمير بمعنى آخر وهو اللفظ (قوله) وكأنه قال صيغة العتق (١١٦) الصريحة اعتاق) وما عطف عليه أي ما كان من هذه المادة وقوله وجاء

بالمصدر أي بجنس المصدر فدخل فيسبه اعتاق وفك وتحرير وقوله ليصير سائر تصاريقه من الصريح أي وجاء بالمصدر مراد منه المادة فظهر قوله ليصير سائر تصاريقه الخ (قوله في هذا اليوم) ولو قديمه فقط أو قال من العمل أو من هذا العمل فخر ايدا الآن يحلف حين تقييده فقط أو من هذا العمل أنه أراد من عمل خاص أو من هذا العمل الخاص لا اعتقا فلا يعتق عليه ثم لا يستعمله في هذا اليوم (قوله اذ هو صادق بكونه بيمين أم لا) أي لان قرينة المكس كافية في عدم لزوم العتق (قوله هذا معطوف على قوله وبنتك الرقبة) لا يظهر بل المناسب أن يقول معطوفا على قوله به الذي هو الاول وفصله عما قبله باعادة العامل لرجوع الاستثناء لهذين (قوله الاجواب الخ) والمراد الاجواب الخلف وحينئذ فهو مستغنى عنه عما تقدم لفهمه منه بالاولى لانه اذا كانت قرينة الخلف يعمل بها في الصريح فأولى في الكناية (قوله وأشار المصنف الى الكناية الظاهرة) ظاهره أن قوله وبلا ملك أو سبيل لي عليك من الصريح وكذا حبل عب مخالفين اشب فانه قال في قوله وبلا ملك الخ مانصه أعاد الباء ليعاير بين هذه وما قبلها لئلا يتوهم أن هذا من الصريح بسل هو كناية ظاهرة والظاهر أن ما قاله شب

حق لازم أي قبل عتقه لا معه فلا يمنع العتق كسئلة التعليق الثانية فان المشتري يتعلق حقه بين العبد لكن تعلقا ماصحبا (ص) به وبفك الرقبة والتحرير (ش) متعلق باعتاق وكأنه قال صيغة العتق الصريحة اعتاق وجاء بالمصدر ليصير سائر تصاريقه من الصريح فاذا قال له أعتقت رقبتك أو فككتها أو حررتك أو أنت حر فانه يعتق والحاصل أن الصيغة إما صريحة أو كناية والكناية إما ظاهرة أو خفية فالصريحة هي التي لا تنصرف عن العتق والكناية الظاهرة هي ما لا تنصرف عنه الابنية كوهبت لك نفسك والخفية هي التي لا تنصرف اليه الابنية كاذهب (ص) وان في هذا اليوم بلا قرينة مدح أو خلف (ش) يعني أن المالك اذا قال لعبد له لفظا من ألفاظ العتق وقيد بهذا اليوم أو الشهر مثلا فانه يعتق أبدا ولو ادعى بعد قوله أنت حر عدم ارادة الحرية فانه يصدق حيث كان هناك قرينة تصرف اللفظ عن ارادة العتق كما ذكره عمل فلا يجب سيده فقال له أنت حر ولم يرد بذلك العتق وانما أراد أنت في عملك كالحر أو عمل شيئا لم يجب سيده فقال له أنت حر أو ما أنت الا حر أو يا حر جوابا لمخالفته ولم يرد بذلك الحرية وانما أراد أنت في مخالفتك لي وعصيانك لي مثل الحر خلف في كلام المؤلف بضم الخاء المعجمة وسكون اللام يعني المخالفة والعصيان كما عند ابن غازي لا حلف بفتح الخاء المهملة وكسر اللام كما عند تت لان الخلف ليس بقرينة توجب عدم لزوم العتق بل القرينة الاكراه فلا يتم ما ذكره على ان ما ذكره يشمله قول المؤلف عقب هذا (أو دفع مكس) اذ هو صادق بكونه بيمين كما اذا حلفه المكس حين ادعى الحرية على ما دعه أولا كما اذا قال له حين طلب منه المكس هو حر وان حبل على انه في غير عين شمل مسألة اليمين بالاولى لوقوع الاكراه فيها (ص) وبلا ملك أو لا سبيل لي عليك الاجواب (ش) هذا معطوف على قوله وبفك الرقبة والمعنى أن السيد اذا قال لعبد له لا ملك لي عليك أو لا سبيل لي عليك فانه يعتق عليه الا أن يكون ذلك الجواب كلاما قبله فانه يصدق انه لم يرد به العتق كما اذا ذكر العبد سيده كلاما لا يليق فقال له لا ملك أو لا سبيل لي عليك فقوله الاجواب أي جواب للعبد بدليل قوله عليك المقضي للخطاب وأشار المؤلف الى الكناية الظاهرة بقوله (ص) وبكوهبت لك نفسك (ش) والمعنى أن السيد اذا قال لعبد وهبتك نفسك أو أعطيتك نفسك فانه يكون حرا قبل العبد أم لا ولا يحتاج في هذا الى نية وأشار الى الكناية الخفية بقوله (ص) وبكاسقي أو اذهب أو اعزب بالنية (ش) والمعنى أن السيد اذا قال لعبد اسقي الماء أو اذهب أو اعزب ونوى به العتق فانه يعتق والا فلا فقوله بالنية راجع لما بعد النكاف الثانية بقرينة اعادة العاميل وما في تت من أنه راجع لما بعد الكافي الاولى غير ظاهر والعزوب البعد ومثل وهبت لك نفسك وهبت لك خراجك أو خدمتك أو عملك في حياتك أو تصدقت عليك أيضا بخراجك أو خدمتك حياتك كافي الشامل ولا يعذر بجهل هنا (ص) وعتي على البائع ان علق هو والمشتري على البيع والشراء (ش) يعني أن من قال لعبد ان بعتك فانت حر وقال شخص آخر ان اشتريتك فانت حر ثم باعه سيده لذلك الشخص الذي علق عتقه على شرائه فانه يعتق على البائع على

هو الصواب (قوله أو اعزب) بضم الزاي أي ابعد (قوله وما في تت في الخ) أقول قال ابن عرفة تحصيل الصيغة أن المشهور ما لا ينصرف عن العتق بالنية ولا غيرها صريح وما يدل على العتق بذاته وينصرف عنه بالنية ونحوها كناية ظاهرة وما لا يدل عليه الا بالنية كناية خفية فالاولى كاعتقتك وأنت حر ولا قرينة لفظية فارته والثاني كقوله أنت حر اليوم من هذا العمل وكلا سبيل لي عليك ولا ملك لي عليك والثالث واضح (قوله ولا يعذر بجهل هنا) ولا يحتاج في هذا الى نية وسواء قبل العبد أم لا (قوله فانه يعتق على البائع)



مقابله انه يعتق على المشتري (قوله ولو تقدم القبول الخ) أى بأن يقول المشتري اشترى منه منك بمائة فيقول البائع بعته (قوله وقول الشارح قبلت الخ) نص الشارح وأما الصورة التي وقع التعليق فيها من البائع فقط كقوله لعبدك ان يعتق فأنت حر فالمشهور رأيضا أنه يعتق عليه ابن يونس وقال ابن سحنون عن أبيه عن ابن نافع عن عبد العزيز بن أبي سلمة انه كان يقول لاشئ عليه اذا باعه وقاله عبد الملك قال لأنه انما يحنث بعد ثبوت البيع فكأنه حنث فيه وهو في (١١٧) ملك غيره قال وهو قول أهل العراق سحنون

وقول مالك أولى لان ما يفعله البائع من البيع سابق على ما يفعله المشتري من الشراء فهو أولى أن يعتق عليه يريد لان العتق معلق على البيع وهو فعل البائع وفعله قوله قبلت اه (قوله وعتق على البائع) أى فان علق البائع فقط عتق عليه ولو فاسدا (قوله لان الصدقة لا يجبر على اخراجها) قال المساكين فانه لا يجبر على اخراجها (تبيينه) قوله لا يجبر على اخراجها أى حيث كانت في عين كما قال البدر (قوله انه يستحب له الوفاء بذلك) أى بالثمن وهذا عين ما قبله وقوله ان الوفاء بذلك واجب أى بالثمن لان لغيره من التصديق به لانه خرج من اليد (قوله وبالاقتراء الفاسد) أى لان الحقائق الشرعية تطلق على فاسدها كما تطلق على صحيحها (قوله ويلزم المشتري القيمة) أى يوم القبض ظاهره ولو كان فاسده ليكون ثمنه خيرا أو خيرا أو وقع البيع على عينه وهو ظاهر المدونة أيضا فليس كشرائه نفسه فاسدا (قوله وكذلك يعتق العبد الخ) ثم ان كان ما اشترى به مما علك فانه يكون للسيد كالعبد الا تبقى والغير الشاردا وغيره فلا شئ على العبد

المشهور وظاهره ولو تقدم القبول من المشتري على الايجاب من البائع وهو كذلك لان التقدم صورة ولزوم الحكم فيه انما هو لكونه بعد قول البائع في الرتبة ويرد البائع الثمن ان قبضه على المشتري ولو كان البائع معسرا بالثمن يتبع به ولا يرد العتق وقول الشارح قبلت صدق به بعته وقوله وعتق على البائع أى في بيع البت الصحيح ومقتضى قوله الآتي وبالاقتراء الفاسد الخ أنه يعتق على البائع أيضا في البيع الفاسد وأما في بيع الخيار فانه يعتق بعد مضيه فان رد من له الخيار لم يعتق عليه لان الايجاب الماصل كالايجاب قوله وعتق على البائع بخلاف الصدقة قال في النكحت قال بعض شيوخنا ولو قال ان بعته هذا الشئ فهو صدقة فباعه فانه لا ينقض البيع بخلاف الميز في العتق لان الصدقة لا يجبر على اخراجها كانت على رجل بعينه أو على المساكين وأما العتق فهو محكوم عليه به ويستحب له الصدقة بالثمن الذي قبض ونحوه لابن يونس وفي كلام البرزلي أنه يستحب له الوفاء بذلك وأما ابن رشد وأبو الحسن فذكرا أن الوفاء بذلك واجب لانه التزام (ص) وبالاقتراء الفاسد في ان اشترى منك كأن اشترى نفسه فاسدا (ش) يعني ان من قال ان اشترى العبد الفلاني فهو حر فاشتراه فاسدا فانه يعتق عليه وكذلك الحكم اذا اشترى بعضه فاسدا فاسدا او كذا الحكم في البيع فيما اذا قال السيد لعبدك ان يعتق فأنت حر فباعه ببيع فاسدا وبيع بعضه فاسدا ككاه ولو جمعا على فساد واستشكل العتق بأن البيع الفاسد لا ينقل الملك فلم يخص المعلق عليه العتق حتى يعتق الا أن يقال لان الشارح متشوق للحرية وفي الجواب بأن هذا مبني على الشاذ بانقال الملك في الفاسد نظرا لانه لا يطرد فيما اذا كان الفساد جمعا عليه فانه لم يقل أحد بانقال الملك فيه ويلزم المشتري القيمة لانه يبيع فاسدا فانه يعتقه فلو كان المشتري معسرا يباع من العبد بالاقبل من الثمن أو القيمة ويتبع بياقي القيمة وكذلك يعتق العبد بشراثة نفسه من سيد فاسدا او لا ينقض البيع لتشوق الشارع للحرية (ص) والشيخ والمدير وأم الولد وولد عبده من أمته وان بعد عنه والاني فمن يملكه أولى أو رقيق أو عبيد أو مملوك لا عبيد عبيده كما يملكه أبدا (ش) يعني أن المكاف اذا قال كل مملوك حر أو قال كل مملوك لي حر أو قال رقيق أو قال عبيد حر أو قال مملوكي أحرار فانه يلزمه عتق عبيده الذين يملكهم حين العتق الذكور والاناث وكذلك يعتق عليه أمهات أولاده ومكاتبه ومذبروه وكل شقةص له في مملوك ويقوم عليه باقيه ان كان مملوكا يعتق عليه ويدخل الاناث في الممالك وكذلك يلزمه عتق أولاد عبيده من إماءهم سواء ولدوا قبل عينه أو بعده لان الأولاد ملك لسيد آبائهم وسواء كانت الميز على حنث أو على رفقوله والشقةص الخ عطف على فاعل عتق وقوله وان بعد عنه أى ان ما حدث بعد الميز وقبل الحنث حكمه حكم من كان موجودا حال الميز لكن هذا في صيغة الحنث فقط وأما في صيغة البر فلا يعتق ما ولد أو حدث من الحمل بعد عتقه لانه في صيغة الحنث على حنث حتى يتم وأما في صيغة البر فهو على بر وقال الشيخ كريم الدين ينبغي أن يكون

وكانه انتزعه منه ثم أعتقه وان كان مملوكا كان كالحرة والميتة والدم فان كان معينا فلا شئ عليه ويراق الجهر على السيد وان كان موصوفا في الذمة فعليه قيمة رقيقته (قوله من أمته) وأولى أمة السيد احترازا من الحرمة وأمة الغير فلا عتق (قوله وان بعد عنه) خاص بالتعليق ولا تأتي كونه في الانشاء لان لفظه يقارن معناه (قوله فمن يملكه الخ) أى كأن يقول كل من يملكه فهو حر وقول المصنف أولى فسر ذلك شارحا بما أشار اليه بقوله كل مملوك لي (قوله أولى الخ) لا يخفى ان محل ما ذكره لم يعرف بتخصيص العبد بالذكر الاسود والمملوك بالذكر الابيض والاتباع وان كان لفظ العبد يشمل الانثى شرعا نحو ومارك بطلام العبيد ويشمل الابيض



لكن العرف أصل من أصول الشرع يخص العام ويقيده المطلق (قوله وأما عبيد عبيده الخ) وكذلك لا يدخل المكاتب قبيل غيره  
 فان عجز دخل لانه لم يتجدد ملكه (قوله كما انه لا يلزم من قال الخ) ومثل أداما إذا أتى بقوله في المستقبل أو نحوه فان ترك لفظ أبدا  
 ونحوه فانه يلزمه فيمن يملكه حال المبيع ولا يلزمه فيمن يملكه بعده سواء علقه أم لا (قوله الا يثبت معين) أي بت عتق شخص معين لا يخفى  
 ان ذلك استثناء منقطع لانه لم يدخل في النذر ويصح اتصاله بأن يجعل قوله ولم يقض الخ ابتداء كلام ليس على معنى ولم يقض في النذر  
 الا الخ حتى يلزم الانقطاع كما أفاده بعض (١١٨) شيوخنا رحمه الله تعالى والحاصل ان لفظ بت مضاف لمعين كما أفاده

بعض شيوخنا وأيضا هو مفهوم  
 من المعنى (قوله عدة) أي كالعدة  
 من حيث عدم القضاء به والافه  
 واجب هنا ولا يجب الوفاء بالوعد  
 وقوله الا أن يثبت عتق عبده المعين  
 أي كأن يقول سعيد حر أو عبيدي  
 هذا حر وقوله أو شهدت أي أو  
 ينكر وتقوم عليه بينة وقوله أو  
 يقول الخ أشار إلى أن ذلك إلى  
 أن المراد بالبت ما يشمل التعليق  
 كان دخول ناصح الدار فهو حر  
 (تنبيه) افهم قوله بت معين  
 انه اذا كان بت غير معين كما اذا قال  
 ان دخلت الدار فعبيد من عبيدي  
 حر فلا يقضى عليه بذلك (قوله فانه  
 اذا ملك شيئا الخ) لا يخفى ان هذا  
 يفيد ان عدم الزوم انما هو فيمن  
 يتجدد لا فيمن كان مملوكا بالفعل  
 معلقا أولا والحاصل أن من  
 قال كل مملوك أملكه حر ولم يقل  
 أبدا ولا في المستقبل معلقا على  
 شيء كدخول الدار مثلا أو غير  
 معلق فانه يلزمه عتق من يملكه  
 حال حاقه فقط لا فيمن يتجدد  
 ملكه وهو بخلاف كل امرأة  
 أتزوجها طالق فانه لا يلزمه فيمن  
 تحته ولا فيمن يتزوجها بعد ذلك  
 سواء علقه أم لا والفرق ان الشارع

حكم من ملكه بعد عينه حكم من حدث من الاولاد بعد عينه فيفرق فيه بين صيغة الحنث وصيغة  
 البر وأما عبيد عبيده فانهم لا يعتقون ولا أمهات اولادهم لان العبد عليك ولا يكون ملكا للسيد  
 الا بالانتزاع كما انه لا يلزم من قال كل مملوك أملكه أبدا فهو حر عتق لا فيمن عنده ولا فيمن يملكه في  
 المستقبل لانهم اعيان حرج ومشقة كما اذا قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فانه لا يلزمه  
 طلاق (ص) ووجب بالنذر ولم يقض الا يثبت معين (ش) يعني ان العتق يجب بالنذر  
 سواء كان معلقا كقوله ان فعلت كذا فاعلى عتق رقبة فانه اذا حنث لا يقضى عليه بذلك أو  
 غير معلق كقوله لله على عتق رقبة فانه لا يقضى عليه بذلك لان هذه عدة جعلها الله من عمل  
 البر يؤمر به من غير قضاء الا أن يثبت عتق عبده فلان أو شهدت عليه بينة بذلك أو يقول ان  
 دخلت الدار فعبيدي فلان حر فدخلها فانه يقضى عليه في الصورتين (ص) وهو في  
 خصوصه وعمومه ومنع من وطء وبيع في صيغة الحنث وعتق عضو وتملكه للعبد وجوابه  
 كالطلاق (ش) يعني ان العتق يستوى مع الطلاق في الخصوص والعوم أي فيلزم في الاول  
 دون الثاني فاذا قال ان ملكك عبدا أو أمة من البرابرة أو من البلد الفلاني فهو حر فانه يلزمه  
 اداء ملكه واذا قال كل رقيق أملكه فهو حر فانه اذا ملك شيئا من الرقيق لا يلزمه عتقه للخروج  
 والمشقة لانه عم وكذلك يستوى مع الطلاق فيما اذا قال ان لم أفعل كذا أو لا فعلته فانت حرة  
 أو أنت طالق فانه يمنع من وطء الزوجة ومن وطء الامة وبيعها فان مات السيد ولم يفعل المحلوف  
 عليه عتق الرقيق من الثلث وأما صيغة البر كقوله ان دخلت الدار مثلا فانت حرة أو أنت طالق  
 فانه لا يمنع من وطء ولا من بيع الامة والحاصل أنه يمنع من الوطء والبيع في صيغة الحنث غير  
 المقيدة بأجل وأما صيغة البر فلا يمنع من واحد منهما وأما صيغة الحنث المقيدة بأجل كقوله  
 ان لم أفعل كذا في شهر كذا مثلا فانت حرة فممنع من البيع لانه يقطع العتق ويضاده ولا يمنع من  
 الوطء لانه لا يقطع العتق ولا يضاده فقوله في صيغة الحنث أي المطلقة التي لم تنقلب براحتي  
 يساوي قوله في باب الطلاق وان نفي ولم يؤجل منع منها وكذلك يستوى مع الطلاق فيما اذا  
 أعتق عضوا من العبد أو من الامة فيلزمه العتق كطلاق عضو من الزوجة فاذا قال يدك حرة فانه  
 يعتق عليه جميعه بالحكم لكن ظاهر التشبيه بالطلاق انه لا يحتاج عتق الباقي الى حكم كما في  
 الطلاق والمذهب لا يذنب منه في العتق فالتشبيه بالطلاق في الجملة وقوله وعتق عضو حرة بينة أو  
 تزني لا يشمل الشعر والجمال والكلام وكذلك يستوى مع الطلاق فيما اذا ملك العتق للعبد  
 في جواب العبد السيد كتمليك الطلاق للزوجة فاذا قال العبد أعتقت نفسي فانه يعتق بخلاف  
 ما اذا قال اخترت نفسي فلا يعتق الا اذا قال نوبت به العتق عند ابن القاسم وأما الزوجة اذا

متشوف للحرية وأما اذا قيد بأبدا أو في المستقبل فيستوى البان في عدم الزوم لا فيمن  
 تحته ولا في غيره (قوله فان مات السيد ولم يفعل عتق الرقيق من ثلثه) حاصل ما في ذلك المقام انه اذا مات في صيغة الحنث غير المقيدة  
 بأجل خرج من ثلثه وان مات في صيغة البر لم يخرج من ثلث ولا غيره ومثله صيغة حنث مقيدة بأجل فيما يظهر (قوله حتى يساوي  
 قوله) أي فان قول المصنف وان نفي ولم يؤجل يفيد مفهومه انه اذا أجل لم يمنع منها أي من وطء الزوجة واذا كان لا يمنع من وطء الزوجة  
 مع التأجيل فأولى لا يمنع من وطء الامة وان كان يمنع من بيعها (قوله وكذلك يستوى مع الطلاق الخ) أي وكذلك يستوى من أنه يؤدب  
 المحزى للعتق لعدم جواز ابتداء (قوله فيما اذا ملك العتق للعبد) أي أو الامة

ملكها



(قوله والفراق لا يكون الا بطلاق) أي بخلاف الفراق في العبد فإنه يحتمل العتق ويحتمل بعهده عنه مع كونه على ملكه بل هو المتبادر من المفارقة (قوله فإنه يختار واحدة الخ) فإن امتنع من الاختيار فإنه يسجن فإن أصر أعتق الحاكم أدناهم كما يعتقه إذا أنكر الورثة أي أنكر وأنه اختار حيث نازعتهم العبيد أو اختلفوا أو كانوا صغارا أو بعضهم (١١٩) وإن مات قبل أن يختار عتق عشر من كل

أن كانوا عشرة وعلى هذه النسبة وقال أشهب الخيار لورثته كالبيع ورجع إليه ابن القاسم (قوله حيث لا نية له أو نسيها الخ) لا يخفى أن المعتمد أنه إذا كان له نية ونسيها فإنما يطلقان ويعتقان وقوله وخيره المدينون كالعتق ضعيف وأما إذا ادعى أنه نوى واحدة معينة فإنه يقبل قوله في العتق بغير عين وفي الطلاق بيمين (قوله يتبع بعض) أي فهو أوسع من الطلاق فلذا كان له أن يختار أي فالرقيق عتق يمكن أن يكون نصفه حرا ونصفه رقيقا ولا يتأني في الزوجة أن يكون نصفها طالق (قوله ويجمع في أحدهم بالسهم) المراد بالسهم القرعة أي فيجمع في القرعة بين أحد الرقيق وأراد بالاحد ما وقعت فيه قسمة القرعة كعبد بين زيد وعمرو أراد أن يقسمها بالقرعة عند تساويهما قيمة ولا يتأني ذلك في الطلاق فلا يصح في رجل عنده زوجتان أن يطلق أحدهما بالقرعة على ذلك الوجه (قوله إن جلت أي أو إذا أومى جلت) قوله فإنه أن يوطأها الخ أي ثم يمنع لاحتمال جلتها ولا يزال كذلك حتى تحمل (قوله وسواء كان الوطأ سابقا الخ) حاصله أنه لو وطئها ولو قبل يمينه في الطهر الذي حلف فيه حنت ولو عزل واختار اللخمى أنه لا حنت عليه حيث عزل لا يخفى

ملكها أمر نفسها فقالت اخترت نفسي فانها تطلق وقال أشهب يعتق العبد بقوله اخترت نفسي وإن لم يرد به العتق كالطلاق والفرق عند ابن القاسم أن الزوج انما يملكها في أن تقيم أو تفارق والفراق لا يكون الا بطلاق فإذا قالت اخترت نفسي علمنا أنها أرادت الطلاق فقوله وجوابه أما أن يقال إنه ماض على كلام أشهب أو على كلام ابن القاسم أي جوابه الصريح ولا يقال هذا لا قرينة عليه لأننا نقول الشيء عند الإطلاق ينصرف للفرد الكامل منه والجواب الكامل في باب الطلاق هو الجواب الصريح وبأني هنا ما مر في الطلاق من قوله ورجع مالك إلى بقائه ما بهما الخ وله التفويض لغيرها الخ وحذف قوله كالطلاق من المسائل السابقة لدلالة هذا الأخير عليه (ص) إلا لاجل واحد كما قلناه الاختيار وإن جلت فله وطؤها في كل طهر مرة (ش) أي فلا يستوى باب العتق وباب الطلاق في هذه المسائل منها إذا طلق زوجته إلى أجل يشبه بلوغها عادة فإنه يجز عليه من الآن لا يلزم على عدم النخيز نكاح المتعة بخلاف ما إذا أعتق إلى أجل معلوم فإنه لا يعتق إلا إلى ذلك الأجل ويمنع السيد من البيع والوطء إلى ذلك الأجل وله الخدمة إليه فقط ومنها إذا قال لامته احدا كما حرة فإنه يختار واحدة منهما للفرقة ويسلك الأخرى بخلاف ما لو قال لاحدى زوجتي احدا كما طالق فإنما يطلقان عليه الآن حيث لا نية له أو نسيها وخيره المدينون كالعتق وقرى ابن المواز بأن العتق يتبع بعض ويجمع في أحدهم بالسهم بخلاف الطلاق ومنها إذا قال لامته ان جلت فانت حرة فإن له أن يوطأها في كل طهر مرة حتى تحمل فإذا جلت عتقت وأما الزوجة إذا قال لها ان جلت فانت طالق فإنها تطلق عليه بمجرد الوطء وسواء كان الوطء سابقا على الشرط أو لاحقا وإذا جلت تخرج حرة وتأخذ الغلة من يوم جلتها ولا شك أن قوله وإن جلت الخ من جملة ما يختلف فيه العتق والطلاق فهو من جملة المستثنى وظاهر كلام المؤلف خلافه لانيانه بجواب ابن القاسم أن قوله فله وطؤها ليس جوابا لأن بل لشرط مقدرا وإذا خالف العتق الطلاق في هذا فله وطؤها (ص) وإن جعل عتقه لاثنين لم يستقل أحدهما أن يكونا رسولين (ش) يعني أن من فوض عتق عبده أو أمته إلى رجلين فإنه لا يعتق إلا باجتماعهما على العتق فإن أعتق أحدهما دون الآخر فإن العتق لا ينفذ وكذلك الطلاق إذا جعله لاثنين لا يقع إلا باجتماعهما عليه إلا أن يجعلهما رسولين فلا يتوقف العتق على اجتماعهما كما يأتي بيانه فقوله وإن جعل عتقه لاثنين في مجلس أو مجلسين أي فوض أمره لاثنين لا أنه قيد عتق أحدهما بعتق الآخر كما فهم البساطي ويدخل في قوله لاثنين ما إذا كان العبد أحدهما ثم انما يحتمل أن يرد بالرسولين من أمرهما بتبليغ العبد أن سيده أعتقه وفي هذه الحالة لا يتوقف عتقه على التبليغ منهما ما ولا من أحدهما ويحتمل أن يريد بهما من أرسلهما العبد على أن يعتقا إذا وصلا إليه وفي هذه الحالة انما يستقل أحدهما بعتقه إذا شرط له الاستقلال لأنهما وكلا على عتقه غير مستترين وقول زان لكل منهما في هذه الحالة أن يستقل بعتقه حيث لم يشترط توقف فعل أحدهما على فعل الآخر فيه نظر إذ يصح ما إذا سكنت عن اشتراط استقلال أحدهما بالعتق مع أنه ليس لأحدهما

أنه بقي ما إذا قال لها وهي حامل إن جلت فانت حرة لم تعتق إلا بحمل مستأنف وذلك لأن الشارح قول ابن القاسم خلافه (قوله وتأخذ الغلة من يوم جلتها) راجع للعتق به (قوله ثم انما يحتمل الخ) هذا بعيد غاية البعد فلا يصح حمل المصنف عليه (قوله إذا شرط له الاستقلال) مفهوم ذلك صورتان ليس فيهما استقلال وهما إذا شرط عدم الاستقلال لأحدهما أو سكتا



(قوله يلزم اتحاد المستثنى الخ) المراد بالمستثنى مفهوم الشرط الذي الكلام فيه الذي هو الرسولان والمستثنى منه منطوق الشرط (قوله لانهما في الاولى الخ) أقول وفي المسئلتين لم يجعل لاحدهما الاستقلال (قوله ففي كلام المؤلف حذف أى لم يستقل أحدهما ويعتقانه في أى في وقت شأ) أقول الحاصل ان مسألة التفويض ان يقول لهما فوضت لهما عتق عبدى وفي مسألة الرسالة يقول لهما جعلت لهما رسولين في عتق عبدى فظهر حينئذ وجه الفرق بين المسئلتين وذلك لان في الرسالة طلب الاتصال كما هو المفهوم منها فلذلك لا يعتقانه الا بعد وصولهما بخلاف صورة التفويض فبقية تحصيل المقصود في كل حال وخلاصة ذلك ان الصور ست وذلك اما تفويض أو رسالة وفي كل اما ان يجعل لاحدهما الاستقلال أو يصرح بعدم الاستقلال أو يستكت في أربع ليس له الاستقلال وهي ما اذا كان تفويض أو رسالة وشرط عدم الاستقلال أو سكت وفي صورتين الاستقلال وهما اذا شرط لكل الاستقلال تفويض أو رسالة والفرق بين الرسالة والتفويض ان التفويض يوقعه في أى وقت شأ وفي الرسالة لا يوقعه الا بعد الوصول (قوله ولان لاحدهما الخ) لا يخفى ان هذا عين ما بينه فالمناسب ان يقول كما بيناه من ان لاحدهما عتقه فيما اذا كانا رسولين الخ أقول ونص المدونة ومن أمر رجلين بعتق عبده فأعتقه أحدهما فان فوض ذلك اليهما لم يعتق العبد حتى يجتمعا وان جعلهما رسولين فلا أحدهما

(١٣٠)

الاستقلال وزاد وان أمر رجلين ان يطلقا زوجته الجواب واحد اه أقول اذا تأملت كلام المدونة تفهم انهما مسئلتان مستقلتان فلا يناسب من المصنف تقييد احدهما بالآخر وذلك ان قضية كلامه ان كونهما رسولين من جزئيات التفويض والمفهوم من المدونة خلافه وتعلم صحة ما قاله الشيخ أحمد من انهما في حالة السكوت في مسألة الرسالة لكل واحد منهما الاستقلال فتدبر (قوله لوجه ما) أى خيفة ما يحدث بينهما من الشر (قوله فلماذا قال الخ) أى ان الله نهاهما بقوله ولا تقر با فان الخطاب متعلق باثنين ثم قال فلماذا قال الشجرة الخ فرتب البدو على مخالفة الاثنين مع الكونهما المخاطبين بالثنى فكذلك ان دخلتما

الاستقلال حينئذ فان قلت على الاحتمال الثاني يلزم اتحاد المستثنى والمستثنى منه على ما ذكرته من أنه ليس لواحد منهما الاستقلال بالعتق في المسئلتين الا اذا جعل له المالك ذلك قلت بل هما مختلفان على ما ذكرته لانهما في الاولى يعتقانه بعد جعلهما في أى وقت شأ وأما في مسألة الرسولين فلا يعتقانه حتى يبلغاه وعليه ففي كلام المؤلف حذف أى لم يستقل أحدهما ويعتقانه في أى وقت شأ الا أن يكونا رسولين فلا يعتقانه الا بعد وصولهما اليه كما هو معنى الرسالة وأما على ما ذكره ز فغاية المستثنى للمستثنى منه ظاهرة كما بيناه ولان لاحدهما عتقه فيما اذا كانا رسولين حيث جعل لهما ذلك أو سكت عنه وفي مسألة المستثنى منه ليس لاحدهما عتقه الا اذا جعل له ذلك كما أشاره الاجهوري في شرحه (ص) وان قال ان دخلتما فدخلت واحدة فلا شئ عليه فيهما (ش) يعنى أن من قال لامتيه أول زوجته ان دخلتما هذه الدار فأتما حرتان أو طالقتان فدخلتا واحدة منهما فلا شئ عليه لامن عتق ولا من طلاق حتى يدخل جميعا لا في الدخلة لاحتمال أن يريدان اجتماعهما في الدخول ولا في الاخرى لعدم دخولهما عند ابن القاسم وقال أشهب تعتق الدخلة فقط لاحتمال ان دخلت أنت فجمع في اللفظ قال ابن يونس وجه قول ابن القاسم كأنه انما كره اجتماعهما فيها الوجه ما وعلى هذا وقعت عيمته فلا شئ عليه بدخول الواحدة واحتج بعض الاشياخ لقول ابن القاسم بقوله تعالى فلماذا قال الشجرة بدت لهما مساواتهما ولم تبد سوءا خوفا حين أكلت قبل أن يأكل آدم اه فلو قال لامته ان دخلت هاتين الدارين فأنت حرة فدخلت إحدى الدارين فأنها تكون حرة لان هذا من التخييل بالبعض وكذلك الحكم في الزوجة (ص) وعتق بنفس الملك الابوان وان علوا والولد وان سفل كينيت وأخ وأخت مطلقا (ش) يعنى أن من ملك أحد ابويه وان علوا من جهة

الدار فأتما حرتان لا تقرت الحرية لا بدخولهما مع الكونهما المخاطبين (قوله ولم تبد سوءا حواء الخ) أقول وظاهر الاب المصنف كظاهر الشامل ولو دخلتما مترتبتين بان دخلت واحدة فخرجت ثم دخلت الاخرى ومقتضى ما لا يابى الحسن أن دخولهما مترتبتين كدخول احدهما ثم أقول وكلام ابن يونس يؤيد ما لا يابى الحسن الا أن الجيزى قال لكن العبرة بقوله بعد فلا شئ عليه بدخول الواحدة ونقض المدونة وان قال لامتيه ان دخلتما هذه الدار فأتما حرتان ولزوجه فاعتقهما فاعتق الواحدة منهما فلا شئ عليه حتى يدخل جميعا اه وهو يقتضى ترجيح ظاهر المصنف فتدبر (قوله وعتق بنفس الملك) أى من غير حكم وليس المراد بالنفس هنا المؤكدة لعدم المؤكد ولا الذات لان الملك عرض من الاعراض ومعنى من المعاني لا ذات وانما المراد بها مجرد الملك أى الملك المجرد عن الحكم (قوله والولد وان سفل) مثلث الفاء وقوله وأخ عطف على الابوان ولا بد أن يكون الملك بشرا صحيحا بفت فيخرج الفاسد قبل فوته اذ لا يملكه الا بفوته فلم يدخل في قوله بنفس الملك ولا يعتق في بيع الخمار الا بعد مضيه أو تواضع من تتواضع (قوله لبنت) أى الولد لبنت أى وأولى الولد لذكر ودخل في ذلك بطريق الاولى بنته وولده الذي كرم مباشرة وهذا على نسخة اللام وفي بعض النسخ بالكاف ويحتمل التمثيل والتشبيه ويخص الاول بالذكر (قوله وأخ وأخت) عطف على الابوان



(قوله على المشهور الخ) ومقابله يقول يحتاج لحكم ما كم والخمسي ان الابد والاولاد كالأول أي العتق بنفس الملك وغيرهم كالشأن  
يحتاج لحكم ما كم فالخامس أن مقابل المشهور قولان (قوله فانه لا يعتق أحد من هؤلاء بالملك على المشهور الخ) ومقابله أنه يلحق بهم كل  
ذي رحم عليه بالنسب (قوله لا من الرضاع) أي فلا يجب العتق بل يندب (قوله وكذا ان كان أحدهما الخ) أي وأما لو كانا كافرين  
فلاعتق إلا أن يترافعا البنا (قوله ان يعلم المعطي بكسر الطاء أنه يعتق الخ) أي ولا يكتفى علمه بالقراءة فقط على المعتمد بخلاف باب  
القراض والوكالة والصدق والفرق المعنوية فيها بخلاف ما هنا (قوله ولا فرق في هذه الحالة الخ) الخامس أن لا يباع في دين على  
المعطي بالفتح نظر الحصول العتق بمجرد هبة الواهب والى أن تقدير الملك ليس كالملك (قوله أمامه القبول فيعتق عليه) أي ان لم يكن  
عليه دين ولا يبيع فيه وأما إذا لم يقبل لم يعتق عليه ولم يبيع في دين كما (١٣١) هو ظاهر كلامهم لعدم دخوله في ملكه خلافا لقول

بعض شيوخ عجم يباع في الدين وهو  
ظاهر المصنف في الفلاس والخامس  
أنه ان علم المعطي بالكسر بأنه  
يعتق على المعطي بالفتح عتق عليه  
دين أم لا قبل أم لا وأما ان لم يعلم  
فان قبل المعطي بالفتح فانه يعتق  
عليه ان لم يكن عليه دين وأما اذا  
لم يقبل في حالة عدم العلم فانه لا يعتق  
ولا يباع في دين وحكم اعطاء الجزاء  
حكم اعطاء السك في عتق الجزاء ان  
علم المعطي بالكسر أو لم يعلم وقبله  
المعطي فان لم يقبل لم يعتق ولم يبيع  
في دين الخ (قوله أو قبله الخ) فيه  
إشارة الى أنه لا يلزمه القبول المحجور  
وهو ظاهر حيث لم يكن على المحجور  
دين بحيث يباع له فيه الجزء المعطى  
والالزم قبوله لما فيه من المصلحة  
المالية من قضاء دينه أو بعضه  
(قوله وهذا ظاهر ان علم المعطي  
الخ) هذا خلاف المنقول والمنقول  
أن الجزء يعتق علم المعطي أم لا قبل  
أم لا (قوله لكان أحسن) انما كان  
أحسن لان ظاهره أن قبول  
الكبير السفيفه يوجب التكميل مع  
أنه لا يعتبر في ذلك وأما قوله وأشمل

الاب أو الام فانه يعتق عليه بمجرد دخوله في ملكه ولا يحتاج في ذلك الى حكم ما كم على المشهور  
وكذلك من ملك أحد أولاده ذكرًا كان أو أنثى وان سفل كبت ومن باب أولى أولاد الابن  
وكذلك من ملك واحد من اخوته أو اخواته سواء كانوا أشقاء أو لاب أو لام أو مختلفين وأما  
أولاد الاخ وأولاد الاخوات والاعمام والعمات والاخوال والخالات فانه لا يعتق أحد من  
هؤلاء بالملك على المشهور قوله الابوان أي من النسب لا من الرضاع أي جنس الابوين بدليل  
قوله وان علوا ومحل العتق حيث كان المالك والمملوك مسلمين وكذا ان كان أحدهما مسلما  
ولا بد أن يكون المالك رشيدا كما يأتي (ص) وان هبة أو صدقة أو وصية ان علم المعطي  
ولم يقبل وولائه (ش) يعني أنه لا يشترط في ملك القرابة أن يكون بعوض بل يعتق  
ولو حصل الملك بسبب هبة أو صدقة أو وصية لكن العتق مع عدم القبول بشرط أن يعلم  
المعطي بكسر الطاء أنه يعتق على المعطي بفتح الطاء ولا فرق في هذه الحالة بين أن يكون عليه  
دين أو لا فان لم يعلم المعطي بكسر الطاء في حالة عدم القبول رد أمامه القبول فيعتق عليه علم  
المعطي بكسر الطاء بأنه يعتق عليه أم لا فالواو في ولوم يقبل واو الحال أمامه القبول فلا يشترط  
علم المعطي بالكسر والولاء للمعطي بالفتح ان لم يقبل وأولى ان قبل وهو المشهور وقيل انما  
يكون له الولاء ان قبل والا كان للمعطي بكسر الطاء ولآخر ولوم يقبل عن ولائه فسدلانه  
بهم عود الضمير على المعطي (ص) ولا يكل في جزاء يقبله كبير أو قبله ولي صغير أو لم يقبله  
(ش) يعني أن الشخص الكبير الرشيد اذا وهب له جزء يعتق عليه أو تصدق له به أو وصى  
له به فان قبله قوم عليه باقيه وان لم يقبله فانه لا يقوم عليه باقيه ويعتق ذلك الجزء فان وهب ذلك  
الجزء الصغير فانه لا يقوم عليه باقيه وسواء قبله وليه أو لم يقبله والجزء من الولاء للمعطي بفتح  
الطاء وظاهر قوله ولا يكل الخ أن الجزء الموهوب يعتق على كل حال وهو المعتمد وعليه قرره  
ت وهذا ظاهر ان علم المعطي بالكسر أو لم يعلم وقبله المعطي وان لم يقبل لم يعتق ولم يبيع في  
دينه فحكم الجزء حكم السك في أصل العتق وأما التكميل في مسألة اعطاء الجزء فلا بد فيه من  
القبول كما ذكره المؤلف ولو قال ولم يقبله رشيد لكان أحسن وأشمل ولو قال ولي محجور لكان  
أشمل ولو حذف قوله أو لم يقبله لكان أخصر اذ يفهم من قوله أو قبله ولي صغير بالاولى إلا أن  
يقال انما صرح به لئلا يتوهم عند حذفه أنه اذا لم يقبله ولي الصغير لا يعتق شيء من العبد حتى  
الجزء الموهوب (ص) لا يارث أو شرع عليه دين فيبيع (ش) يعني أن من ورث من يعتق

(١٦ - خرشي ثامن) فلم يظهر هكذا اعترضه بعض الشيوخ وأقول الجواب عن ذلك أن الشمول من حيث المفهوم أي انه يفيد  
أنه كما لا يعتبر قبول الصغير في التكميل كذلك لا يعتبر في التكميل قبول السفيفه بخلاف تعبير المصنف فلا يفيد الا عدم اعتبار الصغير فقط  
فتدبر (قوله لكان أشمل) أي لان المحجور صادق بالسفيفه والصغير فتدبر (قوله لئلا يتوهم الخ) أجيب بأن الكلام هنا في التكميل وأما  
العتق فما خوذ من قوله السابق ولوم يقبل (قوله لا يارث الخ) معطوف على محذوف أي عتق بنفس الملك باختيار لا يارث الخ أي بنفس الملك  
الحاصل بالاختيار لا يارث أو شرع هكذا اقرروا واعترض بأن مسألة الشراء حصل الملك باختيار وأيضا مسألة الشراء داخل تحت المبالغة  
في قوله وان هبة الخ والجواب أن الشراء هنا مقيد بالدين ويكون معنى المصنف بنفس الملك الحاصل باختيار من غير مصاحبة دين لا يارث  
ولا بشرع عليه دين (قوله وعليه دين) راجع للأمريين مع أي الارث والشراء



(قوله وهو قول ابن القاسم) ومقابلته ما المالک من أنه رد البيع (قوله ان عدم) كقصدا لفظا ومعنى وضبطه الحلبي عمدا كعلم بعلم في شرح سيرة ابن سيد الناس قاله البدر (قوله لشين) اللام زائدة (قوله أولاد) عطف على المضاف اليه في قوله أو رقيق رقيقه وصرح مع المعطوف باللام المقدرة في المعطوف عليه اذا الاضافة فيه على معنى اللام (قوله هذا عطف على قوله وعنتق الخ) المناسب أن يقول عطف على قوله بنفس المالک (قوله أى المثلة) تفسيرا لعقوبة أى ان المراد بالعقوبة المثلة لا يحق أن هذا من تفسير الظاهر بالحق وهو مجتنب فالاولى له أن يقول المراد بالشين تقبيح الصورة أو التعذيب كما وقع في كلام غيره (قوله ويدل على قصدها القرائن) حاصله ان حصول هذا الفعل الذى حصل به التعذيب أو تقبيح الصورة لا يدل بمجرد أنه يكون مقصودا بل لابد من قرينة تدل

(۱۳۳)

على ذلك لاحتمال ان يكون لمد آوأة  
أو أدب أو نحوهما كمن ضرب  
عبده بسيف فشين منه عند ذلك  
عضوفاته لا يعتق عليه بما ذكر  
وحينئذ فن ضرب رأس عبده  
فنز الماء عنيه لم يعتق عليه وأما  
لو خصاه فانه يعتق عليه ولو قصد  
بذلك ارتفاع ثمنه كما صرحوا به فان  
قلت انه لم يقصد به التعذيب  
ولا تقبيح الصورة ففضية ذلك أنه  
لا يعتق عليه قلت لما كان قصد  
زيادة الثمن ليست بمدوحة عند  
الشارع بذلك الفعل صار قصدها  
يرجع لقصد تقبيح الصورة أو  
التعذيب (قوله أو رقيق رقيقه)  
الفرق بين ذلك وقوله سابقا لا عبيد  
عبيده انه بالمثل كأنه اقتزعه وأيضا  
الظالم أحق بالجل عليه (قوله ولا  
بدمن الحكم عليه بالعق على  
المشهور) ومقابل له لا يحتاج لذلك  
(قوله أو العمد على وجه الخ) هذا  
اختراز عن قوله اشين (قوله غير  
عبد الخ) أي مثل مسلم بعبد  
الكافر وأولى بمسلم فكأنه قال ان  
مثل مسلم مكلف حر رشيد برقيقه  
ولو كافرا اعتق عليه بالحكم وليس

عليه أو اشتراه وعليه دين يغترق قيمته فإنه لا يعتق عليه ويباع في الدين فلو اشتراه وهو يملك  
بعض ثمنه فالشهور من المذهب وهو قول ابن القاسم أنه يباع منه ببقية ثمنه ويعتق باقيه قوله  
لأبارث الخ وأما الهبة والصدقة والوصية فإن علم المعطي عتق والا بيع كذا كره المؤلف في باب  
الفلس (ص) وبالحكم أن عدلين برقيقه أو رقيق رقيقه أو ولده صغير (ش) هذا عطف على  
قوله وعتق بنفس الملك الأوان والمعنى أن المسلم المكلف الحر الرشد إذا أعتقه عبودية أي  
المثلة وهي المراد بالشين ويدل على قصدها القرأتين برقيقه أو رقيق رقيقه فإنه يعتق عليه  
ولا بد من الحكم عليه بالعتق على المشهور ولا يتبعه ماله قال فيها من مثل بعبدك أو بأمواله  
أو عبدك أو ببعدك أو ولدك أو لام ولده عتقوا عليه اهـ وكذلك الأب إذا مثل برقيق ولده  
الصغير أو السفيه فإنه يعتق عليه وأما إذا مثل برقيق ولده الكبير الرشد فإنه لا يعتق عليه  
ويعرمله أرض الجنابة إلا أن تبطل منافعه فإنه يعتق على الأب ويعرّم قيمته وخرج بالعمد الخطأ  
أو العمد على وجه المدعاة فإنه لا يعتق عليه بذلك وقوله برقيقه ولو مكاتباً يرجع على سيده  
بما يزيد أرض الجنابة على الكتابة وأما ما زاد الكتابة على أرض الجنابة فإن الزائد يسقط  
انظر الطحيني ولو قال بدل لولد محجور كان أشمل (ص) غير سفيه وعمد وذمي بمثله وزوجه  
ومريض في زائد الثلث ومدين (ش) لفظ غير مرفوع لأنه فاعل عمد والمعنى أن السفيه إذا  
مثل بعبده فإنه لا يعتق عليه وكذلك العبد إذا مثل برقيقه فإنه لا يعتق عليه لأنه اتلاف المال  
السيد وكذلك الذمي إذا مثل بعبده فإنه لا يعتق عليه وأما الصبي والمجنون لا يلزمهما  
عتق بالمثلة باتفاق وكذلك الزوجة والمريض إذا مثلا برقيقه فإنه لا يعتق عليه مما زاد  
على ثلثها بل هو موقوف على رضا الزوج والورثة ويعتق عليهم الثلث فدون وليس للزوج  
الأردم ما زاد إلا الجميع لتشوف الشارع للحرية وليس كأبداء عتقها فلا رد للجميع وكذلك  
إذا مثل المدين بعبده فإنه لا يعتق عليه وهو قول ابن القاسم المرجوع إليه وظاهره ولو طرأ  
الدين بعد المثلة وقبل الحكم بالعتق ويدل عليه قول أبي الحسن أنه قبل الحكم يورث بالرق  
ويرده الدين فقوله بمثله راجع للذمي أي وغير ذمي بمثله بأن كان مسلماً بمسلم أو ذمي بمسلم  
ومفهومه لو كان دميًا بمثله لا يعتق فقوله بمثله بالضميم وعلى ضبط تث له يضم الميم وسكون  
الثلثة لا يقال يغني عنه قوله لشين لأن ما كل شين يكون مثلاً لكن ضبطه بالهاء أحسن لأنها  
محتاجون إلى تفصيل الذمي بأن يمثل بمثله (ص) يكفيع ظفر وقطع بعض أذن أو جسداً أو سن أو

المعاهد كالذي في مثله بعبد الم سلم أو الكافر فان مثله بعبد ولو مسلما لا توجب عتقه بخلاف مثله  
الذي بعبد الم سلم توجب عتقه (قوله لا الجميع لتشوف الشارع للعربية) في شرح عب فان مثلت زوجه ومن يرض بزاقد الثلث عتق  
على المريض عجل الثلث لأزيد الا ان أجازته الورثة وكذا عتق على الزوجه عجل الثلث فقط لأزيد الا برضا الزوج فان لم يرض فله رد  
الجميع انتهى المراد منه الا أن خير بأن النقل شاهد لهذا السارح لالعب (قوله المرجوع اليه) وقوله المرجوع عنه بمعنى ولا كلام  
للغرماء (قوله لان ما كل شين يكون مثله) لا يخفى أن هذا يخالف لقوله أو لا أي المثلة وهي المراد بالشين (قوله وقطع بعض اذن) وكذا  
شرطها كما نقله ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون (قوله أو سن) أي قلع سن اعلم أن في قلع السن الواحدة ولو بالسجل قولين معتمدين  
وهو يفيد ان قطع بعض السن الواحدة ولو بالسجل ليس بعتله وهو المعتمد



(قوله أو خرم أنف) هذا واضح في العبد وكذا في الأمة إذا لم يفعل لازمة (قوله أو حلق شعر أمة رفيعة الخ) هذا قول المدنيين والمعتد قول مالك أنهم مالا يعتقان بذلك أي لأن الشعر يعود إلى هيئته ويستتر الرأس بالوقاية والوجه بالتلثم إلى أن يعود أو يمنع السيد من إخراج العبد يتصرف إلى أن يعود على حاله (قوله أو رسم وجهه بنار) شامل لما إذا كان بكتابة أم لا والحاصل أن المعتد أنه متى كان بالنار فله مطلقا كان في الوجه أو غيره كما أو كتابة أو رسم بغير (١٢٣) النار فإن كان في غير الوجه فغير مثله مطلقا كتابة أو لا

وأما في الوجه فإن كان كتابة أي أنه أتى أو أنه عبد فلان فله والا فليس بمثله (قوله عداد أو أبرة الخ) المناسب بعداد أو أبرة لأن الرسم إنما يكون بهما (قوله فلا يقبل قولهما) أي فيؤدب الزوج ويعتق العبد فلو اتفقا على العمد واختلفا في قصد الشين فالقول للسيد أيضا (قوله وبالحكم جميعه) في العبارة شيء وذلك لأن الحكم إنما يتعلق بالباقي (قوله وسواء كان موسرا أو مسرا) أي فيعتبر من يعتق عليه بالسراية ما يعتبر من يعتق عليه بالمثل فإذا أعتق الذي بعض عبده الذي لم يكمل عليه وكذا المدين والزوجة والمريض في زائد الثلث (قوله أو ببعضها) أو بمعنى الواو والمعنى على الشرط والتقدير وإن أسير ببعضها فبقابلها أي من حصه الشريك يعتق ثم لا يفتق أن في بعض النسخ مقابلة وفي نسخة الشارح مقابلة بتأنيث الضمير وهو غائب على البعض وأنت الضمير العائد إليه لا كتسا به التأنيث من المضاف إليه (قوله منها أن يدفع القيمة بالفعل) هذا ضعيف والمعتد أن دفع القيمة ليس بشرط في العتق (قوله فضمير يومه للحكم المتقدم) أي لفظ الحكم المتقدم أي لا بالمعنى المتقدم لأن الحكم هنا

سجلها أو خرم أنف أو حلق شعر أمة رفيعة أو حية تاجر أو رسم وجهه بنار لا غيره وفي غيرها فيه قولان (ش) هذا شروع في أمثلة الشين الموجب للعتق منها إذا تم دفع طفر عبده لانه مما لا يخلف غالباً وظاهره أن قلع بعضه لا يوجب عتقه ومنها إذا تم دفع بعض اذن رقيقه ومنها إذا قطع بعض جسده وظاهره من أي موضع كان ومنها إذا تم دفع أسنان رقيقة واحدة أو أكثر ومنها إذا تم دفع سجل أي برد أسنان رقيقة حتى أذهب منفعتها ومنها إذا تم دفع أنف رقيقه ومنها إذا تم دفع شعر رأس الأمة الرفيعة أو حلق شعر حية العبد النبل التاجر أما غير الرفيعة وغير التاجر فقال مالك لا يعتقان بذلك لسرعة عود ذلك ومنها إذا تم دفع وجه عبده بالنار لانه شين وأما إذا رسمه بالنار في غير وجهه فإنه لا يعتق عليه فلو رسم وجه عبده بغير النار كما إذا فعله عداد أو أبرة فقال ابن القاسم لا يعتق لانه يفعل على سبيل الجمال وقال غيره يعتق فقوله لا غيره أي لا غير الوجه من الأعضاء بالنار (ص) والقول للسيد في نفي العمد (ش) يعني أن السيد إذا مثل بعبده فقال العبد مثل بي عمدا وقال السيد خطأ فإن السيد يصدق بمين وكذلك الزوج إذا مثل بزوجته واختلفا فإن القول قول الزوج بحاجم الاذن في الادب قاله سمعون إلا أن يكون الزوج أو السيد معروفين بالجراة والايذاء فلا يقبل قولهما (ص) لا في عتق عيال (ش) يعني أن السيد إذا أعتق عبده وقال على مال وقال العبد جانا ولا نية لاحدهما فإن العبد يصدق مع يمينه لأن السيد مقر بالعتق والاصل عدم المال (ص) وبالحكم جميعه ان أعتق جزأ والباقي له (ش) هذا عطف على قوله وبالحكم ان عمدا الخ يعني ان من أعتق جزأ أو أكثر أو عضوا كيد مشلا من عبده الذي يملك جميعه أو من أمته فإن الباقي من ذلك يعتق عليه بالحكم وسواء كان موسرا أو مسرا وقوله جزأ يشمل المدين والمعتق لاجل وأم الولد والمكاتب لانه عبد ما بقي عليه درهم (ص) كان بقي لغيره ان دفع القيمة يومه وان كان المعتق مسلما أو العبد وان أسير بها أو ببعضها فبقابلها وفضلت عن متروك الفلاس وان حصل عتقه باختياره لا يارث وان ابتدأ العتق لا ان كان جزأ البعض (ش) يعني ان من أعتق جزأ من عبد أو من أمة والجزء الباقي لغيره فإنه يقوم عليه بقيته ويعتق بشروط ستة منها أن يدفع القيمة بالفعل لشريكه يوم الحكم فضمير يومه للحكم المتقدم في قوله وبالحكم جميعه ويجب بر على دفعها وما وقع للشارح من عود الضمير للعتق فلعن مراده اذا كان الحكم يوم العتق بدليل آخر كلامه وما قررناه من أنه لا بد في العتق للباقي من الدفع بالفعل هو مقتضى كلام ابن الحاجب ولذلك لم يستغن باليسار الآتي وعليه فلو حكم بالتقويم ولم يدفع الثمن ثم مات العبد فإنه يكون مبعضا ولا يلزم الشريك بدفع ما قوم به لانه لم يعتق عليه ولا يخالف ذلك ما قاله ابن الماحشون من أعتق وله ديون على حاضر ملى وأمد ذلك قريب أنه يقوم ويتبع بذلك في ذمته لانه لم يتعرض للعتق وإنما تعرض للتقويم وتقدم انه لا يعتق الا بالدفع

باعتق ودفع القيمة وما تقدم بالعتق فقط وهذا اذا قصر العتق على نصيبه وان عمه في جميع العبد فالقيمة يوم العتق (قوله من أعتق) أي حصته (قوله وله دين على حاضر) مفهومه انه لو كان على غائب مطلقا كان غائبا غيبة بعيدة أو قريبة ولو لم يلبس لا يقوم عليه وفي شرح عب مثله وفي شرح شب خلافة لانه قال ويدخل ماله في دين على ملى حاضر أو غائب قريب أو غائبا لا كدبر ومعتق لاجل وانتظر أتى وبغير شازد وانظر ما حد القرب والظاهر ترجيح كلام شب وبقيت بقرب الغيبة (قوله انه يقوم ويتبع ذلك في ذمته) أي فان ظاهره انه حكم بالاتباع وان العتق تم بالفعل ولا يتوقف عن دفع القيمة وقوله لانه لم يتعرض للعتق أي لم يذكر ان العتق يحصل مع







( قوله ولم يقوم على ميت لم يوص ) أي ولم يعلم بذلك حتى مات ( قوله لم يوص ) فإن أوصى بكل عليه كما قال شارحنا ويجعل عليه التقويم في ثلثه أن آمن والاوقف ( قوله يعني أن من أعتق الخ ) الحاصل أن ما قاله المصنف يجري في ثلاث صور وهي إذا أعتق في صحته أو في مرضه واطلع عليه بعد موته أو أوصى بالتقويم بعد موته وأما ما أعتقه في صحته أو مرضه واطلع عليه في مرضه فإنه بكل عليه وإن لم يوص ويجعل التقويم إذا كان ماله مأمونا وإن كان غير مأمون أخر التقويم بعد موته وإن لم يطلع عليه إلا بعد موته فإن التكميل لا يكون إلا بوصية والحاصل أن الجزء المعتق في الصحة من ( ١٣٥ ) رأس المال مطلقا يطلع عليه في المرض أو بعد الموت وأما التكميل عليه في الثلث

في الأول دون الثاني فلا تكميل مالم يوص فإن أوصى فالجزء من رأس المال والتكميل في الثلث وأما المعتق في المرض فن الثلث أصلا وتكميلا ولا يكمل إن اطلع عليه بعد الموت مالم يوص فالجزء في الصحة من رأس المال مطلقا وفي المرض من الثلث مطلقا والتكميل حيث قبل به سواء في الصحة أو في المرض من الثلث فقط والثلث حيث قبل به فيه التفصيل بين كون المال مأمونا أم لا فيجوز في الأول ويؤخر في بعد الموت في الثاني فتدبر فإن قلت بين مفهوم قوله آمن وبين منطوق قوله ولم يقوم على ميت نوع مخالفة إذ مفاد الأول التقويم بعد الموت وإن لم يوص ومفاد الثاني خلافه مع أن كلامهم مامعته لانه نص المدونة والجواب أن الأول فيما إذا اطلع عليه قبل الموت والثاني فيما إذا اطلع عليه بعد الموت فلا مخالفة ( قوله ونقض له بيع منه ) أي ونقض لأجل التقويم على المعتق الموصر بيع حصل منه أي من الشريك الذي لم يعتق حصته ولو تعدد كأن يباعه من اشتراه منه

مأمونا أم لا ( ص ) ولم يقوم على ميت لم يوص ( ش ) يعني أن من أعتق في صحته شقصا له في عبد وباقية لغيره فلم يقوم عليه حتى مات ولم يوص بالتقويم في العبد فإنه لا يقوم عليه حيث لا يملك الموت انتقلت التركة للورثة فصار كمن أعتق ولا مال له والمعتق لا يقوم عليه وأما أن أوصى بكل عليه ( ص ) وقوم كاملا بعماله بعد امتناع شريكه من العتق ونقض له بيع منه وتأجيل الثاني أو تدبيره ولا ينتقل بعد اختياره أحدهما ( ش ) هذا عام في جميع مسائل التقويم على الشريك المعتق والمعنى أن من أعتق شقصا له في عبد في صحته أو في مرضه فإنه يقال لشريكه أعتق نصيبك فإن أعتقه فلا كلام وإن امتنع من العتق فإنه يقوم العبد كاملا بماله على أنه رقيق لا يعتق فيه لأن في تقويم البعض ضررا على الشريك ويعتق بعضه يمنع انتزاع ماله لانه تبع له الآن يستثنيه السيد وكذلك يقوم بولد الذي حدث له بعد العتق وكذلك الأمة تقوم بماله وولدها ويعتبر ماله يوم يقام عليه في المحل الذي وقع فيه العتق ومحل تقويم العبد كاملا إذا أعتقه بغير إذن شريكه ولا تقوم حصته الشريك فقط على أن البعض حر ومحلها أيضا إذا اشترياه معا مالا واشترياه في صفقتين فلا يقوم كاملا ومحلها مالم يبيع الثاني حصته بأن يعتق الثاني بعض حصته بعد عتق الأول جميع حصته أو بعضها فيقوم على الأول البعض الباقي من حصته الثاني فقط لأن من جتته أن يقول انما يقوم على كاملا إذا كان الولاء كله لي وأما حيث صار لشريك بعض الولاء فلا يقوم كاملا ولو أن الشريك الغير المعتق باع حصته أو أعتق نصيبه إلى أجل أو دبر حصته بعد أن أعتق الآخر حصته من عبده أو أمته بتلا وهو مملوك فإن ذلك البيع من الشريك ينقض لأجل التقويم وسواء كان الشريك عالما بالعتق أو جاهلا وكذلك ينقض العتق المؤجل والتدبير لأجل العتق الأول وكذلك تنقض كتابة الثاني ويقوم قناني هذه الأمور فلا بد برأى أحد الشريكين أو لاثم أعتق الثاني بتلا فتقوم حصته المدبر على من أعتق بتلا وإذا اختار الشريك الغير المعتق العتق أو التقويم على شريكه فإنه لا ينتقل بعد ذلك عما اختاره من ماله إلى غيره وسواء اختار من قبل نفسه أو غيره شريكه الذي أعتق أو الحالك لانه إذا اختار التقويم ثم قال اختار العتق لم يكن له ذلك لانه لما ترك حقه في العتق وجب التقويم على الأول فصار حقه أن شاء ترك وإن شاء تمسك به وهذا قول مالك في المدونة والعينية وهو المشهور فلا يختار العتق أولا ثم أراد التقويم لم يكن له ذلك بخلاف فالضمير في له للتقويم والعتق أي ونقض لأجل التقويم والعتق بيع منه أي صادر من الشريك الذي لم يعتق حصته سواء باع المعتق أو لاجنبي ومتى نقض البيع الصادر منه نقض ما بعده من البياعات ومحل النقض إذا باع لاجنبي مالم يعتقه لاجنبي وتنظير في ذلك غير ظاهر وعلة نقض

أيضا وحل نقض البيع مالم يقوته المشتري بمقوت من مقوتات البيع الفاسد كما يفيد كلام أبي الحسن ( قوله أو تدبيره ) وكذا كتابته كما قال شارحنا أي ويقوم قناني الثلاثة على المعتق الموصر مثلا ويكون لسيد حصته من القيمة لانه لما نقض عتقه وما بعده فكأنه لم يحصل منه ذلك ( قوله ولا ينتقل الخ ) أي مالم يرض الآخر ( قوله يقوم بولد ) أي من أمته ( قوله ومحلها مالم يبيع منه الثاني الخ ) ومحلها أيضا مالم يلزم له النقض الحاصل بالتقويم لخصته مفردة ( قوله لأن من جتته الخ ) إلا أن هذا إذا تأخر الحكم على الثاني بالعتق حتى حصل له مانع من فلس ونحوه والالم يقوم البعض الباقي على الأول بل يعتق على الثاني بالسراية ( قوله وهو المشهور ) مقابله لا يقال ( قوله وتنظير في ذلك الخ ) أي أن ز نظر فيما إذا أعتق المشتري لاجنبي بين النقض وعدمه



(قوله ان المشتري دفع عوضا في شيء وجب فيه القيمة وهي مجهولة) أي فالشريك باع القيمة التي كان يأخذها من المعتق وهي مجهولة بذلك الثمن المعلوم الذي أخذه من المشتري والحاصل ان في ذلك بيع المجهول بالمعلوم وهو لا يصح (قوله حكم) أي الشرع وفي شرح عب واذ احكم الحاكم أو الشارع وان لم يكن حكم الحاكم والصواب ان المراد حكم الحاكم كما أفاده بعض الشيوخ وعند التأمل يظهر لك صحة ذلك من فهم المعنى (قوله لكونه معسرا يوم القيام) أي سواء كان موسرا يوم العتق أو معسرا (قوله فهو بمثابة الحكم بعدم التقويم) المناسب للفظ فهذا بمثابة الحكم بمنع (١٣٦) التقويم (قوله أي كعسره قبل الخ) أي بأن كان المعتق معسرا يوم العتق

وقوله قبل الحكم الخ المناسب أن يقول كعسره يوم العتق ولم يحكم عليه بمنع التقويم ثم أي سر وقوله أي بعد العسر وقبل الحكم عليه بالتقويم المناسب أن يقول وقبل الحكم عليه بعدم التقويم والحاصل انه في الاولى حصل اليسار بعد حكم الحاكم بعدم التقويم لاجل عسر المعتق مضى الامر ولا تقويم وأما مسألة كقبلة فعناها أنه كان معسرا يوم العتق وحصل اليسار قبل الحكم عليه بعدم التقويم فلا تقويم بالشريطين المذكورين هذا هو محور برهاتين المسئلتين (قوله قبل الحكم الخ) أي فقي حكم بالتقويم وان لم يحكم بالعتق فتكون أحكامه كالحر لا كالقن وقوله كالعبد الذي لا عتق فيه انما قال ذلك الشارح لانه قن فلا يضح التشبيه وحاصل الجواب ان المراد كالقن الذي لا عتق فيه أصلا لا تغاير المشبه والمشبه به وقوله بناء الخ أي الذي مشى عليه المصنف أي لا بناء على أنه يعتق عليه حصة شريك بدون حكمه بتقويم الذي هو خلاف ما مشى عليه المصنف وقوله وبعبارة الضمير الخ هذه العبارة مغايرة للعبارة التي قبلها وقوله وأحكامه قبل تمام عتقه الخ لا يخفى ان هذا صادق بتصورين أي صادق بما قبل الحكم

البيع ان المشتري دفع عوضا في شيء وجب فيه القيمة وهي مجهولة قاله ابن المواز وهذا بخلاف الهبة والصدقة يعني فلو وهب التمسك نصيبه من رجل أو تصدق به عليه بعد العتق جاز ذلك ولم ينقض وكان التقويم للموهوب له وهذا ما لم يخالف الواهب انه ما وهب لتكون له القيمة أما ان حلف انه ما وهب لتكون له القيمة فهو أحق به من الموهوب له وضمير أحدهما للعتق والتقويم المفهومين من قوله وقوم كما لا بعد امتناع شريك من العتق (ص) واذ احكم بمنعه لعسره مضى (ش) أي واذ احكم الشرع بمنع تقويم حصة الشريك الذي لم يعتق على الشريك المعتق لكونه معسرا يوم القيام مضى ذلك أي انه لا يقوم عليه فالمراد بقوله حكم أي الشرع لان الحاكم حكم به اذ لا يتوقف ذلك على حكم الحاكم وفي بعض النسخ يبيعه أي واذ احكم بجواز بيع ما بقي من العبد لاجل عسر المعتق ثم أي سر قبل البيع فان الحكم ينقذ ويجوز البيع والحكم بالبيع مستلزم لمنع التقويم فهو بمثابة الحكم بعدم التقويم فلا فرق بين النسختين (ص) كقبلة ثم أي سر ان كان بين العسر وحضر العبد (ش) الضمير في قبله يرجع للحكم أي كعسره قبل الحكم بمنع التقويم ثم أي سر بعد ذلك أي بعد العسر وقبل الحكم عليه بالتقويم فانه لا يقوم عليه بشرطين الاول أن يكون المعتق بين العسر بأن يعلم عسره الناس والشريك الذي لم يعتق لان العبرة بيوم العتق الثاني أن يكون العبد حاضرا حين العتق فان لم يكن بين العسر وقوم لا احتمال أن يكون هذا اليسر هو الذي كان حين العتق لان الفرض انه أي سر وانما اشترط حضور العبد لانه اذا كان حاضرا حين العتق علمنا ان الحكم بمنع التقويم انما هو للعسر لا لتعذر التقويم لان الحاضر لا يتعذر تقويمه بخلاف الغائب فاذا قوم والمعتق موسر قوم عليه وكأنه أعنتق الآن في حال يسره ومثل حضور العبد ما اذا كان غائبا غيبة يجوز النقد فيه بالشروط قال ابن القاسم وان كان العبد قريب الغيبة مما يجوز في منعه اشتراط النقد في بيعه لم تقويمه اذا عرف موضعه وصفته وبنقد القيمة لجواز بيعه اه (ص) وأحكامه قبله كالقن (ش) يعني ان المعتق بعضه أحكامه قبل الحكم بتقويم باقيه كالعبد القن الذي لا عتق فيه في شهادته وحنانيته وحدوده بناء على انه انما يعتق بالحكم وهذا ما عدا الوطع بالنسبة للأنثى فلا يجوز له وطؤها لانها مبيعة واذ مات يكون ماله للمالك البعض وبعبارة الضمير في قبله راجع للعتق أي قبل تمام عتقه وهو أحسن من عوده على التقويم لانه قد يقوم وينتفع من التقويم مانع (ص) ولا يلزم استسعاء العبد ولا قبول مال الغير ولا تخليد القيمة في ذمة المعسر برضا الشريك (ش) يعني ان من أعنتق بعضه في عتبه لا يملك غيره ولم تقوم حصة شريكه عليه لكون المعتق معسرا فانه لا يلزم العبد أن يسعى على بقية قيمته ليخلص نفسه ولا يلزمه أن يقبل مال الغير ليعتق به نفسه وكذلك لا يلزم أحد الشريكين أن يقبل مال الغير ليعتق به العبد وكذلك لا يلزم الشريك المعتق حصته

بالتقويم وبما بعد الحكم بالتقويم وقبل الحكم بالعتق فظهر مخالفة هذه العبارة لما قبلها

(قوله وينع من التقويم مانع) المناسب أن يقول لانه قد يقوم وينتفع من الحكم بالعتق مانع فحاصل العبارة الثانية أنه لا يكون كالحر الا اذا حصل حكم بالعتق وبالتقويم وقبل وجود الامرين معا لصادق بوجود أحدهما وهو الحكم بالتقويم كالقن (قوله استسعاء العبد) فاعل يلزم قوله فانه لا يلزم العبد أن يسعى والسعي ليست للطلب أي سعى العبد أي كسبه ليخلص نفسه ان طلب سيده منه ذلك وكذا ان طلب العبد ذلك لا يلزم سيده اجابته



(قوله الآن بيت الثاني الخ) أى أو يعتق لأجل قبل الأجل الأول أو لمثله فنصيب الأول باق على حاله وأما لو أعتق الثانى لأجل أبعد من الأجل الأول فيبطل تأجيله عند أجل الأول ويقوم عليه عنده (قوله فقيه أربعة أقوال) أولها ما علمته من قول ابن الماجشون وسخنون الثانى أحد قولى ابن القاسم ان شاء أجاز وتمسك بنصيبه وان شاء اتبعه (١٣٧) بقيمة نصيبه وان شاء قاواه على أنه ان وقع

عند المدبر اتبعه بما وقع عليه به الثالث قول مطرف ان شاء تمسك بنصيبه وان شاء قاواه فان صار للمدبر بيع منه بنصف ما وقع به عليه كان أقل من نصيبه أو أكثر وبقي الباقي مدبرا وان صار لغير المدبر كان رقيقا كله أصبح وهو القياس قال والاستحسان ان صار للمدبر لم يبيع منه الا نصفه فأقل فان لم ينف نصفه بما وقع به عليه في المقواة اتبعه بالباقي في ذمته وهو القول الرابع (قوله والمناسب قول ابن الماجشون) أى لما فيه من دفع الكلفة عن المدبر لانه على القول الثانى قد يتبعه شريك بقيمة نصيبه وفيها مشقة وكذلك لما في المقواة من المشقة على المدبر المعسر على الثالث والرابع (قوله ان شاء الشريك أمضى) أى يديره أى في حصته وحصته الشريك رقيقا عن تدبيره لكون المدبر معسرا فهو مدبر البعض (قوله وقال شريكى يعلم ذلك) لا يخفى ان ذلك ليس بقيد بل المراد ان الشريك أنكر العيب (قول فان العبد المعتق بعضه يقوم الخ) أى يقوم نصيب الشريك (قوله ولا مفهوم لقوله ان احتج) أى باعتبار الفسقه وان كان له مفهوم بحسب لفظ المصنف ولذلك حله أولا بحسب ما يقتضيه الظاهر حيث قال فان وفى الخ (قوله لانه مال من أمواله) أى بل ربما كان يبيع أولى من الدراهم وغيرها وهذه

من العبد اذا كان معسرا تخليد القيمة في ذمته في حال رضا شريكه باتباع ذمته بقيمة نصيبه الى أجل معلوم لان من شرط وجوب التقويم أن يكون المعتق موسرا والجار والمجور وفي قوله رضا الشريك حال من تخليد أى حال كون التخليد برضا الشريك أى الى أجل معلوم وأما الى يسره فلا يتوهم لانه يبيع الى أجل مجهول (ص) ومن أعتق حصته الى أجل يقوم عليه ليعتق جميعه عنده الآن بيت الثاني فنصيب الأول على حاله (ش) يعنى ان من أعتق حصته الى أجل قريب أو بعيد فانه يقوم عليه نصيب شريكه الا أن ليعتق جميع العبد عند الأجل لان المقصود تساوى الحصتين فلا يعجل عتق نصيب المعتق الا أن لانه خلاف الواقع ولا نصيب شريكه لانه تابع الآن بيت الثاني نصيبه من العبد فان نصيب الأول يبقى على حاله رقا الى أجل يعتق عنده وأفهم قوله حصته انه مشترك بينه وبين غيره أموالا كان ملك جميعه ودبر بعضه لسرى التدبير في باقيه فالتظاهر أنه يجري مثل ذلك في العتق لأجل بل هو أمين من التدبير فاذا أعتق بعض عبده لأجل سرى العتق في باقيه كما مر في قوله وعتق عضو (ص) وان دبر حصته بقاؤه يهرب كله أو يدبر (ش) يعنى ان الشريك الموسر اذا دبر حصته في العبد بغير اذن شريكه فانما يتقوا بان العبد أى يترافعا فيسه الى أقصى قيمته بأن يقوم قيمة عدل ثم يقال لا تمسك أنسلم بهذه القيمة أو تزيد فان زاد قبل المدبر أنسلم بهذه القيمة أو تزيد هكذا حتى يقف فان أخذ المدبر بقى كله مدبرا وان أخذه غيره بقى كله رقيقا قال اللخمي وفيه جنوح الى من أجاز بيع المدبر فان كان الذى دبره معسرا فقيه أربعة أقوال والمناسب قول ابن الماجشون وسخنون وهو الذى صدر به الشارح وهو ان شاء الشريك أمضى وان شاء رد تدبيره وان دبر باذن شريكه جاز ذلك أى مضى ذلك ولا تقويم ولا مقواة (ص) وان ادعى المعتق عيبه فله استحلافه (ش) يعنى ان المعتق لخصته في العبد اذا ادعى على شريكه التمسك بالرق ان العبد معيب أى فيه عيب خفى كسرقة أو باق أو ما أشبه ذلك يريد بذلك نقص قيمته وقال شريكى يعلم ذلك العيب والشريك ينكر العلم فلن أعتق حصته أن يحلف شريكه حينئذ لانها دعوى بمال فان نكل حلف الا أنكره معيب بما يعينه فيه ويقوم معينا (ص) وان أذن السيد أو أجاز عتق عبده جزأ قوم في مال السيد وان احتج لبيع المعتق يبيع (ش) يعنى ان العبد المشترك بين حرو عبدا اذا أعتق العبد حصته باذن سيده أو بغير اذنه الا أنه لما بلغه فعل عبده أجاز له فان العبد المعتق بعضه يقوم في مال السيد الا على لانه لما أذن لعبده في العتق أو أجاز له ما بلغه فكان هو الذى أعتق في الحقيقة لان الولاءه فان وفى مال السيد بقيمة العبد فلا كلام والافساح العبد الا على في تركة النصف الذى بقى من العبد المشترك لان العبد الا على مال من أموال السيد فلو قال السيد قوموه في مال العبد فانه لا يحجب الى ذلك قاله ابن القاسم ولا مفهوم لقوله ان احتج بل له يبيعه ولولم يحتج لانه مال من أمواله (ص) وان أعتق أول ولد لم يمتسك الثانى ولومات (ش) يعنى أن من قال لامته أول ولد تلده فيه فهو حر فان أول ولد تلده حر ولو نزل ميتا فلو خر جامعاه مستويين عتقهما معا فلو شككنا في أولهما خر وجاعتهما معا أيضا قوله ولومات لو افترض والتقدير أى لو فرض موته في بطن أمه فخرج ميتا والضمير في مات

المسئلة كثيرا ما تقع في المعابة فيقال في أى موضع يباع السيد في عتق عبده ومفهوم المصنف انه ان لم يعلم السيد حتى أعتقه ولم يستثن ماله نفذ عتقه وكان الولاء للعبد دون سيده ان استثنى ماله بطل عتقه لبعده (قوله لم يعتق الثانى)



هنا معطوف محذوف التقدير لم يعتق الثاني وعنى الاول حينئذ لا حاجة الى أن يقال ان المناسب في ولومات الاظهار كما هو مذهب  
البصريين وان كان هو المناسب لـ ل شارحنا (قوله وان لا كثر الحمل) من حين انقطاع ارسال الزوج عليها (قوله وهي ظاهرة الحمل  
الخ) الاولى العموم ثم وجدت عن ابن عب ما قلته فقلت الحمد ويقيدها بغير ظاهرة الحمل وو جدت ما يؤيده بل هو الاولى لان ظاهرة الحمل  
أمرها ظاهر وذلك لان قوله وان أعنت جنيئا (١٣٨) يدل على أنها حامل والحاصل ان المناسب أن يكون كلام المصنف بتمامه

في غير ظاهرة الحمل والاستثناء متصل وذلك لان المستثنى منه يؤخذ عاما بحسب ظاهره أي كان هناك زوج مرسل عليها أم لا فاستثنى منه قوله الازوج مرسل عليها فيقول الامر الى ان ما قبل الاستثناء الزوج غير مرسل عليها فيحكم بالحريته وان لا كثر الحمل وما بعد الاستثناء الزوج مرسل عليها وقوله أو دبره إشارة الى ان في المصنف حذفاً (قوله فلا قل) حقه أن يقول فلا قل أقله ومن المعلوم ان أقل الحمل ستة أشهر أو ما في حكمها كنقص الخمسة الايام لان ما نقصته الخمسة الايام يعطى حكم الستة وحينئذ فغنى قوله فلا قل أي كن تأتي به ستة أشهر الاستاء أيام أو سبعة أو أكثر والحاصل انه اذا كان هناك زوج مرسل عليها فلا يتحقق وجوده الا اذا أنتبه لأقل من الستة وما في حكمها (قوله والحال انها غير ظاهرة الحمل) أي وأما ظاهرة الحمل فلا اشكال فيها قال بعض شيوخنا ولا فرق بين ذات الزوج وغيرها وقوله ثم ان الاستثناء منقطع قد تقدم انه متصل لان ما قبله يتناول لفظاً وقوله لان الخ تعليل غير ظاهر (قوله فانها تباع للغرماء على المشهور) ومقابل ما خالف فيه المغافري ما لا كاشحه

عائد على الاول لا الثاني الذي هو أقرب مذكور لان المعنى بأي ذلك اذا تأنى المبالغة مع عود الضمير الى الثاني (ص) وان أعنت جنيئا أو دبره فحر وان لا كثر الحمل (ش) يعني ان السيد اذا أعنت ما في بطن أمته التي ليست بفراشه أو دبره يريد وهي ظاهرة الحمل يومئذ فانه يكون حراً في الاول ومذبراً في الثانية ولو أنت به لا كثر أمداً للحمل وتقسم الخلاف في أكثره هل أربع أو خمس وقوله (الازوج مرسل عليها فلا قل) يشير به الى أن الامه اذا كان لها زوج مرسل عليها أي حاضر متمكن منها فأعنت سيدها ما في بطن أمها أو دبره والحال انها غير ظاهرة الحمل يومئذ فانه لا يعتق حينئذ الاما أنت به لأقل من أمداً للحمل أي لأقل من ستة أشهر من يوم العتق ولا مفهوم لزوج أي أو سيد مرسل عليها كالأعتق السيد ما في بطن أمه عبده والسيد الذي هو العبد مرسل عليها فقوله وان أعنت جنيئا يتبادر منه كون الامه حاملاً بمن أعنته أو دبره ثم ان الاستثناء منقطع لان الاول ليس لها زوج مرسل عليها (ص) وبيعت ان سبق العتق دين ورق (ش) ليست هذه المسئلة من مسائل أم الولد وصورته ان السيد أعنت ما في بطن أمته في صحته وعليه دين استحدثه قبل العتق أو بعده ثم قام عليه غرماء فانه لا يخلو اما أن يقوموا عليه قبل الوضع أو بعده فان قاموا قبل الوضع وقد استحدث الدين قبل العتق فانها تباع للغرماء قولاً واحداً وان كان استحدثه بعد العتق فانها تباع للغرماء على المشهور وفي الحالتين يباع ولدها معها اذا لا يجوز استثنائه وان قاموا بعد الوضع فان كان الدين سابقاً على العتق فانها تباع أيضاً هي وولدها ان لم تنف بحقهم وان كان العتق هو السابق فانها تباع وحدها والولد حر يعتق من رأس المال وسواء ولدته في مرض السيد أو بعد موته ولكن لا يفارقها وبهذا يتبين لك ان مراد المؤلف بقيام الغرماء بقيامهم بعد الوضع لانه هو الذي فيه التفصيل من كون الدين سابقاً على العتق أو لاحقه فقوله وبيعت أي الامه التي أعنت جنيئها ولو قال وبيع بلائها ليعود الضمير المستتر الى الولد بشرط أن يكون قيامهم بعد الوضع ان مطابقاً للنقل وأما الامه فتباع على كل حال فلم يذكروا لانها مال من أمواله فلم يحتج لذكرها وقد يقال ان المؤلف نص على المتوهم بأن يقرأ قوله ديناً بالنصب مفعول سبق والفاعل هو العتق ووقف على دين على لغز ببيعة فلم يرعه بالالف وقرأ ان سبق من غير واو النكابة ومن باب أولى أن تباع فيها اذا سبق الدين العتق وقوله ورق جواب عن سؤال مـ در أي كيف تقولون ان الام تباع مع ان جنيئها قد تجرد فأجاب بقوله ورق لكن ظاهره ولو كانت قيمة أمه تنفي بالدين وليس كذلك ويمكن أن يقال ورق حيث تناوله البيع وهو اذا كانت قيمة أمه تنفي بالدين لا يتناوله البيع فلا اشكال (ص) ولا يستثنى ببيع أو عتق (ش) يعني ان الجنين لا يجوز استثنائه في بيع كهذه المسئلة ولا في عتق كما اذا أعنت حاملاً فان جنيئها يكون حراماً وهذا بخلاف الوضعية كما يأتي في بابها في قوله والحمل في الجارية ان لم يستثنه والصدقة والهبة كالوضعية (ص) ولم يجز اشتراء ولي من

فقال لا تباع في دين استحدثه بعد العتق حتى تضع (قوله لانه الذي فيه التفصيل الخ) أي فاذا كان الدين سابقاً على العتق فتباع هي وكذا ولدها ان لم تنف بحقهم وأما اذا كان العتق سابقاً فانها تباع وحدها فقط ولا يباع الولد قطعاً فرجع التفصيل للولاد لا هي (قوله فتباع على كل حال) أي فلا معنى للتفصيل وقوله وقد يقال جواب عن ذلك الاعتراض (قوله ويمكن أن يقال الخ) هذا الكلام لا يناسب ما قبله لانه على هذا المعنى لا فرق يعلق بالولد فلا يناسب ذكر قوله ورق فان الذي يناسب قوله ورق المقيد بقوله حيث تناوله المبيع انما يكون اذا تقدم الدين العتق والحال ان القيام بعد الوضع (قوله والصدقة والهبة كالوضعية)



فإذا أوصى أو تصدق بها على شخص أو وهبها له فيصح استثناء جنينها فإن أعتقها المعطي يفتح الطاء مرة حاملا بعبء في الصور الثلاث (قوله أو غيره) كالوصي ومقدم القاضي (قوله فإن اشتراه غير عالم الخ) وأما لو اشتراه عالما لم يعتق على السيد كان على العبد دين مستغرق أم لا أي ولا يعتق على المأذون أيضا على ما يتبادر منه ويحتمل أن يعتق عليه وهو الموافق لما المصنف في الوكالة والقراض وعلى الأول فالفرق بين المأذون وبين الوكيل وعامل القراض أن المأذون عبد السيد فأنه في التجارة يشمل شراء قرابته أي وله اشتراك ماله وإن لم يعزله من الأذن ولا كذلك الوكيل وعامل القراض فإنه انما ينزع ماله ما يعزله مما من الوكالة (تنبيه) لا يلزم الولي ما اشتراه لمجوره مما يمنع شراؤه فليس كوكيل الشراء إذا خالف (قوله) (١٣٩) ولادين على المأذون يحيط بماله) أي فإن كان

عليه دين محبط لم يعتق على سيده  
لتعلق حق الغرماء بما دفع من المال  
في غنمه (قوله ان استثنى ماله) أي  
اشترط المشتري مال العبد إذا  
الاستثناء الحقيقي انما يكون لبائع  
سابق ملك وهذا المريد شراء (قوله  
وهذا اذا كان الثمن عينا) أي لزوم  
الثمن وعدم نقض البيع (قوله وأما  
ان كان عرضا) أي في صورة عدم  
استثناء ماله ثم لا يخفى أن عبارة  
اللاقى أحسن ونصه وهذا اذا  
كان مثليا أو موصوفا في الذمة وأما  
إذا كان مقوما معينا فإنه يرجع  
في العبد اذا كان قائما وقيمته ان  
فان (قوله تأمل) أي تأمل ما قلناه  
تجده ظاهرا لأنه من أفراد ما من  
قول المصنف وفي عرض بعرض  
مما خرج من يده أو قيمته (قوله وقد  
تم عتقه عجز رد الشراء) راجع  
للصورتين استثناء المال وعدمه  
ثم أقول لا يخفى أن قوله وقد تم عتقه  
بعجز الشراء ينافي ظاهر قول  
المصنف لتعتق فإنه يقتضي أنه  
لا بد من صيغة اعتاق والموافق  
له العبارة الثانية المشار لها بقوله  
وبعبارة الخ والراجح كما أناه بعض  
الشيوخ العبارة الثانية فقوله

يعتق على ولد صغير من ماله ولا عبد لم يؤذن له شراء من يعتق على سيده (ش) يعني أن الولي سواء  
كان أباً أو غيره لا يجوز له أن يشتري من يعتق على ولد صغير في حجره مال الصغير لأن ذلك اتلاف  
لماله فإن وقع ذلك فإن البيع لا يتم وسواء كان الولي عالما بأنه يعتق على مجوره أم لا ومثل  
الصغير السفه وكذلك العبد الغير المأذون له لا يجوز له أن يشتري من يعتق على سيده إذا  
ملكه لأن ذلك اتلاف لمال السيد فإن وقع لم يعتق عليه ولا على سيده إلا أن يجزئه ومفهوم  
قوله لم يؤذن له أنه ان كان مأذونا له واشترى من يعتق على سيده فتارة يكون الأذن في اشتراؤه  
بعينه وهذا يعتق على سيده لأنه كالوكيل عنه وتارة يكون الأذن له في التجارة فإن اشتراه غير  
عالم بعتقه على سيده ولادين على المأذون يحيط بماله عتق على سيده والا فلا وتارة يكون مأذونا  
له في شراء عبد من غير تعيين وينبغي أن يفصل فيه كما في الذي قبله وأما المكاتب فلا يعتق من  
اشترى من يعتق على سيده ولا يعتق على السيد إلا ان عجز المكاتب كما باقي في الكتابة لأنه ليس  
له انتزاع ماله بخلاف المأذون (ص) وان دفع عيدا مالا لمن يشتريه به فإن قال اشترى لنفسك فلا  
شيء عليه ان استثنى ماله والا غرمه (ش) يعني أن العبد اذا دفع مالا لرجل يشتريه به من  
سيده وقال له اشترى لنفسك ففعل فالبيع لازم فإن كان المشتري استثنى مال العبد فلا شيء  
عليه للبائع أي لا يغرم الثمن ثانية للبائع لأنه استثنى ماله فان لم يستثنه فإنه يغرم الثمن ثانية للبائع  
لأنه لم يستثن ماله فقد اشتراه بمال السيد لأن العبد لا يتبعه ماله في البيع بخلاف العتق قال  
أبو الحسن وهذا اذا كان الثمن عينا وأما ان كان عرضا فللسيد العبد أن يرجع في عين عبده ان  
كان قائما فان فاعلى المشتري قيمته انتهى وبما أن المشتري قد اشترى سلعة بسلعة  
فاستحق السلعة التي دفعها المشتري فللسيد العبد أن يرجع في عين عبده تأمل (ص) كاعتقني  
(ش) التشبيه تام والمعنى أن العبد اذا دفع مالا لا يشترى به به من سيده ويعتقه ففعل  
فالبيع لازم فإن كان المشتري استثنى مال العبد فإنه يعتق ولا يغرم المشتري الثمن ثانية للبائع  
وان لم يستثنه فإنه يغرم الثمن ثانية للبائع ولا يرجع بشئ منه على العبد وقد تم عتقه بعجز  
الشراء وقوله (وبيع فيه) يرجع للصورتين وهما قوله اشترى لنفسك أو اشترى لتعتقني منه ولم  
يستثن ماله والمشتري لا مال له فإن العبد يباع في غنمه في الحالتين إلا أن يبيع بعضه بالثمن  
فيعتق بقيته ولو بقي من الثمن شيء بعد بيع جميعه كان في ذمة الرجل وأشار بقوله (ص) ولا  
رجوع له على العبد والولاء (ش) إلى أن العبد اذا دفع المال لرجل وقال له اشترى به وأعتقني  
ففعل ولم يستثن ماله فإن البيع لازم ويعتق عليه بعجز الشراء ولا يرجع المشتري على العبد

(١٧ - خشي ثامن) وقد تم عتقه ضعيف (قوله وبيع فيه) أي ولو أنفذ عتقه لأنه معسر وعتقه مردود كما قال ذلك في (قوله  
فان العبد يباع في غنمه) حاصله أنه اذا كان العبد يباع بقدر غنمه فالأمر ظاهر وان يبيع بأقل اتبع المشتري بالباقي وان كان الثمن يوفي بنصف  
العبد فإنه يباع نصفه والنصف الثاني حر على ما قاله الشارح من أن العتق بعجز الشراء فقوله فيعتق بقيته أي فلا يكون حرا لا بقيته لما  
تقدم أنه يكون حرا بعجز الشراء وهذا ظاهر في الصورة الثانية وأما بالنسبة الأولى فيقول فيرق بقيته (قوله ولا رجوع له على العبد) رجع  
الشرح لمسألة لتعتقني دون مسألة لتشتريني أي ورجوعه للأولى أولى أي فإذا قال له اشترى لنفسك ولم يستثن ماله وغرم المشتري الثمن  
وأحدث في العبد صيغة العتق فإن له الولاء ولا رجوع له (قوله ويعتق عليه بعجز الشراء) تقديم أنه ضعيف والراجح خلافه وقوله ولا يرجع الخ



الناسب تأخير عن قوله ويغرم الثمن ثمانية للبائع كما هو ظاهر ( قوله وبعبارة الخ ) تقدم أن هذه هي المعول عليها ( قوله يقال الشراء الخ ) الأولى في الجواب أنه لما استثنى ماله آل الأمر إلى أنه ملك نفسه فصحت وكالته وصح البيع وأما قوله الشراء فصولي فلا يتم لأن العبد قد أذن له ابتداء فليس قضيوا لاسلما أنه فصولي لكن شراء الفصولي صحيح وظاهر قول الشارح وقد أجاز وصح البيع بقيمة أن شراء الفصولي فاسد مع أنه صحيح ( قوله لأنه استثنى ماله ) علة لصحة البيع لأجل الإجازة أي انما صح البيع لأنه استثنى ماله وبهذا التقرير يدفع ما يقال إن علة الصحة

( ١٣٠ )

وكانه قال صح الإجازة وحينئذ فلا تحتاج صحة البيع للتعليل بقوله لأنه استثنى ماله فنقول علة لمجموع المعلن وعلمته ( قوله ولا يقال ) هذا وارد على قوله فصح البيع أي لا معنى لصحة البيع الأول كان العبد ملك نفسه والحال أن العبد لا يملك نفسه وحاصل الجواب لا نسلم أن العبد لا يملك نفسه فقوله لانا نقول الخ جواب بالانع ( قوله في مرضه ) أي مرض موته ( قوله ولم يحملهم الثلث ) مفهومه ع - دم القرعة حيث حملهم وهو وظاهر فيما إذا أعتق أو أوصى بعتق من سماه أما إذا أوصى بعتق عبيد ولم يسمهم كما إذا قال أعتقوا عشرة عبيد من عبيدي وكان الثلث يحمل عشرة من عبيده فلا بد من القرعة ( قوله أو أوصى بعتق ثلثهم ) لا مفهوم لثلثهم لقول المدونة من قال ثلث رقيق أحرار أو نصفهم أو ثلثهم عتق منهم ما سمى بالقرعة إن جملة الثلث والأفاحله الثلث مما سمى ( قوله أو بطل عتق الثلث ) أي ولم يعين من يعتق ( قوله وصفة القرعة ) الذي يقال في مسئلة أو أوصى بعتق ثلثهم انما نقسم العبيد على ثلاثة أقسام في ورقة حروف ورقتين

بشيء منه ويغرم الثمن ثمانية للبائع ويكون الولاء للمشتري لأنه غرم الثمن ثمانية وبعبارة ولو غرم الثمن قبل انقضاء العتق فينبغي أنه لا يجبر على العتق لأنه انما استمر العتق على شرط عدم الغرم فقوله ولا رجوع الخ أي حيث أعتقه أو لم يعتقه فهو رقيق له ولا ينفعه شرط العتق ( ص ) وإن قال لنفسه فخر ولاؤه لبايعه ان استثنى ماله والارق ( ش ) يعني أن العبد إذا دفع ماله إلى رجل لم يشتر به به من سيده لنفس العبد ففعل فإن البيع لازم ويكون العبد حرا بمجرد الشراء لأنه ملك نفسه ويكون الولاء لسيده العبد لأن المشتري اشتراه لغيره وغيره هو العبد والعبد لا يستقر ملكه على نفسه فلذلك كان الولاء للبائع بهذا إذا استثنى المشتري مال العبد حين الشراء فإن لم يكن استثنى ماله فإنه يرق للبائع أي يبقى على رقه لأن المال ماله فان قيل هذه وكالة من العبد وكالة العبد باطلة فيبطل الشراء من أصله يقال ان الشراء شراء فصولي للعبد وقد أجاز العبد شراءه فصح البيع لأنه استثنى ماله ولا يقال العبد لا يملك نفسه لانا نقول المؤلف كان أشتري نفسه شراء فاسدا فيعتق دليل على أنه ملك ( ص ) وإن أعتق عبيدا في مرضه أو أوصى بعتقهم ولو سماهم ولم يحملهم الثلث أو أوصى بعتق ثلثهم أو بعدد سماه من أكثر أقرع كالقسمة ( ش ) اشتملت هذه الجملة على أربع مسائل الأولى إذا بطل عتق عبيده في مرضه ولم يحملهم الثلث الثانية إذا أوصى بعتقهم ولم يحملهم الثلث وسواء سماهم فقال فلان وفلان أو لم يقل فلان وفلان ولم يسمهم الثالثة إذا أوصى بعتق ثلثهم ولم يعين من يعتق يريد أو بطل عتق الثلث الرابعة إذا أوصى بعتق عدد من عبيده وهم أكثر من ذلك كسلاثة من تسعة مثلا وكر أن القرعة في الوجوه الأربعة ونحوه لابن الحاجب وهو ما لابن القاسم في المدونة وأما بالغ على قوله ولو سماهم لم رد قول سحنون أنه إذا سماهم فقال فلان وفلان وفلان ولم يحملهم الثلث أنه يعتق من كل واحد منهم بقدر يحمل الثلث من غير قرعة وصفة القرعة فيما عدا قوله أو بعدد سماه من أكثر أن يقوم كل واحد منهم ويكتب قيمة كل واحد مع اسمه في ورقة مفردة ثم تخلط الأوراق بحيث لا يتميز واحد من البقية ثم يخرج ورقة منها وتفتح فن وجد اسمه فيها عتق وينظر إلى قيمته فإن كانت قدر ثلث الميت فواضح وإن زادت عتق منه بقدر يحمل الثلث وإن نقصت أخرجت ورقة أخرى وعمل فيها كما عمل في الأولى وهكذا وأما أن أوصى بعدد سماه من أكثر فإن عينه وحمله الثلث فواضح وإن لم يحمله الثلث فإنه يسلك فيه مسلك ما مر وأما أن سمي عدد ولم يبينه فإنه ينسب عدد من سماه إلى عدد جميع رقيقه وبذلك النسبة يجوز أن حيث أمكن تجزئتهم فان أعتق عشرة من رقيقه وهم أربعون فنسبة العشرة إلى الأربعين الربع وبذلك النسبة تقع التجزئة فيجعل كل عشرة منهم جزءا على حدته من غير نظر إلى قيمة كل جزء ويكتب في ورقة حروف في ثلاث ورقات رقيقة ثم تخلط الأوراق

رق ثم تخلط الأوراق فنخرج حريته نظري قيمته فإن جملة الثلث فالأمر ظاهر وإن لم يحمله فإنه يكتب اسم كل واحد وترى مع قيمته إلى آخر ما قال الشارح ( قوله فإذا أعتق عشرة من رقيقه وهم أربعون الخ ) فإذا كان عدد رقيقه خمسة وثلاثين وقد أعتق عشرة منهم فيجزئون سبعة أجزاء لأن نسبة العشرة للخمسة والثلاثين سبعان ويكتب في ورقتين حروف في خمسة أوراق رقيق وترى الأوراق على الأجزاء فإن حمل الثلث الجزأين الذين وقعت عليهم ما ورقة الحرية فواضح وإن لم يحملهما الثلث فإنه يعتق منهم ما يحمل الثلث بالطريق المتقدم كما في عجم ( قوله من غير نظر إلى قيمة كل جزء الخ ) هذا مقابل المشهور ومذهب المدونة وهو المشهور أنهم يعتقون بالتقويم



(قوله أو بالأداة الخ) اطلاق الترتيب على ذلك تسمع (قوله للإشارة الى انه لا فرق الخ) لا يخفى أن هذا ينفيد أن الضمير في قوله أو أنصافهم أو أنلائهم ليس راجع الكل بل راجع للعبيد المتقدم ذكرهم أي فيقول (١٣١) انتقوا أنصاف عبيدي أو أنلائهم وقوله

للإشارة الخ في العبارة حذف أي ولا فرق بين أن يكون المضاف مفردا أو جمعا (قوله لان القاعدة الخ) على المحذوف والتقدير وانما جعلنا الاضافة للمفرد كالاضافة للجمع لان القاعدة الخ وقوله تقتضي خبر أن وقوله ولو اقتصر المناسبات التفرع ثم أقول لا يخفى ان هذا الكلام يهيم ان الاضافة للمفرد لا تحتاج لدليل وقوله أو على الثاني الخ) يخالفه وقوله فجاءهم - مالمالك أي للإشارة الى أنه لا فرق وقوله لان الاول مفرد أقول في العبارة حذف أي مضاف للمفرد وقوله فلا فرق بينهما - ما أي بين المفرد والجمع وقوله والضمير جمع الواو والتعليل أي انما كان المضاف اليه جمعا لان الضمير جمع (قوله وظاهر قوله الخ) هذا يخالف صدر حله حيث قال فاعل يرتب المريض والجواب ان قوله وظاهره من حيث أنه يرجع الضمير للمعتق من حيث هو وهو بعيد فالأحسن أن يقال المعتق في صحته معلوم بطريق الأولى فتدبر (قوله يعني أن العبد اذا أعتقه سيده) أي أو أعتق عليه (قوله ان شهد شاهد برقه) مفهومه انه اذا لم يشهد شاهد برقه وانما كان من المدعي مجرد دعوى فانه لا يتوجه على العبدتين وهذه تخص مفهوم قوله وكل دعوى لا تثبت الا بعدتين فلا عين مجردا (قوله أو تقدم دين) أي فالأصل تقدم العتق على الدين لان القول قول مدعي الصحة وهذا من قبيل من ادعى تقدم الدين فقد ادعى خلاف الأصل فعليه الاثبات (قوله وفي ابن مرزوق الخ) ظاهر عبارة بعضهم اعتمادا لابن مرزوق (قوله وأما من قام له شاهد بتقدم الدين فانه يحلف المدعي) وهو الغرماء فان نكل الغريم جرى على ما مر أي من أنه يحلف العبد وليس في هذه المسئلة ادعاء شخص عتق العبد غير المعتق المدين وعلى هذا نقوله وأما من قام الخ لا حاجة له لانه علم

وترعى كل ورقة من الاربع على جزئين وقعت عليه ورقة الحرية من الاجزاء عتق كله ان حمله الثلث فان لم يحمله الثلث عتق منه بقدر محمل الثلث بالطريق المتقدمة فيكتب باسم كل واحد مع قيمته من العشرة في ورقة وتخلط الاوراق ثم تخرج ورقة بعد أخرى على نحو ما مر ومحمل القرعة (ص) الآن يرتب فيتبع (ش) فاعل يرتب المريض المتقدم ذكره أي فان رتب فلا قرعة حينئذ والترتيب اما أن يكون بالزمان كقوله أعتقوا فلانا اليوم وفلانا غدا مثلا أو بالأداة كأعتقوا فلانا ثم فلانا وهكذا أو بالوصف كأعتقوا عبيدي الاعلم فالاعلم أو الاصلح فالاصح أو بالاداء كأعتقوا فلانا أدى كذا وفلانا أدى كذا وهكذا فيتبع فيما قال ويقدم من قدمه ان حمله الثلث أو قدر محمله ثم ان حمل الثلث جميعه أو زاد فانه يعتق من الثاني بقدر محمل الثلث أو جميعه ان حمله الثلث وهكذا الى أن يبلغ الثلث وقوله (ص) أو يقول ثلث كل أو أنصافهم أو أنلائهم (ش) أي فيتبع نحوه في المدونة فيعتق من كل ثلثة في الاولى والثالثة ومن كل نصفه في الثانية وهذا حيث حمل الثلث ثلث كل أو نصف كل فان لم يحمل الثلث ذلك فانه يعتق من كل محمل الثلث وان كان أقل مما سمي الموصى كما اذا كان الثلث يحتمل عشر قيمتهم فانه يعتق من كل عشره وجاء بقوله أو أنصافهم أو أنلائهم بعد قوله ثلث كل للإشارة الى أنه لا فرق بين أن يضيف الجزء لمفرد أو لجمع لان القاعدة ان مقابلة الجمع وهو هنا أنصاف وأنلائ بالجمع وهو الضمير فيهم تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد ولو اقتصر على الاولى وهو ثلث كل لم يعلم منه الثاني وهو أنصافهم وأنلائهم أو على الثاني لم يعلم منه الاول فجاءهم - مالمالك لان الاول مفرد وهو ثلث والثاني جمع وهو أنصاف وأنلائ بالجمع أيضا فلا فرق بينهما والضمير جمع فليس قوله أو أنلائهم تكرار مع قوله ثلث كل وظاهر قوله الا أن يرتب انه لا فرق بين أن يحصل منه ذلك في المرض أو في الصحة وهو مذهب ابن القاسم وكلام الشارح يقتضي ان ما وقع في المرض على الترتيب يدخل فيه القرعة لان الجميع لا يخرجون الا بعد الموت (ص) ويتبع سيده دين ان لم يستثن ماله (ش) يعني أن العبد اذا أعتقه سيده ولم يستثن ماله فان ماله كله يتبعه لان القاعدة ان ماله يتبعه في العتق دون البيع فاذا كان للعبد على سيده دين قبل أن يعتقه فانه يتبعه به فان استثنى ماله عند العتق بأن يقول اشهدوا أنني قد انتزعت الدين الذي لعبيدي أو أنني أعتقته على ان ماله لي فانه يكون للسيد ويسقط الدين الذي له على سيده (ص) ورق ان شهد شاهد برقه أو تقدم دين وحلف (ش) يعني ان من ادعى على شخص يدعي الحرية انه عبيده وأقام بذلك شاهدا واحدا فانه يحلف مع شاهده ويرق له العبد وكذلك الغرماء اذا أقاموا شاهدا يشهد أن الدين سابق على عتق العبد فانهم يحلفون مع شاهدهم ويرق العبد لهم ففعل حلف يرجع للسيد في الاولى والغرماء في الثانية فان نكل من شهد له الشاهد برقه حلف العبد فان نكل ورق وهذا حيث لم يكن أعتقه آخر والا فالعين على المعتق حيث نكل مدعي الرق فان نكل المعتق حلف العبد وفي ابن مرزوق أنه اذا نكل يرد العتق وظاهره أنه لا يحلف العبد وأما من قام له شاهد بتقدم الدين فانه يحلف المدعي فان نكل أجرى فيه ما مر (ص) واستثنى بالمال ان شهد بالولاة شاهدا أو اثنا انهم مال من الايسمعان انه مولاه أو وارثه وحلف (ش) يعني أن من ادعى ارث شخص بالنسب أو الولاة وشهد له شاهد

مدعي الصحة وهذا من قبيل من ادعى تقدم الدين فقد ادعى خلاف الأصل فعليه الاثبات (قوله وفي ابن مرزوق الخ) ظاهر عبارة بعضهم اعتمادا لابن مرزوق (قوله وأما من قام له شاهد بتقدم الدين فانه يحلف المدعي) وهو الغرماء فان نكل الغريم جرى على ما مر أي من أنه يحلف العبد وليس في هذه المسئلة ادعاء شخص عتق العبد غير المعتق المدين وعلى هذا نقوله وأما من قام الخ لا حاجة له لانه علم



محاسب قنبر (قوله فانه يحلف الخ) صريح هذا تأخير الحلف وقوله فانه يحلف معهما ثم يستأنى صريح هذا تقدم الحلف والحاصل ان كلامه صريح في اختلاف الحلف بحسب الزمن في المستثنين والنقل بقيد استواء الحالتين في تأخير الحلف (قوله لاحتمال أن يكون الاصل واحدا) أي أصل السماع واحدا (قوله لا يفيد العلم) أي بأن لم يكن فاشيا وقوله والا أي بأن كان يفيد العلم أي بأن يكون السماع فاشيا (قوله ولا يشهدان حينئذ الا على القطع) فان شهدا على الظن ونحوه حذا في النسب وقال الاقاني ان شهدا ثلثان شهادة سماع بالولاء أو الارث بدليل قوله انه مولا أو وارثه فاشتمل كلامه على أربع صور شاهد بالنسب أو بالولاء وشاهدان بالسماع بالولاء أو الارث (قوله وان شهد أحد الورثة) ولدا أو غيره والمراد بالشهادة ما كان بين يدي حاكم وقوله أو أقر وهو ما لم يكن بين يدي حاكم أو ان قوله وان شهد الخ أي اذا كان عدلا وقوله أو أقر (١٣٣) أي اذا كان غير عدل وهو رشيد فلو شهدا ثلثان من الورثة على ذلك

لكانت شهادتهما مقبولة كما أفاده بعض شيوخنا رحمه الله تعالى وقوله لم يجوز أي ماذكر وهو الشهادة والافرار لانه في الاول شهادة واحد والعق لا يثبت بشاهد واحد وفي الثانية اقرار على الغير (قوله ولم يقوم عليه) الاولى حذفه لانه يفيد قوله لم يجوز بل ذكره بوجه ان قوله لم يجوز بالنسبة لنصيب غير الشاهد والمقر وأما بالنسبة لنصيبهما فيصح ولكن لا يقوم عليه نصيب غيره وليس كذلك اذ لا يعتق من العبد شيء فلو قال بدل قوله لم يجوز ألقى ذلك لاسلم من الايهام (قوله ولا عين على العبد) أي لا يمكن العبد من العين مع الشاهد ليم له العتق لان العتق لا يكون الا بشاهدين (قوله فلو قسمت العبيد) عبارة غيره أحسن وهي فان ملكه الشاهد بعد ذلك أو قسمت العبيد فناب ذلك للشاهد أو المقر عتق عليه (قوله وان شهد على شريكه الخ) أي شهد وحده احترازا عما لو شهد مع عبد آخر على شريكه يعتق نصيبه فيعتق الشهود عليه ونصيب الشاهد الشريك ولا يرجع بقيته لا قراره لنفسه أنه يستحق قيمته على الشهود عليه (قوله والاكثر) هذا ضعيف والمذهب ما صدر به (باب التدبير) (قوله وهو أن يعتق) بقرأ بالبناء للفاعل والقاعل ضمير يعود على المعتق يكسر التاء المفهوم من عتق ولا يقرأ بالبناء للفعل لعدم صحة كونه تفسير التدبير الذي هو صفة المدبر بكسر الباء (قوله والتدبير في الامر) أي ان التدبير في اللغة أي بالنظر للحادث وأما التدبير في حق القديم فهو الاتيان بالشيء على أحسن وجه وقوله عاقبة الامر أظهر في موضع الاضمار أي ينظر في الذي تؤل اليه عاقبته أي نهايته صواب أو غير صواب وقوله التدبير التفكير فيه أي ان التدبير في الامر التفكير فيه لا يخفى أن هذا يرجع للذي قبله (قوله والتدبير مأخوذ من ادبار الحياة) أي التدبير الشرعي (قوله من ادبار الحياة) أي ٣ توليتا وذهابها وذلك لان ثمر التدبير من عتق المدبر انما تكون بعد الحياة (قوله ما وراءه) أي بما كان متصلا به (قوله والجارية بالضم) أي الذي هو مخرج الانسان ٣ قوله توليتا كذا بالنسخ معناه والمناسب توليتا اه مصحح

بذلك على البت فانه يستأنى بالمال فان لم يأت أحد بآثبات من ذلك فانه يحلف مع شاهده ويقضى له بالمال لان الدعوى ترجع الى المال وكذلك لو شهد بماله كرا ثلثان انهم ساءم بيزال يسمعون انه مولا أي أعتقه أو انه وارثه فانه يحلف معهما ثم يستأنى بالمال لعلى أن يأتي أحد بآثبات منه ثم يقضى له بالمال ولا يثبت بذلك نسب ولا ولاء لاحتمال أن يكون الاصل واحدا اذ لو كان يثبت ماذكر لما كان للاستيناء فائدة وهذا حيث كان سماعهما لا يفيد العلم والاثبت الولاء والنسب ولا يشهدان حينئذ الا على القطع فلا ينافي ما مر في باب الشهادات ان النسب والولاء يثبتان بالسماع (ص) وان شهد أحد الورثة أو أقر أن أباه أعتق عبدا لم يجوز ولم يقوم عليه (ش) يعني ان أحد الورثة اذا شهد عند الحاكم أو أقر أن أباه أعتق عبدا من عبيده في صحته أو في مرضه والثالث يحمله وأنكر ذلك غيره من الورثة لم يجوز الشهادة ولا اقرار ولم يقوم ذلك العبد عليه في المستثنين وحصته من العبد تكون رقالة لانه ليس هو المعتق فيلزمه التقويم وانما هو مقر على غيره ولا عين على العبد مع شهادة هذا المقر فلو قسمت العبيد فوقع هذا العبد المشهود بعتقه في حصة هذا المقر عتق بدليل ما مر في باب الاستحقاق عند قوله كساهد ردت شهادته (ص) وان شهد على شريكه يعتق نصيبه فنصيب الشاهد حر ان ليس شريكه والاكثر على نفيه كعبيده (ش) يعني ان الانسان اذا شهد أن شريكه في العبد أعتق حصته منه والشريك يكذبه فان كان الشريك موسرا فان نصيب الشاهد يكون حرا لاعترافه أنه لا يستحق على شريكه الا القيمة وقد ظاه فيها حيث أنكر العتق ولم يثبت ما ادعاه ولا شيء للشاهد على شريكه ويعتق نصيبه من العبد مجانا ونصيب المشهود عليه رقه فلو كان الشريك معسرا لم يعتق من العبد شيء وأكثر الروايات على نفي حرة نصيب الشاهد مع يسر الشريك وقاله أشهب قال ولا فرق بين أن يكون الشريك موسرا أو معسرا فلا يعتق من العبد شيء

#### (باب) ذكر فيه التدبير\*

وهو عتق العبد عن دبر وهو أن يعتق بعد موت صاحبه فهو مدبر والتدبير في الامر أن ينظر ما يؤل اليه عاقبة الامر والتدبير التفكير فيه وقال القرافي في التنبهات التدبير مأخوذ من ادبار الحياة ودبر كل شيء ما وراءه يسكون الباء وضمها والجارية بالضم لا غير وأنكر بعضهم

نصيبه فيعتق نصيب الشهود عليه ونصيب الشاهد الشريك ولا يرجع بقيته لا قراره لنفسه أنه يستحق قيمته على الشهود عليه (قوله والاكثر) هذا ضعيف والمذهب ما صدر به (باب التدبير) (قوله وهو أن يعتق) بقرأ بالبناء للفاعل والقاعل ضمير يعود على المعتق يكسر التاء المفهوم من عتق ولا يقرأ بالبناء للفعل لعدم صحة كونه تفسير التدبير الذي هو صفة المدبر بكسر الباء (قوله والتدبير في الامر) أي ان التدبير في اللغة أي بالنظر للحادث وأما التدبير في حق القديم فهو الاتيان بالشيء على أحسن وجه وقوله عاقبة الامر أظهر في موضع الاضمار أي ينظر في الذي تؤل اليه عاقبته أي نهايته صواب أو غير صواب وقوله التدبير التفكير فيه أي ان التدبير في الامر التفكير فيه لا يخفى أن هذا يرجع للذي قبله (قوله والتدبير مأخوذ من ادبار الحياة) أي التدبير الشرعي (قوله من ادبار الحياة) أي ٣ توليتا وذهابها وذلك لان ثمر التدبير من عتق المدبر انما تكون بعد الحياة (قوله ما وراءه) أي بما كان متصلا به (قوله والجارية بالضم) أي الذي هو مخرج الانسان ٣ قوله توليتا كذا بالنسخ معناه والمناسب توليتا اه مصحح



فحل الغائط (قوله وافعلوا الخير) أي ولا ينبغي أن التدبير خير ولا يضر كون الدليل أهم من المدعى فشمع المدعى وغيره ر قوله  
 المدبر من الثلث) أي يخرج من ثلث مال الميت أي لا من رأس المال (قوله بعقد لازم) حال من فاعل بوجوب أي بوجوب ذلك العقد  
 العتق حال كونه ملتزماً به - قد لازم من ملازمة العام للخاص ولو قال ابن عرفة عقد لازم لكان أخصراً وأسهل وقول الشارح متعلق  
 بوجوب أي مرتبط به فلا ينافي تعلقه بمحذوف كما قلنا (قوله العتق بموته) خرج بقوله بموته العتق الناجز ولاجل ومنه تعليقه على موت  
 شخص كما يأتي آخر الباب فلا يسمى شيئاً منهم تدبيراً بل عتقاً لا جمل (قوله فيما زاد على ثلثها) أي الآن وان كان المدبر لا يخرج بعد  
 الموت إلا من الثلث (قوله أي تعليقه نفوذ الخ) فيه شيء وذلك أن العتق بمعنى خلوص الرقبة من الرقبة لا يحصل إلا بعد الموت لأنه  
 حاصل الآن ونفوذ بعد الموت (قوله فلا يحتاج إلى تكلف) أي (١٣٣) فإن ز قال الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال أي

رابطاً له بموته وهذا معنى التضمن  
 عند المحققين وحيث أمكن إبقاء  
 اللفظ على معناه فالمطلوب الإبقاء  
 وعلى هذا فلا ينبغي أن تكون  
 الباء بمعنى على انتهى (قوله أما  
 المجنون الخ) بوضوح قول الشيخ  
 أحمد الزرقاني أحسن من المكلف  
 من الصبي والمجنون فإن عتقهما  
 غير صحيح بالنسبة للمجنون وغير  
 لازم بالنسبة للصبي المميز وإن  
 كان صحيحاً فإن قيل فائدة الصحة  
 التوقف على رضا الولي ورد مع أنه  
 هنا ليس له الامضاء لأن فيه اتلافاً  
 لماله فما فائدة صحته الجواب  
 أن فائدته في أنه إذا بلغ بكونه  
 رده وامضاءه (قوله ودخل في  
 المكلف السكران) أي يحرام  
 وأما جلال فكالمجنون وقوله  
 السفه أي السفه المولى عليه  
 أي فتدبيره غير نافذ اتسع ماله  
 أم لا أي وهو صحيح كالصبي (قوله  
 على المشهور) سبق قلم إذا المشهور  
 خلافه (قوله وخرج العبد الخ)  
 أي فإن تدبيره غير لازم كما أفاده

الضم في غيرها وأصله الكتاب والسنة والاجماع فالكتاب قوله تعالى وافعلوا الخير والسنة  
 قوله صلى الله عليه وسلم المدبر من الثلث والعقد الاجماع على أنه قرينة انتهى وعرفه ابن عرفة  
 بقوله عقد بوجوب عتق مملوك من ثلث ماله بعد موته بعقد لازم قوله بعدم موته يخرج به  
 الملتزم العتق في المرض المبطل فيه فإنه لازم له إذا لم يمت وقوله بعقد لازم متعلق بوجوب أخرج  
 به الوصية ورسمه المؤلف بقوله (ص) التدبير تعليق مكلف رشيد وإن زوجة في زائد الثلث  
 العتق بموته (ش) يعني أن التدبير تعليق العاقل البالغ الرشيد ولو زوجة فيما زاد على ثلثها نفوذ  
 العتق على موته بقوله وإن زوجة أي وإن كان المكلف زوجة ودبرت فيما زاد على ثلثها فإنه  
 يعضى وإن كان محجوراً عليها فيما ذكر فإنه ينفذ وإن لم يملك غير الذي دبرته إذا ضرر على الزوج  
 في ذلك لأن العبد في الرق إلى الموت وأما تدبيرها الثلث فسادون فلا خلاف في نفوذه وقوله العتق  
 بموته معمول لتعليق أي تعليقه نفوذ العتق لأن المعلق انما هو نفوذ العتق وأما إنشاء العتق  
 فهو من الآن والباء بمعنى على لأن التعليق يتعبدى على فلا يحتاج إلى تكلف ز واحد ترز  
 بالمكلف من الصبي والمجنون أما المجنون فواضح وأما الصبي فإن تدبيره باطل من حيث هو  
 تدبير وإن صح من حيث أنه وصية فهو وصية وقعت بلفظ التدبير فاطلاق التدبير عليه مجاز  
 ودخل في المكلف السكران قال المؤلف الأقرب لزومه كعتقه وخرج بالرشيد السفه والمهم  
 على المشهور وخرج العبد لأنه محجور عليه بالأصالة (ص) لأعلى وصية كان ميت من  
 مرضي أو سفري هذا أو بعدموتى أن لم يرد له ولم يعلقه أو حر بعدموتى بيوم (ش) لما كان  
 كلامه السابق شاملاً للوصية أخرجهما وهذا من تمة التعريف والافهوه غير مانع ولذا قال ابن  
 الحاجب في تعريفه هو عتق معلق على الموت على غير وصية وبعبارة أي لأعلى وجه الانحلال  
 والرجوع يعني أن التدبير تعليق على وجه الانبرام والنفوذ لأعلى وجه الانحلال والرجوع  
 وهو المعلق على أمر يكون ولا يكون كان ميت من مرضي أو سفري هذا فأنت مدبر فهي وصية  
 غير لازمة وكذلك إذا قال لعبد في صحته أنت حر بعدموتى ولم يقيده لا يوم ولا غيره فهي  
 وصية غير لازمة وأما لو قال أنت مدبر بعدموتى فهو تدبير قطعاً وبه يعلم ما في تت هذا أن لم يرد  
 التدبير أما أن أراد كقوله إذا مت فعبدى فلان حر لا يغير عن حاله ولا رجوع في فيه أو حر بعد

الشيخ أحمد ثم نقول وهل هو صحيح كالصبي أو باطل كالمجنون الظاهر الثاني وهو أنه كالمجنون فيكون باطلاً (أقول) وبعد أن علمت ذلك  
 كله فالمتقدم ما أفاده غير واحد من شيوخنا أن تدبير الصبي المميز لا يلزم ولا يصح ولا يتقلب وصية كما اعتمد عليه  
 وتبعه اللقاني وتبعه شارحنا (قوله لأنه محجور عليه الخ) فالمراد بالرشيد غير المحجور عليه والزوجة غير محجور عليها في الزائد على الثلث  
 بطريق الأصالة وإنما ذلك لعارض (قوله كان ميت) مثال للمنفى وهو الوصية لا للعتق ولا للثبوت وهو التدبير (قوله ولذا قال الخ) أي لاجل  
 كونه من تمة التعريف (قوله كان ميت من مرضي أو سفري هذا فأنت مدبر) عبارة عيب وشب فأنت حرفي مخالفة لشارحنا لکن في  
 النقل ما يؤيد ما شارحنا لأنه رواية أصح عن ابن القاسم أي أنه وصية وليس بتدبير إلا أن يرى أنه أراد بذلك التدبير وقصده انتهى  
 (قوله إذا قال لعبد في صحته) لا مفهوم لقوله في صحته بل مثل ذلك لو قال في مرضه (قوله وبه يعلم ما في تت) أي لأنه قال في قول المصنف  
 أو بعدموتى أو أنت مدبر بعدموتى أي فيعلم مما قاله شارحنا أن كلام تت غير ضوابط (قوله أما أن أراد الخ) هذا فمدان لو قوى التدبير



في قلبه لا يعمل به وليس كذلك بل يعمل به وتعلم نية من قوله ثوبت ويصدق في دعواه كما أفاده بعض شيوخنا الحاصل أن ما قاله الشارح لا يعد من باب أو نوى به التدبير لأن ما صحبته قرينة لا يقال أنه أراد به التدبير لاسيما إذا كانت مقابلة كالا يغير عن حاله ولا رجوع له فيه كما قال الشارح (قوله لأن صيغته تعليق) أي محتوية على التعليق (قوله راجع للصيغ الثلاث) المعتمد أن قوله أن لم يرد فيه في الثلاثة وقوله ولم يعلقه قيد في الأخير الذي (١٣٤) هو قوله أو بعدموتى (قوله سواء أراد به التدبير أم لا) هكذا قال الشارح وقال عجم

قوله حر بعد موتى أي أن لم يرد ولم يعلقه وقال اللقاني وصية مطلقا أراد به أم لا علقه أم لا ولذا أخره عن القيد والفرق بينه وبين أو بعد موتى أنه خرج عن سنة التدبير وهو التعليق بالموت ولم أر ترجيح تقرير من ذلك (قوله وهو متعلق بالمصدر وهو تعليق) وقال بعض الشراح الأولى تعلقه بعنق لأن تعلق المعمول بالعامل القريب أولى انتهى (أقول) والظاهر ما قاله شارحنا يعلم ذلك بالتأمل (قوله وولاؤه للمسلمين) ظاهره مطلقا سواء ملكه مسلما أو أسلم عنده قبل التدبير أو بعد التدبير وليس كذلك والحاصل أن الذي إذا دبر المسلم سواء ملكه مسلما أو أسلم عنده قبل التدبير أو بعد التدبير فان ولأه للمسلمين سواء كان لسيده أو قارب مسلمون أم لا ولا يعود ولاؤه لسيده ولو أسلم لأنه حين دبر لم يكن له عليه ولاه لا اختلاف الدينين وأما أن دبر كافر كافرا ثم أسلم العبد فان مات السيد كافرا فولاؤه لجماعة المسلمين إلا أن يكون للسيد ولد أو أخ مسلم فإنه يرثه ويكنون ولاؤه لأن الولاء الذي هو لجة كل حمة النسب ثبت بين السيد ومديره لا تفاقهما حين التدبير في الدين وأما إذا أسلم

موتى بالتدبير أو نحو ذلك فيكون عقدا لازما ولم يعلقه أي على شيء غير صيغة التدبير لأن صيغته تعليق أيضا كان ككلمات فلانا أو دخلت الدار مثلاً فانت حر أن مت من مرضي أو سقري هذا أو أن ككلمات فلانا فانت حر بعد موتى أي وكام فلانا أو دخل الدار مثلاً فقوله أن لم يرد ولم يعلقه راجع للصيغ الثلاث وأما إذا قال لعبد ما أنت حر بعد موتى بيوم أو شهر أو أكثر أو أقل من ذلك فانها تكون وصية غير لازمة لمخالفتها للتدبير لكونه غير متعلق على الموت وسواء أراد به التدبير أو لم يرد إلا أنه إذا أراد به كان وصية التزم عدم الرجوع فيها والوصية إذا التزم عدم الرجوع فيها هل تلزم أو لا قولان (ص) بدبرتك وأنت مدبر أو حر عن دبر مني (ش) هذا شروع في صريح التدبير وهو متعلق بالمصدر وهو تعليق والمعنى أن المكلف إذا علق العنق على موته بصيغة من هذه الصيغ الثلاث فإنه يكون تدبيراً صريحاً لا أن يقول ما لم أغبر ذلك أو أرجع عنه أو أقضه فان ذلك يكون قرينة صارفة عن التدبير إلى الوصية وهذا حكم صريح الوصية إذا صحبه قرينة على التدبير انعقد كقوله إذا مت فعبدى فلان حر لا يغير عن حاله ونحو ذلك (ص) ونفذ تدبير نصراني أسلم وأوجره (ش) يعني أن النصراني أو اليهودي إذا أسلم عبده قبل التدبير أو بعده أو اشتراه مسلماً ثم دبره فان ذلك ينفذ ويلزم ولا يفسخ لانه نوع من العنق ولكن يؤاجر عليه عند مسلم لئلا يكون له عليه الاستيلاء بالخدمة وتكون أجرته لسيده حتى يعتق بموت سيده من ثلثه وولاؤه للمسلمين إلا أن يكون للكافر ولداً وأخ مسلم فان أسلم رجع عليه عبده وكان له ولاؤه أي حيث أسلم العبد بعد التدبير وأما لو كان مسلماً عند التدبير فالولاء للمسلمين ولا يرجع للسيد ولو أسلم ولأول رثته المسلمين فقوله أي عليه وأوجر بالبناء للفعول أي الحما كمن يتولى ذلك ويؤجر مودة شيئاً فشيئاً لأن منتهى أجل السيد لا يعلم ونفذ بالذال المعجمة (ض) وتناول الحبل معها كولد مدبر من أمته بعده (ش) يعني أن من دبر أمته فان تدبيره يتناول جملها سواء جلت به قبل تدبيرها أو بعده كما أن ولداً العبد المدبر الكائن من أمته التي جلت به بعد تدبيره يكون مدبراً مثل أبيه فلو جلت به قبله أو يوم تدبير أبيه يكون رفاً للسيد المدبر بكسر الباء المشددة فقوله معها وأخرى في الدخول الحبل بعد التدبير فالظرف صفة أو حال أي مع تدبيرها فقوله الشارح يريد أو جلت بعد ذلك صحيح لأن مراده أنه داخل بالأخرى لأنه داخل في العبارة واعتراضت عليه غير ظاهر وقوله بعده متعلق بمقدردل عليه السياق كما مر وانما دخل ولد المدبر قبل تدبيرها في عقد تدبيرها دون جملها من أبيه قبل تدبيره لأن الولد كجزء منها حتى يوضع فاذا دبرها فقد دبره واذا دبر الأب لم يدخل تدبير الأم ولا جملها حتى تحمل به بعد تدبير الأب (ص) وصارت أم ولديه إن عتق (ش) الضمير المحرور بالباء يرجع للولد الذي جلت الأمه به بعد تدبير أبيه والمعنى أن العبد المدبر إذا عتق بعد موت سيده الذي

السيد بعد إسلام المدبر فإنه يعود إليه ولاؤه أي لجة الولاء لا الميراث قاله أبو الحسن وقوله لا الميراث أي لأن العبد لم يمت وأما أن مات العبد الذي دبره سيده ثم أسلم في حياة سيده فان ماله لسيده لأن السيد الكافر يأخذ مال عبده المسلم إذا مات فاذا عتق ذلك فقوله الشارح إلا أن يكون الخ بقيد وان كان ظاهراً لا إطلاقاً عما إذا أسلم العبد بعد التدبير وأما لو كان مسلماً عند التدبير فالولاء للمسلمين ولا يرجع للسيد ولو أسلم أو كان له ورثة مسلمون كما قررنا (قوله وكان له ولاؤه) أي اللحمة ويتبعها الميراث (قوله فلو جلت الخ) فان أشكل الأمر في ذلك نظر فان وضعت لستة فأكثر من يوم التدبير فهو مدبر مع أبيه وان كان لاقل فهو رقيق (قوله فاعتراضت الخ) وذلك لأنه قال في هذه الإرادة شيء مع قوله تناول (قوله متعلق بمقدردل أي الذي هو قوله أي جلت به

دبره



(قوله الاولى) أقول بل الصواب (قوله وما في زفاسد) وذلك لأنه قال (١٣٥) فالضمير للاب وعليه فان أعتق بعض الولد للتخاصص

دبره بأن جعله الثالث فان الامة تصير أم ولد بذلك الحمل وسواء كان ذلك الولد حيا لا أم لا  
و بعبارة الاولى أن الضمير في قوله ان عتق يرجع للولد لا للاب لأنه لا يلزم من عتقه عتق  
الولد بخلاف العكس لان الاب يقدّم على الابن في الضيق على ما مشى عليه المؤلف وان كان  
ضعيفا كما يأتي فان عتق الاب ولم يعتق الولد فلا تكون به أم ولد وعلى المشهور من أنهم ما عند  
الضيق يتخاصصان فلا يعتق أحدهما دون الآخر (ص) وقدم الاب عليه في الضيق (ش)  
يعنى أن ثالث السيد اذا ضاق عن الاب وولده كان الاب مقدما على الولد في العتق لان  
الاب هو السبب في إيجاد ولده وهذا خلاف مذهب المدونة كما قاله في توضيحه لكن  
المؤلف اعتمد مذهبها أنهم ما يتخاصصان فاذا رقى كله أو بعضه لا تكون أمه أم ولد لان أم  
الولده هي الحرج لها كله وما في زفاسد وأما الولد مع أمه فيتخاصصان باتفاق أى اذا عتقت الأم  
وهي حامل لأنه كجزء منها (ص) والسيد نزاع ماله ان لم يرض ورهنه وكتابت له لاخر اجهه لغير حرجية  
وفسخ بيعه ان لم يعتق وكان الولد له (ش) يعنى أنه يجوز للسيد أن ينزع مال مدبره لقوة شبهة  
السيد ولهذا جاز له وطعم من دبرها ويحل الانتزاع المذكور مالم يرض السيد مرضا مخوفا ولا فلا  
يجوز له الانتزاع لأنه حينئذ ينتزع لغيره مالم يشترط انتزاع ماله في المرض والاعمال به وكذلك يجوز  
للسيد أن يرض نفسه المدبر لبيع الغرماء ولو في حياة السيد في دين سابق على تدبيره أو في دين  
متأخر على أن يباع بعد موت السيد لا على أن يباع في حياة السيد وعليه يحمل قوله في باب  
الرهن لا رقبته فلا معارضة وكذلك يجوز للسيد أن يكتب مدبره فان أدى عتق وان عجز عاد  
مدبرا وانما جاز كتابة المدبر وان كانت بيعا على قول لان مرجعها للعتق وهو أقرب من التدبير  
غالب ابدليل حرمة الوطء ولا يجوز إخراج المدبر عن التدبير لغير حرجية بوجه من الوجوه لاجل  
ولا بصدقة ولا بيع ونحوه ولهذا قال وفسخ بيعه لان في ذلك ارقا قاله بعد جريان شائبة الحربة  
فيه والشارع متشوف للحربة مالم ينجز المشتري عتقه فان نجزة أى في حياة سيده مضى بيعه  
وعتقه وكان ولاؤه لعتقه أما لو أعتقه بعد موت مدبره فلا يعضى لان الولاء انعقد لمدبره أما  
بحمل الثلث لجميعة فيعتق كله أو بعضه فيعتق بعضه وعلى كل حال الولاء قد انعقد لمدبره  
قبل عتق المشتري فلا ينتقل للمشتري بعد تقرر لغيره وقوله (كالمكاتب) تشبيه تام يعنى ان  
المكاتب اذا باعه الذي كاتبه فانه يفسخ الا أن يبادر المشتري بعتقه قبل فسخ البيع فيمضى  
لتشوف الشارع للحربة (ص) وان جنى فان فداء والاسلم خدمته تقاضيا واطمئنه  
مجنى عليه فانه يرجع ان وفى وان عتق بعد موت سيده اتبع بالباقي أو بعضه بحصته وخير الوارث  
في اسلام مارق أو فسك (ش) يعنى أن المدبر اذا جنى على آخر فان فداء سيده الذي دبره فلا  
كلام وان لم يفده فانه يسلم خدمته للمجنى عليه بتقاضاها شيئا بعد شيء الى أن يستوفى  
أرض جنايته ولا يملك جميع خدمته ولا يباع في خدمته فاذا جنى جناية ثانية على شخص آخر  
فانه يحاصص المجنى عليه أولا فيما بقي من خدمة المدبر الى أن يستوفى أرض جنايته وأما  
ما استوفاه المجنى عليه أولا قبل دخول الثاني معه فانه يختص به وانظر هل معنى المحاصصة إن  
الخدمة تقسم بينهم مانصة فن أوعلى حسب المال ولا مفهوم لقوله ثانيا وحمل تخيير السيد  
في اسلامه أو فداءه اذا لم يكن للمدبر مال يقتدى به والادفع منه واذا وفى المدبر أرض الجناية  
التي جناها على شخص أو أكثر فانه يرجع مدبرا كما كان قبل الجناية وهذا يفهم من قوله  
تقاضيا ثم ان السيد المدبر اذا مات قبل أن يوفى المدبر أرض جنايته وعتق من ثلث سيده لجلسه له

فتكون أمه أم ولد (قوله وللسيد نزاع الخ) هذا فيما استفاد منه هبة أو صدقة أو وصية أو صداق ان كان المدبر أعتق أو اكتسبه بتجارة أو بخلع زوجة وكذا خلع أم ولده وأما لو كان ذلك المال الذي أراد السيد أن ينزعه استفاده من عمل يد أو من أرض جناية عليه فان السيد أن ينزعه مطلقا مرض أو لم يرض ووجه ذلك ان هذه الاشياء مملوكة للسيد واطلاق الانتزاع عليه مجاز (قوله ان لم يرض) أطلقه وفيه مدبره ابن عبد السلام بما اذا كان مرضا مخوفا (قوله وان عجز عاد مدبرا) فان مات سيده قبل أدائها عتق من ثلثه وسقط عنه باقي النجوم (قوله وفسخ بيعه) أى وكذا هبته (قوله مالم ينجز المشتري عتقه) أى ومالم يحل الموهب له عتقه أى وسواء كان العتق المذكور منجزا أو لا (قوله وكان ولاؤه لعتقه) أى لا لمدبره ولا يرجع على من دبره بالثمن (قوله لان الولاء انعقد لمدبره) هذا ظاهر فيما اذا تحرر كله وأما اذا تحرر بعضه فعدم التعاقب من حيث ذلك البعض وأما البعض الآخر فلا مانع من صحة عتق المشتري له (قوله يعنى ان المكاتب اذا باعه الخ) الحاصل انه لا يجوز بيع رقبة المكاتب وان رضى فان بيع قبل عجزه فسخ ان لم يعتق (قوله أسلم خدمته تقاضيا) ليس تقاضيا معمول لا أسلم بل لمقدر أى فعملها أو فباخذها تقاضيا فان جنى عليه وهو في أثناء الخدمة فأرضها لمن له

الخدمة كما قيل واستظهر ان مرزوق ان السيد (قوله أو بعضه) أى أو عتق بعضه فهو عطف على فاعل عتق (قوله فيما بقي الخ) وذلك من يوم ثبوت الجناية الثانية ويحتمل من يومها (قوله أو على حسب المال) لا يحنى ان هذا هو الواقع في



فانه يتبع بما بقي من أرض الجنابة في ذمته المتعذر بيه بالعتق فان لم يحمل الثلث الا بعضه فان  
 ما بقي من أرض الجنابة يتعلق بعضه بالجزء الحر وبعضه بالجزء الرق وتخير الورثة فيما راق منه  
 ان شاؤا أسلموه للمعني عليه ملكا بفعل به ما شاء وان شاؤا فدوه بما يخصه من أرض الجنابة  
 على حساب ما بقي وفي كلام المؤلف حذف الجواب تارة والشرط أخرى وكل من ذلك جائز  
 والتقدير فان فداه استمر مدبرا وان لم يفده أسلم خدمته فإضيا لأملاكه ويتفرع على  
 الاول اذا استوفى أرض الجنابة فانه يرجع باقي الخدمة لسيده وأنه اذا عتق وبقي عليه  
 شيء من أرض الجنابة فانه يتبع به وأما على الثاني فلا يرجع باقيها لسيده ولا يتبع بما بقي عليه  
 من أرض الجنابة (ص) وقوم عماله فان لم يحمل الثلث الا بعضه عتق وأقر ماله بيده (ش)  
 يعني أن المدبر اذا قوم بعد موت سيده لينظر هل يحمله الثلث أم لا فانه يقوم مع ماله لانه صفة  
 من صفاته كأنه طول أو عرض أو حرة مثلا والعبرة بيوم النظر لا بيوم موت السيد فيقال كم  
 يساوي على ان له من المال كذا فتارة يحمله الثلث فيعتق كله كما اذا كان ماله مائة وقيمته  
 مائة وترك السيد أربع مائة ويقر ماله بيده وتارة يحمله الثلث بعضه فان ذلك البعض يصير  
 حرا ويرق باقيه ويترك ماله بيده ملكا ليس للسيد ولا للورثة فيه شيء لانه مال مبيع منسلا  
 لو كانت قيمته مائة وماله مائة وترك سيده مائة فانه يعتق نصفه ويترك ماله بيده لأن قيمته بماله  
 مائتان وثلاث السيد مائة وهي نصف المائتين التي هي قيمته بماله فلو كانت قيمته مائتين وترك  
 السيد مائة عتق نصفه أيضا والحاصل أن الثلث ان جل المدبر خرج حرا كما اذا ترك السيد  
 عشرين دينارا وقيمة العبد المدبر عشرة فمجموع التركة ثلاثون ثلثها عشرة وهي قيمة رقبته  
 وان لم يحمله الثلث فيعتق منه ما حله الثلث ويرق الباقي ووجه العمل فيه أن تتطرق نسبة ثلث  
 المال من قيمة رقبة العبد وبذلك النسبة يعتق من العبد مثاله مدبر قيمته مائة وترك سواء مائة  
 وأربعين فان مجموع التركة مائتان وأربعون وثلثها ثمانون ونسبتها من قيمة المدبر أربعة أخماس  
 فيعتق منه أربعة أخماسه ومثال آخر مدبر قيمته خمسون وترك السيد عشرة دنانير فمجموع  
 التركة ستون وثلثها عشرون ونسبة العشر من الخمسين خسان فيعتق من المدبر خمس  
 ومثال ثالث مدبر قيمته أربعون وترك السيد خمسين دينارا فمجموع التركة تسعون وثلثها  
 ثلاثون ونسبتها الى قيمة المدبر ثلاثة أرباع فيعتق منه ثلاثة أرباعه فاذا كان العبد المدبر  
 متعددا فلا يخلو اما أن يكون الثلث يحمل جميعهم أولا يحمله فان حملهم عتقوا كلهم مثاله  
 مدبران قيمة أحدهما عشرون وقيمة الآخر عشرة وترك سواءهما ستين دينارا فمجموع التركة  
 تسعون وثلثها ثلاثون وهي قيمة المدبرين فيعتقان معا وان لم يحمله الثلث فلكل طرفان  
 أولاهما وعليهما انقصر أن تعرف مقدار الثلث من جميع التركة ثم تقسم بين المدبرين على قدر  
 قيمتهما فاناب كل مدبر نسبه من رقبته وبذلك النسبة يعتق من كل واحد مثاله مدبران قيمة  
 أحدهما أربعون وقيمة الآخر عشرون وترك سواءهما خمسة ومائة فجميع التركة خمسة  
 وستون ومائة ثلثها خمسة وخمسون فتقسم الخمسة والخمسون عليهما على قدر قيمتهما وذلك ثلث  
 لصاحب العشرين وثلثان لصاحب الأربعين فيصير لصاحب الثلث ثلث الخمسة والخمسين  
 وذلك ثمانية عشر وثلث لصاحب الثلثين ثلثا الخمسة والخمسين وذلك ستة وثلاثون  
 وثلثان ونسبة الثمانية عشر وثلث من العشرين قيمة رقبة الاول خمسة أسداس ونصف  
 سدس تعتق منه ويبقى منه رقبة نصف سدس ونسبة الستة والثلاثين وثلثين من  
 الأربعين قيمة المدبر الآخر خمسة أسداس ونصف سدس فيعتق منه ما يعتق من الذي  
 قبله ويرق منه ما يرق من الآخر ولو ترك ثلاثة مدبرين قيمة أحدهم عشرون وقيمة الآخر

كلام ابن مرزوق قال واجب الاقتصار  
 عليه (قوله يتعلق بعضه بالجزء  
 الحر) أي فاذا عتق النصف اتبع  
 بنصف ما بقي وان عتق الثلث  
 اتبع بثلث ما بقي واذا عتق الثلثان  
 اتبع بشاى ما بقي مثالا الجنابة  
 عشرون وخدم عشرة ومات السيد  
 وجل الثلث نصف المدبر وعتق  
 ذلك النصف فالذي خرج حرا يتبع  
 بما بقي عليه وهو خمسة في المثال  
 (قوله وترك ماله بيده ملكا) لا يقال  
 فيه غبن على الورثة حيث تبقى  
 المائة كلها بيده والقياس قسمها  
 بينه وبين الورثة لانا نقول بقاء  
 نصفه رقبة لهم مع بقاء مائته معه  
 أكثر حظا لهم اذا باعوه



(قوله دين مؤجل) أي لاجل قريب أو بعيد (قوله على حاضر موسر) أي مقرر (قوله بيع بالنقد) أراد بالبيع التقويم ولو عبر به لكان أولى (قوله وان قربت غيبته) أي وكان حالاً أو قريب الحلول (قوله استثنى قبضه) أي انتظر (قوله والبيع الخ) أي وان لم يكن الدين على حاضر موسر ولا قربت غيبته الحال أو قريب الحلول بل على حاضر معسر أو غائب بعيد الغيبة أو على قريبها وبعد أجله (قوله فان حضر الغائب) أي الغائب غيبة بعيدة كقريبة مع بعد (١٣٧) أجله (قوله انما يقوم بالعروض) أي

والعروض تقوم بنقد كما قيل في غير ذلك الموضع وأما اذا كان الدين عرضاً فعلم أنه يقوم بالنقد (قوله أي أبيع بعه الخ) المناسب أي قوم الآن تعبير الشارح بأبيع إشارة الى أنه ليس المراد بالبيع حقيقة بل المراد التقويم (قوله كالأشهر الخ) يوافقه ما في لـ حيث يقول والغيبة القريبة كالشهر اليسيرة كما قالوا في الوصية ووقت لأشهر بسيرة اه الا أنك خبير بأنه ذكر في القضاء أن العشرة أيام للغيبة المتوسطة فكيف تكون الأشهر حد القريبة بل وكيف يكون الشهر فضلاً عن الأشهر حد الغيبة القريبة كما في عب حيث قال قربت غيبته كالشهر والتظاهر أن ما هنا كما يستفاد من تقرير بعض الشيوخ يجري على باب القضاء من أن القريبة ما كان على ثلاثة أيام وأن العشرة من المتوسطة الى آخر ما ذكر هناك (قوله فان كان صحيفاً في أول السنة الخ) لا مفهوم له بل وكذلك لو كان صحيفاً وسطها أو آخرها لان الصحة البينة تقطع حكم المرض سواء كان في أول السنة أو آخرها لان ما يأتي المراد به مرض في جميع السنة (قوله ولا يضره الخ) لا يخفى أن الورثة تتبعه بقيمة النفقة عليه

عشرة وقيمة الاخر ثلاثون وترك سواهم ستين فمجموع اتركه مائة وعشرون وثلاثها أربعون فتقسم بينهم على الحصص لصاحب الثلاثين نصفها ولصاحب العشرين ثلثها ولصاحب العشرة سدسها فيكون لصاحب الثلاثين عشرون ونسبتها من قيمته ثلثان فيعتق منه ثلثان ولصاحب العشرين ثلثها وهو ثلاثة عشر وثلث ونسبتها من العشرين قيمته ثلثان فيعتق منه ثلثان ولصاحب العشرة سدسها ستة وثلثان ونسبتها من العشرة ثلثان فيعتق منه ثلثان اه (ص) وان كان لسيده دين مؤجل على حاضر موسر يبيع بالنقد وان قربت غيبته استثنى قبضه والبيع فان حضر الغائب أو أيسر المعدم بعد بيعه عتق منه حيث كان (ش) يعني أن الثلث اذا ضاق ولم يحمل المديركه وكان للسيد دين مؤجل على حاضر موسر فانه يباع بالنقد أي بالتجمل وليس المراد بالنقد الذهب والفضة فان الدين اذا كان عينا انما يقوم بالعروض فاذا بيع الدين مثلاً بخمسة عشر وقيمة العبد خمسة عشر وترك السيد خمسة عشر فان المديركه يعتق كله لان الثلث جل جميعه وقوله يبيع أي أبيع بعه وان كان الدين على غائب غيبة قريبة كالأشهر والدين حال أو يحل عن قرب فانه يستثنى بالعتق الى أن يقبض ذلك الدين وان كان على غائب بعيد الغيبة أو على حاضر معسر فانه يبيع بالنقد المديركه أو ما جاوز الثلث منه فاذا حضر الشخص الغائب الذي عليه الدين أو أيسر الشخص المعسر بعد بيع المديركه يعتق من ثلث السيد حيث كان أي سواء كان بيد الورثة أو بيد غيرهم عن اشتراء أو وصل اليه بوجه وظاهره وان حصل فيه عتق من المشتري وهو كذلك وليست كسنة وفسخ بيعه ان لم يعتق والفرق أنه يرجع هنا من عتق لاخر وفيما مر يرجع من عتق لما هو أضعف وهو التدبير (ص) وأنت حر قبل موتك بسنة ان كان السيد ملياً لم يوقف فاذا مات نظرت فان صح اتبع بالخدمة وعتق من رأس المال (ش) يعني أن من قال لعبد ما أنت حر قبل موتك بسنة أو شهر أو أكثر من ذلك فان كان السيد ملياً حين قوله لعبد لم يوقف شيء من خدمة العبد فاذا مات السيد بعد ذلك فانه ينتظر الى حاله قبل موته بسنة فان كان صحيفاً في أول السنة ولو مرض بعد ذلك فان العبد يتبع ورثة سيده بأجرة خدمته في تلك السنة لانه قد تبين انه كان حراً من أولها فهو مالك لأجره من أول السنة ويعتق من رأس المال لانه قد تبين انه كان أعنتقه في الصحة ولا يضره ما أحدثه سيده من الدين في تلك السنة فلو قال أنت حر قبل موتك بأعبدى بسنة فهو حر من الآن لانه لم يعلم الاجل تحقيقاً ولا خدمة له لانه يحتمل حرته فيلزم استخدام الحر ونقل بعض أنه يكون معتقاً لاجل فله حكمه (ص) والافق الثلث ولم يتبع (ش) أي والابان كان السيد مريضاً في أول السنة أي واستمر مرضه للموت فان العبد يعتق من الثلث لانه تبين انه أعنتقه في المرض ولا يتبع ورثة سيده بشيء من خدمته لان القاعدة أن كل من عتق من الثلث تكون غلته لسيده لان النظر فيه بالتقويم انما يكون بعد الموت (ص) وان كان غير ملي يوقف خراج سنة

(١٨ - خرشي ثامن) سنة وانظر اذا زادت على خدمته هل يسقط الزائد أو تتبعه الورثة به كما يتبع هو بخدمة سنة (قوله لانه لم يعلم الاجل تحقيقاً) لا يخفى أن هذا التعليل موجود في صورة المصنف فالظاهر ما نقله البعض المشار به بقوله ونقل بعض الخ (قوله فله حكمه) أي من أنه يخدم لذلك الاجل المجهول ولا يجوز وطؤ مان كان أمة فعلى تقدير أن يستمر حياً ستين بعد قول السيد ما ذكر فانه يرجع على السيد بأجرة السنة الثانية لان السيد لا يستحق خدمته فيها وانما يستحق في السنة الاولى ويترب على ما ذكر أنه ادمان ترثه ورثته ولا يرثه سيده (قوله خراج سنة) سواء كان المستخدم له السيد أو غيره



(قوله ما خدم تطيره) أي أجره من  
 أي أجره خدمة زمن خدم العبد  
 تطيره من السنة الثانية أي خدم  
 خدمة في تطير ذلك الزمن من السنة  
 الثانية أي سواء تساوى الخراج  
 منها مع المستقبلة أو تخالف فإن  
 مات السيد نظر إلى حاله قبل الموت  
 بسنة هل كان صحيحا أو غير أيضا  
 أجره على ما تقدم ثم إن هذا كله  
 إذا مات السيد بعد سنة فأكثر فلو  
 مات قبل مضي سنة قال عجم الظاهر  
 لا عتق لأنه علقه على شيء لم يحصل  
 (قوله أجره الشيء) أي أجره خدمة  
 الشيء أي أجره الخدمة في ذلك  
 الشيء الذي هو الزمن وقوله  
 الذي خدم تطيره أي خدم خدمته في  
 تطير ذلك الزمن من السنة الثانية  
 وقوله القدر الذي خدم تطيره أي  
 أجره الخدمة في القدر الذي خدم  
 تطيره أي في الزمن الذي خدم خدمته  
 في تطيره من السنة الثانية وهكذا  
 فتدبر (قوله أنا نضع الخ) أي يؤخذ  
 أجره مثل ذلك اليوم من السنة  
 الثانية (قوله ولتركة) عطف عام  
 على خاص لأن المدبر من التركة  
 إلا أن يقال ولتركة سواء ولو حذفه  
 واقتصر على له لكان أحسن (تمة)  
 لو قتلت أم الولد سيدها فلا يبطل  
 عتقها من رأس المال وثقتل فيه  
 إلا أن يعنى عنها وأما لو قتلت خطأ  
 فلا تنبع بعقل عند ابن القاسم وأما  
 عند غيره فتنبع به وعلى الأول فيلغز  
 ويقال لنا عند فيه القصاص ولا شيء  
 في خطئه (قوله وإن مات الخ) إنما  
 عبر به لئلا يتوهم أنه بمجرد الموت  
 يعتق قبل النظر في تركته لتعلق  
 العتق على موته (قوله فعتق لأجل  
 من رأس المال) لأحاجة له لأن  
 العتق لأجل معلوم أنه من رأس المال

ثم يعطي السيد مما وقف ما خدم تطيره (ش) أي وإن كان السيد غير ملي حين قوله اعبدته ما مر  
 فإنه وقف خدمة العبد مدة سنة كاملة على يد عدل باذن الحاكم لا على يد السيد ولا العبد  
 فإذا خدم العبد في السنة الثانية مدة شهر مثلاً فإنه يدفع للسيد من القدر الموقوف وهو أجره  
 السنة الأولى تطير القدر الذي خدمه العبد في السنة الثانية فالسيد نائب فاعل يعطي ومما  
 وقف متعلق يعطي ومما مفعول يعطي الثاني فاعل خدم العبد وتطيره مفعول خدم أي ثم  
 يعطي السيد من الشيء الموقوف أجره الشيء الذي خدم تطيره أي تطير ذلك الشيء فهو يعطي  
 أجره الشهر الأول الذي خدم بعد السنة تطيره أي يعطي السيد من السنة الماضية القدر  
 الذي خدم تطيره من السنة المستقبلة إن يوماً فوما وإن جمعة فجمعة وإن شهراً فشهراً مثلاً  
 إن خيار السيد أي أنا نضع مكان كل يوم من السنة الثانية يوماً من السنة الأولى مقدمين الأول  
 فالأول من كل منهما وهلم جرا في الثانية والثالثة والرابعة والخامسة إلى ما لا نهاية له (ص)  
 وبطل التدبير بقتل سيده عمداً واستغراق الدين له ولتركة وبعضه بمجاوزة الثلث (ش) يعني  
 أن المدبر إذا قتل سيده عمداً وداناً في باغية فإن تدبيره يبطل إن استحياه أو رثه أو ما لو قتل  
 سيده خطأ فإن تدبيره لا يبطل ويعتق في مال سيده الذي تركه ولم يعتق في الديّة وهي دين  
 عليه ليس على العاقلة منها شيء لأنه إنما صنع ذلك وهو مملوك وقول الشارح إنه أتوا بخذ من  
 عاقلة المدبر سبق فلم وكذلك يبطل التدبير أيضاً باستغراق الدين للمدبر ولتركة كما لو ترك السيد  
 عشرة مثلاً لواقمة المدبر خمسة وعليه دين خمسة عشر فقد استغرق الدين للمدبر ولتركة  
 لأن الدين مقدم على ما يخرج من الثلث وظاهره سواء كان الدين سابقاً على التدبير  
 أو لاحقاً وهو واضح إذا قام الغرماء بعد موت السيد وأما إن قاموا في حياته فإن كان الدين  
 سابقاً على التدبير فإنه يساع للغرماء والأفلا كما في المدونة وكذلك يبطل بعض التدبير بسبب  
 مجاوزته لثلث السيد كما لو ترك السيد عشرة وقيمة المدبر عشرة فثلث التركة ستة وثلثان هي قيمة  
 ثلث المدبر فيعتق ثلثاه ويرق ثلثه فقوله بمجاوزة الثلث من إضافة المصدر إلى مفعوله والفاعل  
 محذوف أي بمجاوزته لثلث أي بمجاوزة بعضه في المثال المذكور (ص) وله حكم الرق وإن مات  
 سيده حتى يعتق فيما وجد حينئذ (ش) يعني أن المدبر له أحكام الارتقاء في خدمته وشهادته  
 فلا يحقد قاذفه ولا يقتل قاتله الحر إلى غير ذلك من أحكام الرق وإن مات سيده حتى يعتق من  
 الثلث فيما وجد حينئذ من مال السيد أي حين التقويم ولا ينتظر لها هلك من المال قبل التقويم  
 (ص) وأنت حر بعد موتى وموت فلان عتق من الثلث أيضاً ولا رجوع (ش) يعني أن السيد  
 إذا قال لعبده أنت حر بعد موتى وموت فلان فلا تفي فكاكته عتق على موت الأخير منهما  
 فإن مات فلان فيتوقف عتقه على موت السيد فإذا مات السيد أو لا فيقوم ويتطهر هل يحمله  
 الثلث أو لا فإن جله كان كالمعتق إلى أجل فيستمر للورثة من الخدمة إلى أن يموت فلان وإن لم  
 يحمله الثلث كانت الورثة بالخيار في الجزء الذي لم يحمله الثلث بين الرق والعتق وقوله أيضاً  
 إشارة إلى أن المدبر كما يعتق من الثلث فكذلك هذا ولا يبطل حكم التدبير جعله معتقاً لأجل  
 فكاكه قال إن مات فلان فأنت حر بعد موتى وإن مات أنا فأنت حر بعد موت فلان ابن نونس  
 ولا رجوع له (ص) وإن قال بعد موت فلان بشهر فعتق لأجل من رأس المال (ش) يعني أن  
 الإنسان إذا قال في حال صحته لعبده أنت حر بعد موت فلان بشهر مثلاً فإنه يكون معتقاً لأجل  
 من رأس المال ولا يلحقه دين ويخدمه إلى الأجل ولا فرق بين العبد والامة وأما إن قال ذلك  
 في حال مرضه فإنه لا يعتق إلا من رأس المال بعد موت فلان لما علمت أن  
 التبرعات في حال المرض محملها الثلث ولم يقيد المواف بذلك اتكالا على ما أشهر واحسنته بقوله



**باب المكاتب** (قوله ذ كرفيه المكاتب) أي الاحكام المتعلقة بالمكاتب لاحقية المكاتب وقوله والكتابة اي حكم الكتابة المشار به بقول المصنف ونذب مكاتبه أهل التبرع وقوله وما يتعلق بذلك أي من الاحكام والنظائر ان مصدوق ذلك هو الاحكام المتعلقة بالمكاتب (قوله مشتقة من الاجل المضروب) لا يخفى أن العبارة لا يصح أن تؤخذ على ظاهرها فيقول بأن المعنى مشتقة أي مأخوذة من الكتاب بمعنى الاجل المضروب من اشتقاق المصدر المزيده وهو كتابة من المصدر المجرد وهو كتاب والمراد بالاشتقاق الاخذ (قوله أو من الالزام) أي أو مشتقة من الكتب بمعنى الالزام (١٣٩) وليراجع في شأن الكتاب بمعنى الاجل أو الكتب

بمعنى الالزام هل هما معنيان لغويان في أصل اللغة أو في عرف اللغة (قوله والعبد ألزم نفسه المال) إشارة إلى المناسبة بين الكتابة

بالمعنى الاصطلاحي والكتابة بالمعنى اللغوي وقوله ويقال في المصدر أي

مصدر كتب ثم انك اذا علمت ان من جملة مصادر كتب كتاب

فيكون المراد من كتاب الحديث واذن لا يصح الاستشهاد على ذلك بقوله قال تعالى والذين ينتغسون

الكتاب فان المراد بالكتاب المكتوبة بمعنى العقد المعالم المبين بما يأتي

وقوله قال تعالى دليل على مشروعيتها (قوله عتق الخ) قال بعضهم الصواب

أن يقول عتق يوجب العتق على مال ويؤيد ما ذكره ان الكتابة

سبب في العتق لانها نفس العتق (قوله والافلاتنذب الخ) اعلم انه

حكم بعدم النذب وهو محتمل بعد ذلك لان يكون جائزاً سواء

مستوى الطرفين أو مكرهاً أو خلاف الأولى فليحذر ذلك (قوله خلافاً

لللساطي الخ) أي فانه قال نذب لمن اتصف بكونه من أهل التبرع

ان يكاتب عبده فأهلية التبرع شرط في صحة الكتابة والمندوبية

بعد حصول هذا الشرط اه

والحاصل ان اللساطي يقول ان الصحة مقصودة فرد عليه الشارح بقوله لكن ليست مقصودة (قوله كانت مكاتبته باطلة) لا يخفى أن

بطلانها من الصبي مبني على انها عتق وأما على انها بيع فتصح منه ويتوقف لزومها على اجازة وليه ونصح من السكران بناء على انها

عتق لتشوف الشارع للحرية وتبطل على انها بيع كما أفاده الشارح (قوله وان كان سقيها محجوراً عليه الخ) لا يخفى أن السفينة في حكم

الصبي فالشأن التسوية بينهما كافي للتوضيح والتبدر وعج لا التفرقة كافي للشارح (قوله لانه يحصل به الاستعانة على العتق) أي

لانه به يخرج حراً بخلاف ما قبله اذ قد يعجز بعد خطه عن غيره ففرق (قوله دليل مخصوص) وهو قوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي

آتاكم قال في المدونة والموطأ هو أن يضع عن المكاتب من آخر كتابته شيئاً قال أبو عمر وهذا على النذب ولا يقتضي به

بعدم موت فلان شهر مما اذا قال بعدم موتي بشهر فانه يكون وصية مالم يرد به التدبير أو يعلقه على شيء كما مر في قوله أو حر بعد موتي بيوم وقوله بشهر يقتضي أنه لو قال بعدم موت فلان ولم يقل بشهر أنه لا يكون معتقلاً لا جمل وليس كذلك بل هو معتق كما مر عند قوله العتق بموته وذكره في المدونة كما ذكره هنا

### **باب ذ كرفيه المكاتب والكتابة وما يتعلق بذلك**

والكتابة مشتقة من الأجل المضروب لقوله تعالى الا وهما كتاب مع يوم أي أجل مقدر أو من الالزام لقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم أي ألزمتكم الصيام

كالزامة على الذين من قبلكم وكتب ربكم على نفسه الرحمة والعبد ألزم نفسه المال ويقال في المصدر كتاب وكتابة وكتبه ومكاتبه قال الله تعالى والذين ينتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم

فكاتبوهم الآية والامر فيها للنذب وعرفها ابن عرفة بقوله عتق على مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه فيخرج ما على مال مجمل ولذا قال فيها لا تجوز كتابة أم الولد ويجوز عتقها

على مال مجمل ويخرج عتق العبد على مال مؤجل على الاجنبي فقوله على مال أخرجه العتق على غير مال وهو المبتسل والعتق الى أجل وقوله مؤجل أخرجه القطاعة قوله موقوف على

أدائه أخرجه العتق المجمل على أداء مال الى أجل فانه ليس بكتابة (ص) نذب مكاتبه أهل تبرع (ش) يعني انه يندب لاهل التبرع أن يكاتب مملوكه اذا طلب الرقيق ذلك والافلاتنذب

ومفهومه أن غير أهل التبرع لا تندب مكاتبته وما وراء ذلك شيء آخر فالكلام في النذب لافي الصحة وان كانت لازمة للنذب لكن ليست مقصودة خلافاً لللساطي فنطوقه مسلم وفي

مفهومه تفصيل فان كان صبياً أو مجنوناً كانت مكاتبته باطلة وان كان سقيها محجوراً عليه أو زوجة أو امرئ يضافي زائد الثلث كانت صحيحة متوقفة وليست باطلة كافي العتق لان هنا عوضاً

فقوله مكاتبه أهل تبرع مصدر مضاف لفاعله وهو السيد وأشار للصيغة بقوله يكاتبه كاتبت الخ وأشار للعوض بقوله بكذا وأركانها أربعة السيد والعبد والصيغة والعوض ونصح من الصبي

بناء على انها بيع لا على انها عتق ومن السكران بناء على انها عتق لتشوف الشارع للحرية وتبطل على انها بيع على ما مر في باب البيع وأشار بقوله (وحط جزء آخر) الى انه يستحب للسيد

ان يحط عن عبده جزءاً من الاجزاء ويستحب أن يكون الآخر من نجوم الكتابة ليحصل له به الاستعانة على العتق ولانه دليل مخصوص وغيره من الاجزاء بعموم قوله تعالى وما تفعلوا من

خير يعلمه الله واذا علمت ما قررناه فكان ينبغي للوفا أن يقول وأخر بالاول وليدل على ندين أي ونذب حط جزءه وينذب أن يكون آخر أو آخر حال من جرحه وان كان محجوراً عن الحال من النكرة

والحاصل ان اللساطي يقول ان الصحة مقصودة فرد عليه الشارح بقوله لكن ليست مقصودة (قوله كانت مكاتبته باطلة) لا يخفى أن بطلانها من الصبي مبني على انها عتق وأما على انها بيع فتصح منه ويتوقف لزومها على اجازة وليه ونصح من السكران بناء على انها

عتق لتشوف الشارع للحرية وتبطل على انها بيع كما أفاده الشارح (قوله وان كان سقيها محجوراً عليه الخ) لا يخفى أن السفينة في حكم الصبي فالشأن التسوية بينهما كافي للتوضيح والتبدر وعج لا التفرقة كافي للشارح (قوله لانه يحصل به الاستعانة على العتق) أي

لانه به يخرج حراً بخلاف ما قبله اذ قد يعجز بعد خطه عن غيره ففرق (قوله دليل مخصوص) وهو قوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم قال في المدونة والموطأ هو أن يضع عن المكاتب من آخر كتابته شيئاً قال أبو عمر وهذا على النذب ولا يقتضي به

بعدم موت فلان شهر مما اذا قال بعدم موتي بشهر فانه يكون وصية مالم يرد به التدبير أو يعلقه على شيء كما مر في قوله أو حر بعد موتي بيوم وقوله بشهر يقتضي أنه لو قال بعدم موت فلان ولم يقل بشهر أنه لا يكون معتقلاً لا جمل وليس كذلك بل هو معتق كما مر عند قوله العتق بموته وذكره في المدونة كما ذكره هنا

بعدم موت فلان شهر مما اذا قال بعدم موتي بشهر فانه يكون وصية مالم يرد به التدبير أو يعلقه على شيء كما مر في قوله أو حر بعد موتي بيوم وقوله بشهر يقتضي أنه لو قال بعدم موت فلان ولم يقل بشهر أنه لا يكون معتقلاً لا جمل وليس كذلك بل هو معتق كما مر عند قوله العتق بموته وذكره في المدونة كما ذكره هنا

بعدم موت فلان شهر مما اذا قال بعدم موتي بشهر فانه يكون وصية مالم يرد به التدبير أو يعلقه على شيء كما مر في قوله أو حر بعد موتي بيوم وقوله بشهر يقتضي أنه لو قال بعدم موت فلان ولم يقل بشهر أنه لا يكون معتقلاً لا جمل وليس كذلك بل هو معتق كما مر عند قوله العتق بموته وذكره في المدونة كما ذكره هنا



(قوله مفسر لاجال الخ) فيه شيء وذلك لأنه لا اجمال في النسبة انما الاجال في الجزء كما أفاده بعض شيوختنا (قوله ولم يجبر العبد عليها) الصواب التعبير بلا اجمال لأن ذلك الموضع ليس موضع عالم كما هو ظاهر (قوله والمأخوذ منها الجبر) هذا ضعيف والمعمد الاول (قوله أي اذ ارضى السيد الخ) لا يخفى أن المأخوذ من المدونة هو الجبر مطلقا من غير تقييد رضا السيد (قوله تنبيه) محل الخلاف اذا لم يكن معه غيره في عقد الكتابة والاتفاق على الجبر (قوله ومقتضى تعريف الجزأين) أي أو ان المقتضى المعروف بلام الجنس منحصرا في الجبر وقوله ووجهه أي ابن رشد ووجهه وقوله بقوله أي وجهه (١٤٠) ابن رشد بقوله أي ابن رشد (قوله ولا يلزم) أي لأنه لا يلزم (قوله الذي لم يدفع

بلا لا الآن) أي في وقت آجال الكتابة (قوله وظاهرها اشتراط التخييم) هذا هو المعمد وقوله بعد ذلك وصحح خلافه ضعيف (قوله هل تبطل الكتابة بناء على أنها بيع) أي لأن البيع يبطل بجهل الثمن وقوله أو تصح أي على أنها عتق فان قلت هل لا يلزم بالاول وهو البطلان لأن المتبادر من المصنف ان المكاتب به ~~و~~ كن من أركانها والمأهية تنعدم بانعدامه فلما يحتمل أن يكون المبراد ان الركن أن لا يشترط العدم لأن يشترط القدر فتدبر (قوله اشتراط لزوم التخييم الخ) حاصله ان الشارح يقول ان ظاهر المصنف أن اشتراط التخييم شرط في صحة الكتابة فيفيد انها اذا وقعت مطلقة أي بغير تخييم تكون باطلة مع انها صحيحة فيجب ان المصنف بأن في العبارة حذف والتقدير وظاهرها اشتراط لزوم التخييم أي ان ظاهر المدونة أنه يشترط في لزومها التخييم أي انها لا تلزم الا اذا وقعت منجمة فادا وقعت غير منجمة فتصح ولا تلزم لكن أقول هذا يتوقف على نص صريح (قوله لا اشتراط صحته) أي لا الاشتراط في صحته أي ان التخييم ليس شرطا في الصحة بل

بلا مسوغ شاذ على حد قوله عليه الصلاة والسلام وصلى وراءه رجال قياما أو تيسر محول عن المفعول مفسر لاجال نسبة حط الى جزء أي وحط السيد آخر جزء (ص) ولم يجبر العبد عليها (ش) المشهور من المذهب أن العبد لا يجبره سيده على الكتابة نص عليه في الجلاب وأخذ الجبر عليها من المدونة واليه أشار بقوله (والمأخوذ منها الجبر) أي اذ ارضى السيد بمثل خواجه أو از يد منه شيء قليل وقد أخذ ذلك أبو اسحق من قوله فيما ومن كاتب عبده على نفسه وعلى عبد السيد غائب لزم العبد الغائب وان كره ومقتضى تعريف الجزأين المفسر للصبر انه لم يؤخذ منها الا الجبر وهو مقتضى كلام أبي اسحق وهو ظاهر المدونة وأما ابن رشد فعنده ان القوانين يقومان منها ووجه القول بعدم الجبر بقوله فرق بين من يجبر عليها ابتداء ومن يجبر عليها آخر ولا يلزم من جبر الغائب عليها الذي لم يدفع مالا الآن فصل له العتق أن يجبر غيره ولم يقو كلام ابن رشد عند المؤلف والا كان يقول وأخذ منها الجبر حتى لا ينافي انه أخذ منها أيضا عدم الجبر (ص) بكاتبك ونحوه بكذا وظاهرها اشتراط التخييم وصحح خلافه (ش) يعني أن من أركان الكتابة الصيغة بنحو كاتبتك بكذا أي بشي سماء للعبد كد رهم مثلا أو أنت مكاتب بكذا أو أنت معتق على كذا أو بعثك نفسك بكذا فالباقي فيه للمعاوضة كقوله اشتريت العبد بدرهم وانظر لوزن قوله بكذا هل تبطل الكتابة بناء على أنها بيع أو تصح ويكون عليه كتابة المثل وظاهر المدونة عند القاضي عياض وغيره اشتراط لزوم التخييم لا اشتراط صحته لأن المذهب انها اذا وقعت بغير تخييم كانت صحيحة وتخييم وصحح ابن رشد في المقدمات جوازها حالة وتخييمه فاما مقام مقام وظاهر خلافه والمذهب الاول وأل في التخييم للجنس فيصدق بالتخييم لأنه يجوز أن يجعل نجما واحدا (ص) وجاز بغيره كاتبتك وعبد فلان وحينئذ لا لؤلؤ لم يوصف أو كخمر ورجع لكتابة مثله (ش) يعني أن العوض في الكتابة يجوز أن يكون بالغرر فلا يشبه العوض في السكاح كاتبتك وبعير شارد ونحو ذلك وانما جاز الغرر هنا لان العتق يكون مجانا فلا أقل أن يكون على شيء متروك الوجود أو على شيء سبق له وجود فلذا اغتفر ولا بد أن يكون ما ذكر في ملك العبد والافلاو كذلك يجوز للسيد أن يكاتب عبده على أن يأتيه بعبد فلان وليس بآبق والامنع كما مر وكذلك يجوز للسيد أن يكاتب عبده على جنين من حيوان معلوم ناطق أو صامت في ملك العبد وظاهر قوله وحينئذ أنه سبق له وجود وأما على ما تحمل به أمي فيمنع ولفظ المؤلف يعطى هذا لأنه قبل وجوده لا يطلق عليه ولا يسمى جنينا ولا يجوز للسيد أن يكاتب عبده على أن يأتيه بلؤلؤ غير موصوف أو بخمر لعدم الحاطة بصفة اللؤلؤ والنجاسة الخمر وعدم الاتفاق به شرعا والمراد باللؤلؤ كل جوهر نفيس تتفاوت فيه الاغراض فان وقع العقد على لؤلؤ لم يوصف أو على خمر أو خنزير وشبه ذلك فان العبد يرجع لمكتابة مثله في ذلك لأنه اذا

تصح بدون التخييم (قوله جوازها حالة) أقول هذا مناف لتعريف الكتابة المتقدم حيث قال عتق على مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه الآن يقال هذه طريقة أخرى غير طريقة ابن عرفة (قوله وأل في التخييم للجنس فيصدق الخ) لا يخفى ان هذا الجواب لا ينفذ لان معنى التخييم جعلها نجما فالقول المصنف وظاهرها التأجيل لكان أصرح في افادة المعنى المراد فتدبر (قوله ورجع لكتابة مثله) أي اذا وقعت الكتابة بالخمر من كافر ثم أسلم أحدهما أو أسلما أو مالو وقعت بما لا يملكه بأن وقعت ابتداء من مسلمين أو أحدهما فبطل بالكلية ويقيد كلام المصنف بما اذا كان موصوفا أو ما اذا كان معينا فبطل بالكلية كما في عجم



(قوله وظاهر تعليل الشارح) أي لانه قال لتفاوت الاحاطة بصفته (قوله ان الكتابة تبطل بالكلية) أي ويكون قول المصنف رجع لكتابة مثله راجع الى الكاف وأما بعض شيوخنا ان ما قاله ابن مرزوق هو المعتمد (قوله أو كذهب الخ) ان أردنا الفسخ قدرنا فسخه وجعلنا عن معنى في فنقول أو فسخ كذهب في ورق وان أردنا الصرف جعلنا عن معنى الباء والتقدير أو كصرف ذهب بفضة ويقيد بدون الحلول (قوله ليست كغيرها من الديون الخ) أي بل كخراج موظف فله أن ينتقل من شيء لآخر لتشوف الشارع للحرية (قوله فيجوز للسيد أن يفسخ الخ) راجع لقوله ان الكتابة ليست كغيرها وكذلك قوله وكذلك يجوز للسيد أن يتجمل الخ وقوله وكذلك يجوز للسيد أن يبيع الخ راجع لقوله ولا كالمعاوضة المحضة وقوله وكذلك (١٤١) يجوز للسيد أن يفسخ ما على مكاتبه الخ راجع للأمريين معا وقوله من ذهب في فضة

أي بدون حلول بدلية بل قوله ولا بعد ذلك صرفا مستأخرا (قوله يعني أنه يجوز لولي الصغير) انما قدر الجواز دون التدب لقوله أولا أهل التبرع اذا لولي ليس من أهل التبرع في مال محجوره (قوله بالمصلحة) أي المستوية في الكتابة وعدمها فان اتفردت في أحدهما وجب (قوله لما كن) أي النسوة ناقصات عقل ودين (قوله أمة) بالغة برضاها وقوله وصغير ذكر أو أنثى (قوله الذي سنه عشرة أعوام) كذا قال غيره من أنه لا بد أن يبلغ الصغير ذكر أو أنثى عشر سنين وهو ما لا يبي الحسن وظاهر نقل البابي عن ابن القيم أنه يجوز مكاتبه الصغير وان لم يبلغ عشر سنين وهو نص ابن عرفة (أقول) والظاهر ان المدار على القدرة على الاكتساب وكأنه مراد ابن عرفة (قوله وكلام نت فيه نظر) أي لانه قال وبلا قوة على كسب (قوله وهو الموافق الخ) فيه نظراته اذا كانت الخيرية في الآية هي القوة على الاداء فنقول هي عين القدرة على الكسب التي أفادته لا بد منها

كان يلزم العبد فيما لا يملك أصلا كتابة مثله فأولى ما يملك كاللؤلؤ كما قاله ق وظاهر تعليل الشارح في قوله لا لؤلؤ لم يوصف ان الكتابة تبطل بالكلية وهو ما عزا ابن مرزوق لظاهر المدونة (ص) وفسخ ما عليه في مؤخر أو كذهب عن ورق وعكسه (ش) هذا معطوف على قوله وجاز بغيره والمعنى انك قد علمت ان الكتابة ليست كغيرها من الديون الثابتة في الذمة ولا كالمعاوضة المحضة فلذا جاز في مال يجوز للسيد أن يفسخ ما له على المكاتب في شيء لا يتجمله الآن واعتقر ذلك لتشوف الشارع للحرية وكذلك يجوز للسيد أن يتجمل ما على عبده على أن يضع عنه بعض ذلك وكذلك يجوز للسيد أن يبيع ما عليه من الطعام قبل قبضه وكذلك يجوز للسيد أن يفسخ ما على مكاتبه من ذهب في فضة وبالعكس ولا بعد ذلك صرفا مستأخرا لتشوف الشارع للحرية (ص) ومكاتبه لولي ما محجوره بالمصلحة (ش) يعني أنه يجوز لولي المحجور كسبه ومجنون وسفيه من أب أو وصي أو مقدم أن يكتب عبدا المحجور بالمصلحة ولا يجوز أن يعتقه على مال مجمل يأخذه من العبد اذا لو شاء اتزعه منه وإتيان المؤلف بما لم يعقل يجاب عنه بما أجيب عن قوله تعالى فانكسروا ما طاب لكم من النساء من انهما كن ناقصات عقل ودين استعمل فيهن ما والرقيق أنقص من النساء فاستعمل فيه ما واستعملها فيمن يعقل مجازا أو على القليل فيها (ص) ومكاتبه أمة وصغير وان بلا مال وكسب (ش) يعني أنه يجوز للسيد أن يكتب رقيقه الصغير الذي سنه عشرة أعوام فأكثر ولو كان لا مال له ولا كسب أي بالفعل وأما القدرة على الكسب فلا بد منها وكلام نت فيه نظر وبعبارة وظاهر كلام المؤلف عدم الاستحباب وهو الموافق لما نقل عن الامام في المساواة ان الخيرية في الآية هي القوة على الاداء اذا لاية تقتضي عدم الامر عند انتفاء الخيرية وانتفاء الامر يصدق بالجواز المراد وعلى هذا قالوا والعمال أي يجوز مكاتبهم ما في حالة كونهم بلا مال وكسب وأما لو كان لهم مال كانت الكتابة مستحبة وجواز مكاتبه الصغير المذكور مبني على القول بأن السيد يجبر العبد على الكتابة وأما على مقابله فلا يتأتى اذا لم يكن رضا الصغير ورضاه غير معتبر (ص) وبيع كتابة أو جزء لانجيم فان وفي فالولاء الاول والادق للشترى (ش) المشهور من المذهب جواز بيع الكتابة وجواز بيع جزء منها كربعها مثلا وسواء كان المشتري هو العبد الذي كوتب أو كان أجنبيا وفي المدونة ولا بأس ببيع كتابة المكاتب ان كانت عينا فبعرض نقد او ان كانت عرضا فبعرض مخالف له أو بعين نقدا فان تأخر كان ديني بدين قال القاتني عبد الوهاب هذا اذا باعها لغير العبد وأما اذا باعها منه فذلك جائز على كل حال اه قال ابن عرفة ولا بد من حضور المكاتب ولا يكفي قرب

في الجواز الا أن يقال فرق بين ما بان نقول القوة على الاداء لا تكون الاعمال موجود بالفعل أو كسب بالفعل بخلاف القدرة على الكسب وحيث لا يكون بينهما عموم وخصوص مطلق فكما وجدت القوة على الاداء وجدت القدرة على الكسب ولا يلزم من وجود القدرة على الكسب القوة على الاداء فتأمل حق التأمل (قوله المشهور من المذهب الخ) لا يخفى ان الخلاف انما هو في بيع الجزء وأما بيع الكل فهو جائز عند مالك وأصحابه (قوله كان ديني بدين) أي ببيع دين بدين (قوله ولا بد من حضور المكاتب) أي اذا باعها



لابي (قوله لان الغر في الكتابة يغتفر الخ) في العبارة سقط بعد قوله يغتفر والساقط لقطعة فيه نظر خير قوله وقول ابن عبد السلام (قوله انما الاغتفار في عقدها) أي لما تقدم من قول المصنف وجاز يغتفر الخ (قوله والمشتري الخ) أقول وكذا اذا اشترى هو كتابة نفسه الولاء لسيده (قوله قيل يرق للعطي) هو الظاهر من القولين (قوله بأن كان فيها ابن أو أب) أقول ان في الكلاية ثلاثة أقوال الاول عند الفقهاء من مات بلا ولد وهو ما في المدونة والثاني من مات بلا ولد ذكر وان ترك أنثى الثالث عند الفرضيين من مات ولم يترك عمودي النسب من الأبا والاولاد والمعتمد ما في المدونة فكان من حق المصنف كما قاله بعض الشيوخ أن يقول ان ورثته ولد وشارحنا تبع الثاني في تقريره وهو خلاف ما فيه اقتدير (١٤٣) (قوله فانه يعتق من ثلثه) مثلاً اذا كاتبه بعشرة وحباها في عشرة ثم مات وقد

أي بما كاتب به فانه يعتق ونصفه ويتظر في العشرة التي حابي بها فان كان الثلث يحملها يعتق ببقية فاداء ذلك فيقول الشارح فان حابي فانه يعتق من ثلثه ليس المراد ان يعتق بتمامه من الثلث بل الملاحظ أن المحاباة المذكورة من الثلث وقوله وكذلك اذا ورت كلاله أي في صورة الاقرار مثلاً اذا أقر بأنه قبض الكتابة وكانت مائة وحملها الثلث فان عتقه حينئذ يكون من الثلث وقوله فاذا اجل الثلث ما أقر به أي من قبض الكتابة كما تقدم وقوله أو حابي به أي فيما اذا كانت بعشرة ومثله يكاتب بعشرين فان اجل العشرة المذكورة مضى وقوله مضى الخ لا يخفى أن المضى في صورة الاقرار أنه يخرج حراً بسرعة وأما في صور المحاباة فعني المضى انه ان أدى العشرة التي وقعت بها الكتابة خرج حراً والارق وإلى ذلك الإشارة بقوله ان أدى خرج حراً والارق وقوله ومالم يحمله يرق بقدره أي تعرض للرقبة في صورة الاقرار بالقبض فان مالم يحمله ان أداه خرج حراً والارق بقدره فقوله ثم

غيبته كما في الدين لان ذاته مبيعة على تقدير عجزه فلا بد من معرفتها وقول ابن عبد السلام لا يشترط حضوره واقراره لان الغر في الكتابة يغتفر انما الاغتفار في عقدها لانه طريق للعتق لافي بيعها اه ولو اطلع المشتري على عيب بالمكاتب فينبغي أن يتظر فان أدى مضى والا فله الرد لان المبيع صار له والعبد وهل يرد ما أخذ منه من الكتابة أو لانه كالغلة قولان في المسئلة واختار ابن يونس الاول انظر نت ولا يجوز بيع نجم معين من الكتابة لكثرة الغرر والمعنى ان النجوم مختلفة والاجاز لانه من بيع الجزء وقال ابن مرزوق وما ذكره من منع بيع النجم المعين محله اذا لم يعلم قدره أو علم وجهه نسبته لباقي النجوم فان علم قدره ونسبته لباقي النجوم جاز بيعه لان الشراء وقع على شيء معين ومعلوم وهو النجم أو ما يقابله من الرقبة وحيث جاز بيع كل الكتابة أو جزئها ووفى المكاتب ذلك للمشتري فالولا يكون للبائع لانه مقدمة والمشتري قد استوفى ما اشتراه وان لم يوف بأن عجز عنه فانه يرق للمشتري كله أو بقدر ما اشترى ولو وهب كتابة مكاتبه فجزع عن أدائها قيل يرق للعطي وقيل يرق لو اهبه (ص) واقرار مريض بقبضها ان ورث غير كلاله (ش) يعني ان الانسان اذا كاتب عبده في حال صحته ثم أقر في حال مرضه أنه قبض منه جميع نجوم الكتابة فانه يصدق في ذلك ان كانت ورثته غير كلاله أي بأن كان فيها ابن أو أب اذا تهمته حينئذ وأما ان كانت ورثته كلاله والثلث لا يحمله لم يصدق الابينة للثمة فان كان الثلث يحمله فانه يصدق لانه يجوز له أن يعتقه حينئذ وان كاتبه في مرضه وأقر بقبضها فيه فان حمله الثلث عتق ورثته كلاله أم لا كيتسدى عتقه وان لم يحمله الثلث خير ورثته في امضاء كتابته فان أمضوا والاعتق منه عمل الثلث كذا في المدونة (ص) ومكاتبته بلا محاباة (ش) يعني أن المريض يجوز له أن يكاتب عبده بلا محاباة فان حابي فانه يعتق من ثلثه وكذلك ان ورث كلاله فانه يعتق من ثلثه فقوله (والا فني ثلثه) يرجع لمسئلة المحاباة ولمسئلة اذا ورت كلاله فاذا اجل الثلث ما أقر به أو حابي به مضى ومالم يحمله رق منه بقدره للورثة ثم ان أدى خرج حراً والارق (ص) ومكاتبته جماعة لمالك فتوزع على قوتهم على الأديوم العقد وهم وان زمن أحدهم جلاء مطلقاً (ش) يعني أن الجماعة من الرقيق اذا كانوا لمالك واحد فانه يجوز له أن يكاتبهم دفعة واحدة في عقد واحد على مال معين منجم عليهم وأما ان تعدد المالك فان ذلك لا يجوز لانه اذا عجز أحد العبيد أو مات لاخذ سيده مال الآخر يغتفر حق فيكون من باب أكمل أموال الناس بالباطل واذا وقعت الكتابة على الوجه الجائر فانما توزع على قدر قوتهم على الاداء يوم عقد الكتابة وعلى قدر خدمتهم

ان أدى يرجع له أيضا ويكون معنى الرقبة كما قلنا انه معرض لذلك وأما بالنسبة لصورة المحاباة فانه اذا حابي بعشرة كما في المثال المتقدم وحمل الثلث نصفها وقد كان كاتب بعشرة الخ فان الخمسة التي لم يحملها يرق من العبد بقدره افرق منه الربع وبعثت منه مقابل الخمسة التي حملها فيعتق منه الربع وما قابل الكتابة الذي كان النصف ان أدى خرج النصف حراً فيكون الحرة ثلاثة الارباع وان لم يؤد رق منه الثلاثة الارباع ويكون المعتق منه الربع فتدبر وقوله جلاء الخ لا يخفى ان توزيعه الجملة هنا أي توزيع المال الذي انتقل اليهم على عدد من وزعت عليهم الكتابة لا على قوتهم وأما الذي على قدر قوتهم فانما هو الأصل كما ذكره في (قوله وان زمن الخ) مفهومه لو زمن كلهم لا يكونون جلاء كما أفاده بعض شيوخنا (قوله وعلى قدر خدمتهم) يرجع لما قبله وكذا قوله

وعلى



وعلى قدر اجتهادهم والحاصل أن الثلاثة بمعنى واحد وقوله على المشهور راجع لقوله فانما توزع على قدر قوتهم ومقابله ما أشار إليه بقوله فلا توزع على العدد الخ وذلك لان الموازية قد قالت انما تقسم على العدد وأشهب يقول على قدر قيمة رقابهم يوم الكتابة هذا هو ما أشار إليه بقوله كما قيل فالاقوال ثلاثة (قوله سواء الخ) هذا إشارة الى تفسيد الاطلاق في كلام المصنف فان قلت ان القاعدة ان الاطلاق يفسره قيدا ما سبق أو لاحق وليس هنا ذلك قلت ذلك قاعدة أغلبية كما قالوا (قوله ان الكتابة الشارع الخ) في العبارة حذف والتقدير والفرق ان الكتابة فيها التشوف للحرية والشارع متشوف (١٤٣) لها (قوله لاشئ عليه) أي لأصالة ولا حاجة كما قاله

العوفي ولكن يكون على من معه في الكتابة من الاصحاء لانهم قد دخلوا على جميع أداء الكتابة التي جعلت عليهم وان كان بعضهم لا يقدر على أداء شئ منها (قوله فيؤخذ من الملى الخ) لا يعتق أحد منهم الا بتمام الجميع وأفهم قوله الملى أنه لو كانوا كلهم أملاء لم يكن للسيد أخذ أحد منهم بما على جلته وهو كذلك (تنبه) ان أدى أحدهم عن بقيتهم رجع من أدى على بقيتهم بحصة منهم من الكتابة اه أي على حسب حصتهم من الكتابة (قول المصنف يرجع) الاولى أن يقر بالبناء للمفعول لموافق المعطوف عليه ويشمل الدافع ووارثه وسيدوه ووارثه اذا مات ولا وارث له ومن انتقل له الحق بغير ارث (قوله ولم يكن زوجا) أي فان كان الدافع زوجا لم يرجع عليه وظاهره ولو أمره بالدفع عنه فهو مخالف لقيداء الكفار والزوج يصح بدق بالذكر والانثى (قوله والحواشي) أي القرينة وهي الاخوة (قوله ويدل له التعليل) أي الذي هو قوله لان الغيب كشف الخ أي من حيث ان تلك العلامة يمكن موجودة في الاسر والغصب (قوله فلو أعتق قويا والباقي ضعيف

وعلى قدر اجتهادهم على المشهور فلا توزع على العدد ولا على قيمة الرقاب كما قيل وهم حلال سواء كانوا كلهم أصحاء أو مرضى أو بعضهم صحيح وبعضهم مريض وسواء اشتترط الجمالة في صلب العقد أو لا بخلاف جمالة الديون لا تكون الا بالشرط والفرق ان الكتابة الشارع متشوف فيها للحرية وهم ملك للسيد فلو وقع عقد الكتابة على ان لا ضمان هل يقدح ذلك في العقد أو يصح العقد ويبطل الشرط فقوله ومكاتبة جماعة مصدر مضاف لمفعوله أي ومكاتبة سيد جماعة وقوله يوم للعقد معمول لقوتهم وقوله وهم وان زمن أحدهم راجع لقوله ومكاتبة جماعة لما لك وقوله وان الخ ان تخلص الفعل للاستقبال والواو واو الحال أي وهم حلاله والحال ان أحدهم حدثت زمانته فيفهم منه انه لو كان زمان يوم العقد لاشئ عليه لانها توزع على قوتهم على الاداء يوم العقد والمراد بالزمانه العجز والمرض (ص) فيؤخذ من الملى الخ جميع ويرجع ان لم يعتق على الدافع ولم يكن زوجا (ش) أي بسبب كونهم حلالا فانه يؤخذ من الملى الخ جميع فنجوم الكتابة كان الاخذ السيد أو وارثه ثم ان الدافع يرجع على المدفوع عنه بما غرمه عنه بشرطين الاول اذا لم يعتق المدفوع عنه على الدافع الثاني اذا لم يكن المدفوع عنه زوجا للدافع فقوله على الدافع متعلق بعتق أمالو كان المدفوع عنه زوجا للدافع أو كان ممن يعتق عليه لولا ذلك كالأصول والفروع والحواشي فانه لا زوجوع له عليه بشئ مما دفعه (ص) ولا يسقط عنهم شئ بموت واحد (ش) يعني أنه اذا مات منهم واحد أو أكثر أو عجز فانه لا يسقط عنهم شئ من الكتابة بسبب ذلك بخلاف مالوا استحق أحدهم برق أو بحرية فانه يسقط عنهم نصيبه لان الغيب كشف أنه كاتب من لا يملك والظاهر ان الاسر والغصب كالموت ويدل عليه التعليل (ص) والسيد عتق قويا منهم ان رضي الجميع وقوا فان رد ثم عجز واصل عتقه (ش) يعني ان السيد يجوز له أن يعتق من تلك العبيد عبدا قويا أي له قوة على السعي في الكتابة والاداء بشرطين الاول أن يرضى الجميع بذلك الثاني أن يكونوا كلهم أقويا أي لهم قوة على السعي والاداء فلو أعتق قويا والباقي ضعيف فانه لا يجوز وان رضوا فلو أعتق ضعيفا منهم والباقي أقويا فانه يجوز وان لم يرضوا وحيث أجزأ عتق من له قوة على السعي فانه يحيط عنهم قدر نصيبه من الكتابة بخلاف لو اشترى المكاتب من يعتق عليه ثم أعتقه السيد فلا يسقط عنهم شئ وبعبارة أقوى منهم أي في الحال أو في المال ويحيط عنهم حصته فان لم يكن قويا لم يشترط رضاهم ولا يحيط عنهم شئ من حصته واذا أعتق السيد قويا منهم ولم يرضوا وردوا عتقه ثم عجزوا بعد ذلك فان عتق ذلك القوي يصح لان عتقه انما كان غير نافذ لاجل حقهم فلما عجزوا بطل حقهم وصح عتقه واذا كان أدى شيأ من نجوم الكتابة قبل عتقه هل يرجع به على سيده وهو الصواب لانه انما أدى في حال عتقه أولا فيه خلاف (ص) والخيار فيها (ش) يعني أن الخيار في

الخ) عبارة غيره فان لم يقوالم بقدر رضاهم سواء اساءواهم في القوة أو كان أقوى منهم وأقل (قوله فلو أعتق ضعيفا الخ) أي من حدث له الضعف وبعبارة غيره فان أعتق ضعيفا أي من حدث له الضعف لم يشترط رضا الجميع ولا قوتهم ولم تسقط حصته عن أصحابه ووزعت عليهم على قدر قوتهم كن مات منهم والمراد بالضعيف من لا قوة له على السعي ولا مال له فن له مال وهو ضعيف عن السعي دخل في منطوق قوي (قوله ثم أعتقه السيد) أي أعتق ما اشتراه المكاتب (قوله أو في المال) انظره فانه غير بين اللهم الا أن يصور ذلك بما اذا كان مريضا الا وهو مترقب الموت كما قرر بعض الشيوخ



(قوله بمعنى ان أحدهما) لا يخفى ما فيه من القصور والقصور وان الخيار فيه السيد والعبد أولهما ولا يخفى (قوله بناء على أنها عتق) أي لا على أنها بيع فيكون السيد (قوله لأنه يخاف في البيع أن يكون زاد في الثمن) أي زاد المشتري في ثمن المبيع لوجود الضمان من البائع لان الضمان من البائع في زمن الخيار أي فيؤدي لضمان يجعل وهو غير جائز (قوله لأحدهما) أي لأنه مخاطرة لان أحدهما يأخذ شحوما والاخر يأخذ غثلا وهو بالجرا وبالرفع عطف على محمل شريك أول غظه لكن يعكز عليه قوله أو مالين بالنصب فيمكن توزيع العطف فيكون مالين عطف على مال والثاني مساط عليه كاذ كره بعض شيوخنا واعلم ان أكثر النسخ على تجريد مالين من الباء وأما قوله بمقتضى الباء قال البدر انظر ما ذكرته ذلك (قوله على مال واحد) أي بأن يكاتبه بعشر من دينار أو خمسة من سنتين لكل عشرة (قوله وصفة) اختر بذلك عما اذا (١٤٤) كاتبا بعشرة خمسة محمية لأحدهما وخسة من يديه الآخر وقوله وأجلا احتريز

بذلك عما اذا كاتبا لاجلين مختلفين أجل لأحدهما والاخر لا آخر وقوله ولا بد أن يكون الاقتضاء واحدا على الشركة احترازا عما اذا اتحد الاجل والقدر والصفة واختلف الاقتضاء بمعنى ان كل من قبض شيئا يختص به ولا يشتركون مع غيره فيه (قوله فان اختلف القدر) أي بأن يكاتبه بخمسة عشرة عشرة لأحدهما وخسة للآخر (قوله وأخذ كل واحد بقدره) أي وأراد كل واحد (قوله لان الخمسة غير العشرة) تعليل غير واضح والمناسب أن يقول أنه عند اختلاف الاقتضاء كان كل واحد منهما عاقدا على الاستقلال على خمسة على حدة فصار مالين بهما هذا الاعتبار (قوله لان ذلك يؤدي الى عتق البعض دون تقويم) أي دون أن يقوم عليه حصته شريكه لان التقسيم انما يكون على من أنشأ العتق لا على من أنشأ سببه وهو الكتابة في مسئلتنا وهذا التعليل في المسئلة الاولى وأما فيما بعدها فلا نه ربما أدى الى ذلك قول

حال عقد الكتابة جائز بمعنى ان أحدهما يجعل لصاحبه الخيار في حل عقد الكتابة أو اجازته يوما أو جمعة أو شهرا مثلا وهو مذهب المدونة وما ولدته في أيام الخيار فانه يدخل في الكتابة وما استفاداه العبد في أيام الخيار يكون له حيث تمت كتابته بناء على أنها عتق وهذا ما لم يشترط للسيد ماله فقوله والخيار فيه اسواء كان أمده قريبا أو بعيدا بخلاف البيع لأنه يخاف في البيع أن يكون زاد في الثمن لمكان الضمان (ص) ومكاتبة شريكين بمال واحد لأحدهما أو مالين أو بمقتضى بعدين (ش) يعني أنه يجوز للشريكين ان يكاتباه بمال واحد على مال واحد أي بمقتضى قدر أو وصفة وأجلا ولا بد أن يكون الاقتضاء واحدا على الشركة فان اختلف القدر أو واحد عابا بعده امتنع وظاهره ولو اختلف نصيبهما كثلث وثلثين وأخذ كل واحد بقدره وهو ظاهر كلامهم وبعبارة ولا يكون مالا واحدا الا اذا اتحد العقد والقدر والجنس والصفة والاقتضاء والاجل والا كانا مالين وانما كانا مالين فيما اذا اختلف الاقتضاء كقضاء كل واحد منهما خمسة من عشرة كاتبا علم الان الخمسة غير العشرة ولا يجوز لأحد الشريكين أن يكاتب نصيبه في العبد دون الآخر ولو أذن له شريكه في ذلك ولا يجوز لهما أن يكاتب كل منهما نصيبه في العبد بمال غير المال الذي كاتبا عليه شريكه الآخر أي بأن غابره في القدر أو في الجنس أو في الصفة أو في الاجل لان ذلك يؤدي الى عتق البعض دون تقويم وكذلك لا يجوز لهما أن يكاتباه على مال متحد قدرا وأجلا في عقدين بأن يكاتبه أحدهما بعشرة مثلا الى شهر ويكاتبه الآخر كذلك فقوله (فيفسخ) راجع للمسائل الثلاث (ص) ورضا أحدهما بتقديم الآخر يرجع لهجز بحصته (ش) يعني أن الشريكين اذا كاتبا العبد على مال واحد وحل نجمهم من نجوم الكتابة فانه يجوز أن يرضى أحدهما بتقديم صاحبه أن يقبض ذلك النجم الذي حل ويأخذ الآخر النجم الذي بعده اذا حل فلو عجز العبد في النجم الثاني فان الشريك الذي لم يقبض النجم الاول يرجع على شريكه بما يخصه من النجم الاول لأنه سلف منه له فقوله ورضا الخ عطف على فاعل جاز والضمير في يرجع لمن رضى بتقديم صاحبه وانما يرجع لهجز بحصته حيث كان الرضا قبل حلول الكتابة وكان السائل في ذلك مريدا لتقديم فان كان الرضا بذلك بعد حلول الكتابة أو كان السائل في ذلك المكاتب ورضى الشريك بذلك أو الشريك الذي رضى بالتقديم وسأل شريكه أن ينظر المكاتب بحصته ووافق على ذلك فانه لا يرجع عند الجز بحصته (ص) كان قاطعه باذنه

المصنف فيفسخ مرتب على محذوف والتقدير واذ لم يجوز ذلك فيفسخ (قوله قبل حلول الكتابة) أي جميعها بل حل البعض من كاتبا بعض الشيوخ (قوله وكان السائل في ذلك مريدا لتقديم) أي الذي مراده أن يتقدم بالقبض (قول بعد حلول الكتابة) أي حلول جميعها أي بعد أن حل جميعها أخذ أحدهما جميع حصته ورضى شريكه بذلك (قوله أو كان السائل في ذلك) أي أو كان قبل حلول الكتابة والسائل في ذلك المكاتب (قوله ورضى الشريك بذلك) أي الشريك الذي يتقدم شريكه عليه في القبض (قوله أو الشريك) أي أو كان السائل الشريك الذي رضى بتقديم شريكه عليه (قوله وسأل شريكه أن ينظر المكاتب) أي ان الشريك الذي رضى بتقديم شريكه أخبر الشريك الذي يريد التقدم بأنه أي الشريك المخبر ينتظر المكاتب بحصته فالمراد بالسؤال الاخبار (قوله ووافق على ذلك) أي أن الشريك الذي يتقدم وافق شريكه على أنه أي شريكه ينتظر المكاتب بحصته وهو يتقدم (قوله فانه لا يرجع عند الجز بحصته)



أى وكان العبد بينهما كما كان قبل الكتابة ويقوز الذى تقدم بما أخذ ثم ان محل عدم الرجوع ما لم يشترط الرجوع عليه بمحضه مما قبض (قوله من عشرين) من بعض بدل (قوله التشبيه في الرجوع والجواز الخ) الظاهر أن التشبيه في الجواز وهو الذى حمل المصنف عليه عبارة ابن الحاجب وذهب اليه بعض سراح المصنف وذلك لأنه لم يتقدم في المسئلة التى قبلها التخيير حتى يشبهه (قوله بشرط رضا الشرىك الخ) هذا تفسير للاذن أى ان المراد بالاذن الرضا ومفهومه عدم جوازها بغير اذنه وتبطل ان اطلع عليها قبل عجزه فان لم يطلع الا بعده فان قبض شرى بكمه الذى لم يقاطع مثله فواضح وان قبض أقل اولم (١٤٥) يقبض شيئا خيرا بين أن يتناول المقاطع فيما قبضه

وبين أن يملك حصته فان اختار الثانى انقلب الخيار الى آخر الذى قاطع بين أن يسلم له ذلك وبين دفع حصته مما قبضه والاشترى ان في العبد (تبيينه) القطاعة بفتح القاف وكسر هاءه لانه قطع طلب سيده عنه عما أعطاه وقطع له بتمام حريته بذلك أو قطع بعض ما كان له عنده (قوله لانه قدرضى الخ) علة مقدمة على معاولها وهو قوله لا رجوع الخ (قوله في حال قبض الاذن الاكثر) المناسب حذف ال فى قول المصنف الاكثر ويجرى حله عليه (قوله فان مات الخ) مفر روض فيما اذا مات المالك عن مال بعد اخذ المقاطع ما قاطع به وأما لو مات قبل اخذ المقاطع ما قاطع به أخذه وأخذ الاخر حصته من النجوم واشترى كما فيما بقى فان لم ينف مالهما هوله ما يخصا فيه بحسب المال فى خاص المقاطع بعشرة القطاعة والاخر بعشرينه وان قبض كل بعض مالها خاص بما بقى أيضا (قوله في حال صحته) يحتز عن عتق أحدهما فى مرضه نصيبه فانه يكون عتقا حقيقة لا وضا لانه لو عجز ورق للورثة لم ينفذوا وصية الميت وهو قد أراد ابتالها وأن لا يعود اليهم شئ منها

من عشرين على عشرة فان عجز خيرا المقاطع بين رد ما فضل به شرى بكمه واسلام حصته رقا (ش) التشبيه في الرجوع والجواز بشرط رضا الشرىك والمعنى أنه يجوز لاحد الشرىكين أن يقاطع العبد المالك باذن شرى بكمه من عشرين على عشرة مجزاة فان عجز العبد بعد ذلك فان الخيار يثبت للذى قاطع بين أن يرد الى شرى بكمه نصف ما قبض من العبد ويصير رقا له ما على قدر حصته أو أن يسلم حصته لشرى بكمه رقا له فالمراد بقوله ما فضل به شرى بكمه نصف ما قبض المقاطع بكسر الطاء والموضوع أن الاذن لم يقبض شيئا والاقتى قبض الاول شيئا دون ما قبض المقاطع فلا يدفع له الا حصته مما زاد على ما قبض الاذن حتى يتساويا واذا قبض الاذن مثل ما قبض المقاطع فأكثر فحينئذ لا خيار للمقاطع وقوله ما أى النسبة التى فضل بها شرى بكمه فقوله (ولا رجوع له على الاذن وان قبض الاكثر) ليس هذا من متعلقات التخيير لانه انما يثبت حيث قبض شرى بكمه الاقل كما يفهمه قوله ما فضل به بل هو منقطع عما قبله ومعناه أنه اذا قبض شرى بكمه أكثر مما قاطعه به ثم عجز فان العبد يكون بينهما لانه قدرضى ببيع نصيبه بأقل مما عقد عليه الكتابة ولا رجوع للمقاطع على شرى بكمه الاذن بشئ فان قيل كان المناسب عدم المبالغة اشمولها القبض الاقل السابق الذى حكم فيه بالتخيير فالجواب أن الواو الحال أى لا رجوع له على الاذن فى حال قبض الاذن الاكثر وأخرى المساوى (ص) فان مات أخذ الاذن ماله بلا نقص ان تركه والا فلا شئ له (ش) الموضوع بحاله الا أن المكاتب مات فان الذى أذن لشرى بكمه فى المقاطعة يأخذ جميع ماله وهو عشرين ومن غير نقص مما تركه المكاتب حلت الكتابة أو لم تحل لانها تحل بالموت ثم يكون ما بقى بين الذى قاطعه وبين شرى بكمه على قدر حصته ما فى المكاتب فان لم يترك شيئا فانه لا رجوع للاذن على المقاطع ولا شئ له فالضمير فى مات للمكاتب الذى قوطع وفى ماله للاذن أى حصته وهى عشرين (ص) وعتق أحدهما وضع لماله الا ان قصد العتق (ش) يعنى أن أحد الشرىكين اذا عتق فى حال صحته نصيبه من المكاتب فان ذلك يحمل على وضع المال أى فيسقط عنه نصف كل نجسم ولا يعتق نصيبه ويظهر فائدة ذلك فيما اذا عجز عن أداء نصيب الاخر فانه يرق كماله لانه انما كان خفيف عنه لنتم له الحرية فلما لم تتم له رجوع رقيقا وقد حله ما أخذ منه الا أن يكون قصده العتق فانه يكون حرا ويقوم عليه اذا عجز أى لان فى تقوية عليه الاذن تقبل الولاء الذى انعقد لشرى بكمه وبعبارة الا ان قصد العتق أى الا أن يصرح بأنه قصد العتق أو يفهم منه ذلك فانه يعتق عليه من الاذن ويقوم عليه حصته شرى بكمه بشرطه فقوله وعتق أحدهما وضع لماله أى اذا قصد بالعتق وضع المال حيث لم يقصد فك الرقبة بأن قصد المال أو لانيته فى وضع المال وقوله الا ان قصد العتق أى الا ان قصد فك الرقبة بلفظ صريح أو قرينة وحينئذ لا ركاكة

(١٩ - خرشى ثامن) وأما الصحيح فانما أراد التخفيف عن المكاتب وانه ان عجز كان رقا له (قوله بلفظ صريح) فى العبارة حذف والتقدير وعلم بذلك بلفظ صريح (قوله وحينئذ لا ركاكة) حاصل ذلك أنه اعترض على المصنف بأن فيه ركاكة وهى كونه استثنى الشئ من نفسه وحاصل الجواب أنه ليس فيه استثناء الشئ من نفسه وذلك لان قوله وعتق أحدهما معناه تلفظ أحدهما بلفظ العتق يحمل على وضع المال كأنه قال وضعت المال عنه وقوله الا ان قصد العتق معناه الا أن يقصد بلفظ العتق فك الرقبة فظهر أنه ليس فيه استثناء الشئ من نفسه فتدبر



(قوله ان فعلت فنصفك حر) بضم التاء وفتحها (قوله وضع النصف) لم يكف عن الجواب بالتشبيه لافادته بالجواب أن التشبيه غير تام (قوله لقوم عليه الآن) أي حين الفعل (قوله كلا فعلمن) أي بأن يقول نصفك حر لا فعلمن ولم يفعل وهل بكتابته يكون الختم لأنه حينئذ يكون عازما على الضد وهو ما أفاده بعض شيوخنا ولا وحرر (قوله واشترى) يعني عنه بيع لأنه إذا باع فقد اشترى الثمن والمشتري إذا اشترى فقد باع الثمن فالبيع والشراء متلازمان (قوله ومقارضة) يعني عنه قوله ومشاركة بناء على أنه شريك وقوله واستخلاف عاقد الخ لو قال وتزوج أمته واستخلف عليه لوافق النص إذ كلامه يوهم أنه يعقلها وليس كذلك (قوله وسفر لا يحل فيه نجم) أي ولا بد من كونه قريبا وهو الذي ليس على سيده في غيبته (١٤٦) كبير مؤنة بحلول نجم أو غيره (قوله في يجوز) مبتدأ وقوله البيع والشراء خبر (قوله لا ابتغاء الفضل الخ) لم أر من بين قدر ذلك وهل المراد به أن يكتب بأزيد من الثمن زيادة لها بالويرجع في ذلك لاهل المعرفة أو مطلق الزيادة والظاهر الأول وحرر (قوله وكذلك يجوز لمساكن الخ) إشارة إلى أن ظاهر المصنف من أن المراد به الاستخلاف وله أن يتولى العقد غير مراد وقد أشيرنا لذلك فيما سبق (قوله وله أن يزوج عبده بشرط ابتغاء الفضل) أي بأن يزوج بامرأة موسرة يحصل له به ارتفاع حاله هذا ما ظهر لي في معناه ولم أرى ذلك شيئا (قوله بالنظر راجع لجميع ما مر) أي وهو محمول على النظر في جميع ما قدمه إلا في تزويج أمته فلا بد من اثباته لأن النكاح نقص قاله أبو الحسن (قوله يرجع للنسبة) أي للرقبة (قوله فيشمل الذكر والاتي) أي فلا يعترض على المصنف بأن فيه القصور من جهة أنه لا يشمل الذكر (قوله وللمكاتب أن يسافر سفر الإيجل فيه نجم أو بعضه) أقول لا يخفى في أن مطلق السفر مقتض لحلول بعض نجم وكذا مثله في شرح عب

في لفظ المؤلف (ص) كان فعلت فنصفك حر فكانت به ثم فعل وضع النصف (ش) التشبيه فيما قبل الاستثناء وهو وضع النصف ولو قصد العتق والمعنى أن الإنسان إذا قال لعبده ان فعلت أنا وأنت الشيء الفلاني فنصفك حر ثم كاتبه ثم فعل ذلك الشيء المعلق عليه فانه يحل على وضع المال لا العتق في موضع عنه نصف الكتابة ولو كان ذلك عتقا لقوم عليه إلا أن فان أدى النصف الذي بقي من الكتابة خرج حرا وان عجز رقيق كانه فقوله (ورق كاه ان يجوز) يرجع لهذه والتي قبلها وبما قرأنا علم أن التشبيه ليس بتمام كما يفيد قوله وضع النصف وانما لم يكن قصد العتق معمولا به وعمل به فيما قبلها لأنه لما كان حال المبيع في ملك سيده قطعاً ونية العتق حصلت حينئذ ولم يكن حال النفوذ الذي هو المعتبر في ملك سيده يتعلق بالبيع به بناء على أن الكتابة بيع لم يكن لنية العتق تأثير في حال النفوذ ثم ان كلام المؤلف في صيغة السر وأما في صيغة الخنت كلاً فعلمن فانه يكون عتقا قاله اللخمي (ص) وللمساكن بلا إذن بيع واشترى ومشاركة ومقارضة ومكانة واستخلاف عاقد لا أمته واسلامها أو فداؤها أن خنت بالنظر وسفر لا يحل فيه نجم وإقرار في رقبته واسقاط شفيعته لا عتق وان قريبا وهبة وصدقة وتزوج وإقرار بجناية خطأ وسفر بعد الإباذن (ش) لما كانت تصرفات المساكين كالحرة لأنه أحرز نفسه وماله إلا ما كان من أمر المحاباة والتسربات التي تؤدي إلى عجزه أخذ بعين الحسب لكل بأمنه فاجوز من غير إذن من سيده له البيع والشراء ومقاسمة شركائه وإقراره بالدين مشالاً لمن لا يهتم عليه ومشاركته ومقارضته ومكانته لرقبة لا جعل ابتغاء الفضل قال فيها كتابة للمساكن عبده على ابتغاء الفضل جائز ولا لم تجز فان عجز المساكين الأعلى أدى المساكين الأسفل إلى السيد الأعلى وعتق ولاؤه ولا يرجع الولاء للأسفل ولو عتق بعد ذلك أهاه وكذلك يجوز للمساكن بلا إذن أن يزوج أمته وله أن لا يزوج وإذا زوج فيجب عليه أن يستخلف من يعقلها أو شرط العاقد أن يكون حراً وله أن يزوج عبده بشرط ابتغاء الفضل وللمساكن إذا جنى رقيقه أن يسلمه للجنى عليه وله أن يقديه بغير إذن سيده وقوله بالنظر راجع لجميع ما مر والضمير في اسلامها يرجع للنسبة الجانية فيشمل الذكر والأنثى وللمساكن أن يسافر بغير إذن سيده سفر الإيجل فيه نجم أو بعض نجم من نجوم الكتابة وليس لسيده منعه من السفر ولو صانعاً للمساكن الإقرار فيما يتعلق بدمته كالديون كما مر بخلاف غيره وأما ما يتعلق برقبته من حد أو قطع فيقبل ولا فرق بينه وبين القن ولذا قال ابن غازي وإقرار في رقبته كذا رأينا من النسخ وهو عكس المقصود ودفعاً لخواص في دمه انتهى وللمساكن

السفر مقتض لحلول بعض نجم وكذا مثله في شرح عب فالمناسب أن يحذف لفظ بعض ويقول لا يحل أن فيه نجم من كتابته كما في شب (قوله ولو صانعاً) أي خلافاً للخمى في منع الصانع (قوله فالصواب في دمه الخ) حاصل ما في المقام أن إقرار كل من القن ومن فيه شائبة حرية كالمساكن مما يوجب عقوبته في بدنه من حد أو قصاص أو نحو هو الأزم له غير أن إقراره بالقصاص في النفس مقيد بما إذا لم يهتم وأما إن اتهم كما في مسألة إقرار العبد بقتل عمه فاستحياءه ولي الدم على أن يأخذه فانه لا يقبل كما مروا وإقرار كل منهما في رقبته مما يوجب مالا كإقراره بجناية الخطأ والعد الذي لا قصاص فيه لا يلزمه ولو لم يهتم عليه خلافاً لبراء الأبقرة بنية تصدقه كما في مسألة العبد على البرذون المشار إليها بقولها في كتاب الديات في عبده على برذون مشي على أصبع صبي فقطعها فتعلق به وهي تدعى ويقول فعل بي هذا فصدقه العبد أن الأرض يتعلق برقبته العبد وان إقرار كل منهما بمأعمال في دمه فيه تفصيل فان



كان مكاتباً لم يعمل بأقراره لمن لا يتم عليه وان كان غيره مكاتب لم يعمل بأقراره مطلقاً (قوله أن يسقط شفيعته) احتراز بذلك من الأخذ بالشفعة فيشترط فيه أن يكون بنظر كما يؤخذ ذلك من قول المصنف وشراء (١٤٧) بنظر لان الأخذ بالشفعة من قبيل الشراء كما

قرر بعض الشيوخ (قوله وتقييد الشارح غير واضح) أي لان الشارح قال واسقاط شفيعته بالنظر (قوله خلافاً للشارح الخ) أي لان الشارح اعتبر أقراره لمن لا يتم عليه (قوله أو بعض نجم الخ) تقدم ما فيه (قوله وأحسن منه) وله (التصرف الخ) أي ليفيدان له التبرع بالشئ التافه الذي ليس فيه مظنة بحجزة (قوله وله نجم نفسه) التحيز اظهر الحجز وعدم القدرة على أداء الكتابة ويتفرع عليه الرق فليس قوله فارق تكراراً مع قوله وله تحيز نفسه (قوله ولم يظهر له مال) أو لا مال أي اتفاقاً على التحيز في حال عدم ظهور المال للمكاتب وهو يفيد أنه إذا ظهر له المال فليس له التحيز ولو اتفقا عليه خلق الله تعالى (قوله فارق) أي يحكم بأنه رقيق يسوق قن لا شائبة فيه أما مرتب على شرط مقدراً أي وإذا عجز نفسه فارق أو عجز معطوف على تحيز لأنه اسم خالص من الشبهة بالفعل (قوله ولو ظهر له مال) أخفاه عن السيد أي أولم يعلم به ناطقاً أو صامتاً وظاهره ولو ثبت بيمينه بعد ذلك ان كان أخفاه لأنه لم يظهر لأحد حين اتفاقهما ورد ببلو القول بأنه يرجع مكاناً وهو قياس تشوف الشارع للحرية (قوله وقد عول الخ) هو المعول عليه كما هو مفاد غير واحد من شرحه (قوله كان عجز عن شئ) تشبيهه في فارق (قوله وتلوم لمن يرجوه) أي

أن يسقط شفيعته لانهم من نوع الشراء للشخص بالثمن وظاهره سواء كان فيه نظراً أو غير نظراً لانه لا يلزمه التجزؤ وتقييد الشارح غير واضح وليس للمكاتب أن يعتق شخصاً أجنبياً أو قريباً إلا بأذن سيده ولا سيد رده ولا يلزم المكاتب اعتق قريبه لان شرط العتق بالقرابة أن يكون المالك حراً كما مر ومن باب أولى انه ليس له أن يبيع أو يتصدق ولا سيد رده ما فعله إلا الشئ التافه ولو استغنى المولى بمسئلة العتق عن مسئلة الهبة والصدقة لكان أقرب للاختصاص فان مطلق العتق متشوف له الشارع فأولى ما ليس كذلك كالهبة وليس له أن يتزوج بغير إذن سيده وسواء كان ذلك نظراً أو غير نظراً لان ذلك يعيبه فان رده سيده وقد دخل به فانه يفسخ ويترك لها ثلاثة دراهم ولا يتبع عما بقي بعد ذلك اذا عتق فان أجاز سيده جازاً لم يكن معه أحد في الكتابة فان كان معه غيره لم يجز الا برضاهم وان كانوا صغاراً فسخ تزويجه على كل حال والصواب أن يبدل تزويجه بتزوج لان الاول فعله بالغير والتزوج فعله بنفسه وأشعر قوله تزويجه بجواز تسريه وهو كذلك ألا يعيبه ذلك كالتكاح واذا أقر المكاتب أنه جنى جناية خطأ فانه لا يلزمه شئ من ذلك عتق أو عجز وظاهره ولولم لا يتم عليه خلافاً للشارح كما مر ولا يجوز له أن يسافر سفرًا يحل فيه نجم أو بعض نجم من نجوم كتابته الا بأذن وكذلك ليس له أن يسافر سفرًا بعيداً وان لم يحل فيه نجم (تنبيه) انما خص هذه الجزئيات جوازاً ومنعاً تبعاً للمدونة وغير هالته انفع للفقي سيما المقلد والا لاكتفى عنها بضابط لانه أخصر كأن يقول وله التصرف بغير تبرع كقول ابن الحاجب وتصرف المكاتب كالحر الا في التبرع والله أعلم قاله بعض من حشاه وأحسن منه وله التصرف بما ليس مظنة للحجزة (ص) وله تحيز نفسه ان اتفقا ولم يظهر له مال فارق ولو ظهر له مال (ش) يعني أن المكاتب المسلم يجوز له أن يعجز نفسه عن الكتابة بشرط أن يتفق هو وسيده المسلم الذي كاتبه على ذلك وبشرط أن لا يكون للمكاتب مال ظاهر فارق حينئذ كما كان قبل الكتابة ولو ظهر له مال بعد ذلك قال ابن رشد الكتابة من العقود اللازمة ليس للسيد ولا للعبد خيار في حلها فاما التحيز اذا لم يكن له مال ظاهر فان تراضى على ذلك السيد والعبد فهو جائز لان حق الله قد ارتفع بالعذر وهو ظهور العجز ولا يحتاج في ذلك الى رفع السلطان فان دعا الى ذلك العبد وأبى السيد فله أن يعجز نفسه دون السلطان ولا يقتصر في ذلك الى حكم الحاكم وأما ان دعا السيد الى العجز وأبى العبد فلا يعجزه الا السلطان بعد التلوم والاجتهاد انتهى وهو يفيد أن في مفهوم قوله ان اتفقا تفصيلاً لا يفيد أن قوله وفسخ الحاكم لا يجري فيما اذا اتفقا ولا فيما اذا طلب ذلك العبد وحده بل فيما اذا طلبه السيد وقد عول ق على كلام ابن رشد هذا على ظاهر كلام التوضيح والمدونة من انه لا بد من الحاكم فيما اذا لم يتفقا أعم من أن يكون السيد هو الذي أراد التحيز أو العبد (ص) كان عجز عن شئ أو غاب عند المحلل ولا مال له وفسخ الحاكم وتلوم لمن يرجوه (ش) يعني أن المكاتب اذا عجز عن شئ من نجوم الكتابة فانه يرق لان عجزه عن البعض كعجزه عن جميع نجوم الكتابة وكذلك يرق اذا غاب عند المحلل بغير إذن سيده والحال أنه لا مال له ظاهر وحينئذ فالحاكم يفسخ عقد الكتابة لانها لا تنسخ الا بالحكم لكن بعد التلوم باجتهاد لمن يرجو له ميسرة فالمراد

لمن يرجو يسره التلوم في الحاضر والغائب غيبة قريبة كما يأتي في الشارح وأما الغائب غيبة بعيدة ومجهول الحال فانه يفسخ عليه ما لكن بدون تلوم وقوله وحينئذ فالحاكم يفسخ ظاهره وحين يحكم بالرقية يفسخ عقد الكتابة فقضية أن الحكم بالفسخ بعد الحكم بالرقية مع أن الحكم بالرقية متأخر عن الحكم بالفسخ فالتناسب حذف قوله وحينئذ ثم ان محلل فسخ الحاكم عقد الكتابة اذا أبى المكاتب من



التجيز فان رضى بذلك فلا يحتاج الى فسخ الحاكم (قوله كما يتلوم في القطاعة) أي اذا عجز المالك عن قوطع به فان الحاكم يفسخ عقده  
القطاعة بعد التلوم سواء وقعت القطاعة على مؤجل أو حال وسميت قطاعة لانه قطع طلب سيده عنده بما أعطاه أو قطع له تمام حريته  
بذلك أو قطع بعض ما كان له عنده (قوله فيما يعتبر فيه الفسخ) أي اذا أبي المقاطع من التجيز (قوله والقطاعة) (١٢٨)

بكسر القاف أفصح) أي من فتحها  
(قوله أن يكتبه على مال حال)  
فيه تسامح اذا الكتابة العتق على  
مال مؤجل (قوله فان الحاكم يلزمه  
أن يقبض ذلك) أي والحال انه  
لا وكيل له (قوله وقبل الحكم على  
السيد الخ) أي فلو حكم على السيد  
بقبضها بأن وجدها كما حكم بالقبض  
فلا يفسخ وقوله أو قبل الأشهاد  
عليه أي وأما لو لم يكن حاكم وقد  
كان أشهد المالك ان جاء بالنجوم  
ولو يقبلها منه السيد فانها لا تنفسخ  
أيضا (قوله بغير إذن سيده) الصواب  
أن يقول باذن سيده كما في عبارة  
غيره ويسقط لفظ غير وقوله ويعتق  
عليه) أي على المالك أي اذا  
عتق ذلك المالك (قوله لامن  
ليس معه) ولو من يعتق عليه  
فأخوه الذي معه يرثه دون ولد ليس  
معه وان كان في كتابة أخرى فان  
كان معه في كتابة واحدة فالأثر  
معه على فرائض الله تعالى فيقدم  
الابن على الأخ وبنات في الثلثين  
والباقي لعمهما لكونه معهما في  
كتابة واحدة فان لم يكن معهما في  
كتابة واحدة كان الثلث للسيد  
(قوله وان لم يترك وفاء) أي بأن لم  
يترك شيئا أصلا أو ترك قليلا لا يوفي  
بالكتابة (قوله من ولد أو غيره) أقول  
أراد بالغير ما يصدق بالأخ وابن  
العم والأجنبي وأم الولد ولذلك قال  
بعض الشراح ولو قال من معه كان  
أولى لشموله لما كان معه أجنبي

بالحل الحلول لا المكان والغائب الغيبة القريبة كالحاضر يتلوم له دون البعيد فلا يتلوم له  
لاحتمال موته ومثله اذا جهل حاله وهذا اذا غاب بغير إذن سيده والا فلا يعجزه وظاهره ولو طال  
وقوله (كالقطاعة وان شرط خلافه) تشبيه تام أي كما يتلوم في القطاعة بعدم مضي الأجل لمن  
يرجى له ميسرة ولا بد فيها من فسخ الحاكم ولو كان السيد بشرط على المالك عند العقد عدم  
التلوم فانه لا ينفعه ذلك ولا بد من التلوم وفسخ الحاكم فيما يعتبر فيه الفسخ للحاكم فالبالغة  
ليست خاصة بالقطاعة بل هي راجعة للمستثنين والقطاعة بكسر القاف أفصح وهي اسم  
مصدر لقاطع والمصدر المقاطعة ولها صورتان أحدهما أن يكتبه على مال حال والثانية  
أن يفسخ ما عليه في شيء يأخذ منه وان لم يكن حالا (ص) وقبض ان غاب سيده وان  
قبل أجلها (ش) قد علمت ان الحاكم وكيل عن الغائب فاذا حلت نجوم الكتابة أو عملها  
المالك وسيد غائب فان الحاكم يلزمه أن يقبض ذلك ويحفظه الى أن يأتي مستحقه  
شرعا وسواء كانت النجوم عيناً أو عرضاً لما علمت أن الأجل في عروض الكتابة من حق  
المالك (ص) وفسخت ان مات وان عن مال الأولاد أو غيره دخل معه بشرط أو غيره  
فتؤدي حالة (ش) يعني أن المالك اذا مات قبل وفاء نجوم الكتابة وقبل الحكم على  
السيد بقبضها أو قبل الأشهاد عليه بأن أتى بها ولم يقبضها في بلد لا حاكم بها فانها تنفسخ  
ولو خلف ما لا يفي بكتابتها ويرثه سيده بالرق لانه مات قبل حصول الحرية له الا أن يكون معه  
في الكتابة ولد أو غيره فان كتابته تحل بموته ويتجملها السيد من ماله ويعتق بذلك من  
معه في عقد الكتابة بقوله بشرط أو غيره يرجع للولد ولا جني معاً مادخل الولد بالشرط  
كان كاتب عبده وللعبد أمة حامل وقت عقد الكتابة فان جملها لا يدخل في الكتابة الا  
بالشرط كما في المدونة وسواء كان هذا المالك بكسر التاء حراً أو مكتوباً بفتحها وأما دخوله  
بغير شرط فظاهر ويكون معناه أنه حدث بعد عقدها وأما دخول غير الولد بالشرط فواضح  
وعقضى العقد كما لو اشترى المالك من يعتق عليه في زمن الكتابة بغير إذن سيده ويعتق  
عليه قال فيها وصار كن عقدت الكتابة عليه وكلام المؤلف هذا حيث ترك ما يفي بالكتابة بدليل  
ما بعده (ص) وورثه من معه فقط من يعتق عليه (ش) يعني أن المالك اذا مات عن مال  
فان كتابته تؤدي منه طالة فاذا فضل بعد ذلك فضلة فانه يرثه من معه في الكتابة من يعتق عليه  
كالأصول وان علوا والفروع وان سفلا والحواشي فقط لامن ليس معه فيها ولو من يعتق عليه  
ولامن معه من لا يعتق عليه كزوجة كوتبت معه أو عم وشحوه وانما يرثه من معه في كتابة  
أخرى من ورثته لان شأن المتوارثين التساوي حال الموت وهو هنا غير محقق لاحتمال كون  
أصحاب إحدى الكتابتين أقوى على الاداء من أصحاب الكتابة الأخرى وتأديتهم قبلهم (ص)  
وان لم يترك وفاء وقوى ولده على السعي سعوا (ش) يعني أن المالك اذا مات ولم يترك ما لا يوفي  
كتابتها وقوى من معه في الكتابة من ولد أو غيره على السعي فاتهم يسعون فان أدوا عتقوا والا  
رقوا فلا مفهوم للولد (ص) وترك متروكه للولد ان آمن (ش) يعني أن متروك المالك يترك  
لولده أو غيره من معه في الكتابة يؤديه على النجوم وهذا اذا كان الولد آمونا وله قوة على  
السعي والارقوا كلهم وبعبارة المراد بالولد الوارث فالولد في المسئلة الأولى مفهومه لاغ بالمعنى

أراد ولده أو ولده والمراد بقوة السعي أن يرجي قوته على ذلك في بقية الكتابة انتهى فاذا لم يكن هناك ولد  
فترقى أم الولد ولو كان هناك ما يوفي بالنجوم فهي والمال ملك للسيد (قوله وهذا اذا كان الولد آمونا وله قوة على السعي) فيه إشارة  
الى أن في المصنف حذفاً للتقدير ان آمن وقوى (قوله المراد بالولد الوارث الخ) فيه نظير بل المراد به خصوص الولد لا مطلق وارث كتابته



عليه المحققون (قوله ولذلك استشكله الخ) نذكر الـ عبارة الشارح ليتضح المراد ونصه فان لم يكن لها قوة ولا هي مأمونة أنعمه السيد فان كان فيه ما يؤدي النجوم الى أن يبلغ الولد السعي لم يجز الولد وان لم يكن فيه ما يؤدي الى أن يبلغ الولد السعي وكان في ثمن أم الولد ما يؤدي الى أن يبلغ السعي بيعت ولم يجز الولد وان كان لا يوفي بجميع ذلك كان الولد رقيقا قال في المدونة وان لم يكن لهم قوة على السعي ولم يكن في المال ما يبلغهم السعي فان كان مع الولد أم ولدها قوة وأمانة دفع اليها ان ربح لها قوة على السعي ببقية الكتابة فظاهر كلامه أن المال لا يدفع لام الولد الا اذا لم يكن في الاولاد قوة وليس لهم أمانة وكلام الشيخ لا يوفي بهذا المعنى قال في المدونة فان لم يكن في أم الولد قوة بيعت وضم ثمنها للتركة فيؤدي الى بلوغ السعي اه واعلم أنه اذا لم يترك شيئا فانها تسعي ان قويت وأمنت (قوله فكلام البساطي فيه نظر) أي المفيد أنهما في مرتبة واحدة (قوله ١٤٩) وترك متروكة للولد الخ) تقدم أن المعتمد أن المراد به

خصوص الولد لا مطلق وارث (قوله فلام ولده) أي موجودة معه لادخاله معه في الكتابة كما أفاده بعض الشيوخ من أهل التحقيق (قوله ورق الخ) تقدم أن محل رقيقته اذا لم يكن في ثمن أم الولد ما يؤدي الى بلوغ الولد السعي والاي بيعت ولم يرق الولد (قوله موصوفا) راجع لهما أي وان وجد العوض معينا في حال كونه موصوفا أو استحق في حال كونه موصوفا أو فرده لان العطف بأو (قوله معين) أي في ملك الغير وأما في ملكه فلا شيء للسيد عليه لانه رضى به وعت حريته وقول المصنف ان لم يكن له مال راجع لقوله وان يشبهه وأما لو كان له مال فيبقى على ما هو عليه من العتقة ويرجع عليه بعوضه وان لم يكن شبهة وأما ان لم يكن له مال ولا شبهة فيرجع لحاله قبل العتق من كونه قنا أو مكاتبا (قوله على الراجح) ومقابل الراجح أن الموصوف المقوم يرجع فيه بقيته (قوله فقول المصنف موصوفا) المناسب معينا

الاخص وبالمعنى الاعم وهو الوارث لان المراد من معيه وفي الثانية مفهومه لاغ بالمعنى الاخص ومعتبر بالمعنى الاعم وهو الوارث وقوله (كام ولده) أي كما يترك متروكة لام ولده وكذا الوالد يترك شيئا فانما تسعي ان قويت وأمنت وظاهره كانت الام مع الولد في عقد الكتابة أم لا وانما في مرتبة واحدة في دفع لها المال ولو كان الولد ذا قوة وأمانة لانه شبه أم الولد به في الترك وليس كذلك ولذلك استشكله الشارح بنص المدونة وكلام البساطي فيه نظر فلو قال وترك متروكة للولد ان آمن وقوى والا فلام ولده معه أمنت وقويت والاي لالسيد ورق لو افسق النقل وأما أمته التي لم تلده منه فتباع لانها مال من أمواله وانظر تفصيل المسئلة في الشرح الكبير (ص) وان وجد العوض معينا أو استحق موصوفا معين وان يشبهه له ان لم يكن له مال (ش) حاصل هذه المسئلة ان من أعتق عبده القن أو المكاتب على مال معين أو موصوف ثم استحق ذلك المال أو وجد به عيب فان وقع العتق على مال موصوف في الذمة فانه يرجع بمثله سواء كان مقوما أو مثليا على الراجح وأما ان كان العتق على مال معين ثم استحق أو تعيب فانه يرجع بمثله ان كان مثليا أو بقيته ان كان مقوما وكل هذا اذا كان له مال وأما ان كان لا مال له فان كان له شبهة فيما دفعه لسيد فذلك على ما عليه ابن القاسم وأشهب والا كثروا قال ابن نافع يرجع لما كان عليه من كتابة أو ورق وان كان لا شبهة له فيما دفعه لسيد فانه يرجع لما كان عليه قبل العتق اتفاقا فالتفصيل بين ماله فيه شبهة وما لا شبهة فيه فبما دفعه لسيد جار في المعين والموصوف على الراجح اذا تعدد هذا فقول المؤلف موصوفا حال لان وجدنا معنى أصيب فلا يتعدى الى المفعول واحد وهو نائب الفاعل هنا وجواب الشرط محذوف والتقدير يرجع بمثله وقوله معين تشبيه في مطلق الرجوع لا في المرجوع به لان المعين يرجع فيه بمثل المثلي وقيمة المقوم وقوله وان يشبهه الخ راجع للمعين والموصوف أيضا الذي قبل الكاف وان كان خلاف فاعده لانها أغلبية على ما عليه الخطاب وغيره ومقتضى كلام الشيخ شرف الدين أن الموصوف يتبعه بمثله حيث كان لا شبهة له فيه ولا مال له وفيه نظر اذا لا يظهر فرق بين المعين والموصوف في هذا (ص) ومضت كتابة كافر لمسلم وبيعت كان أسلم وبيع معه من في عقده (ش) يعني أن الكافر اذا كاتب عبده المسلم فان الكتابة لا تنسخ وتباع عليه لمسلم وكذلك الحكم اذا كاتبه وهو كافر ثم أسلم العبد

(قوله فلا يتعدى الا الى مفعول واحد الخ) (لطيفة) ذكرها بعض شيوخنا وهو انه اختلف الشيخ سالم والشيخ أحمد السهريان فقال الشيخ سالم يتعدى لمفعولين المفعول الاول العوض النائب عن الفاعل فقال له الشيخ أحمد بل مفعول واحد ومعينا وموصوفا حال ان كان في الكشف ان وجد اذا كانت بمعنى أصيب تعدت لمفعول واحد فقال له الشيخ سالم الله يكشف حال فقال له شيخه البخوري يا سالم يا سالم فنام الشيخ سالم فرأى به راما فقال له أردت ما قلت لان به راما أعرب معينا حالا (قوله ومقتضى كلام الشيخ شرف الدين) أقول هو الطخيني المشهور وهو تليد الشمس اللقائي وكلامه هو الراجح على ما أفاده بعض المحققين فقول شارحنا فيه نظر فيه نظر (قوله اذا لا يظهر فرق الخ) يمكن الفرق بأن المعين قصد عينه (قوله وبيعت) أي الكتابة بمعنى النجوم في العبارة استخدام لانه ذكرها أولا بمعنى العقد أي في قوله ومضت كتابة كافر لمسلم ورجع الضمير اليها بمعنى آخر وهو النجوم لانها التي لا تباع فتدبر (قوله اذا كاتب عبده المسلم) لا يعني أنه شامل لما اذا كان اشترى العبد مسلما أو أسلم العبد عنده (قوله وكذلك الحكم الخ) أي ولا رجوع للكافر عن الكتابة في



هذه صورة والتي قبلها فان أسلم السيد دونه فقال النخعي له فسخ كتابته عند ابن القاسم دون غيره وهذا اذا اسلم العبد كافر فان أسلم قبل رجوع سيده عن كتابته فلا رجوع له اتفاقا (قوله فانه يباع ككتابة من دخل معه في عقد الكتابة) أي انهم كالمكاتب الواحد لتضامنهم (قوله فلا ينتقل عن ثبته) أي (١٥٠) الذي ثبت للسيد حين كاتبه وفائده انه يكون من العاقلة والمتنصرين بينهم

والحاصل انه لا يلزم من انتقال المال انتقال الولاء كما افاده بعض شيوخنا (قوله اننا ليس لنا نقضها الخ) لا يخفى أن هذا انما يأتي على الضعيف من أن الكفار ليسوا مخاطبين بفروع الشريعة (قوله وكفر بالصوم الخ) كان من حق المصنف أن يذكر هذا عند قوله ولا يكاتب أي ويكون قوله هنالك لا يعتق شاملا لاعتق الكفارة (قوله فلا يطعم) أي الا اذا أذن له سيده في الاطعام وانظر اذا أذن له سيده في الاعتق هل يجوز وهو مقتضى ما يأتي في الولاء أولا (قوله أو يولد لمكاتب من أمته) وأما اشتراط ما يولد لمكاتب من أمته موطوعة لفهره تجازلانه مال للمكاتب (قوله وقليل كخدمة الخ) لا محل للكاف هنالان الكلام في الخدمة فقط كما قاله بعض من حقق وسكت المصنف عما اذا وقع عقد الكتابة على خدمة فقط فيعمل بذلك قليلا أو كثيرة ولا يعتق الا بعد تمامها وعما اذا اشترط خدمته في زمن الكتابة فيعمل بها فان أدى النجوم سقطت ولا يتبع بشيء (قوله رفق كالقن) لعل فائدة قوله كالقن ان سيده انما يخير في فدائه واسلامه للمجني عليه بعد العجز لا قبله لانه أحرز نفسه وماله فاذا فداء بعد العجز رفق سيده وان أسلمه رفق للمجني عليه والحاصل أنه مخاطب أولا بأداء الارش فان أداء عاد مكاتب كان

فانها تباع عليه لمسلم ولا تفسخ واذا بيعت كتابته فانها تباع ككتابة من دخل معه في عقد الكتابة فان عجز المكاتب في المستلزمين كان رقا لمشتري الكتابة وان أدى وعتق كان ولده الذي كوتب وهو مسلم للمسلمين دون مسلمي ولد سيده ولا يرجع اليه ولاؤه وان أسلم وأما الذي أسلم بعد الكتابة فولأؤه لمن يناسب سيده من المسلمين من ولدا وعصبة فان لم يكوونا فولأؤه لجميع المسلمين فان أسلم سيده رجع اليه ولاؤه لانه قد كان ثبت له حين عقد كتابته وهو على دينه ومعنى الولاء هنا الميراث وأما الولاء فلا ينتقل عن ثبته قال في المدونة وان أراد النصراني أن يفسخ كتابته عبده النصراني لم يمنع من ذلك وليس هو من النظام قوله ومضت الخ المراد انا ليس لنا نقضها الا أن المراد أنه لا يجوز له ابتداء لانه لا تجرى عليه الاحكام (ص) وكفر بالصوم (ش) يعني أن المكاتب اذا لزمته كفارة فانه يتعين في حقه أن يكفر بالصوم فلا يطعم ولا يعتق لانه من أخرج المال بغير عوض (ص) واشتراط وطء المكاتب واستئمان جملها أو ما يولد لها أو يولد لمكاتب من أمته بعد الكتابة وقليل كخدمة ان وفي لغو (ش) يعني أن السيد اذا اشترط على مكاتبه أن يطأها حال الكتابة لا يوفي له بشرطه وكذلك المعتقة لا جمل وكذلك جمل المكاتب لا يجوز لسيدها أن يستتبه ولا يوفي له بشرطه ويكون حرا وكذلك اذا شرط السيد على مكاتبه ان ما يحمل به أمته بعد عقد الكتابة يكون رقيقا فلا يوفي له بشرطه ويكون حرا وكذلك اذا شرط السيد على المكاتبه أن ما تلده بعد عقد الكتابة يكون رقيقا فلا يوفي له بشرطه ويكون حرا وكذلك اذا شرط السيد على مكاتبه انه اذا وطئ ما عليه من الكتابة يخدمه خدمة قليلة كشهرا مثلا فلا يوفي له بذلك لان الخدمة القليلة في حكم التبعية أما لو شرط عليه خدمة كثيرة اذا وطئ فان ذلك يلزمه وكاتبه كاتبة على ما دفع اليه وعلى هذه الخدمة الكثيرة فقوله لغو وجواب عن المسائل الخمس أي يلغى الشرط وتغضى الكتابة على حكمها (ص) وان عجز عن شيء أو عن أرض جنابة وان على سيده رفق كالقن (ش) يعني أن المكاتب اذا عجز عن شيء من نجوم الكتابة فانه يرق لسيدته واذا جنى المكاتب على سيده أو على أجنبي فان أرض الجنابة يتعلق برقبته كالقن فان عجز عن أرض جنابة سيده فانه يرق له لأن عجزه عن ذلك عجز عن الكتابة وان عجز عن الارش المتعلقة بأجنبي فيخير سيده فان شاء أسلمه للمجني عليه ويكون رقا له وان شاء فداءه بأرض الجنابة فيرق لسيدته وان أدى الارش في الصورتين عاد مكاتبه على ما كان عليه قبل الجنابة فقوله (كالقن) تشبيه في ثبوت الخيار للسيد اذا جنى العبد القن الذي لا كتابة فيه بعامر ولعل المؤلف أعاد هذه المسئلة مع قوله فيما مر كان عجز عن شيء إلى قوله وفسخ الحاكم ليرتب عليه قوله أو عن أرض جنابة وانما بالغ على السيد لئلا يتوهم انه لا أرض على المكاتب لسيدته لانه مال جنى على مالكه لا رد خلاف (ص) وأدب ان وطئ بلامه روعليه نقص المكروهة (ش) يعني أن السيد اذا وطئ أمته التي كاتبها في زمن الكتابة فانه لا حد عليه للشبهة لقوله صلى الله عليه وسلم لم المكاتب عبدا مابق عليه شيء ولكن عليه الادب ان كان عالما بالتحريم وان كان جاهلا به لا أدب وينبغي ان مثل الجهل الغلط والنسيان ولا مهر عليه في وطئه اياها فلو كاتب بكر أو أكرها على الوطء فانه يلزمه ما نقصها

الارش لسيدته أو غيره وان عجز خير سيده الخ (قوله بما مر) متعلق بقوله الخيار (قوله ليرتب الخ) فيه أنه لو قال وان عجز عن أرض الخ لاستقيم (قوله وأكرها على الوطء) أي لان لم يكرها فإسلا شيء عليه كما هو مصرح به (قوله فانه يلزمه ما نقصها) أي لان من المعلوم ان البكر تنقص بوطئ الزوال بكارتها أي ان لو كانت قننا ولم تزل بكارتها كانت تساوي مائة واذا أزيلت كانت تساوي تسعين



فيلزمه عشر قيمتها ( قوله وان كانت ثيبا فلا شيء عليه ) علل الاغنى ذلك بقوله لانه لا يتقصها ( قوله على كل حال ) أى كانت مكرهة أم لا ثم هذا ظاهر في البكر اذا وطئها الاجنبي وأما اذا وطئ الثيب الاجنبي فهل يلزمه الارش مطلقا مكرهة أو طائعة أو يقيد بكونها مكرهة لان كانت طائعة وهو الظاهر والحاصل ان الصور ثمانية وذلك ان الواطئ اما السيد أو الاجنبي وفي كل اما أن تكون بكر أو ثيبا وفي كل اما أن تكون طائعة أو مكرهة فان كان السيد فلا شيء عليه في الثيب ( ١٥١ ) طائعة أو مكرهة وأما البكر فعليه الارش ان كانت

مكرهة لان كانت طائعة فهي صور أربع وان كان الاجنبي فان كانت بكر فالارش عليه مطلقا مكرهة أو طائعة وأما ان كانت ثيبا فان كانت مكرهة فعليه الارش وأما ان كانت طائعة فقد تقدم ان الظاهر لا شيء عليه ( قوله عاوضت لملك نفسه هال ) أى فكانها خرجت عن ملكه من الآن فلذلك لم يحل وطؤها ( قوله والمحال ) أى الامة بحلل وطؤها لانسان مدة فذلك غير جائز وحاصل ذلك انه وجد في المكاتبسة مقتضى التعريم من وجهين ولم يوجد ذلك في المدبرة فاذا علمت ذلك فلا داعي لقوله وأما المدبرة ( قوله وأما المدبرة الخ ) أقول قد يقال بطله في المكاتبسة أى بان يقال أجل الحرية انتهاء أجل أداء النجوم مع حصوله فاذا حصل زال ملكه فكانت الحرية تقع في وقت لا ملك له فيها فتدبر ( قوله خيرت ) أى فان اختارت الكتابة لا ينزع مالها ولا توطأ وان اختارت أمومة الولد جاز فعل ذلك به ( قوله أو أقويا لم يرضوا ) لو قال كأقويا لم يرضوا لخرى على قاعدته الا كثرة من رجوع القيد لما بعد الكاف ( قوله في زمن كتابتها الخ ) الصواب زمن حملها كما في ابن عبد السلام والتوضيح وابن عرفة كما أفاده محشى تب ( قوله لان قيمة القرن الخ ) لا موقع لهذا التعليل

وان كانت ثيبا فلا شيء عليه أما ان وطئها اجنبي فعليه ما تنقصها على كل حال لانها قد تعجز فترجع للسيد معيبة وقوله بلامهر ليس راجعا للأدب ولا لوطئ وانما هو مستأنف لبيان حكم المسئلة بعد الوقوع وكان فائلا قال له ما حكمه بعد الأدب فقال حكمه لامهر فية فالفقار على وطئ وبتدئ بقوله بلامهر وانما منع من وطئ مكاتبته دون مدبرته وكلاهما عقد يؤدي الى الحرية فبالفرق قلت ان المكاتبسة عاوضت لملك نفسه بالحرية التي تحصل لها عند الاداء فلم يحل وطؤها وأيضا الاجل معلوم والوطئ الى أجل معلوم غير جائز قياسا على نكاح المتعة والمحال وأما المدبرة فان أجل الحرية بموت السيد واذا مات زال ملكه فكانت الحرية تقع في وقت لا ملك له فيها ( ص ) وان جلت خيرت في البقاء وأمومة الولد الالضعة معها أو أقويا لم يرضوا وحط حصتها ان اختارت الأمومة ( ش ) يعنى ان المكاتبسة اذا وطئها سيدها فحلت فانما تخير بين أن تبقى على كتابتها وتصير مكاتبسة مستولدة ونفقة في زمن كتابتها على السيد فاذا أدت نجومها عتقت وان عجزت عن ذلك عتقت بموت سيدها من رأس المال وبين أن تعجز نفسها وترجع أم ولدا إلا أن يكون معها في عقد كتابتها ضعفاء عن الاداء فانه يتعين بقاؤها على كتابتها سواء رضوا أم لا ومثل الضعفاء الأقويا حيث لم يرضوا بان يبقا لها عن الكتابة الى أمومة الولد وحيث اختارت الأمومة فانه يحط حصتها من الكتابة عنهم وتعرف حصتها بأن توزع الكتابة على قوتهم على الاداء يوم العقد كما مر فاذا كان لها قوة على أداء النصف مثلا يوم العقد حط عنهم النصف ثم ان الاستثناء من قوله وأمومة الولد وقوله معها اضافة لضعفاء أى كوتبوا معها وقوله أو أقويا أى كوتبوا معها فحذف من الثاني لوجود الاول ( ص ) وان قتل فالقيمة للسيد وهل قتل أو مكاتبها أو يبلان ( ش ) يعنى ان المكاتب اذا قتله شخص فان الكتابة تبطل بذلك وحينئذ يستحق سيده قيمته على قاتله وهل تؤخذ القيمة على أنه قتل لا كتابة فيه لان قيمة القرن أكثر من قيمة المكاتب أو تؤخذ قيمته على انه مكاتب أو يبلان في ذلك وهما روايتان عن مالك فقوله فالقيمة أى للسيد يختص بهما ولا تحسب ان معه في الكتابة ولا تكون لورثته وذلك في قتله بدل على أن الجنابة عليه فيمادون النفس ليس حكمها كذلك وهو كذلك وحكمها انه يؤخذ أرشها على انه مكاتب لان حكم الكتابة لم يبطل لبقاء ذاته وينبغي أن يكون الارش له يستعين به على أداء الكتابة لا للسيد لانه أحرز نفسه وماله ( ص ) وان اشترى من يعتق على سيده صح وعتق ان عجز ( ش ) يعنى ان المكاتب أحرز نفسه فان اشترى من يعتق على سيده الذي كاتبه صح ذلك الشراء ولا يعتق على السيد لانه أحرز نفسه وماله وله أن يبيع ما اشتراه ويجوز له وطؤها ان كانت أمة فان عجز هذا المكاتب عتق على السيد لانه يصير كعبد مأذون ومفهوم الشرط انه ان لم يعجز فلا يعتق على واحد منهما ولو كان اشتراه غير عالم بعتقه على سيده وهو وسرور قد علم في المأذون انه اذا اشترى من يعتق على سيده وهو غير عالم ولادين عليه فانه يعتق عليه والفرق أن المكاتب أحرز نفسه وماله ولا يترع ماله بخلاف المأذون قوله من هى تقع على الواحد

فكان الاولى أن يقول بطله وقيمه قنأ أكثر من قيمته مكاتبها كما هو معلوم ( قوله ولا تحسب الخ ) فيه نظر بل تحسب كما في النقل لمن معه في الكتابة من ولده في المدونة وكذلك ان قتله اجنبي فأخذ السيد قيمته فليقاص ولدهم بالذى في الكتابة ( قوله صح ) مقتضاه انه لا يجوز له ابتداء حيث كان عالما وانظر ذلك ( قوله ولا يعتق على السيد ) لانه أحرز نفسه وماله وقوله ويجوز له أى للمكاتب ( قوله وهو غير عالم الخ ) أى وأما لو كان عالما فلا يعتق على واحد منهما وان كان عليه دين محيط وهو غير عالم فان غرماء يبيعونه



في ديونهم وبهذا التقرير يظهر لك وجه المبالغة في قوله ولو كان اشتراء غير عالم فتدبر (قوله اذا ادعى على سيده أنه كاتبه الخ) هذا هو الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام المصنف لا قوله وكذلك لو ادعى السيد الخ وذلك لأنه اذا ادعى السيد الكتابة على العبد وادعى العبد نفيها بأن قال أنا رقي فاقول قول العبد بلا عيب لأن السيد مدعى بريد عبارة ذمة العبد بمجرد قوله (قوله وكذلك القول قول السيد بيمين الخ) لا يخفى أن هذا ما لم يشترط السيد في صواب عقد الكتابة التصديق بلا عيب فيعمل به كافي وثائق الجزيري (قوله فان الكتابة قوت الخ) لا يخفى أن القوت في العقود الفاسدة أو المتنازع فيها انما يكون بعد حصولها والتزاع هنا وقع في قدر ما كوتب به العبد ابتداء فسامعني كون الكتابة قوتاً لأن يقال ان المعنى أنها تعطى حكم العقد الفاتت فتدبر (قوله وينبغي أن يكون اختلافاً فهما في انتهاء الاجل) لا يخفى أن هذا يفيد أن قول المصنف والاجل أن المراد اختلافاً فهما في انتهاء الاجل وهو قصور وعبرة غيره والاجل أي أصله أو قدره أو انقضائه وكذلك قوله أي ان القول قول المكاتب ان أشبه أشبه السيد أم لا وان انفرد السيد بالشبه فالقول قوله وان لم يشبهه هذا ولا هذا حلقاً ورجع الاجل المثل الا أنك خير بأن الموضوع أنهما اتفقا على الاجل لثلاثة أشهر مثلاً والتنازع في انقضائه فالسيد يقول اتقضى والعبد يقول لم يتقضى وحينئذ فلا يعقل القول (١٥٣) بالرجوع الى أجل المثل فالمناسب أن يقول واذا تنازعا في انتهاء

الاجل فالقول للمكاتب وبقي ما اذا تنازعا في قدر الاجل هل هو ثلاثة أو أكثر وما اذا تنازعا في أصل الاجل بأن قال المكاتب مؤجلة وقال السيد انها حالة فالقول للمكاتب بيمين (قوله وكذلك اختلافاً فهما في الجنس) أي ان القول قول العبد ان أشبه أشبه السيد أم لا فان انفرد السيد بالشبه فالقول قوله لم يشبهه هذا ولا هذا يرجعان لكتابة المثل وقوله لكن قال ابن شاس الخ ظاهر العبارة يقتضي ان ابن شاس يوافق على ما تقدم من أن القول قول العبد ان أشبه أشبه السيد أم لا انفرد السيد بالشبه القول قوله والمخالفة انما هي اذا لم يشبهها فيقول القول قول العبد والذي تقدم

والمتعدد وأفرد الضمير في يعتق نظراً للفظها (ص) والقول للسيد في الكتابة والاداء لا القدر والاجل والجنس (ش) يعني أن العبد اذا ادعى على سيده أنه كاتبه وأنكر السيد فالقول قول السيد بلا عيب لانهما من دعوى العتق وكذلك لو ادعى السيد انه كاتبه وأنكر العبد فقوله في الكتابة نفيها وثباتاً وكذلك القول قول السيد لكن بيمين اذا ادعى عدم أداء الكتابة من العبد وادعى العبد الاداء فان لكل حلف المكاتب وعتق وقوله والاداء كلاً أو بعضاً وأما اذا اختلف السيد مع المكاتب في قدر الكتابة بأن قال بعشرة وقال العبد بل بأقل فان القول قول العبد بيمين لكن قيسده للخمى بما اذا أشبه أشبه الآخر أم لا وأما ان انفرد السيد بالشبه فالقول قوله بيمين وان لم يشبه حلقاً وكان فيه كتابة المثل كاختلاف المتبايعين فان الكتابة قوت ونكولهما كلفهما وما يقضى للعالف على الناكل وينبغي أن يكون اختلافاً فهما في انتهاء الاجل وعدمه كذلك ويرجعان الى أجل المثل عند انتفاء شبههما بعد حلفهما ونكولهما كلفهما وما يقضى للعالف على الناكل وكذلك اختلافاً فهما في الجنس لكن قال ابن شاس اذا لم يشبههما فالقول قول العبد وهو ظاهر كلام المؤلف والمناسب للبيع أن يكون فيه كتابة المثل بعد حلفهما وما يقضى للعالف على الناكل والحاصل ان المسائل الثلاثة تجري على اختلاف المتبايعين كما قاله (ص) وان أعانه جماعة فان لم يقصدوا الصدقة عليه رجعوا بالفضلة وعلى السيد بما قبضه ان يحجز والا فلا (ش) يعني أن المكاتب اذا أعانه جماعة يعمل يستعين به على أدائه نجوم كتابته فأدائها وفضل بعد ذلك فضلة فان لم يقصدوا بذلك الصدقة عليه بأن قصدوا فكله رقبته أو لا قصد لهم

يقول بكتابة المثل أي عند انتفاء شبههما وقوله والمناسب للبيع الخ لا يخفى أن هذا

المناسب هو عين ما تقدم الذي أشرنا له بقولنا والذي تقدم يقول بكتابة المثل أي عند انتفاء الشبه من كل منهما وما بعد ان علمت ماذا فاقول قول الشارح وأما اذا اختلف السيد الخ أي آخر العبارة كلام اللقاني وقد علمت ما فيه والذي قاله عج خلاف ما أفاده شارحنا وهو ان ابن شاس يقول عند اختلافهما في الجنس ان القول قول العبد وظاهره مطلقاً ولكن ذكر اللخمى والمازري في ذلك تفضيلاً وهو انه اذا اتفقا على أن الثمن من جنس العرض واختلفا في نوعه بأن قال أحدهما رقيق وقال الآخر ثياب ونحوها فانهما يتحالفان ويكون على كتابة مثله من العين وهذا باتفاق اللخمى والمازري وأما ان اختلفا في جنس الكتابة فقال أحدهما وقعت بيمين وقال الآخر وقعت بعرض فقال اللخمى القول قول مدعى العين الا أن يأتي بما لا يشبهه وأجرى المازري ذلك على اختلاف المتبايعين فيتحالفان ويتفاسخان ويكون للسيد كتابة مثله فعلى ذلك فالمقالات ثلاثة واقتصر برام على ما للخمى وسكت عما للمازري قال بعض شيوخنا وفيه هم منه كغيره ترجيح ما للخمى (قوله وان أعانه الخ) لو قال المصنف وان أعطى ما لا فان لم يقصد به الصدقة رجع بفضله الخ لكان أخصر وأحسن اذا التعبير بأعانه ظاهر في قصد الاعانة لا في قصد الصدقة وأيضا اعطاء الواحد كاعطاء الجماعة وقد يقال الاعانة على العتق لا تنافي واخذ من القصدين (قوله رجعوا بالفضلة) ان شاء أو تمحاصوا فيه على قدر ما أعطى كل الا أن يعرف معين من ذلك فله (قوله والا فلا) انظر ما نكتة تصريحه بفهوم الشرط



(قوله لانه لم يحصل قصدهم) هذا ظاهر فيما اذا قصدوا الفكاك واما ان لم يقصدوا شيئا فلا تظهر فيه العسلة والجواب أن المراد لم يحصل قصدهم لاحقية ولا حكا لانه عند عدم النية قاصدون خلاص الرقبة حكما (قوله وكذلك اذا لم يفضل شي الخ) لاحاجة لذلك لان ذلك لا يتوهم خلافه (تنبية) هذا الكلام كله اذا لم يحصل تنازع في قصد الصدقة وعدمها والاعل يعرف البلد فان لم يكن لهم عرف فالقول لهم أي الجماعة الدافعين بأعيانهم (فائدة) من وهب لرجل شيئا يستعين به على طلب العلم فلا يصرفه الا في ذلك بخلاف من دفع لفقر بعض زكاة فبقيت عنده حتى استغنى فلا تؤخذ منه بل تباح له لانه ملكها وجه جائز (قوله يعني أن السيد المريض) الظاهر أو المتعين أنه لا يتقيد ذلك بالمرض بل ولو أوصى بذلك في حال الصحة ثم لا يخفى أنه اذا جمل الثلث قيمة الرقبة على أنه رقيق وكتب كتابه مثله وأدى يخرج حرا وأما اذا عجز عن البعض فهل يرجع قنا كله لان المكاتب عبدا مابق عليه درهم أو يعتق بقصد ما أدى ورق مقابل المعجوز عنه تنفيذ الغرض الموصى بقدر الامكان فليجبر النقل في ذلك كذا انظر بعض الشيوخ رحمه الله تعالى (قوله فان جمل الثلث النجم المعين الخ) مثلالو كانت قيمة النجم الاول ثلاثين وقيمة الثاني (١٥٣) عشرين والثالث عشرة فالجمله ستون وترك السيد

ثلاثين وأوصى له بالنجم الاول فلا يخفى ان ثلث السيد ثلاثون ونسبته للنجوم أي لقيمتها بتمامها النصف فيعتق من العبد نصفه - ذامعنى قوله فان جمل الثلث النجم المعين عتق ما يقابله وقوله واستحققه الموصى له به وهو المكاتب معني أنه لا يغرمه وقوله والاعتق منه مقابل ما أوصى له به أي وهو النصف كما تبين (قوله وكذا الحكم فيما اذا لم يعمل الثلث الخ) أي بأن لم يترك الانجوم الكتابة وقيمتها ستون كما تقدم فلا يخفى أن ثلثها عشرين وهي لا تحمل قيمة النجم الاول وانما يحمل ثانيا الذي هو العشر ون فيعتق بقدرها فيعتق ثلث العبد وسقط من كل نجم ثلثه وبعد الاسقاط ان أدى خرج حرا وان لم يؤدي ثلثان هذا ان لم تحجز الورثة وأما لو أجازت الورثة لا عتق منه نصفه وانما أسقط من

فانهم يرجعون عليه بثلث الفضلة فان عجز المكاتب عن أداء النجوم الكتابة ورق لسيد فانهم يرجعون على السيد بما قبضه من مالهم لانه لم يحصل قصدهم واما ان قصدوا بذلك الصدقة على المكاتب فانهم لا يرجعون بالفضلة عن أداء النجوم وكذلك اذا لم يفضل شي بل ولا بما قبضه السيد ان عجز (ص) وان أوصى بمكاتبته فكتابة المثل ان جملها الثلث (ش) يعني أن السيد المريض اذا أوصى أن يكاتب العبد الفلاني من عبيده فانه يكاتب كتابه مثله على قدر قوته على السعي وعلى قدر أدائه هذا ان جمل الثلث قيمة الرقبة على أنه رقيق وانما اعتبر هنا كون الثلث يحمله نظرا الى أنه أوصى بعتقه لان الكتابة عتق على أحد القولين فان لم يحمله الثلث فان الورثة يخبرون بين أن يكاتبوه كتابة مثله أو يعتقون من رقبته ما جمل الثلث بتلا كما يأتي فقوله ان جملها أي جمل الرقبة الموصى بكتابتها ولا يصح رجوعه للكتابة لانه خلاف النقل (ص) وان أوصى له بنجم فان جمل الثلث قيمته جازت والافعل الوارث الا جازة أو عتق بحمل الثلث (ش) أي وان أوصى شخص للمكاتب بنجم معين بدليل قوله فان جمل الثلث قيمته وكذا لو وهبه له فان جمل الثلث النجم المعين عتق ما يقابله واستحققه الموصى له به وهو المكاتب هنا وتستمر عليه بقيمة النجوم على ما هي عليه فان خرج حرا والاعتق منه مقابل ما أوصى له به ورق الباقي وكذا الحكم فيما اذا لم يحمل الثلث النجم المعين وأجاز الوارث الوصية له به والاعتق من العبد يحمل الثلث وحط من كل نجم بقدر ما عتق منه فاذا عتق منه الثلث حط عنه من كل نجم ثلثه ولا يحط عنه من النجم المعين فقط لان الوصية قد خرجت عن وجهها واذا عجز في هذه الحالة عن بقية ما عليه رق منه ما عدا ما يحمله الثلث فان كان النجم غير معين فان اتفقت النجوم فكل المعين وان اختلفت فانه يحط عنه من كل نجم بنسبة واحد الى عددها فان كانت

(٢٠ - خشي ثامن) كل نجم ثلثه لان الوصية لم يحملها الثلث خرجت عن وجهها وينظر لتشوف الشارع للحرية فيؤخذ منه من النجم الاول عشرون ويسقط عشرة التي هي ثلث النجم الاول وكذلك يقال في النجم الثاني والثالث وقوله رق منه ما عدا ما جمل الثلث أي يرق منه ثلثاه (قوله لان الوصية قد خرجت عن وجهها) أي بسبب عدم جمل الثلث القدر الموصى به واما مع جمل فبقي النجوم على ما هي عليه وانما يسقط النجم الموصى به ويعتق مقابله (قوله فان اتفقت النجوم فكل المعين) أي كالمثل كان قيمة كل نجم عشرين وهي ثلاثة وأوصى له بنجم غير معين فحكم ذلك كالمثل أوصى بنجم معين أي في كون الثلث تارة يحمله وتارة لا وقوله وان اختلفت الخ أي كمثلنا المتقدم الذي هو أن قيمة الاول ثلاثون وقيمة الثاني عشرون والثالث عشرة وقد أوصى بنجم غير معين فانسب واحدا هو ثلثا الثلاثة فتجده ثلثا فله من كل نجم ثلثه فتكون الوصية بعشرين وهي ثلث الجميع فقد جمل الثلث الوصية فيعتق منه ثلثه ويسقط عنه من كل نجم ثلثه فان أدى عتق والارق ثلثان فلو كان عليه دين عشرون فيكون ما خلفه السيد أربعين ثلثها ثلاثة عشر وثلث فان أجاز الورثة فالامر ظاهر أي من انه يعتق ثلثه وان لم يجز الورثة يعتق منه قدر ثلاثة عشر وثلث من قيمة النجوم التي هي الستون ونسبة ثلاثة عشر وثلث الستين سددس وثلث سددس فيعتق منه مقدار سددس وثلث سددس ويسقط من كل نجم سددس وثلث سددس واذا كان النجم الاول ستين والثاني ثلاثون فالجمله تسعون وعند السيد خمسة وأربعون فالثلث يحمل نصفه فيعتق ويسقط عنه نصف كل نجم فان أدى خرج حرا والارق نصفه



وان لم يخلف السيد الا قيمة الكتابة فيعتق ثلثه ويسقط عنه ثلث كل نجم هـ اذا فيما اذا كان غير معين ولم يجز الوارثة (قوله وانظر كيفية التقويم الخ) كيفية ذلك ان يقوم النجم الموصى به وجميع مال الميت فان حمل الثلث قيمته قوم وسائر النجوم ثانيا ثم ينسب ذلك النجم لبقية النجوم ويعتق منه مثل تلك النسبة ووضع عنه ذلك النجم بعينه مثال ذلك لو كان عليه ثلاثة نجوم وقيمة الاول ثلاثون والثاني عشر والثالث عشرة فان اوصى له بالاول او بالثاني او الثالث حظ عنه واعتق منه بقدره ويسعى في النجمين الاخرين فان أدى خرج حرا في الجميع وان عجز رقبته في الاول النصف والثاني الثلث وفي الثالث خمسة أسداسه وانما اعتق منه بنسبة النجم الموصى به لبقية النجوم لثلاثي فبوت غرض الميت لانه لو اُلزم بالسعي في بقية النجوم من غير اعتق فلربما يعجز فيفوت غرض الميت هذا ما في ك (قوله أو قيمة الرقبة الخ) أي وان لم يذكرها في صيغته لتشوف الشارع للحرية فاذا كانت قيمة الكتابة عشرة وقيمة الرقبة ثمانية والثلث يحمل الثمانية جازت وعكسه كذلك (قوله أي برقبته) المناسب أي بما عليه لانه اذا قال أعطوا فلانا المص كتابا لزيد هو في الحقيقة وصية بالمال ولا يقال ان ذلك يرجع لقول المصنف أو بما عليه من نجوم الكتابة لانا نقول هي عينها في

(١٥٤)

المعنى ولكن القصد ذكر الصيغ التي تقع من الموصى وان اتحد معناه (قوله ان حمل الثلث الاقل الخ) هـ هذا لا يظهر الا في مسألة الوصية بالعتق أو بوضع ما عليه ولا يظهر في المسألتين الاولتين لان المنظور له قيمة الكتابة فيهما وامام مسألة العتق فينظر للاقل فاذا كان قيمة الكتابة ثلاثين وورقبته تساوى ستين فيعتبر قيمة الكتابة لانه اقرب للحرية وحيث اعتبرنا قيمة الكتابة في الاولين فنقول أي فاذا كان قيمة الكتابة أربعين وعند عتقه ثمانون فقد حمل الثلث قيمة الكتابة فالوصية نافذة فان أدى النجوم للموصى له خرج حرا وان لم يؤدق للموصى له وان لم يحمل الثلث بان كانت القيمة أربعين والسيد ترك العشرين فالجمل لا يستون وثلاثها عشرون فالثلث حمل نصف العبد

ثلاثة فيحط عنه من كل واحد الثلث أو أربعة فالربع وهكذا وهذا اذا حمل الثلث ذلك فان لم يحمل ذلك فان اُجاز له الورثة فحكمه حكم مالوجه الثلث والاعتق من العبد يحمل الثلث ويحط من كل نجم بقدر ما اعتق منه واذا عجز عن أداء ما بقي رقبته ما عدا ما اعتق منه بموجب الوصية وانظر كيفية التقويم في الشرح الكبير (ص) وان اوصى لرجل بمكاتبه أو بما عليه أو بعتقه جازت ان يحمل الثلث قيمة كتابته أو قيمة الرقبة على أنه مكاتب (ش) يعني أنه اذا اوصى لشخص معين بمكاتبه أي برقبته أو اوصى له بما عليه من نجوم الكتابة أو اوصى بعتقه أو اوصى بوضع ما عليه جازت الوصية ان حمل الثلث الاقل من قيمة كتابته أو قيمة الرقبة على أنه مكاتب مراعاة للعتق أي احتياطاً لئلا كبدر منه فان لم يحمل الثلث ذلك خيرا لوارث بين اُجازة ذلك وبين أن يعطى الموصى له من الكتابة يحمل الثلث ويعتق من العبد بقدر ذلك أيضا في مسألة ما اذا اوصى لرجل بمكاتبه أو بما عليه ويعتق يحمل الثلث في مسألة ما اذا اوصى بعتقه ويوضع من كل نجم بقدر ما اعتق ثم انه ان خرج حرا فالامر واضح وان عجز رقبته للموصى له بقدر يحمل الثلث أو بقدر ما اُجاز له الوارث ويعتق منه فيما اذا اوصى بعتقه ذلك (ص) وأنت حر على أن عليك ألفا أو عليك ألف لزم العتق والمال وخير العبد في الالتزام والرد في حر على أن تدفع أو تؤدي أو أن أعطيت أو نحوه (ش) يعني أن السيد اذا قال لعبدك أنت حر على أن عليك ألف درهم أو أنت حر وعلبك ألف درهم لزم العتق للسيد مجبلا ولزم المال للعبد مجبلا ان كان موسرا ويتبع به ان كان معسرا دينيا في ذمته وهي قطعة لازمة وأما لو قال السيد لعبدك أنت حر على أن تدفع لي كذا أو على أن تؤدي لي كذا أو أنت حر ان أعطيتني كذا وما أشبه ذلك فان العبد يخير في ذلك بين أن يلتزم المال فيلزم العتق للسيد ولا يعتق الا بأداء المال أو يرد ذلك فيعود رقيقا والفرق بين هذين وبين قوله سابقا على أن عليك ألفا أنه جعل الدفع اليه في هذه وفي قوله ان عليك ألفا لزمه المال ولم يكله اليه ونحوه في المقدمات

فيصير للموصى له نصف نجوم الكتابة ولا يعتق من العبد شيء الا ان يل ينتظر لاداء الكتابة فقول الشارع ويعتق قوله

من العبد بقدر ذلك أيضا الاولي حذفه ويقول بدله ويعتق العبدان أدى والارق للموصى له والورثة وكذا يقال فيما اذا اوصى بما عليه فتدبر حق التدبر (قوله وان عجز رقبته للموصى له بقدر يحمل الثلث) أي في مسألة ما اذا اوصى لمعين بمكاتبه أو اوصى له بما عليه من نجوم الكتابة وقوله ويعتق منه فيما اذا اوصى بعتقه ومثله ما اذا اوصى بوضع ما عليه أي ويوضع عنه حينئذ من النجوم بقدر ما اعتق في الصورتين كما تقدم فتدبر (قوله وأنت حر على أن عليك الخ) ومثل ذلك اذا قال أنت حر على ألف ولا يخفى أنه لا فرق في هذه الصور الثلاث مسئلتى المصنف وما زدنا هاهنا أن يز يد مع حرا الساعة أو اليوم أو لم يقل بل أطلق وانما لزم المال هنا بخلاف من قال لزوجه أنت طالق على ألف أو عليك ألف فتطلق ولا شيء علم الا أنه يملك ذاته وماله فكأنه أعتقه واستثناء وانما عليك عصمة المهر فقط لاذاتها ولا مالها



(قوله على المذهب) أي خلافا لمن يقول التخيير في المجلس فقط (قوله ما لم يقل أنت حر الساعة) على أن تدفع أو تؤدي أو أن أعطيت أي لانه جعل الساعة طرفا للحرية وأما لو جعلها طرفا للتدفع أو تؤدي فانه يخيير كما إذا لم يذكرها (باب أم الولد) (قوله أحكام أم الولد) أي الأحكام المتعلقة بأم الولد (قوله وما يتعلق بذلك) أي بأحكام أم الولد أي المشاركة فيما سيأتي بقوله لا يولد سابق أو ولد من وطء شبهة (قوله أصل الشيء) لا يخفى أن هذا المعنى شامل لكل أصل سواء كان من الحيوانات أو غيرها ومنه قوله تعالى وعنده أم الكتاب ثم لا يخفى أن المناسب أن يؤخر قوله والجمع أمات الخ بعد قوله (١٥٥) وأم الولد في اللغة عبارة عن كل من ولد لها وقوله

والأمات للنعم كانه أراد بالنعم ما عدا الناس وقوله عبارة عن كل الخ المناسب حذف عبارة ويقتول وأم الولد في اللغة كل من ولد لها

(قوله وقيل الأمهات الخ) الصحيح جواز استعمال كل منهما في كل جواز استعمال كل منهما (قوله ولعل سبب الجمع الخ) أقول والاولى أن يقال إن الجمع من حيث مقابلته بالاولاد (قوله فتدخل فيه الأمة الخ) أي وإن كانت تخرج عما بعد ذلك (قوله لأن الحرية ليست من وطء المالك الخ) هذا يفيد أن قوله من وطء المالك متعلق بالحرية أي أن الحرية نشأت من وطء المالك والصواب أنه ليس متعلقا بالحرية بل بقوله جعلها أي جعلها الكائن من وطء مالكها وذلك لأنه لو كان متعلقا بقوله الحر لما احتاج إلى قوله عليه جبراً كما هو ظاهر (قوله وجبراً منصوب على نزع الخافض) الواو بمعنى أو إشارة إلى وجه ثان أي حال كون الحرية بالجبر وقوله أو حال من المالك أي حال كون المال مجبوراً على الحرية وقوله وأخرج به الخ هذا يفيد أن قوله من وطء متعلق بقوله جعلها فهو خلاف ما تقدم له (قوله وبه استدلال أهل المذهب) الباء

قوله وخير في المجلس وبعده على المذهب لكن لا يبطال في الزمن بحيث يضر بالسيد ولا يتأيد في الزمن بحيث يضر بالعبد ومحل التخيير ما لم يقل أنت حر الساعة أو ينوها والافيلزم العتق والمال ويعلم أنه نواها من قوله

### باب ذكر فيه أحكام أم الولد وما يتعلق بذلك \*

والأم في اللغة أصل الشيء والجمع أمات وأصل أم أمية ولذلك تجمع على أمهات وقيل الأمهات للناس والأمات للنعم وأم الولد في اللغة عبارة عن كل من ولد لها وهي في استعمال الفقهاء خاصة بالامة التي ولدت من سيد لها وخرجت عادة الفقهاء بترجمة هذا الباب بالجمع فيسمعون هذا بكتاب أمهات الاولاد ولعل سبب الجمع تنويع الولد الذي يحصل به الحرية فقد يكون تاما وقد يكون من مضغة وغيرها وحدابن عرفة أم الولد بقوله هي الحر جملها من وطء مالكها عليه جبراً فقوله هي الحر جملها جنس أي التي ينسب جملها الحرية وثبوت الحرية لجملها أعم من الأمالة والعرض فالأصلالة وضع النطفة في رحم الامة المملوكة لواطئها والعرض كعتق الجمل بعد تقرير مالكه فتدخل فيه الامة إذا أعتق السيد جملها وكذلك يدخل فيه إذا تزوج أمة أبيه فإنه يعتق الجمل على جده ويكون حراً واختلف هل يجوز شراء أوها لآل من والده على قولين المشهور بجوز الشراء ولا تكون أم ولد والقول الثاني في المدونة أنه لا يجوز شراء أوها فقوله من وطء مالكها أخرجه بهاتين الصورتين وما شابههما لأن الحرية فيها ليست من وطء المالك وقوله عليه جبراً عليه يتعلق بجبراً وأصله مجبوراً عليه فالضمير يعود على الحرية المفهومة من الحر وهي بمعنى العتق فغناه أن أم الولد هي الموصوفة بحرية ولذا أعني جعلها من وطء مالكها حال كون الحرية مجبوراً عليها مالكها وجبراً منصوب على نزع الخافض أو حال من المالك أي حال كون المالك مجبوراً عليه وأخرج به إذا أعتق السيد جمل أمة عبده فإن الحد يصديق على ذلك لأنها حر جملها من وطء مالكها لكن ليس العتق يجبر عليه المالك وهذا على أن العبد يملك وبه استدلال أهل المذهب والامة تصير أم ولد بالاجتماع أمرين أشار لاولهما بقوله (إن أقر السيد بوطء) والثاني بقوله (إن ثبت القاء علقه ففوق ولو بأمر آتين) يعني أن السيد إذا أقر في صحته أو في مرضه أنه وطئ أمته وأنت بولده لستة أشهر فأكثر من يوم إقراره فإنها تصير أم ولد تعتق بعدموته من رأس المال ولو يقتلها له عمداً ولو أنكر السيد وطء أمته وأنت بولده فإنه لا يلحق به ولا يلزمه عيبين على ذلك إذا ادعت الامة أنه منه واليه أشار بقوله (ولا عيبين أن أنكر) لأن ذلك من دعوى العتق وكل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا عيبين بمجرد ما

عني على أي وعلى أنه يملك استدلال أهل المذهب أي أن أهل مذهبنا يقولون إن العبد يملك مخالفين لغيرهم واستدلوا على ذلك (قوله إن أقر السيد بوطء) أي مع انزال إذا لوطه مع أنكار الانزال بمنزلة العدم (قوله ولو بأمر آتين) مقابلة ما السخون من أنها لا تكون بذلك أم ولد أي هذا إذا كان برجلين بل ولو بأمر آتين ويتصور ذلك فيما إذا كانت معها في موضع لا يمكنها أن تأتي فيه بولده تدعيه كالسفينة وهي وسط البحر فيحصل لها التوجه للولادة ثم يرى أثر ذلك (قوله لأن ذلك من دعوى العتق الخ) اعلم أن ما قاله المصنف ليس مطرداً بل يتوجه على السيد العيين في صور وهي ما إذا شهد شاهدان أو واحد على إقراره بالوطء وشهدت امرأته على الولادة أو شهد شاهد على إقراره بالوطء وشهدت امرأتان على الولادة سواء كان معهما في الجميع ولذا لم لا أو شهد شاهدان أو واحد على إقراره بالوطء ومعهما ولد أو ما



لوشهد شاهدان على اقراره بالوطء ولم يشهد امرأته بالولادة ولم يكن معها ولد فانه لا يخلف ومقتضى قوله في الشهادات فسلأعين مجردهما خلافة وانه يخلف حيث شهد شاهد واحد على اقراره فالوكل من توجهت عليه اليقين فهل يحبس وان طال دين والذي يقيده تعليل الشرح عدم اليقين بقوله لانه من دعوى العتق كن نكل عن اليقين في دعوى العتق مع شاهد اء لا (قوله والالحق به) أى بأن أقروا ولم يستبرأ أولم يتفه أو أتت به لاقل من ستة أشهر أى لاقل من أقل من ستة أشهر بأن أتت به لستة أشهر الاستة أيام ولواستبرأ وفي الصورتين الأولى ولتين يلحق به ولو أتت به لا كتر أمدا لجل (قوله وبعبارة الخ) هذه العبارة لعج رداعلى الاولى فقوله كفى تت راجع للمتن أى ان تت يقول من يوم الاستبراء الذى هو صاحب العبارة الاولى فرد عليه عج بقوله من يوم ترك وطئها لامن يوم الاستبراء الذى يقول به تت والحاصل ان أصل النص من يوم الاستبراء فقال عج الموافق للقواعد من يوم ترك الوطء (أقول) ويمكن جعل النص على ما اذا كان يوم الاستبراء موافقا ليوم ترك الوطء فان اختلفا فراجع ليوم ترك الوطء (قوله واعلم ان السيد الخ) حاصل ذلك انه لو أقرب بالوطء واستمر عليه أو أنكر وقامت عليه ينة به فان كان الولد موجودا فلا حاجة الى اثبات الولادة وان كان الولد معدوما فلا بد من اثبات الولادة ولو بامرأتين فالأقرار والانكار مع اليقنة حكمهما واحد فقول الشارح وان قامت ينة بأقراره بالوطء أى مع انكاره الأقرار بالوطء فقول الشارح

(١٥٦)

مع انكاره الأقرار بالوطء فقول الشارح

ثم شبه في قوله ولا يمين ان أنكر قوله (ص) كان استبرأ بحبيضة ونفاه وولدت لستة أشهر والالحق به ولولا كثره (ش) يعنى أن السيد اذا أقرب بوطء أمته الا أنه ادعى أنه استبرأها بحبيضة واحدة ولم يطأها بعد ذلك وادعت الامة انه وطئها بعد ذلك وأتت بولد لستة أشهر فأكثر من يوم الاستبراء فانه لا يلزمه يمين ولا يلحق به الولد وينتفى عنه بلا لعان ولا حد عليها وبعبارة الواو في قوله وولدت واوالحال والستة أشهر من يوم ترك وطئها لامن يوم الاستبراء كما في تت ثم انه يصدق في الاستبراء من غير يمين فان أقر السيد بوطء أمته ولم يستبرأها أو استبرأها ولكن أتت بولد لدون أقل أمدا لجل من يوم الاستبراء فانه يلحق به وكذلك يلحق به في صورة عدم الاستبراء ولو أتت به لاقصى أمدا لجل واعلم ان السيد اذا كان مقرا بالوطء كفى أن تأتبه جاريته بولد وتقول هو منسك ولولم تثبت ولادتها اياه ولو كان الولد ميتا أو علقه وان كان الولد معدوما فلا بد من اثبات الولادة وان قامت عليه ينة بأقراره بالوطء فلا بد من اثبات الولادة أو أثرها ولو بامرأتين ان كان الولد معدوما والام تحتاج الامة الى اثبات ذلك اذا عرفت ذلك فالقول في تطبيق المتن عليه بحذف حرف العطف من ان ثبت فيه اجمال بارتكاب قول في العربية ضعيف والصحيح ان حذفه يختص بجوازه بالشعر وكونه شرطافى ان أقر أو عتقت من رأس المال غير دافع للاشكال مع ما فيه من الاجمال والحق ما أشار اليه الشيخ شرف الدين من انه شرط في ان أقروا وهو مسلم المنطوق ومفهومه صورتان احدهما ان يقر ولم تثبت الولادة والاخرى ان ينكر فتقوم عليه اليقنة بأقراره فالاولى يكتفى بنسبتها الولد اليه والثانية ان كان الولد

ذلك انه يصير التقدير ان أقر السيد بوطء وان ثبت الخ فظاهره ان الثبوت ولو بالمرأتين لا بد منه سواء كان الولد موجودا أو معدوما مع انه انما يكون اذا كان الولد معدوما وسيأتى له الجواب عن ذلك وهو ان المنطوق مسلم وهو انه متى وجد الأقرار المستمر وثبوت القاء علقه كفى ذلك في ثبوت أمومة الولد كان الولد موجودا أو معدوما والتفصيل في المفهوم بحيث تقول ان انتقياما بأن أنكر الأقرار بالوطء وقامت عليه اليقنة به ولم يوجد اثبات علقه فيفصل ان كان الولد موجودا كفى نسبة الولد اليه في ثبوت أمومة الولد وان لم يكن موجودا لم تثبت الأمومة واذا انتفى

الاول ووجد الثاني بأن أنكر الأقرار وثبت عليه اليقنة به وثبت القاء علقه ففوق تثبت أمومة الولد كان الولد معدوما موجودا أو معدوما وقوله بارتكاب الخ الباء بمعنى مع والحاصل ان القول بذلك يبحث فيه بأمرين الاجمال وارتكاب القول الضعيف وهو ان حرف العطف يجوز حذفه في النثر وبعض الشيوخ المحققين منع كونه ضعيفا وقوله مع ما فيه من الاجمال القصد التعليل أى لما فيه من الاجمال لان الاشكال انما هو من جهة الاجمال (قوله والحق الخ) حاصله ان المنطوق مسلم والتفصيل في المفهوم وحينئذ فلا اعتراض كما هو معلوم فالمنطوق هو الأقرار المستمر المصاحب لقيام اليقنة على الولادة وتثبت الأمومة مع ذلك قطعاً كان الولد موجودا أو معدوما (قوله فالاولى يكتفى بنسبتها الولد اليه) أى اذا كان موجودا ولا يحتاج الى اثبات الولادة وأما اذا كان معدوما فلا بد من اثبات الولادة وقوله وان كان موجودا فلا بد من أى فيكتفى بنسبتها الولد اليه فظهر ان حكم الأقرار المستمر والأقرار غير المستمر المصاحب لقيام اليقنة عليه حكمهما واحد وان كان رعا يترأى من العبارة خلافة وذلك الحكم انه اذا كان الولد موجودا كفى بنسبتها الولد اليه وان لم تثبت الولادة وان كان معدوما فلا بد من اثبات الولادة وقوله ولوجعل الخ شروع في تقرير آخر الذى أشار اليه الشيخ شرف الدين وهو المرتضى وهو انه اذا كان مقرا واستمر عليه الحكم ما تقدم من انه اذا كان الولد موجودا كفى نسبة الولد له وان لم تثبت الولادة وان كان معدوما لا بد من ثبوت الولادة وأما ان أنكر الأقرار وقامت عليه ينة به فلا بد من ثبوت الولادة كان الولد موجودا



أو معدوما وقوله أو انقطاعه في مقام عليه البينة أي فالشرط هو أنه لا بد من ثبوت الولادة ولو كان الولد موجودا راجع لتلك الصورة التي هي قوله أو انقطاعه فتقوم عليه البينة فتدبر (قوله وأنت الخ) المراد وضعت سقطا فليس المراد بالاثبات أنها أتت به لنا والاعراض قوله وهو غير حاضر معها كما أفاده شيخنا عبد الله رحمه الله تعالى (قوله عتقت من رأس المال) أي وإن قتلته عمدا وقتل به والفرق بينها وبين بطلان تدبير العبد بقتل سيده كما هو وان قتل به ضعف التهمة فيه المقر به من الحر أثر في منع اجارتها وبيعها في دين أو غيره ورهنها وهبتها (قوله قيد في الشرط) أي على المرتضى من الخلاف في نوال (١٥٧) شرطين مع جواب واحد (قوله باقراره بالوطء) أي مع

اثباتها بالولد وان لم يثبت أنها ولدت وقوله أو بنبوت الخ أي مع انكاره وقيام البينة على الاقرار بالوطء فلا بد من ثبوت علة فافوق ولو كان الولد موجودا على ما هو والمرضى كما تقدم وقوله أو ثبت أنها ألفت سقطا رأى النساء أثره أي مع الاقرار بالوطء وقوله رأى النساء أثره في العبارة حذف والتقدير أو ثبت أنها ألفت سقطا برؤية النساء أثره والحاصل أن الثبوت المذكور حاصل برؤية النساء الاثر لا شيء آخر هذا بوضيح المحل (تنبية) لا يتوقف عتقها على ولادتها بل حيث ثبت حملها منه بعد اقراره بالوطء وثبت القاء علة أو موات السيد وهي حامل فإنها تعتق من رأس المال ولا تأخر عتقها لوضعها على قول ابن القاسم خلافا لمطرف وابن الماجشون وسحنون (قوله وكذلك ولدها من غير سيدها) انظر هل قتله السيد كقتلها له فيعتق ويقتل به وهو ظاهر قولهم كل ذات رحم فولدها عنزتها وان كان فيها كثير خدمة كما يأتي أم لا (قوله كاشترأ زوجته حاملا) منه ولو أعتقه سيدها إلا أن يعتق عليه كزوج أمه جده وجلت ثم اشتراها منه

معدوما فلا بد من اثباتها بالولادة عليه ولو بامرأتين وان كان موجودا فلا ولي ولو جعل ان أقرب معنى ثبت اقراره كان قوله ان ثبت راجعا لبعض ما صدق عليه اذ هو أعم من دوام الاقرار وانقطاعه فتقام عليه البينة وعليه فلا إشكال تأمل والمراد بالعلقة الدم المجتمع لان مذهب ابن القاسم ان الأمة تصير أم ولدها بالدم المجتمع الذي اذا صب عليه الماء الحار لا يذوب منه كما هو في العدة عند قوله وان دما مجتمع (ص) كادعائها سقطا رأين أثره (ش) تشبيهه في حقوق الولد اذا اقر السيد بوطء أمته ولم يستبرأ أو أتت بسقط وهو غير حاضر معها وادعت أنه منه وخالفها وقال ما هو مني ورأى النساء أثره كتورم المحل وتشققه أما لو كان السقط حاضرا معها لصدقت باتفاق وأطلق الجمع على اثنتين وهو جائز وقوله (عتقت من رأس المال ٣) جواب لقوله ان أقرا الخ وقوله ان ثبت الخ قيد في الشرط والمعنى ان الأمة اذا ثبت أنها ولدت من سيدها باقراره بالوطء أو بنبوت القاء علة فافوقها أو ثبت أنها ألفت سقطا رأى النساء أثره فإنها تعتق من رأس المال لا من الثلث وكذلك ولدها من غير سيدها اذا أتت به بعد الاستيلاء لان كل ذات رحم فولدها من غير سيدها عنزلتها ولا يجوز لسيدها أن يطاها لانها بمنزلة الربيبة وأما ولدها من سيدها فهو حر بخلاف (ص) ولا يرده دين سبقي (ش) يعني ان عتق أم الولد لا يرده دين على سيدها سابق على استيلائها ومن باب أولى الدين اللاحق بخلاف من فلس ثم أحبل أمته فإنها تباع عليه فقوله ولا يرده أي العتق بأموته الولد دين سبقي حيث وطئها قبل قيام الغرماء ونشأ عن ذلك حمل (ص) كاشترأ زوجته حاملا لا بولده سبقي أو ولد من وطء شبهة الأمة مكاتبه أو ولده (ش) التشبيه في صيرورة الأمة أم ولده يعني أن الأمة اذا اشتراها زوجها حاملا منه فإنها تصير بذلك أم ولده لأنه لما ملكها بالشرأصارت ككأنها حملت وهي في ملكه وأما لو اشتراها ومعه ولد منه سابق على شرائها فإنها لا تكون به أم ولد ومثله ما اذا اشتراها حاملا لا بولده يعتق على السيد كما لو تزوج بأمة أبيه فحملت منه ثم اشتراها واحترز بقوله زوجته مما لو اشترى موطوءة بشبهة حاملا فإنها لا تكون بذلك أم ولد وكذلك من وطئ أمة بشبهة كغلط ثم اشتراها وهي حامل من الغلط فإنها لا تكون به أم ولد والولد للاحق به بخلاف من وطئ أمة مكاتبه فحملت فانه لا حد عليه للشبهة وتصير به أم ولد ويغرم قيمتها يوم حملت وكذلك من وطئ أمة ولده الصغير أو الكبير فانه لا حد عليه للشبهة وتقوم عليه حملت أم لا لكن ان حملت فإنها تصير به أم ولد ويغرم قيمتها يوم الوطء موسرا كان أو معسرا ولا قيمة عليه لولدها فعلم من هذا أن السيد لا يملك أمة مكاتبه الا اذا حملت بخلاف الاب فانه يملك أمة ولده مطلقا ومثله أمة المكاتب الأمة المشتركة والمحلة والمكاتبه اذا اختارت أمومة الولد

حاملا فلا تكون به أم ولد والفرق ان حملها لما كان يدخل معها في البيع وليس له استثنائه كان عتقه له كاعتق بخلاف أمة الجذ فليس له بيعها حاملا لغير زوجته بالخلقة على الحرية (قوله وكذلك من وطئ أمة بشبهة الخ) لا يخفى ان هذه عين قوله مما لو اشترى موطوءة بشبهة حاملا فإنها لا تكون بذلك أم ولد والفرق بين زوجته التي حملت منه ثم اشتراها وبين من وطئها ووطء شبهة وجلت منه ثم اشتراها فلا تكون أم ولد ان الزوج لما كان مالكا لعصمة زوجته ثم اشتراها فكانت له حصلا ووطئها وهي في ملكه بخلاف وطء الشبهة فإنها لم تكن وقت الوطء في ملكه لاحقية ولا حكا وانما الحق به لدرء الحد نقله بعض شيوخنا عن بعض شيوخه سقط من نسخ الشارح التي بأيدينا من المتن بعد قوله المال وولدها من غيره أم صححه



(قوله وكان لها أجرة المثل على من استخدمها) وان قبضها السيد ورجع على السيد بها فان أجزها السيد بأكثر من أجرة مثلها لم يرجع على السيد بالزائد لانه كالتبرع به وانما يرجع على السيد بأجرة المثل (قوله وكان لها أجرة المثل الخ) هذا لعج وهو مخالف لنص الخمى فانه قال لو أن السيد أجر وفات (١٥٨) ذلك لا يرد وكان الاجارة للسيد (قوله وأما على مال مجهل الخ) كقوله لها أنت حرة

على أن آخذ منك ألف درهم مثلاً (قوله وله كثيرها في أولادها من غيره) وله غلته لانه لما حرم عليه وطؤها ان كانت أمة لانها بمنزلة الربيبة أبيع له كثير الخدمة فيه دون أمه لحل وطؤها وأما الاجارة فيستوى مع أمه في اشتراط رضاه بها (قوله فوق ما يلزم الحرة) عبارة غيره أحسن وهي فوق ما يلزم الزوجة ودون ما يلزم الأمة واللازم للزوجة ولو أمة الخدمة الباطنة من عجن وكس إلى آخر ما صرف في النفقات ولو رفقة لانه من توابع التمتع بها لا كثيرها ولو دنيئة (قوله ومثلها أولادها الخ) فحاشا لبعض النسخ من الأفراد يعلم حكم ولدها المذكور بطريق القياس ونسخة التثنية ظاهرة فان أعتقهما كان أرض الجناية لهما على المذهب ونيل له واذا قتل لزم القاتل قيمتها فحاشا عند ابن القاسم (قوله فان وارثه يقوم مقامه الخ) المعتمد انه اهافسكان المناسب للصنف أن يذكره (قوله والسيد أن يستمتع الخ) فلو منعته الاستمتاع بها فلا تسقط نفقتها عن سيدها بخلاف الزوجة لان وجوب النفقة عليها لمشائبة الرق (قوله والسيد أن يتزعم الخ) وكذلك مال أولادها من غيره له انتزاع مالهم لان غلته له كما قاله ع (قوله فان مرض فلا) أي وأما الوطء فيستمر إلى أن تموت (قوله فالولد حراً الخ) أي وترد لبايعها (قوله

والأمة المتزوجة اذا استبرأها سيدها ووطئها في عصمة زوجها واتت بولد أسته أشهر فأكثر من يوم الاستبراء فانه يلحق به وتكون به أم ولد وتستمر على زوجيتها (ص) ولا يدفعه عزل أو وطء بغير أو فخذين ان أنزل (ش) يعني أن الولد لا يدفعه كون السيد يقول اعزل عنها لان الماء قد يسبق وكذلك لا يدفعه وطء السيد في دبر أمته ولا في الفخذين ان أنزل وأما ان لم ينزل فان الولد يدفع بذلك ويتبع أن يكون مثل الانزال ما اذا أنزل في غيرها أو من احتلام ولم يبل حتى وطئها ولم ينزل (ص) وجاز برضاها اجارتها وعق على مال وله قليل خدمة وكثيرها في ولدها من غيره وأرض جنانية عليها وان مات فساو رثته والاستمتاع بها وانتزاع مالها مالم يعرض (ش) يعني أن أم الولد يجوز لسيدها أن يواجرها وأن يكاتبها اذا رضيت وما يأتي من قوله ولا يجوز كتابتها فمحمول عند الاشياخ على انه بغير رضاها فان أجزها بغير رضاها فسخ وكان لها أجرة المثل على من استخدمها ويجوز لسيدها عتقها على مال في ذمتها أو أماً على مال مجهل فلا يشترط رضاها ثم ان هذا غير قوله ولا يجوز كتابتها اذا الكتابة غير العتق على مال مؤجل اذ يعتبر فيها الصيغة وجرى فيها خلاف هل يجبر العبد عليها أم لا وليس للسيد في أم ولده الا الوطء وقليل من الخدمة وله كثيرها في أولادها من غيره الذين حدثوا بعد الاستيلاء وهم بمنزلة ما يعتقون بعد موت السيد من رأس المال وانقليل من الخدمة فوق ما يلزم الحرة ودون ما يلزم الارقاء والسيد أرض الجنانية عن جنى عليها ومثلها أولادها من غيره واذا جنى واسلم خدمته لم فقط في الجنانية ووجد في بعض النسخ وأرض جنانية عليها بضمير التثنية الراجع لام الولد وولدها من غيره بعد ابلادها واذا مات السيد قبل أن يقبض أرض الجنانية على أم ولده فان وارثه يقوم مقامه ويقبض ذلك والسيد أن يستمتع بأم ولده ويقدم أنه لا يجوز له أن يطأ ولدها من غيره لانها بمنزلة الربيبة والسيد أن يتزعم مال أم ولده مالم يعرض مرضاً مخفياً فان مرض فلا لانه حينئذ يتزعم غيره (ص) وكريه تزويجها وان برضاها ومصيتها ان بيعت من بائعها وردت قيمتها وفديت ان خنت بأقل القيمة يوم الحكم والارض (ش) يعني أن السيد يكرهه أن تزوج أم ولده لغيره ان رضيت بذلك لانه ليس من مكارم الاخلاق وأما مع عدم رضاها فلا يتأتى لانه ليس له جبرها على النكاح على اختيار الخمى كما صرف في النكاح عند قوله والمختار ولا أنثى بشائبة فالواو في وان برضاها واو الحال وعلى ان له جبرها فالواو للبالغة ولا يجوز للسيد بيع أم ولده فان باعها وأولادها المشتري فالولد حراً لا قيمة عليه فيه لان البائع أباح فريدها الا أن يكون المشتري عالماً بأنها أم ولد للبائع فانه يفرم قيمة الولد فلوزوجها المشتري من عبده ردت مع ولدها على الاصح ويكون له حكم ولد أم الولد ولو أعتقها المشتري فان عتقها يرد وترجع لسيدها ويرجع المشتري بثمنه على البائع وكذلك يرجع المشتري على البائع بثمنه اذا نزل بهاموت أو غيره عند المشتري فان المصيبة من بائعها لان الملك فيها لم ينتقل وحل رد عتق المشتري لها مالم يشترها على انها حرة بالشراء أو على شرط العتق وأعتقها فان اشتراها على انها حرة بالشراء فانها تكون حرة بالشراء ولا يرد عتقها سواء علم حين الشراء انها أم ولد أم لا ويستحق بائعها ثمنها ويكون الولد له وأما ان باعها على أن يعتقها المبتاع فهذه ترد

ويرجع بثمنه على البائع) أي سواء أعتقها معتقداً أنها أم ولد أو أنها أم ولد

(قوله وكذلك يرجع المشتري على البائع بثمنه اذا نزل بهاموت أو غيره) لا يخفى ان هذا ان ثبت لها أمومة الولد بغير اقرار المشتري والا فصحتها منه لامن البائع



(قوله والولاء للبائع) المناسب والثلث للبائع بقريضة التعليل (قوله فلولم يعلم الخ) أي والعق ماض والولاء للبائع (قوله ولا تعتق من الثلث) بل ولا من رأس المال فهو أخرى الخ وقول وظاهره الخ اعتمد بعض المحققين أن تصد الولادة بالصحة أي لقول المصنف بعدوان أقر مريض بإيلاد أو عتق في صحته بناء على أن في صحته راجع للإيلاد والعق معالاة للعق فقط وقوله ومفهوم ولا ولدها أي بأن كان لها ولد ملحق به أو استلحقه أي والفرض أنه ورثه ولد والفرض أن الأقر في المرض وسواء كانت الولادة في الصحة أو المرض (قوله وليس في المدونة الخ) الحاصل أن الزرقاني يقول إذا كان لها ولد أي ملحق به أو استلحقه يصدق سواء ورثه ولد أي من غيرها أم لا وحاصل الرد عليه أنه إذا كان لها ولد كما تقدم لا يصدق إلا إذا ورثه ولد كما إذا (١٥٩) لم يكن لها ولد إلا أن المصنف ما قاله الزرقاني من أنه إذا كان لها ولد يصدق ورثه

ولأم لا كما قرر به بعض المحققين (قوله سواء أولدها في صحته) أي أوفى مرضه والتقييد بالصحة لتوهم أن قول المصنف في صحته راجع للإيلاد والعق مع أنه إنما هو راجع للعق فقط كما قرر به بعض الشيوخ إلا أن محشي نت جعل النقل ما قاله شارحنا من أن قول المصنف في الصحة راجع للعق والإيلاد (قوله وأنه أعتقها) ظاهر العبارة أعتق أم الولد وليس مراداً بل المراد أعتق أمة معينة أو عبداً كذلك والجواب أن المراد بقوله أعتقها أي أعتق الأمة لا بقيد كونها أم ولد أو أعتق عبداً (قوله عتقت من رأس المال قطعاً وورثه الولد الخ) هذا كلام الزرقاني المتقدم الذي رد عليه الشارح فيما تقدم (قوله وقول ابن القاسم أنها تعتق من رأس المال الخ) هذا هو الذي ذهب إليه المصنف في قوله وإن قال في مرضه الخ وهو المعتمد (قوله وأما إن أقر في مرضه أنه أعتقها) تقدم أن المسئلة لا تصور بأم الولد لأنها عتت السيد تخرج حرة فلا حاجة لقول سيدتها أعتقها

ما لم تفت بالعق فيمضي والولاء للبائع لأن المبتاع لما علم أنها أم ولد وشرط لها العتق فكانت فكذلك منه لها بالثلث ولولم يعلم بأنها أم ولد لم يربح بالثلث وإذا فسح البيع قطاهر المذهب أنه لا شيء على البائع مما أنفقته المشتري ولا شيء من قيمة خدمتها ويجب على السيد إذا جنت على شخص أو أفسدت شيئاً يبيدها أو يبدتها أو يحفر في مكان لا ملك لها فيه أو اغتصبت أو اختلست أن يصدق بالان الشروع منع من تسليمها للجنى عليه كما منع من بيعها ويصدق بالانقل من أرض الجنابة ومن قيمتها أمة يوم الحكم بغير مالها فالانقل منها ما يلزمه دفعه للجنى عليه (ص) وإن قال في مرضه ولدت مني ولا ولدها يصدق أن ورثه ولد (ش) يعني أن السيد إذا قال في مرضه ولدت هذه الأمة مني ولا ولدها فانه يصدق إذا ورثه ولد كز أو أتي لأنه حينئذ غير كلاله وتعتق من رأس المال إذا تهممة وظاهره كانت الولادة في الصحة أو في المرض فإن لم يكن له ولد فانه يتم على ذلك ولا تعتق من الثلث وتبقى رقاً ومفهوم ولا ولدها مفهوم موافقة كما قاله البساطي وت ليس في المدونة ما قاله من أنه يصدق سواء ورثه ولد أم لا وسيأتي تحصيل هذه المسئلة في القولة الآتية (ص) وإن أقر مريض بإيلاد أو عتق في صحته لم تعتق من ثلث ولا رأس مال (ش) يعني أن السيد المريض إذا قال في حال مرضه أنه أولدها في حال صحته أو أنه أعتقها في حال صحته فانه لا تعتق من ثلثه لأنه لم يقصد الوصية ولا من رأس المال لأن المريض لا يتصرف إلا في الثلث خاصة وهذا حيث لم يكن له ولد يرثه والاصدق وحاصل النقل في المسئلة الأولى أنه إذا أقر المريض مرضاً بخوقائه أولده هذه الأمة في صحته أو مرضه فان كان لها ولد استلحقه عتقت من رأس المال قطعاً وورثه الولد وإن لم يكن لها ولد منه فان لم يرثه ولد لم تعتق من ثلث ولا من رأس مال وإن ورثه ولد من غيرها فقول لاكثر أن الحكم كذلك وقول ابن القاسم أنها تعتق من رأس المال وصحح هذا القول ابن الحاجب وأما إن أقر في مرضه أنه أعتقها في صحته فانه لا يعمل بأقراره ولو ورثه ولد معها وإن أقر أنه أعتقها في مرضه أو أطلق فانه لا تعتق من الثلث كما يفيد كلام أبي الحسن وسواء كان لها ولد أم لا لأن هذا وصية إذا عتق هذا فقوله وإن أقر مريض بإيلاد أو عتق الخ أن جعل على أنه مفهوم ما قبلها وإن التوافق مشى على قول ابن القاسم فيجعل قوله وإن أقر مريض الخ على ما إذا لم يكن له ولد يرثه كما قررناه وإن جعل على ظاهره الصادق بما إذا كان له ولد أم لا فيقيد بما إذا لم يكن له ولد منها وله ولد من غيرها فيكون موضوعهما متفقاً في أن كلا منهما لا ولده منها وورثه ولد من غيرها فيمضي ما وحينئذ يكون مشى أولاً على قول ابن القاسم وثانياً على قول أكثر الرواة وهذا بعيد جداً (ص) وإن وطئ

بل بالقرن كما إذا قال أعتقت أمتي هذه أو عبدي هذا في حال صحتي فلا يعتق من ثلث ولا من رأس مال وسواء ورثه ولد أم لا والجواب ما تقدم من أن المراد الأمة لا بقيد كونها أم ولد بل بقيد أنها قن فإذا علمت ذلك فقول شارحنا وسواء كان لها ولد الخ المناسب أن يقول وسواء كان له ولد أم لا وقوله وإن جعل على ظاهره الصادق الخ المناسب أن يقول وإن قيد بظاهر المصنف أي قوله وإن أقر مريض بإيلاد بما إذا لم يكن له ولد منها وله ولد من غيرها فيكون موضوعهما متفقاً في أن كلا منهما لا ولده منها وورثه ولد من غيرها فيمضي ما الخ وقوله هذا بعيد جداً أقول هذا هو الصواب وجعله بعيداً لا يسلم لأنه لو مشى على الوفاق وإن هذا مفهوم ما تقدم لقول والام تعتق من ثلث ولا من رأس مال



(قوله خير في اتباعه بالقيمة يوم الوطء) هذا ضعيف والمعتد انما يعتبر يوم الحمل الا ان يحمل يوم الوطء على الوطء الذي نشأ عنه الحمل  
الا ان تعدد الوطء اعتبرت قيمتها يوم الحمل ومحل اتباعه بالقيمة اذا لم يتغير البقاء على الشركة فهما تخيران (قوله أو ببيعها ذلك) أي  
للقيمة التي وجبت له منها ان لم يزد عن حصته (١٦٠) على ما وجب له من القيمة والبيع من حصته بقدر ما وجب له من قيمتها (قوله وتبعه

بما بقي الخ) انما لم يبيع منها أكثر من حصته اذا لم تق حصته بقدر ما يخصه من قيمتها لان ما يخص المستولد لها صار حرا تبع الولد لها فلا يصح منه بيعه كذا أفاده شيخنا عبد الله عن شيخه ابن عب (قوله ونصف قيمة الولد) يرجع لقوله في اتباعه بالقيمة لما يأتي ولا تباع هي أو شيء منها الا بعد الوضع (قوله أو يوم الحمل) المعتد يوم الحمل أي فلا يعتبر يوم الوطء بل ما يعتبر الا يوم الحمل أي عند تعدد الوطء وتعتبر قيمة الولد يوم الوضع (قوله ولو كان عبدا أو ذميا الخ) خلافا لمن قال يكون ولد المسلم أو الحر هذا ظاهر بما لغته بل وذكرا ابن مرزوق أنه لا يعلم خلافا في حقوقه للذمي أو العبد (قوله تغليبنا للاشرف في الوجهين) أي في المسئلتين الا أنه في الثانية حكم بالحرية التي هي اشرف من الرقبة وسكت عن جانب الاسلام في كل الا أن بعض الشراح صرح بأنه حر مسلم فقد اعتبر الاشرف في الطرفين لان طرفا فيه الشرف من جهة الحرية وطرفا فيه الشرف من جهة الاسلام (قوله ويغرم لسيد العبد ذلك) لان ولد العبد من أمته للسيد وقوله وكذا نصيب العبد من الامة أي يقوم عليه ويغرمه للعبد الذي هو شريكه فيها (قوله ووالى) أي ان شاء على المعتد

شريك فعمدت غرم نصيب الآخر فان أعسر خير في اتباعه بالقيمة يوم الوطء أو ببيعها ذلك وتبعه بما بقي ونصف قيمة الولد (ش) يعني ان الشريك اذا وطئ أمة الشركة فعمدت فانها تقوم عليه سواء أذن له شريكه في وطئها أم لا ويغرم له قيمة حصته ان كان موسرا لانه أقاتها عليه ولا شيء عليه من قيمة الولد فان لم يحمل فان كان أذن له في وطئها قومت أيضا لثمة الشبهة وان لم يأذن له لم تقوم عليه كما صرح في باب الشركة عند قوله وان وطئ جارية للشركة بأذنه أو بغيره وحملت قومت والا فلا خراباؤها ومقارواتها فان كان الشريك الذي وطئ الامة معسرا فان شريكه يخير بين أن يتبعه بقيمة حصته يوم الوطء على المشهور بدون الولد لا يوم الحمل ولا يوم الحكم أو يبيع جزئها المقوم وهو نصيب غير الواطئ لاجل القيمة فان وفي فلا كلام والا فيتبعه بما بقي من قيمة حصته ويتبعه أيضا بنصف قيمة الولد بعد افرض على كل حال سواء اختار الاتباع بالقيمة أو البيع لانه حر لاحق بالواطئ فان قلت لم ثبت الاتباع بنصف قيمة الولد مع الاعسار وسقط مع الملا فقلت قالوا لما وجبت يوم الوطء وهو يوم شذملى عينا تعين أن الامة له وان الولد يكون على ملكه فلا شيء لشريكه وأما ان كان معسرا به يوم شذملى فقد تحقق انه وطئ ملكه وملك غيره فالولد على ملكهما وقوله غرم نصيب الآخر أي غرم قيمة نصيب الآخر من الام والمناسب لما مر ان يقول بدله قومت وان كان غرم نصيب الآخر يتضمن تقسوم عيها وتعتبر قيمتها في هذه الحالة يوم الوطء ان لم تحمل فان حملت فهل كذلك أو يوم الحمل قولان في المدونة ولا شيء عليه من قيمة الولد على القولين وهذا اذا كان مليا كما يدل عليه قوله فان أعسر (ص) وان وطئا باطهر فالقافة ولو كان عبدا أو ذميا فان أشركتهما مسلم (ش) يعني أن الشريكين اذا وطئا الامة المشتركة في طهر واحد وسواء كانا حرين أو رقيقين أو كان أحدهما حرا وكان الآخر عبدا أو كان أحدهما مسلما والآخر ذميا ومثلهما البائع والمشتري اذا وطئا الامة المباعة في طهر واحد وأنت بولد ستة أشهر فأكثر من وطء الثاني وادعاء كل منهما فان القافة تدعى لهما فمن ألحقته به فهو ابنه فان مات أحدهما قبل أن تدعى القافة فان كانت تعرفه معرفة تامة فهو كالحي فان ماتا معا قبل أن تدعى القافة فقال أصيبخ هو ابن لهما وقال ابن الماحشون يبقى لأبيه وما مر من ان الولد يكون ابنا لمن ألحقته به فان ألحقته بالحر صار حرا وان ألحقته بالعبد صار رقيقا وان ألحقته بالذمي صار كافرا ووضح ان لم تشركه فان أشركته بينهما بأن قات هو ابن لهما معا فانه لا يكون الا مسلما حرا وقوله فان أشركتهما مسلم كان ينبغي أن يقول فسلم وحر أي فسلم فيما اذا كانا حرين أحدهما كافرا والآخر مسلم وحر فيما اذا كان أحدهما كافرا والآخر مسلما تغليبنا للاشرف في الوجهين وبعبارة فسلم أي وهو حر أيضا وحينئذ فهو ابن لهما جميعا في قول ابن القاسم وغيره وعلى كل واحد نصف نفقته وكسوته قاله ابن فرحون في تبصرته اه ابن يونس ان أشركت فيه الحر والعبد فيعتق على الحر لعتق نصفه عليه بالبنوة ويقوم عليه نصف ولد ويغرم لسيد العبد ذلك وكذا نصيب العبد من الامة فيصير له نصفها وقارضة لها أم ولد (ص) ووالى اذا بلغ أحدهما (ش) يعني أن الصغير اذا بلغ فانه يوالى أحد الشر يكتن ان لا تصح الشركة في الولد على المشهور فان والى الذمي فانه

فاذا قال الولد بعد البلوغ لأوالى واحد منهم ما كان له ذلك وكان ابنا لهما جميعا بانه بنصف بنوة ورثتهما بنصف أبوة قاله ابن القاسم وقال غيره ليس له أن يوالى واحدا منهما ما قوالا أنه أحدهما لازمة وهو خلاف المعتد (قوله على المشهور) أي أن المشهور وأنه لا تصح الشركة في الولد خلافا لسخنونه فانه يقول بالاشتراك وعلى قول سخنونه من أن الاشتراك يصح لا يكون



في الولد يكون على كل واحد نصف نفقته ويرث منه كل واحد نصف ميراث ووقع الخلاف على الاول الذي يقول يوالى من شاء منهما في نفقته قبل الموالاة فعند ابن القاسم ومحمد بن عبد الحكم وعيسى بن علقمة يتفقان معا عليه ثم لا يرجع من أنفق على من والاه وهو المعتمد وقال أصبغ يرجع (قوله وله في عدم وجودهما أن يوالى غيرهما) انظر (١٦١) ما فائدة هذا مع ان الوطاء منحصر في الشريكين أو

البائع والمشتري فيلزم في الموالاة الارث وغيره الى آخر ما تقدم قاله شيخنا عبد الله عن شيخه ابن عب قال شيخنا واذا والى غيرهما فلا يخلو ذلك أما أن يصدق أو يكذب فان صدقه فهو استحقاق لكن لا بد أن يتقدم له على الامة ملك وان كذبه فلا تصح الموالاة وحرراه (قوله يعني أن القافة الخ) قصور فلا ولى أن يقول وورثاء أى الابوان المشترك كان فيه بحكم القافة أو بعدم وجودها (قوله ولم تعتق عليه بالردة على المشهور) أى خلافا لاشبه فانه يقول يعتق على المرتد أم ولده بالردة (قوله والفرق) أى بين كون الزوجة تطلق على زوجها بالردة وأم الولد لا تعتق بالردة

### فصل الولاء

(قوله أحد خواص العتق) أى خواصه ستة كما قال ابن الحاجب وابن شاس وهى السراية والعتق بالقرابة وبالمثلية والجر على المريض فى الزائدة على الثلث والقرعة والولاء (قوله من الولاية) أى الولاء مأخوذ من الولاية وقوله وهو أى الولاية حاصلة من النسب أى بين الرجل وابنته أو ابنه أى من أجل النسب والاعتناق وقوله والعتق أى الاعتناق أى انه اذا أعتق زيد عبده ثبت له الولاية عليه بفتح الواو (قوله والقريب) أى سواء كان

لا يكون الامسليا كما مروان والى العبد فانه لا يكون الاحرام ان عتق أبوه أو أسلم ورثته ونفقته الى بلوغه عليهما وبعبارة ولا يخرج بموالاة عم ثابت له من الحرية والاسلام وفائدة الموالاة ثبوت الارث اذا حصل الاسلام بعد ذلك أو الحرية وانتفاءه ان لم يحصل شئ من ذلك والحاصل أنه اذا والى المسلم الحر فالامر واضح وان والى الكافر أو العبد فان استمر الكافر على كفره والعبد على حاله حتى مات الولد فانه لا يرثه الشرىك المسلم الحر لعدم موالاة له ولا يرثه من والاه ولو جرد الكفر أو الرق واذا مات الولد بعد ما أسلم أو عتق من والاه من كافر أو عبد فانه يرثه من والاه دون الاخر لانه بموالاة لشخص صار ابنه لذكر ابن مرزوق فقال وله أن يوالى اذا بلغ من شاء منهما فان والى العبد فهو حر وان عتق أو أسلم أو جرد الكفر أو الرق فهو مسلم (كأن لم توجد قافة) تشبيه في أنه حر مسلم وفي أنه يوالى اذا بلغ أحدهما ويجرى فيما اذا مات وقد والى الكافر أو العبد بنحو ما مر وقوله كأن لم توجد الخ وفي هذه الحالة له أن يوالى غيرهما بخلاف الاول لان القافة أشركتهما فليس له أن يوالى غيرهما (ص) وورثاه ان مات أو لا (ش) يعنى أن القافة اذا اشركت الصغير بينهما ثم مات قبل أن يوالى أحدهما وترك مالا فانهم ما أى المسلم والذي يرثه ميراث أب واحد فقوله أولا أى قبل الموالاة وليس هذا بارث وانما هو مال تنازعه اثنان فيقسم بينهما ولو قال وأخذ ماله ان مات لكان أظهر (ص) وحرمت على مرتد أم ولده حتى يسلم ووقفت كدبره ان فرلدار الحرب (ش) يعنى أن أم الولد تحرم على سيدها اذا ارتد ولم تعتق عليه بالردة على المشهور كما تطلق عليه زوجته بالردة والفرق أن سبب الاباحة فى أم الولد الملك وهو باق والاباحة فى الزوجة العصمة وقد زالت بالكفر وبعبارة وحرمت الخ فاذا أسلم زالت الحرمة وعاد اليه رقيقه وماله وان قبل على رده عتقت من رأس ماله واذا ارتدت أم الولد حرم على سيدها ووطؤها فان عادت للاسلام حلت له كعوده للاسلام ووقفت أم ولد المرتدان فرلدار الحرب كما يوقف مدبره وماله وانما صرح بقوله ووقفت لانه يتوهم أنهم اتعتق من الا ن قوله كدبره بالهاء وقوله ان فرلدار الحرب قيد فيهما ولا مفهوم لفرأى ان دخل دار الحرب فارتد (ص) ولا يجوز كتابتها وعتقت ان أدت (ش) يعنى أن أم الولد لا تجوز كتابتها بغير رضاها وتفسخ ان عتق على ذلك قبل أداء النجوم فان أدت عتقت ولا ترجع فيما أدته وتجوز كتابتها برضاها لان عجزها لا يخرجهما عما ثبت لهما من أمومة الولد وقد حرت الاشارة الى ذلك

### فصل ذكر فيه الولاء

وهو أحد خواص العتق وهو بفتح الواو مدود من الولاية بفتح الواو وهو من النسب والعتق وأصله من الولى وهو القرب وأما من الامارة والتقديم فبالكسر وقيل بالوجهين فيهما والمولى لغة يقال للعتق والمعتق وأبنا ثم ما والناسطر وابن العم والقريب والعاصب والخليف والقائم بالامر وناسطر اليتيم والناسف المحب والمراد به هنا ولاية الانعام والعتق والنظر فى سببه وحكمه

(٢١ - خرشى ثامن) عاصبا أم لا فعطف العاصب من عطف الخاص على العام (قوله والخليف) أى الذى يقع بينه وبين غيره مخالفة فكان الرجل يعاقد الرجل فيقول دى دى دى وهدى هدى دى دى وبارى بارى وبارى بارى وبارى بارى وأطاب لك وتعقل عنى وأعقل عنك كما ذكره بعض حواشى البيضاوى (قوله والقائم بالامر) أى القائم بشان الانسان (قوله ولاية الانعام والعتق) العطف للتفسير والمعنى الولاية الحاصلة بالانعام الذى هو الاعتناق



(قوله وأما أحكام الولاء) الأولى وأما حكم الولاء بالافراد (قوله حكم الولاء العصبية) أي غرة الولاء العصبية وليس المراد به أحد الأحكام (قوله وقد صح أنه الخ) المناسب تقديم هذا بقوله فأما سببه (قوله لجهة) أي ارتباط واتصال وقوله كلمة النسب أي كلمة هي النسب فالإضافة للبيان (قوله الولاء لمعتق الخ) اعلم أن المبتدأ إذا كان معرفاً بالجنسية وكان خبره ظرفاً أو جاراً ومجروراً أفاد الحصر كالكرم في العرب والأئمة من قریش (١٦٣) أي لا كرم إلا في العرب ولا أئمة إلا من قریش أي لا ولاء إلا لمعتق

أي لمن أعتق حقيقة أو حكماً والمخبر إليه الولاء في حكم المعتق فالحصر إضافي أي بالنسبة لمن لا تعلق له بالمعتق فالمراد إخراج الأجنيبي ويستثنى من قوله الولاء لمعتق مستغرق الذمة بالتبعات فإن ولاء من أعتق لجماعة المسلمين (قوله وان يبيع من نفسه) إنما بالغ عليه لئلا يتوهم أنه لما أخذ المال منه لا ولاء عليه لقدرته على نزعه منه وبقائه رقاً (قوله وان بلاذن) أي خلافاً للشافعي القائل لأنه للمعتق بالكسر ان كان بلاذن وحاصل معنى كلام الشارح أنه لما كان قوله بلاذن في حيز المبالغة لم يأت بان (قوله ولا يعود بعق العبد على مذهب ابن القاسم) أي خلافاً لشهاب الخ (قوله وان باعتاق معتق) بكسر التاء ويصح قراءته بالفتح لأنه معتق بفتح التاء لسيدته بعد أن كان رفع منه العتق وعلى كل فقهه مجاز الأول فتدبر والمعنى أنه إذا أعتق عبده ولم يعلم السيد أي سيد العبد الذي صدر منه الاعتاق حتى أعتق أي السيد العبد الذي صدر منه الاعتاق فإن الولاء في العبد الأسفل يكون لمن أعتقه وهو العبد الأعلى فقول الشارح وان باعتاق معتق مصدر مضاف للفاعل فصدره هو الفاعل العبد

فأما سببه فهو زوال الملك بالحرية فمن زال ملكه بالحرية عن رقيق فهو موله سواء فخر أو علق أو دبر أو كاتب أو أعتق يعرض أو باعه من نفسه أو أعتق عليه إلا أن يكون السيد كافراً أو العبد مسلماً فلا ولاء له عليه ولو أسلم على ما يأتي وأما أحكام الولاء ففي الجواهر حكم الولاء العصبية وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال إنما الولاء لمن أعتق وصح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال الولاء لجهة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب قال الأبي وهذا منه عليه الصلاة والسلام تعريف حقيقة الولاء في الشرع ولا يحد بتعريف أتم منه اهـ والجهة قال ابن الأثير بالضم وقيل بالفتح وقال في الصحاح لجهة الثوب تضم وتفتح ولجهة البازي وهو ما يطعم عما يصيده تضم وتفتح والجهة بمعنى القرابة تضم قال بعض الشيوخ ومعنى الحديث أن بين المعتق والمعتق نسبة تشبه النسب ووجه الشبه أن العبد لما كان عليه رق فهو كالمعدوم في نفسه والمعتق صيره موجوداً كما أن الولد كان معدوماً والاب تسبب في وجوده (ص) الولاء لمعتق وان يبيع من نفسه أو عتق غيره بلاذن (ش) يعني أن الولاء لا يكون إلا لمعتق ذكراً أو أنثى حقيقة أو حكماً فيشمل من أعتق عنه غيره بغير إذنه والولاء بالمباشرة والولاء بالجر وسواء كان العتق ناجزاً أو لاجل أو دبره أو كاتبه أو استولده أو باعه نفسه فالضمير المجرور بنفس يرجع للعبد أي وان كان العتق بسبب بيع من نفس العبد أو بعق غيره بلاذن فقوله أو عتق الخ عطف على بيع وقوله بلاذن داخل في حيز المبالغة وبه يندفع قول البساطي تبعاً للشارح بلاذن ليس بجيبس ولا حسب لوقال وان بلاذن وأما مع الازن فالولاء لمعتق عنه اتفاقاً أي والمعتق عنه حر والا كان لسيدته ولا يعود الولاء بعق العبد على مذهب ابن القاسم وعتق الغير يشمل العتق الناجز ولاجل والتدبير والكتابة كان يقول أنت حر أو معتق لاجل أو مدبر أو مكاتب عن فلان فلو كان العتق عن ميت يكون الولاء لورثته وقوله (أولم يعلم سيدته بعقته حتى عتق) معطوف على بيع فهو داخل في حيز المبالغة أيضاً أي وان باعتاق معتق لم يعلم سيدته الأعلى بعقته لعبدته الأسفل حتى أعتق الأعلى ولم يستثن ماله فان الولاء في العبد الأسفل يكون للعبد الذي أعتقه على المشهور لا للسيد الأعلى أما لو استثنى السيد مال العبد عند عتقه له ان كان الولاء للسيد ان رضى بعق عبده فان رده بطل العتق ويكون العبد الأسفل رقاً لأنه من جهة مال السيد الأعلى ومثل ما إذا لم يعلم سيدته بعقته حتى عتق ما إذا علم سيدته بعقته وسكنت ولم يرده وأما ان أعتق باذنه أو أجاز فعله فان الولاء في هذين السيدتين مفهوم لم يعلم تفصيل وكلام المؤلف هذا فيمن يتزرع ماله وأما غيره فولاؤه من أعتقه له مطلقاً لا لسيدته بليل ما يأتي (ص) إلا كافراً أعتق مسلماً ورفيقاً ان كان يتزرع ماله (ش) يستثنى من قوله الولاء لمعتق يعني أن الكافر إذا أعتق عبده المسلم وسواء اشتراه مسلماً فأعتقه أو أسلم عنده ثم أعتقه فان الولاء فيه للمسلمين لا للمعتق الكافر ولو أسلم بعد ذلك لقوله تعالى وإن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ومفهوم أعتق مسلماً يأتي في قوله وان أسلم العبد عاداً الولاء بالناسلام السيد وقوله أعتق

مسلماً

الذي صدر منه الاعتاق لعبده (قوله لم يعلم سيدته الأعلى)

هذا يفيد أن المعتوق الوسط له سيد أعلى وليس كذلك بل له سيد أعلى فقط والذي له سيد أسفل وأعلى هو المعتوق الأسفل (قوله لا للسيد) ومقابل المشهور يكون للسيد (قوله ولم يرد) أي ولم يجزه (قوله وأما غيره) وهو ما لا يتزرع ماله ككاتب ومدبر ومعتق لاجل ان من ضمن السيد وقرب الاجل



(قوله ان لم يكن يتزعم ماله الخ) أي مطلقا سواء أذن السيد أم لا إذا اعتبر اذن السيد ولا غيره بالنسبة لهؤلاء كما أفاده بعض الشيوخ (قوله وكعتق المكاتب الخ) قال في المدونة وما اعتق أي العبد والمكاتب باذن السيد جاز والولد للسيد إلا أن يعتق المكاتب فيرجع إليه الولاء اذ ليس للسيد انتزاع ماله وأما العبد فلا يرجع إليه الولاء ولو عتق ورد على عي والحاصل ان ما لا يتزعم ماله فان الولاء للسيد مادام رقيقا فان عتق عاد الولاء له هذا والفارق بينهما (قوله الولاء لهم) أي ولا يكون الولاء للسيد ولو اشتراطه لنفسه أو اشتراط عدم الولاء عليه فان أعتقه عن نفسه فولاؤه للمسلمين ولو اشتراطه لهم (قوله فان الولاء يكون لهم) أي المراد انه يكون لبيت المال فقوله ويرثونه أي يرثه بيت المال الذي منفعته عامة للمسلمين وقوله ويعقلون (١٦٣) عنه أي يدفعون دية من جني عليه ذلك العتق

والمراد ان دية تؤخذ من بيت المال لأنهم ناجي من المسلمين وقوله ويلون عقد نكاحها أي ان المراد أن يتولى عقد نكاحها واحد من المسلمين واذا تولى القاضي عقدها فاعلم هو لكونه واحدا من المسلمين لا لكونه قاضيا لان مرتبة القاضي متأخرة وقوله ويحضرونه المراد أن نفقة ذلك المحضون تكون على بيت المال (قوله وخالفه غيره الخ) ظاهر كلامهم انه ما قولان على حد سواء لكن اطلاق الغير يدل على أن القول الثاني هو المعتمد أقول وهو الظاهر (قوله يعني ان الكافر اذا أعتق عبده الكافر ثم أسلم العبد) وأما لو مات العبد كافرا فان الولاء يكون لسيد الكافر كما في المدونة فقول الشارح من عصبه سيد النصراني ليس متعلقا بقوله ينتقل بل صفة لقوله للمسلمين والمعنى للمسلمين الكائنين من عصبه سيد النصراني (تبيينه) وكذا اذا أسلم معا أو أسلم السيد قبل إسلام العبد فيرثه أيضا في هاتين الصورتين وهما مفهوم من المصنف بالأولى (قوله والمراد الخ) اعلم أن اطلاق العود يجوز اذا لم يكن له ثم انتقل عنه (قوله والا فالولاء ثابت لا ينتقل) أي الولاء

مسلم عتقا نكاحا أو غيره أو أعتق عنه وعكس كلام المؤلف وهو ما اذا أعتق مسلم كافرا يكون الميراث لبيت المال إلا أن يكون للمسلم أقارب كفار فيكون الولاء لهم وينبغي ما لم يسلم العبد فيعود الولاء للسيد وكذلك الرقيق القن أو من غيبه شائبة حرة اذا أعتق عبده فانه لا ولأه عليه وإنما الولاء لسيد ان كان المعتق بالكسر في حالة يجوز لسيد انتزاع ماله منه كالمدير والمعتق لأجل اذا لم يقرب الاجل ولم يرض السيد وهذا اذا أعتق باذن سيده أو بغير اذنه وأجاز وأما ان لم يجز فمقدم في قوله أولم يعلم سيده الخ ومفهوم الشرط انه ان لم يكن يتزعم ماله فالولاء للمعتق بالكسر لا للسيد كعتق المدير وأم الولد اذا مرض السيد مرضا يخوف أو كعتق المعتق لأجل اذا قرب الأجل وكعتق المكاتب (ص) وعن المسلمين الولاء لهم كسائبة وكره (ش) يعني أن من أعتق عبده عن المسلمين فان الولاء يكون لهم لا للمعتق يرثونه ويعقلون عنه ويلون عقد نكاحه ان كان أنثى ويحضرونه وكذلك الانسان اذا قال لعبده أنت سائبة وقصد بذلك العتق فانه يكون حرا وولاؤه للمسلمين لكن يكره ذلك الفعل لانه من ألقا الجاهلية في الانعام فالتشبيه في أن الولاء للمسلمين وسواء أضاف الى ذلك لفظ أنت حر مثلا أو لا ولو قال أنت حر ولا ولا على عليك فالولاء للمسلمين قاله ابن القصار وخالفه غيره لانه يعتقه استحق ولأه شرعا فقوله ولا ولا على عليك كذب باطل لا يغير حكم الشرع قوله وعن المسلمين فيه حذف أي وفي العتق عن المسلمين الولاء لهم وليس هو في حيز الاستثناء لانه موافق لما قبله لا يخالف اذ من أعتق عن المسلمين بمنابة من أعتق عن الغير وقد مر ان الولاء للغير كما انه هنا للمسلمين أي فيرجع ذلك لبيت المال وكرره مع قوله أو عتق غيره عنه بلا اذن لأجل قوله كسائبة (ص) وان أسلم العبد عاد الولاء بإسلام السيد (ش) يعني أن الكافر اذا أعتق عبده الكافر ثم أسلم العبد فان ولأه ينتقل للمسلمين من عصبه سيد النصراني فان أسلم سيده الذي أعتقه بعد ذلك فان الولاء يعود اليه والمراد بعود الولاء هنا انما هو الميراث فقط والا فالولاء ثابت لا ينتقل لان الولاء كالنسب فكما لا تزول عنه الابوة ان أسلم ولأه فكذلك الولاء (ص) ويجوز للمعتق كأولاد المعتقد ان لم يكن لهم نسب من حر (ش) يعني أن المسلم اذا أعتق عبدا مسلما أو كافرا فولاؤه وينجر الولاء على أولاده الذكور والاثنا وان سفلوا وقيد الجرح في المدونة بما اذا لم يكن العبد حرا في الاصل فاذا أعتق النصراني عبدا نصرانيا ثم هرب السيد لدار الحرب ناقضا للعهد ثم سبي فبيع وأعتق فانه لا يجزى الى معتقه ولأه الذي كان أعتقه قبل لحوقه بدار الحرب وكذلك من أعتق أمية فان ولأه ما ينجر الى أولادها الذين حملت بهم بعد العتق ان لم يكن لهم نسب من حر بأن كانوا من زنا أو غصب أو حصل فيهم لعان أو أصول لهم

يعني اللحمة ثابت للمعتق لا ينتقل عنه أصلا (قوله وقيد الجرح في المدونة الخ) لا يخفى ان هذا الموضع ليس محلا للتقيد المذكور بل محله قول المصنف ومعتقهما كما هو ظاهر (قوله ان لم يكن لهم نسب من حر) فان كان لهم نسب من حر كان الولاء كما اذا كان لزيد جارية معتوقة وزوجها حرا أصالة ومعتوق فان أولادها لهم نسب من حر فليس لسيد أمهم ولا ولأهم وإنما الارث لعصبه الأب والمعتق الأب واعلم ان الشارح يفيد ان قولهم ان لم يكن لهم نسب راجع لقوله كأولاد المعتقد فقط ويصح رجوعه لقوله ويجزى للمعتق وصورتان زيد أعتق عمرا وعمرا ولد بنتا فلز يد الولاء على عمرو وعلى ابنته وعلى أولاد ابنته ان لم يكن لهم نسب من حر بأن زنت الابنة مثلا فان



عدم فاعلم به وان عدم فليت المال (قوله أو الأب حر يبايدار الحرب) وان لم يمت بهم اخلافا انت ثم ان هذا يفيد ان الحربى مدار الحرب ليس بحرب ولا شمل قوله ان لم يكن لهم نسب من حر وهذا يخالف قوله في الجهاد كالنظر في الاسرى بقتل أو من أو فداء أو جزية أو استرقاق ويجاب بان مراده ان لم يكن (١٦٤) لهم نسب من تحققت حرته والحربى لم تحقق حرته لانه معرض للرق بأن

يسبى ذكره في لـ (قوله الارق الخ) أحدهما يغنى عن الآخر لان الحر لا يكون إلا بعد التحرير ولعل المؤلف انما جمع بينهما لوقوعهما في كلام المصنفين وقع في عبارة بعضهم الارق وفي عبارة بعضهم الالعق فربما يتوهم تباین العبارتين فجمع المصنف بينهما لثلاث يتوهم ذلك والحاصل انه يشترط في حر ولد كل أنثى أن لا يكون له نسب من حر سواء كان من أولاد المعتقة أو من أولاد المعتق وفي حر ولد كل ذكر أن لا يمس رقبه أو يعتق لا حر كان من أولاد المعتق أو من أولاد المعتقة (قوله فبايوهمه كلام الشارح وصرح به ز) أقول لا يخفى انه عطف استلحق على اعتق وقد رتب الانجرار على مجرد الاستلحاق كما تبينه على مجرد الاعتاق ومن المعلوم ان الانجرار لا يكون الا بعد العتق فيفهم منه ان الاستلحاق ما كان الا بعد عتق المستلحق بكسر الحاء وحيشة فليس الرجوع لمعتق الأب الامن معتق الام لان معتق الجد لا شيء له عند الملاءنة فكلام ز صواب (قوله أعتق يستعمل لازما ومتعديا) لا داعي لذلك لان أعتق متعد لا غير فيقرأ بالبناء للفعول والمعنى صحيح (قوله يعنى أن العبد المعتوق الخ) هذا الحمل غير مناسب بل المناسب أن يقول يعنى أن العبد المعتوق

أرقاء أو الأب حر يبايدار الحرب ومضهوم الشرط انه لو كان لهم نسب من حر فلا ينجر الولاء عليهم وانظر الشرح الكبير وقوله (الارق أو عتق لا حر) مستثنى من قوله وجروا ولد المعتق كأولاد المعتقة مثلا لزوج عبده بأمة آخر فحملت منه ثم أعتق السيد عبده وأعتق الآخر أمته ثم ولدت لدون ستة أشهر من عتقها فان ولاد الأب لا يجروا لولدها لانه مسه الرق في بطن أمه وولاد السيد أمه ومثال الثاني أن يعتق واحد الأب ويعتق الآخر الولد لانه قد مسه عتق الآخر (ص) ومعتقهما (ش) عطف على ولد المأمول بحر وضمير التثنية يرجع للامة والعبد اللذين وقع عليهما العتق والمعنى ان من أعتق أمة أو عبدا ثم أعتق العبد أو الامة أمة أو عبدا فان ولاد الأيسفل ينجر لمن أعتق الأعلى وكذلك أولاد أولاده وان سفلوا وعتقاؤه وعتقاء عتقاؤه وان سفلوا أى وجروا ولأولادهم ما ولادهم معتقهما وهذا ما لم يكونا حرى الاصل والا فلا يجروا ولأولادهم ما ولادهم معتقهما في حال حرتهما كما مر انظر الشرح الكبير (ص) وان أعتق الأب أو استلحق رجوع الولاء لمعتقه من معتق الجد والام (ش) يعنى أن المعتقة بفتح التاء اذا تزوجت بعد و أنت منه بأولاد أو أبوههم وجدهم رقيقان فولاد أولادهم الموالىها فاذا أعتق الجد أى جد الأولاد رجوع الولاء لمعتقه من معتق الام لان الأولاد صار لهم حينئذ نسب من حر كما مر فان أعتق الأب رجوع ولاد الأولاد لمعتقه من معتق الجد والام فلو كان أبوهم حرا وهو معتق بفتح التاء فلا عن فيهم ونفاهم عن نفسه ثم استلحقهم فانه يحد ويرجع ولاد الأولاد لمعتقه وبعبارة أى ان الأب اذا اعن في ولده وعتقت أمه والأب الملاءع وأبوه رقيقان فان ولادهم لمعتق أمه فاذا استلحقه أبوه وهو رقيق بعد ما عتق جده أو قبل عتق جده فان ولادهم لمعتق جده فان عتق أبوه بعد ذلك فولادهم لمعتق أبيه فقد رجوع ولاد الولد السيد أبيه من معتق أمه وجدته فبايوهمه كلام الشارح وصرح به الزرقانى من انه في مسألة الاستلحاق انما يعود لمعتق الأب من معتق الام غير ظاهر وانما يرجع ولادهم في المسئلتين لمعتق الجد أو لمعتق الأب حيث لم يمس رقبه الرق في بطن أمه ولم يعتقه آخر وقوله أعتق الأب أعتق يستعمل متعديا ولازما كما هنا بمعنى عتق وبنائوه للمجهول لغسة رديئة (ص) والقول لمعتق الأب لا لمعتقها الا أن تضع لدون ستة من عتقها (ش) يعنى أن العبد المعتوق المتزوج بأمة اذا حملت منه فأعتقها سيدها فقال سيدها حملت بعد عتقها وقال سيدها حملت قبل عتقها ولا بينة لواحد منهما فالقول قول معتق الزوج لان الاصل عدم الحمل وقت عتقها لان ما كل وطء يكون عنه حمل فولاد الولد لمعتق الزوج اللهم الا أن تكون ظاهرة الحمل يوم عتقها أو لم تكن ظاهرة الحمل يوم عتقها ولكن وضعت لدون ستة أشهر من يوم عتقها بماله بال لا بنحو ستة أيام فالقول قول معتقها ويكون الولاد له فقوله والقول الخ راجع لقوله الارق (ص) وان شهدوا واحد بالولاد أو اثنان انهم مالم يرا الا يسمعان انه مولاد أو ابن عمه لم يثبت لكنه يحلف وبأخذ المال بعد الاستيناء (ش) اعلم ان حكم الولاد بمثل حكم النسب في أن كلامهم مالا يثبت الا بشاهدين عدلين حرين أو تقدم في آخر باب العتق انه قال واستثنى بالمال ان شهد بالولاد شاهد أو اثنان انهم مالم يرا الا يسمعان انه مولاد أو وارثه ويحلف وانما كرر هذه المسئلة لاجل قوله هنا لم يثبت لكن عدم الثبوت في الشاهد باليت مسلم وأما في

السماع

المتزوج بأمة اذا أعتقت وحصل حمل فقال سيدها حملت الخ (قوله لا بنحو

ستة أيام) الصواب خمسة لا يخفى انه علم من ذلك التقرير ان ما هنا من ثمرات قوله الارق وانه لا بد من تحقق مس الرقبه بطن أمه فان شك فالقول لمعتق الأب وانظر يمين أم لا



(قوله وتقدم ما يعلم منه الجواب) ونهر لك والجواب انه مشى هنا على قول وفي الشهادات على قول أو ان ما هنالك عن سماع فشا كما قال المؤلف وجازت بسماع فشا عن ثقات وغيرهم وهنأ عن شاهدين فقط أو ان هنا في بلد ما هنالك في غيره كما أشار له في أي اللقائي اهـ ولكن الصواب أن يقال ان ما هنا فيما اذا كان السماع بغير بلد المشهود عليه لاحتتمال الاستفاضة عن واحد وما في الشهادات اذا كان السماع ببلده لعدم استفاضة عن واحد (قوله كترتيب الصلاة الخ) المناسب أن يقول كالتسكاح لان المصنف قال فيه وقدم ابن فابنه الخ ولم يذكر الترتيب في الصلاة (قوله كالام مع الاب) أي كام المعتق بكسر التاء فلا شيء لها مع الاب ولا مع غير الاب وقوله والبنت مع الابن أي انه لا شيء للبنت مع الابن بل ولا شيء لها مع غير الابن (قوله وما أشبه ذلك) أي كالام مع الابن فالذي يرث هو الابن فقط (قوله وأما العاصب بغيره) أي كالبننت مع الابن أي فالبننت عاصب بالغير فلا شيء لها مع الابن ولا مع غيره كما تقدم وقوله أو مع غيره كالاخت مع البنت أي كاخت المعتق بكسر التاء مع بنته فلا شيء (١٦٥) لها بل ولا شيء للبنت كما تقدم (قوله لان هذا

الخبر غير معروف) أي غير موجود كما قاله شيخنا عبد الله عن شيخه ابن عجب وقوله ومعتق المعتق بفتح التاء وقوله كان معتق المعتق بفتح التاء وقوله لان معتق المعتق بفتح التاء وقوله ومعتق أبيه أي أبي المعتق بفتح التاء (قوله يبدل بواسطة) أي بواسطة أبيه (قوله الاما اعتقن) أي الاولاد ما اعتقن أي الاما اعتقنه وقوله أو اعتق من اعتقن أي الاولاد ما اعتقنه من اعتقن أي الاولاد انسان اعتقنه شخص اعتقنه النسوة وقوله أو ولد من اعتقن أي الاولاد ولد شخص اعتقنه النسوة وقوله من ولد الذي كور المراد بالذ كور المعتوقون للذني فأولاد المعتوقين الذ كور كان الاولاد كورا أو انا ما ترثهم المعتقة لا بانهم الموصوفين بكونهم ذ كورا وقوله ولا شيء له من أي للنسوة في ولد البنت أي بنت

السماع فشا كل مع ما في الشهادات من أن النسب والاولاد يثبتان بالسماع وتقدم ما يعلم منه الجواب (ص) وقدم عاصب النسب ثم المعتق ثم عصيته كالصلاة (ش) يعني أن المعتق بفتح التاء اذا مات وترك مالا فانه يرثه عاصب النسب مثل أبيه وأخيه ونحو ذلك ويقدم على عاصب الولاء فان لم يكن له عاصب من جهة النسب فعصيته فان لم يوجد المعتق بكسر التاء فاللاحق بالارث عصيته الاقرب فالاقرب فيقدم الاخ وابنه على الجد ذنبه وهو مقدم على العم وابنه ثم بعدهما أبو الجد وهكذا كترتيب الصلاة على جنازته اذا مات فغير العصبية لا شيء لهم كالام مع الاب والاب مع الابن والبنت مع الابن وما أشبه ذلك فالضمير في عصيته يرجع للذي صدر منه العتق أي المتعصبون بأنفسهم وأما العاصب بغيره أو مع غيره فلا شيء له وأما عصبية عصبية المعتق بكسر التاء فانهم للاحق لهم في الولاء في هذه المسئلة وهي ما اذا اعتقت امرأة عبدا ولها ابن من زوج لا يقرب لها فاذا ماتت المرأة فان الولاء ينتقل لولدها فان مات هذا الولد فان أباه لا يرث العتق بالولاء عند الأئمة الاربعة ونص عليه مالك في المدونة وغيرها والميراث للمسلمين ولا يقال من مات عن حق فلو ارثه لان هذا الخبر غير معروف والضمير في قوله (ثم معتق معتقه) يرجع للذي وقع عليه العتق أي فان لم يكن للمعتق بفتح التاء عصبية ورثه حينئذ معتق معتقه ثم عصيته فاذا اجتمع معتق أبي المعتق بفتح التاء ومعتق المعتق كان معتق المعتق أولى بالارث لان معتق المعتق يبدل بنفسه ومعتق أبيه يبدل بواسطة (ص) ولا ترثه أنثى ان لم تبشر بمعتق أو بغيره ولا بولادة أو عتق (ش) يعني أن الولاء لا ترثه النساء فاذا ترك المعتق بكسر التاء ولدا وبنتا فان الولاء يرثه الولد دون البنت الا أن تكون الانثى هي التي باشرت العتق فان باشرته حقيقة أو وهمية ورثته قال فيها ولا يرث أحد من النساء ولا بما اعتق أب لهن أو أم أو أخ أو ابن فالعصبية أحق بالولاء منهم ولا يرث النساء من الولاء الا ما اعتقن أو اعتق من اعتقن أو ولد من اعتقن من ولد الذ كور ذ كورا كافوا أو انا ما ولا شيء لهن في ولد البنت ذ كورا

المعتق الذ كور بفتح التاء فالخاصل ان المعتقة بكسر التاء ترث بنت معتقها الذ كور ولا ترث ولدها أي ولد البنت كان ذلك الولد ذ كرا أو أنثى فعلم من ذلك ان شارحنا انما تكلم على المعتوق الذ كور وسكت عن المعتوق الانثى وقوله والخاصل ان ولد من اعتقن أي ولد الذ كور الذي اعتقنه فالشارح فرض الكلام في المعتوق الذ كور وأولاده (قوله ولا شيء لهن في ولد البنت) أي بنت المعتوق الذ كور وخلاصته ان المرأة اذا اعتقت ذ كرا فلها الولاء على أولاده ذ كورا أو انا ما ولها الولاء على أولاد الذ كور ذ كورا أو انا ما وليس لها الولاء على أولاد الاناث ذ كورا أو انا ما أي اذا كان لهم نسب من حروا فلها الولاء عليهم قال الشيخ السنوسي في شرح الخواري ولد المنعم عليه بالمعتق ان لم يمس ورق لا يخلوا ما أن يكون أي المنعم عليه بالمعتق ذ كرا أو أنثى فان كان ذ كرا فان ولد ذ كورا أو انا ما وولد الذ كور من بنيه ما سفلوا ذ كورا أو انا ما فينجروا ولا وهم لمن اعتقه ثم لعصيته ثم اولى به فأما أولاد البنت الذين لم يتصل بنوتهم بمنع المنعم عليه الا بواسطة أنثى فكهم في النجس ولا هم حكم أولاد الانثى المنعم عليهم فان كانوا من زنا أو غصب أو نكحوا بلعان أو من حربي بدار الحرب فينجروا ولا هم معتق أمهم وكذا من عبد ان لم يكن الجد مولى والا فينجروا لواليه وما سوى هذا الولد تابع للاب ان كان مولى فهو مولى لوالديه والافليت المسال انتهى وحكم المرأة والرجل في الانجسار بالولادة سواء والخاصل ان أولاد البنات أيضا ينسب الولاء عليهم وان



سألا كذا كورايكن بالتفصيل المتقدم سواء كان ذوالولاد كرا أو أنثى فقول المدونة من ولد الذكور انما هو لكون المهرارهم مطلقا  
بجلاف أولاد البنات لا ينجرون الا اذا لم يكن لهم نسب من حروا اما اذا اعتقت المبرأة أمة فهي كالرجل المعتق أمة فلها الولاء عليها  
وعلى أولادها ذكور أو أنثى ان لم يكن لهم نسب من حركت تقدم قال الاغنى وغيره ما اعتقت المبرأة يجرى ما لو كان المعتق رجلا فكل  
موضع يكون فيه الولاء للمعتق ان كان رجلا يكون لها (قوله وبه) فذا يدفع اعتراض (الخ) أي حيث قال ان لم تبشره أي ان لم تبشر  
الشخص بسبب عتقها له وفي كون هذا شرطافيا قبله نظرا مع المباشرة لارث وعبارة ابن الحاجب أحسن من عبارة المصنف اذ قال  
ولا ولاء لأنثى أصلا الا على من تبشره (١٦٦) اه وحاصل الجواب ان المعنى فان تبشرته ورثت به لان المعنى ورثته نفسه

والاعتراض مشى على انه نفسه  
موروث (قوله ثم اشترى الاب  
عبدا) أي أو ملكه بجهة أو نحوها  
(قوله منهم أربع مائة قاض) أي  
وهما منهم مائة أنه جره لها ولا يعتق  
أبيها كما قدم المصنف بقوله أو عتق  
ناسين ان عاصب المعتق نسباً مقدم  
على معتق المعتق وهل كانوا القضاة  
المذكورون مجتمعين أو متفرقين  
ومن أي بلد كانوا انظر في ذلك كما  
قاله في ذلك (قوله وموالي أبيها هي  
وأخوها) أي لانها هي وأخوها  
قد اعتقا الاب ثم يقال انها من  
حيث انها اعتقت الاب قد أخذت  
النصف وهو المشار له بقوله لانها  
أعتقت نصف من أعتقه  
فالمناصب أن يقول انها تأخذ  
نصف الباقي الذي هو الربع بعد  
أخذ النصف بالسبب المذكور  
لان ذلك النصف الباقي لأخيها  
على تقدير حياته وقد ثبت لها على  
أخيها الولاء بالجر فتأخذ نصف  
حصته فان قلت كانت تأخذ كل  
حصته يعقضي تلك العلة قلت الولاء

كان أو أنثى والحاصل ان ولد من أعتقن ولاؤه من ذكوراً كانوا أو أنثى وولد الولد الذكور  
ذ كوراً أو أنثى ولا شيء لهن في ولد البنت ذ كراً كان أو أنثى فافهم قوله ولا ترثه أنثى من باب  
الحذف والايصال وأصله ولا ترث به لان الولاء يورث به المال ولا يورث فقوله ان لم تبشره فان  
تبشرته ورثت به وبهذا يدفع اعتراض الرزقاني قوله وأجره الخ عطف على مفهوم ان لم تبشره  
أي فان تبشرته وأجره ولا يورثه أو عتق ورثته أو عطف من حيث المعنى على مدخول النقي أي  
انتق مباشرة العتق أو جرح الولاء (ص) وان اشترى ابن وبنت أباهما ثم اشترى الاب عبداً فبات  
العبد بعد الاب ورثته الابن (ش) تقدم أنه قال وعتق بنفس الملك الابوان وان علوا الخ فاذا  
اشترى الابن والبنت أباهما فانه يعتق عليهما ما عدا الشراء فاذا ملك الاب بعد ذلك عبداً بوجه  
من وجوه الملك بشراء أو غيره وأعتقه ثم مات الاب بعد ذلك فانه ما يرثه بالنسب للبنت الثلث  
والابن الثلثان فاذا مات العبد المذكور بعد الاب فان الابن يرثه وحده بالولاء دون البنت لان  
الابن عصبة الاب بالنسب والبنت معتقة نصف المعتق وهو الاب وعاصب المعتق بالسبب أولى  
من معتق المعتق وغلط في ذلك جماعة منهم أربع مائة قاض فجاءوا الارث للابن والبنت ثم ان  
مثل الابن في ارثه سائر عصبة المعتق كعمه وابنه فيأخذ جميع المال ولا شيء للبنت وكون الاب  
مشتراً كالذي بشرط بل لو اشترت الابنة أباهما وحدها كان الحكم كذلك ومفهوم قوله بعد الاب  
انه لو مات قبله ثم مات الاب لم يكن الحكم كذلك فيرثه ابنه وبنته على فريضة الله تعالى لانه  
لو مات العبد قبل الاب صار مال العبد من حصة مال الاب (ص) فان مات الابن أولاً فللبنت  
النصف لعتقها نصف المعتق والربع لانها معتقة نصف أبيه (ش) يعني ان الاب اذا مات أولاً  
ثم مات الابن ثم مات العبد فللبنت من تركه العبد نصفها بالولاء لانها اعتقت نصف من أعتقه  
والنصف الباقي لموالي أبيها وموالي أبيها هي وأخوها فلها نصفه وهو الربع فصار معها ثلاثة  
أرباع التركة وهنا سؤال وجواب انظره في الشرح الكبير (ص) وان مات الابن ثم مات الاب  
فللبنت النصف بالرحم والربع بالولاء والثلث بجره (ش) موضوع هذه المسئلة ان العبد مات  
أولاً ثم مات الابن ثم مات الاب فان هذه البنت تأخذ من تركه أبيها سبعة أعشارها بيانه انها  
تأخذ نصفها بالنسب ثم تأخذ ربعها بالولاء الذي لها في أبيها لانها اعتقت نصفه ثم تأخذ ثلثها

على أخيها ليس كما لا لانهم لم تعتق الا نصف أبيه (قوله وهنا سؤال وجواب الخ) نص لا فان قلت قد مات الابن قبل  
العبد فكيف يكون له ارث منه حتى ترثه قلت فيه جوابان الاول انها ماتت أخيها استحققت نصف ماله ومن حصة ماله من نصف الولاء  
فقد ورثت من أخيها نصف الولاء قبل موت العبد فاذا مات العبد ورثت منه النصف لعتقها نصف معتقه والربع لانها ورثت من أخيها  
ربع الولاء وهو نصف الولاء الذي كان يستحقه أخوها الثاني ان ارثها الربع على تقدير حياته بعد موت العبد وعلى هذا فليس الولاء  
كله ارث من كل وجه اذ لا يجرى نحوه هذا التقدير في الميراث فان قلت ماذا ذكر المؤلف في تعليل استحقاقها الربع المشار اليه بقوله لانها  
معتقة نصف أبيه لا يطابق الجواب الاول بل المطابق له أن يقول الربع لانها ورثت ربع الولاء من أخيها قلت يمكن مطابقته بتسكف  
أي انها ورثت الربع لأكثر منه ولا أقل لانها اعتقت نصف أبيه فورثت عنه الربع لانها تستحق من الابن نصف ماله ومن حصة  
ماله نصف ولأبيه ويجري نحوه الاشكال مع جوابه في قول المؤلف فيما يأتي والثلث بجره ثم ان الاول يستحق في كلام المؤلف بالنسبة الى  
موت العبد والا فان فرض ان الاب مات أولاً ثم مات الابن ثم مات العبد



(قوله وبيانه ان الربع الباقي لاختي الخ) فيه شيء كما تقدم والمناسب أن يقول لان الربع الباقي لاختي لانه انصف الولاء عليه من حيث انها اعتقت نصف أبيه قال في ذلك فان قيل الفرض هنا ان الابن مات قبل أبيه فكيف ترث منه مالم يرثه والجواب ما تقدم (قوله لموالي أم أخيه ان كانت معتقة) ظاهره كانت من العرب أو غيرهم وانظره مع قول صاحب معين الحكماء يختلف في العتيق اذا كان من العرب والمشهور من المذهب ان ولأه لا يكون لمعتقه ولا يكون للعصبة العتيق أو لجماعة المسلمين ان لم يكن عصبة والعرب مخالفون لغيرهم قالوا ولم يخالف في هذا أحد من أصحاب مالك الأشهب (باب الوصايا) (قوله اذا وصاته) في العبارة حذف أي اذا وصاته به أي وصلت الشيء بالشيء (قوله وأ كثر المفسرين على أنه المال) ظاهر العبارة أي وأما الأقل يقول انه غير المال وليس كذلك وذلك لان الاكثر على انه المال الكثير والاقل على انه مطلق مال ثم اختلف في الكثيره قليل ما زاد على نفقة العيال يحتمل في العمر الغالب ويحتمل في السنة وقيل ألف درهم وقيل ستون دينار وقيل تسعمائة (١٦٧) درهم فافوق (قوله الذي يتعلق بالمكاف) اعلم المراد من شأنه التكليف

لامن كاف بالفعل (قوله قد يكون للاحياء) وهو ما تقدم الى هنا ما عدا باب الجنائز (قوله شرع في الكلام على الثالث) وهو الذي يكون لما بينهما ثم ان بين زائدة أي يكون لهما أي لان الوصية من ميت على وقوله ويأتي الكلام على الثاني وهو الذي يكون للاموات (أقول) لا يخفى ان قوله الذي يتعلق بالمكاف معناه الحكم الذي يتعلق بالمكاف ومن المعالوم أن المتعلق بالمكاف من حيث انه مكلف الايجاب والتحريم والكراهة والندب والاباحة وقوله قد يكون للاحياء الخ أي قد يرجع للاحياء وقوله وقد يكون للاموات أي وقد يكون مرجعه للاموات وقد يكون لما بينهما أي وقد يكون مرجعه للاحياء والاموات فبين زائدة وأنت خير بأن المرجع اليه المين بما ذكر ليس الحكم الشرعي المتعلق بمتعلقه لانه انما يتعلق

لان الولاء جزم اليها فالضمير في جزم يرجع للولاء وبيانه ان الربع الباقي لاختي يكون لموالي أبيه وموالي أبيه هو وأخته فلها نصف ذلك الربع وهذا معنى قوله سابقا وجزا للمعتق والثمن الباقي لموالي أم أخيه ان كانت معتقة وليت المال ان كانت حرة كما ان الربع الرابع من تركه العبد في المسئلة التي قبلها كذلك

(باب) ذكر فيه الوصايا وما يتعلق بها (قوله) والوصية مشتقة من وصيت الشيء بالشيء اذا وصاته كان الموصي لما أوصى بها وصل ما بعد الموت بما قبله في نفوذ التصرف واختلاف في الخيرة في قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية وأ كثر المفسرين على أنه المال وقال البساطي الذي يتعلق بالمكاف قد يكون للاحياء وقد يكون للاموات وقد يكون لما بينهما وما فرغ من الكلام على الاول شرع في الكلام على الثالث ويأتي الكلام على الثاني ويختتم به ابن عرفة هي في عرف الفقهاء لا الفراض عقدي واجب حقا في ثلث عاقده يلزم بموته أو نيابة عنه بعده الوصية عند الفقهاء أعم من الوصية عند الفراض لانها عندهم خاصة بما يوجب الحق في الثلث وعند الفقهاء أعم من ذلك ومن النيابة عن الموصي بعد الموت فلذا عرفها بالامر العام قوله يوجب الخ أخرج به ما يوجب حقا في رأس ماله مما عقده على نفسه في صحته قوله يلزم بموته صفة لعقد أخرج به المرأة اذا وهبت أو التزمت ثلث مالهسا ولها زوج أو من التزم ثلث ماله لشخص فانه يلزم من غير موت قوله أو نيابة عنه بعده عطف على حقا معناه أو يوجب نيابة عن عاقده بعد موته فيدخل الايصاء بالنيابة عن الميت وانظر قوله يوجب حقا في ثلث عاقده مع قوله انها تجب اذا كان على الموصي دين مع انهم لا يوجب حقا في ثلث العاقد بل في جميع ماله وقد يجاب بان الدين ان لم يعلم الا باقراره فهو وصية وان كان ثابتا بالبينه فالوصية لم توجه عليه وانما أوجب عليه البيضة وحكمة الوصية زيادة الزاد في الاعمال (ص) صح اصاحر مما في المال وان سفيها وصغيرا وهل ان لم يتناقض أو أوصى بقربة

بالمكاف كما هو صريحه ثم بعد هذا نقول ان المرجع في الفرائض الاحياء الذين تقسم التركة بينهم من زوج وغيره كما هو صريح قول المصنف للزوج الربع لا الاموات فكيف يقول الشارح وقد يكون للاموات فان قلت المرجع للاموات من حيث ان المال المقسوم بين الورثة مال الميت قلت وكذلك الوصايا المال الموصى به مال الميت وقد قال وقد يكون لما بينهما ويحتمل أن يراد بالحكم النسبة التامة وأراد بالمكاف من قد يؤل أمره الى أنه يكون مكلفا وهو الأدي وكأنه يقسول الذي يتعلق بالأدي ويكون قوله للاحياء والاموات تفصيلا للأدي إلا أنه يشكل أيضا في الفرائض فان النسب التامة في باب الفرائض انما مرجعها ومتعلقها الاحياء حيث يقول المصنف للزوج الربع الخ وباقى السؤال والجواب المتقدم فخر هذا البحث (قوله يلزم بموته) أي فله الرجوع قبل الموت عن وصيته وقوله أعم من ذلك ومن الخ أي أعم من كل منهما وليس المراد أعم من مجموعهما لانه يقتضي شيئا آخر نالسا وليس ذلك بموجود (قوله فهو وصية) لا يخفى أنه اذا كان لمن لا يتهم عليه يكون من رأس المال (قوله زيادة الزاد في الاعمال) في معنى من أي زيادة الزاد من الاعمال أي اذا كانت مندوبة وذلك لان حكمها ينقسم خمسة أقسام فتجب اذا كان دين أو نحوه

Des conditions  
requises  
pour la  
validité  
du testament  
Du testateur

(635)



ويندب اليها اذا كانت بقربة في غير الواجب وتحرم بحرم كالنباحة ونحوها وتكره اذا كانت بمكره وفي مال قليل وتباح اذا كانت بمباح من بيع أو شراء أو نحو ذلك ثم ان انفاذا مع عدم المحرم لازم أي بعد الموت وأما انفاذها قبل الموت فينقسم الى الاقسام الخمسة فيجب انفاذ ما يجب منها ويحرم عليه الرجوع عنه ويندب انفاذ ما يندب منها فان خالف ولم يتفد ففسد ارتكب خلاف المندوب وهو اما الكراهة أو خلاف الاولى وانفاذ ما يكره منها مكروه والمطلوب منه الرجوع عنه وانفاذ ما يباح منها مباح فله فعله والرجوع عنه وأما الوصية على المولد الشرعي فذكر الفاعل كنهاني أن عمل المولد مكروه والمكره يلزم الوارث أو من يقوم مقامه انفاذ الوصية به وقد ذكر ذلك الشامي (قوله لان الحجر عليهم) أي الحجر المعهود في الشرع (قوله بما يعلم) أي من كلام يعلم أنه لم يعرف ما أوصى به بأن لم يعلم أوله من آخره بأن يتناقض كلامه كأن يقول أوصيت لزيد يشار أوصيت له ب درهم مثلا (قوله أو محمل الصحة اذا أوصى بمافيها قربة) وظاهره (١٦٨) ولوتناقض ولعله لا يقول بذلك اذ مع التناقض لا يلتفت للوصية (قوله

أما اذا أوصى بمعصية) لا يخفى ان عدم القربة كما يصدق بالمعصية يصدق بمالاقربة ولا معصية كما اذا أوصى لسلطان فالمناسب ان يقول أما اذا لم يوص بقربة كما اذا أوصى لشربة الدخان على القول بأن شربه مكروه أو أوصى بمعصية (قوله اذا أصاب وجه الوصية) جعل الشيخ أجده قوله ولم يكن فيه اختلاف تفسير قوله اذا أصاب وجه الوصية وقيل معنى قوله اذا أصاب وجه الوصية أن لا يزيد على الثالث (قوله والافعدم التناقض الخ) تبع اللقائي السابع لشيخه الشيخ سالم السنهوري ورده عجب وجعل الخلاف حقيقة وحاصله أن القولين اتفقا على عدم التناقض في قوله دون الوصية بالقربة فهي محل الخلاف فاذا أوصى لسلطان مثلا فعلى الاول الذي عليه أبو عمران الوصية صحيحة وعلى الثاني الذي يشترط القربة غير صحيحة

تأويلان (ش) يعني أنه يشترط في الموصي أن يكون حرا فالعبد ولو بشائبة لا تصح وصيته وان يكون عسيرا فالوصي الذي لا مير عنده والمجنون والسكران لا تصح وصيته ويدخل السكران المميز وان يكون مالكا لمسا أوصى به مملوكا تاما فستغرق الذمة وغير المالك لا تصح وصيته وما ليس المراد بقوله مالكا أن يكون مالكا لا امر نفسه لا يتناقض قوله وان صغيرا أو سفيا لان الحجر عليهم الحق أنفسهم ما فلو منعهم من الوصية لكان الحجر عليهم الحق غيرهما وهل محمل صحة وصية الصبي المميز اذا لم يحصل فيها تناقض مما يعلم أنه لم يعرف ما أوصى به ولا يعلم أوله من آخره هذا تأويل أبي عمران أو محمل الصحة اذا أوصى بمافيها قربة كصدقة وصلة رحم وما أشبه ذلك أما اذا أوصى بمعصية فانها لا تصح هذا تأويل اللخمي واللفظ المتأول هو قول مالك في المدونة وتصح وصية ابن عشرين فأقل مما يقاربها اذا أصاب وجه الوصية ولم يكن فيه اختلاط فهو اشارة الى تفسير الاختلاط الواقع في المدونة هل المراد به ما قاله أبو عمران أو ما قاله اللخمي والا فعدم التناقض والوصية بالقربة متفق عليهما فالخلاف لفظي (ص) وكافرا لا يكفر بالمسلم (ش) يعني أن الكافر تصح وصيته لا تطبق الحد عليه اذ هو حر عتق مالك اذا أوصى لمسلم بشئ لا عليه المسلم كخمر ونحوه أما ان أوصى بذلك لكافر فان وصيته تصح لان الكافر يملك ذلك ثم يصح نصبه عتقا على سفيه او جره عتقا على حرة ومن عطف الخاص على العام ذكره لاجل الامتناء (ص) لمن يصح عليه كمن سيكون ان استعمل أو وزع لعدده (ش) هذا هو الركن الثاني وهو الموصى له وشروطه أن يكون يصح عليه الموصى به شرعا سواء كان بالغاعاقلا مسلما موجودا أم لا ولذا يصح لمسلم سيكون في المستقبل ويستحق الوصية ان استعمل صار حرا وغلة الموصى به قبل وجوب ود الموصى له للورثة اذا ولد له لا يملك الا بعد وضعه وتحقق الحياة فيه فان لم يستعمل صار حرا لا يستحق الوصية وترد اذا وضعت أكثر من واحد فان الوصية توزع على عدد الوضع المذكور كالأنثى لان ذلك شأن العطايا وهذا عند الاطلاق وأما ان نص على التفضيل فانه يصار له فقوله ان استعمل شرط في الاستحقاق لا في صحة الوصية ومثل الاستعمال ما يدل على

واعتمده بعض الشراح (قوله ثم يصح نصبه الخ) أقول هذا هو المتعين لانه يفيد اعتبار الحرية والتمييز في الكافر الذي لا بد منه في الموصى مطلقا بخلاف جره عتقا على حرة فلا يفيد ذلك (قوله لمن يصح عليه الخ) دخل فيه المسجد والقنطرة ونحوهما سيصرح بالمسجد ونحوه بوضوئيه عمال يعمل به قنديل ذهب يعلق على قبر النبي صلى الله عليه وسلم فهي وصية لا يلزم تنفيذها وللورثة أن ينفذوها ما شاؤوا لان هذا من غير المباح كما أفتى به عجم (قوله أم لا) أي أم لا يكون كذلك بأن كان صبيا أو مجنونا أو كافرا (قوله لجل سيكون الخ) وأولى اذا كان الحمل موجودا مثله ما اذا قال أوصيت لمن سيكون من ولد فلان ومثله أوصيت لمن يولد فلان فيكون لمن يولد له سواء علم أن له حين الوصية ولدا أولا وكذا أوصيت لولد له ولا ولد له حين الوصية ولا حمل حيث علم بذلك ويكون لكل من ولده فان لم يعلم بطلت وصيته وان كان له ولد حين الوصية أو حمل صحت مطلقا واختصت عن وجد حين الوصية من حمل أو ولد ثم حيث تعلقت الوصية عن يولده مستقبلا فينتظر بها الاياس من ولادته فيرجع بعده للموصى أو وارثه (قوله وأما ان نص على الخ) ومثله ما اذا علم أن الايصاء المذكور من جهة من يرثه الحمل فيقسم على قدر الميراث (قوله لا في صحة الوصية الخ) الظاهر أنه لا فرق بينهما وأنه متى



كان شرطاً في أحدهما فهو شرط في الآخر (قوله أو إشارة) ومثلها الكتابة بل هي أولى (قوله وقبول المعين) أي الذي عينه الموصي وحده أو عينه مع وصيته للفقراء (قوله أي في لزومه للموصي) المناسب أن يقدم قوله لافي الصحة ثم يأتي بقوله فلا ينافيه بأن يقول أي في لزومه للموصي لافي الصحة لانها صحيحة مطلقاً فلا ينافيه قوله فالملك له بالموت فالقبول بعد الموت كاشف للملكة بالموت فيسقط التعليق ويأتي به على صورة التفريع (قوله لكن قضية قوله فالملك له بالموت أن الغلة كلها له) أي للموصي له فتكون الحائط بتمامها للموصي له وسيأتي للشارح أن للموصي له خمسة أسداس الحائط وإن جهرا ما يقول له خمسة (١٦٩) أسداس الحائط وثلاث المائتين وعلى كل حال فلم تكن الغلة بتمامها للموصي

له فهذا يخالف في القول وحاصل الجواب أن الملك له بالموت والعبرة بيوم التنفيذ أي فيكون له خمسين أسداس الحائط وثلاث المائتين وأنت خبير بأن هذا الجواب لا معنى له لأنه متى كان العبرة بيوم التنفيذ فلا ثمرة لكون الملك له فالأحسن أن المصنف مشى أولاً على قول ومشى ثانياً على قول وهو الراجح وعرته أن له خمسة أسداس الحائط وثلاث المائتين وصار المعتمد أن العبرة بالثالث يوم التنفيذ زاد المال أو نقص (قوله وقوم بغلة) أي والغلة شاملة لتسلي الحيوان وغلة الثمار وغلة العقار وإن كان الأول متفقاً عليه وفي غلة الأصول كالثمار خلاف والراجح كالنسل يقوم مع الأصول (قوله الأولى أن يقال على هذا القول) أي قول أكثر الرواة إلا أنك خبير بأنه لم يعلم من ذلك الأقولان وإن كان القول الذي هو قول أكثر الرواة أتى فيه قولان كما تبين (قوله وأجاب بعض الخ) هو الشيخ البهاري على هذا الجواب بعض الشيوخ فقال المشهور أن الغلة الحادثة بعد موت الموصي وقبل قبول الموصي له تكون للورثة كلها ولا يأخذ منها الموصي له شيئاً وقيل يأخذ ثلثها

الحياة ككثرة الرضع والضمير في عدده يرجع للحمل (ص) يلفظ أو إشارة مفهومة (ش) هذا هو الركن الثالث وهي الصيغة والمعنى أن الوصية تكون بلفظ صريح كأوصيت وتكون بلفظ غير صريح يفهم منه إرادة الوصية كالإشارة وظاهره ولومن القادر على الكلام خلافاً لابن شعبان (ص) وقبول المعين شرط بعد الموت فالملك له بالموت (ش) يعني أن الوصية إذا كانت لشخص معين كزيد مثلاً فإن قبوله لها بعد موت الموصي شرط في وجوبها له وأما إذا كانت على غير معين كالفقراء فإنه لا يشترط في حقهم القبول بعد الموت لتعذر ذلك من جميعهم واحتراز بقوله بعد الموت مما لو قبل في حياة الموصي فإن ذلك لا يفيد شيئاً إذ للموصي أن يرجع في وصيته مادام حيلاً لأن عقد الوصية غير لازم حتى لو رد الموصي له قبل موت الموصي فله أن يرجع ويقبل بعده قاله مالك وإذا قبل بعد الموت بقراب أو بعد طول زمان فإن الغلة الحادثة بعد الموت وقبل القبول تكون للموصي له لأن الملك انتقل إليه بمجرد الموت قوله المعين أي البالغ الرشيد والافولية يقبل له بخلاف الخو زني الوقف والهبة فيمكن حوز الصغير والسفيه كما مر فلو مات المعين قبل القبول فلوارثه القبول مات قبل العلم أو بعد العلم الآن يريد الموصي الموصي له بعينه فليس لوارثه القبول وقوله شرط أي في لزوم أي في لزومه للموصي فلا ينافيه قوله فالملك له بالموت لأن القبول بعد الموت كاشف للملكة بالموت لافي الصحة لانها صحيحة مطلقاً لكن قضية قوله فالملك له بالموت أن الغلة كلها له وقضية قوله وقوم بغلة حصلت بعده أنه لا غلة له ويدفع هذا بأنه وإن كان الملك له بالموت إلا أن العبرة بيوم التنفيذ كما قاله بعد فقوله بالموت وقوله يوم التنفيذ لا يعني أحدهما عن الآخر (ص) وقوم بغلة حصلت بعده (ش) يعني أن ما أوصى به مما له عرفانه يقوم بما حصل فيه من الثمر بعد الموت وقبل التنفيذ وأما ما حصل قبل الموت فهو من جملة مال الموصي من غير نزاع وهذا القول هو أشبه القولين كما قاله التونسي وقال الشارح أنه قول أكثر الرواة محنون وهو أعدل أقوال الأصحاب وهو قول ابن القاسم في المسدونة وله أيضاً فيها مثل القول الآخر وهو أنه يقوم بدون ثمره ثم تتبعه غلته انتهى فإذا أوصى له بحائط يساوي ألفاً وهو ثلث الموصي لكن زاد لاجل عرته مائتين فإنه لا يكون للموصي له إلا خمسة أسداس الحائط على المشهور والذي هو أعدل الأقوال ووجهه أن الغلة لما أن حذت بعد الموت لم تكن للموصي له واعترضه الشارح وقال الأولى أن يقال على هذا القول يكون له خمسة أسداسه ومقدار ثلث المائتين الحاصلتين من الغلة انتهى وأجاب بعض عن التنظير المذكور بقوله لأن المائتين غير معلومة يوم الوصية والوصية لا تكون إلا فيما علم للموصي فلا شيء للموصي له فيما نشأ في الحائط (ص) ولم يحتج رقي لاذن في قبول (ش) يعني أن من أوصى لعبده بشيء فله أن يقبل ذلك الموصي به ولا يحتاج في قبول ذلك إلى إذن سيده وتقدم هذا في باب الحجر عند قوله وغير من إذن له القبول بلا إذن فهو تكرار معه (ص) كما صاته بعنته

(٢٢ - خشي ثامن) وقيل يأخذها كلها انتهى وقوي بأن النقل في هذه المسئلة أن الموصي له لا يأخذ إلا خمسة أسداس الحائط وليس له شيء من الثمرة انتهى ولكن اعتمد محشي تب القول بأخذ الثلث ومال إليه بعض شيوخنا واعتمد (قوله ولم يحتج رقي لاذن في قبول) سواء كان مأذوناً له في التجارة أو لا وأما التصرف وعذمه فإن كان مأذوناً فلا يحتاج لاذن السيد أو ما غير المأذون له فلا يتصرف إلا بأذن السيد في ذلك (قوله ولا يحتاج الخ) أي وعلمه الرقيق واسيده انتزاعه الآن يعلم أن الموصي قصده التوسعة على العبد ومثله الصغير



(قوله والثاني لا يحتاج لقبول أصلا) بل يمتنع أن جملة الثلث أو محمله (قوله وخبرت جارية الوطء) أي بين بيعها للعتق وبين البقاء على الرق (قوله لأن الغالب على جوارى الوطء الخ) إنما كان الغالب لأنهن لا يحسن الخدمة وقل من يطوئن بالسكاح (قوله أو بتأفقه أو يديه العبد) أراد بالعبد ما كان قنأ أو فيه شائبة الامكان ولده فله الوصية له بما ينز يد على التأفقه إلى مبلغ ثلث الموصى لأنه أحرز نفسه وماله انتهى وما قاله شارحنا تبع فيه عجم التابع لابن مرزوق (١٧٠) وظاهر المدونة خلافه لأنها قالت لا تجوز الوصية لعبد

وارثه إلا بالتأفقه كالشوب ونحوه مما يريد به ناحية العبد فالمراد بقوله أريد به العبد ما من شأنه أن يراد به العبد لأنه لا بد أن يكون أراد به العبد واعتمده البساطي (قوله وليس لسيد العبد أن ينتزعها) أي لأنه إذا انتزعها لم تنفذ الوصية وإذا باعه الوارث باعه بماله وكان للمشتري انتزاعه (قوله كالقنطرة الخ) فإذا زاد على ذلك أو لم يحتاج لذلك فيصرف لقومته أي خدمته من إمام ومؤذن ونحوهما احتاجوا أم لا من شرح عب ولعل قوله وصرف في مصالحه أن اقتضى العرف ذلك فإن اقتضى أن القصد مجاوروه كالجامع الأزهر صرف لهم لأمرته وحصره ونحوهما انتهى (أقول) بقي إذا لم يجز بشئ وظاهر المصنف أنه يصر في مصالحه فالأولى لعب أن يقول ولعل قوله وصرف في مصالحه ما لم يجز العرف بأنه يصر في مجاوريه كالجامع الأزهر ولا صرف لهم (قوله وبنت المال وارث شرعي الخ) كذا قال الشيخ سالم وقال عجب فإن لم يكن له وارث خاص بل بنت المال بطلت كما إذا لم يعلم بموته (أقول) وكلام عجب ظاهر حيث كان بيت المال غير منتظم لأن الراجح أن بيت المال إذا لم يكن منتظما لا يرث (قوله ساوت عمارته عبارة ابن الحاجب) أي لأن ابن

(ش) يعني أن الرقيق لا يحتاج في الوصية بعته إلى القبول فهو تشبيه في نفي مطلق الاحتياج وإن كانت جهة الاحتياج مختلفة فالأول لا يحتاج لأذن في قبول والثاني لا يحتاج لقبول أصلا (ص) وخبرت جارية الوطء ولها الانتقال (ش) يعني أن جارية الوطء إذا أوصى سيدها ببيعها للعتق فإن الخيار يثبت لها في أن تبقى على الرق أو تختار العتق لأن الغالب على جوارى الوطء الضياع بالعتق وإنما خسرت لأن العتق ليس محققا لأن شرط العتق لا يستلزم التجيز وإذا اختارت أحد الأمرين ثم انتقلت إلى الآخر فذلك لها ما لم ينفذ ما اختارت أولا وأما إذا أوصى بعته فلا خيار لها لأنها ليس لها البقاء على الرق لأن العتق حقيق لا يجوز لها إبطاله والمراد بجارية الوطء التي تراد له وطئت بالفعل أم لا واعتبر زبها عن جارية الخدمة فتباع لمن يعتقها من غير خيار ومثلها العبد الذي كور (ض) وصح لعبد وارثه أن يتحد أو يتأفقه أو يديه العبد (ش) فاعل صح هو الأيضا والمعنى أنه إذا أوصى لعبد وارثه بشئ فليس أو كثير فإن الوصية صحيحة وليس لسيد العبد أن ينتزعها من عبده وهذا إذا اتحد بالوارث فإن تعدد فلا تجوز الوصية إلا إذا كانت بشئ تأفقه وأراد الموصى بذلك العبد دون غيره من الورثة أما لو أراد نفع سيد العبد بطلت لأنها وصية لوارث وتصح بغير التأفقه حيث كان على العبد دين مستغرق وبعبارة أن اتحد الوارث وكان يرث جميع المال وأما أن كان يرث بعضه فلا يصح لأنه بمنزلة الوصية للوارث ومثل المتحد ما إذا تعدد والعبد مترك بينهم على السواء ويرثون جميع المال والألم يصح لأنها بمنزلة الوصية للوارث بنفسه والمراد بالتأفقه ما لا تلتفت النفوس إليه (ص) والمسجد وصرف في مصالحه (ش) الإلام الداخلة على المسجد ونحوه لا مصرف لآلام الملك والمعنى أن الوصية للمسجد ونحوه كالقنطرة والسور تصح ويصرف ذلك الشيء الموصى به في مصالح تلك الأشياء كوقيد وعمارة لأن مقصود الناس بالوصية لذلك فإن لم يكن للمسجد مصالح فيدفع للفقراء (ض) وليت علم بموته ففي دينه أو وارثه (ش) يعني وكذلك تصح الوصية للميت إن علم الموصى بموته ويصرف المال الموصى به في دينه إن كان على الميت دين والافهو لوارثه فإن لم يعلم بموته فأنها لا تصح إذا لم يتعلم بموته ففعله وليت أي وصحت الوصية لكل من تقدم من يصح عليه وليت وظاهره سواء علم الموصى أن على الموصى له دين أو له وارث أو لا وهو وظاهره وبيت المال وارث شرعي فيمدفع له حيث لم يكن له وارث ولا عليه دين أو للتو بيع أي في دينه إن كان عليه دين أو وارثه إن لم يكن عليه دين وبعبارة أن عمارته عبارة ابن الحاجب لا للتبديل بل بتقديمها طلب لاحقية ولا حكا (ص) ولذي (ش) يعني أن الوصية تصح للذي لأنه يصح عليه وسواء كان للذي حق جوار أو لا قريبا كان أو أجنبيا قال في التوضيح يحتمل اعتبار المفهوم فيمنع للحر بي ولا يصح له وهو قول أصبغ ويحتمل أن لا يكون مفهوم مخالفة أساواة المسكون عنه للنطوق وهو مقتضى كلام عبد الوهاب في الإشراف وكلام المؤلف في الصحة وعدمها والجواز وعدمه شيء آخر (ص) وقائل علم الموصى بالسبب والافتاء وبلان (ش) يعني أن المقتول يجوز وصيته للذي قتله بشرط أن يعلم بالسبب أي بسبب

القتل

الحاجب قال في دينه والافلوارثه (قوله ولذي) أي وإن لم تظهر رقبته (قوله وهو قول أصبغ)

أي وهو المقتول وكلام عبد الوهاب ضعيف (قوله والجواز وعدمه شيء آخر) قال ابن القاسم ويجوز ذلك إذا كان على معنى الصلة أي صلة الرحم بأن يكون أبوه أو أخوه أو أخته نصرا نيا أو أجازة أشهب في القرابة وغيرها من غير كراهة واختلف قول مالك في الكراهة انتهى (قوله والافتاء وبلان) ولا يدخل في التأويلين أعطوا من قتلني لصحتهم فصوره المسئلة أنه قال أعطوا فلانا كذا ولم يعلم أنه قاتله



(قوله انظر الشرح الكبير الخ) ونص لـ فالعلة الفاعلية هي المؤثرة حقيقة وهو الباري وإطلاق العلة عليه في كلامهم يحتاج لتوقيف أو عادة كالتحريك للسرير والعلة الصورية مأمومة ذلك الشيء بالفعل كالصورة الحاصلة بعد تركيب الاجزاء والعلة المادية هي مأمومة ذلك المركب بالقوة كاجزاء الخشب للسرير والعلة الغائية هي الباعثة على ايجاد ذلك كالجوهر بالنسبة لما ذكره وهذا انما يتصور في العلة العادية وأما الفاعل حقيقة فتعالى أن يبعثه شيء على شيء اللهم إلا أن يراد بالباعث ما يشمل المناسب لانه باعث للمكلف على الامتنال فان أفعال الله لا تخلو عن الحكم والمصالح لكن بمعنى أنها غير تابعة للأفعال (١٧١) لا بمعنى أنها علة غائية باعثة على الأفعال انتهى

(قوله تبطل بردة الموصي) أي وكذا وصية المرتد في حال رده باطلة (قوله من عهده الخ) أي أوصت بوصية الخ (قوله وهو رأي شيوخنا) أي شيوخ ابن عتاب (قوله بضرب قبة) أي بناء قبة على قبرها للتمييز أي للباهة والابطال كذا في شرح عبر ويحتمل وهو الاظهر ان المعنى ضرب قبة أي قبة من شعرا وصف أي على هيئة القبة من البناء توصي بأن تضرب حين وضعها في قبرها بحيث لا ترى ذاتها المعاصرين حينئذ (قوله لبعض الولاة) أي أفتاهم لبعض الولاة (قوله وكذلك تبطل الوصية الخ) اعتمد محشي تب القول بالصحة مستشهدا بقول ابن الحاجب ونصحه للوارث وتوقف على اجازة الورثة كزائد الثالث لغيره وكونها بالاجازة تنفيذا أو ابتداء عطية منهم قولان ونحوه لابن شاس فأن ترى أن القول بأنها عطية متفرع على الصحة والقائل بأنها ابتداء عطية ليست عند عطية حقيقة اذ لو كانت كذلك ما سموها اجازة فعمل الموصي وقد عبر عناض بأنها كالعطية ولو كانت باطلة ما عبروا بالاجازة اذ الباطل لا يجوز وانما القائل بالبطلان ابن عابد الحكم وجعلوه مقابلا ابن عرفة عن

القتل أي يعلم انه هو الذي قتله وظاهره سواء كان القتل عدوا أو خطأ وتكون الوصية في الخطأ في المال والدية وفي العمدة في المال فقط الآن ينقد مقاتله ويقبل وارثه الدية ويعلم بها فان لم يعلم الموصي بأن الموصي له هو الذي قتله فهو هل تنفذ الوصية له أو تبطل قال ابن القاسم لاشئ له وقال محمد بن نافع أنه علم أولم يعلم وتكون في المال وفي دية الخطأ فقط وكلام المؤلف يشمل ما إذا طرأ القتل بعد الوصية ولم يغيرها فان علم بذى السبب صحت والا فتأويلان كذا قال بعضهم فقوله بالسبب هو على حذف مضاف أو معطوف أي بذى السبب أو بالسبب وصاحبه هكذا قالوا وهذا لا يحتاج اليه لان المراد بالسبب في كلامه السبب الفاعل أي السبب الفاعل للقتل وهو عين القاتل والسبب يكون فاعليا وصوريا وما ديا وغائيا كما قاله في السرير وانظر الشرح الكبير (ص) وبطلت بردة وأبضاء بعصبة ولوارث غيره بزائد الثالث يوم التفتيح وأن أجيز فعطية (ش) يعني أن الوصية تبطل بردة الموصي أو الموصي له ولذا ذكر الردة ما لم يرجع للإسلام والاجازة ان كانت مكتوبة والافلا وأما ردة الموصي به فلا أثر لها وكذلك تبطل الوصية اذا كانت على معصية كسرب خمر مثلا ويبقى المال للورثة وفي الموازية من أوصى بمال لمن يصوم به عنه لم يجز ذلك قال ابن عتاب وكذلك لمن يصلي عنه بخلاف من عهده بمن يقرأ على قبرها فهو نافذ كالأستجار للنجع وهو رأي شيوخنا قال وكذلك رأى انفاذا الوصية بضرب قبة على قبرها وقال الداودي عتق مستغرق الذمة ووصاياهم غير جائزة ولا تورث أموالهم ويسلك بهم سلك النفي ونحوه في فتاوى ابن عتاب لبعض الولاة قال الاما ثبت كسبه بوجه حلال وكذلك تبطل الوصية للوارث بأن يوصى بما يخالف حقهم أو لبعض ذون بعض لخبر ان الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث كما ان الوصية تبطل لغير الوارث بما زاد على ثلث الموصي يوم التفتيح ولا يعتبر يوم الموت واذا أجاز الورثة ما أوصى به الموصي لبعض الورثة أو ما زاد على الثلث لغير الوارث فان ذلك يكون منهم ابتداء عطية لأنه تنفيذ للوصية فلا بد من قبول الموصي له ولانتم الاباحية قبل حصول مانع للمجيز وان يكون المجيز من أهل الاجازة فان لم يكن من أهلها فنفسه ما يتوقف على اجازة من له الاجازة ومنه ما يبطل ثم بالغ على بطلان الوصية للوارث بقوله (ص) ولو قال ان لم يجزوا فلا لمساكين (ش) والمعنى انه اذا أوصى لبعض ورثته وقال ان لم تجز بقية الورثة ذلك له فهو للمساكين فان لم تجز الورثة الوصية فانها تبطل وترجع ميراثا لانه أراد بذلك الاضرار للورثة بتبديده من أوصى له منهم وقد قال تعالى في حق الموصي غير مضار وان أجازت الورثة الوصية فيكون ابتداء عطية منهم فيعتبر ما من من الشروط وأشار بقوله

ابن عبد الحكم ليس للوارث أن يجيز ما زاد الموصي على الثلث لانه عقد فاسد انتهى عنه (قوله فلا بد الخ) قال محشي تب فرعوا على العطية اغتقارها للعوز في الصحة والملاءة ما المدين يدين محيط فلا اجازة وزاد ج أي الاحهوري في التفرع على العطية اغتقارها للقبول ولم أره لغيره وتعبيرهم بالاجازة يتأقبه أي فالصواب أنها لا تقتصر للقبول (قوله من أهل الاجازة) أي بأن يكون بالغار شيدا صحها وقوله فنفسه ما يتوقف على الاجازة كأن يكون الوارث المجيز أيضا فانها صححة متوقفة على اجازة وارث المريض وقوله ومنه ما يبطل أي كاجازة الصبي والسفيه (قوله فيكون ابتداء عطية منهم) أي من البعض المجيز لبعض الموصي له أي فينتظر في المجيز ان كان رشيدا غير مجبور عليه ولا دين صحت من حيث كونها عطية لا من حيث كونها وصية لبطلانها (قوله فيعتبر ما من من الشروط)

De la caduque de la donation



وهو القبول والخو ز قبل المانع وأن يكون المجيز من أهل الاجازة (قوله فانه جائز لابنه ان أجازها الورثة له) أي وان لم يجزها الوارث كانت للمساكين ولا تبطل كما أفاده بعض شيوخنا رحمه الله والفرق بين هذه والسابقة عليها أنه في هذه ابتداء يصح به الايصاء والسابقة بدأ بالوارث الذي لا يصح الايصاء به على ما تقدم فتدبر (قوله بقول أو يبيع الخ) لما كان البيع مع ما بعده مستويا في أنه فعل مغاير لما قبله من القول عطفه بأو وعطف مشاركه في الفعل بالواو (قوله مع أن حكمه حكم الوصية) أي في الخروج من الثلث في النواذر ما تبطله المريض لا رجوع له فيه إلا أن يستدل بما يعلم أنه أراد به الوصية (قوله ومنها الكتابة الخ) ولو عجز عادت الوصية لأن الكتابة لا تنقل الملك (قوله لأن الحصد ليس برجوع الخ) أقول وحيث كان المعول عليه التصفية فكذا الحصد اذا صاحبه درس فقط لا بعد رجوعا (قوله وفي التوضيح الخ) كلام التوضيح (١٧٣) هذا ذهب اليه عجم وتبعه من بعده من شب وعب قائلوا وحشوقطن

أوصى به حشوا لا يجتمع منه اذا خلص الادون نصفه ومقاربه كحشوه بثوب كالذي يقال له مضرب بخلاف حشوه بخو وسادة فغير مفيت لخروج النصف ومقاربه منها وأولى في عدم الفوت خروج أكثره (قوله ومنها اذا أوصى له بشقة) ومثل الشقة ما شابهها عرفا كبقعة وبردة وحرام فيفصل كل ثوب بحيث يزول الاسم (قوله أو ايصاء الخ) لما قدم مبطلات الوصية من ردة وغيرها عطف عليها من حيث المعنى نوعين من الايصاء مفيد ومطلق وأشار لأول بقوله و ايصاء الخ) لا من حيث اللفظ اذ لا معنى لقولنا وبطلت الوصية بايصاء وانما المعنى بطل الايصاء أي الايصاء بسبب عدم الموت من ذلك المرض والسفر اللذين انتفيا أي زالا أي انتفى الموت في المرض والسفر وثناه وان كان واحدا نظر العدد محله (قوله انتفيا الخ) مفهومه صحته ان مات في مرضه أو سفره وظاهره ولو كانت بكتاب أخرجه ورده وهو ظاهر توضيحه أيضا وعليه محله

(بخلاف العكس) الى أن من أوصى بشي للمساكين وقال إلا أن تجيزه الورثة لا بنى فانها جائزة لابنه ان أجازها الورثة له (ص) ويرجع فيها وان عرض بقول أو يبيع وعق وكتابة وأبلا وحصد وزرع ونسج غزل وصوغ فضة وحشوقطن وذبح شاة وتفصيل شقة (ش) قد علمت ان عقد الوصية جائز غير لازم اجاعا فله الموصى أن يرجع فيها ويطلبها مادام حيا وسواء اشترط عدم رجوعه فيها أولا وسواء كانت بعق أو غيره كانت في صحته أو في مرضه أو في سفره ومثل هذا ما اذا وكاه وشرط عدم رجوعه في وكالته بأن قال كلما عزلته كان باقيا على وكالته فله الرجوع في وكالته بمجامع أن كلاً منها عقد غير لازم وأما ما تبطله المريض في مرضه من صدقة أو حبس أو غنبة فليس له الرجوع فيه مع أن حكمه حكم الوصية قاله في المدونة في كتاب الصدقة وبأنه على الرجوع في المرض لا يتوهم أن الرجوع فيه انتزاع للغير فلا يعتبر والرجوع يكون بأمر من القبول كقوله أبطلت وصيتي أو رجعت عنها ومنها البيع ما لم يشتره بدليل قوله بعد أو بثوب فباعه ثم اشتراه ومنها العتق للرقبة الموصى بها ومنها الكتابة لأنها ما يبيع واماعة تقي ولا يقال كان عكسه الاستغناء عن الكتابة حينئذ لدخولها فيما مر لا نأخذ قول لما رأى أنها ليست ببيع ولا عتقا محضاً ذكرها ومنها الأبلاد للامة التي أوصى بها وأما الوطء المجرد عن الأبلاد فلا يكون رجوعا كما يأتي ومنها الحصد والدرس والتذرية للزراع الموصى به لأن الاسم حينئذ تغير سواء أدخله يتيه أم لا أفراد المؤلف بالحصد التصفية كما في قوله تعالى وأتوا حقه يوم حصاده لأن الحصد ليس برجوع على المعتمد ومنها نسج الغزل الموصى به لأن الاسم انتقل عما كان عليه حال الوصية ومنها صوغ الفضة الموصى بها لأن الذي أوصى به انتقل اسمه عما كان عليه حال الوصية ومنها حشوا القطن الموصى به في مخدة أو في جبة وما أشبه ذلك وفي التوضيح ينبغي أن يفيد عما اذا حشي في الثياب لا في مخدة فلا ومنها ذبح ما أوصى به شاة أو غيرها ومنها اذا أوصى له بشقة ثم فصلها بقيصاف قوله وتفصيل شقة أي ووقع الايصاء بلفظ شقة بأن قال أعطوه الشقة الجراء مثلا أو مالاً أو وصى بماسما أو ثوبا أو فصلة فانه لا يكون رجوعا لأن القميص يسمى ثوبا (ص) أو ايصاء بمرض أو سفر انتفيا قال ان مات فيهما وان بكتاب ولم يخرججه أو أخرجه ثم استرده بعدهما ولو أطلقها إلا ان لم يسترده (ش) يعني وكذلك تبطل الوصية في هذه الحالة وهي ما اذا

الشيخ أحمد وهو ظاهر لوجود المعلق عليه وقال أشياخ عجم تبطل في هذه الصورة لأن رده في مرضه أو سفره دليل على رجوعه عن الوصية فخلق وجود المعلق عليه هنا مانع آخر وهو ما دل عليه ارادة رجوعه عنها من رده الكتابة (قوله وان بكتاب) أي هذا ان لم يكتب ايصاء بكتاب اتفاقا قبل وان كتبه بكتاب وقوله ولم يخرججه أي من يده حتى صح أو قدم من السفر ومات بعدهما فتبطل إلا أن يشهد عليه فقولا في بطلانها وعدمه (قوله ثم استرده بعدهما) أي بعد صحته وقدمه من سفره فهو رجوع عن وصيته ان مات من غير ذلك المرض والسفر وأولى ان استرده قبلهما للدلالة على رجوعه عن وصيته ولكن بعدهما أو قبلهما أيضا ولا ينافيه قول المصنف انتفيا لانه انما قيد به مع عدم الكتابة أو معه ورده بعدهما والحاصل ان الوصية إما أن تكون مطلقة أو مقيدة بما وجد أو بما فقد وفي كل اما أن تكون بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرججه أو أخرجه واسترده أو لم يسترده فالصورة اثنتا عشرة صورة من ضرب







(قوله ولا خصوصية للشراء) أي لكونه اشتراه أي بل مثله مال الوهب له أو ورثه وليس من التعيين أن توصي بثوب وليس له غيره كما يفيد النقل (قوله فلاموصى له بزيادة الخ) أي بخلاف زيادة قيمة صنعة العبد بتعليمه وكان الفرق قوة تعليمه حتى كأنه ذات أخرى بخلاف الثلاثة المذكورة فلم تغير زيادتها الاسم وكذا إذا أوصى له بدقيق ثمنه أو عياسي كسكسا ثمنه بيمين (قوله وفي نقض العرصة) أي التي صارت عرصة بعد النقض ففيه مجاز لا أول (قوله هل يكون رجوعاً أم لا فيه قولان) المعتمد أنه ليس برجوع كما قال عجم والفرق بين الدار لا تبطل على المعتمد وبين الزرع يبطل إن الزرع بعد حصده وذروره وتصفيته زال عنه اسم الزرع بخلاف الدار لم يزل عنها اسمها بالكلية لأنه يقال دار خربت (١٧٢) أو مهدومة لأن الدار اسم للبناء والعرصة وقوله هل نقضها بضم النون للموصى

الخ القولان على حد سواء كما قال عجم (أقول) حيث كان النقض بفتح النون ليس رجوعاً على المعتمد فالظاهر أن النقض بضم النون يكون للموصى له ففسد (قوله كعشرة وعشرة) ~~كل منهما ذهب~~ أو فضة أو غير ذلك والمسئلة ذات قولين الأول لما لك وأصحابه العددان معا كما قال الشارح وحكي عن المعونة أنه أحدهما لجواز الأكد وقضية ذلك أنه لو أوصى بوصيتين ولكن اختلافاً صفة كذهب وذهب اختلافًا بالجوهر والرداءة انهما يكونان له ولو سكة واحدة قال عجم أقول لو قال المصنف وإن أوصى بوصية ثم أخرى فله الوصيتان أن اختلاف صفة كان اتفاقاً صفة أن اتحد قدرهما والافاً كثرهما وإن تقدم لو في المسئلة والحاصل أن المختلفين صفة وأولى جنساً بل زمان ومثلهما المتفقة أن نوعاً وصفة

لا تبطل وصية من أوصى لشخص بثلاث ماله ثم باع جميع ماله لأن العبرة بما يملك يوم الموت سواء زاد أو نقص لا حال الوصية فالضمير في باعه ماله لأنه هو المتوهم أنه رجوع وأما بيع ثلث ماله فلا يتوهم فيه ذلك وكذلك لا تبطل وصية من أوصى لشخص بثيابه أي ثياب بدنه غير المعينة ثم باعها للموصى واستخلف غيرها من جنسها أو غير جنسها وأخذ الموصى له ثيابه التي استخلفها وكذلك إذا أوصى له بغنمه أو برقيقه وما أشبه ذلك فباع ذلك واستخلف غيره فإن ذلك لا يبطل الوصية وبأخذ الموصى له ما استخلفه الموصى من جنس ذلك وكذلك لا تبطل وصية من أوصى بثوب بعينه ثم باعه الموصى ثم اشترى ذلك الثوب بعينه بخلاف ما لو اشترى غيره فإن الوصية تبطل ولا خصوصية للشراء بل الهبة والارث كذلك لا تبطل وصية من أوصى لشخص بدار أو بثوب أو سويق ثم إن الموصى حصص الدار بالجير وتحصوه أو صبيغ ذلك الثوب أو أت ذلك السويق باليمن وبأخذ الموصى له ما ذكر بزيادته لأن ما أوصى به يطلق على ما حصل فيه الزيادة فلم يتغير الاسم كما إذا أوصى بعرض بلفظ ثوب وفصله كما مر لا يقال قوله (ص) فلاموصى له بزيادته (ش) زيادة مستغنى عنها لأننا نقول كلام المؤلف أفاد أن هذه الأمور لا تعد رجوعاً ولا يعلم منه هل يأخذ الموصى له بزيادته أم لا فنص عليه فأفاد أنها مما يتوهم خلافه (ص) وفي نقض العرصة قولان (ش) يحتمل أن نقض مصدر ويكون أفاد أن النقض أي الهدم للدار الموصى بها هل يكون رجوعاً أم لا فيه قولان ويحتمل أن نقض بضم النون اسم ويكون جازماً بأن الهدم لا يكون رجوعاً في العرصة من جهة القولين إذا كرر الخلاف في نفس النقض هل يكون للموصى له أولاً وبعبارة لما قدم أن بناء العرصة لا يعد رجوعاً ذكر أنه إذا أوصى له بدار مبنية ثم إن الموصى هدمها هل يكون رجوعاً أم لا وعلى القول بأنه لا يعد رجوعاً هل نقضها بضم النون للموصى أو للموصى له فيه خلاف أيضاً فيحتمل ضبط نقض بفتح النون مصدراً ويحتمل ضبطه بضم النون اسماً (ص) وإن أوصى بوصية بعد أخرى فالوصيتان (ش) يعني أنه إذا أوصى لشخص بوصية ثم أوصى له بوصية أخرى من جنس الأولى أو من غير جنسها فإن الموصى له يأخذ الوصيتين إذا كان ثلث الميت يحتمل ذلك وبعبارة بعد أخرى أي لشخص واحد أي وهما من نوع واحد بدليل قوله كنوعين وهما متساويتان كعشرة وعشرة بدليل قوله والافاً كثرهما وقوله (كنوعين) تشبيهه في أن الموصى له يأخذ الوصيتين وقوله (ودراهم وسبائك) عطف تفسير على قوله كنوعين أي دراهم وسبائك أي واحداهما من ذهب والآخر من فضة وأما لو كانا معاً من ذهب أو من فضة فهما نوع واحد وقوله (وذهب وفضة) إن شئت فسمتهما بنوعين أو جنسين أو صنفين (ص) والافاً كثرهما وإن تقدم (ش) أي وإن لم

تمكن

حيث اتحد اقدرا كعشرة دنانير محمدية ثم عشرة دنانير محمدية وإن اختلفا بالقلة

والكثرة فيلزم إلا كثر الصور ثلاث (قوله تشبيه) أقول ويحتمل أن يكون تمثيلاً (قوله ودراهم وسبائك) إذ من المعلوم أن الدراهم مسكوكة والسبائك غير مسكوكة وقوله واحداهما من ذهب الخ إنما في ذلك تشبيه صحة كونه عطف تفسير على قوله كنوعين وقول الشارح أو واحداهما من ذهب أي التي هي السبائك وقوله والآخر من فضة أي التي هي الدراهم وذلك لأن من المعلوم أن الدراهم لا تكون إلا من الفضة بخلاف السبائك فتكون من ذهب وتكون من فضة وأما لو كانت السبائك من فضة كالدرهم لكان ذلك من الاختلاف في الصنفية لا في النوعية (قوله إن شئت فسمتهما بنوعين) لا يخفى أن هذا الكلام يدل على أن الثلاثة مترادفة وإن المراد من كل ما دل على كثيرين فلم يكن جارياً على القانون المنطقي بل على القانون اللغوي وعلى كل



حال يكون عطف تفسير على قوله ودراهم وسبائك أي ان المراد من السبائك الذهب ومن الدراهم الفضة ثم أقول واذا علمت ذلك ففي كلام المصنف تطويل ينافي غرضه من الاختصار ثم انك ان فسرت ذلك بنوعين ظهرت مطابقة لقوله كنوعين وان فسرت به بنوعين أو صنفين فطابقته لقوله كنوعين لا من حيث اللفظ بل من حيث ان المصدق واحد كما تقدم (قوله كما اذا أوصى بدراهم فضة ثم أوصى الخ) وكذا لو أوصى بفرسين ثم بفرس أو بجلين ثم بجل أو بعدين ثم بعيد لزمه الا كثروا ما أو أوصى بعبد ثم بعبد أو بفرس ثم فرس وهكذا الزمهم معا ولا تنظر لقيمة كل كانه له شيئا عبد الله عن شيخه ابن عب (قوله سواء كانت الخ) انما أتى بهذا التعميم للرد على من يخالف في ذلك اذ قد روي عن مالك ومطرف ان تقدم الاكثر له الوصيتان والافله الاكثر فقط وحكي اللخمي عن مطرف ان كانا في كتابين فله الاكثر تقدم أو تأخر وان كانا في كتاب واحد وقدم الاكثر فلهما معاه وان أخره فهو له فقط وحكي ابن زرقون عن عبد الملك اذا كانا في كتابين فله الاكثر والافهم معاه وان تأخر الاكثر (قوله ولا يتظر لما يبيد العبد الخ) تبع غيره في ذلك وهو خلاف ما في شرح عجم وتبعه عب وشب من أنه اذا كان مال سيده مائتين وقيمة العبد بدون ماله مائة ويده مائة فكانت ماله سيده أضافه عتق جميعه لان نسبة قيمة رقبته الى ثلثمائة ثلث يأخذ ثلث ما يده من المال (١٧٥) كما قال وأخذ العبد باقية أي الثلث الذي أوصى به السيد مع خروجه حرا فيقوم في غير ماله وثلثا لورثة سيده وأعتد محشى ثلث ماله شارحنا جاعلا انه ظاهر كلامهم (قوله يقوم في ماله) أي مال العبد أي جعل ماله من جلة مال السيد وقوم فيه ليعتق جميعه وليس المراد يقوم مع ماله وذلك لان التقويم بماله يقال فيه كم يساوي العبد على انه له من المال كذا وكذا بحيث يجعل ماله كصفة من صفاته بخلاف كم يساوي كذا بدون مال ويجعل ماله من جلة أموال السيد يعني كلام المصنف يقوم حال كون قيمته معدودة مع ماله من جلة أموال السيد (قوله بقيه) ما ذكره المصنف من أنه يقوم في ماله ان لم يحمله الثلث فيسده لا يقوم فيه في القسم الاول وهو جلة الثلث وهو كذلك (قوله ولا شيء)

تمكن الوصيتان من نوعين ولا متساويتين بل كانا من نوع واحد كما اذا أوصى بدراهم فضة ثم أوصى بدراهم فضة واحداهما أكثر فانه يأخذ أكثر الوصيتين سواء كانا بكتاب واحد أو بكتابين ولا فرق بين أن يتقدم الاكثر أو يتأخر وكذلك الحكم اذا أوصى له بجزء ثم أوصى له بعدد (ص) وان أوصى لعبد بثلثه عتق ان جله وأخذ باقية والا قوم في ماله (ش) يعني انه اذا أوصى لعبد بثلثه أو بجزء من ماله فان جله ثلث ماله ما أوصى به فان العبد يعتق وان فضل من الثلث فضلة أعطيت للعبد فاذا ترك السيد مائتين والعبد يساوي مائة عتق العبد ولا يتظر لما يبيد العبد من المال بل يأخذه ويختص به دون الورثة لجل الثلث لرقبته ولترك السيد ثلثمائة والعبد يساوي مائة فانه يأخذ بقيمة الثلث مع خروجه حرا فيأخذ ثلاثة وثلاثين وثلثا ثلث المائة وان لم يحمل الثلث قيمة رقبته من غير نظر لما يبيد العبد يقوم العبد في ماله بأن يؤخذ ماله ويضم لمال السيد ويتظر فان جله ثلث الجميع مع قيمة رقبته خرج حرا والا خرج منه محمل الثلث مثاله لو ترك السيد مائة والعبد يساوي مائة ويده مائة فهذا يقوم في ماله ويخرج حرا ولا شيء للعبد في ماله ولو ترك السيد مائة والعبد يساوي مائة ويده خمسون عتق منه محمل ثلث المائتين والخمسين وانما يقوم في ماله لان عتقه كله أهيم من عتق بعضه وابقاء ماله بيده فالضمير في أخذ العبد وفي باقية الثلث أي الثلث الذي أوصى به السيد له ومعناه ان بقيت بعد خروج العبد حرا وأمثلة ثلث كلها فيم الخليل (ص) ودخل الفقير في المسكين كعكس في الأقارب والارحام والاهل أقاربه لا ماله ان لم يكن له أقارب لاب والوارث كغيره بخلاف أقاربه هو (ش) يعني انه اذا أوصى للمساكين فان الفقير يدخل في الوصية وبالعكس ابن عرفة وظاهره ولو على عدم الترادف واذا أوصى لأقارب زيد أولا ثم ماله

للعبد في ماله) أي بل يخرج حرا ويترك ماله لسيده (قوله عتق منه محمل ثلث الخ) ايضاحه أن نقول ان ثلث المائتين والخمسين ثلاثة وعشرون وثلث ونسبته القيمة العبد أربعة أخماس وسدس خمس يانه ان الثمانين من المائة أربعة أخماس والثلث من العشرين المكمل للمائة سدس والعشرون من المائة خمس فيعتق من العبد أربعة أخماس وسدس خمس وبقى منه خمسة أسداس خمسة (قوله وفي الأقارب الخ) أي ولو كفارا قاله في التوضيح (قوله بخلاف أقاربه) هو راجع للسائل الثالث من الاهل والارحام والأقارب كما هو مفاد الشارح (قوله وظاهره ولو على عدم الترادف) أي ولو مررنا على قول من يقول ان لفظي الفقير والمسكين غير مترادفين لغة وشرعا نظر الاعرف فانهم ماسوا عند الناس كذا أفاده بعض الشيوخ وفي بعض الشروح ان محل الدخول مالم يقع من الموصي النص على خلاف ذلك بقوله أوصيت بكذا للفقراء لا للمساكين وعكسه ومنه اذا جرى العرف بأن الوصية لأحدهما لا يدخل فيها الآخر (أقول) بقي شيء آخر وهو انه اذا صدد من عالم يعرف الفرق بينهم ما عرف الناس انهم ماسوا هبل يعمل بمقتضى العرف من الشمول أو يعمل بمقتضى علمه وفي تقريره بعض الشيوخ أنه يعمل بمقتضى علمه فان أتى به ماعاقلا كلام في اعطائه ماله من حيث دخول أحد اللفظين في الآخر بل من حيث وجود كليهما من الموصي ولا ينافي ذلك قولهم اذا اجتمعا

Des legs  
Des legs  
à des  
personnes  
incertaines  
(643)



افترقالان معناه افترقاني حقيقة كل ثم لا يلزم مساواتهم ما يدل يرجع لاجتهاد الوصي (قوله دخل الاعمام وبنوهم) ثم قال والاخوال  
والخالات قضية عبارة أن الجميع في مرتبة واحدة وليس كذلك لما تقدم من أن أقارب الام لا يستحقون الا اذا عدم أقارب الاب (قوله  
وأوثر المحتاج الابعد) أي واذا أوتر الابعد فالأقرب أولى فالمصنف نص على المتوهم (قوله فيقدم الخ) المراد بالتقدم الا بشارأي الزيادة  
على غيره وان كان غيره محتاجا أشد الاحتياج لانه يختص بالجميع (قوله ولو كان أجنبيا) المناسب أن يقول ولو بعيد ابدل أجنبيا لانه  
لا يعطى الا القريب في هذه الامثلة (قوله أعطوا الأقرب فالأقرب الخ) اسم التفضيل يفيد الترتيب بحسب القرب والفاء تفيد  
الترتيب بحسب منازل القرب قاله في التوضيح ذكره بعض شيوخنا (قوله فيقدم الاخ وابنه على الجد الخ) ومراده أخ شقيق أو لاب  
لأخ لام لما تقدم ان أقارب الاب يقدمون (١٧٦) على أقارب الام فان لم يكن أقارب أب دخل الجد لام والاخ

لام وقدم عليه لادلائه بنوة  
الام (قوله لانهم ايدليان بالبنوة)  
أي لابي الموصى أي يدليان  
للموصى بالبنوة لابي الموصى ولو  
قال لانهما يشتركان مع الموصى في  
الاب بخلاف الجد كان أوضح (قوله  
أي على الجد الخ) متعلق بقوله  
فيقدم الاخ وابنه وأما الم وابن  
الم فيقدم الجد عليهما وقوله وأما  
أبوه أي وأما أب الجد فيقدم الم  
وابنه عليه (قوله وفي كلام الشارح  
تطر) لانه قال بتقديم الاخ للاب  
على الاخ للام فيقتضي دخوله معه  
وليس كذلك لما علمت ان أقارب  
الام لا يدخلون الا اذا اتى أقارب  
الاب فقول الشارح فيقدم الأقرب  
فالأقرب أي والجميع له استحقاق  
بخلاف أقارب الام مع أقارب الاب  
فلا استحقاق لهم معهم (قوله وأما  
زوجة الموصى) اذا قام بها مانع  
الارث فلا تدخل في الوصية لعدم  
اطلاق اسم الجوارع عليها عسرها  
كالوارثة لعلة الارث (قوله البائن  
عن أبيه بنفقة) الحاصل ان  
الابن الكبير ان كان بائنا عنه

أولاهه أو لقرا بني أو رجى أو لذوى رضى أو لاهل بيتي فانه يدخل في ذلك الاقارب  
للأم ان لم يكن أقارب من الاب اما ان كان فلا يدخل أقاربه من أمه لكن ان كانت الوصية  
لأقارب أولاهل أو لأرحام الغير ودخلت أقاربه من جهة أبيه أو أقاربه من جهة أمه ان لم  
يكن له أقارب من جهة أبيه فانه يستوى في ذلك الوارث وغير الوارث فيدخلون كلهم مدخلا  
واحدا فيدخل العم للام والام لان الموصى ليس هو الموروث بخلاف ما لو أوصى لأقارب نفسه  
أو لأرحامه أو لاهله فان الوارث له أي بالفعل لا يدخل في الوصية لان الشرع حكم بمنع الوصية  
لوارث فاذا كان له ولد مثلاً وأعمامه دخل الاعمام وبنوهم والاخوال والخالات والعمات  
ولا يدخل الولد وبعبارة استعمال الدخول في الاول في المشاركة وفي الثاني في الشمول أي  
وشارك الفقير المسكين وعكسه وشمل الاقارب الخ أقاربه لأمه (ص) وأوثر المحتاج الابعد  
الابن الأكبر فيقدم الاخ وابنه على الجد (ش) يعني انه اذا أوصى لأقارب فلان الاجنبي أو  
لأرحامه أو لاهله أو أوصى لأقاربه هو أو لأرحامه أو لاهله فان الاحوج يؤثر ولو كان أجنبيا  
ومعنى الا بشار أن يراد له ولا يختص بالجميع الا أن يقول أعطوا فلانا ثم فلانا فانه يعمل على قوله  
ويقدم من قدمه ولو كان غيره أحوج منه أو يقول أعطوا الأقرب فالأقرب فيقدم الاخ وابنه  
على الجد لانهم ايدليان بالبنوة والجدي بلى بالآبوة وجهة البنوة أقوى واذا قدم الأقرب فانه يراد  
له شيء من الوصية ولا يختص بجميعة ما فقول (ولا يخص) راجع للجميع أي وأوثر المحتاج الابعد  
ولا يخص فيقدم الاخ وابنه على الجد ولا يخص أي على الجد ذنبية وأما أبوه فالعم وابنه مقدم  
عليه وفي كلام الشارح تطر (ص) والزوجة في جيرانه لا عيدهم مع سيدهم في ولد صغير وبكر  
قولان (ش) يعني انه اذا أوصى لجيرانه فانه يعطى الجار وزوجته وأما زوجة الموصى فلا تعطى  
كانت وارثة أم لا لانها ليست جارا وأما عيبد الجار مع سيده فلا يعطى من الوصية شيئا نعم ان كان  
منفردا عن سيده بالسكنى فانه يعطى وسواء كان سيده جارا أو لا ويعطى ابن الجار الكبير البائن  
عن أبيه بنفقه ولا يعطى من الوصية ضيف ولا تبع والفرق بين الزوجة والعبد قوة نفقة  
الزوجة لانها معاوضة وهل يدخل ولد الجار الصغير وابنته البكر ولا يدخل فيها في كل قولان  
استحقاق وابن المباحشون وظاهره ولو كانت نفقة كل على نفسه وحده الجار الذي لاشك فيه  
ما كان يواجهه وما لصق بالمنزل من ورائه وجانيه فان كان بينهما رأوسوق متسع لم يكن جارا

ونفقة على نفسه فانه من الجيران والافقه الخلاف كما يفيد كلامه برام (قوله ولا تبع  
الخ) أي اذا أوصى لجيرانه فلا يدخل خدام الموصى (قوله قوة نفقة الخ) قد يقال هذا الفرق ينتج العكس فينتج عدم دخوله او دخول  
العبد والاولى في الفرق أن الزوجة لا علم ذاتها زوجها وانما علمك عصمتها فلذلك دخلت وان لم تغرد والعبد علمك ذاته فسكناه معه  
لا ينسب عرف الجوار الموصى بخلاف انفراد (قوله وظاهره ولو كانت نفقة كل على نفسه) الظاهر أن يقيدهما اذا لم تكن نفقة كل على  
نفسه وسحره نقلا (قوله ما كان يواجهه) أي وبينهما اشارع خفيف لاسوق أو غير متسع وأما حديث ألا ان أربعين دارا جار في التكرمة  
والاحترام (قوله تنبيه) لو كانت الدار كبيرة ذات مساكن كثيرة فاذا أوصى بعضهم لجيرانه اقتصر على أهل الدار وان كان ربه اساكنا  
بها فان شغل أكثرها كانت وصية لجيرانه من خرج عنها وان شغل أقلها فالوصية لمن في الدار خاصة وينبغي أن يكون مثل الأقل ما اذا

والمعتبر



شغل النصف (قوله ولم يكمل عليه العتق) المناسب أن يقول ولم يكمل عليه الهبة (قوله والوصية كالهبة الخ) أي المشار إليها بقوله ولم يكمل عليه العتق إذا وهب جزأ منها (قوله فإنه يختص بالموالي الأسفلين) أي لأنهم مظنة الاحتياج والموالي الأسفلون هم من أعتقهم الموصي ولأن المعتوق بمثابة الولد والمعتق بمنزلة الأب والرغبة في الابن أكثر من الأب (قوله وانظر الخ) قصور قال ابن عرفة وفي قصرها على موالي الموصي وأولاده وعمومها فيهم وفي موالي أبيه وولده وأخواته وأعمامه روايتنا العتبية فيه عليه محشى نت (قوله لكنه خلاف النقل) المناسب أن يقول لكنه ضعيف (قوله هنا كلام نفيس (١٧٧) الخ) راجعته فوجدته بعد أن ذكر

ما ذكره هنا مصدرية ذكره بذلك عبارة عن من فيها تفصيل مغاير لما صدر به فأعرضت عن ذكره وما ذكره هنا وجدت شب وعب ذكره فقالا وإذا أوصى بأولاد أمته لزيد أو بعتلدا أو بعتلدا (قوله وهو خلاف ما لابن المواز) أي من أنه يدخل لانه قال أمان لم يكن له يوم الوصية عبيد مسلمون فان من أسلم من عبيده أو اشتراه مسلما يدخل في الوصية اه (قوله على المشهور الخ) مقابله بالاشبه بغير موالي القوم منهم (قوله لأنهم أحرار الخ) أي عبيد أحرار وإذا كانوا أحرار في الأصل فلا يتأق لهم موال أعاون أي معتقون لهم (قوله ولم يلزم تعميم كغزاة) مفهومه قسمان أحدهما الأوصياء المعين كفلان وفلان وأولاد فلان ويسمى فيقسم بينهم بالسوية ومن مات منهم قبل القسم فنصيبه لوارثه ومن ولد بعد موت الموصي لا يدخل معهم ثانيهما أن يوصي لمن يمكن حصره ولكن لم يسمهم كقوله أوصيت لأولاد فلان أو لأخوتي وأولادهم وأولادهم وأولادهم فلما لا يقسم بينهم بالسوية ولا شيء لمن مات قبله وهو قول ابن القاسم في المدونة فاستفيد

والمعتبر في الجار يوم القسم فلواتقل بعضهم أو كلهم وحدث غيرهم أو بلغ صغير فذلك لمن حضر ولو كانوا يوم الوصية قليل لا تم كثرة وأعطوا جميعهم (ص) والجل في الجارية إن لم يستثنه والأسفلون في الموالي والجل في الولد والمسلم يوم الوصية في عبيده المسلمين (ش) يعني أنه إذا أوصى بجار يته لزيد مثلاً فان جلهما يدخل معها لانه كجزء منها حيث وضعته بعد موت السيد إلا أن يستثنيه سيدهما فهو له وانما صح استثناء الجمل هنا ولم يصح استثناءه مع عتقها لان الشرع كمل عليه العتق إذا أعتق جزأ منها ولم يكمل عليه العتق إذا وهب جزأ منها والوصية كالهبة وأما الوصية في حياته فان الوصية لا تتضمنه عند أهل المذهب وإذا أوصى لوالديه أو لموالي فلان فإنه يختص بالموالي الأسفلين لأنهم مظنة الاحتياج وانظر هل يختص عن أعتقهم ومن أنجز له ولاؤه بمعتقه أو يكون في عتق أبيه وابنه كما في الوقف حيث قال هنالك ومواليه المعتق وولده ومعتق أبيه وابنه فقوله والأسفلون أي واختص ولا يقدر ودخل الأسفلون كما في الشارح لانه يومهم أن غير الأسفلين يدخلون معهم وان كان هو قول أشهب لكنه خلاف النقل وإذا أوصى بأولاد أمته أو بعتلدا أو بعتلدا فانه يدخل في ذلك جلهما وظاهره ولو وضعته قبل موت الموصي وهو ما جزم به المواق وهنا كلام نفيس انظره في الكبير وإذا أوصى لزيد مثلاً بعبيده المسلمين فانما يدخل في الوصية من كان من عبيده مسلماً يوم الوصية لا من أسلم بعد ذلك فقوله والمسلم أي واختص أو تعين المسلم يوم الوصية أي حينها في إيصائه لزيد بعبيده المسلمين وله عبيد مسلمون ونصاري فن أسلم بعد الوصية في يومها لا يدخل ومن باب أولى من أسلم يوم التنفيذ وظاهر كلام المؤلف أنه لا يدخل من أسلم بعد الوصية ولو لم يكن له حين الوصية عبيد مسلمين وهو خلاف ما لابن المواز (ص) لا الموال في تعميم أو بغيرهم ولا الكافر في ابن السبيل (ش) يعني أنه إذا أوصى لقبيلة من القبائل كقوله أوصيت لقبيلة بنميم أو بني تميم فان الموالي لا يدخلون في ذلك على المشهور ومعلوم أن المراد بالموالي الأسفلون لأنهم أحرار في الأصل فليس لهم موال أعاون ولو أوصى لسا كبن بني تميم دخل في ذلك موالهم وانظر إذا أوصى لرجال بني تميم أو نسائهم هل يدخل الصغير في النوعين كما في الوقف وهو الظاهر أم لا وإذا أوصى بثلاث ماله لابن السبيل فإنه يختص بالمسلمين ولا يدخل فيه الكافر وان كان ابن سبيل أي غير يسألان المسلمين انما يقصدون بوصاياهم المسلمين ويؤخذ من التعليل أن الموصي لو كان كافراً لا يختص بهم لأن الكافر في الغالب لا يقصد إلا الكفار (ص) ولم يلزم تعميم كغزاة واجتهد كريدتهم ولا شيء لوارثه قبل القسم (ش) يعني أن الشخص إذا أوصى بثلاثة للفقراء أو للسا كبن أو لغزاة أو لقبيلة كبيرة وكل ما لا يتحضر فانه لا يلزم تعميم الجميع إذ يتعذر ذلك عادة ويجتهد من يتولى تفرقة ثلث الميت من وصي أو قاض أو مقدم أو وارت وإذا أوصى لقبيلة

(٢٣ - خرشي ثامن) مما ذكرنا أن من ولد بعد موت الموصي لا يدخل في قسم من الأقسام الثلاثة وان من حضر القسم يدخل في جميعها وان مات قبله استحق وارثه نصيبه فيما ادعى ولا يستحق في القسمين الباقيين وانه يقسم بالسوية فيما إذا كان على معين أو من يمكن حصره والظاهر ان فقراء الرباط والمدارس والجامع الأزهر من القسم الثالث اه كذا في شرح عب الآن قوله والظاهر الخ مخالف فيه ما قدمه في باب الوقف عند قول المصنف أو المجهول وان حصر أن المنقول في العتبية ان أهل مسجد كذا من غير المحصور وان قول الزرقاني ان من تصدق على الجاورين بالمكان الفلاني من المحصور فيه نظر اه



(قوله وضرب المجهول فأكثر بالثالث) لوقال وجعل وحذف الباعين الثالث لكان أظهر (قوله وهل يقسم على الحصص) أي جنس الحصص (قوله فإذا كان ثلثه ثلثمائة) وذلك فيما إذا كان ماله كله تسعة مائة ولم يجز الورثة الوصايا وتعين في الثلث وهو ثلثمائة (قوله فكأنها عالت بثلثي ربعها الخ) صوابه كأنها عالت بثلثها لان طريقة الفرضيين إذا أرادوا أن يعرفوا ما عالت به المسئلة إنما ينسبون إليها بدون العول وإذا أرادوا أن يعرفوا ما نقص لكل واحد نسبوا ما عالت به إليهم مع عولها والحاصل أن الخطأ إنما هو من حيث النسبة والافالحكم واحد وهو أن تقسم الثلث بين المجهول والمعلوم على حسب نسبة المعلوم للمجهول بعد الضم أي نسبة المعلوم لمجموع المعلوم والمجهول لان الذي عيل له (١٧٨) يستحق ما نقصه العول والعول نقص الثلثمائة ربعها لما قاله الفرضيون من أنه

إذا أريد معرفة ما نقصه كل واحد ينسب ما عالت به إلى المسئلة مع عولها ولا شك أن نسبة المائة إلى الثلثمائة بعد الضم أي نسبة المائة إلى المجموع الربع فيعطى صاحب المعلوم الربع وعلى الصواب من أنه ثلثها إنما يعطى صاحب المعلوم الربع أيضا (قوله) *Des legs* *de l'usufruitier* *sur le quart* *(646)* المجاهيل لأعلى عددا لأفراد فإذا كانت المجاهيل نوعين فيقسم نصفين وثلثه فيقسم ثلاثة وهكذا لو كانت الوصية لبعض المجاهيل بأكثر من المجهول الآخر (قوله) *entre le mari et le mari* *(646)* بين الماء والخبز) بأن يوضع للخبز نصفه ويشتري منه حتى يفرغ ويوضع النصف الآخر للماء كذلك فيشتري منه كل يوم القدر المسمى إلى أن يفرغ (قوله واستشكل الأول) القائل بأنه يقسم نصفين لأنه جعل للماء درهمين وللخبز درهمين *Des legs* *de l'usufruitier* *sur le quart* *(646)* وانحذف كيف يقسم ما خصهما على المناصفة والمناسيب قسمه على الثلث والثلثين وهو القول الآخر (قوله كان الجميع) هذا لزوم لا يظهر إلا إذا لم يبين الموصي غرضه وأما مع تبين غرضه فلا ظهور له (قوله إلى أن هناك وصايا أخرى) أي غير المجهول وأراد بقوله وصايا

كبيرة ولزيد أو لساكين وزيد أو للغزاة وزيد فان الثلث يقسم بينهم ويصير زيد كواحد منهم ويجتهد المتولى في التقديم والتأخير وفي قدر ما يعطى لان القرينة هنا دللت على أن الموصي أعطى المعلوم حكم المجهول وألحقه به وأجرى على حكمه حيث ضمه إليه فلا يقال أنه إذا اجتمع معلوم ومجهول جعل لكل منهما النصف فأومات زيد قبل قسم المال الموصى به فان وارثه لاشئ له من ذلك كما إذا مات واحد من المسلمين أو الغزاة قبل القسم فانه لاشئ لوارثه قال في المدونة إنما يكون الثلث لمن أدركه القسم اه أي فلم يمت عن حق حتى يورث عنه وقوله لوارثه أي لوارث من ذكر (ص) وضرب المجهول فأكثر بالثلث وهل يقسم على الحصص قولان (ش) يعني إذا كان في وصايا الميت مجهول واحد كوقود مصباح على الدوام يكذا أو تعدد كتسبيل ماء على الدوام بدرهمين مثلا وتفرقة خبز على الدوام بدرهم وكان فيهما معلوم أيضا كوصيتين لز يد يكذا ولعمر ويكذا فانه يضرب للمجهول أو للمجاهيل مع وصيتي زيد وعمر بالثلث أي يجعل الثلث فريضة ثم يضم إليها المعلوم ويجعل بمنزلة فريضة عالت فإذا كان ثلثه ثلثمائة جعل كله للمجهول ثم يضاف إليه المعلوم فإذا كان المعلوم مثلاً ثلثمائة فكأنها عالت بثلثها فيعطى المعلوم فأكثر نصف الثلثمائة ويبقى نصفها للمجهول فأكثر ولو كان المعلوم مائة زبدت على الثلثمائة فكأنها عالت بثلثي ربعها فيعطى المعلوم ربع الثلثمائة ويبقى الباقي للمجهول ثم اختلف هل يقسم ما حصل للمجهول فأكثر بينهم على عددهم فيقسم نصفين في المثال المذكور بين الماء والخبز وهو قول ابن المأجشون أو على الحصص فيقسم على الثلث والثلثين فيجعل للماء الثلثان وللخبز الثلث وهو ما في الموازنة واختيار التونسي قولان واستشكل الأول بأن الموصي قد جعل له أقل مما لا يخفى كان ينبغي عدم التساوي بينهما وأجيب عن ذلك بأنه لما كان له الثلث مع الأفراد كان للجميع الثلث على التساوي فقوله وضرب أي حوصص أو أسهم وقوله وضرب الخ فيه إشارة إلى أن هناك وصايا أخرى (ص) والموصي بشرائه للعق بزيادة ثلث قيمته ثم استثنى ثم ورث أو بيع ممن أحب بعد النقص والاباية (ش) يعني أنه إذا أوصى بشراء عبد معين للعق بأن قال اشتر وأعبد فلان وأعتقه فان باعه صاحبه بقيمته فلا كلام وان أبي فانه يزداد له فيه ثلث قيمته لان الناس لما كانوا يتغابنون في البيع ولم يجد الميت شيئا يوقف عنده وجب أن يقتصر على ثلث ذلك لان الثلث حد القليل والكثير فإذا كان قيمته مثلاً ثلاثين فانه يزداد عليها عشرة فقط فان باعه فلا كلام وان أبي فانه يستأنى بالثلث وبالزيادة لعله أن يبيعه فان لم يبيعه بعد ذلك فان الثمن والزيادة يرجعان لميراثنا ومحل الزيادة المذكورة ان لم يكن العبد لابن الموصي فان كان لابنه فانه لا يزداد شيئاً قاله في

آخر أي غير المجهول وهو الوصية بالمعين المعلوم وأراد بالوصايا الأخر الجنس الصادق بالواحدة (قوله المدونة يزداد ثلث قيمته) أي يزداد على قيمته ثلثها تدريجاً ولذلك قال المصنف يزداد ثلث ولم يقل يزداد ثلث الخ والحاصل أن المصنف لو قال يزداد ثلث قيمته لدل على أن الثلث يزداد دفعة وليس كذلك بل الزيادة على التدرج وهي منتبهة للثالث كما قررنا (قوله استثنى) وهل سنة أو بالاجتهاد قولان (تبيينه) ظاهر عبارته أنه يزداد ثلث قيمته ولو أبي بخلافه لعله محمول على ما إذا لم يأت بخلافه فان أبي بخلافه بطلت كذا في غيره (قوله بعد النقص) ظرف أي يرجع ميراثه بعد النقص للثلث من ثمنه لا المشتري الذي أحب أن يبايعه وقوله والاباية معطوف على النقص (قوله) ذالم يكن العبد لابن الموصي) المناسب أن يقول إذا لم يكن العبد لوارث الموصي فتي كان لوارث الموصي فانه لا يزداد



شيء أي للاتهام أي لما فيه من الوصية لو ارث (قوله فانه يورث بعد الاستثناء) الذي في عجم وهو المعتمد انه يورث في هذه اذ لم يشتره بعد  
النقص من غير استثناء و الفرق بين هذه والتي قبلها ان هذه لا تعتق في مخالاف التي قبلها (قوله بناء على ما ذهب اليه الرضي) أي  
من التفعيل بين الفعل والاسم (قوله ويرجع الثمن) المراد بالثمن القيمة أي التي أشار لها بقوله فان باعه صاحبه بقيمته (قوله لاجل  
الزيادة في الثمن) أي لاجل الزيادة على قيمته التي أحب أن تكون ثمنه (قوله فان الثمن) أي الذي هو القيمة (قوله عطف على بخلاف) فيه  
شيء حيث أفاد ان هناك شرطين مقدرين الميتين للماصر (قوله امتنع رأساً) (١٧٩) فلم يسم ثمناً أي فتدبر أصل البيع (قوله بخلاف

الاباية لاجل الزيادة الخ) المناسب  
ان لو قال بخلاف الاباية لاجل  
الزيادة فلم يسد أصل البيع (قوله  
وانظر لم اعتبر في هذه زيادة ثلث  
الثمن) فيه شيء أي بل اعتبر في هذه  
ثلث القيمة وان عبر بالثمن فلا محل  
للتدبر فتدبر (قوله ويبيعه لعتق)  
في العبارة حذف عاطف ومعطوف  
وهو أول فلان بدليل آخر كلامه  
(قوله في بيعه) أي بأنقص من الثلث  
في الصورتين وقوله أو عتق ثلثه  
أي ثلث العبد في الصورة الأولى  
(قوله أو القضاء به) في الصورة الثانية  
والحاصل ان التخيير في الأولى بين  
بيع العبد له بما قال أو عتق ثلث  
العبد وفي الثانية بين بيعه له بما قال  
أو يعطوه ثلث العبد فقوله نقص  
ثلثه جار فيهما وكذا قوله والاختير  
الوارث في بيعه وقوله أو عتق ثلثه  
أو القضاء به في له موزع ولو قال  
ويبيعه لعتق أو أفلان نقص ثلثه  
والاخر الوارث في بيعه وعتق  
ثلثه أو أعطائه ان جملة لكان  
أظهروا أو بمعنى الواو لان التخيير  
انما يكون بين اثنين (قوله وهذا  
اذ اجل الثلث جميع العبد الخ) مثاله  
لو ترك ثلاثة عبيد كل عبد يساوي  
مائة ثم ان بعض شيوخنا رحمه الله  
بحث في ذلك قائلاً القياس أن

المدونة واذا أوصى ببيع عبده فلان عن أحبه العبد وأحب شخصاً فانه يباع له فان اشتراه بقيمته  
فلا كلام وان أبي فانه ينقص له من قيمته قدر ثلثها فان لم يشتره بعد ذلك فانه يورث بعد الاستثناء  
فقوله وبيع عطف على بشرائه أي ويبيعه له أو يبيعه وقوله أحب صفقة جرت على غير من  
هي له أي من شخص أحب به العبد ولم يبرز الضمير بناء على ما ذهب اليه الرضي (ص) واشترى  
لفلان وأبي بخلاف بطلت ولزيادة فلا موصى له (ش) يعني انه اذا أوصى أن يشتري عبداً عمرو  
و يعطى ليكرمه فلا فان باعه صاحبه بقيمته فلا كلام وان أبي ان يبيعه بذلك فان كانت ابائته  
لاجل البخل يبيع العبد فان الوصية تبطل ويرجع الثمن ميراثاً وان كانت ابائته من بيعه لاجل  
الزيادة في الثمن فانه يراعى على قيمته ثلثها فان أبي ان يبيعه بذلك فان الثمن والزيادة يدفعان  
للموصى له واذا رجع الثمن ميراثاً فهل تدخل الوصايا فيه أو لا تدخل فيه ترد بين الأشياخ  
فقوله واشترى أفلان الخ هنا حذف شرطين وحرف الجر لتقدم تظهيره أي وان أوصى باشتراء  
وأبي بخلاف بطلت وان أبي لزيادة فلا موصى له الأصل والزيادة من غير استثناء وقوله بخلاف مفعول  
لاجله ولزيادة مفعول لاجل به جر باللام عطف على بخلاف والفرق بين كونه بخلاف تبطل ولزيادة  
تكون للموصى له لان في البخل امتنع رأساً فلم يسم ثمناً يعطى للموصى له بخلاف الاباية لاجل  
الزيادة فان الورثة قادرون عليها وعلى دفع العبد فقد سمي قدراً باعتبار ما قدره الشرع وانما لم  
يصرح بالمؤاخذة مدارها التمسك على ما قدمه وهو الثلث وانظر لم اعتبر في هذه زيادة ثلث الثمن  
وفي غيرها ثلث القيمة (ص) ويبيعه لعتق نقص ثلثه والاخر الوارث في بيعه أو عتق ثلثه (ش)  
يعني أن الشخص اذا أوصى ببيع عبده لمن يعتقه فان اشتراه أحد بقيمته فلا كلام والافاقه  
ينقص عن المشتري ثلث قيمته فان اشتراه بذلك والاخر الوارث في بيعه بما طلب مشتره ان  
يشتره به أو عتق ثلث العبد بتملانه الذي أوصى به الميت في المعنى (ص) أو القضاء به أفلان في  
له (ش) يعني انه اذا أوصى أن يباع عبده فلان من فلان أفلان فان اشتراه فلان بقيمته فلا  
كلام وان أبي أن يشتريه بذلك فانه يحط عنه من قيمته ثلثها فان أبي فان الوارث يخير بين أن  
يبيعه لفلان بما طلبه به وبين أن يسلم ثلث العبد لفلان ملكاً وهذا اجل الثلث جميع العبد  
الموصى ببيعه لعتق أو لفلان فان لم يحمله الثلث خيرا الوارث بين بيعه منه بوضعية ثلث الميت  
أو يعتقوا منه مبلغ ثلث الميت من جميع ما ترك في مسألة العتق لان الوضعية له وأما مسألة  
البيع لفلان فيخيرون بين بيعه بوضعية ثلث الميت وبين اعطاء فلان ثلث جميع ما تركه الميت  
امن العبد وغيره مما يملكه من عرض ودار وغيرهما قاله الشيخ شرف الدين فقوله أو القضاء به  
فلان معطوف على عتق فصار المعنى أن الوارث في الأولى يخير في بيعه بما طلب المشتري وبين  
عتق ثلث العبد وفي الثانية يخير في بيعه بما طلب فلان أو عتق ثلث العبد لفلان فأفاد حكم

يعتبر جمل الثلث بما يعتق من العبد أو يدفع فقط لانه الذي يخرج للموصى له (قوله فان لم يحمله الثلث الخ) مثالا العبد يساوي ثلاثين  
وترك السيد ثلاثين فالجمله ستون ثلثها عشرون فلم يحمل ثلث الميت العبد فيخير الورثة بين أن يسقطوا عن المشتري عشرين أو يعتقوا  
ثلثه في مسألة العتق وبين أن يسقطوا الثلث عن المشتري وبين أن يدفعوا له عشرين التي هي ثلث المال كله في مسألة بيعه لفلان (قوله  
بين بيعه منه بوضعية ثلث الميت) أي بتمامه ليس باسقاط ثلث الميت ويؤخذ منه عشرة في المثال وليس المراد أن الثمن هو اسقاط الثلث  
وقوله به أي بثلث العبد أي اذا جله الثلث



(قوله أعطوه له أو بيعوه له) لا يخفى أن أو بيعوه له ظاهره مناسب للصنف وأما قوله أعطوه له فلا يظهر مناسبه للصنف فيحمل على أن المعنى أعطوه له على وجه البيع (قوله وقف) أي عتقه وقوله أن كان أي أن كان قدوم الغائب لأشهر يسيرة أي أن كان يرجى قدومه عند انتهاء أشهر يسيرة ولا يخفى أن الغائب تقدم ضمنا لأنه يفهم من قوله ثلث الحاضر أن هناك غائبا (قوله والا) أي بأن لم يرج قدومه إلا لأشهر كثيرة (قوله عتق ثلث الحاضر) أي يحمل ثلث المال الحاضر وقوله ثم عتق منه أي ثم عتقه من المال الغائب أي من ثلث المال الغائب إذا قدم ولتدرى بما (قوله كالاربعة) الكاف أدخلت واحدا فحاصله أن اليسيرة خمسة فأقل والأشهر

المستثنين بأوجز عبارة وبعبارة معطوف على عتق أي أو بيعه والقضاء به لفلان في قوله أعطوه له أو بيعوه له ومعنى القضاء الإعطاء وقوله به أي بثلث العبد (ص) وبعث عبد لا يخرج من ثلث الحاضر وقف أن كان لأشهر يسيرة والاجل عتق ثلث الحاضر ثم عتق منه (ش) يعني أن الإنسان إذا أوصى بعتق عبده من ثلثه وله مال حاضر ومال غائب والحال أن العبد لا يخرج من ثلث المال الحاضر ويخرج من ثلث الجميع فإن كان المال الغائب يأتي بعد أشهر يسيرة كالاربعة فإن العبد يوقف إلى حضوره ويعتق كله منه وإن كان المال الغائب لا يأتي إلا بعد أشهر كثيرة فإنه يحمل عتق ما قبل ثلث الحاضر ثم كلما قدم شيء من المال الغائب فإنه يعتق ما قبل ثلثه إلى أن يكمل عتق العبد (ص) ولزم إجازة الوارث بمرض لم يصح بعد الموت (ش) يعني أن المريض مرضا مخوفا إذا أوصى بوصايا في حال مرضه بأكثر من الثلث وأجازها الوارث قبل موت الموصي فإن تلك الإجازة تلزم الوارث ما لم يكن الوارث له عذر أمان كان له عذر بأن كان في نفقة الموصي ويخشى أنه إن لم يجز وصيته قطع عنه نفقته فإن تلك الإجازة لا تلزمه حينئذ وكذلك لا تلزمه الإجازة أن كان على الوارث دين للموصي ويخشى أنه إن لم يجز وصيته طالس بدنيته وسجنه أو كان يخشى سلطان الموصي وجاهه فإن لم يكن للوارث عذر بأحد هذه الأمور فإن الإجازة تلزمه إلا أن يحلف من جهل مثله أنه ما علم أن الإجازة تلزم وأنه جهل ذلك فإن حلف وكان مثله يجهل ذلك فإن الإجازة لا تلزمه حينئذ وظاهره أنه لا فرق في لزوم الإجازة من الوارث بين من تبرع بالإجازة ومن سأله الموصي في ذلك واليه ذهب غير واحد من شيوخ عبد الحق ولا يجوز أن يكره ولا الابن السفهية وقوله (لابصحة) هو مفهوم قوله بمرض وذكره ليرتب عليه قوله (ولو بكسر) يعني أن الإنسان إذا أوصى في حال صحته بوصايا زائدة على ثلث ماله وأجاز الوارث في حال صحة الموصي فإن الإجازة لا تلزم الوارث ولو كان الموصي فعلى ذلك في صحته في حال سفره أو في حال حجه أو غزوه وهذا مدخل الكاف لعدم جريان السبب (ص) والوارث يصير غير وارث (ش) يعني أن من أوصى بوصية في حال صحته أو في حال مرضه لا خيه مثلا ثم ولد له ولد فإن الوصية تصح لأن الوارث صار غير وارث وقد علمت أن الاعتبار في الوصية ما يؤهل الأمر إليه وهو يوم الموت فلما أوصى لامرأة أجنبية ثم تزوجها في صحته ثم مات فإن الوصية تبطل لأن غير الوارث صار وارثا وتقدم أن الاعتبار ما يؤهل إليه الأمر وهو يوم الموت واليه أشار بقوله (وعكسه الاعتبار ماله) وقوله (ولو لم يعلم) مبالغة في قوله والوارث يصير غير وارث أي ولو لم يعلم الموصي في الوارث أنه صار غير وارث وأشار بلورد قول ابن القاسم في المرأة توفى زوجها ثم يطلقها البتة فإن علمت بطلاقها قبل موتها فالوصية جائزة

الكثيرة ستة فأكثر وعتق العبد كله لأن التبعية خلاف الوصية واعتذر ذلك في الطول للضرورة قال في المدونة وليس للعبد أن يقول أعتقوا مني ثلث الحاضر الآن وإذا طلب ذلك لم يجب (قوله ولزم إجازة الوارث الخ) ليس المراد أنه يلزمه أن يجب بزوجاته ما مراده أنه إذا أجاز وصية مورثه قبل موته فيما رده بعد بطلان كالتوارث أو بأكثر من الثلث فإن ذلك يلزمه (قوله بمرض) أي أن الإجازة بالمرض سواء كانت الوصية فيه أوفى الصحة ولا بد من كون المريض مخوفا واستغنى عن تقييده بذلك لفهمه من الشرط الثاني وهو قوله لم يصح بعده فإن أجاز في صحته أوفى مرض صحته بینه ثم مرض لم يلزم الوارث ما أجاز في صحته أو مرضه الأول (قوله لكونه في نفقته) أي مندرجا في نفقته أي نفقة الموصي واجبة أو تطوعا (قوله الآن يحلف الخ) جمع المصنف بين استثناءين من شيء واحد غير عاطف مع أن المناسب العطف وأجيب بأن حرف العطف محذوف من الثاني وهو غير مختص بالضرورة على المعتدل لكن بشرط أمن اللبس قاله الشيخ خالد وأجيب بغير ذلك

(قوله الآن يحلف) فإن نكل لزمته وقوله من يجهل مثله أي كالحافي المتباعد عن الفقهاء (قوله الآن يحلف الخ) المناسب من يجهل أنه الردوان كالحكم مسلما في جهل اللزوم لأنهم مسألة أخرى كما ذكره محشي نت (قوله وظاهره أنه لا فرق الخ) كأنه مقابله بقوله أن كان متبرعا بالإجازة يلزمه وإن سئل في ذلك فلا يلزمه لأنه بالسؤال صار كالمكره عليها (قوله ولا يجوز أن يكره الخ) أشار لذلك ببعض شراحه بقوله وبقي شرط في المحيز وهو أن يكون المحيز مكافا لا جبر عليه (قوله ولو بكسر الخ) رد على القائل باللزوم وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك (قوله لعدم جريان السبب) وهو المرض



(قوله ولم يغيره) الاولى حذفه والتقدير هذا اذا علم ولم يغيره بل ولولم يعلم وقوله وأما قبله أى وهو حين الوصية وذلك لان الزوجة لا يتأق عليها حين وصيتها الزوجها الوارث أنه يصير غير وارث بأن يطلقها (قوله لا يرث) المناسب أن يقول لا تبطل وصيته الا اذا علم أنه صار وارثا لان الكلام في صحة الوصية وبطلانها وقوله وليس كذلك أى بل الوصية باطلة اتفاقا متى صار وارثا علم أنه وارث أم لا (قوله لان الوارث لا يصير عكس الوارث) فيه نظر بل الوارث يصير عكس الوارث وكان المناسب أن يأتي بدل هذا لأنه يصير عين ما قبله وقال البدر والوارث مبتدأ وجهه يصير غير وارث حال وقوله وعكسه مبتدأ وقوله المعتبر ما له خبر عن المبتدأ الاول وخبر الثاني محذوف والذي في الرضى انه خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف ولم يجعل قوله المعتبر ما له خبرا عنه ما من (١٨١) غير حذف لافراد الضمير (قوله واجتهد

وان لم تعلم فلا شئ له وانما لم يختلف حيث علمت ولم تغير لانها حينئذ لا عذر لها في ترك التغيير وبعبارة ولولم يعلم أى الموصى حين الموت ولم يغيره وأما قبله لا يعلمه الا الله وهو راجع الاولى ولا يصح رجوعه في صورة العكس لانه ليس لنا من يقول ان غير الوارث اذا صار وارثا لا يرث الا اذا علم وليس كذلك ثم ان قوله وعكسه مبتدأ والخبر محذوف أى وعكسه كذلك ولا يصح نصبه عطف على غير لان الوارث لا يصير عكس الوارث (ص) واجتهد في ثمن مشتري لظهارا ولتطوع بقدر المال (ش) يعنى انه اذا أوصى بشراء رقبة للعتق عن ظهار عليه أو أوصى بشراء الرقبة تطوعا عنه ولم يسم الموصى ثمنها في الحالين فان من يتولى تفسرقة ثلث الميت من وصى أو قاض أو وارث أو مقدم قاض يجتهد في شراء الرقبة المذكورة كثره وقوله بقدر المال فليس من ترك مائة دينار من ترك ألف دينار (ص) فان سمي في تطوع يسيرا أو قل الثلث شورك به في عبس والافاخر نجح مكاتب (ش) يعنى انه اذا سمي ثمنه قليلا لا يشتري به رقبة أو سمي كثيرا لكن ثلث ماله لا يسع ما سماه ولا يسع رقبة فانه يشارك بالثلث أو بما سماه في شرائه رقبة للعتق فان لم يتيسر ذلك فانه يعان به مكاتب ويستحب أن تكون الاعانة في آخر نجح لانه أقرب الى العتق قوله أو قل الثلث المعطوف محذوف أى أو كثيرا أو قل الثلث وليس معطوفا على يسيرا لان الفعل لا يعطف على الاسم الصريح ومفهوم قوله تطوع انه لو كان المسمى فيه عتقا عن ظهار فلا يشاركه ويطمع بما لم يبلغ شراء رقبة فان فضل عن الاطعام شئ ورث وذكر اللغوي ان كفارة القتل كالتطوع كما ذكره الخطاب وهو خلاف ظاهر كلام المؤلف الآن يحمل على كفارة قتل العمد لانهم مندوبه فيشخص (ص) وأن عتق قطهر دين يرد أو بعضه رق المقابل وأن مات بعد اشتراؤه ولم يعتق اشترى غيره مبلغ الثلث (ش) يعنى ان العبد الذي اشترى لأجل التطوع اذا عتق بأن جملة الثلث أو القدر الذي سماه الموصى ثم ظهر على الموصى دين يرد العبد كله بأن أحاط الدين بمال الموصى فانه يرق كله وتبطل الوصية حينئذ فان لم يحيط الدين بمال الموصى بل ردد بعض العبد فانه يرق منه ما قبل الدين ويعتق ثلث ما بقي منه بعد قضاء الدين لان الباقي صار المال ولا شئ للورثة فيما بقي من العبد بعد قضاء الدين لانه عتق بوجه جائز من الثلث ولا يجز على المريض في ثلثه والوصية مقدمة على الارث فقوله وان عتق أى في التطوع وأما اذا عتق في الظهار وظهر دين يرد البعض فانه يرق الجميع لانه لا يعتق عن ظهار بعض رقبة هـ ذام مقتضى القواعد واذا اشترى العبد الموصى بشرائه للعتق فمات قبل

في ثمن مشتري لظهار) ولا بد أن يكون ذلك المشتري مسلما (قوله أول تطوع) أى ولا بد أن يكون مسلما وان ظهر به عيب في هذه لا غير مسلم في الصورتين وان لم يظهر كفره الا بعد شرائه فيرد (قوله يجتهد في شراء الرقبة الخ) وينبغي أن يكون باقي الكفارات كذلك في قدر المال والاجتهاد فيه (قوله فاخر نجح) أى فاخر نجح مكاتب يعان فيه أو الممان فيه آخر نجح مكاتب فيقدر المبتدأ أو الخبر (قوله فانه يعان به مكاتب الخ) أى فالتفصيل بالآخر للندب خلافا لظاهر المصنف فلو وضعه في أول نجح كفى فان لم يوجد نجح مكاتب ورث وكذا ان عجز أخذ منه ما عين به ورث (قوله وهو خلاف ظاهر كلام المؤلف) أى فهو وضعيف والحاصل أن غير الظهار مثله خلافا لما قاله اللغوي هذا ما أفاده شراحنا الا ان محشى ت ذكرا أن الصواب كلام اللغوي في الكفارة الواجبة كما هو صريح النقل (قوله رق المقابل) راجع لهما أى رق المقابل للدين كلا أو بعضا (قوله

اشترى غيره مبلغ الثلث) أى ولو قسمت التركة (قوله بل ردد بعض العبد) ظاهره أنه لا يرد الا ما قبل الدين فقط وليس كذلك بل يرد جميعه و توفي منه الدين ويعتق ثلث الباقي قال في المسدونة وان لم يفرق جميع ماله رد العبد وأعطى صاحب الدين دينه ثم عتق من العبد مقدار ثلث ما بقي من مال الميت بعد قضاء الدين ولا يضمن الوصى اذا لم يعلم بالدين (قوله ولا شئ للورثة فيما بقي) أى في كل ما بقي أى ليس لهم الكلام في كل ما بقي بل لهم الكلام في بعض ما بقي وهو ما زاد على ثلثه لان النصف الباقي يعتق ثلثه وما عداه فهو ملك للورثة (قوله فانه يرق الجميع الخ) أى ويقول انه ان عجزاً طعم في الظهار بما زاد على الدين ولا يقال ان الصوم مقدم على الاطعام فيكون الموالي للعتق هو الصوم لا الاطعام لاننا نقول الصوم هـ مات عذرا لانه انما يعتق بذلك يوم التنفيذ وهو مكاف بعدموت الموصى



(قوله الى مبلغ ثلث الميت) أى الى بلوغ ثلث الميت أى الى فراغه وعبارته غيره بمبلغ الثلث أى بمبلغ تمام الثلث أو بمبلغ تمام مرتبته من الثلث ان كان هناك وصايا تراجه (قوله أو ثلث ما بقى) أى بأن تظهر دين يمنع من نفاذ ثلث الميت بتمامه (قوله تطوعا مطلقا) أى سواء كان مبلغ الثلث يشتري به رقبة كاملة أم لا (قوله أو عدد من ماله) أى متعدد معين من ماله كعشرة عبيد مثلا (قوله بالجزء) أى بنسبة الجزء الذى أوصى به الى الموصى فيه (١٨٦) من غنم أو عبيد أو ابل سواء كان جميع ذلك باقيا أو زاد على العدد يوم الوصية والموت أو نقص عنه بأن ذلك بعضه

وكان الناضل أكثر مما سمي ومعنى مشار كته بالجزء أنه يعطى من الشياء عددا بقدر تلك النسبة وليس معناه أنه يكون شريكا في كل جزء من العدد المذكور بتلك النسبة فيراعى في تعيين ذلك العدد الى القرعة (قوله ان حمله الثلث الخ) فان لم يحمله الثلث الابعضه فله ما حمله (قوله كان شريكا) أى في ثلث الشاة أو تساوت قيمة الشياء في نفسها بأن كانت كل شاة تساوى ديناراً أو تفاوتت بأن تكون شاة تساوى ديناراً وشاة تساوى نصف دينار (قوله ولعل هذا أدل على المراد) التبرجى لا يظهر لأن هذا أدل على المراد وأما على الاول فالظاهر من اللفظ بخلاف المراد وان كان المراد يفهم عند التأمل (قوله فاذا هلك مال الموصى كله) المراد بالمال المذكور ذلك المال المعين الموصى فيه كالغنم أو العبيد فلا ينافى ان له مالا آخر وقصد ما هلك العبيد مثلا الا هذا القيد الذى أوصى به فلا يقال ان في العبارة تنافيا حيث يقول هلك مال الموصى كله ثم يقول ولم يبق الخ (قوله ثلاثين جزءا بالسهم) أى القرعة (قوله فموت) أى بعضها وأما لو ماتت كلها فلا شيء له ولو كان

أن يعتق فانه يشتري غيره ويعتق الى مبلغ ثلث الميت اذا العبد لا يكون حرا بنفس الشراء لان أحكامه في أحواله أحكام عبيد حتى يعتق ولهذا الوقت له شخص كان عليه قيمته فيعتق في عبد آخر فان قصرت عن رقبة تمت بقيته من ثلث الميت أو ثلث ما بقى الا أن يقول في وصيته اذا اشتريتموه فانه يكون حرا بنفس الشراء فاذا مات بعد الشراء فلا يلزم شراء غيره لحصول الحرية لمكن قوله وان مات الخ يجزى فيما اذا اشتري لم يعتق عن ظهار أو تطوعا غير أن قوله لمبلغ الثلث يجزى فيما اذا اشتري للعتق تطوعا مطلقا أو ما فيما اذا اشتري للظهار فلا بد أن يكون مبلغ الثلث يشتري به رقبة كاملة (ص) وبشاة أو عدد من ماله شارك بالجزء وان لم يبق الا ما سماه فهو له ان حمله الثلث (ش) يعنى انه اذا أوصى له بشاة من غنمه أو بعبد من عبيده أو بغير من ابله أو قال أعطوه عددا من غنمى أو من عبيدى ونحو ذلك فانه يشارك الورثة في مال الميت بالجزء أى بنسبة ما أوصى به الى نسبة ما أوصى فيه من الغنم أو العبيد أو الابل ونحوهم فاذا أوصى له بشاة مثلا وله ثلاث شياه كان شريكاً بالثلث وله مائة كان شريكاً بعشر العشر وعلى هذا فى الرقيق والابل ونحوهما فقول به عدد أى متعدد وحذف تعيينه ليعم الشياه وغيرها وقوله من ماله يلام مكسورة على انه واحد الاموال ولا يبعد فتحها على ان ماموصولة وله صلته أى من الذى له من ذلك الجنس ولعل هذا أدل على المراد فاذا هلك مال الموصى كله ولم يبق منه سوى العبد الذى سماه للموصى له فانه يأخذه ولو كانت قيمته تعادل قيمة جميع مال الموصى لكن يشترط أن يحمله الثلث قال فيهما من أوصى يعتق عشرة من عبيده ولم يعينهم وعبيده خمسة عشر فمات منهم عشرة من قبل التقويم يعتق من بقى منهم عشرة أجزاء من ثلاثين جزءا بالسهم خرج عدد ذلك أقل من عشرة أو أكثر ولو هلكوا الا عشرة عتقوا ان حمله للثلث وكذا من أوصى لرجل بعدد من رقيقه أو بعشرة من ابله اه واستشكل قوله شارك بالجزء مع قوله وان لم يبق الا ما سماه فهو له اذا الحكم بالشركة مع الحكم بالاختصاص متنافيان ويجب أن قوله شارك بالجزء فيما اذا كان عبيدا أكثر من العبيد الذى أوصى به فان لم يكن عنده أكثر مما سمي فهو قوله فان لم يبق الخ (ص) لا ثلث غنمى فموت وان لم يكن له غنم فلا شاة وسطا وان قال من غنمى ولا غنم له بطلت كعتق عبيد من عبيده فماتوا (ش) يصح رفع ثلث على انه معمول لمقدر أى انه قال ثلث غنمى فموت ومعنى كلامه انه اذا قال في وصيته أعطوا فلانا ثلث غنمى فمات بعضها فانه يعطى ثلث ما بقى سواء كان قليلا أو كثيرا بخلاف ما قبله وجره بنى مقدرة والجار والمجرور معطوف على مقدردل عليه الكلام السابق أى وان لم يبق الا ما سمي فهو له في الفرض المذكور لا في ثلث غنمى فموت فان لم يبق من غنمه الا شاة أعطى ثلثها ولا يقال ينظر الى عدد الثلث يوم وجوب الوصية فيعطى الثلث مادام أكثر من ذلك العدد حتى اذا لم يبق الا هو أخذه قاله ابن مرزوق والفرق بين هذه وبين السابقة ان الوصية في هذه بجزء معين وفي السابقة

المال باقيا (قوله فلا شاة وسط) أى من غالب الضأن ان غلب أو غالب المعزان غلب فان لم يغلب واحد منهما فانه يعطى نصف قيمة شاة وسط من كل من الصنفين (قوله ولا غنم له بطلت) أى ولا ينظر لما يحدد من غنم له (قوله فماتوا) أى ماتوا جميعا في حياته أو بعد موته قبل النظر في ثلث (قوله يصح رفع ثلث الخ) فثلث مبتدأ محذوف الخبر أى قال له ثلث غنمى والجملة محكمة بالقول هذا معنى قول الشارح معمول لمقدر (قوله أى أنه قال الخ) لا يخفى ان المناسب للفظ المصنف أن يقول لا ان قال له ثلث غنمى الخ (قوله أعطوا فلانا ثلث غنمى الخ) هذا حل معنى لا حل اغراب حتى انه لا يخالف ما قاله من انه مرفوع



(قوله الا أنهم ماتوا كلهم الخ) والغصب كاللوث والاستحقاق اذا لم يقدر على الغاصب فان قدر عليه نفذت الوصية به لبقائه على ما لا ربه بخلاف الاستحقاق (قوله فك أسير) أي قد كان أوصى بنفسه وظاهره عين الموصي قدرا أم لانه تعين عليه والا فمن رأس المال (قوله ثم مدبر صحة) لا يخفى ان مثله ما اذا بر في المرض وصح بعده وان كان كل من المدبرين بصحة أو مرض في كلمة تخصصا والاقدم السابق (قوله ثم صدق مريض) لا يخفى انه تقدم أن لو اوجب لها الاقل من المسمى ومن صدق المثل والثالث ويكون في المعلوم والمجهول والحكم في مدبر الصحة وصدق المريض ما ذكر وان لم يحصل لهما ايصال فتدبر (قوله ثم زكاة أوصى بها) أي زكاة وجبت فمما مضى عليه لافي هذا العام وفرط فيها وأوصى بها أو سواء كانت عينا أو حرثا أو ماشية فان لم يوص بالثالث فرط فيها لم يخرج من ثلث ولا رأس مال وهذا كله حيث لم يشهد في صحته بأن ما فرط فيه في ذمته فان أشهد بذلك فانه يخرج من رأس المال كانت عينا أو غيرها وأما ان أشهد بها في مرضه فتسكون بمنزلة ما اذا أوصى بها (قوله الا أن يعترف بمجاولها وبقائها) أي في عام موته ويوصى بها فلا بد من الامرين وحاصل ما في المقام أن زكاة العين في عام الموت لها أحوال أربعة تارة يعترف بمجاولها ويوصى (١٨٣) وتارة ينفيان معا وتارة ينفي الاول دون الثاني وتارة العكس فأما الاول فن

رأس المال وأما الثاني فلا يجرون على اخراجها لا من ثلث ولا من رأس مال لكن يؤمرون من غير جبر الا أن يعلم الورثة عدم الاخراج فن رأس المال وأما الثالث فيكون في الثلث ويجرون على اخراجها ويكون آخر المراتب معين غير العتق وأما الرابع وهو ما اذا اعترف بمجاولها ولم يوص فلا يقضى عليهم بالاخراج نعم يؤمرون من غير جبر لاحتمال أن يكون قد أخرجها وعليه فلو تحقق عدم اخراجها لوجب عليهم واعلم أن ما ذكره المصنف من الاعتراف بالحلول تبع فيه ابن الحاجب وتعقبه ابن عرفة تبعه ابن عبد السلام بأن العبرة بعرفة غيره (قوله كالحرث والماشية) الحاليين فيخرجان من رأس المال وان لم يوص والفرق أن زكاة العين موكولة لامانته بخلافهما (قوله ثم الفطرة)

بعد مدبرين واذا أوصى له بشاة من ماله ولا غنم له فانه يقضى للموصي له بقيمة شاة وسط أي من وسط الغنم تدفع تلك القيمة له وأما لو أوصى له بشاة من غنمه والحال أنه لا غنم له حين الوصية فانها تبطل لان الموصي متلاعب بوصيته وأما لو قال من مالي فتقدم أن له قيمة شاة وسط واذا أوصى بعنق عبد من عبيده الا أنهم ماتوا كلهم أو استحقوا فان الوصية تبطل فان لم يبق منهم الا عبد واحد فانه يتعين عتقه تنفيذا للغرض الموصى ومثل الموت اذا لم يكن له عبيد أصلا ثم ذكر المؤلف أمور يخرج من الثلث اذا ضاق عنه ما فقال (ص) وقدم لضيق الثلث فك أسير ثم مدبر صحة ثم صدق مريض ثم زكاة أوصى بها الا أن يعترف بمجاولها ويوصى فن رأس المال كالحرث والماشية وان لم يوص ثم الفطرة ثم عتق ظهار وقتل وأفرع بينهما ثم كفارة عينيه ثم لفطر رمضان ثم التفريط ثم التذرع ثم المبتل ومدبر المرض ثم الموصى بعتقه معينا عنده أو يشترى أو يكشهر أو يعال فجعله ثم الموصى بكتابتة والمعنى يعال والمعنى لا جل بعد ثم المعتق لسنة على الاكثر ثم عتق لم يعين ثم حج الا لصورة فيحتاجان (ش) يعني ان الثلث اذا ضاق عما يجب منه وصية أو غيرها تقدم فك أسير أي ما يفك به الاسير المسلم يتقدم في الثلث على عتق مدبر الصحة وليس المراد أن فك الاسير اذا تعين على شخص يتقدم على مدبر الصحة كما توهم انما تعين من فك الاسير لا يكون في الثلث فقط وقيدنا الاسير بالمسلم تبعا للزقاني وأما لو أوصى بنفسه أسير ذي لكان من جملته الصدقة الآتي حكمها في قوله ومعين غيره وجرته لكن ظاهر كلام المدونة وابن عرفة ان هذا القيد غير معتبر ثم يلي ما مر مدبر الصحة ثم يليه صدق المدبر يرض ومعناه أن الموصي تزوج وهو مريض وبني بها ومات أوصى به أولا وبقي مدبر المرض ثم يلي صدق المريض زكاة العين الموصى بها وقد فرط فيها حتى مات وقدم المدبر وصدق المنكوح في المرض على الزكاة لانها مأمع لومان والزكاة لا يدري أصدق في بقائها أم لا أما اذا مات ولم يوص بها فانه لا يخرج ويحتمل على انه كان أخرجهما هذا

أي الماضية كما يأتي في الشرح وقد أوصى بها وأما ان أشهد في صحته بأنه في ذمته فانه يخرج من رأس المال كما كان من مات في زمنه كذلك قاله عجم (قوله ثم عتق ظهار وقتل) محل اخراجهما من الثلث اذا فرط فيهما بعض مدة بعد عتق كفارة الظهار وبعد وجوب كفارة القتل ولم يعلم هل أخرجهما أم لا ولم يشهد في صحته أنهما في ذمته فان علم انه لم يخرج جهما أو شك ولكن أشهد في صحته ببقائها عليه فن رأس المال وأما ما لم يفرط فيه فهو من رأس المال كما أعاد عجم ذلك كله (أقول) ولم أر فيما بيدي من الشراح أن صورة مسألة المصنف انه أوصى بذلك ولكن الظاهر انه أوصى بذلك (قوله ثم كفارة عينيه ثم لفطر رمضان ثم التفريط الخ) قال عجم هذه الثلاثة مقيدة بما اذا لم يعلم هل أخرجهما أم لا وبما اذا لم يشهد في صحته أنها في ذمته فان علم انه لم يخرج أو أشهد في صحته أنها تسكون من رأس المال اه (أقول) حيث كان الامر كذلك فصورة مسألة المصنف أنه أوصى بذلك وشارحنالم بين ذلك وكذا ما عداه مما بيدي وقوله أشهد في صحته وأما لو أشهد في المرض فكما لو أوصى يخرج من الثلث وقول المصنف أو اشترى معطوف على متعلق الطرف أي استتر عنده أو اشترى لا على الطرف لانه مفرد واشترى جملة وقوله أو يكشهر معطوف على مقدار أي منجزا أو يكشهر فيجزي فيمن عنده وفيمن يشتري أي ويخصمون عند الضيق وكذا فيما بعده وقوله أو يعال فجعله أي أوصى بعتقه يعال فجعله ثم يلي ثلاث صور



لأنه إما أن يعتقه على مؤجل ويجعله أو يطلق ويجعله والظاهر استواءهما (قوله وهذا أدخله على نفسه) فيه أن  
 البين أدخلها على نفسه أيضا والحاصل أن هذا المقابلة لا تظهر نعم لو قال والواجب في فطر رمضان لم يجب بالكتاب لكان أظهر وقوله  
 والمراد بالفطر مبطل الصوم ظاهره أنه ليس حقيقة عرفية في ذلك بل دليل قوله وإنما خص الفطر فتكون تلك الإرادة مجازية وهو محل  
 نظر (قوله لأنه محل الخلاف) فيه أن الالتفات لمحل الخلاف بقضي عبارة إبقاء اللفظ على حقيقة فيتخالف ما قبله فإن قلت قصده من  
 حيث اللفظ فقط فلا ينافي عموم المعنى قلت ليس هذا مما ينبغي أن يلتفت إليه (قوله والبساطي نظر لفظ نخصه) نقول لا لوم على  
 البساطي لأن مسألة الجماع تفهم بالطريق (١٨٤) الأولى ألا يقصد بالأخبار لانه مجمع عليه (قوله سواء نذر في صحته أو في مرضه)  
 الظاهر أنه إذا كان في الصحة لا بد

من الإيصاء حتى يخرج من الثلث  
 والأكثر من قبيل أهبات التي  
 لا تتم إلا بالخوض قبل المانع والابطال  
 وأما إذا كان في المرض فذلك يخرج  
 من الثلث وإن لم يوص للقاعدة  
 المقررة أن التبرعات في المرض  
 يخرج من الثلث وأعلم أن ما قاله  
 الشارح من العموم تبع فيه  
 قائلا أنه ظاهر المصنف والذي لا ي  
 الحسن والمواق وابن مرزوق أن  
 محل ذلك في نذر الصحة والأفريتته  
 كرتبة ما يليه وهو قوله ثم المبتل  
 الخ (أقول) وهو لا متى قالوا شيئا فلا  
 يعدل عن كلامهم فيكون هو المفعول  
 عليه دون كلام شارحنا التابع  
 لت (قوله لأن النذر أدخله على  
 نفسه) فيه أن التفريط الموجب  
 أدخله على نفسه فقامت به قوله  
 بعدد الإطعام الخ لا تظهر (قوله ثم  
 يلي النذر المبتل) لا يخفى أن النذر  
 مفعول مقدم وقوله المبتل فاعل  
 مؤخر (قوله حيث كانا في فور واحد)  
 بأن كان أحدهما عقب الآخر من  
 غير سكوت ثم إنك خير بأن ما إذا  
 كانا في المرض فيخرجان من الثلث  
 وذلك مرتبة ما وإن لم يحصل إصاء

إذا لم يعترف بحلولها عليه أما إن اعترف بذلك وببقائها وأوصى بإخراجها فانها تخرج من  
 رأس المال فإن اعترف بالحلول ولم يوص بإخراجها لم تجبر الورثة على إخراجها ولم تكن في ثلث  
 ولأرأس مال وأما زكاة الحث والمأشقة فيؤخذ أن رأس المال وإن لم يوص به مالا لهما  
 من الأموال الظاهرة ثم يلي ما تقدم زكاة الفطر لوجوبها بالسنة وهذا بالنسبة لزكاة الفطر  
 الماضية وأما الحاضرة كزكاة العين فن رأس المال قال ابن يونس من مات يوم الفطر أو ليلته  
 فأوصى بالفطرة فهي من رأس المال فإن لم يوص بها أمر ورثته بإخراجها ولم يجبروا كزكاة  
 العين تحمل في مرضه ثم يلي زكاة الفطر في الإخراج كفارة الظهار والقتل في الخطا بخلاف قتل  
 العمد فإن العتق فيه ليس بواجب والعتق في الخطا واجب فإن لم يحمل الثلث الأربعة واحدة  
 فإنه يقرع بينهم ما أي ما يقدم أي وأما كفارة العمد فأخر المراتب وتدخل في قوله ومعين غيره  
 ثم يلي عتق الظهار وعتق القتل لخطا كفارة البين لأنهم أعلى التخيير وهما على الترتيب ثم يلي كفارة  
 البين كفارة فطر رمضان عمد بسبب أكل أو جماع لأن كفارة البين واجبة بالكتاب وهذا  
 أدخله على نفسه والمراد بالفطر مبطل الصوم وإنما خص الفطر لانه محل الخلاف بخلاف  
 الجماع فإنه مجمع عليه فهو أحرى والبساطي نظر لفظ فطر فخصه بالأكلى والشرب ثم يلي كفارة  
 فطر رمضان كفارة التفريط في قضائه حتى دخل عليه رمضان آخر لأن كفارة الفطر لخلل  
 حصل به في ذات الصوم وكفارة التفريط لتأخيرها في قضائه عن وقته ولأنه الأول أكد  
 ثم يلي كفارة التفريط النذر الذي لزمه سواء نذر في صحته أو في مرضه لأن النذر أدخله على  
 نفسه والإطعام المذكور وجب بنص السنة فهو أقوى ثم يلي النذر المبتل من العتق في  
 المرض والمدير في المرض وهما في مرتبة واحدة حيث كانا في فور واحد والأيدي بالاول وليس  
 المراد بالمبتل ما يشمل العتق وما يتل من صدقة ونحوها فإن الصدقة والعطية المبتلة يقدمان  
 على ما روي عن مالك وأكثر أصحابه ويقدم الموصى بعته عليهم ما على ما اختاره ابن القاسم ثم  
 يلي المبتل من العتق والمدير في المرض الموصى بعته معينا عنده كرزوق أو أوصى بأن يشتري  
 عبد فلان المعين كذا صح لاجل أن يعتقه أو أوصى بعته إلى شهر أو أوصى بعته على مال  
 فجعله ومثله ما إذا أوصى بكتابه فجعله وهذه الأربعة في مرتبة واحدة لا تقديم لاحدهم على  
 صاحبه ويتماصون وإنما أخرت هذه الأربعة عن المبتل والمدير في المرض لأن له الرجوع فيهم  
 بخلافهما ثم يلي الأربعة المذكورة العبد الموصى بأن يكتب والعبد الذي أعنته على مال  
 ومات الموصى قبل أن يعجل العبد المال والعبد الذي أعنته إلى أجل بعيد يريد أكثر من كسهر

(قوله يقدمان) أي على سائر الوصايا كذا في عجم وتبعه من تبعه (قوله ويقدم الموصى بعته الخ) انظر ما المفعول بدليل  
 عليه هل ما قاله مالك وأكثر أصحابه أو ما قاله ابن القاسم (قوله معينا عنده) هذا لفظ المصنف فعينا ما حال من الضمير المضاف إليه عتق  
 أو حال من قوله الموصى وقوله عنده حال بعد حال أو من ضمير معينا أو ضمة معينا (قوله ويتماصون) أي عند الضيق وقد صرح به غيره  
 وهو ظاهر (قوله العبد الموصى بأن يكتب) أي ولم يعجل بدليل ما صرح (قوله ومات الموصى قبل أن يعجل) ظاهر العبارة ولو عجل عقب  
 الموت ثم المناسب أن يقول والعبد الموصى بعته على مال ولم يعجله مقابل قوله أو أوصى بعته على مال فجعله وأيضا هو مناسب لقوله  
 ومات الموصى حيث عبر بالموصى فإنه يفيد ما ذكرنا فحاصله أنه ليس المراد أنه لم يتجزع عتقه وإنما أوصى بعته على مال ولم يعجل



عقب الموت وكلام غيره يفيد أنه يجوز عتقه على مال ولم يؤده قبل الموت فاذن فلا يقال له موصى الأعلى ضرب من التجوز (قوله وقدمت  
الاربعة أعبد على الموصى بعتقه الى سنة) المناسب أن يقول على الموصى بعتقه أكثر من شهر وأقل من سنة كما هو ظاهر وأولى  
السنة ثم ان الذي يجب به الفتوى أن المعتق لسنة أو أكثر يقدم على الموصى بكتابته والمعتق على مال يؤديه ولم يجعل وكلام ابن مزيق  
يفيد أن العتق لسنة أو أكثر في مرتبة واحدة وهو المعتمد وان مرتبته ما تلي مرتبة العتق لشهر وان مرتبة الموصى بكتابته والمعتق  
على مال يجعله فلم يجعله تلي مرتبة المعتق لسنة أو أكثر **وتتبعه** المال اذا جعله لا تدخل الوصايا في ثلثه لانه مال طراً وهذا اذا كان بعد  
الموت وأما ان يجعله في المرض فانها تدخل الوصايا في ثلثه وكذا ما جعله المكاتب بعد الموت لا يضاف لمال الميت بحيث تدخل الوصايا في  
ثلثه والظاهر أن الذي يعتبر جعله في الثلث هو ما زادت قيمته على ما جعله (١٨٥) من الكتابة ومن المال كذا قاله من شرح (قوله ثم

بلى المعتق الى سنة الموصى بعتقه  
غير معين) المناسب لكلام المصنف  
أن يقول ثم بلى المعتق الى أكثر  
من سنة (قوله كعتق لم يعين) أي  
كعتق عبد لم يعين فعدم التعيين  
وصف العبد لا العتق كما هو ظاهره  
(قوله ومعين غيره) من اضافة  
الصفة للموصوف أي وغير العتق  
المعين أي وغير العبد المعين الموصى  
بعتقه كما مثله بقوله أو أوصى لزيد  
مثلاً بعبد الفلاني وقوله وجرته  
أي جرة المعين كما في شرح عب  
كنصف البقرة السوداء والجمراه  
لزيد أي فقول الشارح أو أوصى  
بنصف بقرة الخ أي بقرة معينة  
والحاصل أن هذه الثلاثة أي عتق  
العبد غير المعين ومعين غيره وجرته  
في مرتبة واحدة وفيها الخصوص  
عند الضيق وبعبارة أخرى ثم ان  
قوله ومعين غيره يشمل ما اذا عين  
ذات الموصى به كهذا النوب وهذا  
العبد الفلاني وما اذا عين عدده  
كعشرة دنانير أو عشرة ثياب  
لفلان وقصره على ما اذا عين وانه في  
الدنانير كما فعل ابن عبد السلام

بدليل ما مر وأقل من سنة بدليل قوله ثم المعتق لسنة على الاكثر أي ان الموصى بعتقه  
الى سنة يقدم على الموصى بعتقه الى أجل أبعد من سنة والثلاثة الاول في مرتبة واحدة  
لا يتقدم أحدهم على الآخر وقدمت الاربعة أعبد على العبد الموصى بعتقه الى سنة  
لان عتقهم ناجز والموصى بعتقه الى سنة قديم لك قبل السنة فلا يصيبه عتق ثم بلى المعتق  
الى سنة الموصى بعتقه غير معين كقوله أعقبوا عبدا ثم تليه الوصية بالرجوع عن الموصى  
ان لم يكن حج ضروريه أو أمان كان الحج الموصى به ضروريه أي حجة الاسلام فان الموصى بعتقه  
غير معين والضرورة يتحصان ولا يقدم أحدهما على الآخر ثم شبه في التخصيص قوله (ص)  
كعتق لم يعين ومعين غيره وجرته (ش) يعني أنه اذا أوصى بعتق غير معين كأعتقوا عبداً  
أو أوصى لزيد مثلاً بعبد الفلاني أو قال ببعوه لفلان وهو معنى قوله ومعين غيره فالضهير  
الجرور باضافة غير اليه يرجع للعتق أي أوصى بمعين غير العتق كما مر أو أوصى بنصف بقرة  
لزيد أو بنصف جمل وما أشبه ذلك فان هذه الثلاثة في مرتبة واحدة لا يتقدم أحدهم على  
الآخر ويتحصنون وانما أعاد قوله كعتق لم يعين ليرتب عليه ما بعده وقد يقال ان العتق الذي  
لم يعين الاول راجحه حج والثاني راجحه معين غيره أو جرته فلا تكرر (ص) وللمريض  
اشتراء من يعتق عليه بثلثه ويرث (ش) تقدم أنه قال وعتق بنفس الملك الابوان وان عسلاوا  
الخ فان اشترى المريض بثلثه أحدا من هؤلاء فانه يعتق عليه بنفس الشراء ويرثه ان انفرد  
أو حصته مع غيره فلو اشترى المريض بثلثه بثلثه أو جرته فلا تكرر (ص) وللمريض  
على الثلث أو ردوه فان ردوه عتق منه محمل الثلث ولا يرث فانه محمداً فلو تلف بقتة ماله قبل  
موته لم ينقض عتقه وظاهر قوله وللمريض الخ أنه جائز ابتداء لانه صورة معاوضة فهو أولى من  
التبرع المجهول في ثلثه والباء في ثلثه للظرفية ووجه ارثه مع أن العبرة بيوم التنفيذ انه لما جعله  
الثلث كشف الغيب أنه كان حراً قبل موته ثم ان كلام المؤلف فيما اذا كان ما اشتراه يعتق  
عليه ولا يعتق على وارثه فان كان يعتق على وارثه أضافه شراؤه بكل ماله ولا يرث على كل  
حال حيث كان يزد على ثلثه لانه لا يعتق حصه الوارث الا بعد الدخول في ملكه وذلك بعدم موته  
ويبقى النظر فيما اذا اشترى من يعتق عليه فقط بأكثر من الثلث وأجاز الوارثه فقال الشيخ  
داود لا يرث أيضاً لان اجازة الوارث انما تكون بعد الموت اه ولا يقال اجازة الوارث في المرض

(٢٤ - خشي ثامن) متعقب اه (قوله وللمريض اشتراء الخ) كان ماله مأموناً أم لا (قوله أو حصته مع غيره) أي بأن كان مع  
زوجته فترث حصته مع الزوجة (قوله ولا يرثه الخ) متعلق بمسألة الرد (قوله لم ينقض عتقه الخ) اعترض ذلك بل ينقض من عتقه عتق  
ما زاد على محمل الثلث (قوله صورة معاوضة) أي لا معاوضة حقيقة لانه لما كان يعتق ولا يحصل به انتفاع لم تكن معاوضة حقيقة (قوله  
اذا كان ما اشتراه يعتق عليه ولا يعتق على وارثه) أي بأن كان أخاه وكان الوارث له ابن عم (قوله فان كان يعتق على وارثه أيضاً) أي كان  
للمريض مع وجود ابن آخر (قوله فله شراؤه بكل ماله) أي وبالبعض وهو أولى وقوله ولا يرث على كل حال أي سواء أجاز الوارث أم لا  
وذلك راجع للبعض وقوله حيث كان يزد على الثلث أمان لم يزد فانه يرث ثم ان في شرائه بماله كله اشكالا وان كان النص هكذا وذلك  
أن المريض لا يتصرف في مرضه من التبرعات الا في الثلث ولا يجبر الوارث على اجازة ما زاد على الثلث



(قوله أو تغير الوارث) أي بأن ارتد وقوله ونحو ذلك الواو بمعنى أو أي كأن يظهر عليه دين ثم أقول وبعد ذلك كله فالعقد الارث ولا ينظر لقوله لانا نقول الخ (تنبيه) اعترض قول المصنف والمريض بأن فيه ادخال وارث والجواب أن المنهي عنه ادخاله بسبب من أسباب الارث كزوج المريض وما هنا ليس كذلك اذا الارث موجود قطعاً وشراً وتماماً بوجوب رفع مانع الارث وأيضا لا شك أن الاستلحاق فيه ادخال وارث وليس بمنوع وما هنا كالأستلحاق بل أقوى (قوله فانه يعتق بعد الشراء الخ) أي لانه لما أوصى بشراؤه كأنه اشتراه (قوله وظاهره ترجيح الخ) والقول الثاني أن الابن يقدم (قوله وفي كلام الشارح ونتنظر) أي فحمل المصنف على ما إذا أوصى بشراء ابنه ومن يعتق عليه وحاصل كلامهما أنه اذا وسع الثلث الجميع خرج الجميع وان ضاق الثلث قدم الابن على غيره مع أن الراجح التخصيص عند الضيق وبقي ما اذا بطل عتق عبد في مرضه وأوصى بشراء ابنه فانتظر أي ما يقدم (قوله وان أوصى بمنفعة معينين) أي لشخص معين تحرر عن الوصية بمنفعة معين للمساكين فان الوارث يخير بين الاجازة وبين القطع لهم بطلان لكن في ذلك الشيء بعينه لا في كل متروكه والفرق أنه لا يرجح رجوعه بخلاف الموصى له المعين فيرجح اذا هلك رجوع الموصى به للوارث (١٨٦)

ثم لا يعارض المصنف في الثالثة آخر التدبير من أن أنت حر بعد موتك بشهر معتق لاجل من رأس المال لانه في الصحة فان قاله في المرض فكأنما (قوله ما جعله الثلث من ذلك المعين) أي ثلث جميع التركة لكن لا يدفع له الثلث من جميع التركة بل ينحصر في ذلك المعين ولو كان ثلثه يحمل ثلاثة أرباع العبد فانه يدفع له (قوله ويقع في بعض النسخ بمنفعة معينين) أي أوصى بمجموع شئئين بمنفعة شئ واحد وبين وقوله وليس ذلك بصحيح كأن عدم الصحة من جهة أن هذه المسئلة فيها نص بهذا الحكم الذي أشار اليه المصنف بقوله وان أوصى بمنفعة معينين وبعض شيوخنا علل عدم الصحة بقوله لما علمت من اختلاف الحكم بين الايصاء بمنفعة المعين ونفس المعين ووقع التنظير وهو أنه هل

لازمة من الآن لانا نقول لما لم نقطع باستمرار تلك الحالة لاحتمال صحة المورث أو تغير الوارث المجز ونحو ذلك فلم نحكم بالارث بالاجازة الاولى (ص) لان أوصى بشراء ابنه وعتق (ش) هذا مخرج من قوله ويرث والمعنى أن المريض اذا أوصى بشراء ابنه أو غيره ممن يعتق عليه فانه يعتق بعد الشراء عليه ولا يرث لانه حال الموت لم يكن أهلا للارث (ص) وقدم الابن على غيره (ش) مراده أنه اذا اشترى ابنه في المرض وبطل عتق غيره وضاق الثلث عن حمله ما فانه يقدم الابن على غيره وظاهره وقع ذلك في وقت واحد أو في وقتين ولا مفهوم للابن اذا سار من يعتق عليه كذلك وأما اذا اشترى ابنه في المرض وغيره ممن يعتق عليه فقد كفي التوضيح في ذلك قولين وظاهره ترجيح القول بأنهما يتحصانان ان اشتراهما في صفقة واحدة وان اشتراهما في مرتين قدم الاول وكذلك يتحصانان فيما اذا أوصى بشراء ابنه مع غيره ممن يعتق عليه وفي كلام الشارح ونتنظر (ص) وأن أوصى بمنفعة معينين (ش) هذه مسئلة تعرف عند الاصحاب بمسئلة خلع الثلث فاذا أوصى له بمنفعة داره سنين أو بخدمة عبده سنين وما أشبه ذلك والحال أن ثلثه لا يحمل ذلك كله أي لا يحمل قيمة رقبة الدار ولا قيمة رقبة العبد فان الورثة حينئذ يخبرون بين أن يحجز واوصية الميت أو يدفعوا للموصى له ثلث جميع التركة من المال الحاضر والغائب عينا كان أو عرضا أو غير ذلك واحتراز بقوله بمنفعة معينين عما اذا أوصى بنفس المعين كالدار المعينة مثلا ولم يجعله الثلث فقال مالك مرة مثل ما مر ومرة يخبرون بين الاجازة وبين أن يكون له ما جعله الثلث من ذلك المعين وهذا هو الذي رجح اليه مالك قال ابن القاسم وهو أحب الى نقله في التوضيح ويقع في بعض النسخ بمنفعة معينين بواو العطف على منفعة وليس بصحيح ويصح جعله بمعنى أو ويجزى على القول الاول ولكنه غير المشهور وقوله بمنفعة معينين أي مدته معلومة كسنة مثلا وان كانت غير معلومة كأن يوصى له بخدمة عبد فينبغي أن يجعل لذل الثلث كما مر من

من منفعة المعين عبده أو داره حيث ليس له سواء أو ليس من التعيين (قوله كأن يوصى له بخدمة عبد) أنه المناسب أن يقول كما لو أوصى بخدمة عبده مسئلة مثلا وذلك لان الكلام في الايصاء بمنفعة المعين ولكن تارة مدته معلومة والموصى له معين وهي مسئلة المصنف وتارة مدته غير معلومة وهي ما أشار له الشارح هنا والحاصل أن الصور أربعة وذلك أن الايصاء بمنفعة المعين فيه صور أربعة وذلك أن الموصى له إما معين او لا وفي كل اما أن تكون المدته معينة أم لا والمصنف تكلم على صورة وهي ما اذا كان الموصى له معيناً والمدته معينة والشارح تكلم على ما اذا كان الموصى له معيناً والمدته غير معينة وذ كرنا ما اذا كان الموصى له غير معين والمدته معينة والصورة الرابعة هي ما اذا كان الموصى به منفعة المعين مدته غير معينة لغير معين ويبقى صوراً أربعة فيما اذا كانت الوصية بمنفعة غير معين وهي ما اذا كان الموصى له معيناً أم لا والمدته إما معينة أو مجهولة وانظر الحكم فيهما ثم بعد كني هذا رأيت شذ كرا النص فيما اذا أوصى بمنفعة غير معين كخدمة عبد شهر فانه اذا لم يحمل الثلث قيمة ذى المنفعة خير الوارث في اجازة ذلك أو اعطائه من ذى المنفعة قدر حمل الثلث اه (أقول) وظاهره كان الموصى له معيناً أم لا فالظاهر أنه اذا أوصى بخدمة غير معين مدته مجهولة فيجعل لذل الثلث لما مر أنه يضرب للمجهول بالثلث وسواء كان الموصى له معيناً أم لا وكذلك يقال فيما اذا أوصى بمنفعة المعين مدته غير معينة



لغير معين ( قوله والحال ان الثالث لا يحمل قيمة عبد وسط الخ ) المعتمد لا فرق في هذه المسئلة بين جل الثلث وعدمه ( قوله أو يخلع الخ ) لا يخفى انه لا يحمل لاول بل الحمل للواو لان التخيير انما يكون بين الامور ( ١٨٧ ) ( قوله الا ان يتلا ) ولاجل كون العتق من الآن

قيده والمسئلة بالعتق بعد شهر وأما الوصية بعتقه بالموت فأمرها واضح قال في له قوله ولا يحمل الثلث أي ثلث التركة كلها أو ثلث ما حضر منها ان كان فيها حاضر وغائب ولا بد في المسئلة الاولى أن يكون في التركة دين أو عرض غائب والا فلا يكون من مسائل خلع الثلث وكذا في الثالثة كما قاله الطنجي ( قوله وأجاز لابن الوصية ) أي فلا بد من ذلك القيد ولا بد أن لا يقسم بالولد مانع وان يكون موجودا حين الوصية فالعبرة بما كان موجودا حين الوصية فلو كان اثنين يوم الوصية

أنه يضرب للجهول بالثلث وكأنه أوصى له بالثلث (ص) أو بما ليس فيها (ش) يعني أنه إذا أوصى له بما ليس في التركة كما إذا أوصى أن يشتري عبدا مثلاً ويدفع له والحال ان الثالث لا يحمل قيمة عبد وسط فان الورثة يخبرون بين أن يجيزوا الوصية تنفيذا للغرض الميت أو يدفعوا ثلث جميع التركة للوصي له من المال الحاضر والغائب التقيد والعرض وغير ذلك وبعبارة أو بما ليس فيها سمي الثمن أم لا ومعنى جل الثلث في هذه حمل المسمى ان سمي أو قيمة الموصى به قيمة وسط ان لم يسم وعدم حمل عدم جل ذلك (ص) أو يعتق عبده بعد موته بشهر ولا يحمل الثلث قيمته خير الوارث بين أن يجيز أو يخلع ثلث الجميع (ش) يعني أن المربض إذا أوصى بعتق عبده مرزوق مثلاً بعد موته بشهر أو قال هو حر بعد موتي بشهر والحال ان ثلثه لا يحمل قيمة العبد فان الورثة يخبرون بين أن ينفذوا الوصية فيخدمهم تمام الشهر ثم يخرج جميعه حراً أو يعتقوا من العبد حمل الثلث الآن بتلا ثم ان ظاهر كلام المؤلف أن الضمير في قوله ولا يحمل الثلث قيمته يرجع للوصى به وهو منفعة المعين في الاولى وليس كذلك اذ الذي يعتبر في الاولى قيمة ذى المنفعة كما أشرفنا له في التقرير بلاقية المنفعة فقوله ولا يحمل الثلث قيد في المسائل الثلاث وبعبارة أو يخلع ثلث الجميع في الاولى والثانية ويدفع للوصى له أو يخلع ثلث الجميع في العبد في الثالثة ويعتق منه بقدره فهو من باب صرف الكلام لما يصلح له (ص) ونصيب ابنه أو يخلع في الجميع (ش) يعني أنه إذا أوصى له بنصيب ابنه أو يخلع نصيب ابنه وأجاز لابن الوصية فان الموصى له يأخذ جميع التركة فان ردها نفدت في الثلث ومراده بالجميع جميع نصيب الابن وهو تارة جميع المال ان اتحد أو نصفه أو ثلثه أو ربعه وهكذا ان تعدد لكن ما زاد على الثلث يتوقف على الاجازة وما كان الثلث فأقل لا يتوقف على اجازة فاذا كان الابن واحداً وأجاز أخذ جميع المال وان لم يجز أخذ الثلث وان كانا اثنين وأجاز أخذ النصف والا أخذ الثلث وان كانوا ثلاثة بنين أخذ الثلث وأجازوا أم لا (ص) لا يجعلوه وارثاً معه أو لأحقوه به فرائدا (ش) يعني أنه اذا قال اجعلوا زيدا مثلاً وارثاً مع ابني أو قال لأحقوه به أو لأحقوه بغيري أو اجعلوه من عداد ولدي أو ورثوه من مالي أو نزله منزلة ولدي وما أشبه ذلك وأجاز لابن الوصية فان زيد الموصى له يقدر زائدا وتكون التركة بينهما نصفين وان كان البنون ثلاثة فهو كابن رابع وهو ~~ع~~ عداولو كان له ثلاثة ذكور وثلاث اناث لكان كرابع مع الذكور ولو كانت الوصية لانتى لكانت كرابعة مع الاناث فقوله فرائدا أي على مماثله (ص) ونصيب أحد ورثته فيجز من عدد رؤسهم (ش) يعني أنه اذا أوصى له بمثل نصيب أحد ورثته وترك رجالاً أو ترك رجالاً وانا فانا تقسم المال بينهم على عدد رؤسهم الذي كثر كالانتى ثم يدفع للوصى له جزء من ذلك فيأخذه ثم يقسم المال بين الورثة على القرينة الشرعية فان كانوا اثنين فله النصف أو ثلاثة فله الثلث أو أربعة فله الربع ثم ان متعلق بجزء محذوف أي حاسب وكذا يقدر في قوله فبسهم من فريضته (ص) ويجزأ أو سهم فبسهم من فريضته (ش) يعني أنه اذا قال لفلان جزء من مالي أو أوصى له بسهم من ماله فانه يعطى سهماً من أصل فريضته لا بما تصح منه اذا انكسرت السهام على بعض الورثة فان كان أصل فريضته من ستة فسهم منها وان كانت من أربعة وعشرين فسهم منها فقوله من فريضته أي من أصلها ولو عاثة فاذا كان أصلها مثلاً أربعة وعشرين وعالت لسبعة وعشرين فله سهم من سبعة وعشرين لان العول من جملة التأصيل (ص) وفي كون ضعفه مثله أو مثله تردد (ش) يعني

منه فريضته فان لم يكن له وارث فقال أشهب بسهم من ثمانية أي لانه أقل سهم فريضته الله وقال ابن القاسم له سهم من ستة لانه أدنى

فلم تقسم التركة حتى مات واحد من الورثة  
فان له الثلث ان لم يجز فان أجازا  
أخذ النصف فان لم يكن له ولا لغيره  
بطلت بمساواة من قال شاة من غنمي  
ولا غنمي له بطلت (قوله بقدر زائدا  
الخ) اشارة الى أن قول المصنف  
زائدا مفعول لفعل محذوف أي  
يقدر زائدا وان شئت قلت يعد  
زائداً أو يجعل زائداً (قوله وترك  
رجالاً أو ترك رجالاً ونساء) سكت  
شاربنا عما اذا ترك انا فاقط  
وكذا في له لم يشككم على ما اذا ترك  
انا فاقط ولكن في كلام غيره  
العموم حيث قال اي ذوي ورثته  
ذكورا كانوا أو انا فاقط كذا  
وانا فاقط (قوله من أصلها) فلو حصل  
انكسار بعد ذلك فلا يتظر له (قوله  
فله سهم من سبعة وعشرين)  
أي وان لم يصح الا من أكثر من  
ذلك فلا يتظر الى ما صحت منه  
خلافاً لما سارح فانه قال مما تصح



ما يقوم منه القرائض لان الاثنين يقوم منهما واحد وهو النصف وكذا الثلاثة يقوم منها الثلث والاربعة يقوم منها فردان النصف والرابع والستة يقوم منها ثلاثة النصف (١٨٨) والثالث والسادس قال ابن عرفة قال ابن رشد الاظهر قول أشهب

ان الشخص اذا أوصى لزيد مثلاً بضعف نصيب ابنه وأجاز فهل يعطى لزيد نصيب ابنه مرة أو مرتين تردد لابن القصار وشيخه لانه قوى كلام أبي حنيفة والشافعي من أن ضعف الشيء قدره مرتين فهو مرتض له ونقل عن شيخه خلاف ذلك وحينئذ فان القصار وشيخه من المتأخرين فاذا تعدد الابن حقيقة أو حكماً كأن يكون معه ابنتان أو معه أم وزوجة وأوصى بثلاث ماله لشخص ولا آخر بضعف نصيب ابنه فعلى القول الاول يعطى نصيب الابن والامر واضح وعلى القول الثاني يعطى الجميع من مثلي نصيبه (ص) وينافع عبد ورثت عن الموصي له (ش) يريد أنه اذا أوصى بخدمة عبد من عبده لفلان ولم يحدد لها زمن بدليل ما بعده فإنه بخدمة طول حياته وان مات الموصي له فان ورثته يرثونها بعده لان الموصي لما لم يحدد لها وأطلق علمنا أنه أراد خدمته حياة العبد فقوله وينافع عبده معطوف على منفعة معين وقوله ورثت جواب الشرط (ص) وان حدد لها زمن فكالمستأجر (ش) يعني انه اذا أوصى له بخدمة عبده مدة معينة لومة بأن حدد لها زمن فإنه يصير حينئذ كالعبد المستأجر من أنه يجوز لسيدته أولن يقوم مقام بيعه اذا بقي من المدة الثلاثة الايام لان بقي الجمعة كما يفيد ما مر في قوله وبيعها واستثناه ركوبها الثلاث لاجعة وهذا على فتح الجيم وعلى كسر هاء بصيا التثنية لا فائدة ان الموصي له ولورثته اجارة ماله من الخدمة (ص) فان قتل فلوارث القصاص أو القيمة/ كأن حتى الآن يفديه المخدم أو الوارث فتستمر (ش) يعني أن العبد المخدم اذا قتل فلوارث الموصي القصاص في قتل العمد اذا كان القاتل مكافئاً له والا فالقيمة ولا كلام للموصي له لان حقه انما كان في الخدمة وقد سقطت بالقتل وقيمة القيمة في قتل الخطا وكذا اذا جنى العبد المخدم فان الكلام أيضاً لوارث الموصي بكسر الصاد ان شاء أسلمه أو فداءه فان فداءه استمرت الخدمة على ما كانت عليه قبل الحناية وان أسلمه خيراً المخدم بفتح الدال أو وارثه بين أن يعصى ما فعله وارث الموصي ويبطل حقهم من الخدمة أو يفدوه وتستمر الخدمة فقوله كأن جنى تشبيه في البطلان المقدر بعد قوله فللوارث الخ أي وطلت الخدمة بدليل قوله الآن يفديه الخ وقوله أو الوارث أي وارث الموصي أو الموصي له (ص) وهي ومدبران كان عرض في المعلوم (ش) يعني ان الوصية والمدير في المرض لا يدخلان الا في المال الذي علم به الموصي يوم الوصية فينظر هل يحملهما ثلثه أو لا فان صح من مرضه ثم مات فإنه يكون كمن دبر في صحته أي فدخل في المال الذي لم يعلمه الموصي أيضاً وبعبارة في المعلوم أي للميت قبل موته ولو بعد الوصية وأما ما كان من مال لا يعلم به قبل الوصية ولا بعدها حتى مات فلا يدخل فيه الوصايا ولا مدبر المرض ومفهوم الشرط أن المدير في الصحة يدخل في المعلوم والمجهول والفرق بين المدير في الصحة والمدير في المرض أن الصحيح قصده عتقه من مجهول اذ قد يكون بين تدبيره وموته السنين الكثيرة والمريض يتوقع الموت في مرضه وهو عالم بعماله فانما قصده ان يجري أفعاله فيما علم به وظاهر كلام المؤلف أن الوصية اذا كانت في الصحة لا تدخل في المجهول وهو ظاهر كلام غيره أيضاً والفرق بينهما وبين مدبر الصحة ان التدبير لازم بخلافها وصداق المريض يكون في المعلوم والمجهول ولا يرد على كلام المؤلف اذ ليس هذا من الوصايا (ص) ودخلت فيه وفي العمري

وقال ابن عبد السلام انه الاقرب (قوله لانه قوى الخ) لانه قال وهذا في نفسه أقوى من جهة اللفظ ولكن تعقب ذلك المصنف بأن الجوهرى قال ضعف الشيء مثله وضعفاه مثله وأضعافه أمثاله ثم قال هو أقوى من جهة العرف اه (أقول) والشأن في ذلك مراعاة العرف (قوله ونقل عن شيخه خلاف ذلك الخ) لم يعين شيخه المذكور لانه قال بعض شيوخه (قوله وحينئذ فان القصار وشيخه الخ) أي حسن التعبير بالتردد أي لعدم نص المتقدمين لانه ليس في ذلك نص عن مالك ولا عن أصحابه كما أفاده بعض الشيوخ (قوله فاذا تعدد الابن الخ) أي وأما ان لم يكن له الابن واحد فينتفى قول التردد على اعطاء الموصي له المسترود كله بشرط الاجازة في الجميع (قوله وأوصى بثلاث ماله الخ) لاجابة له في التقرير (قوله من مثلي نصيبه) بيان للجميع (قوله ورثت عن الموصي له الخ) أي الآن يقوم دليل على أن الميت أوصى حياة المخدم بالفتح (قوله فان قتل أي العبد المخدم مدة معينة أو حياة الرجل (قوله أو يفدوه وتستمر الخ) فاذا كانت الخدمة معينة بمدة وتمت قبل استيفاء ما فداه به فان دفع له سيده أو وارثه بقيمة الفداء أخذه والاسلمه رقاً (قوله ومدبران الخ) لاختصاصه للمدير

ذلك وكذلك المتصل في المرض (قوله في المعلوم) فان تنازع الورثة والموصي له في العلم فالقول للورثة بيمين فان تكلفوا الموصي بيمين وانظر لونهكل (قوله ودخلت فيه) فيباع لاجلها وكذا كل مرتبة من الوصايا تأخرت في الايصاء فما تقدم علم فانها تبطل ويحل السابق فيها



(قوله أنها تدخل في المدير في المرض) سيأتي أنه لا فرق بين المدير في المرض والمدير في الصحة (قوله على كل) أي من مدير الصحة والمرض وقوله كفل الأسير الكاف استقصائية وقوله يزيد على ثلث الميت أي أو يساوي بدليل قوله وكان فلك الأسير مائة أو أكثر ولو اقتصر على المساواة لكان أظهر في المسئلة (قوله ويدخل ما زاد من فلك الأسير) أي على الثلث أي أو تساوي لاشك أن هذا عين ما قبله فالأولى حذفه (قوله ومثله يقال الخ) أي والذي قيل في مدير الصحة يقال في مدير المرض وقوله وحينئذ فلا إشكال الخ نذكر لك عبارة الخطاب لتعرف منها الاشكال ونصه يعني أن الوصايا تدخل في المدير في المرض إذا بطل بعضه هكذا قال المصنف رحمه الله في توضيحه وجل عليه كلام ابن الحاجب وغيره في ذلك كلام صاحب الجواهر والذي يظهر أن ذلك لا يتصور لأن المدير في المرض يقدم عليه أشياء مما يخرج من الثلث كفل الأسير ومدير الصحة وصداق المريض والزكاة التي فرط فيها أو وصى بها وما ذكر مع ذلك ويقدم على أشياء كالعبد الموصى بعنته والوصية بالمال وما مع ذلك ويشار كنه في رتبته المبطل في المرض فإذا فرض ضيق الثلث فإن كان معه ما يتقدم عليه فإن استغرق ذلك الثلث بطل التدبير الذي في المرض وبطلت الوصايا كلها ولا إشكال في ذلك وإن كان مع المدير في المرض ما يتقدم هو عليه كالوصايا بالمال فإن وسع الثلث المدير في المرض جميعه (١٨٩) فاستغرق ذلك الثلث نفذت في المدير في المرض وبطلت الوصايا وإن لم يسع الثلث لبعض

المدير فقدمه ما وسعه الثلث ورجع الباقي رقيقا لا بورثة ولا يتصور دخول الوصايا فيه وكذلك إذا كان معه ما هو في مرتبته وهو المبطل في المرض فإنهما يتخصصان في الثلث فيعتق جزء كل واحد منهما قدر ما حمله الثلث ولا يتصور دخول الوصايا في ذلك اه (أقول) إذا علمت ذلك فاعلم أن شارحنا تبع في تلك العبارة عجم كما تبعه غيره وقد علمت أن الخطاب إنما فرضها في المدير في المرض وقد بطل بعض المدير لا كله ومن المعلوم أن المدير في المرض متقدم عليه وصايا فقول المصنف ودخلت الوصايا بالجمع صحيح وعجم التابع له شارحنا فرضه في الأمرين معا المدير في الصحة

(ش) تقدم أن الوصايا لا تدخل إلا فيما علم به الموصى وذكر هنا أنها تدخل في المدير في المرض إذا بطل بعض تدبيره لضيق الثلث وكذلك تدخل الوصايا في العسرى الراجعة بعدموته وكذلك تدخل في الجديس الراجع بعدموته وكذلك تدخل الوصايا في البعير الشارد والعبد الأبق إذا رجعا بعدموته والمراد بالعسرى الشيء المعسر لا المصدر وبعبارة ودخلت فيه أي في المدير مطلقا أي سواء كان في الصحة أو في المرض واعلم أن دخول الوصية في مدير الصحة وفي مدير المرض ظاهر وذلك فيما إذا كان المقدم على كل كفل الأسير يزيد على ثلث مال الميت الذي من جملته قيمة المدير بأن كان ثلث الميت الذي من جملته قيمة المدير مائة وكان فلك الأسير مائة أو أكثر فإنه يبطل تدبير المدير في الصحة ويدخل ما زاد من فلك الأسير في ثلث قيمته أيضا ومثله يقال في المدير في المرض وحينئذ فلا إشكال وبه يعلم أن كلام ح غير ظاهر (ص) وفي سفينة أو عبد شهر تلهما ثم ظهرت السلامة قولان <sup>١٢٦</sup> الأقيما أقربيه في مرضه أو أوصى به لو ارث (ش) يعني أن العبد أو السفينة إذا اشترى عند الناس تلهما قبل صدور الوصية ثم ظهرت سلامتهما بعد موت الموصى هل تدخل فيهما الوصايا أو لا تدخل في ذلك قولان لما لا رواهما أشهب عنه ولا مفهوم لما ذكر وأما ما أقربيه في مرضه وبطل إقراره فيه كما إذا أقر في مرضه أنه كان أعنته في صحته فإن الوصايا لا تدخل في ذلك على المعروف من المذهب وكذلك ما أوصى به لو ارث ولم تجز الوارثة فإن الوصايا لا تدخل فيه ومعنى ذلك أن الرد وقع بعد الموت أما لو حصل قبل موت الموصى وعلم بذلك دخلت الوصايا فيهما ولا مفهوم للمرض لأن إقراره في صحته قد يكون باطلا فالمراد لا في إقراره

والمدير في المرض ومن المعلوم أن الذي يتقدم على كل واحد منهما إنما هو واحد وهو فلك الأسير فلذلك قلت الكاف استقصائية وحينئذ فقول المصنف ودخلت أي الوصايا بالجمع لا يظهر إلا إذا أراد الجنس المخقق في واحد المشار له بقول شارحنا التابع أعجم واعلم أن دخول الوصايا ويكون مرادها الوصية خصوص الوصية بفلك الأسير ولما فرض الخطاب الكلام في المدير في المرض وقد بطل بعض المدير ورجع باقيه ميراثا للورثة قال الخطاب إذا رجع الباقي ميراثا للورثة كيف يصح دخول وصيته فيما كان ملكا للورثة هذا وجه الاشكال الذي أشار له شارحنا بقوله فلا إشكال وقوله وبه يعلم أن كلام الخطاب غير ظاهر أي المستشكل لذلك بقوله ولا يتصور دخول الوصايا وحاصل جواب شارحنا أن المعنى أن الثلث إذا كان لا يحمل إلا فلك الأسير كما إذا كان فلك الأسير مائة وهي ثلث المال أنه يعتبر المدير من جملته مال الميت الذي أخذ ثلثه وفلك به الأسير فظهر حينئذ أنه دخلت الوصية بفلك الأسير في المدير أي في قيمته من حيث أنها لو حطت من جملته مال الميت جميعه الذي أخذ ثلثه وفلك به الأسير (قوله ولا مفهوم لما ذكر) بل وكذلك قراض أو بضاعة أرسلهما وشهر تلهما ثم ظهرت السلامة (قوله كما إذا أقر في مرضه) أي ومثل ذلك ما إذا أقر بدين إن يتهم عليه كصديقه الملائف (قوله على المعروف من المذهب) وكذا يقال على المعروف من المذهب في التي بعدها وهي ما إذا أوصى لو ارث وغير المعروف هو الدخول في تنبيهه إذا كان الإقرار باطلا فإن المقر له يحاصص أزب الدين وما تابه يرجع ميراثا يقسم على الورثة على فرائض الله تعالى وليس لأرباب الدين فيه شيء (قوله لأن إقراره في صحته قد يكون باطلا) أي كإقرار السفينة



(قول المصنف ولم يشهد) أي غير الورثة وقوله أولم يقل أنفذوها للورثة تكرار (قوله المراد بالعقد هي الورقة الخ) أقول وحينئذ في العبارة حذف والتقدير وان ثبت ان ما فيها خطه لان ذات الورقة هي خطه (قوله والحال انه لم يقل أنفذوها) الاولى أن يزيد في قول ولم يشهد عليه أي اتفق كل من الاشهاد وقوله أنفذوها (قوله لاحتمال رجوعه) أي لان الانسان قد يكتب ليتروى وقوله أقرأها عليهم الاولى اسقاط قوله أقرأها عليهم فكان يقول وأما ان أشهد عليها أو قال أنفذوها (قوله وأما ان أشهد عليها) أي أشهدهم أنها وصية كما يأتي (قوله راجع لهما) أي لمسئلة الثبوت وقوله أقرأها وقوله معطوف على المنفي فيكون حاصله أن الصورة أربعة وذلك انه إما ان يثبت أن عقدها خطه أو يحصل قراءة للوصية وفي كل إمامان يتفق الاشهاد وقوله أنفذوها أو يوجد واحد منهما ويبقى صورتان مفهومتان بالطريق الاولى وذلك بأن يوجد مع الثبوت أو الاقرار الامر ان مع الاشهاد وقوله أنفذوها أي بلفظه وأما كتابة فلا عبرة بها (قوله ونذب فيه) أي الابضاء (١٩٠) المفهوم من المقام (قوله بأن يقول) أي كتابة (قوله ثم يذ كر ما يوصي به) قال

الباطل (ص) وان ثبت أن عقدها خطه أو قرأها ولم يشهد أو يقل أنفذوها لم تنفذ (ش) المراد بالعقد هي الورقة التي يكتب فيها الوصية فإذا وجدت وثيقة مكتوبة بخط الميت وثبت عند الحاكم بالبينّة الشرعية أنها خط الموصي والحال انه لم يقل أنفذوها فان ذلك لا يفيد ولم تنفذ بعد موته ولا يعمل به الاحتمال رجوعه ومثله اذا قرأها على الشهود ولم يقل أنفذوها ولم يشهد عليها وأما ان أشهد عليها أو قرأها عليهم وقال أنفذوها فانها تنفذ بعد موته فقوله ولم يشهد أي ولم يشهد أنما وصية وقوله ولم يشهد راجع لهما وقوله أو يقل أنفذوها معطوف على المنفي أي ولم يقل أنفذوها (ص) ونذب فيه تقديم التشهد (ش) يعني أنه يستحب للانسان اذا كتب وصيته أن يسد بأب الشهادته بأن يقول أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم يذ كر ما يوصي به وقوله تقديم التشهد أي على المقصود بالذات فلا ينافي أنه يقدم السجدة على ذلك وظاهره أنه يندب البدء بالتشهد سواء كانت الوصية باللسان أو مكتوبة (ص) ولهم الشهادة وان لم يقرأه ولا فتح وتنفذ ولو كانت عنده (ش) يعني أنه يجوز للشهود أن يشهدوا على الموصي بما انطوت عليه وصيته وان لم يقرأها عليهم وان لم يفتح الكتاب ولو بقي عنده الى أن مات اذا قال لهم اشهدوا بما في هذه الوصية فقوله ولهم أي يجوز لهم الشهادة وهذا لا ينافي وجوب الشهادة ان لم يقر غيرهم فمقامهم فالوجوب امر عارض وهذا أولى من جعل اللزم معنى على قوله ولو كانت عنده أي ولو كان الكتاب الذي فيه الوصية عنده (ص) وان شهد اجماعيا وما بقي فلفلان ثم مات ففقت فاذا فيها وما بقي فللمساكين قسم بينهما (ش) يعني ان الوصية اذا كانت مطبوعا عليها وقال الموصي للشهود اشهدوا بما فيها وعلى وما بقي من ثلثي فلفلان فلا ينافي فانه يجوز لهم الشهادة بذلك ثم مات الموصي ففقت الوصية فاذا فيها وما بقي من الثلث فللمساكين أو الفقراء امثلا فان ما بقي من الثلث يقسم بين فلان وثلثي وبين المساكين نصفين كالأوصية لاثنتين فقط فان الثلث يقسم بينهما نصفين (ص) وكتبنا عند فلان فصدقوه أو أوصيته بثلثي فصدقوه يصدق ان لم يقل لا يفي (ش) يعني انه اذا قال وصيتي كتيبته أو هي عند فلان فصدقوه فانه يصدق وكذلك اذا قال أوصيته بثلثي فصدقوه

أنس بن مالك ووصى أهله بتقوى الله ويصلحوا ذات بينهم ويطيعوا الله ورسوله ان كانوا مؤمنين (قوله) فلا ينافي أن يقدم البسملة على ذلك أي والحمد لله قال عجم وظاهر المصنف كغيره انه لا يندب فيه البدء بالبسملة والحمد لله ولم أر من تعرض لهما ولكن حديثهما يدل على تقديمهما وهو الذي رأيت في وصايا من يعتد به من العلماء اه أي بناء على أن المراد خصوصهما وأن الابتداء حقيقي واضافي وأما على أن المراد مطلق الذي كرجلا للمقربين (ص) على المطلق فلا ينافي ذلك (أقول) وسكتوا عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والطاهر تقديمها مع البسملة والحمد لله (قوله سواء كانت الوصية باللسان أو بالكتابة) أقول وانظر ما الاولى منهما وهل يندب الجمع بينهما أي بين اللفظ والكتابة فيكون مجموعهما مندوبا واحدا أو يكون أتى بمندوبين أو لا يندب الجمع بل المندوب أحدهما فقط واختلف تراح المصنف فذهب من

قال يندب تقديم التشهد قولاً فيقول قبل ايصاله أشهد الخ ومنهم من قال عقب المصنف أي يندب فانه أن يكتب الشهادتين قبل الوصية (أقول) والظاهر أن الاولى الجمع بين اللفظ والكتابة وحرره نقلاً (قوله وان لم يقرأه) وفي بعض النسخ وعلم احل بعض الشراح ولم يقرره (قوله ولا فتح) وأجر أن لا يفيض حتى يموت أي ولكن عرفوا الكتاب بعينه (قوله اذا قال لهم اشهدوا) أي ومثله اذا قال لهم أنفذوها حيث لا ريب في الكتاب (قوله أي ولو كان الكتاب الذي فيه الوصية عنده) فيه إشارة الى أن ضمير ولو كانت عنده راجع للوصية ولكن على حذف والتقدير وتنفذ الوصية ولو كان الكتاب الذي فيه الوصية عنده أي فالوصوف بالكيثونة عنده نفس الكتاب الذي فيه الوصية لاحقية الوصية كما هو ظاهر المصنف أو تقول في العبارة استخدام والتقدير أو كانت أي الوصية لا بالاعنى المتقدم بل بمعنى الكتاب (قوله وما بقي فللمساكين) المراد جهة غير معينة وكذلك كان وما بقي فللمساكين والفقراء والارامل قسم نصفين نصفه لفلان ونصفه للباقيين (قوله وكتبنا عند فلان الخ) في الكلام حذف أداة الشرط وفعل الشرط وحذف فعل







من ذلك (قوله وأما مقدم القاضى فلا) (تنبية) إذا قدمه القاضى ثم ظهر وصى من قبل الأب فله رد أفعاله ذكرا لبرزلى (قوله لا نأقول الخ) حاصل الجواب أنه لا ملازمة بين التصرف والإيصاء بل يجوز لمن ليس له التصرف الإيصاء ولو كان ممنوعا من التصرف في بعض الأحيان كالام وقد يكون الشخص ممنوعا من التصرف والإيصاء كالأب السفهية (قوله لمكاف) متعلق بيوصى على تضمينه معنى أسند لان يوصى متعدي بنفسه (قوله والرضا (١٩٣) فيما يصير إليه) أى أن يفعل فعلا مرضيا فيما وجه إليه فراجع الى ما قبله من

قوله الامانة (تنبية) قال المصنف في التوضيح وهذا خاص بالوصى على أموال اليتامى أو على اقتضاء دين أو قضاء خفية أن يدعى غير العدل الضياع وأما فيما يختص بالميت كالوصية بالثلث أو بالعقن فيجوز الى غير العدل اهـ ولا يمكن لا بد من اسلامه لقول المصنف فيما مر ومنع ذمى في بيع أو شراء أو تقاض (أقول) وسكت الشارح عن تفسير قول المصنف كاف ومعتاده قادر على القيام بالوصى عليه وكأنه تركه لظهوره (قوله فلا يقال ان العدل يغنى عن الاسلام) فيه أن يقال ان قوله مسلم وقع أولا في موضعه فلا يكون ما بعده مغنيا عنه والجواب أن المصنف لما التزم الاختصار كان ذلك مظنة الاعتراض عليه بأنك يا مصنف لم تختصمراذ يمكنك أن تستغنى عن قولك لمسلم بقولك عدل (قوله ويدخل في عبدا مدبره) أى مدبر الموصى (قوله وان أراد الا كابر) جمع أكبر قياسا وجمع كبير على غير قياس فلو عبر بالكبار لكان أدق لمسلم (قوله اشترى للاصاغر) أى بالقيمة فلو بيع لغير الاصاغر فهل يرد قاله المصنف (قوله الآن يضر ذلك) (قوله الا كابر) أى بأن يضر ببيع حصة الا كابر مفردة (قوله فبقضى

شروع في الكلام على الوصية على الاولاد واقامة من يتطرق في حالهم فذكر ان ذلك مختص بالا بآلاف غيرهم من الاقارب من الاجداد والاخوة فقوله وانما يوصى على المحجور عليه وهو الصغير والسفيه أب لكن بشرط أن يكون هذا الأب رشيدا أما الأب المحجور عليه فإنه لا يوصى على ولده اذ لا تطرله عليه وكذا لو بلغ الصبي رشيدا ثم حصل له السفه فليس للأب الإيصاء عليه وانما الناظر له هو الحاكم وكذلك يوصى على المحجور عليه وصى الأب ووصى وصيه وأما مقدم القاضى فلا وسكت المؤلف عن الصيغة اتكالا على قوله فيما سبق بلفظ أو إشارة مفهومة وقوله وعلى كذا يخص به (ص) كأم ان قل ولاولى وورث عنها (ش) التشبيه في أن الام يجوز لها أن توصى على الصغير بشروط ثلاثة الاول أن يكون المال الموصى فيه قايما لا كسنتين دينارا الثانى أن لا يكون للصغير ولوى ولا وصى الثالث أن يكون المال موروثا عن الام لا يقال الام ليس لها التصرف في مال الولد ولو كان المال منها فلم كان الإيصاء لها بالتصرف مع أن المتصرف قائم مقامها لا نأقول الفرق ان الشرع لما حفظ عنه شروط في الوصى جعل لها الإيصاء المستوفى للشروط المحفوظة عن الشرع فليس فيه تضييع للمال لانه لم يسند الا الى محفوظ بخلاف تصرفها هي بنفسها لعدم معرفة تصرفها خصوصا الاثنى (ص) لمكاف مسلم عدل كاف (ش) هذا شروع منه في الكلام على شروط الوصى الذى تسند اليه الوصية منها أن يكون مكافا فلا تسند الوصية لصبي ولا لجنون ومنها أن يكون مسلما فلا تسند لكافر ومنها أن يكون عدلا والمراد بالعدالة الامانة والرضا فيما يصير اليه فلا يقال ان العدل يغنى عن الاسلام لان هذا لو اردنا بالعدل عدل الشهادة (ص) وان أعنى وامرأة وعبيدا وتصرف بأذن سيده (ش) هذا ما بالغه في المكاف المسند اليه الوصية أى ولو كان أعنى أو امرأة بشرط أن تكون سالحة لذلك وسواء كانت المرأة أجنبية أو زوجة للموصى أو مستولدة أو مدبرة وكذلك يصح اسناد الوصية الى العبد بشرط أن يرضى سيده وليس للسيد رجوع بعد ذلك ويدخل في عبيد ام دبره ومكاتبه والمبعض والمعتق لاجل قوله وعبيدا واولى الامة لان من شأنها أن تحسن القيام بأولاد سيدها وانما نص على العبد لانه المتوهم فقوله باذن ليس متعلقا بتصرف بل هو متعلق بقبل المقدر قبل تصرف فكان ينبغي أن يقول وقبل باذن سيده ثم تصرف أو متعلق بتصرف ويحمل على ما اذا وقعت من غير اذن في القبول (ص) وان أراد الا كابر يبيع موصى اشترى للاصاغر (ش) يعنى ان من مات وترك أولادا صغارا وكبارا وترك رقية اجعله في حال حياته وصيا على الاصاغر وأراد الا كابر يبيع حصتهم من الرقيق فانه يشترى للاصاغر ان كان لهم مال يحمله فان لم يحمله ذلك حصتهم وأضر بهم باع الا كابر حصتهم منه فقط الا أن يضر ذلك بالا كابر وبأبوابه يقضى على الاصاغر بالبيع معهم (ص) وطر والفسق يعزله (ش) يعنى أن الفسق اذا طرأ على الوصى فانه يعزل عن الإيصاء

على التام على الاصاغر بالبيع معهم) وهل يعزل حينئذ عن الوصاية أو الا أن يشترط على المشتري (٦٦٩) كذا في شرح عب الا أن بعضهم ذكر أنه يباع ويقام غيره فقد جزم بالعزل فائلا فان عتق لم يعد للوصايا عليهم الا أن يراه القاضى فيجعله مقبدا (قوله فانه يعزل الخ) ظاهر العماره أنه يعزل مجرد طر والفسق فلا يتوقف على عزل من القاضى والمراد بطر والفسق عدم العدالة فيما ولى فيه ولكنه الذى فاه غيره أن المعنى أنه يكون موجبا للعزله فلا يعزل بمجرد حصوله فان تصرف بعد طره وقبل عزله بالفعل مضى على ما يفيد به ارام لا على مفاد المصنف ابن رشد يعزل الوصى اذا عاد المحجور اذ لا يؤمن عدوه على عيونه في شيء



صالح عليه) أي بالوضع منه أو بأخذ

(٣٥ - خرشي فامن) وليكن المال عند أعدلهما فان استويا في العدة جعله الامام عندا لان كلاهما عدل (قوله لانه مقيد بما علمت) أي لانه مقيد بما اذا كان لا جنبي من غير اذن شريكه) قال وقول الشارح اذا مات أحدهما يريد عن غير وصية يناقضه قول المصنف ولا لأحدهما إبقاء اقتسامهما للصبيان جائز كما هو ظاهر العتبية (قوله وفي ختته) معطوف على مقدار أي والنفقة ولو قال كختته وعمره لسلم من هذا (قوله كخوف تلقه) أي أوضياعه ومن هو عليه مأمون فالاقرار بأن يكون المدين منكرا فيه أو خريلا مستدعي اقراره أو يرجو تأخير قبض جميعه (قوله وان شئ من العروض بدله

صالح عليه) أي بالوضع منه أو بأخذ



(قوله فلا ينافي أن اقتضاء الدين واجب) أي أو أن اللام بمعنى على (قوله وعلى الوصي أن يتفق) أي فاللام بالنسبة له للاختصاص فلا ينافي أن الاتفاق واجب (قوله بحسب المال) أي فلا يضيق على صاحب المال الكثير دون نفقة مثله ولا يسرف ولا يوسع على قليله (قوله كشهر) أي ونحوه من الأيام القليلة مما يعلم أنه إذا أتلفه قبل الاجل لا يضر بحاله ولا يجوز أكثر من ذلك (قوله فإنه يدفع له نفقة يوم بيوم) الأول أن يقول كغيره ودفع نفقة له قلت كنفقة شهر ونحوه مما يعلم أنه إذا أتلفه قبل الاجل لا يضر بحاله فإن علم منه أنلاف ذلك فنصف شهر فإن خاف جمعة أو يوم بيوم (قوله فتقوله له متعلق بنفقة لا يدفع) أي فيكون ما شاع على قول من يقول لا يدفع له نفقة أم ولده ورقية كما أقامه ابن الهندي من المدونة لأن الراجح لا يدفع لثلاثيكون ما شاع على قول ابن القصار أنه يدفع له ذلك (قوله أن يخرج زكاة مال محجوره الخ) فإن كان (١٩٤) مذهب الولي لا يرى الانحراج ومذهب الصبي يراه فالعبرة بمذهب الولي

وأن يصلح عليه لحوق جحود أو تفليس واللام للاختصاص لا للتخيير فلا ينافي أن اقتضاء الدين واجب عليه وعلى الوصي أن يتفق على الطفل أو السفيفه بالمعروف بحسب المال وللوصي أن يتفق على المحجور عليه في ختنه وفي عرسه بالمعروف ولا حرج على من دخل فأكل وللوصي أن يوسع على محجوره في عيسته من أفحية وغيرها قال اللخمي ولا يدعو الأعاين قال ابن القاسم ما أنفق على الأعاين لا يلزم اليتيم وللوصي أن يدفع لمحجوره النفقة القليلة كشهر فإن خاف أن يتلف ذلك فإنه يدفع له نفقة يوم بيوم ولا يقبض المحجور عليه نفقة أم ولده ورقية على الراجح فتقوله له متعلق بنفقة لا يدفع وللوصي أن يخرج زكاة الفطر عن محجوره وعن عيسته من مال المحجور وللوصي أن يخرج زكاة مال محجوره بعد أن يرفع السلطان الذي يرى وجوب الزكاة في أموال اليتيم أن كان هناك حنفي أو يخشى توليته في المستقبل لثلاثيغرم فإن أبا حنيفة لا يرى وجوب الزكاة في مال الصغير أما البلاد التي لا حنفي فيها فإنه يخرج زكاة محجوره من غير رفع إلى من يرى الوجوب إلا من من رفعه إلى من لا يرى الوجوب فيضمنه وكذلك إذا وجد الوصي خرا في التركة فلا يبريقها إلا بعد رفعه للحاكم لأنه قد يرى تخليها فيضمنه إذا أراقها بغيره وللوصي أن يدفع مال محجوره لمن يعمل فيه قراضا يجز منه ربحه وبضاعة لأنه مأذون له في تنمية مال محجوره ولا يجب عليه ذلك قال فيهما وللوصي أن يعطي ماله مضاربة ولا يعجبنى أن يعمل هو به لنفقه اه أبو الحسن لثلاثيحبى من نفسه اه والنهي في كلامهما على الكراهة وبه صرح ابن رشد وليس للوصي أن يشتري شيئا من تركه الميت لأنه يتم على المجابة فإن ارتكب الوصي المحذور واشترى فإنه يتعقب بالنظر بمعنى أنه يرفع ذلك إلى السوق فإن لم يزد أحد عليه أخذه الوصي بذلك الثمن وأما إن زاد أحد عليه فهل يأخذه بما وقف عليه أو حتى يزد كغيره وهو الظاهر إلا أن يكون الشيء الذي يرد الوصي أن يشتريه لنفسه من تركه الميت حارين ونحوهما قل غنهما كثلاثة دنائير فيجوز له ذلك بشرط أن تنتمى إلى الرغبات في ذلك الشيء فلا مفهوم لقوله الحضر والسفر لأنه انما وقع ذلك في السؤال فهو فرض مسئلة (ص) وله عزل نفسه في حياة الموصى ولو قبل لا بعدهما وإن أبي القبول بعد الموت فلا قبول له بعد (ش) يعني أن الوصى له أن يعزل نفسه عن الوصية في حياة الموصى وهو المشهور وما علمت أن عقد الوصية غير لازم من الطرفين وللموصى أن يعزل الوصى ولو بالأجرة توجبه ذلك ثم إن اطلاق العزل على ما قبل

وحاصله أن الولي المالكي يرفع للحاكم المالكي ليحكم بأخراجهما من مال صبي في عين وفي معلوفة وعاملة وفي حرث وأرض خراجية وأما في سائمة وحرث مزروع وأرض لاخراج لها فله أخراجهما من غير رفع للحاكم (قوله إلا بعد رفعه للحاكم الخ) معنى كلامه أنه يرفع الأمر للحاكم فإن كان مالكا أمره بطرحها وإن كان يرى تخليها أمره بتخليها لكن هذا عند جهل مذهب الحاكم وأما لو علم مذهب الحاكم فإن كان مالكا ولا يخشى توليته من يرى التخلي فإنه يبريقها من غير رفع وأما إن كان يخشى توليته أو كان متوليا بالفعل وهناك حاكم مالكي فيرفع الأمر للمالكي فيما أمره به بالطرح فلا يضمن إذا رفع الأمر للمالكي الذي يأمر بالتخلي (قوله ولا يجب عليه ذلك) أي بل يستحب فقوله عائشة التجروا في أموال اليتيم الخ لا أنا كلها الزكاة حمله ابن رشد على التنب (قوله ولا يعجبنى أن يعمل هو بنفسه) فإن عمل كان الربح له لأن الحسارة عليه والمودع

مثله لأنهم اقتضا المال لأعلى وجه التنمية وقاعدة مذهب مالك أن من قبض المال لأعلى وجه التنمية يجوز له تحريكه وإذا حركه يكون الربح له والخسارة عليه ومن قبضة على وجه التنمية إذا خالف في بعض الأحيان فإن الخسر عليه وحده بخلاف الربح فيبينهما كما تقدم في آخر القراض (قوله وليس للوصي أن يشتري شيئا من التركة) أي بكرة كراهة تنزيهه فقوله شارحنا فإن ارتكب المحذور فيبدان ذلك حرام وليس كذلك وكأنه عني كراهة شديدة وقوله واشترى فإنه يتعقب يفيد أن التعقب انما هو في الشراء فقط وجعل عب التعقب في الشراء وفي عمله به بضاعة أو قراضا وظاهر المدونة يشهد لشارحنا وقوله بالنظر أي نظر الحاكم ومن هنا يستفاد أن التعقب يكون في غير المحرم وهل النظر يوم العقد أو يوم القيام قولان ورجح ابن رشد أنه يوم القيام لأنه أحوط لليتيم (قوله ولو قبل) أي خلافا لعبد الوهاب وبعض المغاربة أنه إذا قبل لم يجز له عزل نفسه ولو في حياة الموصى لأنه كهيئة بعض منافع

القبول

مثله لأنهم اقتضا المال لأعلى وجه التنمية وقاعدة مذهب مالك أن من قبض المال لأعلى وجه



(قوله حيث أشبهه وكان في حضائه الخ) الحاصل انه لا بد من شروط ثلاثة أفادها شارحنا وهي ان يكون في حضائه وان يشبهه وان يحلف وفرض المصنف الكلام فيما اذا تنازع في قدر النفقة (أقول) ومثل ذلك ما اذا تنازع في أصل الانفاق أو فيه ما معالاته أمين مع وجود الشروط الثلاثة المذكورة فلا يقبل قوله عند انتفاء شرط منها واختلف اذا اراد ان يحسب أقل ما يمكن ويستقط الرائد حتى لا يحلف فقال أبو عمر ان لا عين عليه وقال عياض يلزمه اليمين ان قد يمكن أقل منه (قوله لثلاث تغرموا على المشهور الخ) الحاصل ان المسئلة ذات قولين القول الاول وهو المشهور ان القول قول الصبي في عدم القبض بعد البلوغ والرشد ومقابلته القول قول الوصي بيمين ومنشأ الخلاف اختلافهم في قوله تعالى فاذا دفعتم اليهم أموالهم فاشهدوا عليهم هل لثلاث تغرموا وهو القول المشهور وقول مالك وابن القاسم أو لثلاث تحلفوا وهو قول ابن الماجشون وابن عبد الحكم (قوله ولو كانت (١٩٥) المنازعة بعد طول) قال ابن عرفة وهو المعروف من المذهب ومذهب المدونة ومال اليه

عج وفي الموازية ومال اليه ابن رشد ان طال الزمن كعشرين سنة يقيمون معه ولا يطلبون فالقول قوله بيمينه لان العرف قبض أموالهم اذا رشدوا وجعل ابن زرب الطول ثمانية أعوام اه وقال المصنف في التوضيح وينبغي أن يتطرق الى قرائن الاحوال وذلك يختلف اه وقال عب والقياس ان يجري هنا ما تقدم في الحياة من قول المصنف ثم ادعى حاضر ساكت الخ فظهـر ان المقالات خمسة وان عج مال الى الاول وعندى ان ما قاله المصنف هو الذي ينبغي المصير اليه

#### باب الفرائض

(قوله وهو علم الخ) المناسب ان يقول وهي علم الموارث والجواب ان المراد بالفرائض الفن المعهود فذكر بهذا الاعتبار وأراد بالعلم القواعد لا الملكية ولا الادراك لان الذي يتصف بكونه مذكورا انما هو القواعد لا الملكية ولا الادراك الا ان يقدر مضاف أي ان المراد

بالفرائض المذكورة متعلق علم الموارث أي متعلق الملكية أو الادراك وقوله وبيان أي وتبيين من يرث وفي العبارة حذف أي وذو تبين وانما قدرنا ذلك لان الفرائض المذكورة ليست هي التبيين بل سبب في التبيين ويكون العطف تفسيرا وهذا كله على قراءة بيان بالرفع معطوف على علم الموارث ويصح عطفه على الموارث أي وعلم بيان أي تبيين أي العلم المحصل لتبيين من يرث الخ ويصح أن يراد بالبيان التصديق أو التصور أي علم أو تصديق أو تصور الخ أي المفيد لذلك (قوله ببيان الحقوق) أي تبين الحقوق (قوله بالاستقراء وبغيره) أراد بالغير العقل وسيأتي رده لان العقل يجوز أكثر من ذلك والاولى حذف الباء ويجاب بان الباء للتصوير (قوله ما يوصل) أي شيء يوصل الخ أي وهو القواعد الذاتية وقوله لمعرفة أي لتصور أو تصديق وذلك لان المعرفة تارة تفسر بالتصديق وتارة تفسر بالتصور ويصح كل منهما في المقام بناء على (قوله وموضوعه التركات) موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كما هو معلوم مقرر (قوله لانها التي يبحث فيها عن عوارضه الذاتية) هكذا في نسخة شارحنا ونقول المناسب أن يقول لانه الذي يبحث فيه عن

القبول فيه مسامحة فاما ان يقال الواو في ولو قبل للحال أو يقال المراد بالعزل الرأى وله رد ذلك ان لم يقبل بل ولو قبل وليس للوصي ان يعزل نفسه عن الوصية بعدم موت الموصي والقبول وسواء كان القبول قبل الموت أو بعده الا أن يطرح أعجز وان أبي الوصي من قبول الوصية بعد موت الموصي فليس له ان يقبل لانه بعد ابايته صار كالاجنبي فاذا اراد الرجوع بعد ذلك فحكمه حكم مقدم القاضي لاحكم الوصي من قبل الميت لانه لا يعود الا بأمر القاضي (ص) والقول له في قدر النفقة (ش) يعني ان الوصي اذا تنازع مع محجوره في قدر النفقة فان القول قول الوصي لانه أمين ولا بد من يمينه حيث أشبهه وكان في حضائه ومثله ما اذا كان في كفاالة أمه وهي فقيرة وكان أثر النعمة ظاهرا على الولد ويحتمل أن الضمير في الوصي الشامل لوصي الوصي وهو المتبادر من كلامه ومثله مقدم القاضي والحاضن والكافل (ص) لافي تاريخ الموت ولا في دفع ماله بعد بلوغه (ش) يعني ان الوصي اذا تنازع مع الصبي في تاريخ الموت فقال الوصي مات منذ سنتين مثلا والنفقة واصله وقال الصبي بل مات من نصف سنة مثلا فان القول في ذلك قول الصبي ولا يقبل قول الوصي الا بيمينه وانما لم يقبل قوله في تاريخ الموت وان كان يرجع الى قلة النفقة وكثرتها لان الامانة لم تتناول الزمان المتنازع فيه وكذلك لا يقبل قول الوصي اذا تنازع مع الصبي بعد بلوغه ورشده فقال الصبي ادفع الى مالي الذي عندك وقال الوصي قد دفعته اليك بعد بلوغك ورشدك الا بيمينه لقوله تعالى فاذا دفعتم اليهم أموالهم فاشهدوا عليهم أي لثلاث تغرموا على المشهور أو لثلاث تحلفوا وظاهره ولو كانت المنازعة بعد طول فقوله بعد بلوغه متعلق بدفع وأما قبل البلوغ فلا يصدق ولو وافقه

#### باب ذكر فيه الفرائض

وهو علم الموارث وبيان من يرث ومن لا يرث ومقدار مال كل وارث وبدأ أولا ببيان الحقوق المتعلقة بالتركة ونهايتها خمسة كذكر المؤلف وطريق حصرها بالاستقراء وبغيره كما يأتي وبعبارة وعلم الفرائض له حدود وموضوع وغاية فقدم ما يوصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق من التركة وموضوعه التركات لانها التي يبحث فيها عن عوارضه الذاتية



عوارضها الذاتية أي فالعلم المذكور يبحث فيه عن عوارض التركة الذاتية وأفاد بالوصف بالذاتية لأن الأصل في الوصف التخصيص أن العارض إما ذاتي وإما غريب ولكن المبحوث في هذا العلم انما هو عن عوارض التركة الذاتية لا الغريبة مثلا كون ربها الزوج هذا عارض ذاتي اها لم يلحق التركة بوصف كونها تركة بواسطة شيء بخلاف ما يعرض لها من حرق مثلا فهذا عارض غريب لحقها بواسطة النار فلا يبحث فيه عن ذلك وتنصيص ذلك في المنطق معلوم (قوله لحق الميراث) الامم يعنى من وقوله في مؤن بمعنى من وقوله وحق الوارث معطوف على حق الميراث وقوله وغير ذلك أي كالذي أشار له المصنف بقوله كالرهن وعبد جنى (قوله حصول ملكة الخ) قد يقال هذه غاية عامة في جميع العلوم لا خصوص الفرائض الا ان يقال أل في الجواب للعهد أي الجواب المتعلق بعلم المواريث (قوله والصواب) عطف تفسير أي ان المراد بالصحة في المقام الصواب ضد الخطا والحاصل ان الصحة مقابلها الفساد والفساد في المقام الخطا لا الفساد المتعلق بالعبادات أو العقود (قوله من كان له) أي من كان الحق له وقوله بقراءة متعلق بمسحق أو ثبتت (قوله أو ما في معناها) أي معنى القرابة فان قلت أي داع لقوله أو ما في معناها وهلا قال بقراءة أو نكاح أو ولاء قلت الإشارة إلى أن أصل إيجاب الإرث القرابة ولما كان النكاح والولاء فيه ما اتصال كاتصال (١٩٦) القرابة جعلها ما للشارع سببين في الإرث (قوله كالنكاح والولاء) الكاف

استقصائية (قوله كالخيار) فاذا اشتري زيد سلعة بالخيار ومات فينتقل الخيار لابنه بالارث وقوله والشفعة فاذا كانت دار بين عمرو وزيد شركة وباع زيد حصته وثبتت الشفعة لعمرو ومات عمرو فيثبت الحق فيها لوارثه (قوله والقصاص) فاذا قتل زيد عمرو او كان بكر أخا لعمرو ومات بكر فيرث ابنه ذلك (قوله الولاء والولاية) أي ولاية النكاح أي لانهم لا يقبلان التجزى فيه أن يقال لا مانع من ذلك اذ يقال لزيد نصف الولاء على عمرو ولمشاركة أخى زيد له في ذلك كله وقوله اذ ينتقلان لا معنى لذلك التعليل فالمناسب حذفه وفيه ان الولاء بمعنى اللحمة لا ينتقل انما الذي ينتقل من واحد لواحد انما هو المال وقوله لعدم قبولهما

لحق الميراث المتعلق بالتركة من مؤن تجهيزه وقضاء ديونه وحق الوارث والموصى له وغير ذلك وغايته حصول ملكة للانسان توجب سرعة الجواب على وجه الصحة والصواب والتركة حق يقبل التجزى يثبت لمسحق بعدم موت من كان له بقراءة أو ما في معناها كالنكاح والولاء فقوله حق يتناول المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص وخرج يقابل التجزى الولاء والولاية اذ ينتقلان إلى الأبعد بعدم موت الأقرب لعدم قبولهما التجزى ولا يرد القصاص والشفعة والخيار لانه ليس المراد بقبول التجزى قبول الأقرار بل ما يمكن ان يقال فيه لهذا نصه وله اذ ثلثه ونحو ذلك وهذه الثلاثة كذلك وخرج بقوله لعدم موت من كان له الحقوق الثابتة بالنسبة بالنسبة بالانتماء والالتزام وغيرهما وبقوله بقراءة الوصية على القول بانها تملك بالموت وقال ابن عرفة علم الفرائض لقبا للفقهاء المتعلق بالارث وعلم ما يوصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق من التركة وموضوعه التركات لا العدد خلافا للصوري وأدخل بقوله وعلم ما يوصل الخ كيفية القسمة والعمل في مسائل المناقصات وغيرها لان ذلك كله من علم الفرائض قوله لا العدد لانه انما هو آلة لاستخراج الفرض من التركة فلذلك لم يجعل العدد موضوعا ولما رأى بعضهم ان ذلك القدر لا يتوصل اليه من التركة الا باتقان العمل بالعدد صير العدد كآلة هو الموضوع والصواب الاول لان الفرض المقدرا انما يخرج من التركة وهو مال فالتركة أنسب لكونها موضوعا والعدد انما هو آلة ثم ان المؤلف ذكر خمسة أمور حق تعلق بعين التركة وحق تعلق بالميراث وحق تعلق بالذمة وحق تعلق بالغير وحق تعلق بالوارث والحصر في هذه وترتيبها المستقر أي فان الفقهاء تتبعوا مسائل الفقه فلم يجدوها تزد على هذه المراتب الخمسة وبعضهم جعله عقليا وفيه نظر لان العقل

التجزى علة لقوله ينتقلان ولا معنى لذلك التعليل (قوله ولا يرد القصاص الخ) حاصل السؤال يجوز ان هذه الاشياء الثلاثة يقع فيها الارث وكلام ابن عرفة يمنع ذلك لانه قال حق يقبل التجزى وهذه لا تقبل التجزى وحاصل الجواب ان ذلك انما يكون اذا أريد بالتجزى الاقرار أي التمييز بحيث يقال لهذا هذا الجزء ولهذا هذا الجزء وليس المراد بذلك بل المراد ان يقال لهذا النصف ولهذا النصف وقوله وهذه الثلاثة كذلك أي يقال لزيد نصف القصاص وعمرو والنصف الآخر (قوله على القول بانها تملك بالموت) ومقابلها القول بانها تملك بالشفعة (قوله لقبا الخ) احتراز بقوله لقبا من علم الفرائض مضافا بآقيا على اضافته فانه أعم فهو مثل أصول الفقه لقبا وضافة وهكذا فعل في بيوع الأجال اضافة ولقبا فهو اضافة يشمل كل بيع لاجل ولقبا فهو تصور على بيوع الأجال المتحيز فيها على دفع قليل في كثير الميوسبأها (قوله خلافا للصوري) هو الشيخ أبو محمد عبد الله بن أبي بكر بن يحيى الصوري شارح الحوفي المالكي (قوله وأدخل بقوله الخ) أشار إلى أن قول ابن عرفة وعلم ما يوصل معناه وعلم شيء يوصل وذلك الشيء الموصل هو ما أشار له المصنف بقوله فيما سيأتي وان مات بعض قبل القسمة الخ (قوله فالتركة أنسب) المناسب لقوله والصواب ان يقول والمتعين (قوله استقرائي) أي حاصل بالاستقراء ظاهر العبارة ان كلاما من الحصر والترتيب حاصل بالاستقراء وليس كذلك بل الذي يتصف بكونه



حاصلا بالاستقراء انما هو الحصر فقط (قوله يخرج الخ) بفتح المشناة التحتية وضم الراء المهملة من الخروج وبضم المشناة التحتية وفتح الراء المهملة من الاخراج (قوله من تركه الميت) اسم لما تركه الميت كالطلبية بمعنى المطلوب (قوله كالمرهون وعبد جنى الخ) هما في مرتبة واحدة وفي العبارة قلب والاصل عين تعلق بها حق كالمرهون وعبد جنى وقوله وعبد جنى أى اذا لم يسلمه السيد ولم يفده في حياته (قوله كالشيء المرهون) أى فالشيء المرهون من جملة التركة فيبدأ به بمعنى يسلم للزمن ولو كان الثمر مرهونا وجبت الزكاة في عينه والدين يستغرق جميع التركة فان رب الدين يقدم بدنه على الزكاة (قوله والى كالة الحالة عليه قبل موته) أى اذا كانت حرثا أو غرا أو ماشية وحاصل ما في المقام ان زكاة العام الحاضر اذا كانت حرثا أو غرا فن رأس المال مبدأ على الكفن أوصى بها أم لا وأما لو كانت ماشية فان احتوت على السن الواجب فانها تخرج من رأس المال مقدمة على الكفن أوصى بها أم لا حيث لم يكن ساع فان لم يكن فيها سن واجب والموضوع انه ليس هناك ساع فانها تخرج من رأس المال بعد قضاء الديون وهدي التمتع وأما لو كان هناك ساع ولم يقدم وحصل الموت قبل حجي الساعى فان الوارث يستقبل وأما ان كانت عين فان علم حلها من غيره وأوصى بها تكون من رأس المال بعد الدين وبعد هدي التمتع وقولنا زكاة العام الحاضر احتراز عن التي فرط فيها التي يشير اليها فيما بعد فانه اذا أشهد في صحته انما عليه فانها تخرج من رأس المال بعد قضاء الديون وبعد هدي التمتع ولا فرق بين العين وغيرها (١٩٧) من حرث وماشية وأما لو أوصى بها فانها تخرج

من الثلث والقاعدة ان ما يخرج من رأس المال مقدم على ما يخرج من الثلث (قوله وكذلك أم ولده) هذا مع قوله والزكاة مما دخل تحت الكاف في قوله كالمرهون وعبد جنى ودخل بها أيضا أم الولد والمعنى لاجل والهدى بعد التقليد فيما يقد وسوق الغنم للذبح وسكنى الزوجة في عدتها والضحية بعد الذبح لا النذر هذا هو المتعين ان المنذورة وان كانت تحب بالنذر ليس حكمها كالضحية بعد الذبح وانما تحب وجوب المنذورات ولذا يقدم عليها الديون وتباع فيها كما نص عليه ابن الحاجب وغيره كما أفاده بعض المحققين (قوله وساعة المفلس) صورتهما اشتري زيد من

بحرنا كثر من ذلك الآن يكون مراده انه حصر لما وجد في الخارج أى بعد ان وجدت في الخارج حصرها العتق فيها وبعبارة وطريق حصر هذه الامور ان تقول الحق المتعلق بالتركة اما ثابت قبل الموت أو بالموت والثابت قبل الموت إما أن يتعلق بالعين أو بالاول هو الحقوق العينية واليه أشار بقوله (يخرج من تركه الميت حق تعلق بعين كالمرهون وعبد جنى) والثاني الدين المطلق واليه أشار بقوله (ثم تقضى ديونه) والثالث بالموت اما للميت وهو مؤن تجهيزه واليه أشار بقوله (ثم مؤن تجهيزه بالمعروف) أو غيره وهو الوصية واليه أشار بقوله (ثم وصاياه) أو لا وهو الميراث واليه أشار بقوله (ثم الباقي لوارثه) والمعنى ان اول ما يبدأ به من التركة الشيء الذى تعين قضاؤه كالشيء المرهون والزكاة الحالة عليه قبل موته وكذلك أم ولده وساعة المفلس وكذلك العبد الذى حصلت منه جناية وليس مرهونا لكن هو في مرتبة الشيء المرهون من عرض وعقار وغيرهما وأما اذا حصلت من المرهون جناية فيتمتع به حقان حق المرتن وحق المجنى عليه وأشار المؤلف في باب الرهن الى بيان ذلك بقوله وان ثبتت أى جناية العبد الرهن فان أسلمه مرتنه فلم يجنى عليه بماله وان فداه بغير ادنه ففسد ادؤه في رقبته فقط ان لم يرهن بماله وبادنه فليس رهنه به اه ثم بعد اخراج ما يخرج من تركته مؤن تجهيزه كغسله وتكفينه وجملة واقباره ونحو ذلك مما يناسبه بحسبه فقرا وغنى ثم بعد اخراج ما يخرج من الديون كانت بضامن أم لا لانها تحل بموت المضمون لكن ديون الأدميين مقدمة على هدى التمتع اذا مات المتمتع بعد ان رعى العقبة ثم حقوق الله من الزكوات التي فرط فيها والكفارات

عمر وساعة فطلب عمر ومن زيد عن ساعة فوجد مفلسا وحكم له بأخذها ثم مات زيد قبل أن يأخذها صاحبها فان عمر يأخذها ويقدم بها على مؤن التجهيز لانه حق تعلق بالعين ويمكن ان تصور بأن يجعل التفليس صفة لصاحبها وهو البائع ويكون معناها انه تصرف فيها بعد فلسه ثم قام عليه الغرماء فوجدوا المشتري قد مات فانهم يأخذونها من رأس المال وصورها في تحقيق المباني بما اذا خاسمت رجلا مفلسا في عين ساعة ثم يموت المفلس والساعة عنده فان ربهما أحق بهما ان ثبتت له بالبيعة وما تقدم في كلام المصنف حيث قال ولا غريم أخذ عين شيه في الفلاس لا الموت في الساعة الثابتة للبائع عند المشتري وفلس بعد الشراء أفاد ذلك شيخنا عبد الله عن بعض شيوخه (قوله كغسله وتكفينه الخ) أى أجرة غسله وتكفينه الخ وانما قدمت مؤن التجهيز على الديون المرسله لانه ضار شيها بالمفلس والمفلس يتولى له قوته وكسوته وهذا يشبهه وأيضا الدين قضاؤه واجب على السلاطين كذا أفاده شيخنا عبد الله عن بعض شيوخه (قوله اذا مات المتمتع بعد ان رعى العقبة) أى سواء أوصى بها أم لا وأما اذا مات قبل ان رعى العقبة فلا شيء عليه وقوله ثم حقوق الله الخ أى بعد هدى التمتع (قوله التي فرط فيها) أى في الاعوام الماضية لانها حالة زمن الموت وقوله اذا أشهد الخ راجع للزكوات والكفارات وقوله فرضا أى كالزوج وقوله أو تعصيا كالابن وقوله أوهما أى كالأب مع البنت السدس فرضا والسدسين تعصيا لانه يأخذ نصف التركة \* واعلم انه لم يبين كلام المصنف على وجهه في شارحنا ونذكره كمال ليتضح الحال ونصه يخرج من تركه الميت حق

٢١٦٨  
٢١٦٩



تعلق بعين كالمهون وعبدت حتى ثم مؤن تجهيزه بالمعروف ثم تقضى ديونه ثم وصاياهم من ثلث الباقي هكذا الفظه ثم نقول ويقدم منها الا كد  
 فالأ كد وما تساوى معه في مرتبته تخصص معه فيها على ما تقدم في المصنف وانما قدم الدين على الوصية لانه حق واجب على الميت  
 بخلافها فانها حق له وقدمت في قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين لان فيها مشقة على الورثة من حيث أخذها بغير عوض  
 والدين نفوسهم مطمئنة بأدائها ولا تم التمكن معهودة عندهم فقدمت هنا حائلا وجوبها والمسارعة على إخراجها (قوله الا بالرد عند  
 القائل به) كعلى رضي الله عنه فانه يقول يرد على كل واحد بقدر ما يرث سوى الزوج والزوجة فلا يرد عليهما اجماعا والذي يقول بعدمه  
 مالك وزيد وأهل المدينة والشافعي وجهه ورفضه الصحابة وسياق ما في ذلك (قوله لانه أول مقامات الكسور) جمع كسر وهو ما قابل الصحيح  
 لان الشيء إما أن يكون صحيحا أو كسرا أو أول الكسر النصف الى ما لا نهاية له من الاجزاء الا أن عبارته مشككة لان النصف أول الكسور  
 لا مقامه اذ مقامه من اثنين فالمناسب أن يقول لانه أول كسور المقامات والكسور عشرة أسماء بسائط أولها النصف وهو أكبرها ثم  
 الثلث ثم الربع ثم الخمس ثم السادس ثم السبع ثم الثمن ثم التسع ثم العشر ثم الجزء ومقام النصف اثنان ومقام الثلث ثلاثة الى آخر ما هو  
 معروف (قوله من ذى النصف) خبر مقدم (١٩٨) وقوله الزوج مبتدأ مؤخر أى من الوارث صاحب النصف وأتى عن السابقة

ان أصحاب النصف خمسة فليست  
 تبعيضية لذكر الخمسة وكأنه قال  
 الزوج وما عطف عليه هم أصحاب  
 النصف فان قلت قضية ذلك أن  
 تقول من ذوى النصف أى أصحاب  
 النصف قلت بحاجب بأن يفسر ذى  
 بصاحب ويراد الجنس المتحقق في  
 متعدد وان شئت جعلت الزوج الخ  
 خبر مبتدأ محذوف أى والوارث  
 من ذى النصف الزوج الخ ثم ذلك  
 جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا  
 فقال له من الوارث وما كيفية وما  
 مقدار ما يرث فقال الوارث الزوج  
 الى آخر أصحاب الفروض وكيفية  
 ميراثه بالفرض والتعصيب ومقدار  
 ما يرث أن الزوج يرث النصف الى آخر  
 أصحاب الفروض (قوله يعنى ان  
 النساء الخ) المناسب أن يقصر  
 قول المصنف وعصب كالأعلى

إذا شهد في صحته انه فى ذمته فان لم يشهد بذلك ولكنه أوصى بها فانها تخرج من الثلث ثم بعد  
 إخراج ما مر تخرج وصاياهم من ثلث باقى ماله ان وسع جميعها والا قدم الا كد على ما مر ثم ان  
 بقيت بقية من التركة فلوارثه فرضا أو تعصبا أوهما والفرض اصطلاحا النصيب المقدر  
 للوارث شرعا لا يزيد الا بالرد عند القائل به ولا ينقص الا بالعول والفروض ستة النصف والربع  
 والثلث والثلثان والثالث والسادس ولما جرت عادة الفرضيين بالبداءة بالنصف لانه أول  
 مقامات الكسور تبعهم المؤلف فقال (ص) <sup>٢٠</sup> من ذى النصف الزوج وبنت وبنت ابن ان  
 لم تكن بنت وأخت شقيقة أو لاب <sup>٢١</sup> ان لم تكن شقيقة (ش) ذكر أصحاب الفروض يتضمن  
 ضبطها فقررها اختصارا منهم الزوج مع عدم الولد ذكر أو أنثى أو ولد الولد كذلك وان سفل  
 سواء كان الولد منه أو من غيره بشرط أن يكون وارثا لا كعبد لان من لا يرث لا يحجب وارثا  
 الا الاخوة للام فانهم يحجبون الام الى السادس ولا يرثون مع الاب كما يأتى ومنهم بنت الصلب  
 فانها تأخذ النصف اذا انفردت ومنهم بنت الابن تستحق النصف عند عدم البنت اجماعا اذا  
 انفردت ومنهم الأخت الشقيقة تستحق النصف عند عدم البنت اجماعا اذا انفردت ومنهم  
 الأخت للاب تستحق النصف اذا انفردت وأما اذا كان معها شقيقة فلها السادس تكملة  
 الثلثين كما يأتى (ص) وعصب كالأخ يساويها (ش) يعنى ان النساء اللاتي تقدم ذكرهن وهن  
 البنت وبنت الابن والأخت الشقيقة والاب يعصب كل واحدة منهن أخوها الذى فى  
 درجته بأن كانا شقيقين أو لاب <sup>٢٢</sup> الذى ذكرهم منى والأنثى سهمان تعصبا فلهم يساويها كالأخ  
 للاب مع الشقيقة فانه لا يعصب ابل تأخذ فرضها وما فضل فهو له تعصبا (ص) <sup>٢٣</sup> وأجدوا والوليان  
 الآخرين (ش) كذا فى بعض النسخ وهو الصواب أى وعصب الجد والبنت وبنت الابن

ان أصحاب النصف خمسة فليست  
 تبعيضية لذكر الخمسة وكأنه قال  
 الزوج وما عطف عليه هم أصحاب  
 النصف فان قلت قضية ذلك أن  
 تقول من ذوى النصف أى أصحاب  
 النصف قلت بحاجب بأن يفسر ذى  
 بصاحب ويراد الجنس المتحقق في  
 متعدد وان شئت جعلت الزوج الخ  
 خبر مبتدأ محذوف أى والوارث  
 من ذى النصف الزوج الخ ثم ذلك  
 جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا  
 فقال له من الوارث وما كيفية وما  
 مقدار ما يرث فقال الوارث الزوج  
 الى آخر أصحاب الفروض وكيفية  
 ميراثه بالفرض والتعصيب ومقدار  
 ما يرث أن الزوج يرث النصف الى آخر  
 أصحاب الفروض (قوله يعنى ان  
 النساء الخ) المناسب أن يقصر  
 قول المصنف وعصب كالأعلى

الأخت الشقيقة والاب ولا يدخل فى كلامه البنت وبنت الابن لوجوه الاول السلامة من التكرار  
 فى الجملة بين ما هنا وبين قوله فيما يأتى هو الابن ثم ابنه وعصب كل أخته وانما قلنا فى الجملة لورود أن يقال التكرار وانما ينسب للثاني لا الاول  
 الثاني ان بنت الابن يعصبها أخوها وابن عمها وان كان أسفل منها الثالث قوله والجد اذ هو انما يعصب الاحقين الرابع ما تقرران  
 المراد بالأخ والعم ونحوهما ما يذكروا فى الورثة أخو الميت وعمه وهكذا وأخو الميت لا يعصب بنته وبنت ابنه أى لا يصيرهما عصبية  
 بالغير (قوله كذا فى بعض النسخ) أى وفى بعضها والاخيرين الاوليان أى وعصب الاوليان الاخيرين فظاهره ان الجد يعصب  
 البنت وبنت الابن وليس كذلك هذا اذا قرئ والجد بالرفع وأما اذا قرئ بالنصب فبغيره البنت وبنت الابن يعصبان الجد وانه لا يرث  
 معهما الا بالتعصيب مع انه يرث معهما السادس فرضا والباقي تعصبا فهذا وجه كون الصواب النسخة التى حيل عليها ووجه تلك  
 النسخة بأن الواو الداخلة على الاخيرين داخله تقدير على الاوليان عاطفة على الجد ويقرأ الجد بالرفع أى وعصب الجد والاوليان  
 الاخيرين فأفاد ما أفادته الاولى وانما كاذب الاخوات مع البنات عصبات لانه اذا كان فى المسئلة بنتان فصاعدا أو بنتان وأخذت  
 البنات الثلثين فلورثتهما الاخوات وأعلمنا المسئلة تنقص نصيب البنات فاستبعدوا أن يرثهم ولذا لا يأتى أولاد اب الميت الا ولادى

الاخت

الاخت الشقيقة والاب

الاخت

الاخت الشقيقة والاب

الاخت

الاخت الشقيقة والاب

الاخت

الاخت الشقيقة والاب

الاخت

الاخت الشقيقة والاب

الاخت

الاخت الشقيقة والاب

الاخت

الاخت الشقيقة والاب

الاخت

الاخت الشقيقة والاب

الاخت

الاخت الشقيقة والاب



أولاد الميت وأولاد الابن أي ابن الميت ولم يمكن اسقاط أولاد الاب في جعلت عصبات ليدخل النقص عليهن خاصة (قوله ولتعددهن الثلثان) أي للتعديد فأطلق المصدر وأراد اسم الفاعل (قوله وكذلك الاخت للاب) الصواب حذف هذه لأن هذه تؤخذ من قوله وأخت لاب فأكثر فلو جعل كلام المصنف عليها التكرار مع ما سبأني (١٩٩) ولأن الضمير في قوله ويجبها يرجع لبنت الابن كما قاله

هو (قوله وبهذا) أي بقولنا والجنس الثانية أي مع ملاحظة مضاف محذوف أي وان كثرن أي افراد جنس الثانية (قوله الابن الخ) هو أعظم من فرض المسئلة كما هو عادته لأن الموضوع استغراق الثلثين فهو منقطع أفاده البدر القرافي (قوله مطلقا) أي سواء كان أخاها أو ابن عمها ولا يزداد سواء كان لها في الثلثين شيء أم لا (قوله أو أسفل) أي أو كان الذي كراسفل منها وهو معطوف على في درجتها وانظر في يعطف على الجار والمجرور وعكسه (قوله لا يتميز كل منهما عن الآخر) أي فلذلك عصبتها في هذه الحالة مطلقا والخاص لـ ان لابن الابن مع بنت الابن ثلاث حالات أحدها أن يكون أعلى فيجب من تحته الثانية أن يكون مساويا لها فيعصبها مطلقا الثالثة أن يكون أسفل فيعصب من ليس لها شيء من الثلثين ولو تعددت مرتبة من فوقه ويستوى من عصبتها في هذه الحالة مع من في درجته فلو كانت بنتان وبنت ابن وبنت ابن ابن معها أو تحتها ابن ابن ابن ابن فلبنتين الثلثان وما بقى لابن الابن مع التي في درجته والتي فوقه لذكر مثل حظ الانثيين ولو كانت بنت وبنت ابن وبنت ابن ابن ابن معها ابن ابن ابن تحتها فلبنت النصف ولبنت الابن العليا السدس تمام الثلثين وما بقى لابن

الاخت الشقيقة والاخت للاب فالاوليان تنبئة أولى وهما البنت وبنت الابن والاخريان تنبئة أخرى وهما الاخت الشقيقة والاخت للاب فهم مرتبتهما مضمومة والياء فيهما قبل العلامة منقلبة عن ألف النأنث (ص) ولتعددهن الثلثان وللثانية مع الاولى السدس وان كثرن (ش) يعني ان بنت الصلب وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت للاب اذا كان مع كل أخت لها في درجتها واحدة أو أكثر فلها من الثلثان فرضا وأني بنون الجمع ليخرج الزوج وسواء كانت البنات من زوجة أو أم أو من أمه أو أكثر من أمه أو من زوجها أو أمته وأما ميراثهن أكثر من الثلثين كبن وعشر بن بنتا فيلزم عصب لافرض وبنت الابن فأكثر تأخذ السدس مع بنت الصلب وكذلك الاخت للاب فأكثر مع الاخت الشقيقة تكمل الثلثين فقوله وللثانية أي والجنس الثانية وهي بنت الابن والاخت للاب مع الاولى وهي البنت والاخت الشقيقة وبهذا يصح الجمع في كثرن أي وان كثر افراد الجنس (ص) ويجبها ابن فوقها وبنتان فوقها الابن في درجتها مطلقا أو أسفل فعصب (ش) الضمير في يجبها يرجع لبنت الابن والمعنى ان بنت الابن والمراد بها الجنس تحجب بابن فوقها بان ترك ابنه وبنت ابنه مثل لا ونحجب أيضا بنتين فوقها بان ترك بنتين وبنت ابن الا أن يكون مع بنت الابن ابن في درجتها أو أسفل منها فانه يعصبها أو يعصب من سواء كان أخاها أو ابن عمها السكن من في درجتها يعصبها أو يعصب من سواء لم يفضل لها أولهن شيء من الثلثين كبننتين مع بنت ابن وابن ابن أو فضل لها أولهن كبنت وبنت ابن وابن ابن وسواء كان أخاها أو ابن عمها وأما من هو أسفل منها بدرجة فيعصبها أو يعصب من ان لم يكن لها أولهن في الثلثين شيء بان كان هناك ابنتان فأكثر وأما ان فضل لها أولهن من الثلثين شيء كبنت وبنت ابن وابن ابن فانها تأخذ السدس تكمل الثلثين وبأخذ ابن ابن الابن الباقي تعصبا وهذا يرشد اليه لفظ المؤلف انهما اذا كانا في درجة واحدة لا يتميز كل منهما عن الآخر وأما اذا كان أسفل منها فان كان لها في الثلثين شيء فهي غنية ولا تحتاج له الا اذا لم يكن لها في الثلثين شيء (ص) وأخت لاب فأكثر مع الشقيقة فأكثر كذلك (ش) يعني ان حكم الاخت أو الاخوات للاب مع الشقيقة أو مع الشقائق حكم بنت الابن مع بنت الصلب فيما سبق فلتأخذ التي للاب واحدة أو أكثر مع الشقيقة الواحدة السدس ويجب الاخت التي للاب واحدة فأكثر من السدس أخ فوقها أي شقيق أو أختان فوقها كذلك ولما ذكر ان حكم الاخت أو الاخوات للاب مع الشقيقة أو الشقائق مساو لحكم بنات الصلب وكان ابن الاخ هنا مخافا لابن الابن هناك استثنى ذلك فقال (ص) الا أنه انما يعصب الاخ (ش) أي انما يعصب الاخت والاخوات للاب الاخ المساوي في الدرجة لابن الاخ لانه لا يعصب من في درجته فلا ترث ابنة الاخ معه وكذلك لو كانت وحدها واذا لم يعصب ابن الاخ من هو في درجته فلا يعصب من فوقه بل يأخذ ما بقى دون عماته وابن الابن وان أسفل يعصب من في درجته بخلاف ان يعصب من فوقه فالأب في قوة لكن دفعا لما يتوهم من التشبيه من أن الابن الاخ يعصب

الابن مع التي في درجته والتي فوقه عدان ورثت من الثلثين فائدة في كون ابن الابن يسمى ابنا حقيقة أو مجازا قولان كما قاله البدر (قوله لابن الاخ لانه لا يعصب الخ) أي ولا ابن العم وعبارة عج وقوله الا أنه انما يعصب الاخ أي فلا يعصبها ابن عمها بخلاف بنت الابن فانه يعصبها أخوها وابن عمها وانما يعصب الاخ فقط لان باب البنوة أقوى لان الابن لابن الميت ابن للميت بواسطة أبيه فلم تنقطع النسبة وابن الاخ لا يرث باخوته للميت بل يبنوة اخوة الميت فانقطعت النسبة بينه وبين أخوات الاب في الابوة فلا يعصب



(قوله سواء قلنا الخ) أي فقول من قال ان الاستثناء اذا كان متصلا وجب فتحها وان كان منقطعاً وجب كسرها غير صحيح والاستثناء هنا متصل وقد نص عليه الشيخ أحمد وقد اختلف في العامل فيما وقع بعد الاستثناءية والمختار ان العامل فيه حيث كان غير مفرغ هو الاقيل هو العامل في المستثنى منه وأما المفرغ فبالعامل فيما بعد الا هو العامل في المستثنى منه وعلى هذا فوقع أن المفتوحة الهَمْزة بعد الاظهار لانها معمولة لعامل غير قول وسواء كان الاستثناء مفرغاً أم لا متصلاً أو منقطعاً فان قلت يرد على ذلك قوله تعالى إلا لمنهم لياً كاون الطعام في قراءة القراء العشرة بكسر همزة ان قلت أجيب بوجوه أحدها انها كسرت لوجود لام الابتداء في خبرها ذكره أبو البقاء فكسرها حينئذ واجب والا غير عاملة فيها وبأنها معمولة لقول مقدر تقديره الا قبل لهم انهم لياً كاون وبأنها صلة لموصول محذوف فتكون واقعة في صدر الصلة أي إلا من انهم لياً كاون الطعام (قوله والربع الزوج الخ) الربع معطوف على النصف والزوج معطوف على الزوج (٣٠٠) فقيه العطف على معمولي عاملين مختلفين وهما المضاف والابتداء فهو اما

كأن الابن وفتح أن هنا متعين سواء قلنا ان الاستثناء متصل أو منقطع لانه معمول لما قبله وأن المعمول له عامل يجب فتح همزتها (ص) والربع الزوج بفرع وزوجة فأكثر (ش) يعني ان الزوج يستحق الربع مع الولد وولد الولد وان سفل ذكرنا كان أو أنثى كان من الزوج أو من غيره ولو من زنا للحوقة للام فالبايع معي مع وكذلك الزوجة أو الزوجات لهما أولهن الربع مع عدم الولد وولد الولد ويشترط في توارث الزوجين ان يكونا مسلمين حريين غير قاتل أحدهما الا آخر كغيرهما وان يكون نكاحاً صحيحاً أو مختلفاً فيه فان كان فاسداً متفقاً عليه فلا يتوارثان سواء مات أحدهما قبل الدخول أو بعده بخلاف المختلف فيه فقيه الارث مطلقاً كالصحيح على المعتمد (ص) والثمن لهما أولهن بفرع لاحق (ش) يعني ان الزوجة أو الزوجات لهما أولهن الثمن مع الفرع اللاحق بالزوج من ولد أو ولد ابن منها أو من غيرها واحترز باللاحق من ابن الملاعن الذي لا عن فيه لانه فيه فانه لا يحجب من الربع الى الثمن لانه لا يرث وأولى ابن الزنا ولما قابل قوله لهما بلهن علم انه أطلق الجمع على ما زاد على الواحد بناء على ان أقل الجمع اثنان فلا يحتاج الى أن يقول لهما أولهن (ص) والثمن لذي النصف ان تعدد (ش) هذا معنى قوله فيما حروا تعدد هـن الثمنان ولا يقال أعاده لافادة ان الزوج لا يتعد لان العبارة الاولى أيضاً تفيد ثم ان نسخة والثمنين بالجر على حذف المضاف وإبقاء عمله أي وفرض الثمنين كاث لذي النصف ان تعدد لكن لم يستوف الشرط المشار اليه في قول الالفية

وربما جروا الذي أبقوا كما \* قد كان قبل حذف ما تقدما  
لكن بشرط ان يكون ما حذف \* مما لا للماعليه قد عطف

(ص) والثمن لأم وولديها فأكثر (ش) الثلث فرض اثنين من الورثة فرض الام عند عدم من يحجبها وفرض اثنين فصاعداً من الاخوة للام سواء كانوا ذكراً أو إناثاً أو ذكراً أو إناثاً تابع عدم الحاجب (ص) وجبها للسدس ولد وان سفل وأخوان أو أختان مطلقاً (ش) يعني ان الام تحجب من الثلث الى السدس بالولد ذكرنا كان أو أنثى وان سفل وكذلك تحجب الى السدس بالعدم من الاخوة سواء كانوا أشقاء أو ألاب أو لام ذكراً أو إناثاً أو مختلفين وسواء كانوا

على مذهب من أجاز مطلقاً أو على مذهب من أجاز أن يتقدم الجار كقولهم في الدار زيد والجار عزم وهذا قد تقدم الجار \* (تنبيه) \* حصر المصنف فرض الربع في شخصين كغيره من أهل المذهب وقال الشيخ السنوسي في عبارة الحوفي التي كعبارة المصنف كان حقه ان يزيد الام في احدي الغراوين فانها ترث فيها الربع بالفرض لا بالتعصيب اذ لم يذكرها أحد في العصبية وفيه بحث اذ كلام الأئمة فيمن يرث الربع بالقصد ومسئلة الغراوين جرح المال الى ارث الربع والمقصود بثلث الباقي (قوله فقيه الارث مطلقاً) أي سواء مات أحدهما قبل الدخول أو بعده (قوله أولهن بفرع لاحق) أي ولا يتميز بعضهن على بعض في الثمن أو الربع الا في صورة نادرة كمن له زوجات أربع طلق واحدة منهن طلاقاً بائناً ثم تزوج مكانها أخرى ثم ماتت وجهلت المطلقة من الاربعية وعلت التي

زوجها فلها ربع الثمن أو ربع الربع وباقي ذلك يقسم على الزوجات الاربع فاذا كان الربع أو الثمن ستة عشر أعطيت التي علقت أربعة منها وقسم الباقي على الاربعة الباقية بعد إعانتهم وقد يترك الزوج أربع نسوة فحصل لاهن الصداق والميراث والثانية عكسها وللثالثة الصداق دون الميراث والرابعة عكسها فالاولى على دين زوجها الميت دخل أو لم يدخل لان الموت كالدخول اجماعاً والثانية تسكحها في مرضه المخوف ولم يدخل فلا ميراث لها الفساد النكاح ولا صداق لعدم الدخول والثالثة كتابية لها الصداق دون الميراث والرابعة منكوحة التفويض ومات قبل ان يفرض لها وقبل الدخول علم اقلها الميراث لصحة نكاحها ولا صداق لها لعدم الفرض والموت بقررها فرض وكذا الوطء والطلاق قبل الدخول يبطل ما فرض (قوله لكنه لم يستوف الشروط) أي الا انه يخرج على الشاذ وهو أن الشروط في المطرد المقيس (قوله ولد وان سفل) بفتح الفاء والضم والاول أفصح أراد بالولد ما يشمل الولد الكامل ونصف الولد كوطء الشريكين أمة مشتركة وتأتي بوليد عيه كل منهما (قوله ذكراً أو إناثاً) أي أو خنثى



(قوله لان الام غرت فيهما) وقيل انما لقب بالقرانين لظهورهما بين مسائل القرائن (قوله لان اذا اخذت في مسألة الزوج الخ) واما  
مسألة الزوج فان الاب وان كان يفضل الام لكن لا يفضلها بالضعف (٣٠١) والاصل ان الذي يفضل الاثني بالضعف وقولنا

الاصل لا يرد عليه ان لكل منهما  
السدس مع الولد ويمكن الجواب  
ايضا عن الآية بان المعنى وورثاه  
أبواه فقط من شرح الترتيب (قوله  
لان القواعد من القواطع) أي  
الامور المقطوع بها طاهره أن  
القرآن ليس من القواطع مع أن  
الامر ليس كذلك والجواب أن  
المراد دلالة على المعنى المتبادر  
منه وأما القطة فهو من القواطع  
قطعا أي مقطوع بورودها عن  
الله تعالى والحاصل ان هذا من  
تخصيص الكتاب بالقواعد (قوله  
والسدس الواحد الخ) كذا في نسخة

شارحنا فيكون قوله والسدس  
بالجر معطوفا على النصف من قوله  
ذو النصف وقوله الواحد من ولد  
الام معطوف على الزوج على  
ما تقدم (قوله بنت) أي الابن  
بذليل قوله وان سفلت وبنت الميت  
بالاولى (قوله والجدة فكثر)  
معطوف على قوله الواحد الخ (قوله  
وسواء كانت) أي الجدة المشار لها  
بقوله والجدة وقوله وان علنا أي  
هذا اذا سفلت ابنا وان علنا وذلك  
لانهما عبر بالجهة مثل العالمة  
والسافلة (قوله فقد تجوز) أي فقد  
تجوز المصنف بقوله فكثر عن  
الاطلاق أي كأن المصنف يقول  
والجدة ان علنا ولا وانما عبر  
بالجوز لان هذا المعنى ليس مدلولاً  
لفظ المصنف وقوله تبركاً بلفظ  
القضاء أي ان اللفظ الوارد عن عمر  
متجوز به عن الاطلاق كالمصنف

غير محجوبين أو محجوبين بالشخص كمن مات عن أمه وأبيه وأخويه شقيقين أو لاب وكن مات  
عن أمه وأخوين لام وجسد وأما الجب بالوصف فلا يحجب كما اذا كان به ما مانع من رق أو كفر  
(ص) ولها ثلث الباقي في زوج أو زوجة وأبوين (ش) يعني ان الام تترك ثلث جميع التركة حيث  
لا حاجب لها فيما عدا مستثنين فان لها فيما ثلث الفاضل وذلك في الغراوين وانما سمي بذلك  
لان الام غرت فيه ما باعطائهما الثلث لفظ الامعنى كما ترى الاولى زوج وأبوان تصح من ستة  
للزوج النصف والام ثلث الباقي وهو سهم وللأب الباقي تعصياً فبأخذ مثلها كما لو انفردا الثانية  
زوج وأبوان أصلهما من أربعة للزوج الربع سهم والام ثلث الباقي وهو ربع التركة والباقي  
وهو النصف للأب تعصياً وقال ابن عباس لأم الثلث في المسئلتين لعموم قوله تعالى فان لم يكن  
له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث ورأى الجمهور أن أخذها الثلث فيها يؤدي الى مخالفة القواعد  
لانها اذا أخذت في مسألة الزوج الثلث من رأس المال تكون قد أخذت مثل الأب وليس له  
نظير في اجتماع ذكر وأنثى يدلان بجهة واحدة وتأخذ الاثني مثليه فلو كان موضع الأب جسد  
لمكان لأم ثلث المال تبدأ به لانها تترك مع الجد بالفرض ومع الأب بالقسمة وانما قدمت القاعدة  
على القرآن لان القواعد من القواطع وبيان كون الاولى من ستة ان للزوج النصف ومخرجه  
من اثنين له منهما واحد والام ثلث الواحد الباقي ولا ثلث له صحيح فتضرب ثلاثة في اثنين بستة  
وبيان كون الثانية من أربعة ان للزوج الربع ومخرجه من أربعة فلها واحد من أربعة تبقى  
ثلاثة للام ثلثها واحد يبقى اثنان للأب (ص) والسدس الواحد من ولدا الام مطلقاً (ش) يعني أن  
الواحد من ولدا الام فرضه السدس سواء كان ذكراً أو أنثى اتفاقاً (ص) وتسقط بآب وبنت  
وان سفلت وأب وجسد (ش) يعني ان الاخ للام يحجب بحجب حرمان بكل واحد من عمودي  
النسب وبالبنت للصاب وبنت الابن وان سفلت فالحاصل أن الاخ للام يسقط بستة بالابن  
ذكراً كان أو أنثى وابن الابن وان سفل ذكراً كان أو أنثى وبالأب والجدة وان علا (ص) والأب  
والام مع ولدا وان سفل (ش) يعني ان السدس فرض الأب أو الام مع وجود الولد أو ولد  
الولد لكن ان كان الولد أو ولد الولد ذكراً كان لكل منهما السدس والباقي للذكر وان كان  
أنثى أخذ كل واحد منهما السدس وأخذت هي النصف وأخذ الأب الباقي بالتعصيب وذكر  
الام هنا تكرار مع قوله وجبها السدس ولدا وان سفل (ص) والجدة فكثر وأسقطها الام  
مطلقاً والأب الجدة من جهته والقربي من جهة الام البعدي من جهة الأب والاشتركا  
(ش) السدس فرض الجدة سواء انفردت أو تعددت وسواء كانت من جهة الام أو من جهة  
الأب ولا يرث عند مال أكثر من جدتين أم الام وأم الأب وأمهاتهما وان علنا وتحجب الجدة  
مطلقاً أي من جهة الام أو من جهة الأب قريبة أو بعيدة بحجب حرمان بأم الميت بخلاف أبيه  
فانه لا يحجب الابنة التي من جهته وترث معه الجدة التي من جهة الام وان اجتمعت الجدتان  
وكانتا في درجة واحدة أو كانت التي من قبل الأب أقرب كام أب وأم أم كان السدس بينهما  
لان اصلهما جبرت بعدها وان كانت التي من جهة الام أقرب كام أم وأم أم أب اختصت  
بالسدس فقوله فكثر أي سواء كانت من جهة الام أو من جهة الأب وان علنا فقد  
تجوز به عن الاطلاق تبركاً بلفظ القضاء الوارد عن عمر رضي الله تعالى عنه وليس المراد أكثر

(٣٦ - خشي ثامن) حيث قال فان اجتمع عتمة فهو بينكما المصنف تبعه التبرك أي فأراد عمر بعبارة المذكورة فان  
اجتمع عتمة كنتم عتمة أو سافلتين فهو بينكما فذلك معنى مراد ونذكر ما ورد على طريق التجوز فنقول اعلم ان ما يكره عن ابن  
شهاب عن عثمان بن مسعود عن قبيصة بن أبي ذؤيب قال جاءت الجدة من قبل الام الى أبي بكر يسأل عن ميراثها فقال لها مالك في كتاب الله



من شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فارجعني حتى أسأل الناس فقال له المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس فقال أبو بكر هل معك غيرك فقام محمد بن سلمة الانصاري فقال مثل قول المغيرة فأنفذه لهما أبو بكر ثم جاءت الجعدة الاخرى الى عمر بن الخطاب تسأله عن ميراثها فقال لهما مالك في كتاب الله من شيء وما كان القضاء الذي قضى به أبو بكر الا غيرك وما أنا برائد في الفرائض وليكن هو السدس فان اجتمعتما فهو بينكما وأيكما خلت فهو لهما اه وروى ابن وهب ان التي أعطاهما رسول الله صلى الله عليه وسلم هي أم الام وهي التي جاءت الصديق والتي جاءت عمر هي أم الاب (قوله غير المدلية بذكر) أي غير الاب فتخرج أم أبي الاب فلا يورثها مالك خلافاً لزيد وعلي (قوله وأحد فروض الخ) خبر لستداحذوف أي والسدس أحد فروض الجدة والجملة مستأنفة لبيان الحكم (قوله أو مع ذي فرض مستغرق) مثاله بنت و بنت ابن وأم و جدأ و بنتين وأم و جد فالمسئلة من ستة للبنت ثلاثة و بنت الابن واحد والام واحد و سدس (٣٠٣) للجد أو ثلثان للبنتين أربعة وللأم واحد وللجد واحد والاستغراق بضم حصه الجدة

(قوله أو مع الأخسوة في بعض الاحوال) يعني اذا كان معه ذو فرض لكن المناسب اسقاط هذا لانه يأتي (قوله فانه لا يرث عندنا شيئاً بخلاف) وانظر قوله عندنا مع أنه أمر متفق عليه (قوله وهو المحترز الخ) فيه تطر بل المحترز عنه شيان أحدهما من جهة الام كابي الام والثاني من جهة الاب كابي أم الاب لانه أدلى بأم الاب (قوله وانما له فرضان السدس أو الثلث) أما السدس فهو المشار له بقوله بعد وله مع ذي فرض معهم ما السدس وأما الثلث فهو المشار له بقوله وله مع الأخوة والأخوات وقوله ويحتمل أن يقال الخ أي لان المراد بالفروض اللغوية والفروض اللغوية تصدق بالاحوال فان الفرض لغة الحز والقطع (قوله الخ) هو اسم تفضيل وقد أتى به مقترناً بال مع من الجارة للفضول فهو على حد قوله \* ولست بالاكثير منهم حصي \*

من واحدة ولو من جهة واحدة لان مالكا لا يورث أكثر من جدتين احدهما من جهة الام والاخرى من جهة الاب غير المدلية بذكر وقوله مطلقاً راجع للاسقاط فكان حقه تقديمه (ص) وأحد فروض الجدة غير المدلى بأنثى (ش) يعني ان الجدة أبو الاب يكون السدس أحد فروضه في بعض احواله بأن يكون معه ابن أو ابن ابن أو مع ذي فرض مستغرق أو مع الأخوة في بعض الاحوال وأما الجدة أبو الام فانه لا يرث عندنا شيئاً بخلاف وهو المحترز عنه بقوله غير المدلى بأنثى ثم ان الجد ليس له فروض وانما له فرضان السدس أو الثلث فأطلق الجمع على ذلك ويحتمل أن يقال أراد بالفروض الاحوال (ص) قوله مع الأخوة والأخوات الاشقاء أولاب الخير من الثلث أو المقاسمة (ش) يعني ان الجد أب الاب يفرض له مع الأخوة والأخوات الاشقاء أولاب اذ لم يكن معهم صاحب فرض الخير أي الافضل من أحد أمرين الثلث أي ثلث جميع المال أو المقاسمة (١) فالثلث له اذا زاد عدد الأخوة والأخوات على مثليه والمقاسمة خيره اذا نقص عددهم عن مثليه فان كان عددهم مثليه استوت المقاسمة وثلث جميع المال فيقسم أخا واحداً أو أختين أو ثلاث أخوات أو أخاً وأختاً فان كان في الفريضة اخوان أو أربع أخوات استوت المقاسمة مع الثلث فان زادت الأخوة عن الاثنين والأخوات عن أربع لم ينقص عن الثلث وهذا مما يفتقر الاب فيه من الجد لان الاب يحجب الأخوة مطلقاً والجد لا يحجب الا الأخوة للام دون الاشقاء أولاب وقد أشار الى حكمهم بقوله (ص) وعاد الشقيق بغيره ثم رجع كالشقيقة بما لها ولم يكن جد (ش) يعني لو ترك الجد لاب وأخاً شقيقاً وأخوة لاب فالشقيق يعد على الجد الأخوة للاب لئلا يمنع كثرة الميراث وسواء كان معهم ذوسهم كأم أو زوجة أو ألقانا أخذ الجد حظه رجع الشقيق فأخذ جميع الباقي وأسقط الأخوة لاب وكذلك الشقيقة فأكثر تعد على الجد الأخوة للاب لئلا يمنع كثرة الميراث فاذا أخذ الجد حظه رجعت الشقيقة بما لها وهو النصف عند انفرادها والثلثان عند تعددها وما فضل بعد ذلك فهو للأخوة للاب بجد وأخت شقيقة وأخ لاب تصح من عشرة أصلها من خمسة للجد

اللهم الا أن يقال ان من بيانية أي لبيان الجنس لا التعددية ومن البيانية حال أي حال كونه له خير أحد الشقيين والمحل سهمان حينئذ لا ولان الافضل أحدهما لاهما معاه كذا فربعض الشيوخ رجه الله (قوله وعاد الخ) صرح أهل الصرف بأن فاعل يأتي بمعنى فعل فعاد بمعنى عد فالفاعلة ليست على بابها والشقيق فاعل والمفعول محذوف أي وعاد الشقيق الجد بغيره أي وحسب الشقيق على الجد غيره وقيل ان المفاعلة على بابها لانهم يعدونهم على الجد ابناً والجد يعدهم اسقاطاً والاولى تأخير هذا عن قوله وله مع ذي فرض لتسكون المعادة راجعة لهما قال ابن عبد البر تفرّد زيد من بين الصحابة في معادة الجد بالأخوة للاب مع الأخوة للاشقاء وخالفه كثير من الفقهاء القائلين بقوله في الفرائض لان الأخوة للاب لا يرثون مع الاشقاء فلا معنى لادخالهم معه لانه حيف على الجد في المقاسمة وقد سأل ابن عباس زيداً عن ذلك فقال انما أقول في ذلك رأيي كما تقول أنت رأيك (قوله كالشقيقة) أي فأكثر ترجع بعد عدها الاخ للاب على الجد (قوله بما لهما) يصح كسر اللام وقصها أي بالحصصة من المال الذي لهما أو بالمال المقرر لهما (قوله فالشقيق يعد الخ) لفظ غير في المصنف عام الا أن مراده به

(١) فالثلث له أي خيره ولعل الناصح أسقط لفظ خير كما يشعر به ما بعده اه مصححه



خاص وهو الاخوة للاب لا الام لانهم يحبون بالجد ولا فرق في الشقيق بين أن يكون واحدا أو متعددا (قوله وله مع ذى فرض الخ) مجرى هنا أيضا قوله وعاد الشقيق بغيره فهو محذوف من هنا دلالة ما قبله عليه (٣٠٣) (قوله وهو ثلاثة من ثمانية عشر) لان

فيها سدسا وثلاث مائتي وما  
بقي وكل مسألة اجتمع فيها  
سدس وثلاث مائتي وما بقي  
كانت من ثمانية عشر  
(قوله تستوي الثلاثة الخ)  
واستحسنوا التعبير بالثلث  
لانه أسهل كما قاله الرافي  
وورد به النص في حق من له  
ولادة وهي الام دون القسام  
أي المقاسمة أي لانهم  
عدوا أصحاب الثلث ثلاثة  
منهم الجد قبل ولاته متى  
أمكن الاخذ بالفرض  
فهو أولى ومقتضاه أنه يأخذه  
بالفرض له (قوله  
والغراء) لا يخفى أن الاصل  
في العطف المغايرة فالمناسب  
أن يقول المصنف أي  
الغراء وما بعد أي التفسيرية  
بدل أو عطف بيان عند  
المصريين (قوله يعني  
أن الجد لا يقاسم  
الخ) انظر لم عدل عن قول  
المصنف ولا يفرض الى  
قوله ولا يقاسم مع اعتبار  
الامرين معا الفرض أولا  
ثم القسمة ثانيا (قوله  
ويعال للاخت بثلاثة)  
أي فلولم يعمل لها لادى لاحد  
امور ممنوعة اما نقص الزوج  
عن النصف وهو غير جائز  
أو الام وهو يؤدي لحجب

سهمان لان المقاسمة فيها أحظه من الثلث يبقى ثلاثة للاخت منها نصف الجميع سهمان ونصف سهم  
يبقى للاخت نصف سهم فاذا ضرب مقام النصف وهو اثنان في الخمسة حصل عشرة للجد أربعة وهي خمس  
المال للاخت خمسة هي نصفه والاخ سهم وهو الفاضل بعد نصفها ويجد وشقيقة وأختين لاب تصح  
من عشرين لان أصلهما من خمسة كالتى قبلها لان المقاسمة خير للجد فله سهمان يبقى ثلاثة أسهم للاخت  
سهمان ونصف فاذا ضرب مقام النصف وهو اثنان في الخمسة يحصل عشرة للجد أربعة وللأخت النصف  
خمس ويبقى واحد للاختين للاب بينهما مناصفة فاذا ضرب اثنين عددهما في العشرة يحصل عشرون  
ومنها تصح (ص) وله مع ذى فرض معهما السدس أو ثلث الباقي أو المقاسمة (ش) يعني أن الجد  
للأب اذا كان مع ذوى الفروض والاخوة الاشقاء أو لأب فله الفضل من أحد ثلاثة أشياء السدس من  
رأس المال أو ثلث الباقي بعد أخذ ذوى الفروض فروضهم أو المقاسمة فنال الاول كزوجة وبنتين وجد  
وأخ فأكثر لان الباقي بعد الفروض خمسة من أربعة وعشرين ثلثها واحد وثلثان وحصته منها ان  
قاسم الاخ اثنان ونصف فسدس جميع المال وهو أربعة أحظه من المقاسمة وثلث الباقي فيفضل واحد  
للاخ فأكثر ومثال الثاني كام وجد وعشرة اخوة لان الباقي بعد فرض الام وهو ثلاثة من ثمانية عشر  
أحد الاصلين المختلف فيهما خمسة عشر ثلثها خمسة هي أكثر من مقاسمة فيه عشرة اخوة اذ يحصل بها  
له سهم واحد وأربعة أجزاء من أحد عشر جزءا من سهم ومن سدس الجميع اذ هو ثلاثة وانما مثلت  
بعشرة اخوة ليكون الباقي منقسم عليهم فلو كانوا غير ذلك مما يزيد على مثليه كان الحكم كذلك ومثال  
الثالث بجد وجد وأخ لان الباقي بعد فرض الجدة وهو واحد من ستة خمسة فيخصه بالمقاسمة اثنان  
ونصف وذلك أكثر من السدس اذ هو واحد ومن ثلث الباقي اذ هو واحد وثلثان فتصح من اثني عشر  
وفي بنتين وجد وأخ تستوي المقاسمة والسدس وفي أم وجد وأخوين تستوي المقاسمة وثلث الباقي  
وفي زوج وجد وثلاثة أخوة يستوي ثلث الباقي والسدس وفي زوج وجد وأخوين تستوي الثلاثة  
فقوله معهما أي الاخوة والاخوات لا حاجة اليه لان الكلام في الجدمع الاخوة والاخوات الاشقاء  
أولاب وقوله أو ثلث الباقي أو مانعة خلولا مانعة جع فقد تجتمع الثلاثة أو اثنان منها (ص) ولا  
يفرض لاخت معه الا في الاكدرية والغراء زوج وجد وأم وأخت شقيقة أو لأب فيفرض لها وله ثم  
يقاسمها أو أن كان محلها أخ لأب ومعه اخوة لا تسقط (ش) يعني أن الجد لا يقاسم الاخت ولا يقدر  
أخامعها الا في مسألة واحدة وهي التي تعرف بالاكدرية وبصورتهما تركت المرأة زوجها وأمه وجدها  
وأختا شقيقة أو لأب أصلهما من ستة للزوج النصف واللام الثلث يفضل سهم يأخذه الجد لانه لا ينقص  
عن سدس جميع المال ويعال للاخت بثلاثة مثلي نصف المسئلة فتكون المسئلة بعولها من تسعة  
فاذا فرض لها وللجد جميعا أربعة اقتسماهما للجد كمثل حظ الانثيين لان الجدمعها كاخ وأربعة من تسعة  
لا تنقسم على ثلاثة ولا توافقها فتضرب ثلاثة عدد الرؤس المنكسر عليهم اسهامها في أصل المسئلة تبلغ  
سبعة وعشرين ثم يقال من له شيء من تسعة أخذه مضر وبافي ثلاثة فلهما أربعة من تسعة في ثلاثة باثني  
عشر يأخذ الجد ثمانية وتأخذ الاخت أربعة والام اثنان في ثلاثة بسبعة وللزوج ثلاثة في ثلاثة  
بتسعة ويلغز بهما من وجهين \* أحدهما أن يقال أربعة ورثوا ميتا أخذ أحدهم ثلث ماله وهو الزوج  
وأخذ الثاني ثلث الباقي وهي الام وأخذ الثالث ثلث باقي الباقي وهي الاخت وأخذ الرابع الباقي وهو  
الجد \* الثاني قال ابن عرفة بأن يقال ما فريضة آخر قسمها للحمل فان كان أنثى ورثت وان كان ذكر الميرث

الجد أو الاخت لها وهو غير جائز أيضا أو نقص الجد عن السدس وهو ممنوع لانه مع الابن الذي هو أقوى من الاخت لا ينقص عن  
السدس فالاخت أضعف من أن تحجب أو اسقاط الاخت وثق لا تسقط قال في الجلاب ولا يعول في مسائل الجد غيرها (قوله وان كان  
ذكر الميرث) لانه لا يفضل له شيء بعد أصحاب الفروض



(قوله عبد الملك بن مروان الخ) وقيل انما سميت كدربة لان الميتة فيها من بنى كدر وقيل لكثرة أقوال الصحابة فيها وتكدرها  
ومروان يسكون الراء (قوله لشهرتها) أي لانه ليس في مسائل الجد مسئلة يفرض فيها الاخت سواها وقيل لان الجد غار على نصيب  
الاخت (قوله أختان أو أكثر غير أم) أي وأما لو كان اخوة لأم كان للزوج النصف وللأم السدس واحد واثنان للجد ولا شيء  
للاخوة للام (قوله ولهما أولهن السدس) أي فاذا كان أختان يكون للزوج النصف وللأم السدس واحد وللجد السدس واحد  
وهو والمقاسمة هنا سواء واحد على اثنين لا يصح عليهما فتضرب الاثنين عدد رؤس الاختين في ستة باثني عشر ومنها تصح وان زادت  
الاخوات على الاثنين كان السدس أفضل من المقاسمة وثالث الباقي واستشكل ذلك بأنه على أي وجهه لا جائز أن يكون فرضا  
لان فرضهما الثلثان ولا تعصيا لان الجد الذي يعصيهما هو صاحب فرض هنا وصاحب الفرض لا يعصب إلا أن يكون بنتا مع أخت  
أو أخوات كما سلف وهو واضح ان كان النقل ان الجديأخذه فرضا وقال الدميري في شرح المنهاج كلام القاضي أبي الطيب يقتضي  
انه يأخذه بالتعصيب وعليه فلا اشكال كذا قال تت قال اللقاني وقوله فلا اشكال فاسد لانه لا يدفع الاشكال كما يتبين وقال عجم  
وفيه نظر أي في الأخذ بالتعصيب تطرادوا كان كذلك لاخذ في جد وأربع أخوات الثلث وهن الثلثان على قاعدة التعصيب وهو انما  
يأخذ في الفرض المذكور النصف اللهم إلا أن يقال انه انما جعل يرثه بالتعصيب لاجل أن يعصب الاخوات اذ من يرث بالفرض  
لا يعصب وانما كان يأخذ نصف الباقي في الفرض المذكور وان كثرت الاخوات نظر الى أنه يرث بالفرض اه وقال محشي  
تت ولا شك أن الاختين فأكثر تأخذان ذلك تعصيا وان الجد معصب اذ هو المانع لهما من أخذ فرضهما ولا يرد أن صاحب الفرض  
لا يعصب اذ ليس فرضه محتمل التخيير (٣٠٤) بين الامور الثلاث اه (قوله فلولم يكن زوج فهي الخرقاء) بالمدوسميت

خرقاء لخرق أقوال الصحابة فيها أي تفرقوا واختلافهم  
لستة وهي مذكورة في المطولات رضى الله عنهم أو لان الأقوال خرقها كثرتها بأن يكون ثلثا أما وجدا وأختا شقيقة أو لاب فاللام الثلث فالمسئلة من ثلاثة للام واحد وفضل اثنان للجد والاخت يقسم عليهما

شيأ وضورتها كما قد علمت تركت زوجها ووجدتها أمها والام حامل قال ابن حبيب وسميت كدربة لان عبد الملك بن مروان ألقاها على رجل يحسن الفرائض يسمى كدر فأخطأ فيها فنسبت اليه وسميها مالك بالغراء لشهرتها أول غرور الاخت فيها بفرض النصف ولم تأخذ إلا بعرضه واحترز بقوله أخت عمالو كان معه أختان أو أكثر غير أم فانه يأخذ السدس ولهما أولهن السدس فلولم يكن زوج فهي الخرقاء فلولم يكن فيها أم فللزوج النصف والباقي بين الجد والاخت أثلاثا لان المقاسمة أحظ له ولولم يكن فيها جد كانت المباحلة ولولم يكن أخت كانت إحدى الغراوين اذا كان بدل الجد أب ولو كان موضع الاخت أخ لاب أو شقيق ومعه اخوة لأم اثنان فصاعدا لم يكن للأخ شيء لان الجدي يقول له لو كنت دوني لم ترث شيأ لان الثلث الباقي يأخذه أولاد الام وأنا أحجب كل من يرث من جهة الأم فيأخذ الجد حينئذ الثلث كاملا وتسمى المالكية وقال زيد اللاب السدس قيل ولم يخالف مالك زيد الا في هذه المسئلة للجد ثلثاها والاخت الثلث لانهم اترث معه بالتعصيب واثنان على ثلاثة لا تنقسم وتباين فأضرب ثلاثة في ثلاثة ولو ينسعة للام واحد في ثلاثة بثلاثة وللجد والاخت اثنان في ثلاثة بستة للجد أربعة وللأخت اثنان وهذا مذهب الاثثة الثلاثة وأما عند أبي بكر الصديق رضى الله عنه فاللام الثلث والباقي للجد ولا شيء للاخت وهو مذهب أبي حنيفة وفيها أقوال كثيرة راجع شرح الترتيب (قوله فللزوج النصف) والباقي بين الجد والاخت أثلاثا فالمسئلة من اثنين للزوج واحد وللجد والاخت واحد وهو لا ينقسم على ثلاثة فأضرب ثلاثة في اثنين بستة للزوج ثلاثة وللجد اثنان وللأخت واحد (قوله ولولم يكن فيها جد كانت المباحلة) فهي زوج وأم وأخت فهي من ستة لان فيها نصف فاو ثلثا وتعول اثمانية للزوج ثلاثة وللأخت كذلك وللأم اثنان وانما سميت بالمباحلة لما قاله ابن عباس لما بالغ في انكار العول قال لا يدرى الله عنه وهو راكب انزل حتى يتباهى ل ان الذي أحصى رمل عاجل عددا لم يجعل في المال نصف فاو نصف فاو ثلثا هذان النصف فان قد ذهب بالمال فأين موضع الثلث وسيأتى أن الشارح يقول وتلقب هذه بالمباحلة وسميت بذلك لقول ابن عباس من باهلى باهله والابتهال الاتعان من قولهم بهله أي لعنه وأبعده من رجته ثم استعمل في دعاء يجتهد فيه وان لم يكن التعان كما قاله الزنجشري (قوله لان الثلث الباقي يأخذه أولاد الام) لانهم أصحاب فرض والاخ غير الام عاصب وهو يسقط عند استغراق الفروض (قوله فيأخذ الجد حينئذ الثلث كاملا) أي فللزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد يفضل اثنان يأخذهما الجد (قوله وتسمى المالكية) ظاهر عبارة أن المالكية صادقة بصورتين بأن يكون هناك أخ لاب أو أخ شقيق مع أن المالكية هي مسئلة المصنف التي فيها أخ لاب فقط وأما التي فيها شقيق فهي شبه المالكية (قوله للاخ للاب السدس) أي وللجد السدس (قوله قيل ولم يخالف مالك زيد الا في هذه) أي التي هي المالكية أي في باب الجد والاخوة فلا ينافي انما يخالفه في غيرها كتوريث أكثر من جدتين كما يأتي وقال محشي تت ولا يرد



مخالفته في أم الجدة القائل فيها ابن التمساني الأعلى قوله زيد وحده فان أم الجدة أيضا جدة لان زيد فيها قولين فالك أخذ فيها بأحد قوليه وليس أخذه بقول زيد تقليد له بل وافق اجتهاده وأدلته اجتهاده وأدلته اه وانظر تعبيره بقيل فهل ليكون ذلك ليس فاتباهو وغير مرتض له أو انه مجرد حكاية قول وكأنه قال قال بعضهم (قوله ليكون الخلاف مع أصحاب مالك الخ) أي والمعتد ان الاخ الشقيق مثل الاخ للاب في حكمه المذكور في المصنف من السقوط فلما جدد الثالث الباقي بعد فرض الزوج والام وتسقط الاشقاء لان الجدي يقول لولم كن لم تر فواشياً بآبيكم وانما ترجعون الى الاشتراك بسبب أمكم وأنا حاجب كل من يرث بأمه والقول الثاني مقابل المعتد في المذهب وهو مذهب زيد للزوج النصف وللأم أو الجدة السدس وللأخوة الاشقاء كذلك وقوله لان الخلاف فيهم بالاصحاب مالك الخ أي ولذلك سميت شبه المالكية وانظر ما لو كان موضع الاخت خنثي مشكلا في الشراح فلا حاجة الى الاطالة بذلك (قوله ولعاصب ورث المال) كله اذا انفرد تعريف العاصب بما ذكر تعريف للعاصب بنفسه لا العاصب الشامل لهذا وللعاصب بغيره وللعاصب مع غيره وهو منتقد لانه تعريف بالعاصب فيؤدى الى الدور وأجيب بجوابين الاول انه تعريف لفظي والتعريف اللفظي لا يدخلها الادوار فلا اعتراض على هذا بانه تعريف بالعاصب وهو دور خطأ الثاني انه بيان لحكمه لا تعريف له ثم عرفه بعد ذلك بالعد وقوله أو الباقي بعد الفروض أي أو يسقط اذا استغرقت الفروض التركة الا أن يتقلب كالاشقاء في الجارية والاخت في الاك كدرية ولعله أسقط هذه الزيادة لعدم أطرافها اذا الابن ونحوه لا يسقط بحال أو يقال هو لازم لكلامه لانه يفهم (٣٠٥) من قوله الباقي انه لولم يبق شئ سقط ولا يقال

يرد الابن لانه يتموه هم سقوطه لانا نقول لا يتصور الاستغراق مع وجوده كذا أفاده بعض الشيوخ ثم قوله ولعاصب عطف على قوله لوارث ثم ان أريد بالوارث الوارث بالفرض فقط كان قوله ولعاصب من عطف المغاير وان جعل أعم كان من عطف الخاص على العام (قوله وعصبة كل أخته) أي وقد يعصب ابن الابن ابنة عمه كالأب ما ي شخص وخلف بنتا وبنت ابن وابن ابن غير أخ لبنت الابن بل ابن عمها ومن هنا يعلم ان ابن الابن

ولو أسقط المؤلف قوله لاب شمل شبه المالكية حيث كان الاخ شقيقا لكون الخلاف مع أصحاب مالك ولانص فيها مالك ولا فرق في الاخ للاب بين الواحد والمتعدد لا يقال الاخ للاب ساقط هنا ولولم يكن معه اخوة لام فلا معنى حينئذ كرههم لانا نقول انما ذكرهم لتكون هي المالكية والتنبيه على مخالفة زيد فيها (ص) ولعاصب ورث المال أو الباقي بعد الفروض وهو الابن ثم ابنته وعصبة كل أخته ثم الابن ثم الجدة والأخوة كما تقدم ثم الشقيق ثم للاب وهو كالشقيق عند عدمه (ش) أصل العاصب الشدة والقوة ومنه عصب الحيوان لانه يعينه على الشدة والمدافعة فعصبة الرجل بنوه وقرابته لايه وانما سموا عصبة لانهم عصبوا به فالاب طرف والابن طرف والعم جانب والاخ جانب والجمع العصبية وانما أخر المؤلف ذكر العاصب عن الذي يرث بالفرض لقوله عليه الصلاة والسلام ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الورثة فلا ولي رجل ذكر وفائدة وصف الرجل بالذكورة التنبيه على سبب استحقاقه وهو الذكورة التي هي سبب العصبية والترجيح في الارث ولهذا جعل للذكر مثلي الانثى والعاصب بنفسه هو الذي يرث جميع المال اذا انفردوا يأخذ ما بقي عن أصحاب الفروض كالابن وابنه عند عدم الابن والاب والجدة عند عدم الاب والاخ الشقيق والاخ للاب عند عدم الشقيق

يعصب بنت الابن ولولم يحجب عن الثلثين اذا كان في درجتها (قوله ثم الاب) أي عاصب في بعض أحواله وقوله ثم الجدة أي غير المدلى بأنتى وان عملا في عدم الاب (قوله ثم الشقيق الخ) الصواب اسقاط ثم وهو راجع لقوله الاخوة بدلالة منه بمفصلا (قوله أصل العاصب الشدة الخ) أي ان المشتق منه عاصب العصب وهو الشدة والقوة يقال عصبت الشيء عصباً شدة ورأس بالجمامة شدتها ومنه العصابة لشدة الرأس بها وقوله ومنه أي ومن العاصب أي ومن مصدره أخذ عصب الحيوان وقوله لانه يعينه أي انما سمى عصب الحيوان عصباً لانه يعينه على الشدة أي على كونه شديداً أي قويا وقوله والمدافعة أي والدفع وهو عطف لازم لما قبله (قوله لانهم عصبوا به) أي احاطوا به فحدث له قوة بذلك فصح التقرير بعينه بقوله فعصبة الرجل الخ بعدما تقدم من قوله لانه يعينه على الشدة والمدافعة (قوله فما أبقت الورثة) في شرح الترتيب فابق وقال ابن عبيد المشهور على الالسنه فما أبقت الفرائض وهذا الحديث متفق عليه خرج به البخاري ومسلم (قوله وفائدة وصف الرجل بالذكورة) أي مع ان الرجل لا يكون الا ذكراً أقول وما المانع من أن يقال ان السبب في ذلك الرجولية ولعل الالتفات لذلك لكونه شأنه ان يقابل بالانثى ثم بعد الاتفاق لذلك رأيت بعضهم قالوا لا حسن كافي في شرح الترتيب انه لتحقيق دخول الذكر الصغير خوفاً من توهم قصوره على البالغ وهل قصوره على البالغ حقيقة وفي الصغير مجازاً وهو ما قد تفيدته عبارة بعضهم أو حقيقة فيهما وهو ما يفيد غيره ثم أقول وهذا لا يقتصر في الحديث على الذكورة المقصود ولم يذكر الرجل في السر في ذكر الرجل قلت لان الشأن المخاطبة مع الرجال فقط فهو أسبق في الذهن قال في لسان فان قلت هذا الحديث يقتضي اشتراط الذكورة في العصبية المستحق للباقي فيخرج العصبية بغيره ومع غيره قلت يدل بطريق المفهوم وأقصى درجاته أن يكون له عموم فيخصر بالحديث

والمعتمد في المذهب هو ما ذكره المؤلف من عطف المغاير وان جعل أعم كان من عطف الخاص على العام (قوله وعصبة كل أخته) أي وقد يعصب ابن الابن ابنة عمه كالأب ما ي شخص وخلف بنتا وبنت ابن وابن ابن غير أخ لبنت الابن بل ابن عمها ومن هنا يعلم ان ابن الابن



الدال على ان الاخوات مع البنات عصبان وما يدل على أن كل واحدة من البنات وبنات الابن والاخوات لابوين أو لاب نصير عصبية مع من ذكرنا من المذكورين أو أجمع اه (قوله أي كما مر من التفصيل) أي في قوله وله مع ذي فرض معهم ما السدس الخ (قوله وهذا أحسن) أي رجوعه للاخوة فقط أحسن (أقول) وجهه والله أعلم انه اذا رجع قوله كما تقدم للجد والاخوة يكون الالتفات للجد والاخوة مع ما لا أحدهما فالانتقال لاحدهما وهو الاخوة بعد غير مناسب بخلاف ما اذا رجع قوله كما تقدم للاخوة فقط فيمناسب ما بعده في الانتقال فان قلت اذا رجع قوله كما تقدم للاخوة ما يراد بقوله كما تقدم أقول يراد به ما أريد في الأول من ان المراد من التفصيل الحاصل فيهم مع الجد وظاهر العبارة ان قوله الشقيق انما يكون تفصيلا للاخوة الا اذا رجع قوله كما تقدم للاخوة فقط مع أنه راجع للاخوة مطلقا وانما كان الصواب اسقاط ثم لانه لا معنى لها في المقام كما هو ظاهر (قوله انا اذا قلنا عصبية بغيره) الباعية وبقي ان الباء للاصاق والاصاق بين شيئين لا يتحقق (٣٠٦) الا عند مشاركتهم في حكم الملصق به فيكونان مشتركين في حكم العصبية

وخلاف كلمة مع فانها لا تتران وهو متحقق بينهما بلا مشاركة فيه كما في قوله تعالى وجعلنا معه أخاه هرون وزيرا أي حيث قارنه في النبوة فلا يكون الغير عصبية كما لم يكن موسى وزيرا كذا في كذا فظهر مما قاله وجه قوله لم يجب كونه عصبية أي لم يثبت كونه عصبية (قوله وهو اصطلاح) أي للفرضين أي ولا مشاحة في الاصطلاح وقوله والحقيقة واحدة أي ان المعنى واحد كما هو المتبادر والاختلاف انما هو في اللفظ فقط وانظر كيف ذلك مع ان المعنى مختلف كما يتبين من قوله انا اذا قلنا الخ ويجب بانه أراد بالحقيقة المراجعة أي ان المرجع والمآل واحد وهو ان كلا من البنت مع الابن مثلا والاخت مع البنت يرث تعالغره (قوله وشقيق واحد الخ) حاصلا اما شقيق واحد أو مع ذكر أو ذكرين أو أكثر أو مع اثنا أو مع ذكرين واثنا الكل في درجة واحدة (قوله تعدد الاخوة للام) فلو كان ولد الام واحد أخذ السدس والباقي للعاصب (قوله عالت بثلاث عشرة) فقل

وقوله كما تقدم راجع للجد والاخوة أي كما مر من التفصيل أو راجع للاخوة فقط وهذا أحسن ويكون التفصيل وهو قوله الشقيق ثم للاب بنجر بد الشقيق من أداة العطف كما قال ابن غازي يكون الشقيق الاخوة لان بنجر بد الشقيق من أداة العطف كما هو الصواب كما قال ابن غازي يكون الشقيق ثم للاب بدلا من الاخوة مفصلا وقوله وعصب كل أخيه الظاهر والله أعلم أن مقصوده وان كان كاذمه في العاصب بنفسه بيان العاصب بغيره استطرادا فالغرض فيما سبق بيان تخصيص انما يستحق النصف اذا لم يكن معهم من يساويها ولا من يعصبها والغرض هنا بيان انهم عصبية بغيرها فلا تكرار لان الغرضين مختلفان \* واعلم ان العاصب على ثلاثة أقسام عصبية بنفسه وعصبية مع غيره وعصبية بغيره فالاول كل ذكر لا يدخل في نسبه الى الميت أنثى والثاني كل أنثى نصير عصبية مع أنثى أخرى كالاخت مع البنت أو بنت الابن والثالث النسوة الاربع اللاتي فرضهن النصف اذا اجتمع كل مع أخيه والفرق بين الاخيرة اننا اذا قلنا عصبية بغيره فالغير عصبية أو مع غيره لم يجب كونه عصبية وهو اصطلاح والحقيقة واحدة وقوله وهو كالشقيق عند عدمه يعني عنه قوله ثم للاب صرح به لاجل قوله (ص) الا في الجارية والمشاركة زوج وأم أو وحدة واخوان فصاعدا الام وشقيق واحد أو مع غيره فيشاركون الاخوة للام المذكور كالأنثى (ش) دل هذا الاستثناء على أن الشقيق عاصب الا في هذه المسئلة وانما يرث بالفرض بشرط كونها مشتركة تعدد الاخوة للام وان لا يكون الاشقاء كلهم انا ما فان كان بدل الشقيق أنثى واحدة شقيقة أو لاب عالت الفريضة بمثل نصفها الى تسعة وان كانتا اثنتين عالت بمثل ثلثيها الى عشرة وهي غاية عول الستة وراث الاشقاء في المشتركة للذكر مثل حظ الانثى فاصلها من ستة الزوج النصف ثلاثة وللأم أو ابنة السدس واحد وللأخوة للام اثنا ولا شيء للشقيق ومن معه على ظاهر الحال وقد نزلت هذه المسئلة بسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أول مرة فأسقط فيها الاشقاء ثم لما كان في العام المقبل أي عمر بمثلها فأراد ان يقضي بذلك فقال له زيد بن ثابت أليست الأم تجمعهم هب ان أباهم كان جارا ما زادهم الاب الاقربا وقيل فأنزل ذلك أحد الورثة وقيل فأنزل أحد هب لعلى لا يعمر فاشرك عمر بينهم وبين ولد الام في الثلث

بما مر من التفصيل  
في قوله  
عصبية بغيره  
بغيره

تعدد الاخوة للام) فلو كان ولد الام واحد أخذ السدس والباقي للعاصب (قوله عالت بثلاث عشرة) فقل أي وتسمى البهائم (قوله على ظاهر الحال) أي على الحال الظاهر فهو من اضافة الصفة للموصوف بخلاف من شرك فاعلم انظر للحال الباطني وهو الاستبراء في الام (قوله أول مرة) أي في أول خلافته وقوله ثم لما كان في العام المقبل أي الثاني من خلافته (قوله أليست الأم تجمعهم) استقهم قصد منه التنبيه لا الانكار عليه بحضور القوم (قوله هب ان أباهم كان جارا) أي بشرط النظر اليه كونه انسانا فان قلت لم يخص الجار من بين سائر البهائم مع مشاركة غيره في البهيمية قلت لما كان الجار منكر الصوت فشاؤه من تلك الحيثية شدة الابعاد الغاية فيكون زيادة في عدم الالتفات اليه وانه كالعديم فان قلت غيره من الافاعي أشد في الابعاد قلت نعم لكن لما كان الجار مخالطا ومتكررا ضوته في الاربعات اليه في البعد أشد وقوعا (قوله وقيل فأنزل ذلك أحد الورثة) ويمكن الجمع بان يكون ذلك صدر من تمامها (قوله وقيل فأنزل أحد هب لعلى) أي وعلى هو الذي كان عمر ولا مانع من أن يكون كل من زيد وعلى كام عمر



(قوله ولم ينقض الخ) ضبط بالبناء للمفعول لا يخفى ان ذلك ان كان من قول عمر فالمناسب ولا ينقض بالاب لم أو يقول ولا أنقض أحد الاجتهادين بالآخر بل ذلك هو المناسب لكونه الخليفة ثم بعد كتي هذا رأيت ما يفيد انه ليس من كلام عمر فله الحمد فالمناسب أن يجعل كلامه مستأنفا لخبراء ما حصل من عمر في صرح التعبير بلم وقوله في اليم أي في البحر أي بحيث لا يشاهد بالابصار فيكون أشد في عدم النظر اليه (قوله وبالمنبرية) أي غير الآتية لانهم ألقوا السؤال فيها وهو على المنبر كما اتفق في الآتية فلا إشكال شيخنا عبد الله (قوله لان عمر سئل عنها وهو على المنبر) انظر كيف يقع السؤال في ذلك الموضع وليس وقت سؤال ولا كلام ولا إشارة خصوصاً مع كونه شديد المهابة صداعاً بالمعروف ناهياً عن المنكر فينتظر الى فراغه من الصلاة ويسئل ويمكن الجواب بأنه لما كان بتلك الحالة يادر وبالسؤال خوفاً من هجوم أمره لئلا يمنعه من جوابه من موت أو كان لعذر من الاعذار حصل في وقته اقتضى التسكيم (قوله وأسقطه أيضاً الخ) كان حقه أن يلحقه التام ولكن تركت لوجود الفاصل بالمفعول (قوله التي (٣٠٧) صارت كالعاصب) بالنفس وهو الشقيق

أي مع البنت أو بنت الابن (قوله لاجل بنت) جعل اللام للتعليل وهي ترجع للسببية فيرجع الامر الى أن تقول الاخت عصبية بالبنت كما أن البنت عصبية مع الابن مع ان الامر ليس كذلك فالمناسب أن تجعل اللام في قوله لبنت بمعنى مع فيوافق قولهم الاخت عصبية مع الغير أي لا بالغير (قوله ثم بنوهما) الاولى ثم ابناهما أي ابن الاخ الشقيق والذي للاب الا أن يقال جمع باعتبار الافراد قال تت وينزلون منزلة آبائهم فاذا مات شقيقان مثلاً أولاب أحدهما عن ولد واحد والاخر عن خمسة ثم مات جدهم عن مال اقسموه

فقبل له لم لم ينقض به في العام الماضي فقال عمر ذلك على ما قضينا وهذا على ما قضى ولم ينقض أحد الاجتهادين بالآخر ولو كان في المشترك كجد أسقطت الاخوة للام والاشقاء انما يرثون فيها بالام والجد يسقط كل من يرث بها وتلقب هذه بـشبه المالكية للجد الثالث الباقي بعد فرض الزوج والام وتسقط الاخوة والاشقاء وكما تسمى هذه المسئلة بالخارجية والمشتركة لقول القائل هب ان أباهم كان حجارا وتشريك الشقيق مع الاخوة للام تسمى أيضاً بالخجيرية وبالمهمة لما قيل انهم قالوا هب ان أباهم كان حجرا ملقى في اليم وبالمنبرية لان عمر سئل عنها وهو على المنبر (ص) وأسقطه أيضاً الشقيقة التي كالعاصب لبنت أو بنت ابن فأكثر (ش) الضمير في أسقطه يرجع لادخ للاب والمعنى ان الاخ للاب يسقط في هذه المسئلة كما سقط فيما قبلها فاذا ترك الميت بنتاً فأكثر أو بنت ابن فأكثر وأختاً شقيقة وأختاً لاب فلا شيء لادخ للاب لاجل الشقيقة التي صارت كالعاصب لاجل بنت أو بنت ابن فأكثر فتعصبه عن الميراث بحسب حرمان لان حالها مع تبال الاخ الشقيق فكما يجب بالشقيق يجب أيضاً بالشقيقة (ص) ثم بنوهما ثم الم الشقيق ثم للاب ثم عم الجد الاقرب فالاقرب وان غير شقيق وقدم مع التساوي الشقيق مطلقاً ثم المعتق كما تقدم ثم بيت المال ولا يرد ولا يدفع لذوي الارحام (ش) يعني ان بني الاخوة والاشقاء أولاب ينزلون منزلة الاخوة في عدمهم فهم حينئذ عصبية فابن الاخ الشقيق مقدم على ابن الاخ للاب ثم بعد الاخوة تأتي مرتبة الاعمام فالعم الشقيق يقدم على العم للاب والعم للاب يقدم على ابن العم الشقيق وابن العم الشقيق يقدم على ابن العم للاب وقد علمت ان عصبية الابن أولى من عصبية الاب وعصبية الاب أولى من عصبية الجد وكذلك عم الجد الشقيق يقدم على عم الجد لانيه وابن عم الجد الشقيق يقدم على ابن عم الجد لا ييه ومع التساوي يقدم الشقيق على غيره ومع عدم التساوي يقدم الاقرب فالاقرب وان غير شقيق ثم الشخص المعتق فيأخذ جميع المال عند عدم النسب أو ما أبقت الفروض كما مر في الولاة عند قوله وقدم عاصب النسب ثم المعتق ثم عصبته الخ ثم بيت المال فهو عاصب على المشهور منتظماً أو غير منتظماً عند عدم من يرث بالنسب أو بالولاة فيأخذ الجميع ان انفردوا والباقي بعد ذوي الفروض أو الفرض ولا يرد ما فضل عن أصحاب الفروض اليهم عند مالك وزيد وأهل المدينة والشافعي وجهور قضاة

على ستة أسهم بالسواء واستواء ترتيبهم ولا يرث كل فريق منهم ما كان يرثه أبوه لانهم ما انما يرثون بأنفسهم ما لا ياتهم أو أرباقوله وبنوهما مباشرة أو بواسطة (تنبيه) سكت عن ترتيب الابنين لترتيب أصلهما ولو أخر المصنف قوله ثم بنوهما بعد قوله ثم الم الشقيق ثم للاب ويقول ثم بنو كل أو بنوهم لكان أحسن (قوله ثم عم الجد الخ) انظر لم يقلوا ثم أبو الجد وذلك لان أبا الجد يتطهر له قبل عم الجد فانظر ما الموجب لذلك (ثم أقول) وفي العبارة حذف والتقدير ثم بقية الاقارب وقوله الاقرب أي ويقدم منهم الاقرب فالاقرب وقوله وان غير شقيق أي ويقدم الاقرب وان كان غير شقيق وقوله مع التساوي أي في المنزلة الخ لان الشقيق يدلي بقرايين والذي للاب بقراية واحدة وقوله مطلقاً أي في الاخوة وبنوهم والاعمام وبنوهم ويدخل في الاطلاق أيضاً الارث بالفرض والارث بالتعصيب فيستفاد منه تقديم الاخ الشقيق على الاخت للاب (قوله ثم المعتق الخ) أي فيفقد أن معتق المعتق كالمعتق فيأخذ جميع المال أو ما بقى منه بعد أصحاب الفرض (قوله فهو عاصب على المشهور) أي لا حائز والمراد بقوله بيت المال انه ميراث المسلمين بأن يعطى كل من يستحق شيئاً من المال ولا يمنع مستحق وليس المراد ان هناك بيتاً وفيه مال كما قاله بعض الشراح (أقول) ما المانع من أن يراد موضع يجمع فيه



المال ليصرف في مصالح المسلمين العامة وغيرها (قوله يرد على كل واحد بقدر ما ورث الخ) فإذا ترك الميت بنتا وبنت ابن فيقسم المال أرباعا بينهم ما قبلت ثلثة أرباع ولبنت الابن ربع (قوله الطرطوشي) بضم الطاء أي وهو المعتمد كما يفيد الخطاب وعج ومن تبعه وقد تقرر أن الرديقدم على ذوى الارحام فلا يعطى ذو الارحام الا اذا فقد صاحب الفرض (قوله كابن عم الخ) الكاف للتنبيه داخل على المشبه كما هو قاعدة الفقهاء (قوله في فرض لاحدهما معها أو معهن السدس بالفرض) أي فيحكم لاحدهما بالسدس ملتبسا بالفرض لا بالتعصيب (قوله للترتيب (٣٠٨) الاخباري) أي الترتيب المنسوب للاخبار من حيث انه واقع فيه لا للترتيب في

الصحابه وقال على يرد على كل واحد بقدر ما ورث سوى الزوج والزوجة فلا يرد عليهم ما اجاعا ولا يدفع ما فضل عن أصحاب الفروض لذوى الارحام على المشهور لكن الشيخ أبو بكر الطرطوشي قيد هذا بما اذا كان الامام عدلا ولا يفرده على ذوى السهام ويدفع لذوى الارحام (ص) ويرث بفرض وعصوية الاب ثم الجدة مع بنت وان سفلت كابن عم أخ لام (ش) يعني ان الاب أو الجدة كل منهما يرث بالفرض والتعصيب معام بنت الصاب وان تعددت ومع بنت الابن وان تعددت فيفرض لاحدهما معها أو معهن السدس بالفرض وبأخذ الباقي بالتعصيب وكذلك ابن العم اذا كان أخا لام فإنه يرث السدس بالفرض والباقي بالتعصيب فان كان معه ابن عم آخر ليس أخا لام كان ما فضل عن السدس بينهما فان كان ابن العم زوجا أخذ النصف بالفرض والباقي بالتعصيب اذا لم يكن له من يشاركه فيه أو من هو أولى به منه وأني يتم للترتيب الاخباري قصده الرد على من يتوهم الاشتراك والافتم لا محل لها لان الاحكام لا ترتب في الاقوى وان اتفق في المسلمين كام أو بنت أخت (ش) يعني ان من اجتمع له جهتان يرث بكل منهما واحداهما أقوى من الاخرى فإنه يرث بالا قوى منهما وهذا يقع من المسلمين على وجه الغلط ومن المجوس على وجه العمد والقوة تكون بأحد أمور ثلاثة \* الاول أن تكون أحدهما لا تحجب بخلاف الاخرى وذلك كما قال المؤلف كان يتزوج المجوسى ابنته عمدا فولدت منه ابنة ثم أسلم ومات فهذه الابنة تكون اختا لامها لا يها وهي أيضا بنت لها فاذا ماتت الكبرى بعد موت أبيها ورثها الصغرى بأقوى السبين وهو البنوة لانها لا تسقط بحال والاخوة قد تسقط فلها النصف بالبنوة ولا شيء لها بالاخوة ومن ورثها بالجهنسي قال لها النصف والباقي بالتعصيب وان ماتت الصغرى أولا فالكبرى أم وأخت لاب فترث بالامومة لانها لا تسقط والاخوة لا تسقط فلها الثلث بالامومة \* الثاني أن تحجب احدهما الاخرى فالخاجة أقوى كأن يبطأ مجوسى أمه فتمتد ولد افهى أمه وجدته فترث بالامومة اتفاقا \* الثالث أن تكون احدهما أقل حجبا من الاخرى كام هي أخت لاب كان يبطأ مجوسى بنته فتمتد بنتا ثم يبطأ الثانية فتمتد بنتا ثم تموت الصغرى عن العليا بعد موت الوسطى والاب فهى أم أمها وأختها من أبيها فترث بالجدودة دون الاختية لان أم الام تحجب الام فقط والاختية يحجبها جماعة وقيل ترث بالاختية لان نصيب الاختية أكثر واذا كانت القوية محجوبة ورثت بالضعيفة كان تموت الصغرى في هذا المثال عن الوسطى والعليا فترث الوسطى بالامومة الثلث والعليا بالاختية النصف قوله وان اتفق أي وان وقع على سبيل القصد من غير المسلمين بل وان اتفق في المسلمين وهذا أولى من جعل الواو للحال لا يثبت على المؤلف صورة ومفهوم ذوفرصين مفهوم موافقة لنص الغماري شيخ الفا كهاني في مقدمة له على ان العاصب بمجهة يرث بأقواهما اه كم هو معتق فيرث بالعمومة لان النسب أقوى وكاخ شقيق أو لاب هو معتق (ص) ومال الكتابي الحر المؤدى للجزية لاهل دينه من كورته (ش) يعني أن الكتابي الحر المؤدى للجزية لا يمكن له

الاحكام وقوله للرد على من يتوهم الاشتراك اشارة الى أنه ليس هناك من يقول من الامة بالاشتراك بل أشار للرد على متوهم يتوهم ذلك من غير سند وقوله والافتم لا محل لها أي وان لم نقل للترتيب في الاخبار بل قلنا للترتيب في الاحكام أي التسب فلا يصح لان الاحكام لا ترتب فيها (أقول) قد يقال ان هذا الترتيب انما هو منظور فيه للاحكام وذلك لان المعنى أخبرك بأن ثبوت الارث للجد لا يكون قبل ثبوت الارث للاب ولا معه بل بعد بمعنى لا يثبت الارث للجد الا اذا فقد الاب الذي لو وجد لثبت الارث له فتأمل (قوله بالا قوى) وان كانت أقل ميراثا (قوله على وجه الغلط) أي تزوجا أو وطأ (قوله والباقي بالتعصيب) وجهه ان تلك البنت حينئذ حبيبة كونها بنتا وحبيبة كونها اختا فهى مسن حيث

وارث كونها اختا تنصف بكونها عصبية مع نفسها من حيث كونها بنتا فترث من حيث كونها بنتا النصف فرضا ومن حيث كونها اختا بالتعصيب من قبيل الاخوات مع البنات عصبيات أي ولو اعتبارا والاول لا يسلم ذلك بل يقول الاخوات مع البنات عصبيات أي حقيقة بأن تكون الاخت غير البنت حقيقة لا اعتبارا (قوله كام هي أخت) كذا في نسخة الشارح ولكن المناسب بكدة بدل قوله كام قدبر (قوله ومال الكتابي الخ) لا مفهوم للكتابي فلو قال ومال الكافر لكان أحسن وقوله الحر يعني عنه قوله المؤدى للجزية لان المؤدى للجزية لا يكون الا حرا



(قوله أي مدنيته) الاولى أن يقول أي لاهل دينه من مؤدي بخريته وأهل مؤدي مصر كل نصارى مصر سكنوا مصر أولاً لاهل قريش  
التي هو فيها فقط كما قال الشارح أي مدنيته فتدبر (قوله على المشهور) مقابلة قولان الاول أن يكون للمسلمين وبه قال ابن مسلمة  
وغيره وحكام في البيان عن ابن حبيب الثاني إذا كانت الجزية بحملة عليهم فكالاول أو على جماعتهم فكالثاني وهو قول ابن القاسم  
أقول فإذا علمت ذلك فالمعتمد هو القول الاول من هذين القولين وهو أن يكون للمسلمين (قوله فان ماله لأهل صلحه) أي إذا لم يكن له وارث  
وهذا إذا وقعت بحملة على الارض والرقاب والحاصل أنه إذا كان عنوا ولم يكن له وارث قاله للمسلمين وإن كان له وارث في ميراثه لوارثه  
وسواء فرقت على الارض أو الرقاب أو أجملت وأما ان كان صلحاً فان وقعت (٣٠٩) مفرقة على الرقاب أو على الارض

أو على ما فانه للمسلمين  
أيضا وإن وقعت بحملة على  
الارض والرقاب فانه لاهل  
دينه من كورته أي إذا  
كان لا وارث له عندنا حين  
مات والا فهو لوارثه (قوله  
للمصلح عليه) هو ما أشار  
اليه بقوله والاصول اثنان  
(قوله وسائر أعداد  
الاعمال) أي وسائر الأعمال  
المحتوية على عدد (قوله  
وقال الجمهور الخ) مقابل  
لقوله وزاد المحققون الخ  
اعلم أن وجه ما قاله  
المحققون النظر إلى ثلث  
الجد وبديل احدي  
الغراوين فانهم من ستة  
تطر الثلث الباقي بانفاقهم  
كما قالوا ووجه الجمهور  
النظر في كتاب الله من  
الفروض كما أفاده بدر  
الدين القراني (قوله أصل  
الستة) اضافته للبيان  
(قوله فهما تصحيح لا تأصيل  
الخ) رجع بعضهم الاول  
فقال والتصحيح انهما  
تأصيلان لا تصحيحان

وارث فماله لاهل دينه من أهل كورته أي مدنيته على المشهور واحتراز بالكافي المؤدي للجزية من  
السكابي المصالح فإن ماله لاهل صلحه الذي يجمعه وإياهم ذلك الصلح وأما السكابي العبد فماله لسيدته كان سيده  
مسلياً أو كافراً (ص) والاصول اثنان وأربعة وثمانية وثلاثة وستة واثناعشر وأربعة وعشرون (ش)  
الاصول جمع أصل وهو في اللغة ما ينبت عليه غيره ومناسبتة للمصطلح عليه ظاهرة فان تصحيح المسائل وقسمة  
التركات وسائر أعداد الأعمال تنبئ عليه وبعبارة المراد بالاصول الفرائض العدد الذي يخرج منه سهام  
الفريضة صحيحة وهي سبعة الاثنان وضعفهما وهو الأربعة وضعفها وهو الثمانية والثلاثة وضعفها  
وهو الستة وضعف الستة وهو الاثناعشر وضعفها وهو الأربعة والعشرون وزاد المحققون ومنهم امام  
الحرمين والنووي في باب الجدة والاخوة أصليين آخرين زيادة على السبعة وهما ثمانية عشر وستة  
وثلاثون مثال الاول أم وجد وأربعة اخوة للام السادس مقامه من ستة والباقي خمسة على الجد والاخوة  
الافضل للجد ثلث الباقي ولا ثلث له فتضرب المسئلة في ثلاثة مقام الثلث بثمانية عشر ومن له شيء من  
ستة يضرب في ثلاثة ومثال الثاني أم وزوجة وجد وأربعة اخوة أصليين اثني عشر للام السادس  
اثنان وللزوجة الربع ثلاثة والباقي سبعة الافضل للجد ثلث الباقي ولا ثلث له فتضرب الثلاثة في اثني  
عشر أصل المسئلة بستة وثلاثين ومن له شيء من اثني عشر يضرب في ثلاثة وقال الجمهور ههنا من  
أصل الستة وضعفها فهما تصحيح لا تأصيل (ص) فالنصف من اثنين والربع من أربعة والثلث من ثمانية  
والثلث من ثلاثة والسادس من ستة والربع والثلث والسادس من اثني عشر والثلث والسادس من اثنان  
من أربعة وعشرين وما لا فرض فيها فأصلها عدد عصبتها وضعف للجد كره على الانثى (ش) هذه الفاء هي  
الفاء الفصيحة وهي الواقعة في جواب شرط مقدراً أي إذا أردت معرفة هذه الاصول وتفصيلها فالنصف  
مخرج ومقامه من اثنين فالأشيان أصل لكل فريضة اشتملت على نصف ونصف كزوج وأخت شقيقة أو  
لاب لان أقل عدده نصف ونصف اثنان لتماما لمخرجهما وتسمى هاتان بالنصفيتين وباليتيميتين أو نصف  
وما بقي كزوج وأخ والأربعة أصل لكل فريضة اشتملت على ربع وما بقي كزوج وابن أو ربع ونصف  
وما بقي كزوج وبنت وأخ أو ربع وثلث وما بقي وما بقي كزوج وبنتين أو ربع ونصف وما بقي  
وما بقي كزوج وابن أو ثلث ونصف وما بقي كزوج وبنت وأخ والثلاثة أصل لكل فريضة فيها ثلث  
وثلاثان كاخوة لأم وأخوات لآب أو ثلث وما بقي كام وأخ أو ثلثان وما بقي كبنيتين وعم والستة أصل لكل  
فريضة فيها سادس وما بقي كجد وابن أو سدس وثلث وما بقي كجدة وأخوين لأم وأخ لآب أو سدس وثلاثان  
وما بقي كام وبنتين وأخ أو نصف وثلث وما بقي كأخت وأم وابن أخ والاثناعشر أصل لكل فريضة فيها  
ربع وسدس وما بقي كزوج وأم وابن أو ربع وثلث وما بقي كزوجة وأم وأخ أو ربع وثلثان وما بقي

لانهم ما قد يحتاجان الى تصحيح آخر في بطل كونهما تصحيحين (قوله

(٣٧ - خريش ثامن)

فالنصف من اثنين) أي فالنصف مأخوذ من اثنين وهكذا انظر وجه الاختلاف المأخوذ من كل وجه والجواب انه اصطلاح  
لهم ولا مشاحة والحاصل أن مخرج الكسر المفرد مميّه الا النصف فمخرج اثنان والمراد بالسمي ما اشتق منه اسمه ان كان مفرداً  
أو نسب اليه ان كان أصم ولو أخذ من اسم مخرج له لقل فيه ثني كافي غيره من ثلث وربع (قوله وما لا فرض فيها) كذا في بعض  
النسخ أي والمسئلة التي لا فرض فيها وفي نسخة وما لا فرض فيه قد كرمية نظراً للافظ ما (قوله وتسمى هاتان الخ) المناسب وتسمى  
هذه كما هو ظاهر



(قوله يشمل الثنتين) ظاهر العبارة ويشمل الثلث مع أنه لا يجتمع مع الثلث مع الثن فلوقال شارح أراد بالثلث الجنس المتحقق في الثنتين فقط لكان صوابا ويجب أن المراد بالاجتماع ولو بطريق الفرض والتقدير والحاصل أن كل فرض جائز أن يجتمع غيره إلا الثمن فلا يجتمع الثلث ولا (٣١٠) يجتمع الربع (قوله إذا ضاق المال) المناسب إذا ضاقت المسئلة (قوله والوصايا)

فإذا أوصى لزيد بستة  
دنانير ولعمرو بثلاثة  
وكان الثلث لا يحمل  
التسعة بل يحمل ستة فإن  
الستة توزع على الموصي  
لهما فيدخل النقص على  
كل واحد بقدر ماله فيعطى  
من أوصى له بالستة أربعة  
ومن أوصى له بالثلاثة  
اثنان وكذا يقال في  
الديون (قوله رمل عاجل)  
قال في المصباح رمل عاجل  
جبال متواصلة يتصل  
أعلىها بالدهناء والدهناء  
بقرب اليمامة وأسفلها  
بجندوبتسع اتساعا كثيرا  
حتى قال البكري رمل عاجل  
محيط بأكثر أرض العرب  
اه وقوله لم يجعل في المال  
الخ أي بل جعل نصفه  
ونصفه فقط (قوله فليس  
بمعروف) أي في النظم  
أي بل المعروف عند ابن  
عباس اللفظ السابق في  
النظم نصفان ونصفان وثلاث  
واتطروجه كونه نظم  
(قوله حكاه ابن سراقه)  
بضم السين وقوله محجوب  
أي مغلوب بالجهة أي التي  
هي إجماع الصحابة (قوله  
من أنه لا يشترط في

كزوج و بنتين وأخ والأربعة والعشرون أصل لكل فريضة فيها ثمن وسدس وما بقي كزوجة وأم وابن أو  
 عن وثلاثين وما بقي كزوجة و بنتين وأخ فالملوك أرادوا بالثلث الجنس ليشمل الثلثين فإن الثمن انما هو فرض  
 الزوجة أو الزوجات مع وجود الولد ومع وجوده لا يكون ثلث لان الثلث انما هو فرض الام والعهد من  
 أولادها وهم يحجبون بالولد والام انما توث مع وجود الولد السدس فقط وأما الفريضة اذا لم يكن فيها  
 صاحب فرض وانما كانت ورثتها عصبية فانما تكون من عدد رؤسهم ان كانوا كورا كاربعة أولاد أو  
 خمس نسوة أو عتقن رقيقا وان كانوا كورا وانا ثلثين عددا لانا وبضا عاقل للذكر على الابن فيأخذ  
 الذكرا مثل حظ الانثيين كاربعة أولاد و بنتين فن عشرة (ص) وان زادت الفروض أعلمت فبالعائل  
 الستة لسبعة وثمانية وتسعة وعشرة (ش) العول بفتح العين واسكان الواو وهو اذا ضاق المال عن سهام  
 أهل الفروض تعال المسئلة أي ترتفع سهامها ليدخل النقص على كل واحد بقدر فرضه لان كل واحد  
 يأخذ فرضه بنسبته اذا انقرض فان ضاق المال وجب أن يقسموا على قدر الحقوق كاصحاب الديون والوصايا  
 والفرائض التي تعول ثلاثة الستة والاثنا عشر والاربعة والعشرون فالسنة تعول أربع عولات على  
 توالي الاعداد الى عشرة فتعول الى سبعة بمثل سدسها كزوج وأختين لاب أو لابوين فللزوجة النصف  
 وللأختين الثلثان ومجموعهما من الستة سبعة وهذه أول فريضة عالت في الاسلام في خلافة سيدنا عمر  
 بجمع الصحابة فقال لهم فرض الله للزوج النصف وللأختين الثلثين فان بدأت بالزوج لم يبق للأختين  
 حقه ما وان بدأت بالأختين لم يبق للزوج حقه فأشير واعلى فأشار العباس بن عبد المطلب بالعول وقال  
 أرايت لو مات رجل وترك ستة دراهم ولرجل عليه ثلاثة ولا آخر أربعة أليس يجعل المال سبعة أجزاء  
 فأخذت الصحابة بقوله ثم أظهر ابن عباس فيه الخلاف بعد ذلك وأنكر العول فقال ان الذي أحصى رمل  
 عالج عددا لم يجعل في المال نصفان ونصفا وثلاثا أبدا كما في سنن البيهقي وذكره أبو الحسن محمد بن يحيى بن  
 سراقه وعلى هذا فالمسئلة التي وقعت في حال مخالفة ابن عباس كانت زوجا وأختا وأما وهي المقصودة فمما  
 الشعر وليس مراده التي حدثت في زمن عمر لانه ليس فيها ثلث وأما قول الغزالي انه لم يجعل نصفان وثلثين  
 فليس بعرف ولا مقبول ولم يأخذ بقول ابن عباس في نفي العول الا طائفة يسيرة حكماء ابن سراقه عن أهل  
 الظاهر ثم اجتمعت الامة على اثبات العول وأهل الظاهر لا يعتمد بخلافهم وان ابن عباس يحجج  
 باجماع الصحابة تفريعا على المختار من أنه لا يشترط في الاجماع انقرض العصر ثم على مذهب ابن عباس  
 يقدم الاقوى من ذوي الفروض فيدخل النقص على غيره وبيانه ان كل من لا ينقص فرضه الا الى فرض  
 كالزوج والام والجددة وولد الام فهو مقدم على من يسقط فرضه في حال الى تعصيب وهن البنات وبنات  
 الابن والاخوات لغير الام وتعول ثمانية بمثل ثلثها كزوج وأم وأخت لابوين أو لاب للزوج النصف والام  
 الثلث وللأخت النصف ومجموعهما من الستة ثمانية وتلقب هذه بالمباهلة سميت بذلك لقول ابن عباس من  
 باهلتى باهلتها ويعاها بها يقال امرأته ورثت الربع وليست بزوجة وتعول الى تسعة بمثل نصفها كزوج  
 وأم وثلاث أخوات متفرقات فللزوجة النصف وللشقيقة النصف ولكل من الباقيات السدس  
 ومجموعها من الستة تسعة وتعول الى عشرة بمثل ثلثها كزوج وأخت لابوين وأخت لاب وأم وولديها  
 (ص) والاثنا عشر لثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر (ش) اعلم أن الاثنى عشر تعول ثلاث عولات  
 على توالي الافراد الى سبعة عشر فتعول الى ثلاثة عشر بمثل نصف سدسها كزوج وأم و بنتين فللزوجة

الاجماع الخ) أى فيتحقق كونه اجماعاً منهم وإن لم يقرض عصرهم خلافاً لمن يقول لا يتحقق الاجماع من طائفة  
الأذا انقرض عصرهم فعلى هذا لا يصح أن يقال وابن عباس محجوج باجماع الصحابة (قوله ثم على مذهب ابن عباس) أى بنى العول  
(قوله وبیانہ) فاذا كان أم وزوج وأخت شقيقة وأختان لام فتقتضى قاعدته اسقاط الأخت الشقيقة



(قوله والاربعة والعشرون) تعول عولة واحدة ولا يمكن أن تعول لسبعة وعشرين الا والى حيث فيها ذكر (قوله لقول على) أى وهو على المنبر وهناتم الدليل (قوله صار ثمنها تسعا) أى فانسب ما عالت به وهو ثلاث الى السبعة والعشرين تكن تسعا فنقص العول من نصيب كل وارث تسعة وكان للزوج ثمن فنقص العول منه تسعة فصار لها ثمن الا تسعة وذلك تسع ايضا حه ان يخرج الثلث والثلث والثلث والثلث وتسعون ثمنها تسعة انقص منها تسعها واحدا بفضل ثمانية انسبها الى الاثنين والسبعين تكن تسعها ونقص العول من نصيب كل بنت قبل العول وهو ثلث تسعة فصار لها ثلث الا تسعة وذلك تسع وثلث تسع ايضا حه ان يخرج الثلث وتسع الثلث سبعة وعشرون ثلثه تسعة انقص منها تسعها واحدا بفضل ثمانية انسبها الى السبعة والعشرين تكن تسعين وثلث تسع وكان لكل من الاب والام سدس فنقص العول منه تسعة فصار له سدس الا تسعة وذلك تسع وثلث تسع ايضا حه ان يخرج السدس والتسع اربعة وخمسون سدسها تسعة انقص منها تسعها واحدا بفضل ثمانية انسبها الى الاربعة والخمسين تكن تسعا وثلث تسع لان تسعها ستة وثلث الستة اثنان والحاصل انك اذا أردت أن تعرف ما نقصه العول (١١١) من نصيب كل وارث قبل العول فانسب ما عالت به

المسئلة اليها عاتل لهما كان اسم النسبة فهو القدر الذى نقص من نصيب كل وارث فاذا عالت الستة الى سبعة فانسب السهم الذى عالت به الى السبعة يكن سبعة فهو مقدار ما نقص العول من نصيب كل وارث قبل العول فكان للزوج في المثال المذكور قبل العول نصف كامل فنقص العول منه سبعة فصار له نصف الانصف سبع وذلك ثلاثة أسباع وكان للاختين قبل العول ثلثان كاملان نقص العول منهما سبعة فصار لهما ثلثان الاسبع الثلثين وذلك اربعة أسباع وهكذا يعلم ذلك من التقرير المتقدم وقد تبين ما نقص لكل وارث ولم يتبين قدر ما عالت به وقد بين عجز الامر من فقال

وعلمك قدر النقص من كل وارث بنسبة عول للفرىضة عاتله ومقدار ما عالت بنسبته لهما بلا عولها فارحم بفضلك قائله

الربع واللام السدس والبنطين الثلثان ومجموعها من الاثنى عشر ثلاثة عشر والى خمسة عشر بمثل ربعها زوج وأبوين وابنتين للزوج الربع وللأبوين السدسان والبنتين الثلثان ومجموعها من الاثنى عشر خمسة عشر والى سبعة عشر بمثل ربعها وسدسها كزوجية وأم ولديها وأخت لأبوين وأخت لأب (ص) والاربعة والعشرون لسبعة وعشرين وهى المنبرية زوجة وأبوان وابنتان لقول على رضى الله عنه صار ثمنها تسعا (ش) اعلم ان الاربعة والعشرين تعول عولة واحدة الى سبعة وعشرين بمثل ثمنها كزوجية وبنتين وأبوين للزوجية الثمن والبنتين الثلثان وللأبوين السدسان ومجموعها من الاربعة والعشرين سبعة وعشرون وتلقب هذه الصورة بالمنبرية لان على بن أبى طالب رضى الله عنه سئل عنها وهو على المنبر بالكوفة فقال ارتجلا صار ثمنها تسعا ومضى في خطبته قيل ان صدر الخطبة التى قيل له في اثنا عشر الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المعاد والرجى فسئل حينئذ فأجاب بقوله صار ثمنها تسعا كما أخبر به بعض طلبه اليمن انه سمع في اليمن بعض أشياخه وتسمى هذه أيضا بالنجيلة لقلة عولها وأيضاً بالحدرية لان عليا كان يلقب بحيدرة ولا يدخل العول ما بقى من الاصول وهو الاثنان والثلثة والاربعة والتمانية وهما فوائد ذكرناها في الكبير تتعلق بالعول أضرب بناء عنها خوف الاطالة على الضعفة من الطلاب المقصودين به هذا الشرح (ص) وزد كل صنف انكسر عليه سهامه الى وفقه والاترك او قابل بين اثنين فأخذ أحد المثلين أو أكثر المتساخين وحاصل شرب أحدهما في وفق الاخران توافقا والافق كانه ان تباين ثم بين الحاصل والثالث ثم كذلك وضرب في العول أيضا (ش) لما فرغ من أصول المسائل وما يعول منها وما لا يعول وما ينتهى اليه العول شرع في تصحيح المسائل واعلم أن المسئلة اذا انقسمت السهام فيها على الورثة كزوجية وثلاثة اخوة فالامر واضح وان لم تنقسم نظرت بين سهام المنكسر عليهم وبينهم بالموافقة والمباينة فقط فان توافقا كأم وستة اخوة لأم وعم

(قوله فقال ارتجلا) أى وهو مسترسل قال الشعبي ما رأيت أحسب من على أى لانه قال ذلك بديمه لما رزقه الله تعالى من غزارة العلم وركب فيه من قوة الفهم فكان يفهم المتجرى في العلوم المشغلة بدرسها وتفهمها طول عمره وكيف لا وقد بعثه صلى الله عليه وسلم قاضيا الى اليمن وهو شاب فقال يا رسول الله لا أدري ما القضاء فضر ب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال اللهم اهد قلبه وسدد لسانه فقال على فوالله ما شككت بعد في قضاء بين اثنين (قوله بما تسعى) أى من خيرا أو شر (قوله والى السبعة المعاد) أى واليه العود والرجوع وعطف الرجوع على العود وعطف مرادف (قوله كان يلقب بحيدرة) لقب مشعر بهدح لانه اسم الاسد فهو اشارة الى أنه كان كاملا في الشجاعة كالأسد (قوله ورد كل صنف) أى ثم اضربه في أصل المسئلة بدليل قوله وضرب في العول أيضا (قوله ثم كذلك) هذا يقتضى ان الانكسار يكون في أكثر من ثلاثة أصناف وليس كذلك لان الانكسار لا يزيد على ثلاثة أصناف فلو حذف ثم وقال والثالث كذلك لسلم من هذا وأجيب بانه أراد أن يقصد فائدة زائدة لا تتقيد بذهب مالك فقوله ثم كذلك أى على مذهب زيد من أنه يورث أكثر من جدتين (قوله بالموافقة والمباينة لا غير) لانها ان ماثلت انقسمت وكذلك اذا تدخلت والحاصل ان

المسئلة اليها عاتل لهما كان اسم النسبة فهو القدر الذى نقص من نصيب كل وارث فاذا عالت الستة الى سبعة فانسب السهم الذى عالت به الى السبعة يكن سبعة فهو مقدار ما نقص العول من نصيب كل وارث قبل العول فكان للزوج في المثال المذكور قبل العول نصف كامل فنقص العول منه سبعة فصار له نصف الانصف سبع وذلك ثلاثة أسباع وكان للاختين قبل العول ثلثان كاملان نقص العول منهما سبعة فصار لهما ثلثان الاسبع الثلثين وذلك اربعة أسباع وهكذا يعلم ذلك من التقرير المتقدم وقد تبين ما نقص لكل وارث ولم يتبين قدر ما عالت به وقد بين عجز الامر من فقال



كلام الصنف فيما إذا حصل  
انكسار وانما يكون هذا حيث لم  
تقابل الرؤس السهام ولم تداخلها  
والا فلا انكسار لانها منقسمة  
(قول في أصل المسئلة) أى فى أصل  
المسئلة مع عولها ان كانت عائلة لان  
معاالت به صار من جملة المسئلة  
كما سأتى فى قوله وضرب فى العول  
أيضا (قوله وان تداخل الصنفان)  
المناسب أن يقول الراجحان  
(قوله ان تبانينا) على حذف باء  
التصوير أى مصور عدم التماثل  
والتداخل والتوافق بالتباني (قوله  
لانه لا يورث أكثر من جديتين)  
وجه ذلك أنه لا بد أن يكون أحدهما  
الجدا والاربعة أصناف تختص  
بالاثني عشر والاربعة والعشرين  
ونصيب الجديتين فيما مقسوم  
لانه إما اثنان أو اربعة وكل ينقسم  
على الجديتين وذلك لان سدس  
الاثني عشر اثنان ينقسم على  
الجديتين وسدس الاربعة والعشرين  
هو اربعة ينقسم على الجديتين  
(قوله وبين الصنف الثالث) أى  
وما أثبت فى الثالث وقوله بالموافقة  
الخ فى الموافقة تضرب ونسقى  
أحدهما فى كامل الآخر وفى  
المباينة تضرب أحدهما فى كامل  
الآخر وفى المماثلة يكتفى بأحدهما  
وفى المداخلة يكتفى بأكثرهما (قوله  
ثم ما حصل) أى من الضرب وقوله  
تظرت فيه كذلك أى تظرت بينه  
وبين ما أثبت فى الرابع بالانظار  
الاربعة

فللام السدس واحد والاخوة للام الثلث اثنان وللم ما بقى والاثنان غير منقسمة على الستة  
ولكنها توافقها بالنصف فاضرب وفق عدد الرؤس وذلك ثلاثة فى أصل الفريضة وهى ستة  
يكن المجموع ثمانية عشر وان باينت السهام الرؤس فاضرب عدد رؤسهم فى أصل الفريضة  
كنت وثلاث أخوات أشقاء وألاب المسئلة من اثنين للبنت النصف والاخوات النصف  
الآخر وهو مباين لهن فتضرب ثلاثة فى اثنين بستة من له شئ من أصل المسئلة أخذه مضروبا  
فما ضربت فيه المسئلة وهو ثلاثة فالبنت واحد فى ثلاثة بثلاثة والاخوات الثلاثة واحد فى  
ثلاثة بثلاثة فان انكسرت السهام على صنفين فانك تتظر بين كل صنف وسهامه بالموافقة  
والمباينة ثم تتظر بين الرؤس بعضها فى بعض بأربعة انظار فقد يتماثلان وقد يوافقان وقد  
يتباينان وقد يتداخلان فان وافق  $\equiv$  كل صنف سهامه رددت كل صنف الى وقته فان تماثل  
الصنفان فانك تكتفى بأحدهما وتضربه فى أصل المسئلة كأن وأربعة أخوة لأم وستة أخوة  
لاب أصلها من ستة للام سهم منقسم عليها والاخوة للام الثلث اثنان لا ينقسمان على  
الاربعة ولكن يوافقان عددهم بالنصف فتدالاربعة الى نصفها والاخوة للاب الستة ثلاثة  
لا تنقسم عليهم ولكن توافق عددهم بالثلث فتدسهم الى اثنين وكان المسئلة انكسرت على  
صنف واحد فتضرب اثنين وفق الاخوة للام أو وفق الاخوة للاب فى ستة أصل المسئلة يخرج  
اثنا عشر سهما من له شئ من أصل المسئلة أخذه مضروبا فيما ضربت فيه المسئلة فللام  
سهم فى اثنين باثنين والاخوة للام الاربعة اثنان فى اثنين بأربعة  $\equiv$  كل واحد سهم والاخوة  
للاب الستة ثلاثة فى اثنين بستة لكل سهم وان تداخل الصنفان فانك تكتفى بأكثرهما  
كأن وثمانية أخوة لأم وستة أخوة لاب لان المسئلة من ستة للام سهم والاخوة للام سهمان  
لا ينقسمان عليهم ولكن يوافقان عددهم بالنصف فتدسهم الى اربعة والاخوة للاب ثلاثة  
لا تنقسم عليهم ولكن توافق عددهم بالثلث فتدسهم الى اثنين واثنان داخلان فى الاربعة  
فتكتفى بها وتضرب الاربعة فى ستة بأربعة وعشرين ومن له شئ من أصل المسئلة أخذه  
مضروبا فيما ضربت فيه المسئلة وهو اربعة فللام سهم فى اربعة بأربعة والاخوة للام اثنان  
فى اربعة بثمانية والاخوة للاب ثلاثة فى اربعة باثني عشر لكل واحد سهمان وان كان بين  
الصنفين موافقة فانك تضرب أحدهما فى وفق الآخر كأن وثمانية أخوة لأم وثمانية عشر  
أخا للاب فالمسئلة من ستة للام سهم ولثمانية الاخوة للام اثنان لا ينقسمان عليهم ولكن  
يوافقان عددهم بالنصف فتدالثمانية الى اربعة والاخوة للاب ثلاثة لا تنقسم على الثمانية  
عشر ولكن توافق عددهم بالثلث وثلثهم ستة وهى توافق الاربعة وفق الاخوة للام بالنصف  
فتضرب وفق أحدهما فى كامل الآخر اثنان فى ستة أو اربعة فى ثلاثة وذلك اثنا عشر ثم فى  
ستة أصل المسئلة يحصل اثنان وسبعون من له شئ من أصل المسئلة أخذه مضروبا فى اثني  
عشر وان لم يتماثل ولا تداخل ولا توافق كانه يضرب كل الآخران تبانيا ثم فى أصل المسئلة  
كأن وأربعة أخوة لأم وست أخوات أصلها من ستة وتعود الى سبعة للام سهم والاخوة للام  
اثنان وراجع أولاد الام اثنان مباين لوفى الاخوات الستة وهو ثلاثة فتضرب ثلاثة فى  
اثنين يحصل ستة ثم فى أصل المسئلة بعولها وهو سبعة يحصل اثنان وأربعون من له شئ من  
سبعة أخذه مضروبا فى ستة وان وقع الانكسار فى المسئلة على ثلاثة أصناف وهو غاية  
ما ينكسر فيه الفرائض عندما لا يورث أكثر من جديتين فانه يعمل فى صنفين منها على  
ما سأتى ثم انظر بين الحاصل من الصنفين وبين الصنف الثالث بالموافقة والمباينة والمماثلة  
والمداخلة ثم ما حصل انظر فيه كذلك بالوجوه الاربعة المماثلة والموافقة والمداخلة والمباينة



(قوله فان تماثلت كلها الخ) لا معنى له كما هو ظاهر فالناسب أن يقول فان تماثلت أو تماثلت أي المنظور فيهما المذكوران رجعت  
 لصنف واحد وان توافقتا ضربت وفق أحدهما في كامل الآخر وان تباينا ضربت أحدهما في كامل الآخر ونحذف جميع ما ذكر  
 (قوله الفارض) أي العالم بعلم الفرائض (قوله اذهوا الخ) علة لتقديره عدداً أي ان الذي يتعلق به الردانما هو عدد كل صنف لذات كل  
 صنف وقوله بعدد الاصناف الاولى أن يقول سواء تعدد الصنف أو لا (قوله وقوله وقابل الخ) أي من الرواجع ويقال لها المثبتات وهو  
 ما أثبتته من الرأس حين نظر بين السهام والرؤس بالنظرين السابقين (٢١٣) وهما الموافقة والمباينة وذلك فيما إذا حصل

الانكسار على فريقين أو ثلاثة أو  
 أربعة على غير مذهب مالك (قول  
 المصنف اثنا عشر صورة) كذا  
 في المصنف قال بعض المحققين  
 الصواب اثنا عشر صورة أقول  
 وكذا في بعض النسخ (قوله ثم كل  
 الخ) المناسب أن يقول بعد قوله  
 كان الحاصل اثنتي عشرة صورة  
 وإلى هذا أشار المصنف بقوله ثم  
 كل الخ (قوله أن يفنى الخ) أي ذو  
 ان ينشئ ليصح الاخبار به عن  
 التداخل لان التداخل ملزوم  
 الافناء لان التداخل دخول أحد  
 العددين في الآخر وهذا وجودي  
 والافناء عددي والعدي لا يحل  
 على الوجودي (قوله أولاً) معناه  
 من غير عود لتسليط آخر بسبب  
 بقاء واحد أو أكثر وليس معناه أول  
 مرة فقط لان الافناء يكون في  
 مرتين أو أكثر كما هو يسمى  
 التناسب وكل تداخل توافق من  
 غير عكس فتوافق الاربعة الستة  
 ولا تداخلها (قوله والا فان بقي  
 واحد) أي بان لم يقع الافناء بل بقي  
 واحد قتيبان وقوله والا فالموافقة  
 أي بان لم يبق واحد ثم مقتضى هذا  
 الكلام ان التوافق والتداخل  
 متباينان لانه جعلهما قسمين وهو  
 يخالف قولهم كل متداخلين

فان تماثلت كلها رجعت لصنف واحد وكذلك ان دخل اثنان منها في واحد وان تماثل اثنان  
 منها أو دخل أحدهما في الآخر رجعت لصنفين وضرب في العول أيضاً ان كان كما ضرب فيها  
 بلا عول فقوله ورد البناء للفاعل أنسب بقوله وقابل الخ وفاعله يعود على معلوم ذهنا وهو  
 الفارض أو القاسم قوله كل صنف أي عدد رؤس كل صنف اذهوا الذي يتعلق به الرد حقيقة  
 وقوله ورد الخ سواء تعدد الاصناف أم لا وقوله ترك أي من الرد أي لا يرد إلى غير ما ذللس هنا  
 ما يرد له أي لا يتصرف فيه بوافقة ولا بمائلة ولا مداخللة وعدم تصرفه بهذا المعنى لا ينافي  
 ضربه في اصل المسئلة وليس معنى تركه انه لا يتصرف فيه أصلاً وقوله وقابل بين اثنين أي بعد  
 ان ينظر بين السهام والرؤس بالتوافق والتباين وهذا تقدم (ص) وفي الصنفين اثنا عشر  
 صورة لان كل صنف إما أن يوافق سهامه أو يباينه أو يوافق أحدهما ويباين الآخر (ش)  
 أي وفي الصنفين اذا انكسرت عليهم سهامهم ما اثنا عشر صورة وذلك لان كل صنف  
 وسهامه إما ان يتوافقا أو يباينا أو يوافق أحدهما ويباين الآخر ثم ما حصل بعد ذلك ينظر  
 فيه نظراً ثانياً وهو إما أن يتماثل ما حصل من كل واحد من الصنفين أو يدخل أحدهما في  
 الآخر أو يوافقه أو يباينه وإذا ضربت ثلاثة في أربعة كان الحاصل اثنتي عشرة صورة  
 وتقدم من الامثلة ما يغني وانما ذكر هذا لاجل بيان ان اثنا عشر صورة (ص) ثم كل  
 إما أن يتداخل أو يتوافقا أو يتباينا أو تماثلا فالمتداخل أن يفنى أحدهما الآخر أولاً  
 والأقان بقي واحد قتيبان والأفالموافقة بنسبة المفرد للعدد المفنى آخر (ش) أي ثم كل  
 واحد من الصنفين اللذين انكسر عليهما السهام إما أن يتداخل كما وأربعة اخوة لأم  
 واثني عشر أخا لأم أصلها من ستة وتصح من أربعة وعشرين لان أولاد الأم يردون إلى اثنين  
 وأولاد الأب إلى أربعة وبينهم تداخل فيكتفي بالاربعة تضرب في المسئلة أو يتوافقا كما  
 وثمانية اخوة لأم وثمانية عشر أخا لأم لان أصلها من ستة وتصح من اثنين وسبعين لان  
 راجع أولاد الأم أربعة وراجع أولاد الأب ستة وبين الراجعين الموافقة بالنصف وضرب  
 نصف أحدهما في كامل الآخر يحصل اثنا عشر لأم واحد في اثني عشر ولأولادها اثنان فيها  
 بأربعة وعشرين لكل واحد ثلاثة ولأولاد الأب ثلاثة فيها ستة وثلاثين لكل واحد اثنان  
 أو يتباينا كما وأربعة اخوة لأم وتسعة اخوة لأم أصلها من ستة وتصح من ستة وثلاثين  
 لان راجع أولاد الأم اثنان وراجع أولاد الأب ثلاثة وبينهم مباينة فاضرب أحدهما  
 في الآخر يحصل ستة والحاصل في المسئلة يحصل ستة وثلاثون لأم واحد في الحاصل وهو  
 ستة وستة ولأولادها اثنان فيها باثني عشر لكل واحد ثلاثة ولأولاد الأب ثلاثة فيها ثمانية  
 عشر لكل واحد اثنان أو تماثلا كما وأربعة اخوة لأم وستة اخوة لأم أصلها من ستة

متوافقان ويحاجبان التوافق المجعول قسم للتداخل غير التوافق المجعول أعظم من التداخل اذا المراد بالاول ما يفضل فيه عند تسلط  
 الاصغر عليه أكثر من واحد وبالثاني ما يفضل فيه ذلك أو لا يفضل شيء أصلاً وبان التقسيم ليس تقسيم حقيقياً في الكل والاول أقرب  
 (قوله بنسبة المفرد للعدد الخ) أي تستقرى واحداً هو ثانياً وتنسبه للعدد الذي أفنى آخره فان الاربعة اذا سلطت على الستة أفنت منها  
 أربعة وبقى اثنان فتسلط الاثنان على الاربعة ثانياً فتفنيها في مرتين والعدد الذي أفنى آخره هو الاثنان ثم تأتي بواحد من خارج وتنسبه  
 للعدد المفنى ثانياً يكون هذا الواحد نصفه الصنفين الستة والاربعة توافق بالنصف



(قوله أن لا يبقى من الأصغر شيء إلا أقناء الأقل) أي ولا يفضل شيء حتى يحتاج إلى تسليط ما بقي من الأكثر لأن هذا غير التداخل (قوله ولا يشترط كون الأقل أصغر من العشر بل ولو كان نصف العشر كالاثنتين مع العشرين) كذا في لفظه وبه رآه الأنا عبارة به رآه ولا يشترط في الأقل أن يكون دون العشر بل يصح أن يكون نصف العشر كالاثنتين مع العشرين لأن الشارح كتب في دأمش لك ما نصه الصواب فوق العشر وصواب العشرين أن يقول الأربعين وصلت نسخة شارحنا بذلك وهو ولا يشترط كون الأقل فوق العشر بل ولو كان نصف العشر كالاثنتين مع الأربعين وكذا عبارة شب وهي ولا يشترط أن يكون الأقل فوق العشر بل يصح كونه نصف العشر كالاثنتين من الأربعين وعبارة التوضيح تبعاً لابن عبد السلام ولا يشترط أن لا يكون الأقل أصغر من العشر بل يصح أن يكون نصف العشر كالاثنتين مع العشرين انتهى لكن لا يخفى أن الاثنتين مع العشرين ليس مثلاً لنصف العشر وظاهر الشارح أن بعضهم يشترط ذلك فرد عليه بذلك والاف المحجوز لذلك (قوله ضعف القليل) أي كالاثنين مع الأربعة وقوله أو أضعافه كالاثنين مع الاثني عشر وقوله أو يكون القليل (٣١٤) جزأ من الكثير لا يخفى أن هذا صادق بالستة مع العشرة فإن الأربعة جزء من الستة لأنها ثلثان منها فلا يظهر ذلك (قوله بنسبة الواحد) أي الهوائي وهذا يجري في العدد المنطق والاصم فأما المنطق فظاهر وأما الاصم فالاثنتان والعشرون توافق الثلاثة والثلثين بجزء من أحد عشر لأن العدد المقتضى آخر أحد عشر ونسبة الواحد له جزء من أحد عشر جزءاً وكيفية العمل في الاثنتين والعشرين والثلثة توافق الثلاثين أن يضرب وفق الاثنتين وعشرين وهو جزآن في الثلاثة والثلثين أو يضرب وفق الثلاثة والثلثين وهو الثلاثة أجزاء في الاثنتين وعشرين (قوله ولكل من التركة) خبر مبتدأ محذوف ومن التركة متعلق بالمبتدأ ونسبة حال وفي المسئلة متعلق بنسبة أي ولكل من الورثة نصيب من التركة كائناً بنسبة حظه من المسئلة (قوله

وتصح من اثني عشر للام واحد ولا ولادها اثنتان ولا يصحان ويوافقان بالنصف فيرد عدداهم لاثنتين ولا ولاد الاب ثلاثة لا تصح عليهم وتوافق بالثلث فيردون لاثنتين وبين الاثنتين والاثنتين مماثلة فيمكن في بأحد هما ويضرب في المسئلة باثني عشر للام اثنتان ولا ولادها أربعة لكل واحد واحد فالنداخل أن يخرج الأقل من الأكثر في مرتبة فأكثر فعني أولاً أن لا يبقى من الأصغر شيء إلا أقناء الأقل فالاثنتان يقفان الأربعة في مرتبة والستة في ثلاثة والثمانية في أربعة ولا يشترط كون الأقل أصغر من العشر بل ولو كان نصف العشر كالاثنتين مع الأربعين وربما عرفت المداخل بأنه ضعف القليل أو أضعافه أو يكون القليل جزءاً من الكثير وإن لم يقع الأقناء أولاً بل بقي من الأكبر واحد فثباني كالاثنين مع الستة والأربعة مع الخمسة والستة مع السبعة وإن بقي بعد الأقناء أكثر من واحد فإن الموافقة تكون بين العدد بنسبة الواحد للعدد المقتضى بكسر النون فالاربعة مع العشرة مثلاً الموافقة بينهما بالنصف والتسعة مع الخمسة عشر الموافقة بينهما بالثلث وما أشبه ذلك (ص) ولكل من التركة بنسبة حظه من المسئلة (ش) لما فرغ من بيان قسمة الفريضة شرع في بيان قسمة التركة عليها وذلك كرفها وجهين الأول أن تعطى كل واحد من التركة بنسبة حظه من المسئلة فإن كان حظه من المسئلة ربعها فإنه يعطى من التركة ربعها وهكذا وأشار الوجه الثاني بقوله (ص) أو تقسم التركة على ما صحت منه المسئلة كزوج وأم وأخت من ثمانية للزوج ثلاثة والتركة عشرون فالثلاثة من الثمانية ربع وعن فياًخذ سبعة ونصفاً (ش) يعني أنك بالخيار بين أن تجعل لكل وارث من التركة بنسبة حظه من المسئلة أو تقسم التركة على السهام التي صحت منها المسئلة فلوتركت زوجها وأما وأختها شقيقة أو لاب فالمسئلة من ستة وتعمل لثمانية وبقية التركة عشرون مثلاً فعلى الطريقة الأولى للزوج ثلاثة من ثمانية وذلك ربعها

الستة لأنها ثلثان منها فلا يظهر ذلك (قوله بنسبة الواحد) أي الهوائي وهذا يجري في العدد المنطق والاصم فأما المنطق فظاهر وأما الاصم فالاثنتان والعشرون توافق الثلاثة والثلثين بجزء من أحد عشر لأن العدد المقتضى آخر أحد عشر ونسبة الواحد له جزء من أحد عشر جزءاً وكيفية العمل في الاثنتين والعشرين والثلثة توافق الثلاثين أن يضرب وفق الاثنتين وعشرين وهو جزآن في الثلاثة والثلثين أو يضرب وفق الثلاثة والثلثين وهو الثلاثة أجزاء في الاثنتين وعشرين (قوله ولكل من التركة) خبر مبتدأ محذوف ومن التركة متعلق بالمبتدأ ونسبة حال وفي المسئلة متعلق بنسبة أي ولكل من الورثة نصيب من التركة كائناً بنسبة حظه من المسئلة (قوله

شرع في بيان قسمة التركة عليها) لا يظهر هذا في الوجه الأول إنما يظهر في الوجه الثاني وقوله ويقسم منصوب بأن مضمرة معطوف على المصدر أي وبأن يقسم وهو كلام ناقص أي أو تقسم التركة على ما صحت منه المسئلة ثم تأخذ نصيب كل وارث من أصلها وتضربه فيما يخرج بالقسم وهو اثنان ونصف وهو جزء السهم وبقي ثلث وهو أن تضرب سهام الزوج في التركة يحصل ستون أقسمها على المسئلة يخرج سبعة ونصف هذا في حق الزوج ومثله حصص الأخت وأما الأم فاضرب سهامها في التركة يحصل أربعون أقسمها على المسئلة يخرج خمسة وأقرب الطرق الأولى كما قاله ابن الحاجب لكن قال ابن عبد السلام هذا إذا قلت سهام الفريضة وأما إن كثرت فهي أصعبها لأنها مبنيّة على النسبة التي هي قسمة القليل على الكثير كذا في ك ثم قال في التوضيح وأسهل الطرق أن يقسم عدد التركة إن كانت مثلياً أو قيمته إن كانت مقومة على العدد الذي صحت منه الفريضة فيعلم نسبته ما يخرج لكل ثم تضرب هذا الخارج فيما يد كل وارث (قوله فالثلاثة من الثمانية ربع وعن) أي لأنه نقص عن النصف ثماناً زادت الستة بمثل ثلثها ونقصت الأم من الثلث الحقيقي إلى الربع لأنها ربع الثمانية وتبع ابن الحاجب في التعبير بربع وعن قال ابن عبد السلام وهذا قال ثلاثة أثمان قلت الأمران متساويان على أن يطلب النسبة إذا أمكن النطق بالجزء الأكبر كان أحسن لأنه

وعنها



مهـ مادق الجزء صعب فهمه على السامع محشى تت (قوله فيخرج جزء السهم الخ) اعلم أنه ذكر في الترتيب مسائل ومن جعلها ما إذا ترك الميت أماً وأربعة أعمام قال أصلها ثلاثة ثلثها واحد ويبقى سهمان على أربعة أعمام لا تنقسم لكن يوافق عددهم بالنصف فرد الأعمام إلى نصفه اثنين واضربه في أصل المسئلة فتصح من ستة للام سهمان ولكل عم سهم والذي يضرب في أصل كل مسئلة يسمى جزء سهم المسئلة قال الشارح لانه اذا قسم ما صحت منه المسئلة على أصلها أو مبلغه بالعدل خرج هو ضرورة لان الحاصل من الضرب اذا قسم على أحد المضرورين خرج المضرور الآخر والمطلوب بالقسمة هو ما يصيب الواحد من أحاد المقسوم عليه من جملة المقسوم والواحد من المقسوم عليه وهو الأصل أو مبلغه بالعدل يسمى سهماً والنصيب يسمى جزءاً فلذلك قيل جزء السهم أى نصيب الواحد اه فاذا علمت ذلك فنقول العشرة المتروكة بمثابة ما صحت منه المسئلة وقول الشارح فيخرج جزء السهم اثنان ونصف معناه ان كل واحد من الثمانية يقال له سهم وما خصه وهو اثنان ونصف يسمى جزءاً لذلك (٣١٥) قال الشارح فيخرج جزء السهم اثنان أى نصيب الواحد من الثمانية حين قسم العشرين عليها اثنان ونصف (قوله أخذه بسهمه) لا حاجة لقوله أخذه (قوله من تلك النسبة الخ) في العبارة حذف المشار اليه والتقدير فاجعل المسئلة سهام غير الأخذ واقسم العين المتروكة على المسئلة التي هي سهام غير الأخذ فما خرج فاضرب فيه حصة كل واحد مما له في تلك المسئلة فما يحصل فهو الذي يخصه من المتروكة بان تضرب حصة الاخت التي لم تأخذ العرض وهي ثلاثة في أربعة باثني عشر وحصة الام وهي اثنان في أربعة بثمانية وقول المصنف ثم اجعل لسهامه أى الأخذ من تلك النسبة المحذوفة التي ذكرناها ومن إماماً فإدماً أو مائة لمحذوف أى شيئاً من تلك النسبة أى شيئاً هو تلك النسبة أى مثل تلك النسبة

وتم فيكون له من التركة ربعها خمسة في المثال المذكور وتم اثنان ونصف وذلك سبعة ونصف وكذلك حكم الاخت واللام من الثمانية اثنان وذلك ربع الثمانية فتأخذ من العشرين ربعها وهو خمسة وعلى الطريقة الثمانية فانك تقسم العشرين على ما صحت منه المسئلة بعولها وهو ثمانية فيخرج جزء السهم اثنان ونصف فن له شيء من أصل المسئلة أخذه مضرور باثني ونصف فالزوج ثلاثة في اثنين ونصف بسبعة ونصف وكذلك الاخت واللام اثنان في اثنين ونصف بخمسة (ص) وان أخذ أحداهم عرضاً فأخذه بسهمه وأردت معرفة قيمته فاجعل المسئلة سهام غير الأخذ ثم اجعل لسهامه من تلك النسبة (ش) الضمير يرجع للزوج أو للام أو للاخت المذكورين فان أخذ أحداهم عرضاً من التركة في المسئلة السابقة فأخذه عن جملة نصيبه من غير تعيين لقيمه وأخذ باقيهم العين وأردت معرفة قيمة ذلك العرض والمراد بالقيمة ما يراضى عليه الورثة لا ما يساويه العرض في السوق فوجه العمل في ذلك أن تصح الفريضة وتسقط منها سهام الأخذ العرض وتجعل القسمة على الباقي فاذا أخذ الزوج العرض فاقسم العشرين على سهام الام والاخت وذلك خمسة يكن الخارج لكل سهم أربعة فاضرب الزوج أربعة في ثلاثة سهامه باثني عشر وذلك ثمن العرض فتكون جملة التركة اثنين وثلاثين وكذلك لو أخذته الاخت وان أخذته الام كان الباقي بعد اسقاط سهميها ستة فاقسم العشرين عليها يخرج ثلاثة وثلاث هي جزء السهم اضرب بها في سهميها يخرج ستة وثلاثان هي قيمة العرض فالتركة ستة وعشرون وثلاثان فقوله والتركة عشرون أى غير العرض (ص) فان زادت خمسة ليأخذ العرض فزدها على العشرين ثم اقسام (ش) يعنى فان زاد أخذ العرض خمسة من ماله في الصورة المفروضة ليأخذ العرض بحصته من التركة فانك تريد الخمسة على العشرين ثم اقسامها كما مر على سهام غير الأخذ فاذا كان الزوج هو الدافع للخمسة فاقسم الخمسة والعشرين على الخمسة يكن الخارج لكل سهم خمسة فاضرب بها في ثلاثة سهامه من أصل الفريضة يخرج خمسة عشر فزدها عليها خمسة تكن عشرون وذلك ثمن

التي هي ضرب نصيب حصة كل واحد من الاخت والام في الأربعة على ما بينا ومثلها هو ضرب نصيب الزوج في الأربعة فيحصل اثنا عشر فتعتبر قيمة العرض وانما قدرنا مثل لان ضرب نصيب الاخت أو الام في الخارج وجعل ما حصل هو نصيبها من العشرين ليس عين ضرب نصيب الزوج الأخذ العرض في الخارج وجعل ما حصل هو حصته ولا يخفى أن الضرب المذكور والجعل بنسبة أى شيء ينسب لفاعله فنسبة بمعنى منسوب فتدبر (قوله الضمير يرجع للزوج الخ) المناسب أن يقول ان أحد صادق بالزوج أو الام أو الاخت والا فالضمير في أحدهم على مجموع الثلاثة لا على هذا أو هذا أو هذا وهاهنا ظاهر (قوله فاذا أخذ الزوج العرض الخ) المناسب لما قلنا في تقرير المصنف ان يؤخر ذلك بعد اعتبار حصة الاخت والام فيقول فاضرب نصيب الاخت وهي ثلاثة في أربعة يخرج اثنا عشر هي حصتها من العين واضرب للام اثنين في أربعة يكن الخارج ثمانية هي حصة الام من العين ثم تعتبر مثل ذلك في حصة الزوج الأخذ العرض فتضرب نصيبه وهو ثلاثة في أربعة يخرج اثنا عشر هي قيمة العرض (قوله فلو كان الزوج هو الدافع للخمسة الخ) الاولى أن يبين حال الاخت والام أولاً كما تقدم لقول المصنف ثم اجعل لسهامه من تلك النسبة ثم يبين حال الزوج الأخذ العرض (قوله فزدها عليها خمسة) ليس ذلك من تمام العمل



(قوله فيكون للام ثمانية وثلاث) وذلك لان نصيبها اثنان مضر وبة في أربعة وسدس فالاثنان في الاربعة ثمانية والاثنان في السدس بسدسين (قوله فيكون للزوج تسعة الخ) اختصر ولوا اعتبر ما قلناه سابقا لقال فيكون للاخت تسعة من ضرب ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأم اثنان في ثلاثة بستة ثم اعتبر مثل ذلك في الزوج لما تقدم من قول المصنف فاجعل الخ فله تسعة من ضرب ثلاثة في ثلاثة بتسعة ولم يتكلم على ما اذا كان أخذ الخمسة من العشرين الأم ولكن نقول أما الاخت فالذي قيل في الزوج يقال فيها وأما الأم فلا يتأتى أن تأخذ خمسة مع أخذ العرض في القرض المذكور (قوله كئلا بنين) أي أو بنات وبأولاد غير في الشامل (قوله مات أحدهم) وكذا لو مات ثالث ورابع وكان ورثة الأول هم ورثة الثاني والثالث والرابع ويرون بمعنى واحد أي بعصوية كئلاثة اخوة أشقاء وأربع أخوات شقائق مات أحد الاخوة ثم آخر ثم أخت ثم أخت فان التركة تقسم بين الاخ والاخت الباقيين للذكر مثل حظ الانثيين وكأن الميت لم يمت الا عنهما وهاتان صورتان داخلتان في لفظ بعض في قول المصنف وان مات بعض لشموله للميت المتعدد أيضا ومثاله بالمتحد لا يخصص (قوله يعرف عند الفرضيين (٣١٦) بالمناسخة) المشهور عندهم المناسخات بالجمع لا بالمفرد وقوله

العرض وكذلك حكم الاخت فان كان الدافع للخمس هي الأم قسمت الخمسة والعشرين على ستة سهام الزوج والاخت يخرج جزء السهم أربعة وسدس فيكون للام ثمانية وثلاث فان أضفتها لما بيد الورثة كانت التركة ثلاثة وثلاثين وثلاثا فان زادت خمسة على ما يجب للام كان ذلك قيمة العرض وهو ثلاثة عشر وثلاث وكرابن الحاجب في المسئلة قسمها ثانيا ولم يذكر المؤلف وهو ما اذا أخذ أخذ العرض خمسة من العشرين زيادة على العرض ليكون ذلك حصته فان كان أخذها هو الزوج قسمت الخمسة عشر الباقية على خمسة سهام الأم والاخت يخرج جزء السهم ثلاثة فيكون للزوج تسعة فاذا أضفتها لما أخذ الورثة كانت التركة أربعة وعشرين وكانت قيمة العرض أربعة لانك تحط بمات الزوج خمسة وهي التي أخذها من الورثة فيكون الباقي وهو أربعة قيمة العرض (ص) وان مات بعض قبل القسمة وورثه الباقيون كئلا بنين مات أحدهم أو بعض كزوج معهم ليس أباهم فكالعدم (ش) هذا الفصل يعرف عند الفرضيين بالمناسخة وهي لغة الازالة وفي الاصطلاح أن يموت انسان ولم تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارث فأكثر وسميت بذلك لان المسئلة الاولى انتسخت بالثانية اولان المال ينتقل فيهما من وارث الى وارث والمناسخة على قسمين قسم لا يفتقر الى عمل مثل أن تكون ورثة الثاني هم ورثة الاول كئلا بنين ورثوا أباهم ثم مات أحدهم قبل القسمة ولا وارث له غير أخويه فهذا الولد الميت يعد كالعدم وتقسم فرصة الاب على الاثنين الباقيين وكذلك الحكم اذا كان معهم زوج ومات أمهم وليس هذا الزوج أبالولد الميت فان الزوج له الربع سواء مات هذا الولد أو بقي حيا والباقي للولدين وكذا عكس هذه المسئلة وهي أن يموت زوجها عن ثلاثة بنين من غيرها ثم مات أحد البنين عن أخويه فكان الزوج مات عن زوجة وابنين فقوله أو بعض بالرفع عطف على الباقيون لأعلى أحدهم أي وورثه الباقيون أو ورثه بعض الباقيين والبعض الآخر لم يرثه كما

وهي لغة أي ان المناسخة في اللغة الازالة هذا معناه وفيه شيء وذلك لان المعروف عندهم ان المناسخة من النسخ والنسخ لغة الازالة (قوله وهي لغة الازالة) في كلام غيره من النسخ وهو لغة الازالة أو التغير أو النقل فن الاول نسخت الشمس الظل ومن الثاني نسخت الريح آثار الديار غيرتها ومن الثالث نسخت الكتاب نقلت ما فيه ومن ذلك المناسخات الازالة أو تغيير ما صحت منه الاولى أو الانتقال من وارث الى وارث أو أكثر أو ورد بعض حواشي الفرائض قائلا ما نصه فان قلت المناسخة مفاعلة وهي تقتضي الفعل من الجانبين فتكون كل مسئلة ناسخة لصاحبها ومنسوخة بها ومعلوم انه ليس كذلك قلت لما كان في المتوسط بين الاولى

والاخيرة شبه المفاعلة وتزل غير المتوسطات منزلتها أطلق على الجميع ذلك وان لم يكن متوسطا طردا للباب وانما قلت شبه المفاعلة لان كلام المتوسطات وان كانت ناسخة ومنسوخة لكن ناسخها غير منسوخها فلم تكن حقيقة المفاعلة موجودة وانما تكون حيث يكون الفعل من اثنين فأكثر يفعل كل بصاحبه ما يفعل المصاحب به اه ما قاله بعض الحواشي (قوله ان يموت انسان الخ) ظاهر العبارة أن حقيقة المناسخة هي موت الانسان الذي لم تقسم تركته حتى يحدث موت انسان آخر وظاهر الامر ليس كذلك والظاهر أن المناسخة مجموع المسائل المتعلقة بموت الاول والمسئلة المتعلقة بموت الثاني المناسخة الاولى وهذا اصطلاح ولا مشاحة فيه وقوله وسميت بذلك أي المسئلة المذكورة التي اعتبرت مجموع المسائلين وقصد بذلك الإشارة الى المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي وقوله انتسخت بالثانية أي أزيلت بالثانية وهذا يناسب قول الشارح الازالة وقوله أولان المال الخ هذا لا يناسب الازالة التي اقتصر عليها انما يناسب المعنى الذي ذكرناه من كلام غيره وهو الانتقال (قوله ورثوا أباهم) فيه إشارة أعني في التقييد بقوله أباهم إشارة الى أن ارث الباقيين يكون بالوجه الذي ورثوا به الاول ومن ذلك ما لو ماتت وتركت أولاد ثلاثة منها وأبوهما واحد مات قبل احترازهما اذا ماتت عن ثلاثة بنين من أباء مختلفة ثم مات أحدهم فانه وان ورثه الباقيون لكن ليس بالوجه الذي



ورثا به الاول لان الاول بالتعصيب وهذا باقرض فلا يقال ان الثاني كالعديم فتدبر (قوله وقوله كزوج معهم مثال لقوله أو بعض) لا يخفى ان هذا التمثيل لا يصح لان قول المصنف أو بعض معناه أو ورثه بعض والزوج في الفرض المذكور ليس بوارث فالمناسب أن يكون تمثيلا لمخذوف والتقدير أو بعض دون بعض كزوج فقوله كزوج تمثيل للبعض المحذوف أو ان التقدير كمثل زوج (قول المصنف والا) أي والابن خلف ورثة غير ورثة الاول أو هم ولكن اختلف قدر استحقاقهم (٣١٧) وسيأتي مثالهم في الشارح (قوله صحيح الاول)

أي مسألة الميت الاول ولفظ صحيح يصح قراءته بالفعل الماضي المبني للفاعل والضمير عائد على القاسم أو الحاسب أو الفارض وتصح قراءته بالبناء للمفعول ونائب الفاعل الاولى ثم الثانية وقوله ثم الثانية ترتيبه بتم بوجه وجوب ترتيب تصحيحها وليس كذلك بل هو جائز فقط الا أن المناسب لحال الموقى ان تصح مسألة الميت أولا وانما لم يجعل أمرا لما قاله بعض الشيوخ رحمه الله تعالى أنه لو كان أمرا لوجب الفاء في جواب ان الذي حذف شرطه وأنيب عنه لا (قوله فتصح الفريضة الثانية مما صحت منه الاولى) بمعنى اننا لا نحتاج اعمل وليس المراد ان الثانية تصح من ثلاثة كما تصح الاولى من ثلاثة (قوله ولا وفق الخ) بالبناء للفاعل والمفعول على الوجهين في صحيح وتصح الخسافة فيجوز عطف المبني للفاعل على المبني للمفعول وعكسه وكذا يقال في قوله وضرب وعلى كونه أمرا يصح جعله جوابا عن سؤال وجواب الشرط محذوف تقديره والا فليس كذلك وفق الخ وسبب ذلك أن جواب الشرط اذا كان أمرا لا يكون الامقرونا بالفاء (قوله فان لم يتوافق الخ) لم يقل والا ضربت الخ لثلايتوهم متوهم ان المعنى وان لم يوفق بتشديد الفاء لقوله أولا ولا وفق فيعترض على

مثل وقوله كزوج معهم مثال لقوله أو بعض ثم أشار الى القسم الثاني الذي يحتاج الى العمل بقوله (ص) والاصح الاول ثم الثانية فان انقسم نصيب الثاني على ورثته كابن وبنت مات وترك أختا وعاصبا صحتا (ش) أي وان خلف ورثة غير ورثة الاول أو هم ولكن اختلف القدر فتصح مسألة الميت الاول وتأخذ منها سهام الميت الثاني ثم تصح المسألة الثانية واقسم سهام الميت الثاني على مسئلته فان انقسم نصيب الثاني على ورثته فتصح الفريضة الثانية مما صحت منه الاولى مثاله مات شخص وترك ابنة وبنته ثم مات الابن وترك أخته وعاصبه كجه فالفريضة الاولى من ثلاثة والثانية من اثنين والواجب للابن من الاولى سهمان وقدمات عنهما وترك أخته وعاصبا فالسهمان ينقسمان على مسئلته وتصح من الاولى فيكون للميت اثنان من الفريضتين وللعاصب سهم (ص) والافق بين نصيبه وما صحت منه مسئلته واضرب وفق الثانية في الاولى كابنين وابنتين مات أحدهما وترك زوجة وبنتا وثلاثة بنى ابن فن له شيء من الاولى ضرب له في وفق الثانية ومن له شيء من الثانية ففي وفق سهام الثاني (ش) أي فان لم يكن نصيب الميت الثاني من الميت الاول منقسم على ورثته فانك توفق بين نصيبه وما صحت منه مسئلته وتضرب وفق المسألة الثانية في كامل المسألة الاولى وفي الجواهر وجه العمل في ذلك أن تتظر بين نصيب الميت الثاني وما صحت منه فريضة فان اتفقا ضربت وفق فريضة في الفريضة الاولى فما اجتمع منه تصح اه ثم تقول من له شيء من الفريضة الاولى أخذه مضروبا في وفق الثانية ومن له شيء من الثانية أخذه مضروبا في وفق سهام مورثه مثاله ترك ابنين وابنتين ثم عوت أحدا لابنين قبل القسم وترك زوجة وابنة وثلاثة بنى ابن فالمسألة الاولى من ستة لكل ذكر سهمان ولكل بنت سهم والثانية من ثمانية للزوجة سهم وللبنات أربعة ولكل واحد من ولد الابن سهم فسهم الميت من الاولى اثنان وفريضة ثمانية متفقا بالانصاف فتضرب نصف فريضة وهو أربعة في الفريضة الاولى وهي ستة يكن الخارج أربعة وعشرين ثم تقول من له شيء من الاولى أخذه مضروبا في وفق الثانية وهو أربعة ومن له شيء من الثانية أخذه مضروبا في وفق سهام مورثه وهو واحد (ص) فان لم يتوافقا ضرب سهام ما صحت منه مسئلته فيما صحت منه الاولى كوت أحدهما عن ابن وبنت (ش) أي وان لم توافق سهام الميت الثاني فريضة بل باينتها فهي حيث سدد كنصف باينته سهامها فاضرب جميع سهام الفريضة الثانية في جميع سهام الفريضة الاولى كما لو مات أحد الابنين المذكورين في المسألة السابقة وترك ابنا وبنتا ففريضة من ثلاثة وسهامه من الاولى اثنان وهما متباينان فتضرب الثانية وهي ثلاثة في الاولى وهي ستة يكن الخارج ثمانية عشر ثم تقول من له شيء من الاولى أخذه مضروبا في جميع الثانية ومن له شيء من الثانية أخذه مضروبا في جميع سهام مورثه وسكت المؤلف عن هذا لانه يعلم بالمقايضة قال في التوضيح وهذا انما هو اذا كانت التركة عقارا أو عروضا متقومة وأما ان كانت عينا أو عرضا

(٣٨ - خشي ثامن) المصنف فدفع ذلك (قوله ضرب سهام ما صحت منه مسئلته) اضافة سهام لما بعده البيان (قوله قال في التوضيح) أصل هذه لابن يونس ولما نقله عنه العسقلاني قال وهذا الذي ذكره ابن يونس هو الظاهر في النظر وظاهر نصوصهم ان العمل لا بد منه كفيما كانت التركة اه والمراد لا بد منه عند الفراض وقصد هم بذلك الاختصار ولو قسمت كل فريضة على حدة ما خالف القاسم المحكم الشرعي اه قال في الجواهر فاذا وقعت المناصحات فعمل الحاسب فريضة كل ميت مفردة فقد أصاب في



المعنى وان أخطأ عند الفرضيين لان بقاء التركة حتى حصلت فيها مناسخات تجعل الموارث كلها كالورثة الواحدة ومطلوب  
الفرضيين تصحيح مسألة الاول من عدد يقسم (٢١٨) نصيب كل ميت بعده منته على مسئلته اه (قوله فقط) راجع لاحد الورثة

مبدأ فاعمل ويقسم ما حصل للميت الثاني على فريضته أى ورثته اه وكذا العمل لو انحصر  
ارث الميت الثاني في بقية ورثة الميت الاول لكن اختلف قدر الاستحقاق كميته عن أم وزوج  
وأخت لأب وأخت شقيقة ثم نكح الزوج الشقيقة وماتت عنهم فالمسألة الاولى من ستة وتعول  
الى ثمانية للام واحد وللزوج ثلاثة وللأخت لأب واحد وللشقيقة ثلاثة والمسألة الثانية  
من ستة وتعول الى ثمانية أيضاً للام اثنان وللزوج ثلاثة وللأخت لأب ثلاثة وسهام  
الشقيقة من الاولى ثلاثة غير منقسمة على مسئلتها ولا موافقة فاضرب مسئلتها وهي ثمانية  
في المسألة الاولى وهي ثمانية يحصل أربعة وستون من شئ من الاولى أخذ مضر وباقى  
الثانية فيحصل للزوج من الاولى أربعة وعشرون ومن الثانية تسعة ويحصل للام من الاولى  
ثمانية ومن الثانية ستة ويحصل للأخت لأب من الاولى ثمانية ومن الثانية تسعة (ص)  
وان أقر أحد الورثة فقط بوارث فله مانقصة الاقرار بمثل فريضة الانكار ثم الاقرار ثم انظر  
ما بينهما من تداخل وتباين وتوافق (ش) يعنى فان أقر واحد من الورثة بوارث وأنكره بقيتهم  
كان المقر عدلاً أم لا على المذهب فانك تنظر فريضة الجماعة في الانكار وفريضة المقر خاصة  
في الاقرار لانه ليس ثم وارث غيره لا نازب بمعرفة سهامه في الاقرار وحده ثم انظر ما بين  
فريضة الانكار والاقرار من تداخل وتباين وتوافق فان تداخلت أخذت أكبرهما وان تباينت  
فتضرب احدهما في كامل الاخرى وان توافقتا بجزء ضربت وفق احدهما في كامل الاخرى  
ثم يدفع للمقر به مانقص المقر الاقرار من حصته على موجب الاقرار كالقرار بالدين سواء لانه  
يأخذ على سبيل الميراث ولم يذكروا اذا تعلقا بالوضوح وبأى مثاله والاولى تقديم  
فريضة الانكار لانها الاصل وهذا اذا تعلق المقر والمقر له وبأى ما اذا تعدد كل (ص) الاول  
والثاني كشيقتين وعاصب أقرت واحدة بشقيقة أو بشقيق (ش) المراد بالاول التداخل  
وبالثنى التباين فذكر ان الاول أختان شقيقتان وعاصب أقرت احدهما بأخت شقيقة  
وكذبها الباقيون من الورثة ففريضة الانكار من ثلاثة وفريضة الاقرار تسعة من تسعة  
لانكسار السهمين على الاخوات الثلاث فتضرب عدد الرؤس المنكسر عليها سهامها في أصل  
المسألة وهو ثلاثة يخرج تسعة والثلاثة داخله في التسعة فتقسم التسعة على فريضة الانكار  
لكل أخت ثلاثة وللعاصب ثلاثة ثم تقسمها على فريضة الاقرار لكل أخت أربعة وللعاصب أربعة  
ثلاثة فقد نقصت المقر سهمها فتدفعه لها وذكروا المثال الثانى ان المسألة بها الا ان احدهما  
أقرت بأخت شقيقة فسألة الانكار أيضاً من ثلاثة ومسألة الاقرار من أربعة وبينهما تباين  
فتضرب ثلاثة في أربعة باثنى عشر ثم تقسمها على الانكار لكل أخت أربعة وللعاصب أربعة  
وعلى الاقرار لكل أخت ثلاثة وللأخت ستة فقد نقص من حصته المقر سهمها فتدفعه للمقر به  
(ص) والثالث كابنتين وابن أقر باين (ش) المراد بالثالث التوافق وذكروا المثالين وبناتان أقر  
الابن باين وكذبها البناتان ففريضة الانكار من أربعة وفريضة الاقرار من ستة وبينهما توافق  
بالانصاف فتضرب باثنى عشر في ستة أو تضرب ثلاثة في أربعة يحصل اثنا عشر فاقسمها على الانكار  
يحصل لابن ستة ولكل بنت ثلاثة وعلى فريضة الاقرار يحضه أربعة ولكل بنت سهمان  
فقد نقص المقر من حصته اثنان يدفعهما للمقر به ومثال التماثل ترك أم وأختاً لأب وعماً أقرت

لان اقرار غير الوارث لا يعتد به حتى  
يخبر عنه المصنف (قوله بوارث)  
أى وارث أو بمال وارث (قوله)  
فيه مانقصه الاقرار) عبر بقوله فله  
دون ورث لقول العصفورى هذا  
النقصان لا يأخذ المقر له على جهة  
الارث بل على جهة الاقرار فهو  
كالقرار بالدين كما قاله الشارح  
(قوله تجعل فريضة الانكار) هذا  
الترتيب ليس بواجب بل هو أولى  
ليكونه الاصل والافلوع كس  
صح (قوله على المذهب) ومقابله  
ان الارث يثبت بالعدل الواحد مع  
(٢٢٩) البين (قوله وفريضة المقر الخ)  
لا يخفى ان المصنف قال ثم الاقرار  
وقال الشارح بعد ثم انظر الخ فهذا  
صريح في اننا ننظر لفريضة الجميع  
في الحالتين أيضاً فانظر ما وجه ذلك  
ويمكن تأويل العبارة بوجه بعد  
من اللفظ والمعنى وفريضة الجماعة  
في الاقرار لكن المنظور له فريضة  
المقر وحده بحيث لا يحتاج في حالة  
الاقرار الا لضرب حصته فقط وان  
كان الشارح فيما يأتى نظراً الى  
ضرب الجميع (قوله لانه ليس الخ)  
الاولى أن يقول كانه ثم بعد كتبى  
هذا وجدت النقل عن ابن شاس  
هكذا كانه الخ وقوله لا نازب بدليل  
لقوله وفريضة المقر خاصة (قوله)  
من تداخل الخ) أى وتماثل ولم  
يذكره الشارح ليكون المصنف  
لم يذكره (قوله والاولى تقديم الخ)  
أى فقول المصنف ثم الاقرار أى  
الترتيب على جهة الاولوية لا  
الوجوب (قوله الاول) مبتدأ أول

والمعطوف مبتدأ ثان وقوله كشيقتين خبر الاول وقوله أو شقيق في محل رفع خبر الثانى وهذا التركيب  
لا تطرله كذا قرر بعض شيوخنا (قوله فتقسم التسعة على فريضة الانكار) أى على الورثة باعتبار فريضة الانكار وقوله ثم تقسمها  
على فريضة الاقرار أى ثم تقسمها على الورثة باعتبار فريضة الاقرار ويحتمل أن المراد اننا نقسم التسعة على التسعة فيخرج واحد



فيجعل جزء السهم فيصرب فيه نصيب كل وارث (قوله وأنكرتها الام) انما قيد بذلك لان العلم واحد سواء أقر أو أنكر فانكاره وعدمه سواء بخلاف الام اذا أقرت لها واحد واذا أنكرت لها اثنان فلذا قيد بالام (قوله فتضرب أربع الخ) التفت لضرب الاكبر في الاكبر ويصح ضرب أربعة في ثلاثة باثني عشر ثم الحاصل في خمسة وهو الاولى لان الانكار مقدم على الاقرار (قوله في ثلاثة) الاوضح ان يقول ثم الحاصل في ثلاثة (قوله وكل من المستلحقين بفتح الحاء منكر) أما لو أقر أحد المستلحقين بالآخر في الصورة المذكورة فتوضع الثمانية على العشرة ويقسم الجميع على الابن والبنت للذكر مثل حظ الانثيين (قوله ثم تقسمها على الانكار) فتقسم الستين على ثلاثة يخرج جزء سهمها عشرين فاذا ضربت نصيب الابن وهو اثنان في العشرين خرج أربعون وهي حصته واذا ضربت نصيب البنت وهو واحد في عشرين خرج عشرون هي حصة البنت فقد كملت الستون وقوله (٣١٩) ثم تقسمها أيضا على فريضة اقرار الابن أي

فتقسم الستين على أربعة يخرج جزء السهم خمسة عشر اضرب فيها حصة الابن وهي اثنان في خمسة عشر بثلاثين واضرب حصة كل بنت وهي واحد في خمسة عشر بخمسة عشر فقد كملت الستون باعتبار حصتهما وقوله ثم تقسمها أيضا الخ أي فتقسم ستين على خمسة يخرج اثنان عشر فاضرب فيها حصة كل ابن يخرج أربعة وعشرون وهما ابنا في حصص لهما ثمانية وأربعون ثم اضرب حصة البنت المقررة وهي واحد في اثني عشر باثني عشر فقد كملت الستون (قوله فحذف المضاف) وهو فريضة وقوله وأقيم المضاف اليه مقامه وهو اقرار وقوله ثم حذف المضاف الذي هو اقرار لانه مضاف باعتبار اضافته للضمير وان كان مضافا اليه باعتبار فريضة (قوله وان أقرت زوجة حامل الخ) قال العصفوري لان خصوصية الزوجة بل كل امرأة تكون حاملا أمة أو زوجة أو أما أو زوجة أب أو غير ذلك اه (قوله انها ولدت حيا) أي

الاخت للاب بشقيقة لليت وأنكرتها الام ففريضة الانكار من ستة للام اثنان والاخت ثلاثة وللعم مائتي وهو واحد وكذلك فريضة الاقرار من ستة أيضا للشقيقة النصف والاخت للاب السدس تكملة الثلثين وللعم السدس واحد وللعم مائتي وهو واحد فقد نقصت حصة الاخت للاب سهمان تدفعهما للشقيقة المقربها (ص) وان أقر ابن بنت وبنت بابن فالانكار من ثلاثة واقراره من أربعة وهي من خمسة فتضرب أربعة في خمسة ثم في ثلاثة يرد الابن عشرة وهي ثمانية (ش) ما مر فيما اذا اتحد المقر والمقرب وهذا فيما اذا تعدد المقر والمقرب فاذا ترك ابنه وبنته فأقر الابن ببنت وكذبته أخته وأقرت البنت بابن وكذبها أخوها وكل من المستلحقين بفتح الحاء منكر لا آخر ففريضة الانكار من ثلاثة للابن سهمان وللبنات سهم وفريضة اقرار الابن من أربعة للابن اثنان ولكل بنت سهم وفريضة اقرار البنت من خمسة لكل ابن سهمان وللبنات سهم والفرائض الثلاثة متباينة فتضرب فريضة اقراره وهي أربعة في فريضة اقرارها وهي خمسة بعشرين ثم تضرب العشرين في فريضة الانكار بستين ثم تقسمها على الانكار يخص الابن أربعون والبنت عشرون ثم تقسمها أيضا على فريضة اقرار الابن يخص الابن ثلاثون واكل بنت خمسة عشر فقد نقصه الاقرار عشرة يدفعها للبنت المقر بها ثم تقسمها أيضا على فريضة اقرارها يخص الابن أربعة وعشرون ويخصص البنت اثنان عشر فقد نقصها الاقرار ثمانية تدفعها للمقرب فقوله فالانكار الخ أي ففريضة انكارهما معا وقوله واقراره أي وفريضة اقراره وقوله وهي أي وفريضة اقرارها فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه ثم حذف المضاف فان فصل الضمير (ص) وان أقرت زوجة حامل وأحد أخويه أنها ولدت حيا فالانكار من ثمانية كالاقرار وفريضة الابن من ثلاثة تضرب في ثمانية (ش) هذه المسئلة شغل عنها أصبح فقال هي من أربعة وعشرين وبيانه أن فريضة الانكار من أربعة للزوجة الربع وثلاثة على الاخوين الشقيقين أو لاب منكر مبين فتضرب عدد رؤسهما المنكسر عليهما في أصل الفريضة تكون ثمانية وفريضة الاقرار أي اقرار الزوجة وأحد الاخوين أنها ولدت ابنا حيا حياة مستقرة وأنكر ذلك الاخ الآخر بان قال ولدت ميتا من ثمانية أيضا فيستغنى بها فاللام الثن والباقي الولد وفريضة الولد على الاقرار من ثلاثة لأمه وعييه وسهامه سبعة لا توافق فريضته فاضرب الثلاثة في الثمانية يكن

ابنا واحدا وليس المراد الجنس حتى يشمل المتعدد والبنت اذ لا يتأني في هذا العمل الامع الابن الواحد فقط والاخوان متفقان على ثبوت نسبهم ومختلفان في وجود شرط الميراث وهو الحياة فليست هذه كالمسائل التي قبلها لان النزاع فيها في وجود ثبوت السبب الذي هو النسب (قوله فيستغنى بها) ظاهر العبارة أن الاستغناء انما يكون بمطابقة الاقرار فقط ولكن المراد أنه يستغنى بأحدهما (قوله وفريضة الولد على الاقرار من ثلاثة) لان الام لها الثلث وهو من ثلاثة فلذلك قال مستلتم من ثلاثة لها واحد وللعمين اثنان (قوله لا توافق فريضته) أي بل تبين فاقسمها على الانكار أي بان تقسمها على ثمانية يخرج جزء السهم ثلاثة كل من له شيء في مسألة الانكار يأخذه مضر وباقى ثلاثة التي هي جزء السهم فاللام في الانكار اثنان يضربان في ثلاثة بسبعة وهي ربع الاربع والعشرين ولكل عم ثلاثة



تضرب في ثلاثة بقسمة فالجمله ثمانية عشر تضم لسته تكمل جمله الاربعة والعشرين (قوله ثم على الاقرار) أي وهي ثمانية يخرج جزء  
السهم أيضا ثلاثة فللام في الاقرار واحد في ثلاثة بثلاثة هي ثمن الاربعة والعشرين وللابن سبعة تضرب في ثلاثة بواحد وعشرين  
ومثلته من ثلاثة ٣ والسبعة والعشرون منقسمة على الثلاثة للام سبعة ولكل أخ سبعة فال الامر الى ان اقرار الاخ نقصه اثنان  
تأخذهما للام تضم للسته التي جاءت في الانكار فجمله ماله ثمانية (قوله وللابن واحد وعشرون) وهي الحاصلة من ضرب السبعة في  
الثلاثة التي هي جزء السهم (قوله ولا من فريضة ابنها شيا) أراد بفريضة ابنها سهمه فهو من عطف الجزء على الكل فان قلت كيف  
يصح ذلك مع انها أخذت اثنين زيادة على الستة فقد أخذت من فريضة الاقرار شيئا والجواب أن أخذها ذلك ليس على طريق الارث  
بل على طريق التبرع من المقر بسبب اقراره يدل عليه قوله فضل بيد المقر اثنان يدفعهما للام (قوله لانكار الاخ الآخر) أي الارث  
انما يكون بعد ثبوت حياة المورث بعدلين في حياة الوارث ولا ثبوت لانكار الاخ الآخر (تبيينه) ظهر من ذلك ان عمل الفريضة  
المذكورة مؤلف من عمل الاقرار والانكار ومن عمل المناسحات وذلك ان الابن مات قبل القسمة وسهامه لا تنقسم على فريضة  
ولا توافقها فتضرب جميع سهام الفريضة (٢٢٠) الثانية في جميع سهام الاول وذلك ثلاثة في ثمانية (قوله وان أوصي بشائع)

الخارج أربعة وعشرين فاقسمها على الانكار ثم على الاقرار فالمرأة في الانكار الربع ستة  
ولكل أخ تسعة ولها في الاقرار اثنين ثلاثة وللابن أحد وعشرون توفي عنها لامة الثلث منها  
سبعة ولكل أخ سبعة فضل بيد المقر اثنان يدفعهما للام مع الستة التي وجبت لها في الانكار  
فيصير بيدها ثمانية وبيد المقر سبعة وبيد المنكر تسعة ولا تأخذ الام من فريضة الاقرار  
ولا من فريضة ابنها شيئا لانكار الاخ الآخر اذ لو أقر الاخ الآخر كان الواجب لها عشرة  
ثلاثة من زوجها وسبعة من ابنها فقوله وأحد أخويه أي الميت وهما عمال ولد وقوله من ثمانية  
أي تصحها وقوله كالاقرار أي من ثمانية لكن تأصيلا (ص) وأن أوصي بشائع كربع أو جزء  
من أحد عشر أخذ مخرج الوصية ثم انقسم الباقي على الفريضة كابنين وأوصي بالثلث  
فواضح ولا وفق بين الباقي والمسئلة واضرب وفق في مخرج الوصية ككأربعة أولاد  
والافكاملها كثلاثة (ش) يعني أنه اذا أوصي بجزء شائع ولا فرق في الجزء المذكورين كونه  
منطقا كربع وثلث مثلا أو أصم كجزء من أحد عشر أو ثلاثة عشر أو سبعة عشر أو تسعة عشر  
فلذلك مثل المؤلف بمالين والفرق ان المنطق ما يعبر عنه بغير لفظ الجزئية كما يعبر عنها كثلث  
مثلا يقال فيه ثلث كما يقال جزء من ثلاثة والأصم ما لا يعبر عن حقيقة الابلفظ الجزئية واختار  
الربع لانه أول جزء العدد المركب أي العدد الذي يحصل بالضرب واختار الجزء من أحد عشر  
لانه أول العدد الأصم فطريق العمل في ذلك أن تصح فريضة الميراث ثم تجعل جزء الوصية من  
حيث ينقسم على أصحاب الوصايا فريضة رأسها فتخرج منه الوصية ثم تنظر فان انقسم الباقي  
من فريضة الوصية على فريضة الورثة فواضح كما اذا ترك الميت ابنين وأوصي بالثلث فان مخرج  
الثلث من ثلاثة واحد للموصي له والباقي وهو اثنان ينقسم على الفريضة التي هي اثنان عدد  
الرؤس وان لم ينقسم الباقي من مقام الوصية على أصحاب الفريضة فانك تنظر بين الباقي من  
مسئلة الوصية وبين مسئلة الورثة فان توافقا ضرب وفق مسئلة الميراث في فريضة الوصية فما

أي لا يتميز مفهومه أنه لو أوصي  
بمعين لا يكون الحكم كذلك بل ان  
جمله الثلث خرج من غير عمل  
والاخر منه ما جله الثلث (قوله  
أخذ مخرج الوصية) أي لو حظ  
المخرج الذي هو ثلاثة كمثل ابنين  
وأوصي بالثلث فيخرج الثلث ثم  
تنقسم الباقي الى آخر ما قال (قوله  
على الفريضة) التي هي اثنان في  
مثاله (قوله كأربعة أولاد) أي  
بنين وعبارة المصنف تشمل  
الذكور والإناث ولو حذف أولاد  
لكان أخصر لان المميز يعلم من قوله  
(السابق كابنين) قوله لانه أول جزء  
من العدد المركب الخ) أي لان الربع  
أول أجزاء أول العدد المركب من  
ضرب عدد في عدد وأما ضرب  
واحد في خمسة أو ستة أو غير ذلك  
فلا يقال فيه مركب لان الواحد  
لا يقال له عدد ولا بد من هذا قوله  
الذي يحصل بالضرب أي ضرب

عدد في عدد وقوله لانه أول العدد الأصم أي لان الأحد عشر أول العدد الأصم لكن المحدث عنه  
هو الجزء لا الأحد عشر لان يقال الأحد عشر يقال لها عدد أصم فجزؤها كذلك (قوله ثم تجعل جزء الوصية) في العبارة حذف  
والتقدير ثم تجعل مخرج جزء الوصية وإضافة جزء للوصية للبيان وذلك ان الجزء كالثالث وهو عين الوصية (قوله من حيث ينقسم الخ)  
أي يجعل مخرج جزء الوصية فريضة رأسها من حيث انقسامه على أصحاب الوصايا أي لامن حيث انقسامه على الورثة أقول فيه ان ذلك  
المخرج لم توجد قسمته فيما ذكر على أصحاب الوصايا بل انما أخذ منه الوصية وهو واحد من ثلاثة تبقى اثنان يقسمان على الورثة ويمكن  
ان يجاب بان المعنى يحصل فريضة من حيث الدفع منه لأصحاب الوصايا أي الجنس الصادق بواحد وبأكثر وقيل الدفع منه لانه كله لا يدفع  
لان الثلاثة في المثال المذكور لا تدفع كلها لأصحاب الوصايا



(قوله ومن له شيء في الفريضة أخذه مضر وباقي وقفها) المناسب أن يقول أخذه مضر وباقي وقف السهام التي هي الباقية بعد إخراج مخرج الوصية قوله وللاولاد الأربعة الخ المناسب أن يقول ولكل واحد من الأولاد الأربعة واحد مضر وبقي واحد وهو وفق الباقي بعد إخراج جزء الوصية وذلك أننا وجدنا بين الباقي من مخرج الوصية (٣٢١) اثنين وبين الاثنين والمسئلة التي هي عدد رؤس الأولاد موافقة بالنصف فنصف الاثنين واحد ونصف الأربعة اثنين فنضربها في ثلاثة فخرج الوصية من ستة فللموصي له واحد في اثنين باثنين ولكل واحد من الأولاد الأربعة واحد في واحد أي الذي هو وفق السهام بواحد فتكملت السعة والحاصل أنك تقول ومن له شيء في المسئلة أخذه مضر وباقي وفق السهام أي الباقية بعد إخراج الوصية ووفقها واحد ومن له شيء من الوصية أخذه مضر وباقي وفق المسئلة الذي هو اثنين (قوله بجزء من تسعة وعشرين) بيانه أن عدد الأولاد ثمانية وخمسون فتجعل تسعة وعشرين جزءاً تجعل كل جزء اثنين بخلاف جزء السهام الباقية بعد إخراج الوصية فهو واحد والحاصل أن جزء المسئلة اثنين وجزء التسعة والعشرين واحد وكل منهما صحيح (قوله في اثنين وأربعين) أي الحاصلة من ضرب ستة في سبعة (قوله من له شيء من المخرج) أي مخرج الوصية (قوله والباقي بعد ذلك ثمانية وخمسون) الموافق للقواعد أن تقول ولكل واحد من الأولاد واحد في واحد الذي هو وفق الباقي بعد إخراج الوصية (قوله ملاءن وملاءنة) بفتح العين وكسرها (قوله إذا التعت زوجها قبلها) أي والتعت بعده

اجتمع فنه تصح ثم تقول من له شيء من الوصية أخذه مضر وباقي وفق المسئلة ومن له شيء من الفريضة أخذه مضر وباقي وقفها كما إذا مات شخص وترك أربعة أولاد وأوصى بالثلث كما مر فللموصي له من مخرج الوصية سهم مضر وبقي وفق المسئلة وهو اثنين باثنين وللاولاد الأربعة من الفريضة اثنين مضر وبان في وقفها بأربعة وان لم يكن بين الباقي والمسئلة توافق بل تبين فأنك تضرب كامل المسئلة في مخرج الوصية ومنها تصح ثم تقول من له شيء من الوصية أخذه مضر وباقي المسئلة ومن له شيء من المسئلة أخذه مضر وباقي كامل السهام فللموصي له سهم ولذا كور اثنين لا ينقسمان عليهم ولا يوافقان رؤسهم فتضرب ثلاثة في ثلاثة بتسعة فللموصي له سهم في ثلاثة بثلاثة ولكل ابن واحد في اثنين باثنين (ص) وان أوصى بسدس وسبع ضربت ستة في سبعة ثم في أصل المسئلة أو وفقها (ش) لما ذكر كيفية العمل فيما إذا أوصى بجزء واحد شرع في كيفية العمل فيما إذا أوصى بجزءين مختلفين وصفة العمل في ذلك أنك تضرب مخرج أحدهما في مخرج الآخر تبيناً أو وفقه ان توافقا اجتمع فخرج منه جزء الوصية واقسم الباقي على الفريضة فان انقسم فواضح والا فانظر بين الفريضة والباقي من مخرج الوصية فان تبيناً ضربت ما اجتمع من الوصيتين في أصل المسئلة وان توافقا ضربت في الوفاق فما اجتمع فنه تصح واعمل على ما مر في كيفية القسمة فإذا أوصى بسدس ماله لمفرداً ولتعدد وسبع ماله كذلك وترك أربعة أولاد مثلاً فأنك تضرب مقام السدس وهو ستة في مقام السبع وهو سبعة لتبينهما باثنين وأربعين أخرج من ذلك جزءاً أي الوصية سدس سبعة وسبعها ستة وذلك ثلاثة عشر بتأخر تسعة وعشرون وهي لا تنقسم على سهام الفريضة الأربعة ولا توافقها فتضرب أربعة في اثنين وأربعين بخرج مائة وثمانية وستون فمن له شيء من اثنين وأربعين أخذه مضر وباقي أربعة ومن له شيء من أربعة أخذه مضر وباقي تسعة وعشرين ولم يعمل رحمه الله للتوافق ومثاله أن يكون الأولاد ثمانية وخمسين فالتوافق بين الباقي من الفريضة وهو تسعة وعشرون وبين مسئلة الورثة وهي الثمانية والخمسون بجزء من تسعة وعشرين فتضرب جزء المسئلة وهو اثنين في اثنين وأربعين بأربعة وثمانين وتقول من له شيء من المخرج أخذه مضر وباقي جزء المسئلة وهو اثنين فللموصي له بالسدس من مخرج الوصية سبعة مضر وبقي في اثنين وفق الفريضة بأربعة عشر وللموصي له بالسبع ستة مضر وبقي في اثنين باثنين عشر والباقي بعد ذلك ثمانية وخمسون مقسومة على الورثة لكل سهم ولما فرغ المؤلف من عمل الفرائض ومن ذكر الوارثين وبيان استحقاقهم ومن يدخل عليهم باقرار أو وصية شرع في ذكر موانع الميراث فقال (ص) ولا يرث ملاءن وملاءنة (ش) يعني أن الملاءن لا يرث من لا عنها إذا التعت بعده والافيرتها وأما ولد الذي وقع فيه اللعان فإنه لا يرثه سواء التعت أم لا ولا يرث ملاءنة من ملاءنة إذا التعت زوجها قبلها أو أما إذا التعت ولم يتعت هو وذلك فيما إذا تقدمت عليه فهل يرث أم لا فان قلنا أنها لا تعيد لثرتها والاورثته والظاهر أنها ترثه حيث لم يتعت والحاصل أنه ان حصل اللعان من كل لم يرث أحدهما الآخر وان التعت أحدهما فقط توارثا ولا توارث بينهما

وقوله وأما إذا التعت أي قبل وقوله ولم يتعت هو أي قبل أي بل التعت بعد التعان فخلاصته ان اللعان وقع من كل منهما إلا أنها هي المبتدئة (قوله فان قلنا أنها لا تعيد لثرتها) أي لان اللعان قد تم وقوله الظاهر أنها ترثه أي حيث لم يتعت أي أصلاً فهي مسئلة مستقلة حصل اللعان من الزوجة فقط (قوله أنه ان حصل اللعان من كل) أي على الوجه الشرعي أي بأن التعت أو لائم التعت هي ثانياً وأما إذا التعت أولاً والتعت هو ثانياً وحصل موت فان قلنا لا تعيد لثرتها لان لعانها الأول قد اعتمد به وأما إذا قلنا أنها تعيد لثرتها لائم التعت



بله انهما الاول وتقدم أن أعادتها واجبة (قوله فمانع للحكم) أي الذي هو الارث والولدية ثابتة حكما وقوله أو يقال هو مانع للسبب أي الذي هو الولدية (قوله هما اللذان في بطن واحد) أي والحال أنه لم يتخللها ماسة أشهر (قوله ان توأماي الملاعنة) مفهومه ان ولديها غير التوأمين ليسا شقيقين وهو كذلك وانما هما اخوة لام فقط ولو كان اللعان من أبيهما فقط لان لعانه يقطع نسبه اه كذا ذكروا الا أن تلك العلة كما هو ظاهر تجري في التوأمين (قوله توأما المسيية) هي امرأة حامل سيناها من بلاد الكفر فأتت بولدين فيجب إعلان شقيقين وقوله والمستأمنة هي امرأة كافرة تستأمن وهي حامل ولا يدري هل من زوج أو من زنا فتدأثنين (قوله على المشهور) أي ومقابله يقول انهما اخوة لام (قوله وأما توأما الزانية) هي التي تفعل الفاحشة باختيارها بخلاف المغتصبة تغصب على ذلك (قوله فالمشهور أنهم ما يتوارثان على أنهم ما اخوة لام الخ) ومقابله أنهم ما أشقاء ثم أقول ظاهر العبارة ان الخلاف جار في الزانية والمغتصبة لا قاصر على المغتصبة وهو كذلك على ما يفيد ت (قوله قياسا على المكتوبة الخ) أي فان المكتوبة الحامل والمذبرة الحامل والمعتقة لاجل الحامل (٣) كل من حمله معه في الكتابة والتدبير والعنق لاجل (قوله وليسيد المعتق بعضه) الاولى تأخيره عن قوله ولا يورث (قوله الا المكتوبة الخ) هذا ليس ارثا في الحقيقة ومع كونه ليس ارثا هو تكرار مع قوله في باب الكتابة وورثته من معه فقط ممن يعتق عليه وانما قلنا ليس ارثا لانه (٢٢٢) رقيق كما أفاده الشيوخ ولو ترك ما فيه وفاة لان موته قبل أداء النجوم لا يوجب

حرته بل مات وهو باق على الكتابة ولذا كان وارثه نوعا خاصا ولو كان ارثه بالحرية لورثه كل من ورث الحر (قوله ومن بعضه حر الخ) في التهذيب ان مات العبد وترك مالا ولرجل فيه الثلث ولا تحرف فيه السدس ونصفه حر فالمال بينهما بقدر مالهما فيه من الرق أي المال المخفف عنه جميعه لصاحب الثلث ثلثه ولصاحب السدس ثلثه وفهم من كلام المصنف ان مال القن الخالص لسيدته بالاولى ان كان السيد مسلما والعبد كافر أو مسلم فان كان السيد كافرا والعبد كافرا كذلك ان قال أهل دينه انه لسيدته والا فله مسلمين فان أسلم عبد كافر

وبين ولده الذي لا عن فيه سواء التعت أم لا وأما أمه فترثه على كل حال وبعبارة واللعان بين الزوجين مانع من سبب الميراث الذي هو الزوجية فعدم الارث فيه لانتفاء السبب وهو الزوجية لا لوجود المانع اذ اللعان ليس مانعا وأما بين الزوج وولده فمانع للحكم لانه لو استلحقه ورث أو يقال هو مانع للسبب بشرط عدم الاستلحاق أنظر ت (ص) وتوأمها شقيقان (ش) التوأمين هما اللذان في بطن واحد والمعنى ان توأماي الملاعنة يتوارثان على أنهم ما شقيقان وكذلك توأما المسيية والمستأمنة يتوارثان على أنهم ما أشقاء على المشهور وأما توأما الزانية والمغتصبة فالمشهور أنهم ما يتوارثان على أنهم ما اخوة لام وهو مذهب ابن القاسم لان الحكم للأنثى قياسا على المكتوبة والمذبرة ونحوهما (ص) ولا رقيق وليسيد المعتق بعضه جميع ارثه ولا يورث الا المكتاتب (ش) من الموانع الرق فلا يرث الرقيق ولا يورث ويستوى في ذلك المكتاتب والمذبر وأم الولاء والمعتق لاجل ومن بعضه حر كن كله رقا ومات عنه فهو لمن يملك بعضه ولا يستثنى من ذلك الا ما حر في باب الكتابة من حكم المكتاتب اذ مات عن مال فاضل عن كتابته ومعه في الكتابة من يعتق عليه فانه يرثه ونص ما مر وورثته من معه فقط ممن يعتق عليه وقدم الجار والمجور في قوله وليسيد الخ للاشارة الى أنه لا يشاركه غيره فقوله الا المكتاتب مستثنى من قوله ولا يورث قوله جميع ارثه الخ المراد بالارث هنا اللغوي وهو البقاء أي جميع ماله الباقي عنده أي المتروك عنه لا الارث الشرعي لانه رقيق (ص) ولا قاتل عمدا عدوانا وان أتى بشبهة كخطي من الدية (ش) يعني أن قاتل العمدا عدوانا لا يرث من المقتول شيئا لامن المال ولا من

ومات قبل بيعه عليه فماله لسيدته الكافر ومثل بيعه عليه ما اذا بان عنه بعد اسلامه ومات فله مسلمين لان انفصال العبد وحره بعد اسلامه معتزلة عتقه (قوله وهو البقاء الخ) كذا نسخة الشارح المناسب وهو الباقي لان الارث معناه الموروث (قوله ولا قاتل الخ) أي ولا يرث قاتل ولو معتقا لعتقه أو صيبا أو مجنونا سيبا أو مباشرة وذلك لو ورث القاتل المقتول لادى الى خراب العالم ومن الخطا ما اذا قتله معتقدا انه حرى وحلف على ذلك فتبين انه مورثه وألحق به ما اذا قصد المورث قتل وارثه فقتله الوارث وكان لا يتدفع الا بالقتل فيرثه من ماله لامن الدية قول المصنف أو غيره أي من يهودى أو نصرانى أو مجوسى هذا ما أفاده عجم وردة محشى ت ت قاتلا قوله ولا قاتل عمدا عدوانا الخ ولو عفا عنه ولو كان القاتل مكرها ولا بد من كونه بالغاعا فلا أما الصبي فعمده كالخطا وكذلك المجنون فله القاسمى شارح التماسية ونحوه في الذخيرة وهو الظاهر خلاف ما حكاه ج عن الاستاذ أي بكر مذهب مالك ان قاتل العبد بلا شبهة لا يرث من مال ولاديه بالغاً أو صغيراً أو مجنوناً اه وهو مشكل وان صدر به وأقره واحتفز بقوله عدوانا عمالو كان عمدا غير عدوان نحو قتل الحاكم ولده قصاصا أو امرأ أحد بقتل مورثه قصاصا وعن الدافع عن نفسه فلو طلب لص رجلا من ورثته فدفعه عن نفسه فهلك أحدهما ورث المطلوب من الطالب لا العكس وعن المتأول فلو اقتتل طائفتان على تأويل وفى إحدى الطائفتين قرابة لغيرهم من الطائفة الاخرى فقتل بعضهم بعضا فالذي به القضاء انهم يتوارثون كما توارث أهل الجبل

(٣) قوله كل من حمله الخ هكذا في النسخ ولعل في العبارة سقطا فحرر كتبه مصححه







(قوله فاطلاق المانع الخ) أي عند من سماه مانعا كان الحاجب وابن شاس وغير واحد لا على المؤلف اذ لم يسمه مانعا ولكن اعتمد ابن عرفة ما قاله الاكثر من جعله مانعا خلافا للقرافي على انه لو سلم ما قاله القرافي فلا دليل فيه على التسامح اذ كثيرا ما يطلق الفقهاء على نفي الشرط مانعا وذلك لان القرافي قال للارث موجبات وموانع وشروط فعند من الشروط علم تقدم موت المورث على الوارث ملخصا من محشي نت تنبيه لا يدخل في كلام المصنف ما اذا مات اخوان مثلا أحدهما عند الزوال بالمشرق والاخر عند الزوال بالمغرب لان من مات عند الزوال بالمشرق متقدما موته على من مات عند الزوال بالمغرب لان زوال المشرق قبل زوال المغرب قاله القرافي وذكره الشيخ أحمد (قوله ووقف القسم للحمل) أي بخلاف قضاء الديون فلا يؤخر لوضعه (قوله ولا شبهة بحمل القسم الخ) قال في التوضيح وهو أظهر وان كان الأول أشهر (٢٣٤) وسئل شيخنا عبد الله في الحرم المكي عن وجه المشهور فقال انه لو جعلنا الزوجة

أدنى سهمها لربما حصل تلف في بقية التركة فيحصل غبن على الورثة (قوله وكذا زوجة أخيه) أي لاحتمال ان تلد ذكرا لانها لو ولدت أنثى لا ترث (قوله أو الابن المنتسب لهذا الميت الاخير) أي والميت الاول هو الابن المذكور بان مات شخص عن أبيه وزوجته حامل ثم مات الاب عن زوجة الابن الحامل فحصل نفعها يرث من حده الذي هو الميت الاخير والضابط الشامل لهذا كله ان يقال بوقف القسم للحمل الذي يرث الميت ولو احتمل لاحتمال شمل حمل زوجة أخى الميت وابن عمه فان الحمل هنا يرث على تقدير ذكوره دون أنوثته (قوله وكذلك حمل الام التي هي زوجة الخ) أي فان ولدا لام التي هي زوجة لغير الاب يرث السدس ان كان واحدا والثلث ان تعدد فقوله التي الخ نص على انتوهم (قوله أصليه) أي أصيل قول المصنف القسم فالعوض عن المضاف اليه (قوله ان الارث يتوقف الخ)

هو حصول الشك في الشرط الذي هو التقدم بالموت فاطلاق المانع عليه فمه يجوز وشمل قوله ولا من جهل تأخر موته ما اذا ماتا معا أو مرتين وجهل السابق منهما (ص) ووقف القسم للحمل ومال المفقود للحكم بموته (ش) المشهور ان الانسان اذا مات وترك ورثة وزوجة أو أمة حاملا منه فان قسم تركته يوقف الى وضع ذلك الحمل ولا يحل قسم تركته فاللام للغاية وانما لم يحل القسم بين الموجودين للشك هل يوجد من الحمل وارث أم لا وعلى وجوده هل هو متحد او متعدد وعليهما هل هو ذكرا أو أنثى أو مختلف وهذا هو المشهور ولا شبهة بحمل القسم في المحقق فتعطي الزوجة أدنى سهمها وبعبارة ووقف القسم للميت بين ورثته اذا ارادوا تجهيله للحمل من زوجة الميت أو أمته متحدة أو متعددة وكذلك زوجة أخيه أو الابن المنتسب لهذا الميت الاخير وكذلك الحمل الام التي هي زوجة لغير أبي هذا الميت ونحو ذلك وقوله ووقف القسم أصله قسم التركة أو قسم المال الموروث واللام للتعليل ومن جعلها للغاية وقدر مضافا أي لوضع الحمل يصيب لعدم افادة أن اليأس من حملها كوضعه ويحصل اليأس منه بمضي أقصى أمد الحمل وكذلك بوقف قسم مال المفقود بين ورثته للحكم بموته وتقدم تقديره في باب المفقود هل هو سبعون سنة أو خمس وسبعون أو ثمانون فالمراد بالحكم حصول الزمن الذي قضى الشرع بموته فيه على التفصيل المتقدم في باب لا الحكم بالفعل كافي وفي مختصر البرزلي ان الارث يتوقف على حكم الحاكم بموته في بعض أقسام المفقود فانظره (ص) وان مات مورثه قدر حيا وميتا ووقف المشكوك فيه فان مضت مدة التعمير فكالمجهول (ش) الضمير في مورثه للمفقود والمعنى ان المفقود اذا مات مورثه فانه يقدر حيا نارة فتحرم الاخت في مثال المصنف من الميراث وتارة ميتا فنترث الاخت فيوقف المال المشكوك فان ثبت موته أو حياته ببينة شرعية فلا كلام وان لم يثبت ذلك ببينة فان مضت مدة التعمير السابقة فكالمجهول في التقدم والتأخر أي في يرثه أحياء ورثته غير المفقود فقد نص في كتاب العدة من المدونة على ان المفقود لا يرث من هذا الميت ولو كان لا يحكم بوفاء المفقود الا بعد ذلك بسنين ورآه من الميراث بالشك وقد أوضح ذلك المؤلف بالمثال فقال (ص) فذات زوج وأم وأخت وأب مفقود فملى حياته من سنة وموته كذلك وتعول لثمانية فتضرب الوفق في الكل بأربعة وعشرين للزوج تسعة واللام أربعة

أي وذلك فيما اذا لم يعض له من العمر القدر المتفق عليه وهو مائة وعشرون سنة وأما لو مضى القدر المتفق عليه فانه لا يحتاج لحكم القاضي بموته قال في الشامل ويعمر المفقود مدة لا يبلغها غالبا قيل سبعون وقيل خمسة وسبعون وقيل ثمانون وقيل تسعون وقيل مائة وعشرون والحاصل ان البرزلي يفصل وهو مخالف لما قاله الشيخ أحمد من عدم الاحتياج للحكم في جميع المسائل السابقة والمعول عليه كلام البرزلي كما قاله المحققون (قوله فان مضت مدة التعمير) فيمن يعتبر فيه مضيا وهو مفقود أرض الاسلام أو الشركة أو حكم الشرع بموته قبلها فيمن يعتبر فيه مضيا انفصال الصفيين أو التلوم بالاجتهاد (قوله فكالمجهول) أي فالمفقود كالمجهول أي فالمفقود كمن جهل تأخر موته عن مورثه فلا يرث فكأنه قال فلا يرث لجهل موته عن مورثه وفائدة الوقوف ترجي حياته (قوله فانه يقدر حيا الخ) الاحسن ان يقول قدر حيا فيعمل بالاضر في حق الاخت بعدم الارث وفي حق الام من حيث اعطاء السدس وقدر ميتا بحيث يعامل الزوج بالاضر لانه يأخذ النصف عائلا (قوله ولو كان لا يحكم بوفاء المفقود) مبالغة في عدم الارث ودفع به ما يتوهم أنه اذا كان يحكم بموته بعد ستين لا يرث (قوله ورآه) أي رأى ارثه من الميراث بالشك أي ولا ارث بالشك



(قوله فتضرب نصف احدهما) أي فقول المصنف وفق المراد بالوفق ما يم وفق السنة ووفق الثمانية والمراد بالكل الستة أو الثمانية (قوله وجزسهمها) وجه ذلك أن الأربعة والعشرين تقسم على ستة مسائل الحياة فيخرج جزء السهم وهو أربعة وعلى ثمانية وهي مسألة الموت يخرج ثلاثة فكل من له شيء من مسألة الحياة وهو ستة أخذ مضر وبافي أربعة وفق مسألة الموت ومن له شيء من مسألة الموت وهي ثمانية أخذ مضر وبافي ثلاثة وفق مسألة الحياة (تنبه) كلام المصنف في المفقود الحر المحقق وأما لو قد عبد فأنظر حكمه في شراح هذا الكتاب فلا حاجة للإطالة بذكره (قوله أو موته عطف على المعنى) لا حاجة له بل هو عطف على أنه حي أي ظهر موته وقوله ولو راعى اللفظ أي لفظ حيا بأن يعطف موت على حيا (قوله معطوفا على فعل الشرط) وهو ظهر (قوله بتقديره عامل) لا حاجة له بل يصح عطفه على أنه حي فهو عطف مفردات لأجل (قوله المحققين) الأولى المحققين (قوله لتوقف الخ) أي فقدم المتوقف عليه لأنه سبب والمتوقف مسبب والسبب يقدم على المسبب (قوله معرفة ميراثه) أراد به التصديق لأن قول المصنف وللخني المشكل جملة خبرية مدلولها التصديق كما هو معلوم (قوله مأخوذ من الانحناء) أي لفظه لأذاته \* اعلم أن (٣٣٥) الاشتقاق ينقسم إلى أقسام صغيرة وهو رد لفظ

إلى آخر مناسبة في المعنى وموافقة في جميع الحروف والاصول وفي الترتيب فيشترط فيه ثلاثة أمور كضارب من الضرب وكبير وهو أن يكون بينهما مناسبة في المعنى وجميع الحروف والاصول مع المخالفة في الترتيب يجذب من الجذب أو جذب من الجذب أو كبر وهو أن يكون بينهما مناسبة في المعنى أي مناسبة وفي غالب الحروف مع المخالفة في بعضها كطلب من التلم ويسمى أكبر لاحتياجه لمزيد تأمل بخلاف الكبير فيحتاج لأصل تأمل والاصغر لا يحتاج لتأمل فالأخذ المذكور خارج عن الأقسام الثلاثة فهو قسم رابع وقيل أكبر أن يكون بينهما مطلق مناسبة سواء توافقا في جميع الحروف أو البعض وعلى هذا فالأخذ من أفراد الاشتقاق والانحناء مصدر انحنى ويقال أيضا انحنى إذا كان

ووقف الباقي فإن ظهر أنه حي فالزوج ثلاثة وللأب ثمانية أو موته أو مضى التعبير فلا تخت تسعة وللأم اثنتان (ش) يعني أن المرأة إذا ماتت وترك زوجها وأمه وأختها الشقيقة أو لأب وأبائها مفقودا فإلى أن الأب حي حين موت المرأة تكون المسألة من ستة لأن الأم إحدى الغراوين والزوجة ثلاثة وللأم ثلث ما بقي والباقي للأب وقد علمت أن الأم مع الأب في الغراوين كالأخت مع الأخ وعلى تقدير أنه ميت قبل موت المرأة فكذلك تكون المسألة أيضا من ستة وتعود إلى ثمانية للزوج النصف وللأخت النصف وللأم الثلث فالثمانية توافق الستة بالنصف فتضرب نصف احدهما في كامل الأخرى بأربعة وعشرين فالزوج يكون له في العائلة أقل من غير العائلة فيأخذ المحقق بتقدير موت الأب وهو تسعة من أربعة وعشرين والام يكون لها في غير العائلة أقل من العائلة فتأخذ المحقق بتقدير حياة الأب وهو سدس ويوقف أحد عشر بقية الأربعة والعشرين فإن ثبت حياة الأب أخذ الزوج من الموقوف ثلاثة ثمة النصف وبأخذ الأب ثمانية وقد أخذت الأم ما كان يخصها على هذا التقدير وهو أربعة وإن ثبت موته أو مضى التعبير أخذت الأخت مما وقف تسعة وتأخذ الأم اثنين وأما الزوج فإنه أخذ حصته على هذا التقدير وهو تسعة فقوله فعلى حياته من ستة وجزسهمها أربعة فيضرب فيها وجزسهم حالة الموت ثلاثة فيضرب فيها قوله للزوج تسعة أي يجعل للزوج تسعة ويجعل للأم أربعة قوله أو موته عطف على المعنى أي فإن ظهرت حياته أو موته ولو راعى اللفظ لقال أو ميت وقوله أو مضى التعبير على قراءته بالفعل يكون معطوفا على فعل الشرط وعلى قراءته بالمصدر بتقديره عامل ويكون من عطف الجمل أي أو ظهر مضى التعبير ولما فرغ من أحكام المفقود شرع في الكلام على إرث الخني المشكل وأخره عن ميراث الذكورة والأنوثة المحققين لتوقف معرفة ميراثه على معرفة مقدار ميراثهما وهو بالخاء والمثلثة مأخوذ من الانحناء وهو التثني والتكسر أو من قولهم خنت الطعام إذا اشتبه أمره

(٣٩ - خشي ثامن) فيه لين وتكسر ويقال أيضا خنت خنثا إذا كان فيه لين وتكسر (قوله التثني والتكسر) هما مترادفان أي تكسر القول ولينه فقد قال بعض أئمة اللغة خنت الرجل كلامه بالثقل إذا شبهه بكلام النساء ليناً ورخامة أه فلا يشمل التشبيه بالنساء في الأفعال ويحتمل أن يكون الشارح أراد بقوله وهو التثني والتكسر أي في الأقوال والأفعال (قوله أو من قولهم) معطوف على الانحناء (قوله خنت الطعام) من باب تعب أي من مصدره فيوافق ما قبله في المصدرية أو لا حاجة لذلك لأن دائرة الأخذ أعم وأهل ذلك هو السرف في العدول هنا عن المصدر إلى الفعل أي حيث لم يقدر مصدر خنت (قوله الطعام الخ) لا يخفى أن جمع الطعام أطعمة وجمعه أطعمات والحاصل أن أطعمات جمع الجمع والطعام كما في القاموس البرومايؤكل وقال ابن فارس في الجمل يقع على كل ما يطعم حتى الماء قال تعالى ومن لم يطعمه فإنه مني أي ومن لم يشرب منه فإنه مني (قوله إذا اشتبه أمره الخ) هذا انما يناسب الخني المقيد بالمشكل مع أن الخني أعم من المشكل ولذا قيدوا به بقولهم المشكل فالاشتباه ليس لازما للخني ويحجب بأن شأنه الاشتباه فذلك مبني على الاشتباه



(قوله فلم يخلص) بضم اللام ثم يحتمل انه تعليل لقوله اذا اشتبه امره أى فلم تعلم حقيقة بل حصل فيها اشتباه أى لانه لم يخلص طعمه  
ويحتمل انه تفسير لقوله اذا اشتبه امره أى فالاشتباه انما هو فى الطعم بخلاف الحقيقة فعلاومة فان قلت يرد الاول قوله وشارك طعم  
غيره اذ يفيد علم الحقيقة قلت ان اختلاف الطعم مما قد يؤدي الى عدم علم الحقيقة حقيقة وان كانت بحسب الظاهر معلومة (قوله  
المقصود منه) أى المهور فيه (قوله وشارك) عطف على على معاول (قوله وسمى بذلك) أى وسمى الخنثى أى ذاته بذلك أى  
بالخنثى أى بلفظه المشار له بقوله مأخوذ (قوله لا شتراك الشبهين فيه) أى لا شتراك موجب الشبهين وهو الاثنان أى وحينئذ  
يحصل الاشتباه فاستقام الكلام ثم لا يخفى ان هذا انما يظهر باعتبار الثاني الذى هو قوله أو من قولهم خنث الطعام لا باعتبار الاول  
الذى هو قوله من الانحناء وهو التثني والتكسر (قوله وألفه للتأنيث) أى لا لا الحاق لان ما فيه ألف الحاق لا يكون على وزن فعلى  
بالضم (قوله وان اتضحت الخ) ما قبل المبالغة صورتان وهما ان اتضحت ذكوره أو حصل فيها اشتباه بل وان اتضحت أنوثته  
أقرب به دفعا لما يتوهم من انه اذا اتضحت أنوثته يؤتى بالضم مؤنثة (قوله لان ما لوله شخص) أى مدلول لفظه والا فلا حاجة لقوله  
مدلوله وكان يقول لان الخنثى شخص الخ أى فهو نكرة ويصح أن يجعل اسم جنس ويقدر مضاف أى ماهية شخص لان كل ما صح  
أن يكون نكرة صح أن يكون اسم جنس فان لاحظت الفرد المتشرك كان نكرة وان لاحظت الماهية كان اسم جنس (قوله وحقيقة  
الخنثى) أى مدلوله وليس المراد الماهية الكافية مالم تلاحظ انه اسم جنس ثم أقول ولا حاجة لقوله وحقيقة الخنثى بعد قوله لان  
مدلوله الخ اذ هو عينه (قوله من له آله المرأة وآله الرجل الخ) أراد بالرجل الذكر لا البالغ كما فى المصباح والمختار جعلا الرجل  
خلاف المرأة أى فهو الذكر وقد خالف التنبيه فقال الرجل يفتح الراء وضم الجيم وسكونها خلاف المرأة وانما هو اذا احتلم وشب أو  
هو رجل ساعة يولد والجمع رجال ورجالات (٢٣٦) مثل جبال وجبال اه وكأن أول الحكاية الخلاف أى الاتين

فلم يخلص طعمه المقصود منه وشارك طعم غيره وسمى بذلك لا شتراك الشبهين فيه وألفه  
للتأنيث فهو ممنوع من الصرف وجعه خنثى كالحبلى والضمائر العائدة عليه يؤتى بهامزة  
وان اتضحت أنوثته لان مدلوله شخص صفة كذا وكذا وحقيقة الخنثى سواء كان مشكلا  
أم لا من له آله المرأة وآله الرجل وقيل يوجد منه نوع ليس له واحدة منهما وله مكان  
يولد منه ولا يتصور أن يكون أبوا أو أما ولا جدا ولا جدة ولا زوجا ولا زوجة لانه لا يجوز  
منه ما دام مشكلا وهو منحصر فى سبعة أصناف الاولاد وأولادهم والاخوة وأولادهم  
والاعمام وأولادهم والموالى وأشار المؤلف الى قدر ميراثه بقوله (ش) وللخنثى  
المشكل نصف نصيب ذكر وأنثى (ش) يعنى انه يأخذ نصف نصيبه حال فرضه ذكر أو حال

الكاملتين قال ت فى شرح  
الغبارية الخنثى المشكل هو الذى  
يكون له فرج الذكر والأنثى على  
صفتها غير نافقتين عنهما فلو  
كان له فرج المرأة وذكر من غير  
خصيتين أو خصيتان بلا ذكر  
فامرأة بلا أشكال وكذا لو كان له  
ذكر وخصيتان وله ثقبه فى موضع  
الفرج ناقصة عن صورة فرج

فرضه المرأة سواء كانت نافذة أم لا فرج له وانما المشكل من له الفرجان الكاملان أو لا فرج له وانما له  
ثقبه يولد منها (قوله وقيل يوجد منه الخ) حاصله ان الخنثى نوعان نوع له الاثنان ونوع له ثقبه فقط وفى بعض الشراح ان حكاية هذا  
القول بقيل تفيد ان المشهور عدم وجوده فاذا علمت ذلك فقول الشارح وقيل يوجد منه نوع أى من الخنثى لا بالمعنى المتقدم ففى  
العبارة استخدام (أقول) ويمكن التوفيق بأن يحمل الاول على الأكثر ثم بعد كنى هذا وجدت ما يفيد فله الحد (قوله ولا يتصور) أى  
تصورا صحيحا أن يكون الخنثى المشكل أما (قوله وهو) أى الخنثى المشكل (قوله والموالى) أى المعتقون بكسر التاء لا بفتحها لان  
السياق فى بيان الارث من الغير أى ان الخنثى المشكل الذى حكم بآرثه انما يكون ولدا أو ولدا أو أختا أو ولدا أو أختا أو ابنا أو عم أو  
معتقا بكسر التاء (قوله وللخنثى المشكل الخ) لا يخفى ان الخنثى خبر مقدم وقوله نصف نصيب مبدء مؤخر قال بعض الشراح ودل على  
انه تحقق اشكاله لانه المسمى بذلك لا من اتضحت ذكوره أو أنوثته فحينئذ لا توقف للايضاح ولكن لا يعلم تحققه الا باختباره هل  
يتضح أولا فكان الاولى للمصنف أن يقدم العلامات ثم يقول فان لم يتضح فله نصف الخ ولكن أخره لقصد التورية بقوله فلا أشكال  
انه لا أشكال فى كتابه فالمصنف لم يجعله مما يوقف آرثه خلافا لما فعل ابن شاس وابن الحاجب والاقبال وميراث الخنثى لبيان حاله فيكون  
عطف على نائب فاعل وقف فافعله صواب كما قال ابن مرزوق اه (قوله نصف نصيب ذكر وأنثى) ينبغى أن يراعى العطف سابقا على  
الإضافة ويرتكب التوزيع والالزام على الاول ان النصيبين للذكر وحده وعلى الثانى ان لكل من الذكر والأنثى نصيبين  
أفاده بعض شيوخنا رحمه الله تعالى (قوله يعنى انه يأخذ نصف نصيبه الخ) أى فيعطى نصف نصيبه على كونه ذكر أو نصف نصيبه  
على كونه أنثى فاندفع ما قاله ابن خروف وذلك ان ابن خروف قال ان فى أخذ خمسة عليه الغبن ربع سهم لان الذكر اذا وصله  
سبعة ينبغى أن يحسب للخنثى خمسة وربع لان له نصف السبعة ثلاثة ونصف ونصف الثلاثة ونصف اثنان غير ربع وذلك  
خمس وربع وهى نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى وهى ثلاثة أرباع ما يسد الذكرو فصار عليه الغبن فى ربع سهم ثم قال



وحقة الغبن في سبع سهم لان الذ كرسمة وستة أسباع وللخنثى خمسة وسبع لان له ثلاثة ارباع ما للذكر فكان للذكر واحد وله ثلاثة ارباعه فاذا قسمت اثني عشر على ذلك كان للذكر ستة وستة أسباع وللخنثى خمسة وسبع وبيان ذلك أن تضرب الواحد في مخرج الكسر بأن تضرب واحدا في أربعة بأربعة وتزيد عليه بسط الكسر وهو ثلاثة فالمجموع سبعة أي سبعة ارباع فتخرج من خمسة الاثني عشر عليهم الكل واحد سهم وخمسة أسباع سهم لانه يخرج من الاثني عشر سبعة للمقسوم عليهم فلكل واحد من الاربعة ارباع التي للواحد الكامل الذي للذكر المحقق واحد كامل فثبت للذكر المحقق حيث شئ من الاثني عشر أربعة كوامل ولكل واحد من ثلاثة ارباع التي للخنثى واحد كامل فثبت للخنثى ثلاث كوامل ثم بقي من الاثني عشر خمسة وهي خمسة وثلاثون سبعة من ضرب السبعة المقسوم عليهم في الخمسة الباقية فعشرون سبعة تضاف للاربعة الكوامل التي للذكر المحقق وهي ثلاثة كوامل الاسبعاتين ان له ستة كوامل وستة أسباع والخمسة عشر الباقية تضاف للثلاثة التي للخنثى وهي باثني وسبع فيصير له خمسة وسبع فظهر ان عليه الغبن في سبع سهم لانه ما أعطى الا خمسة وما قلناه أحسن من كلام عب فانه لا يوافق القواعد وحاصل جواب شارحنا تبع الغيرة ان ابن خروف نظر الى أن المعنى نصف نصيب ذكر محقق وأثنى محقة غيره وليس هذا امر ادا بل المراد نصف ذكر كورته هو ونصف أنثوته هو على تقدير ذلك واذا تأملت في كلامهم حيث مثلو بقولهم كذا وخنثى وصوروا ذلك بقولهم فالتد كير من اثنين الى آخر ما قال المصنف تجدد اعتراض ابن خروف غير متوجه أصلا ولا يحتاج الى أن يقال نصف نصيبه حال فرضه ذكر الى آخر ما قالوا والخنثى قت كلام فيه طول فلا حاجة الى جلبه (قوله لان له أربعة أحوال) أقول بقيت (٣٣٧) حالة هو انه يرث بالانثوة أكثر كزوج واخوة

لام وأخ خنثى (قوله وكلام الزرقاني لم يقله أحد) حاصله ان الشيخ أحمد يقول ان قول المصنف وللخنثى الخ قاصر على الخنثى الواحد ولا يشمل الخنثيين لان المصنف سيأتي بقول لكل أحد عشر أي فلم يكن له نصف نصيب ذكر وأثنى بل له ربع أربعة أنصبة ذكر واثنا عشر ورد اللقاني وتبعه شارحنا من أن كلام المصنف شامل لما اذا اتحد الخنثى أو تعدد وما قاله الزرقاني لم يقله أحد من الناس بل قولهم

فرضه أنثى لانه يعطى نصف نصيب الذكر المحقق الذي كورة المقابل له ونصف نصيب الاثني المحقة الانثوة المقابلة له فاذا كان له على تقدير كونه ذكر اسهمان وعلى كونه أنثى سهم فانه يعطى نصف نصيب الذكر وهو سهم ونصف نصيب الاثني وهو نصف سهم فمجموع ذلك سهم ونصف سهم وهذا اذا كان ارثه بالجهتين مختلفا لان له أربعة أحوال حال يرث على انه ذكر ويرث على انه أنثى الا أن ميراثه بالذكورة أكثر وحال يرث على انه ذكر فقط وحال عكسه وحال مساواة ارثه ذكورة وأنثوة فالاول كما اذا كان ابنا أو ابن ابن والثاني كما اذا كان عمًا أو ابن عم والثالث اذا كان في مسائل العول كالكسرية فانه لا يعال فيها اذا كان ذكرا ولا يرث كما هو والرابع كما اذا كان أخا لام والحكم في الثاني والثالث اعطاء نصف نصيب الوجه الذي يرث به ذكرًا كان أو أنثى وأما الرابع فيعطى فرضه كاملا لاستواء الحالين فقوله وللخنثى واحدا كان أو متعدد لانه اذا تعدد ضعفت الاحوال وبتضعيف الاحوال يحصل نصف نصيب ذكر وأنثى وكلام ز لم يقله أحد (ص) تصح المسئلة على التقديرات ثم

والخنثى نصف نصيب ذكر وأنثى موجود في اتحاد الخنثى وتعدد كذا أجمعوا على ذلك فورد على ذلك ان الواقع خلافه كما هو ظاهر في تعدد الخنثى كائنين من قول المصنف وخنثيين وعاصب وأجاب صالح البلقيني بجعل ذكر كورته وان تعددت فهي واحدة وكذا أنثوته وقد حصل في مجموع الذ كورتين والانثويتين أربعة وأربعون فله على الذ كورة واحدة والانثوة الواحدة اثنا عشر ونصفها أحد عشر اه وانظر هذا الجواب مع فرض اعتبار الاربعة الاحوال وان لكل واحد ربع ما مجتمع الا أن يقال انه لما جعل الذ كورة واحدة وان تعددت والانثوة كذلك صارت الاثنا والعشرون خرى لا تقر بالاولى فلم يكن هنالك الاثنا وعشرون فقط ونصفها أحد عشر ولا يخفى ما في ذلك من التسكف وكلام الزرقاني وجبه والحامل للقاني على الرد عليه ان الأئمة جعلوا القول بأن له نصف نصيب ذكر وأنثى عاما في الخنثى الواحد وغيره وهو قد خالفهم فلم تكن المخالفة في حكم شرعي فقوله وبتضعيف الاحوال يحصل نصف أي على ما ذكرنا وقد قلنا ان فيه تكايفا (قوله تصح المسئلة) أي أنت أيها المخاطب أي تعمل المسئلة كان فيها كسر أو لا وهو خبر يعني الانشاء وكأن السر في العدول عن صحح الى تصح الاشارة الى أن التصحيح حاصل ونحو عنه فهو اشارة الى الحث على امتثال ذلك الامر وهو جواب عن سؤال مقدر تفسير لقوله فله نصف نصيب ذكر وأنثى أي بأن تصح الخ أو مستأنفة استثنافا بيانيا كان سائلا سأل ما كنيمة العمل فأجاب بقوله تصح المسئلة أي جنسها المحقق في متعدد بدليل قوله تضرب الوفاق أو الكل لان ضرب الوفاق أو الكل لا يكون الا في مسئلتين الا انك خبير بأن الجنس يتحقق في واحد كما هو مشهور ولا يصح هنا والجواب ان هذا مبني على التحقيق بأن قولهم آل التي للجنس تبطل معنى الجمعية أي الثلاثة فأكثر ولكن لا بد من التعدد المحقق ولر في اثنين تحقيق الجمعية في الجملة ومقابله يقول يتحقق في واحد فان مر رنا على الاول فالامر ظاهر وان مر رنا على الثاني فنقول أراد الجنس المحقق في متعدد بقرينة المقام



وكذا يقال في قوله على التقديرين ثم لخرج في أيهما قدمت وأخرت في التقديرين غير أن المصطلح عليه تقديم مسألة التذكير كما أفاده بعض شيوخنا (قوله تضرب الوفق أي ثم بعد العمل تضرب الوفق أي وفق إحدى المسئلتين أي في كل الأخرى وأيهما المصنف الوفق لأنه يصح في الوجهين وترك المصنف المضروب فيه لعله وترك المصنف ما إذا عاين أو تداعى لعله العمل فيهما وسيد كرهما الشارح وقوله في حالي الخنثى في العبارة حذف والتقدير ثم اضرب ما تحصل في حالي الخنثى أي إن كان واحدا أو أحواله إن تعدد (قوله وتأخذ من كل نصيب الخ) أي نصيب كورة ونصيب أنوثته في العبارة حذف والتقدير ثم تقسم ذلك عليهما باعتبار كورة الخنثى وباعتبار أنوثته وتأخذ الخ قال الزرقاني والظاهر أن هذا من جملة العمل فكان الأحسن عطفه بما يقتضي الترتيب كما في الذي قبله (قوله من الاثنين النصف) يحتمل أن يكون جوابا عن سؤال مقدّر تقديره ما كيفية الأخذ فقال تأخذ من النصيبين المشغل عليهما ما الخنثى الواحد النصف الخ وعلى هذا ففعل تأخذ في المصنف محذوف وقوله النصف الخ معمول لتأخذ محذوف وإي محتمل أن يكون قوله من الاثنين بدلا من قوله من كل نصيب بدل مفصل من مجمل لا عطف بيان لأنه لا يعاد مع حرف الجر بخلاف البديل كما صرح به في قوله تعالى عن النبأ العظيم ويحتمل أن يكون صفة لنصيب أي كائن ذلك النصيب من مسألة الاثنين وعلى هذين فقوله النصف الخ معمول لتأخذ المذكور وقوله وأربعة الربع فيه عطف معمولين على معمولي عامل واحد هكذا في بعض الشروح وفيه شيء لأنه من باب العطف على معمول عاملين مختلفين لأن قوله وأربعة معطوف على اثنين والعامل من وقوله والربع معطوف على النصف والعامل تأخذ وأجيب بأنه يقدر عامل قبل قوله أربعة ويكون مجموع الجار والمجرور عطفًا على من اثنين المعمول لتأخذ وقوله والربع معطوف على النصف المعمول لتأخذ فانتضح أنه من باب العطف على معمولي عامل واحد لكن استشكل على ذلك أن فيه حذف الجار وبقاء عمله وهو ممنوع والجواب (٣٣٨) أن ذلك من الجائز راجع إلى اسموني (قوله فما اجتمع الخ) لا يخفى أنه لا معنى

لقوله فما اجتمع بعد قوله وتأخذ الخ ثم إن بعض الشراح لاحظ أن ما اجتمع ليس نصيب كل فاحتاج إلى تقدير مضاف أي نصف ما اجتمع (أقول) الظاهر أنه أراد بقوله فما اجتمع أي ما حصل بالأخذ وإن كان ليس ظاهرا في المراد ولو عبر بقوله وهو نصيب كل أي ما أخذ مما ذكر فهو نصيب كل لكان أحسن وأدخل

تضرب الوفق أو السكل في حالي الخنثى وتأخذ من كل نصيب من الاثنين النصف وأربعة الربع فما اجتمع له فنصيب كل (ش) حاصل ما أشار إليه أنك تصح المسئلة على أنه ذكر محقق وتصحها أيضا على أنه أني محقق ثم تنظر بين المسئلتين كما تنظر بين العددين إذا أردت ردهما إلى عدد واحد من تداخل وتباين وتوافق وتماثل فان تماثلا كتفيت بأحدهما كخنثى وبنت فان مسئلة الذكورة من ثلاثة والانثى كذلك وان تداخلتا كتفيت بأحدهما كخنثى وأخ ففريضة التذكير من واحد والتأنيث من اثنين وان توافقا تضربت وفق أحدهما في كامل الأخرى وبأي مثاله وان تباينا تضربت كامل أحدهما في كامل الأخرى ومثاله ما قاله المؤلف ثم تضرب ذلك في عدد أحوال الخنثى ثم تقسم على التذكير وعلى التأنيث ثم

تجمع

الفاء الثانية لأن المبتدأ موصول وهي من المسائل التي يقدر بعدها مبتدأ فالتقدير برفه ونصيب

كل ونسبه بذلك على أنه غاية العمل من غير زيادة ولا نقص (قوله فان مسئلة الذكورة من ثلاثة) أي لأن الذكر برأسين وقوله والانثى كذلك أي لأن البنتين لهيئة المثلثان فيكون في ثلاثة أيا كانت وتضرب الثلاثة في حالي الخنثى ستة فان اعتبرت الذكورة خص الخنثى أربعة وخص البنت اثنان ولا شيء للعاصب وان قسمت على الأنثى خص كل واحد من الخنثى والبنت اثنان والبقية للعاصب وهما اثنان فقد حصل الخنثى في الحالتين ستة فلها نصفها وهو ثلاثة وحصل البنت في الحالتين أربعة فلها نصفها وهو اثنان وحصل للعاصب اثنان فلها نصفهما وهو واحد (قوله ففريضة التذكير من واحد) أي ولا شيء للآخر لأن الابن يحجب الآخر وقوله والتأنيث من اثنين أي لأن البنت لها النصف وهومن اثنين فللبنت واحد والثاني للآخر فتكتفي بالاثنتين لأن الواحد داخل في الاثنين ثم تضرب ما في حالي الخنثى بأربعة فاذا قسمت على التذكير كانت الأربعة كلها للابن ولا شيء للآخر وان قسمت على التأنيث خص كل واحد من الخنثى والآخر اثنان فمجموع ما حصل للخنثى في الحالتين ستة فيعطى نصفها ثلاثة وما حصل للآخر اثنان يعطى نصفهما واحد فمجموع ذلك الأربعة ثم إن في جعل الواحد داخلًا في الاثنين ضربًا من التيسير لأن الواحد ليس بعدد فيبين كل عدد فبين أن قول الشارح كخنثى وأخ أي خنثى ولد وهو صادق بكونه ذكرا وبكونه أنثى (قوله وبأي مثاله) أقول لم يأت وبينه فمقول ومثاله مع العول زوج وأخوان لام وأخ غير أم خنثى فبتقدير الذكورة من ستة وبتقدير الأنثى من ثمانية وبينهما موافقة بالنصف فتضرب وفق أحدهما في كامل الأخرى بأربعة وعشرين ثم تضرب ذلك في حالي الخنثى بثمانية وأربعين ثم تقسم على الذكورة للزوج أربعة وعشرون وللأخوين للام ستة عشر وللأخ غير أم ثمانية وعلى الأنثى للزوج ثمانية عشر وللأخوين للام اثنا عشر وللخنثى ثمانية عشر فنقص الزوج في الحالتين اثنان وأربعون وللأخوين للام ثمانية وعشرون وللخنثى ستة وعشرون لكل منهم نصف ما بيده (قوله ثم تقسم على التذكير وعلى التأنيث) قدم القسم على التذكير لما قلنا من أن الأولى البدء بالقسم على التذكير







أن يكون أفعل تفضيل - ويفهم غيره بأن وجد السبق من أحدهما فقط بالطريق الأولى في حصول الاتضاح له ثم لا يخفى أن قوله أو  
 أسبق معطوف على أكثر وليس معطوفاً على بال فان قلت قولك وليس معطوفاً على بال يقتضي صحة عطفه عليه في الجملة مع أن إن  
 لا تدخل على أسبق لانه ليس فعلاً قلت يصح باعتبار التبعية ألا ترى أنهم يقولون يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كما في قوله  
 اسكن أنت وزوجك الجنة فلا شك أن زوجك معطوف على الضمير في اسكن مع أنه لا يصح تسلط اسكن على زوجك وقوله أو نبئت  
 له لحيمة معطوف على بال فظهر أن في العطف بأوتشتيتا من جهة أن أسبق معطوف على أكثر وقوله أو نبئت معطوف على بال (قوله  
 لحيمة) بكسر اللام أي عظمة كحمة الرجال وقوله أو ندى أي كندى النساء وهل استعمال نبئت في اللحيمة والندى حقيقة أو مجاز  
 لم أرفى الأساس الذي يفرق بين الحقيقة والمجاز شيئاً في ذلك والظاهر أنه في الندي مجازاً أما نبئت الزرع حقيقة قطعاً وأما نبئت زيد  
 نباتاً حسناً فمجاز قطعاً وقال في المصباح وإن كان لا يفرق بين الحقيقة والمجاز نبئت نباتاً من باب قتل والاسم النبات فان خص النبات  
 بما هو معروف وإن الشعر لا يقال له نبات فربما أفاد أن نبئت في الشعر مجازاً ولجوز رثم لا يخفى أن الندي للمرأة والرجل أيضاً يذكر  
 ويؤنث فيقال هو الندي وهي الندي والجمع أنثى وندى وأصله أفعل وفعل مثل أفلس وفلوس كما في المصباح وقال في التنبيه الندي  
 بفتح الناء وتكسر (قوله أو حصل مني) لم يعطف على لحيمة بل قدر له عامل لعدم صحة تسلط العامل الذي هو نبئت عليه كذا ذكر بعض  
 الشراح (أقول) يصح على ما تقدم لنا من أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله فلا اشكال) جواب أن باعتبار قوله بال الذي  
 هو العامل الأول وحذف مما عداه دلالة هذا عليه أو باعتبار الآخر وحذف مما عداه دلالة عليه أو راجع لأحد المتوسطات  
 وحذف مما عداه دلالة عليه ثم إن المسموع أن لا م فلا اشكال مفتوحة فهي نافية للجنس فتفيدني أفراد الاشكال كلها على جهة  
 الاستغراق والخبر محذوف لظهوره أي فلا اشكال في ذلك الخنثى بل ما ذكر محقق أن كانت تلك العلامة علامته أو أنثى محققة أن  
 كانت تلك العلامة علامتها ثم إن بعض شيوخنا ذكر أن هذا من براعة المقطع وهي تفوق الختم كما أن براعة الاستهلال تفوق  
 الابتداء و براعة المطلب تفوق الطلب كما في أول النسخة إلى قولنا الهدنا الصراط المستقيم والبراعة الرابعة براعة الابتداء وهي أعم  
 من براعة الاستهلال لانه لا يلزم فيها الشعور بالمقصود منه اهـ أي كالأبتداء بالحمد والصلوة (٣٣٠) على رسول الله صلى

الله عليه وسلم ثم إن بعض الشراح جعله من التورية وفيه نظر لان التورية اطلاق اللفظ  
 الذي له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد بقرينة خفية وليس ذلك بوجوده نابل الظاهر  
 انه تعريض بأنه لا اشكال في كتابه وهذا المعنى لم يستعمل فيه لفظ فلا اشكال لاعلى طريق  
 المجاز ولا على طريق الكتابة لان المراد من قوله فلا اشكال

أوتشتيت له لحيمة أو ندى أو حصل  
 مني أو حيض فلا اشكال (ش)

قال

في ذلك الخنثى فهو خنثى غير مشكل وجعل لفظ فلا اشكال قريباً في المعاني بعيداً في الخنثى وجعله جواباً عن بال الذي ضميره عائذ على  
 الخنثى قرينة خفية فصيح أن يكون تورية بعيد غاية البعد وكذا جعله توجيهاً كخاط لي عمر وبقاء \* ليت عينيه سواء يجعل فلا اشكال  
 محتملاً لأحد أمرين أي لا اشكال في الخنثى أو لا اشكال في ذلك الكتاب بقطع النظر عن الشرط بعيد غاية البعد بل قد يقال لا يصح  
 أصلاً ثم لا يخفى أن تعارض البول المفهوم من قوله بال إذا أخذت مع نبات اللحيمة أو ما بعده يحصل صوراً أربع وكذا إذا أخذ قوله أو كان  
 أكثر مع ما بعده يحصل خمس صور وإذا أخذ أسبق مع ما بعده حصل أربع صور وإذا أخذ نبات اللحيمة مع ما بعده حصل ثلاث صور  
 وإذا أخذت الندي مع المنى أي من الذكر حصل صورة واحدة وأما إذا أخذ الندي مع الحيض فلا تعارض فيه لان كلاهما علامة  
 الاثني في جملة الصور سبع عشرة صورة فاما الاربعة الاول فلا اشكال معها ظاهراً وأما الاكثرية مع السابقة فقيل الخنثى ترجح  
 السابقة وقال صاحب الجواهر ترجح الاكثرية أقول والظاهر ترجح السابقة ثم إن عجم جمع بين القولين بأن حمل كلام الخنثى  
 بترجيح السابقة على الاكثرية أي قدر الامرات ويحمل كلام صاحب الجواهر أن الاكثرية ترجح على السابقة أي تكراراً وعدداً مع  
 أن عجم لا يقول بأن الاكثرية قدر اعلامة على شيء تابع للشعبي وبأن الكلام عليه وأما تعارض الاكثرية مع النبات وما بعده فيقدم  
 النبات وما بعده على الاكثرية وهي أربع صور وكذا إذا تعارض السابقة مع الاربعة فترجح الاربعة عليها وهي صوراً أربع فالجملة  
 ثمانية وأما تعارض نبات اللحيمة مع الندي بأن نباتاً معاني أن واحد فهو مشكل ولا ترجيح لأحدهما على الآخر فلو تعارض نبات اللحيمة مع  
 المنى من الفرج أو الحيض فهو مشكل على ما استظهره عجم في تعارضه مع الحيض أي وكذا يقال في تعارضه مع المنى من الفرج ولكن  
 الظاهر أن يقدم الحيض والمنى من الفرج على نبات اللحيمة ألا ترى أن الفقهاء ذكروا أن المرأة يجب عليها حلق لحيتها وأطلقوا وما  
 ذاك الا لكون ذلك يتأني الأأن يقطع بأن اللحيمة إذا كانت كبيرة لاتقع في امرأة قط وما ذكره الفقهاء الا في اللحيمة التي لم تكن كذلك أو  
 يقال ان الفقهاء قد يفرضون المحال وأما تعارض الندي أي الذي يدل على الانوثة بأن كان كبيراً مع المنى من الذكر فهو مشكل وهل  
 يقال المنى أقوى في الدلالة على الذكورة من دلالة الندي الكبير على الانوثة وهو الظاهر وقد تقدم أنه لا تعارض بين الندي والحيض



وكذا اذا تعارض منى من ذكر وحيض من فرج فهو مشكل (قوله قال الشعبي) بفتح الشين هو عامر الشعبي مجتهد نسبة لشعب حتى من اليمن (قوله بكيل ولا وزن) أما الكيل يقال اذا بال من الذ كر مل عمد وبال من الفرج نصفه يحكم عليه بانه ذكر وأما الوزن فبان يقال اذا بال من الذ كر قدر رطل ومن الفرج قدر نصف رطل يحكم له بانه ذكر وقوله بل بالنظر لتكرره خروجه فاذا بال من الذ كر مرتين ومن الفرج مرة في اليوم فيحكم بانه ذكر أقول وظاهره ولو كان الذي أتى في المرة الواحدة يزيد على المرتين باضعاف هكذا قاله الشارح تبعاً لعج ولكن النقل في الخطاب انه يعول على الكيل والوزن أى على تقديرهما وذكر كلام الشعبي مقابله ونص الخطاب فلو بال من المحلين اعتباراً لا كثراً والسبق وأنكر الشعبي اعتباراً لا كثراً ورآه متعذراً وانظر قول ابن حبيب فان لم يسبق أحدهما فن حيث يخرج الا كثراً وانظر قول ابن نونس فان بال منهما جميعاً فن أيهما سبق قال أبو بوب فان خرج منهما معا فقال أبو يوسف وبعض أصحاب أبي حنيفة ينظر من أيهما خرج أكثر فيكون الحكم له قال شيخنا عتيق وأنكر ذلك الشعبي وقال أيكال البول أو يوزن والاولى ما قالته الجماعة لان الأقل تبع للاكثر في أكثر الاحكام اه ولفظ الجواهر اذا كان ذا فرجين فيعطى الحكم لبال منه فان بال منهما اعتبرت الكثرة من أيهما فان استوت اعتباراً سبق فان كان ذلك منهما معا اعتبرت اللحية أو كبر الشدين ومشابهة المثلثى النساء فان اجتمع الامر ان اعتبار الحال عند البلوغ فان وجد الحيض حكم به وان وجد الاحتلام حكم به وان اجتمعا فمشكل وان لم يكن له فرج الرجال ولا النساء وانما له مكان يبول منه ينتظر بلوغه فان ظهرت علامة تميز والا فمشكل اه وانظر قول الخطاب ولو بال من أحدهما مرة ومن الآخر أخرى أو سبق أحدهما تارة والآخر أخرى فالعبرة بالاكثراً فان استويا فمشكل اه فهذا كله ظاهر في اعتبار الكثرة بالكيل والوزن أى تقديره او لا التفات لاعتبار تكرار الخروج وفي جعل كلام الشعبي مقابلاً الذي هو خارج المذهب فالعجب من عجم ومن تبعه حيث اعتمدوا كلام الشعبي الخارج عن المذهب وتركوا ما هو صريح المذهب (قوله حيث يجوز النظر لعورته) قال بعض شيوخنا بان لم يبلغ حد الشهوة لانه ان ناهز الحلم أى راهق بصير كالبالغ كما تقدم بيانه في قول (٣٣١) المصنف في الجنائز وغسل امرأه ابن كسيع الخ وقوله وأما الكبير أى وهو المراهق وما فوقه وقوله فانه يؤثر الخ أى فقد رجعنا الى قول المصنف فان بال من أحدهما وقوله الى حائط أى فيكون في حالة توله متوجهاً للحائط وقوله أو على حائط أى بان يجلس

قال الشعبي رحمه الله لا ينظر لقله والكثرة في البول بكيل ولا وزن بل بالنظر لتكرره خروجه الان هذا الاختبار بالبول انما يجري في حال صغره حيث يجوز النظر لعورته وأما الكبير فانه يؤثر بان يبول الى حائط أو على حائط فان ضرب بوله في الحائط أو أشرف على الحائط فهو ذكر وان بال بين نخذه فهو أنثى وقيل تنصب له امرأة أمامه وينظر فيها الى مباله بان يجلس أمامه ينظر منها له وتعقب هذا بانه لا يجوز النظر لصورة العورة كما لا يجوز النظر اليها وظاهر

فوق الحائط ويبول وقوله فان ضرب بوله في الحائط عائد على الاول وقوله أو أشرف على الحائط أى تباعد عنها عائد على الثاني وقوله وان بال بين نخذه راجع للامرين معا (قوله بان يجلس امامه) أى بان يكون ذلك الناظر متوسطاً بين الخنثى والمرأة أقول ويصح ان يجلس خلف الخنثى (قوله لصورة العورة) لا يخفى أن صورة العورة ما قام بالعورة لان صورة الشئ ما قام بذلك الشئ ففي العبارة حذف أى مثل صورة العورة وقوله وتعقب هذا الخ أقول ان كان هذا الحكم منصوصاً فسلم والا فالظاهر خلافه والظاهر ان المراد صورة العورة مما هو مستند للعورة والا فلو وجدت صورة العورة في قطعة طين مصورة بصورة الذ كر فلا حرمة في النظر لذلك وقوله الى مباله أى محل بوله أى الموضع الخارج منه البول وقوله ثم مات الخ مفهومه انه لو لم يميت بل حي الا أنه بعد ذلك بال من الثاني لا يكون الحكم كذلك مع أن الحكم كذلك وقوله لصاحب المبال أراد بالمبال البول وأراد بصاحبه الذ كر أو الفرج ﴿تنبيه﴾ قال الخطاب اذا حكم بأحد الامرين من ذكورة أو أنوثة ثم حدثت علامة أخرى تقتضى ضد الاولى فقال العقباني لم أف فيه على شئ الا ما رأيته لبعض أشياء ونصه ان حكم بانه ذكر لعلامة ظهرت فيه ثم جاءت علامة أخرى تدل على انه أنثى أو بالعكس لم ينقل عما حكم له به أولاً كان يبول من الذ كر ثم جاء الحيض أو كان يبول من الفرج ثم جاءت اللحية اه قال عجم قلت الذى ينبغى اعتبار العلامة الثانية حيث كانت أقوى من الاولى كما اذا كانت الاولى سبق البول أو أكثرية والثانية الحمل اه ثم لا يخفى انه ان ولد من بطنه أو ظهره فأمره واضح وان ولد منهما معا فمشكل على ما اختاره بعض وقال الخطاب فان ولد منهما معا فقال العقباني الظاهر ان الحكم لولادة البطن لانها قطعية لكن هذا على مذهب الشافعي وأما على مذهبنا فالخنثى باق على اشكاله اه ويجب تقييد هذا كما ذكر بعض الشراح بما اذا كانت ولادته من الظهر والبطن في آن واحد والا فالعمل بما ثبت له بالمتقدم ويمتنع بين ما ولده من ظهره وما ولده من بطنه الارث لانه لم يجمعهما أب ولا أم وكذا يمتنع النكاح لان ما خلق من مائه عنزلة ولده في النكاح وهل لا يعتق أحدهما على الآخر لذلك أى لقولنا لم يجمعهما الخ وأما لو وطئ فرجه بذكوره غلطاً وولده فمشكل ويرثه أولاده بالآية



والامومة وهو يرثها واهم اخوة اشقاء على ما ذكرنا **﴿تبيينه﴾** الخنثى كما يكون في الآدمي يكون في الابل والبقو ويجوز التضحية به ولو كان اشكاله بنقبة يخرج منها البول لانه ايماذ كراواتى وكل منهما يجوز التضحية به فعلى هذا ابن آدم محصور في كونه ذكرا أو أنثى فلا فرد يخرج عنهم ما يدل عليه قوله تعالى وما خلق الذكرا والأنثى فهو دليل على ان الخنثى ايماذ كراواتى فيحتمل من حلف لا كلم ذكر أو لا أنثى وكله كما قاله بعضهم والخاص ان الجمهر على انه غير واسطة وانه واقع خلافا لمن منعه (قوله جواز نظر الصغيرة) أى التى لا تشتمل كبت خمس سنين ولا يجوز جس عورتها (قوله فان بال منهما متساويين) أى من كل وجه فلم توجد أسبقية ولا أكثرية وعدم علامة أخرى تدل على أحدهما وقوله انظر بلوغه لعل هذا على طريقة ابن شاس وابن الحاجب والافق قد تقدم انه حيث أشكل يجعل بان يعطى نصيبه المتقدم ولا ينتظر للايضاح خصوصا وقد صرح في شرح الترتيب بانه لا ينتظر بلوغه عند المالكية ثم بعد كتبي هذا رأيت هذا الفرع منقولاً عن ابن شاس فله الحد (قوله قال محمد بن محبوب الخ) كان شيخا حسن الخلق جدا وكان قاضيا وانفق انه كان اذا جلس في الدرس يقدم له انسان كل يوم يسوءه بالنسب والشتم ثم انه انقطع فسأل عنه الشيخ فلما اجتمع به سأله عن سبب انقطاعه فقال له ان انسانا ساطن عليك بالنسب والشتم لا غيظك وجعل لي مقداراً من الدراهم أستعين به على تزويج بناتي فلما لم يقد ذلك في الاغاطة انقطعت عنك فقال له لم تذكر لي ذلك من أول الامر ثم أرسل الى قضاة ذلك الرجل فساعدوه على ذلك (قوله لان أصل نبات الشعر من البيضة اليسرى) كذا في تت في صغيره وكبيره وهو مردود ومخالف لما في الثاني عن ابن حبيب من أن من ذهب بيضته اليسرى لا يلاعن لنفى الحمل لانها تنضج المني كما قاله أهل الطب والنسب فاذ افقدت فقد الولد واليمين لنبات الشعر (قوله فذهب الحسن الى القضاء به) أى الحسن البصري وهو سيد التابعين على قول والراجح أن سيدهم أو يس القرني وحذف مقابله أى وقال غيره لا يقضى به وهو الراجح **﴿قائده﴾** (٣٣٣) وجدت في خط بعض شيوخنا رحمه الله انه يدخل الجنة ذكرا (قوله ثم

أراد ان يخلق حواء) هل ذلك عقب خلقه فتكون ثم لمجرد الترتيب أو لا فتكون الترتيب مع التراخي (قوله حواء) بالمدمية بذلك لانها خلقت من حي وقوله ألقى عليه النوم أى الثقيل لئلا يؤلمه ذلك أو يفجعه ذلك وذكر بعض شيوخنا انه ألقى عليه النوم في الجنة لكونه من أهل الدنيا اه وقضيته ان أهل الجنة لا ينامون (قوله ثم أزال ضلعا)

اطلا ففهم انه لا يشترط التكرار فلو تحققت حياته وبال من أحدهما مرة واحدة ثم مات فالحكم لصاحب المبال وظاهر جواز نظر الصغيرة وصرح به ابن يونس فان بال منهما متساويين انتظر بلوغه ان كان غير بالغ فان نبت له لحية فهو ذكرا قال محمد بن محبوب لان أصل نبات الشعر من البيضة اليسرى وان نبت له ثدى ككثدى النساء دون لحية فهو أنثى فان نبتا معا فاختار هل ينظر الى عدد اضلاعه أم لا فذهب الحسن الى القضاء به وقال به غيره وعليه فالمرأة لها ثمانى عشرة ضلعا من كل جانب والرجل له من الجانب الايمن كذلك ومن الايسر سبعة عشر هكذا ذكر ابن يونس وقال الخوفي سبعة عشر للمرأة من كل جانب وللرجل من جانب واحد ستة عشر قالوا وسبب ذلك أن الله تعالى لما خلق آدم عليه الصلاة والسلام ثم أراد ان يخلق حواء ألقى عليه النوم ثم أزال ضلعا من جانبه الايسر فخلقها منه **﴿خاتمة﴾** أول من حكم في الخنثى عامر بن الظرب ثم حكم به في الاسلام على

أى بواسطة الملك جبريل أو غيره أو بمجرد تعلق قدرته تعالى وارادته بذلك

ابن وقوله ضلعا بكسر الصاد وسكون اللام وفتحها وهى مؤنثة وقوله الايسر لعل السر في ذلك الإشارة الى مفضولية النساء بالنسبة للرجال لان الجانب الايمن أفضل من الجانب الايسر لتقدمه عليه في التطهير ولاشتماله على اليد اليمنى التى هى للتكرمة بخلاف اليسار فهى مشتملة على اليسرى التى يزال بها الاقدار والرجل اليسرى التى تقدم في مواضع الاقدار الحسية ففيها إشارة الى أن المرأة محل الاقدار الحسية من حيث دم الحيض والنفاس ويتبعها في ذلك انها محل الاقدار المعنوية كما يشير اليه الحديث لو أحسنت الى احدا من الدهر ثم رأت منك شيئا قل لا تقول ما رأيت منك خيرا قط (قوله نخلة هامة) أى فنبقت من ذلك الضلع كما تنبت النخلة من النواة وهل ذلك في زمن متقارب أو متباعد وما قدر ذلك (قوله خاتمة) أى هذه خاتمة مسائل الخنثى المشكل (قوله أول من حكم في الخنثى عامر بن الظرب) فهو أول من حكم في الجاهلية فكان مشركا كما في شرح الترتيب وكانت العرب في الجاهلية لاتقع لهم معضلة الا اختصموا اليه ورضوا بحكمه فسألوه عن خنثى أنجب له ذكرا أم أنثى فقال أمها لوني فبات ليلته ساهرا وفي عبارة وأقاموا عنده أربعين يوما وهو يذبح لهم كل يوم وكانت له أمة يقال لها سبخيلة فقالت له ان مقام هؤلاء عندك قد أسرع في غنمك وكانت ترعى له غنما وكانت تؤخر السراح والروح حتى تسبق وكان يعاتبها في ذلك فيقول لها أصبحت يا سبخيلة أمسيت فلما رأت سهره وقلقه قالت له مالك في ليلتك ساهرا فقال لها وبك دعى أمر اليس من شأنك فأعادت عليه السؤال فذكر لها ما بداه فقالت له سبحان الله أتبع القضاء المبال فقال فسر جنتها والله يا سبخيلة



أمسيت بعد أم أصبحت نخرج حين أصبح فقضى بذلك واستقر عليه الحكم في الاسلام وفي ذلك عبرة ومن جرت لفتى هذا الزمان وقضائه فان هذا مشرك توفى في حكم حادثة أربعين يوماً وعبرة أخرى وهي جريان الحكم على لسان غير أهله وخلاصته انهم الماصرات شيخه ساجدها في التأخير وهو أدب منه لها لانها صارت شيخه وهي تحصل ولو بمسئلة واحدة كما يشير إليه ما نقل عن سيدنا عيسى أن ابليس قال له قل لا اله الا الله فقال له أقولها لا تقولك وذلك كما ذكرنا أن ابليس أراد أن يكون عيسى عليه السلام بذلك فخماه الله من ذلك ونقل أن رجلاً من العوام كان اذا قدم على الامام الشافعي رضى الله عنه يقوم له فستل عن ذلك فقال أنا سمعت منه أن الكلب اذا بلغ يرفع رجله عند البول وان الحرم من راعي ودا لخطئة وانتهى لمن أفاد لفظة واللهم اذا ارتفع جفاً أقاربه وأنكر معارفه ونسى فضل معلمه ونقل عن الامام الشافعي رضى الله عنه من استخف باستاذة ابن سلام الله بثلاث قصر عمره وكل لسانه عند الموت ونسيان ما حفظ ولله در القائل حيث قال ما وهب الله لامرئ هبة \* أحسن من عقله ومن أدبه ههنا حياة الفتى فان عدما \* فان فقدت الحياة أجل به وفي حديث البخاري عن مجاهد ليكن أدبك دقيقاً وعلمك لمها ومن مقالات نور الدين آخر المحققين الشيخ على الشبرا ملسي قيراط من أدب خير من أربعة وعشرين قيراط من العلم والظرب كما في الصحاح بفتح الطاء المجمة وكسر الراء المهملة واحد الطراب وهي الروابي الصغار ومنه عامر بن الظرب آخر حكام العرب اه وهل هو اسم أبيه أو أمه (قوله أي أول من قضى به) أقول لا حاجة لذلك التفسير لان الحكم هو القضاء فخرج الأفتاء بدون احتياج للتفسير وما كان يحتاج لذلك التفسير الا لو كان الحكم يطلق على معنى آخر ويجاب بأنه انما احتاج له خوفاً من توهم انه لم يرد به القضاء الذي هو معناه الحقيقي (قوله من أين يورث) بضم الياء وفتح الواو وتشديد الراء المفتوحة أي من أي مكان يورث أي من أي جهة كونه يورث أم من جهة كونه ذكراً أم من جهة كونه أنثى (قوله من حيث يبول) أي من جهة كونه يبول أي من جهة هي كونه يبول فإضافة حيث لما بعده للبيان ولا بد من حذف أي من موضع هو جهة كونه يبول وذلك الموضع الذي ذكرناه الفرج أي ان ارثه مراعى فيه ذلك الموضع وظاهر قوله مولودان الحادثة وقعت قرب ولادته (قوله البيهقي) هو أحمد بن الحسين الشافعي قال السبكي تصدى البيهقي الى تخرجه من الأحاديث التي ردها أرباب الأحاديث على الشافعي وتقويها فإلا حذمته على مذهب الشافعي مثله وقيل انه زاد مذهب الشافعي النصف (قوله وله شاهد عن علي (٣٣٣) موقوفاً الخ) أي وهو ضعيف السند كما في الخطاب

اعلم أن لهم شاهدة أو تابعاً فالشاهد أن يروي الحديث من طريق أخرى بالمعنى لا باللفظ الاول وأما اذا كان باللفظ الاول فهو التابع وقوله موقوفاً أي على الصحابي فليس بمرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم والحاصل ان لهم موقوفاً مرفوعاً والمرفوع

ابن أبي طالب أي أول من قضى به في الاسلام فلا ينافي ما ورد أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن مولوده قبل وذكر من أين يورث فقال عليه الصلاة والسلام من حيث يبول والحديث أخرجه البيهقي من طريق يعقوب بن ابراهيم القاضي عن الكلبى وله شاهد عن علي موقوفاً ذكر هذا الحافظ السيوطي في تعقبه على موضوعات ابن الجوزي والله تعالى أعلم \* وأقول كما قال الاصل وهو الشيخ خليل وأسأل الله أن ينفع به من كتبه أو قرأه أو حصله أو سعى في شئ منه

(٣٠ - خرشي ثامن) ما كان مرفوعاً صريحاً وما كان مرفوعاً حكماً فالمرفوع الصريح كأن يقول الصحابي قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا وأما المرفوع الحكمي فهو أن يقول قولاً ولا يسنده للنبي صلى الله عليه وسلم ولكن لا مجال للرأي فيه وأما الموقوف فهو ما قاله الصحابي ولم يسنده للنبي صلى الله عليه وسلم ولكن للرأي فيه مجال (قوله ذكر ذلك الحافظ السيوطي) هو عبد الرحمن بن قنبل السبي المهملة ويقال أيضاً السيوطي بضم الهمزة وفتحها المصري الشافعي ولد بعد المغرب ليلة الاحد عشر غرة رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة بالقاهرة ولقبه والده جلال الدين رجاؤه وكان يرى النبي صلى الله عليه وسلم بقطعة ولقبه بابن الكتب وكانت أمه أم ولد فسالها أبوهم عن كتاب فذهبت لتأني به فولدته بين الكتب فلقب به ويكنى أبا الفضل نفعا الله به (قوله وأقول كما قال الاصل الخ) وقد استجاب الله دعاءه فنفع الله بهذا الكتاب شرفاً وغرباً وكذلك الفقير يقول وأسأل الله تعالى من فضله واحسانه أن ينفع بهذه الاوراق ويختم لي ولاخواني بالجامعة الحسنى على الوجه الاكمل وأختتمها كما فعل في ذلك بالدعاء المأثور عن أبي هريرة رضى الله عنه عنه عليه الصلاة والسلام اللهم اني أعوذ بك من علم لا ينفع وقلب لا يخشع ودعاء لا يسمع ونفس لا تشبع أعوذ بك من شر هؤلاء الاربعة والحمد لله وحده وصلاته وسلامه على أشرف الخلائق النبي الامي محمد الصادق المصدوق وعلى آله وأصحابه وعترته والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (فائدة) قال الامام بهرام عن المصنف وكان الفراغ من تأليف هذا المختصر يوم الاربعاء ثاني عشر رمضان المعظم قدره سنة تسع وسبعين وسبعمائة (وأقول) وكان الفراغ من تصليح هذه الحواشي غاية شهر جادى الآخرة الذي هو من شهور سنة ثلاث وثمانين ومائة وألف من هجرة من له العز والشرف ولله در القائل



بشرائه يافقه الامام بعالم \* منه خفايا العلم أضحت فاشيه  
 قد سطر أعلامه للناس نو \* راقبه ظلم الجهالة غاشيه  
 وضع الحواتي وضع محتكم على الشجر شى وأنشأها فصارت ناشيه  
 عنه تلقاها الجهابذة الأولى \* له سموم من المولى قلوب غاشيه  
 فهم وحواشيه وقد فهموا حوا \* شيه التي لم يحزها حاشيه  
 ولسان حال المجد نادى قائلا \* أرخ (سمت أكرم بها من حاشيه)

٥٠٠ ٨ ٢٦١ ٩٠ ٢٢٤

سنة ١١٨٣

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والله  
 در القائل

ع عليك بروضة العلم أضحت \* تنزه عن مقالات السفية  
 ل لها فضل على من كان ينهى \* لذهب مالك أربعتيه  
 ي زيد على سنى القرين منها \* سنى يمدى الذي قد يقنيه  
 ا أقاض على صحائفها جمالا \* إمام جل عن شخص شيه  
 ل له هم على الجوزاء صارت \* مجاوزة لقول ترتضيه  
 ص صراط طريق مذهبه قويم \* سليم عن شوائب تعتريه  
 ع عواطف برهكم أنحفننا \* بما يلقي ملاك الفضل فيه  
 ي عتقنا بنقش راق حسنا \* لكفيه واسماع لفيه  
 د دوام لم يزل يمدى علوما \* يزيد بها بهذهن النبويه  
 ي يزين بالسن الاقلام طرسا \* غدا من بعد بالوجه الوجيه  
 ا أماط ستور خدر للعاني \* به النظرى أضهى كاليدى  
 ل لئن أحييت تصديق فشهد \* حواشيه وماهى تقنيه  
 ف فان النفع عم بها خصوصا \* نه فاسأل عن الخرشى ذويه  
 ه هي التبر شخ الخرشى لما \* توشحها وقوت قارنيه  
 ذ ذرا القدر ارتقت في حسن شكل \* بحل المشكلات لقاصديه  
 ه هي الأحكام فأغرفها وأرخ \* لحاشيه بها نفع الفقيه

٧٤٩ ٨ ٢٠٠ ٢٢٦

سنة ١١٨٣

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا آمين



﴿ يقول طه بن محمود أحد مصححي الكتب العربية بالطبعة الاميرية المصرية  
أصلح الله شأنه وهدا لمازانه ووقاه ماشانه ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

فحمدك اللهم على ما أوليت من النعم وواليت من شايب الكرم ونشكرتك يا من  
جعل الفقه في الدين أسنى المطالب وخدمة الشرع المتين أسنى المناصب فقيض  
لشريعة من خيار الأئمة وأكابر الأئمة من أيدوا أركانها وشيدوا بنيانها  
وحاطوها بدعائم الحج وناطوها بالقلوب والمهج وأسهروا في تدوينها أجفانهم  
وأنصبوا في حفظها أبدانهم حتى انجلى الغيايب وانضمت إلى الحق المذاهب  
وكان مرجع الكل إلى كتاب الله المبين وسنة نبيه الأمين وما كان عليه عمل أصحابه  
الذين تأدبوا بأدابه أولئك قوم عمقت الحبال بأماناتهم ولم تطوب بعدهم صحيفة على مثل  
أعمالهم فاجزهم اللهم عنا حسن الجزاء وصل وسلم على سيدنا محمد إمام الاتقياء  
وختم الانبياء وعلى آله البررة وأصحابه الخيرة ملاح هلال وهبت شمال

(أما بعد) فلما كان شرح الامام العلامة أبي عبد الله محمد الخراساني المختصر  
الفقيه الحجة سيدي خليل المالكي وحاشية شيخ المشايخ المحقق المدقق الشيخ  
العدوي عليه من أحسن الكتب الفقهية في فقه السادة المالكية لعظم نفعه وكثرة  
بجعه وسهولة تعاطيه على الطلاب وغزارته ما حوام من الفروع والمسائل في كل باب  
اعتنى بشأنه الأفاضل شرقا وغربا وضربت لتحصيله أكاد الرواحل ضربا وعم  
به الانتفاع وقصرت عليه الأبصار والاسماع وازدادت فيه الرغبات من جميع  
الجهات حتى أخرج ذلك إلى أن طبع عدة مرات وليس فيها للناس كفايه لمالهم  
به من العناية ولم يزل شوقهم إليه في استخدام حتى يسر الله طبعه في هذه الأيام  
بوجود رب الهمة العلية والسيرة العمريه مولانا الامام الهمام جايي الملة  
والدولة بالديار المراكشيه سلالة البضعة الطاهرة الحسنية العلوية السلطان مولاي  
« عبد العزيز » ابن مولاي الحسن ابن سيدي محمد ابن مولاي عبد الرحمن \* بنح  
فضل طاهر ونسب طاهر في الذروة والسمام من آل البيت الكرام

بيض الوجوه كريمة أحسابهم \* شم الآف من الطراز الاول

خلد الله دولته وقوى شوكته وأقر ببقائه عيون الأيام وكلاه بعينه التي لا تنام  
ولا زال ظل عدله ممدودا وبحرفضله مورودا وبيت عزه محجوبا وخصم دولته  
منقطعا محجوبا فأكرم به من إمام عادل أخذ بعصدا الحق وأرغم أنف الباطل  
وأحياد دولة العلم والعدل وأمان صولة الجور والجهل فاذا نزلت بأرضه أصبت  
خيبرا كثيرا واذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا وماذا أقول في ملك ملك القلوب  
باحسانه فأغناه ذلك عن سلطانه واستعبد الأحرار بجواهره الغزار فقام له مقام



بحيش جزار واستوزر أخا العقل والدين حليف العلم والفضل المبين الوزير  
الخطير والعلم المفرد الوزير ابن الوزير سيدي أحمد بن سيدي موسى بن أحمد أبقاه  
الله للحق طهيرا وللصدق وزيرا فله درأبينه من فقيه نبيه لا يروح عنده  
زيف من أهل المين والحيف بل يهتدى إلى الحق وعنده يقف وله يكاد الغيب  
ينكشف وقصارى القول أن هذه الدولة بها ثغور العدل باسمه وقاعدة الدين في  
ديارها قائمه أيدها الله وأبقاها وكفاها سوء ووقاها إنه سميع الدعاء فعال لما  
يشاء لأرب غيره ولا خير إلا خيره

الهي من أدعو سواك لمطلبي \* ولأرب الأنت في كل مذهب  
فأسألك اللهم تأييد دولة \* أضاعت بها أرجاء شرق ومغرب  
بأمرك فيها قام شهر منجد \* إمام همام زانه كرم الأب  
حسيب نسيب لا يسامى نجاهه \* غمه سراة من بني بضعة النبي  
هو المرتضى «عبد العزيز» أخو التقي \* أبو الفضل ليس فضله يحجب  
بسلطانه عم الهنا كل مشرق \* كما قررت العينان من كل مغرب  
به قد أعز الله دين محمد \* كذلك رب الناس للدين يحبني  
فقام على أحكامه وحده \* قيام بصير بالأمور محتربا  
وأسعدته المولى وعزز مملكه \* بهذا الوزير الأملعي المذهب  
فقل للديار المغربية إنها \* محط رحال الدين طيب وأخصبي

وكان القائم بطبع الكتاب المذكور هذه المرة على نفقته الراجي من ربه السداد والتوفيق  
والرشاد المتوسل بالنبي البشري الحاج الطيب التازي المغربي أحد رعايا هذه الدولة  
المباركة العزيزية وفقه الله لما يحبه ويرضاه نشاط طبعه ابتغاء نفع اخوانه  
وقباما بشكر من غمره بعمته وقبده باحسانه «ومن وجد الاحسان قيدا تقيدا»  
ولما رأى من نفسه العجز وقصور اللسان عن القيام بواجب هذه الدولة من شكر الاحسان  
أناب عن لسانه في الترجمة عن جنانه فأجبت سؤاله وكتبت هذه المقالة راجيا أن  
تلحظها عين القبول فيبلغ الأمل نهاية المأمول

تحريرا في ٢ محرم افتتاح سنة ١٣١٨ هجرية



يقول المتوسل بجاء المصطفى الفقير الى الله تعالى محمود مصطفى خادم التصحيح  
بدار الطباعة الزاهرة ذات المحاسن ببولا قمصر القاهرة

الحمد لله الذي فقهه في دينه من اختاره من العباد وأجرل المثوبة والاجر لمن سلك سبيل  
الرشاد والصلاة والسلام على أشرف الخلائق أفضل من أوضح الحق وبين الطرائق  
سيدنا محمد المبعوث بالسلامة الراجحة المؤيد بالبراهين الساطعة والحجج الواضحة وعلى  
أصحابه الذين كانوا بأمر الله على الحق ظاهرين وعلى آله الحاملين على عمر الزمان لواء الدين  
خصوصا المجتهدين الذين أسسوا الدين وأصلوا أقواعه وشيدوا مبانيه وعقلوا  
شوارده (أما بعد) فقد تم طبع شرح المحقق الشهير العلامة الفهامة التحرير قدوة  
العلماء المحققين وتاج الفضلاء المدققين رب المعارف والاسرار والحقائق الباطنية  
والانوار ولي الله بلا اشتباه سيدي محمد الخروشي بن عبد الله على الكتاب الجليل  
المختصر الجليل الذي عم نفعه في سائر الآفاق للإمام العلامة أبي الضياء خليل بن  
اسحق في فقهه امام دار التنزيل مهبط الوحي الأمين جبريل الذي استضاء بنور  
هديه كل امام واقتبس نجم السنة الامام الاصمعي مالك بن أنس وناهيك بهذا الشرح  
المشتمل على المعاني الدقيقة والاجاث الفائقة الرقيقة الكفيل بتقريب العضلات  
على الافهام ورفع ما في عبارة المختصر من اللبس والايهام وقد حليت الطرر بجواش  
شريفة غرر كثيرة الفوائد غزيرة الفرائد تسر بتحققةها ذوى الالباب وتسلك  
بقارثها سبيل الصواب تأليف علم الاسلام الحبر البحر الهمام أستاذ الاساتذة  
وخاتمة الفضلاء الجهابذة العلامة الوحيد والفهامة القريد الفقيه الذي كل صادم من  
علمه روى الأستاذ الشيخ على الصعيدي المنسفي العبدوى أسبل الله على الجميع  
غيث احسانه وأفاض عليهم شآبيب رضوانه وقد كان هذا الطبع اللطيف  
والشكل البديع الطريف على ذمة الهمام الشهير والبدر المنير الجنب الامجد  
والملاذ الاسعد من له الثناء حقيقة ولغيره معنى مجازي الراجي من ربه الغفران  
المتوسل بالنبي العربي حضرة الحاج الطيب التازي المغربي لازال ظافرا بالاماني  
رافلا في حل التهاني بالمطبعة الباهرة ببولا قمصر القاهرة في ظل الحضرة  
الفخيمة الخديوية والطلعة الميمونة البهية من بلغت به رعيته غاية الأمان  
أفندينا المعظم عباس باشا علي الثاني لا برح فرح القواد بجلة الانعم ولي  
عهد الحكومة المصرية جناب (محمد عبد المنعم) لازالت الايام منيرة  
بشمس علاه واللبالي مضيئة بيد رحلاه وكان تمام هذا الطبع مشمولا



بتطوّر من عليه محاسن أخلاقه تثنى    حضرة وكيل المطبعة محمد  
 بك حسنى    فى أول محرم الحرام افتتاح عام ألف  
 وثلثمائة وثمانية عشر    من هجرة سيد  
 البشر عليه الصلاة والسلام  
 وعلى آله وأصحابه  
 الكرام

م









﴿ فهرست الجزء الثامن من شرح العلامة الخرشى على مختصر سيدى خليل ﴾

باب الدماء والحدود	٢	
باب البغى وما يتعلق به	٦٠	
باب الردة والسب وأحكامهما وما يتعلق بذلك	٦٢	
باب حد الزنا وحكمه وما يتعلق به	٧٤	
باب حد القذف وحكمه وما يتعلق به	٨٥	
باب حد السرقة	٩١	
باب الحراية وما يتعلق بها	١٠٣	
باب حد الشارب وأشياء توجب الضمان ودفع الصائل	١٠٧	
باب العتق وأحكامه وما يتعلق به	١١٣	
باب التدبير	١٣٢	
باب المكاتب والكتابة وما يتعلق بذلك	١٣٩	
باب أحكام أم الولد وما يتعلق بذلك	١٥٥	
فصل الولاء	١٦١	
باب الوصايا وما يتعلق بها	١٦٧	
باب الفرائض	١٩٥	

Der. v. 2266 (١٠٧٥٥٣)

﴿ تمت ﴾

Der. v. 2266 (١٠٧٥٥٣)

Der. v. 2266 (١٠٧٥٥٣)